

# جَوَاهِرُ الْعُقُوبِ

وَمُعِينُ الْقَضَاءِ وَالْمَوْقِعِينَ وَالشُّهُودِ



الشيخ العلامة العمدة

شمس الدين محمد بن محمد المنهاجي الأسدي

القرن التاسع الهجري

المكتبة العامة لكتبة الإسكندرية
٢٥٥
١/٢٤٠٢

المجلد الأول

الطبعة الثانية



○ الطبعة الثانية ○

طبعة مصوره على الطبعة الأولى المطبوعة على نفقة  
الأديب الكبير محمد سرور الصبان  
وزير مالية المملكة العربية السعودية  
جزاه الله خير الجزاء







محمد وعلي آلهم وصحبه أجمعين صلاة الله عليهم  
إلى يوم الدين وحسن الله عز وجل

الحمد لله الذي جعل في هذه النسخة المباركة في يومنا هذا المبارك في الثاني  
لثلاثين من شهر جمادى الأولى سنة خمس مائة وستين وثمانين  
وكاننا الفراع من هذه النسخة المباركة في يومنا هذا المبارك في الثاني  
رجب الفرد من شهر سنة تسع وثمانين وثمان مائة وثمانين  
في حرمها الجليل بلجام الأثر من الجور يدركه تعالى على يد العبد الفقير  
الغتر في العجز والتقصير الراعي عنونه القدر علينا  
ناصرهم على الدماط الساعية عنهم في كل يوم وليلة  
وتمنع السكرك والسلاط والوفاء والوفاء  
لا حياءهم والامان انه قريب بحسب الدعاء  
الحمد لله رب العالمين وعليه  
عليه سبنا محمد وعلي آلهم وصحبه  
أجمعين وحسن الله  
عز وجل

الحمد لله الذي جعل في هذه النسخة المباركة في يومنا هذا المبارك في الثاني  
رجب الفرد من شهر سنة تسع وثمانين وثمان مائة وثمانين  
في حرمها الجليل بلجام الأثر من الجور يدركه تعالى على يد العبد الفقير  
الغتر في العجز والتقصير الراعي عنونه القدر علينا  
ناصرهم على الدماط الساعية عنهم في كل يوم وليلة  
وتمنع السكرك والسلاط والوفاء والوفاء  
لا حياءهم والامان انه قريب بحسب الدعاء  
الحمد لله رب العالمين وعليه  
عليه سبنا محمد وعلي آلهم وصحبه  
أجمعين وحسن الله  
عز وجل





صورة الصفحة الأولى من مخطوطة المكتبة الأزهرية



بحسن ومناكير ويعد من اهل البيت واسم اعلم بما يصلح خلقه اتقى هذا الخرم استغناء من خواهر  
 العترة ولما يدنا اردناه من تقويم مصطلح الموعود والشهود الطاري على اسرار اليهود فواته كتاب  
 لشمس على مادة من العلم وافره مود من الصواب جلية اذا صرف المصروف فيها العرف والجواهر القادرة  
 مطالعة لا يحتاج مع سلوك سهاجه العرف بالخير ولا يفتقر في مولانا الاستغناء به في كافه  
 شبيه واما انما الله من وفت عليه من جبريل في القدر النبوة او بحر اللسان في اوصافه والكل لا يجرى بسوء  
 ان بما ملق عند الرقوف عليه باعضائه ومبجته ان لا يبدد ابريق عليه طرفه فادله وانما الله من الخلق  
 كما شاعلا من في اسفارهم ومبجته في صورة طملا كل في اسرارهم او تستهجنه على الحسنة والارادة  
 نقطة نظم الى اوضح معنى واجهة في خواص لا يكو الواي سيف لا يندوا في الذي في معنى اياه كماله  
 كفي المرة فضلا ان تقدم عليه في الملق في فاضل في العلم والادب انما الله اكل في ساج الى بناءه كماله  
 مدرك العجب والاستعانة ونصاراه ولقد استعير الحيرة الاعتراف بالادب من العجز والافتقار  
 وان خطوب من سلوك هذا الرتبى انوع قصيدة وعو بشفاعة ما طغى به الفكر وطاول الادب والادب  
 المنقذ من فيه نلرو الحمد لله رب العالمين اوله والاولى اوله والاولى اوله والاولى اوله والاولى اوله  
 الله واحياه الجبر في حلا داية باقية الى يوم الدين في حلا داية باقية الى يوم الدين في حلا داية باقية  
 الاله العلي العظيم في حلا داية باقية الى يوم الدين في حلا داية باقية الى يوم الدين في حلا داية باقية

مستغنى عن  
 في حلا داية باقية  
 في حلا داية باقية  
 في حلا داية باقية  
 في حلا داية باقية  
 في حلا داية باقية  
 في حلا داية باقية  
 في حلا داية باقية  
 في حلا داية باقية  
 في حلا داية باقية  
 في حلا داية باقية



صورة الصفحة الأخيرة من مخطوطة المكتبة الأزهرية



## بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ربنا ورب العالمين . الرحمن عَلم القرآن . خلق الإنسان . علمه  
البيان . وهو ربنا الأكرم . الذي علم بالقلم . علم الإنسان ما لم يعلم .  
والصلاة والسلام - الأتمان الأكملان على خيرته من خلقه ، وصفوته من  
عباده ، عبد الله الكريم ، ورسوله الصادق المصدوق الأمين ، محمد المصطفى من  
بنى هاشم ، المصطفين من قريش ، المصطفين من مضر ، المصطفين من كنانة ،  
المصطفين من ولد إسماعيل ، المصطفى من ولد إبراهيم ، المصطفى من الخلق  
أجمعين . فهو - صلى الله عليه وسلم - خيار من خيار من خيار من خيار . آناه  
الله جوامع الكلم ، وختم به الرسل ، وأبقى رسالته سراجاً منيراً ، يهدي الناس  
كافة إلى الصراط المستقيم ، إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها . وهو خير  
الوارثين . ضمن الله السعادة والفلاح والعزة وخيرى الدنيا والآخرة لمن اعتصم بحبل  
هذا الرسول الكريم . وكتب الخيبة والذلة والصغار والخسران في الدنيا والآخرة  
على من سوات له نفسه الأمانة : أنه في غنى عن هذه الرسالة الحكيمة ، فاتبع  
هواه بغير هدى من الله ، وكفر بأنعم الله عليه في الإنسانية العاقلة المميزة الكريمة ،  
وذهب يضرب في متاهات الجاهلية ، مستخدماً لحزب الشيطان من البغاة الطغاة ،  
الذين خسروا أنفسهم بما كانوا بآيات الله يمحذون ويكذبون ، الذين حقت  
عليهم كلمة ربك فلا يؤمنون ، ولو جاءتهم كل آية ، حتى يروا العذاب الأليم .  
صلى الله وسلم وبارك على رسولنا وإمامنا الأعظم الأكرم . وجزاه الله عنا  
أفضل ما جزى نبياً عن أمته ، وأدام علينا النعمة السابغة بالاستمسك بحبل رسالته ،  
الاعتصام الأكيد بوثيق عروة سنته ، والاهتداء التام بهدأته . وحشرنا يوم القيامة  
في زمرة ، وجعلنا من أهل شفاعته . وأوردنا حوضه ، غير خزايا ولا ندأى ، مع  
الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين . وحسن أولئك رفيقاً



وبعد ، فإني أقدم لك كتاب « جواهر العقود ، ومعين القضاة والمعدلين والشهود » وهو كنز جدّ ثمين ، ضم بين جنبيه جواهر نفيسة ، نُحلي جيد المكتبة العربية بأنفس العقود ، وأثمنها وأبهاها ، فتذهب مختارة فخورة ، فرحة مسرورة ، بما نالت من حُلَى هذه القواعد الفقهية الغوالي ، وجواهر منشور مكنون الأفكار والأقلام الخوالي ، التي تزرى بالؤلؤ والمرجان ، على صدور ونحور الفيد الحسان . وأين مايشوق النظر ويهيج ، مما ينور البصيرة ويملوها ؟ ! وأين ما ينعش الحس وينشطه ، مما يغذى العقل ويوثق أواصره وروابطه ؟ شتان بينهما ، والفرق عند أهل العلم والفكر المستنير بعيد جدّ بعيد .

ولست بحاجة إلى عرض هذه الجواهر كلها ، وتقديما إليك مفصلة في هذه المقدمة . فهامى بين يديك في هذا الإطار الجميل مجلوة : طبع أنيق ، بحرف جدير بهيج للنظر ، ويريح البصر ، على ورق صقيل ، نقي المادة ، صافي البياض . تجتمع بكل ذلك قوة الفكر وترتاح النفس لاستعراض هذه الجواهر ، وتحرص على التحلي بها ، والتكامل بها .

وستراها لا تقتصر على تحلية « القضاة والمعدلين والشهود » فإن ما ستعرض عليك من ألوان فنونها الجميلة ، وما تضعه تحت ناظريك من صورها البديعة ، سترى فيه عقائد وأفكار أهل القرن التاسع الهجري ، بخرافاتهم وألوان معاشهم ، ومدى عقولهم وتقليدهم ، وأسلوب كتابتهم ، وروح بيئتهم ، وتعاونهم على توفير الخير لمجتمعهم ، فيما يقفون من أوقاف على المرضي بكل ما عرف في وقتهم من مَرَض ، وغيرهم .

وهو - مع هذا - كتاب فقهي بديع الترتيب ، جيد التأليف والتركيب . جمع الأحكام الفقهية ، والقواعد الأصولية ، على المذاهب الأربعة في كل المسائل التي تضطرب فيها حياة الناس في الأسرة وخارجها ، من زواج ، وما يتعلق به ، وطلاق وخلع ويوع ، وما يتعلق بها ، ومواريث ووصايا ، وهبات ، وأفضية وأحكام .



فهو كتاب لا يستعنى عنه فرد عاوى ولا شخص يحمل من أعباء الحكم ومسئوليائه : ما يقتضيه البحث والتنقيب . فهو سهل عليه الصبر ويقرب له البعيد . وتستجد فيه - غير ذلك - فوائد كثيرة جداً ، مما يزيدك علماً بالماضى ، وقوة على الحاضر . على أنه - كغيره من مؤلفات هذا العصر - لم يخل من ترويج خرافات لأعياد الجاهلية ، وما جرّ من تقديس القبور ، وعبادة القبورين ، لكنه بصورك أن هذه الخرافات قديمة ، تحتاج إليها السلفى الموحد فى اقتلاع جذورها إلى صبر طويل ، وجهاد مرير . والله المستعان . وسترى تطبيقاً على هذه الخرافات ، وإن كنت بغير حاجة ، لما كشف الله عن بصيرتك مما قرأت من كتب شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم والشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمهم الله . فليس يخفى عليك ، إنه فاتنى تنبيهك ، كما فى صفحة ٣٦٨ من الجزء الأول .

ولقد كان لهذه « الجواهر » قصة لطيفة ، أحببت أن أتقدم بها ، وحرصت على أن أسجلها ، لأنها جديرة بالتسجيل . إذ هى السبب الذى اتصل به ظهور هذه « الجواهر » وتيسرت بها هذه الطبعة الأنيقة تسعى إليك وتحرص على أن تزين مكتبتك والمكتبة العربية ، وأن تشرح صدرك .

وقصة هذه « الجواهر » أنى حين كنت بالبلاد المقدسة متشرفاً بالحج فى العام الماضى ١٣٧٣ لقيت أخا الصدق والوفاء ، صاحب السباحة والخلق الكريم الأخ الأديب الأريب ، الصالح الشيخ عبد الملك بن إبراهيم آل الشيخ ، رئيس هيئات الأمرين بالمعروف بالملسكة العربية السعودية . فأخبرنى - ووجهه يشرق بنور السرور والفرح - أنه كان فى رحلة تفتيشية فى أطراف المملكة ، للإشراف على أعمال هيئات الأمرين بالمعروف ، والوقوف على مقدار قيامهم بوظائفهم على الوجه الذى يرضى الله ، ثم يرضى جلالة الملك سعود ، الحريص أشد الحرص على تمسك الناس بمجبل الإيمان والتقوى ، لنجاة الناس وسعادتهم فى الأولى والأخرى . أطل الله عمره ، وأدام توفيقه .

قال : فبينما أنا فى إحدى قرى مقاطعة « عسير » المتاخمة للمملكة اليمنية



المتوكلية ، جاءني رجل مدوي ، وقده لي حزمه معلقة في خرقة بالية .

قال الشيخ : فلما فتحتها وجدت بها كتاباً ضخماً مخطوطاً ، على ورق أقرب إلى البلى ، يحيط به دفتان أكل الدهر عليهما وشرب حتى بليتتا ، ولم يبق منهما إلا شكلهما ، وهما لا تمسكان الكتاب . وإنما يمسكه هذه اللقافة . فذهبت أتأمله ، وأنظر طرته ، وأتعرّف اسمه وحليته . فإذا بي أجد الورقة الأولى ، قد ذهب نصفها بالطول . حتى فقد نصف اسم الكتاب ونصف اسم المؤلف ، ونصف كل سطر من الخطبة . ثم ذهبت أتصفح الكتاب وأراجع مواضعه ، فإذا بي أجد كتاباً فذاً في موضوعه ، عذياً في أسلوبه ، شيقاً في مقاصده ، غريباً في بابه ، الناس اليوم بأشد الحاجة إليه ، وبالأخص القضاة ومن يدور معهم في القضاء ، من الموقنين - كتاب العدل - وكتاب المحاكم .

ثم هو - مع ذلك - يعطى القارئ أجل صورة وأوضحها عن القرن التاسع الهجري من كل جوانبه ونواحيه ، وبجميع صفات وخصائص طبقات أهله وفنونهم ، من التجار والزراعيين ، إلى الأمراء والملوك والخلفاء ، إلى الفقهاء والقضاة . وأساليبهم في التفكير والكتابة . وإنه ليعرف بصناعات هذا القرن ، وأسماء فروع كل صنف وآلاتها ، وأسبابها وعملها ورؤسائها . وإن كان قد اشتمل من الخرافات على ما كنا نحسب أن لا يكون ، ولكن كذلك غلبت الخرافات والتقاليد من قديم . وكان أمر الله قدراً مقدوراً .

فعدت أراجع صفحاته مراجعة دقيقة ، أتعرّف بها نقصه من تمامه . فوجدته - بحمد الله - تاماً لا نقص فيه ، إلا نصف الورقة الأولى . والخطب في نقصها هين متدارك إن شاء الله .

قال الشيخ - بارك الله فيه - فقرحت بهذا الكتاب أشد الفرح ، واعتقدت أني ظفرت منه بكنز ثمين ، فشددت عليه يدي ، وما كدت أحط رحالي بمكة المكرمة - شرفها الله - حتى ناسع علماؤها بما ظفرت به ، ففقدوا الهفين ، يسألون عن الغنيمة الكريمة « الجواهر » فعرضته عليهم ، واستعاره بعضهم لشدة شغفه



به . وأجمع الكل على أنه حقيقة نعم الذخيرة ، ونعم الغنيمة ، ولكن لا ينبغي أن تحبس تلك « الجواهر » في مكتبة خاصة ، ولا يليق أن يختص بها عالم دون عالم ، بل يجب أن يحظى الجميع بها ، ويظفروا بدورها .

قال الشيخ - متع الله بحياته - هذه قصة هذا الكتاب القيم « الجواهر » . فماذا ترى أنت بعد ما سمعت ؟

قلت : أكرم به من كتاب ، وأتم برأى العلماء الفضلاء من رأى . ولا بد من السعي في تحقيق أمنيتهم ، وتيسير حصول « الجواهر » لكل واحد منهم ومن غيرهم إن شاء الله . وأرى أن تعرض القيم بطبعه على رجل الأدب والعلم والفضل ، عضد المسكريم ، وساعد المروءة ، وخادم العلماء بنفسه وماله ، صاحب المعالي والفضائل والمسكريم ، والمزايا التي قل اليوم أن توجد إلا في الأفاذ والنوادر ، الشيخ محمد سرور الصبان ، وزير المالية والاقتصاد بالمملكة العربية السعودية ، حفظه الله وبارك فيه وفي ماله وولده . وأدام عليه سوابغ العافية . وأوزعه شكر نعمه . قال الشيخ : أصبت الهدف ، ودلت على الصراط السوي . فلنذهب إليه سوياً عاجلاً . فذهبتنا . فما كدنا نأخذ مجلسنا بداره العامرة حتى لمح تحت إبطي رزمة كبيرة ملفوفة بلقائتها العسيرة - وهو :

الألمى ، الذي يظن بك الظن : كأن قد رأى ، وقد سما

فقال - حفظه الله - تأبطت خيراً ؟!

قلت : نعم . وأي خير أفضل من « الجواهر » .

قال : وما تلك الجواهر ، وعهدى بالشيخين لاشأن لهما بالمال والأولاد والمرجان ؟

قلت : فليحدثك الشيخ عبد الملك ، فإنها جواهره .

فقص الشيخ على معاليه قصة « الجواهر » وعرض عليه أمنية العلماء في نشر

هذه « الجواهر » فلم يكذب يفرغ من عرضه ، حتى سارع معاليه - بارك الله فيه - وأمرني أن أبدأ في طبعه على نفقته حالاً وسريعاً .



فتقبل وجه الشيخ عبد الملك فرحاً وسروراً . وانطلق لسانه بخالص الدعوات  
لعالى الشيخ محمد سرور .

وهكذا تكون الأريحية التي تنبعث من نفس غذاها الدين والأدب ، وجلها  
الخلق السامي والجود والكرم .

كثر الله في الأمة العربية من أمثال معالي الشيخ محمد سرور ، الذي يحذو حذو  
جلالة الملك عبد العزيز ، فهو - أمطر الله على قبره شأبيب الرحمة والرضوان - الذي  
أحيا هذه السنة الكريمة في الجزيرة العربية ، وبعث عشرات الكتب القيمة  
السلفية من مراقدها ، وأشغل بها منار العلم والهدى في شرق البلاد وغربها . ولقد  
نهج نهجه ، وأحيا خطته ، ولده العظيم ، وشبهه الكريم ، صاحب الجلالة ، قرّة  
عيون العرب ، وغرة جبين الزمن ، ملاذ العروبة ، ومعاد المسلمين - بعد الله - الذي  
يستمد القوة والنصر من ربه ، ويستعينه على الصبر والظفر - جلالة الملك سعود  
المعظم ، فعن جلالاته حدث ولا حرج في نشر العلوم والمعارف ، وبذل كرائم  
الأموال في بعث الحياة العلمية الإسلامية الصحيحة في ربوع العرب والشرق قاصيه  
ودانيه .

بآيه اقتدى «سعود» في الكرم ومن يشابه آية فما ظلم  
فلئن أحيا معالي الشيخ محمد سرور من كتاب في الأدب ، أو الفقه الإسلامي ،  
أو غيره لنفع الناس . فإنما هو قطرة من بحر جلالة الملك - سعود ، ونفحة من نفحاته ،  
ولفته من كريم لفتاته .

مد الله في حياة جلالة هذا الملك العظيم ، الذي كرس ليله ونهاره ، لخدمة  
العروبة والمسلمين ، وأحلمها من نفسه الكريمة محل الروح . فلا يسعد إلا بعزمها ،  
ولا يفرح إلا بقوتها ، ولا يستريح حتى يتبوا العرب والمسلمون مكائهم الكريمة  
من العزة والقوة والقلب على أعدائهم ، والتمكن في دينهم وأرضهم إن شاء الله .  
والله المسئول أن يحقق ذلك قريباً . إنه سميع الدعاء مجيب ، قاهر فوق عباده ،  
قوى عزيز .



## ترجمة المؤلف

عن الضوء اللامع لأهل القرن التاسع ج ٧ ص ١٣

لشمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوى

هو محمد بن أحمد بن علي بن عبد الخالق ، الشمس الأسيوطى ، ثم القاهرى ،  
الشافعى المنهاجى .

ولد - كما قال لى - فى جمادى الآخرة سنة ثلاث عشرة وثمانمائة - وقيل :  
سنة عشر - بأسيوط . ونشأ بها .

لحفظ القرآن عند سعد الدين الواحى وغيره . والعمدة . وأربعين النووى .  
والشاطبية ، والمنهاج الفرعى ، والأصل . وسطور الأعلام فى معرفة الإيمان  
والإسلام للحمصى ، فيما زعمه ، وأنه عرض على الجلال البلقينى ، والوالى العراقى ،  
والبيجورى . والشرف الأقفهسى ، والتفهنى ، وقارىء الهداية ، والبساطى .  
وابن مغلى ، فى آخرين . منهم : النجم بن عبد الوارث ، والحمصى ، وأنه تلا  
لأبى عمرو وعلى الشمس البوصيرى .

وقرأ فى الفقه على الزكى الميديمى . والشمس بن عبد الرحيم ، والبدر بن  
الخلال . وعن الزكى أخذ النحو أيضاً .

وعن الشهاب السخاوى - القادم عليهم أسيوط - مجموع الكلاوى ، والملحة  
- وقيل : بل الشهاب الميديمى - وهو الذى سمعته منه .

والحديث عن شيخنا - يعنى الحافظ أحمد بن على بن حجر العسقلانى -  
والتقى بن عبد البارى الكفيف . وغيرها .

وتكسب بالشهادة . وتعالى الأدب . وتميز فيه . وامتدح شيخنا - ابن  
حجر - بقصيدة دالية ، سمعتها منه فى مكة والقاهرة . وكتبها - أو جلها - فى  
الجواهر . كذا . وكتبها عنه البقاعى . منها :

يا كعبة ، قبل الوقوف ، دخلتها من باب شية ، حمدك المتأكد



وجمع في الشروط كتاباً سماه « جواهر العقود ، ومعين القضاة والشهود »  
في مجلد ضخيم . وأذن له شيخنا في العقود .  
صحب الأمير جانم قريب الأشرف برسيباي . فاختص به . وسافر معه  
لحلب . ثم للشام .  
وكتب عنه الفضلاء من نظمه ونثره .  
وجمع مجاميع في الأدب والتاريخ . واسكنه يرمى بالمجازفة ، ولا يحمد في  
شهاداته . وقد أهين بسببها في مكة وغيرها .  
ولما كان مجاوراً بمكة أقرض للتقي بن فهد كتابه التقرير .  
وقرأ بها البخاري مرة بعد أخرى .  
ثم لقيه حفيده العز بحلب بعد دهر ، وكتب عنه من نظمه قصائد .  
ولقيني بمكة ثم بالقاهرة .



### النسخة التي اعتمدت للطبع

هي النسخة التي قدمها سماحة الأخ العلامة الشيخ عبد الملك بن إبراهيم .  
وهي نسخة جيدة ، معتنى بكتابتها بقلم عادي . تقع في ٦٣٠ صفحة بكل صفحة ٢٩ سطراً . فرغ كاتبها علي بن ناصر بن علي الدمياطي من كتابتها بالجامع الأزهر في رجب سنة ١١٨٩ في حياة مؤلفها . فقد دعا كاتبها له بأن يفسح الله له في مدته .  
وقد وجدت نسخة أخرى بمكتبة الأزهر . تفضل فأعازني بإياها الأستاذ الأخ الأديب ، الكريم الأخلاق ، الممارع لخدمة العلم وأهله ، فضيلة الأستاذ الشيخ أبو الوفا المراغي مدير دار الكتب الأزهرية .

وهي نسخة جيدة كذلك ، كتبت في حياة المؤلف . لأن الكاتب ذكر في عنوانها ما نصه « أمتع الله ببقائه . وأعلى درجات إرتقائه » .  
وقد كتب تحت الطرة - في الصفحة الأولى - الشيخ عمر المحمصاني - الذي كان موظفاً بمكتبة الأزهر - رحمه الله ، العبارة التالية .

« جاء في كشف الظنون ( جواهر العقود ، ومعين القضاة والموقعين والشهود )  
لشمس الدين محمد بن أحمد بن علي السيوطي الشافعي ، ولد سنة ٨٢٠ . ذكره  
السخاوي في الضوء ، وهو مرتب على أبواب الفقه ، أورد فيه قواعد الصكوك »  
وتقع في ٨٣٤ صفحة في كل صفحة تسعة وعشرون سطراً بالخط العادي ،  
ولكنها - مع الأسف - مخرومة في عدة مواضع خروماً بلغت في بعضها أكثر  
من ٦٠ صفحة .

لذلك لم نتخذها أصلاً ، لكن قد اعتمدنا عليها في التصحيح فاستفدنا منها  
كثيراً . وفي آخر صفحة منها ما نصه :

« كان الفراغ من نسخه في اليوم المبارك الخميس ، السابع من شهر رجب الفرد  
الحرام سنة ثلاث وتسعمائة ، على يد مالكة فقير رحمة ربه الفتي محمد بن إسماعيل .  
ابن أبي بكر بن إسماعيل بن عبد الوهاب بن مدين بن عفان بن نصر السجلائي



المجولى الشافعى الرفاعى . غفر الله له ولوالديه ، ولان قرأ فيه . ولان نظر فيه .  
ولجميع المسلمين » .

وقد رجوت الأخ الأديب الأستاذ فؤاد السيد ، رئيس قسم المخطوطات بدار  
الكتب المصرية ، البحث عن نسخة أخرى فى دار الكتب المصرية ، فأفادنى  
جزاه الله خيراً : أنه عثر - بعد البحث الدقيق - على نسختين من الجزء الثانى  
من الكتاب ، ولم يجد الأول منه ، وأنهما لا غناء فيهما ، مع النسختين اللتين  
تحت يدى .

هذا ، وأسأل الله دوام توفيق صاحب المعالى الشيخ محمد سرور الصبان لنشر  
دقائق كنوز المكتبة الإسلامية ، ليعم النفع بها ، ولتبقى على وجه الدهر أثاراً  
كريماً محموداً ، وعملاً صالحاً مشكوراً ، ينطق الألسنة بصالح الدعوات لمن  
تكفل بطبعها ، وإنفاق كرائم الأموال لبعثها من مراقدها .

وشكر الله لكل من أعان وساعد على النشر بتوجيهاته ونصائحه ومعونته ،  
أخص منهم فضيلة الشيخ أبى الوفاء المرافى ، والأستاذ الأديب الكبير والباحث  
المحقق أبا الفضل إبراهيم ، مدير القسم الأدبى بدار الكتب المصرية ، والأستاذ  
فؤاد السيد ، والأخ الكريم اليعانة المخلص للعالم وأهله ، الباذل كل جهده فى  
تيسير نشر الكتب الإسلامية النافعة : الشيخ سليمان بن عبد الرحمن الصنيع ،  
عضو مجلس الشورى بمكة المكرمة . فإن ذاكرته الواعية لأكثر محتويات  
المكتاب العربية بمصر والشام واستانبول قد نفعت الله بها كثيراً .

وصلى الله وسلم وبارك على خاتم المرسلين ، محمد وعلى آله أجمعين .

القاهرة فى غرة رمضان الكرم سنة ١٣٧٤ هـ  
شهر إبريل سنة ١٩٥٥ م

وكتبه فقير عفو الله ورحمته

محمد عبد المنعم



## بسم الله الرحمن الرحيم

وبه تقي . وهو حسبي . ونعم الوكيل

رب يسر مجودك الشامل . ونعم بفضلك السكّال .

الحمد لله الذي جعل مدار الأحكام الشرعية على صحة أداء الشهادة . وميز بها مقادير أهل الرتب العلية ، فتبوزوا عند الحكم العدل تميزاً جرى به قلم القدرة والإرادة . فحين أشهدهم على أنفسهم (٧: ١٧٢) ألت بر بكم ؟ قالوا : بلى ، شهدنا ) وهذا أول دليل على أن الشهادة بالحق عنوان السعادة ، وحيث أقروا بوجدانيته ، وصدقوا رسوله . واتبعوا النور الذي أنزل معه ، حصلوا من هديه على النظر والمعرفة التامة النافية للجهالة . بكلمات الرقي في مراتب السيادة . وكذلك أطلق بتنفيذ ما خصهم به من المزية على غيرهم من الأمم السنة الأقلام في المحابر . وأثبت لهم الحجة بالتعديل في الكتاب المسطور ، إثباتاً عرفوا إصداره وإيراده . من قول الله جل اسمه في كتابه العزيز (٢ : ١٤٣) وكذلك جعلناكم أمة وسطاً لتكونوا شهداء على الناس ، ويكون الرسول عليكم شهيداً ) وناهيك به من وصف جمع الله به لمدول هذه الأمة طارف الفضل وتلاذه .

أحمد حمد عبد عرى إيمانه بالله وثيقه ، ومواهب نعمه عليه من مزيد شكره إياه مستفادة . وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، شهادة ، الإخلاص بها نافذ الحكم في الجنان واللسان ، مامضى الأمر بأدائها في البداءة والإعادة . وأشهد أن محمداً عبده ورسوله الذي اشتغلت ذمة علماء أمته من تقرير أحكام شريعته بحق صحيح شرعي وجب العمل به ، وأراد الله إبرام حكمه وإنفاذه . فمن ائتمر بما به أمروا ، وانتهى عما عنه نهوا : حصل من شروط الوفاء على صحة الدعوى وجرى من عوائد اللطف في القضاء على أجل عادة . صلى الله عليه وعلى آله وصحبه الذين أعلم لهم في مكتوب المبايعات تحت الشجرة - تلو رسم شهادتهم بنبوته



ورسالته - علامة الأداء والقبول ، وأعلمهم بما ثبت عنده من أن الله وعده أن ينصر بهم عباده . ويفتح على أيديهم معاقله وحصونه وبلاده . وبشرهم مع ذلك بقوله ( ٩ : ١١١ ) إن الله اشترى من المؤمنين أنفسهم وأموالهم بأن لهم الجنة . يقاتلون في سبيل الله . فيقتلون ويقتلون ، وعداً عليه حقاً في التوراة والإنجيل والقرآن . ومن أوفى بعهده من الله ؟ فاستبشروا ببيعكم الذي بايعتم به . وذلك هو الفوز العظيم ) فما منكم إلا من ملأ بحبه قلبه ، وصرف إلى سماع ما بشر به سمعه وبصره وفؤاده ، صلاة تبلغ بها معهم في درجات المحسنين - من المقاصد الحسنة الإِسلاك والسلوك - الحسنى وزيادة . وسلم تسليماً كثيراً .

وبعد ، فإن توقيع الحكم العزيز ميزان العدل الراجح ، ومحجة الصدق التي سلوك نهجها القويم من أكبر المصالح . وعليه اعتماد الأحكام فيما يدخل عليه النقض والإبرام من الأحكام بالدليل الواضح . فصالح الأمة في الواقع بتوقيع موقعيه موفورة ، ومهمات أمورهم المؤسسة على القواعد الشرعية بالثبات مشهورة ومتعددات فضائلهم الجملة بلسان الإجماع مشكورة . وعلى أيديهم يؤخذ الحق ويعطى ، وبتعريفهم يحصل التمييز في كل حال بين الصواب والخطأ ، وهم ممن تنتهي إليهم الآمال والרגائب . وهم المرتقون إلى أشرف المناصب وأرفع المراتب مدار الحل والعقد عليهم . ومرجع التصرف في وضع أحكام الأحكام إليهم . وهم - وإن مالت السكتاب على اختلاف طبقاتهم فيما يكتبون به إلى التدبيج والتفويف - فالعدل ليس لهم عدول إلا إلى القول الحق بموجب الشرع الشريف . وبذلك ثبت فخرهم واستقر . وإن كتب غيرهم المجلس أو الجنب ، أو المقر . فكم كتبوا إقراراً صحيحاً شرعياً ، إذا تأمله حاكم الشريعة المطهرة ، تهلل وجهه إنسان عينه وقر ، وكيف لا يكون ذلك ؟ وباعهم في مواصفات البيوع طويل ، وعلمهم بما يجوز بيعه وما لا يجوز لا يشاركهم فيه الخليل<sup>(١)</sup> . ولا يطبق الدخول إليه بسبب

(١) هو الخليل بن أحمد مخترع فن العروض ، وصاحب كتاب العين ، أول كتاب في مفردات اللغة .



خفيف ولا ثقيل ، ولم فيما يفسد البيع وما لا يفسده حكم تفريق الصنفه التي فضيلة السبق في تفريقها لاتعرف إلا لصاحب نسيم الصبا<sup>(١)</sup> ، ولا أتى أحد بما أتى به في وصف الأعيان المنصوص فيها على تحريم الربا .

ولعمري ما دخل الموثقون لأخذ أصول هذا الفن ، واجتنوا ثماره لليانة من فروعها ، إلا من باب بيع المصراة بالمسرة . فقاظوا بللراجمة واستغنوا بها عن البيوع المنهى عنها ، وأعرضوا عن مجموعها . وحين وقفوا على اختلاف المتبايعين من اختلاف الأئمة . و ( ١٦ : ٢٨ ) فآلقوا السلم ما كنا نعمل من سوء ( أمنوا على خواطرهم السليمة من وهن الرهن المعاد يوم المعاد ، ومعرفة التفليس والحجر . فلا والله ما ابتأسوا ولا يئسوا ، بل عقدوا الصلح يوم الحديبية ، اعتماداً على ما صدر من الحوالة على العام القابل والضمان المقبول .

وعلى الجملة : فحلهم قابل للوصف بكل منقبة غراء . أخصها تسميتهم عند أهل المدل « المدول » :

من تلق منهم ثقل : لا قيت سيدهم مثل النجوم التي يهذى بها السارى  
وكان السبب الباعث على تحرير هذا الكتاب ، وتقرير ماحواه من المعنى الدقيق الذي اطرحت منه القشر وأثبت الباب : هو أنى وقفت على كثير من كتب المتقدمين في الوثائق والشروط . وأتيت على ما فيها من المصطلحات الحكيمة ، وتأملت المختصر منها والمبسوط . فإذا هي ذات عبارات مؤتلفة ومختلفة ، وحالات قوانين أوضاعها يضئك موصوفها عن الصفة . وفي غضوناتها من الألفاظ ماتمجه الأسماع لطوله وبسطه . وربما حصل لتأمله ملل أداه إلى الإخلال بمقصود المؤلف وشرطه . ورأيت - مع ذلك - أن مصطلح الأولين بالنسبة إلى أفهام المتأخرين لما فيه من التركيب العجيب غريب . ومنه ما هو محتاج إلى تهذيب وتقريب وترتيب .

---

(١) هو الحسن بن عمر بن حبيب .



والمعلوم من طريق المنطوق والمفهوم : أن هذا العلم - وإن كان بحراً لا يصل  
أحد إلى قراره ، ولا يستطيع أن يأتي من يحمله ومفصله بالعشر من معشاره - فقد  
استعمل الناس فيه فصولاً جامعة لمعاني الكلام ، وتصرفوا في موضوعها تصرفاً  
توقفت عليه أحكام الحكم . ومنهم من سبّرها ودربها ، ورتبها ، ورتبها ، وحسبها  
وكتبها . فصارت مما لا يحجل ولا ينكر . وإذا وقعت لأحد من الخذاق حِزْبَةٌ  
نزلها بلطف استنباطه على الأوضاع . وإن كانت في كتب الوثائق لم تذكر .  
ومثل ذلك كثير . ولا يذنبك مثل خبير .

وكان قد وقع لي شيء أشكل عليّ ، وخفي فيه الصواب . فعدلت إلى السؤال  
عنه من عدول فضلاء ، وأساطين من الموقعين النبهاء والنبلاء . فلم يأتني أحد ممن  
سألته بجواب . وربما قال الذي عنده علم من الكتاب : لا بأس أن تضع في هذا  
الفن كتاباً ، تكشف فيه ظلمة ما بهم من الإشكال فيتضح . فقلت له : أبشر .  
فإن الباب الذي قرعته قد فتح . وها قد نهضت لذلك فاسترح . وشرعت  
والشروع كما علمت ملزم ، وأمر من أمرني بذلك واجب الامتنال ، كوني بتمييزه  
وخيره وشرطه : أنصب وأرفع وأجزم .

واستخرت الله الذي ماخاب من استخاره ، ولا ندم من استجاره . وجعلت  
هذا الكتاب ناطقاً بمحامد الكتب السابقة ، وإنها لأفصح ناطقة . سلكت فيه  
سبيل مصطلح أهل هذا الزمان ، منبهاً في كل باب من أبوابه على الحكم المتعلق  
به بأوضح بيان ، ثم على مسائل الخلاف الجارية في كل مسألة بين إمامنا الشافعي  
ومالك ، وأحمد ، وأبي حنيفة النعمان . وإذا انتهت ذكر الحكم وتفصيل الخلاف ،  
ذكرت المصطلح بعبارة وجيزة . وسبكت معنى الألفاظ مع الاختصار في محله  
سبكاً ، لورآه السبكي لأقرأني سبكت إبريزه . وقابلت بأداة النصب تمييزه .  
أو لورأى مجموعه الحسن بن حبيب<sup>(١)</sup> لتلفع من مروط محاسنه بمرطين ، أو ابن

(١) هو صاحب كشف الروط عن محاسن الشروط . وهو صاحب نسيم الصبا  
التقدم ذكره .



بهرام لشنف آذان الثريا من جواهر عقوده - إذا حقق اللناط - بقرطين ، أو ابن الصيرفي لظهر له الفرق ما بين الدرهم والدينار في الصرف ، ولأعطى الموائيق والسهود أن انتقاده يعجز عن أن يأتي فيه بتزييف حرف ، أو الشلقامى لعل أن في كلامه - على رأى أهل المساحة - شلقة<sup>(١)</sup> ولتحلى بمجائه المرة . وروى أحاديث كؤوس ورده عن علقمة ، أو ابن الزبائى لقلى نفسه بنار دهنه ودهن ناره المشتعلة ، ولحرق بأصابه لجين ألقاظه ، التى جهد أن يقلبها إبريزاً ، فاقعد منها إلا فى شبك وسلسلة ، أو الشريف الجروانى لقال : والله هذه مواهب إلهية ، وفوائد سنية ، ونقود ذهبية ، يتعامل بها من الآن فى الديار المصرية ، والممالك الإسلامية .

وإنه لكتاب ختمت به كتب أهل هذه الصناعة . وأرجو أن يكون واسطة عقدهم ، ورابطة مقتضياتهم ، التى إليها يرجعون فى حلهم وعقدهم . ماتأمله منصف خبير ، فأمعن فيه نظراً . ورأى وجه المناسبة فيه بين المسائل الفقهية والوثائق الشرعية وجهاً مقعراً ، إلا تيقن أن طرفه السارى إلى أبواب هذا الكتاب واثق من معروف مؤلفه ، وبشره بصباح عنده يحمد السرى . ويقول - إذا طالع ما اشتمل عليه من الفوائد - : لاجرم أن كل الصيد فى جوف القرا .

وقد عزمت على أن لا أدع فى باب من أبوابه فرعاً يتعلق بمقصود إلا ذكرته بقصد حصول الفائدة . والتزمت أنى لا آتى على لفظ ركيك ، ولا كلمة ذات معنى غريب ، إلا نهيت على معناها . وأشارت إليه بحسب الإمكان على القاعدة سائقاً ما لا يستغنى الكتاب عنه فى الجملة ، من تناسق مقصد فى غاية ، أو مناسبة بين كلمة وكلمة فى بداية أو نهايته .

وبنيت المقصود منه على قواعد وأصول ، ورتبته على أبواب الفقه . وقسمت

---

(١) الشلقة : هى التخييط من القصاب فى رعى القصب ، ومداخلة الأرياح

والقواعد فى المساحة .



الأبواب إلى فصول . وأضفت إلى كل باب منها ما يتعلق به من المقتضيات التي هي في حكمه ، ليسهل تناولها ، وضعاً للشيء في محله الذي وضع برسمه .

وقدمت بين يدي ذلك كله مقدمة كلها نتائج ، وموضوع منطوقها يشتمل على ذكر ماهو شرط في الشاهد ، وما ينبغي أن يتصف به من يريد الدخول في هذا الباب . فلا يكون عنه خارج ، وما أمكن أن أسكت عن ذكر الحلي التي ذكرها منهم ، اعتماداً على وجودها في كتب هذا الفن ، وإمكان مراجعتها في الأمر الملم ، بل أختتم الكتاب بفصل يتضمن ذكر الحلي والسكنى والألقاب ؛ إذ هو مما يحتاج إليه أهل هذه الصناعة .

وأذيله - إن شاء الله تعالى - بذكر ما اصطلاح عليه أهل هذا العصر ، من ألقاب الخلفاء الراشدين ، وعظماء الملوك والسلاطين . وكفال الممالك الإسلامية ، ونواب القلاع ، ومن في معانهم من أرباب السيوف ، وما يحتاج إليه الكتاب من معرفة ألقاب الأعلام ، وأركان الدولة الشريفة على النظام . وقضاة القضاة ومشايخ الإسلام . ومن في درجتهم من العلماء الأعلام .  
وسميته :

جواهر العقود ، ومعين القضاة والموقعين والشهود

وما هو إلا عقد من الجوهر في تناسبه وانتظامه . لا ، بل كالجواهر الفرد في انتظامه ، يشبه عدم انقسامه .

وأنا أعتذر إلى كل واقف عليه ، وناظر إليه ، من التقصير . سائلاً بسط العذر فيما طغى به القلم وجرى به اللسان ، الذي هو في هذا الأسلوب قصير .  
ومن الله أسأل - وهو أجل مسئول ، وإليه المرجع والمآب فيما آل من الأمر وفيما يؤول - أن يمدني بالمعونة على ما قصدته ، والتوفيق إلى سبيل الرشاد فيما أردته .  
فليس إلا عليه اعتمادى . وإليه تفويضى واستنادى . وأسأله النفع به لى ولسائر المسلمين ، ورضوانه عني ، وعن أحبائي وعن جميع المؤمنين .



وفي المقدمة التي موضوع منطوقها قد تقدم . وجرى القلم بإيضاح منهاجها  
الأقوم أقول :

شرط الشاهد : مسلم مكاف حر ، عدل ، ذو مروءة ، غير متهم .  
وشرط العدالة : اجتناب الكبائر ، والإصرار على صغيرة .  
ويجب على الموثق أن يتقى الله ، ويكتب كما علمه الله ، وينصح فيه لمن  
استعمله ، مع الاحتراز من الألفاظ المحتملة والمبهمة .  
ويستحب أن يكون من أهل العلم والدين ، متحلياً بحلية الأمانة ، عالماً  
بالأمور الشرعية ، حاوياً طرقاً كبيراً من العربية ، سالكاً ملك الفضلاء ،  
ماشياً على نهج العقلاء ، عارفاً بقسمة الفرائض ، ومراتب الحساب ، متصرفاً في  
بسط مجموعها وموضوعها ، وتبيين أصولها وفروعها .  
وينبغي للموثق : أن لا يعود لسانه بالكذب . فإن العدالة ملكة في النفس  
تتمنعها عن اقتراف الكبائر والردائل المباحة ، وأن يحتجب معاشر الأراذل  
والأسافل ومحادثتهم ، إلا لضرورة ، لا بد له منها . فإن صناعته شريفة ، ورتبته  
منيفة . بها يطلع على غوامض الأمور ، وأسرار الملوك ، وأحوال الجمهور . وبها  
يحفظ دماء الناس وأموالهم . وتنبئ عليها أقوالهم وأفعالهم .  
وينبغي أن لا يتكلم مع الأخصام من الشهود ، إلا العارف بالقضايا ، وأن  
يميز بين الخصمين ، ويعرف الشهود عليه من الشهود له ، ولا يبطن قضية مع  
أحد الخصمين يكون للآخر فيها حقاً . فإن ذلك يؤدي إلى الاتهام في النصيحة .  
وربما أدت المباطنة مع أحد الخصمين إلى زيادة مخاصمة ، وربما عاد ضرر ذلك  
على الشاهد في الحال والمآل .

وإذا كان أحد الشاهدين مع الخصمين ، أو مع أحدهما في مسألة . فلا يتكلم  
فيها الشاهد الثاني حتى ينتهي كلام الأول . فإن كان صواباً وإلا رده عليه الثاني ،



ونبهه على الصواب برفق . ولا يتنازعان في المجلس بحضرة الأخصام . فإن ذلك يكسر الحرمة ، ويزيل الأبهة .

وينبغي للشاهد : أن لا يسرع في الكتابة ، حتى يوقع الشهادة بما يقع عليه الاتفاق . فإن ذلك يقطع التنازع بين الخصمين ، وربما يكون المشهود عليه ضيقاً . فإذا اشتغل الشاهد في الكتابة ربما أغنى عليه ، واستمر مغموراً إلى أن يموت . فيفوت المقصود .

ولا يكتب الشاهد على ظهر مكتوب قبل تحرير ما يقع به الإشهاد . فر بما حصل خُلف بينهما ، فيؤدي ذلك إلى فساد المكتوب على صاحبه ، وتتطرق الريبة إليه ، بل يلخص المشهود به في مسودة ، ثم يوقع الإشهاد به ، ثم يكتب على ظهر المكتوب ، بعد أن يوقف عليه رفيقه الذي يشهد معه في القضية ، ثم ينقله إلى الكتاب الذي يريد أن يكتبه . فإنه إذا لم يفعل ذلك ، وشرع في الكتابة ، معتمداً على جودة ذهنه ، وبأدى بديهته ، ووثوقه من نفسه بعدم الخطأ في الغالب . فقد يذهل ويجرى القلم - الذي هو لسان اليد ، وبهجة الضمير ، وسفير العقول . ووحى الفكر ، ورائد الأمور - بغير مراد الكاتب . فإن كان المكتوب إنشاء فيحتاج إلى كشط ، أو إلحاق . فيكون ذلك عيباً في المكتوب ، لاسيما إن ذهل عن الاعتذار عنه . وخرج المكتوب من يده . فيصير فيه ريبة إن بعد الزمان ، ومات الشاهد أو غاب . وإن غيّر المكتوب : فقد كلف نفسه غرم ذلك . وإن كانت الكتابة على ظهر مكتوب قديم قد توالى عليه خطوط الحكام بالإحكام والثناء فيه ، فيجري القلم بغير المقصود . فيحتاج إلى تغيير ذلك الفصل في فصل آخر . فقد تتعذر الكتابة على المكتوب ، لضيقه أو لضيق الزمان . فإن أبقاه على الخطأ : أو أصلحه بالمقصود على عسر في الكتابة ، وضيق في المكتوب : أدى ذلك إلى الكلام في المكتوب والكاتب . وهذا في حق موقعي الحكم العزيز أكد ، من كون أن غالب القضايا الحكيمة ، والوقائع التي تقع بين



الناس ترد عليهم بقصد إثباتها والحكم بها عند حكام الشريعة المطهرة .  
فالذى ينبغى للموقع : أنه إذا استأدى مكتوباً ليثبته عند الحاكم : أن لا يدخل  
به إليه ، حتى يستوفيه بالقراءة ، ويتأمله ، ويسأل عن شهوده ، وعن المراد  
بإثباته . لئلا يكون على بصيرة من أمره . فإذا قل ذلك كان مستعداً للجواب .  
وينبغى له : أنه إذا استقصى مكتوباً بظاهره فصل ، يريد ماله ثبوته ،  
والحكم بموجبه عند الحاكم فى الفصل المكتتب على ظاهر المكتوب - قبل  
الوقوف على ما فى باطنه وتأمله - فيه تهاون ؛ لأنه قد يكون الحاكم الذى ثبت  
الفصل المسطر على ظاهر المكتوب لا يرى صحة الذى فى الباطن ، والفصل الذى  
بظاهره متعلق بباطنه . فإذا ثبت هذا الفصل ، ثم تبين فساد الباطن ، المبني عليه  
الفصل المذكور . فيتطرق من ذلك الخلل فى الحكم ، والكلام فى المكتوب  
والكاتب والحاكم ولذلك صور .

منها : إذا تزوج رجل امرأة ، وطاقتها ثلاثاً ، ثم إن رجلاً حلاها له ، ثم  
عادت إلى الأول بعد الحلل فى فصل بظاهر الكتاب الأول . وآل الأمر إلى  
ثبوت عقد هذا النكاح . والحكم بموجبه عند من لا يرى صحة الاستحلال ،  
ولا صحة المبني عليه .

ومنها : إذا صالحت المرأة الورثة على صداقها وعلى ميراثها من زوجها صفقة  
واحدة ، بفضة عن فضة وذهب ومصاغ وقماش وحيوان وغير ذلك . ولم تقبضه .  
وكتب لها بذلك إثماد إلى أجل ، ثم بعد الأجل : أشهدت عليها بقبض القدر  
المصالح به بظاهر الإثماد الأول . وكتب بعده إبراء . وقصد الورثة ثبوت  
القبض والإبراء .

ومنها : إذا طلق الرجل امرأته طلقتين . وعادت إليه ، وبقيت معه بطلقة  
واحدة ، ثم خلعا خلعاً عارياً عن لفظ الطلاق ونيته . ولم يثبت ذلك عند من  
يرى صحته ، ثم أعادها من ذلك الخلع بظاهر كتابها ، ولم يحكم بصحته حاكم .



وآل الأمر إلى ثبوته والحكم بموجبه عند من يرى أن الخلع طلاق .  
ومنها : أن الرجل إذا صالح صلحاً على إنكار بمبلغ على حكم الحلول . ولم  
يحكم بصحته حاكم ، ثم قبض المبلغ وكتب به فصل بظاهر المکتوب وضمنه إبراءً  
وأراد إثبات ذلك والحكم بموجبه عند من يرى بطلان الصلح على الإنكار .

ومنها : أن الرجل إذا أسلم إلى رجل مائة درهم في شيء من الطعام المكيل  
أو الموزون . فخل الأجل وقبض نصفه ، ثم تقايلا في النصف الثاني ، وتأخر نصف  
رأس المال ، وكتب بذلك إشهاد ، ثم اعترف مستحق نصف رأس المال بقبضه  
بظاهر المکتوب . وكتب بعد ذلك إبراءً ، وقصد الحكم بالإبراء والقبض .

ومنها : إذا صالح إنسان على حصته من ميراثه بمبلغ حال قبل أن يعلم مقدار  
حصته من التركة ، وكتب بالمبلغ المصالح به إشهاد ، ثم بعد مدة قبض المبلغ المصالح  
به بظاهر الإشهاد ، وأراد ثبوته والحكم بموجبه على حاكم يرى بطلان هذا الصلح .  
فجميع ما ذكر من هذه الصور وما أشبهها للحاكم فيه نظر .

وإذا شهد الشاهد في مسودة بصدق ، أو عتق ، أو وقف ، أو وصية ، أو غير  
ذلك . فليكتب فيها جميع ما يتعلق بالواقعة مستوفى ، ثم يكتب التاريخ ، ويكتب  
رسم شهادته ، ويكتب رفيقه ، ويستكتب من حضر الواقعة . ولا يهمل ذلك .  
فإنه ربما احتيج إلى الشهادة بتلك القضية ، وتعذر حضور الشاهدين الواضعين  
رسم شهادتهما فيها ، أو أحدهما ، بسفر أو موت . فلا يوجد من يشهد بذلك ،  
أو لا يوجد من يشهد على خط المتعذر ، عند من لا يراه ، أو ترفع القضية إلى من  
لا يرى الحكم بالشاهد واليمين ، فيبطلها . فيفوت المقصود . وهذا من باب  
الاحتياط والتحرز .

ولا يستشهد في قضية من لا يعرفه ، ولا من لا تعرف له عدالة ، خصوصاً  
فيما لا تجوز الشهادة فيه إلا بعدلين ، كالنكاح ، والطلاق ، والعتق . وما أشبه  
ذلك .



وإذا كان الجماعة من لا يعرف المرأة . وفيهم من يعرفها : فليشهد عليها من يعرفها .

وإذا وقعت قضية مشكلة فلا يستبد بالنظر فيها واحد من الجماعة ، بل يشاور فيها أصحاب الرأي والمعرفة من جماعته ورفقته وغيرهم . فإنه قد يكون فيهم من يعرف أصل القضية ، إما بصلاح ، فيزداد وضوحاً ، وإما بفساد ، فيجتنب القضية ، ويسلم من تبعاتها وتبعها . ويكون ذلك أخلص له .

وإذا أشكل على الشاهد أمر تدبر وتذكر ، ولا يشهد إلا على مثل الشمس الطالمة ، مع العلم بما تصح به الشهادة ؛ لأن العدل المبرز ، العالم بما تصح به الشهادة لا يقدر في شهادته إلا بالعداوة ، بخلاف غيره .

وينبغي لمن اتصف بصفة العدالة ، وتوقيع الحكم ، والجلوس لذلك في مجالس الحكم : أن يسلك من الأدب ما ينبغي سلوكه . وإذا جلس بين يدي الحاكم فليجلس بسكينة ووقار ، ولا يبدأ الحاكم بالكلام فيما دعى إليه بسببه . وإذا سأله الحاكم عن قضية تتعلق به أو بغيره . فلا يسرع الجواب ، حتى يتأمل مقالة الحاكم . فإن كان كلامه مستوفياً لجميع ما طلب بسببه ، أجابه بلفظ وجيز محيط بجميع ذلك ، وإن دل كلام الحاكم على بعض ما طلب بسببه فلا يجيبه بجميع القضية إلا بإذن منه ، لاحتمال أن يكون أراد السؤال عن ذلك البعض خاصة . فإذا أذن له أجابه ، وإلا فيجيبه عما سأله عنه خاصة .

وإذا كان بمجلس الحاكم جماعة من الموقعين ، وسألهم الحاكم سؤالاً ، ولم يعين واحداً منهم : فليجبه العالم عن جميع ما سأل عنه . وإذا كان فيهم من يعرف بعض القضية ، وذلك البعض ليس هو المراد . فلا يجيب بشيء ، حتى يسأله عنه على الخصوص . وإن كانوا كلهم يملون بما سأل عنه ، بحيث يكتفى بجواب واحد منهم ، فلا يجيبه إلا أحسنهم نطقاً ، وأفصحهم لساناً . وأوجزهم لفظاً . فإن



وقع غير ذلك . فقد يختلف الجواب ، ويتوهم الحاكم فيهم ريبة بسبب ذلك . وقد يصدر منه في حقهم ما لا يرضونه .

وينبغي للشاهد : أن لا يكرر الشهادة على الخصم مرة بعد أخرى في قضية واحدة . ولا ينفرد بالشهادة عليه مع حضور رفيقه في المجلس ، بل ينبغي على سماع ما يقع به الإشهاد . فإن الشاهد إذا كرر الشهادة على الخصم ، ربما يتخيل فينكر ، أو يعرض في فـكره أمر . فإذا أراد الشاهد الثاني أن يشهد عليه : أنكر وامتنع من الإشهاد فيحتاج الأمر إلى تعب وعلاج . وربما أثار ذلك عند الشاهد الأول شحناء أو غيظاً ، أو ضغينة تجره إلى هوى النفس . فيقع في المحذور والعياذ بالله . اللهم إلا أن يكون في المسألة حِزْبَةٌ فيها حق للمشهود عليه ، أو ماعلم الحسك في المسألة ، واحتاج إلى التعريف بها ، ليفهم معنى ما يشهد عليه به ، وإن كان الشاهد الثاني مشغولاً في قضية أخرى لم يسمع الإقرار ، أو لم يكن حاضراً ، ثم حضر فلا بأس بالإعادة ههنا ؛ لأنه موضع ضرورة تعاد فيه الشهادة لتمام .

وينبغي الموثق - خصوصاً الموقع - أن يحسن خطه ، ولا يقرطم الحروف ، ولا يداخها في بعضها مداخلة يسقط بها بعض الحروف ، أو تخل بالمعنى ، أو تؤدي إلى خلل في اللفظ المشهود به ، ولا يقيد موضع الإطلاق ، كما لا يطلق موضع التقييد . فإن في ذلك إخلالاً بالعمود ، وسبب لحصول الضرر من ضياع حقوق المسلمين وإتلافها أو بعضها .

وقد بلغني من غير واحد عن بعض حكام المسلمين بالديار المصرية : أنه كان يعزر من اعتمد شيئاً من ذلك ، حتى كانت الشهود في أيامه يكتبون الوثائق - على اختلافها وتباين حالاتها - بالحروف العربية القاعدة المنقوطة المشكولة ، التي هي في غاية الإيضاح . وهذا معدود من نصيح هذا الحاكم فيما تولاه . رحمه الله .

وينبغي أن يبين الشاهد المبلغ المشهود به وينصفه ، بحيث يقرأه كل أحد ، ويحترز في موضع جملته وتنصيفه من القلم القبطي والديواني والرومي . فإن ذلك



أنفى للتدليس ، وأبعد للإلحاق والإصلاح في الزيادة والنقصان ، وبوضح التاريخ  
إيضاحاً جلياً ، يذكر اليوم والشهر والسنة ، وإن ذكر الساعة التي كتب فيها  
فهو أجود .

وإذا أكثر الإلحاق أو الكشط في ورقة نبه عليه في موضعه .  
وإذا كان في المكتوب ضرب على شيء غير صحيح كتب « وفيه ضرب  
في السطر الفلاني » يعني العاشر أو الحادي عشر ، أو أقل أو أكثر ، من موضع  
كذا إلى موضع كذا ، لا يعتد بما تحت الضرب . فهو غير صحيح . وإن كان  
ما تحت الضرب صحيح ، قال « وما تحت الضرب صحيح معتد به في موضعه » .  
وإذا انتهى المكتوب : عدسطوره وكتب في أسفله عدتها . وعد الأوصال .  
وكتب على كل وصل منها علامة يعرفها ، وقيد بالكتابة مع عدة السطور  
عدة الأوصال .

وينبغي للشاهد : أن لا يدخل في قضية : إلا إذا علم من نفسه النفع به فيها ،  
ولا يؤديها إلا إذا ذكرها . فإن الخطوط تشبه ، وربما أوقعه الاشتباه في المحذور ،  
وأن يحترز من الغلط ، ويتيقظ كل التيقظ . فربما طغى القلم ، فجره إلى الغلط .  
وينبغي للموقع : أنه إذا أراد الدخول على الحاكم : فلا يدخل إلا ومعه الآلة  
التي لا يتم المقصود إلا بها . وهي الدواة وما بها من الأقلام .  
وينبغي أن يتخذ من أنابيب الأقلام أقله عقداً ، وأكثره شحماً ، وأصلبه  
قشراً وأعدله استواء ، وسكيناً حاداً تعينه على برى القلم . ويبريه من ناحية نبات  
القصب .

واعلم أن محل القلم من السكاتب كحل الرمح من الفارس . قاله إبراهيم  
ابن محمد الشيباني .

وينبغي أن يكون ما في الدواة من الأقلام ثلاثة : قلم لعلامة الحاكم ، وقلم  
لنفسه ، وقلم للإصلاح والإلحاق بين السطور . لأنه إذا كان في الدواة قلم واحد  
فقد تنعذر دواة الحاكم عند إرادة كتابته على حكم . فيحتاج إلى قلم العلامة .



فيقظ القلم الذي بيده ، فيتعطل هو بسببه ، أو لا يكون معه ما يقط به القلم ، فينسب إلى قلة المروءة ، أو يكون الحاكم مريضاً ، أو على سفر مجدد ، فيشتغل في طلب الدواة ، أو إصلاح القلم فيموت ، أو يسافر قبل ذلك . فيفوت المقصود من الحاكم .

وإذا أراد الكتابة : فليضع الدواة عن يمينه ، وبأخذ القلم بيمينه ، ويجعل القرطاس في يساره ، ويجعل رأس القرطاس من أعلاه إلى أسفله ، وموضع قطع الورقة مما يلي الهامش . ويجعل يده في القرطاس على وركه الأيمن ، ويحاذي بالقلم شحمة أذنه . فإن ذلك أجمع للحواس ، وأسرع في التفكير . ويبدأ فيكتب بسم الله الرحمن الرحيم ، يطول الباء ويفرق السين ، ويحسن « الله » ويمد « الرحمن » ويجر « الرحيم » ولا يفعل في البسملة ما يفعله كتاب القبط وغيرهم ، من خلط حروف البسملة الشريفة بعضها ببعض ، وإسقاط غالب حروفها وتحريفها عن مواضعها ، وتغييرها عن رسمها المطبوع في كتاب الله العزيز الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد . فيكون من الذين يحرفون الكلم عن مواضعه . وقد ثبت أنها آية من سورة النمل . ومن اعتمد في البسملة الشريفة خلاف ما هي مطبوعة عليه في كتاب الله عز وجل استحق التأديب . وكان حقيقاً أن يحرمه الله بركتها وثوابها . ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ، بعد البسملة الشريفة ، من غير فصل بينهما بواو ولا يهمل ذلك فإن فصله أشهر من أن يذكر ، وأكثر من أن يحصر ، ولا يخفى ذلك على ذي لب وأدب . ثم يكتب ما يقع عليه الاتفاق بين الخصوم من إقرار وغيره ، بحسب وقائعها ، على ما سيأتي بيانه في بابه .

وينبغي للموثق : أن يعرف مقادير الناس ، فينزلهم منازلهم . ويكتب لكل شخص ما يناسبه من الألقاب الثلاثة به من الخليفة أمير المؤمنين ، والسلطان ومقدمي الألو ، وأرباب الوظائف بالأبواب الشريفة من أرباب الأقلام والسيوف ، وأمرأ.



الطبائخانات والعشراوات . وكفال الممالك الإسلامية وأمرائها ، وأرباب وظائفها . ونواب القلاع وغيرهم . ثم السادات الموالي قضاة القضاة ذوى المذاهب الأربعة بالديار المصرية ، والممالك الشريفة الإسلامية ونوابهم ، ومن هو فى درجتهم وموصوف فيهم بالعلم والدين والفضل ، ومباشرة الوظائف الدينية ، والمناصب السنية . وينوه بذكر ذوى البيوت العريقة ، لاسيما من ترشح إلى أن يكون قاضى القضاة . فيذكر نعتة ولقبه بحسب ما يعرف الموثق من مقامه . وإن كان له وظيفة خصصه بها قاضى القضاة أو صارت إليه بولاية من السلطان ذكرها ، مثل إفتاء دار العدل الشريف ، أو قضاء العسكر المنصور ، أو نظر الأوقاف ، أو نظر الجوالى ، أو نظر الكسوة ، أو وكالة بيت المال المعمور أو غيره ، فإن عدم ذكر ذلك يحصل منه تأثير فى النفس ، وإذا ذكر ارتاحت له النفوس وانبعثت له الخواطر .

ويكتب لنساء الملوك والسلطين : الأدر الشريفة خوند ، ونساء الأمراء المقدمين ، وأرباب الوظائف . ومن دونهن ، ونساء ذوى الرتب العالية من قضاة القضاة وأرباب الأقاليم بالأبواب الشريفة ودواوين الأمراء ، ونساء التجار : الخواجكية والسفارة ، ومن دونهن من أصحاب الحرف وأرباب الصنائع والسوق ، ومن فى معنائهم ما يليق بهن من النعوت والألقاب على قدر طبقاتهن وطبقات أزواجهن . ومن كانت منهن لها زوج أو مطلق أو ولد تعرف به : عرفها به .

ويكتب لأهل الذمة من اليهود والنصارى والسامرة والفرنج ما يليق بهم . فإن كان المشهود عليه يهودياً : رباناً أو قراء كتب اليهودى الربان أو القراء . وإن كان نصرانياً : فإما أن يكون يعقوبياً أو ملكياً . فإن كان يعقوبياً كتب النصرانى اليعقوبى ، أو النصرانى الملكى . وإن كان سامرياً : كتب اليهودى السامرى ، وإن كان فرنجياً : كتب الفرنجى الماغوصى . أو الكيتلانى . ويذكر صنائعهم وأما كنهم التى يقيمون بها . وإن كان المشهود عليه مسلماً والمشهود له من أهل الذمة . فالمسلم فى هذه الصورة واجب التقديم . وإن كان المشهود عليه



من أهل القدمة والشهود له مسلماً : استحب تقديم الشهود له في هذه الصورة ، كما اختاره كثير من الموثقين المتقدمين والمتأخرين . وفي ذلك يحسن قول القائل : إذا كان مدحاً فالنسيب المقدم .

وإن كان الشهود عليه معروفاً بنسبه كتب الموثق : وشهوده يعرفونه ، أو وشهوده به عارفون ، أو وهو معروف عند شهوده .

وينبغي أن يستعمل تقديم اسم الشهود له ، إذا كان خليفة أو سلطاناً ، أو مشاراً إليه في الدولة ، أو عالماً ، أو مدرساً ، أو ممن له وجاهة يستحق بها التقديم ، من جهة الديانة والعبادة والزهادة ، وإفادة العلوم ، وخدمة السنة الشريفة إن كان مندوباً إلى بيت شريف ، أو أصل عريق ، أو مباشرة وظيفة دينية تقتضي الحال نصبه فيها على التمييز على الشهود عليه ، إذا كان دونه في الرتبة ، على ما جرت به عادة المتأخرين اصطلاحاً . وإن كان معروفاً في الجملة ، بحيث لا يخفى على كثير من الناس ، فينبغي أن لا يذكر مَعْرِفَهُ . فإن عدم ذكر ذلك يدل على معرفته . فإن كانت معرفته قريبة كتب « وهو معروف » وإن كانت حادثة كتب « وقد عرفه شهوده » وإن كان الموثق لا يعرف الشهود له ولا الشهود عليه . فينبغي أن يكتب الحلى إن كان يعرفها ، وإلا فيترك الكتابة لمن يعرف الحلى فيحليّه . فالحلى باب كبير لا يكاد يدخل الاختلاط والاشتباه على من اعتمده في وثائقه . وقد رأيت كثيراً من الموثقين في هذا العصر لا يرجعون على الحلى ولا يستعملونه ، وما أظن ذلك إلا لكثرة معاملات الناس مع بعضهم بعضاً ، وكثرة ترددهم إلى الشهود في معاقباتهم وبيوعهم ومعاملاتهم ، حتى صار غالب الموثقين يعرفون المقر والمقر له ، أو الراهن والمرتهن ، أو الضامن والمضمون له وما أشبه ذلك ، معرفة تامة لا يخالطها جهالة ، لاسيما من قدمت هجرته منهم في مجالس الحكام ودكاكين الشهود . ولا يطلب على ظني أن ترك ذلك إلا لذلك .

ولا بأس أن يتحفظ الموثق ، ويحصل في حفظه أنواعاً من الحلى مما هو أشهر



في الإنسان ، وراجع فيها باب الحلى . فإنه ربما احتاج إليها . فإن استعملها نعمته ، وإن تركها اعتماداً على معرفة الخصوم لما تضره .

ولولا خشية الإطالة لذكرت منها ما ينبغي للموثق أن يحفظه ، ولكن شاهد النظر أعدل من شاهد الفكر . وليس العيان كالخبر . وفيما آتى به إن شاء الله تعالى في خاتمة هذا الكتاب ، من بسط القول في ذكر الحلى كفاية ، يحصل بها الاستفادة المستغنى بها عن النظر فيما عداها . وأرجو أن تؤتى بها كل نفس هداها . والآن فقد آن أوان شروعي فيما بنيت مقصود هذا الكتاب عليه ، وأشارت في صدر ديباجته إليه ، مقدماً ذكر حكم كل باب ومقتضاه ، على قاعدة مذهب إمامنا الشافعي رضي الله عنه وأرضاه ، مردفاً ذكر تقرير الحكم باختلاف الأئمة في مسائل الباب ، ثم بالمصطلح على الترتيب . وما توفيقى إلا بالله . عليه توكلت وإليه أنيب .

## كتاب الإقرار

وما يتعلق به مما هو في حكمه ، ومندرج تحت اسمه ورسمه

أما الحكم : فالأصل في الإقرار : الكتاب والسنة والإجماع والقياس .  
أما الكتاب : فقوله تعالى ( ٣ : ٨١ ) وإذ أخذ الله ميثاق النبيين لما آتيتكم من كتاب وحكمة ، ثم جاءكم رسول مصدق لما معكم لتؤمنن به ولتنصرنه . قال : أقررتم وأخذتم على ذلكم إصري ؟ قالوا : أقررنا ) وقوله تعالى ( ٩ : ١٠٢ ) وآخرون اعترفوا بذنوبهم ) وقوله تعالى ( ٧ : ١٧٢ ) ألسن بربكم ؟ قالوا : بلى .  
وأما السنة : فروى « أن ماعزاً والغامدية أقرأ عند النبي صلى الله عليه وسلم بالزنا . فأمر برجمهما . وقال : اغدُ يا أنيس على امرأة هذا . فإن اعترفت فارجمها »  
وأما الإجماع : فلا خلاف بين الأمة في تعليق الحكم بالإقرار .



وأما القياس : فإن الإقرار أكد من الشهادة ، لأنه لايتهم فيما يقتر به على نفسه . فإذا تعلق الحكم بالشهادة قلأن يتعلق بالإقرار أولى .

والإقرار على أربعة أقسام :

أحدها : لايقبل بحال . وهو إقرار المجنون والمجور عليه بسفه .

والثاني : إقرار لايقبل في حال ، و يقبل في حال . وهو إقرار المجور عليه

بالفلس .

والثالث : إقرار لا يصح في شيء ، و يصح في غيره . مثل إقرار الصبي في

الوصية والتدبير ، ومثل إقرار العبد في الحدود والقصاص والطلاق .

والرابع : الإقرار الصحيح . وهو الذي لايقبل منه الرجوع ، وهو إقرار الحر

البالغ لغير الوارث . ولايقبل الرجوع عن الإقرار الصحيح ، إلا في ثلاث مسائل .

إحداهن : في الردة . والثانية : في الزنا . وفي سائر الحدود قولان . والثالثة : أن

يقول رجل : وهبت هذه الدار من فلان وأقبضته إياها ، ثم يقول : ماأقبضته إياها .

فقد تقرر على أن الإقرار يصح من مطلق التصرف . وأما المجورون :

فأقارير الصبي والمجنون لاغية . ولو ادعى الصبي البلوغ بالاحتلام وقت الإمكان

صدق ولم يحلف . وفي دعواه البلوغ بالن يطالب بالبينة .

والسقيه والمفلس من حكم إقرار الصبي والمجنون . وأما العبد : فيقبل إقراره

بما يوجب عليه عقوبة . ولو أقر بدين جنائية لا توجب عقوبة ، وكذبه السيد :

لايتعلق برقبته ، ولكن يتعلق بذمته ، ويتبع به بعد العتق . ولو أقر بدين معاملة

لم يقبل على السيد ، إن لم يكن مأذوناً له في التجارة . ويقبل إن كان مأذوناً له .

ويؤدى من كسبه وما في يده . سواء المريض في مرض الموت يصح إقراره . لكن

لو أقر لوارثه ، ففيه قولان : أحدهما : يقبل . والثاني : لا يقبل . ولو أقر لإنسان

في صحته بدين ، ولاخر في مرضه بدين : لم يقدم الأول . ولا يصح إقرار المسكر

على الإقرار .



ويشترط في المقر له : أهلية استحقاق المقر به . فلو قال : لهذه الهابة عليّ كذا . فهو لغو . ولو قال : علي بسبب هذه الهابة لمالكها كذا وكذا : لزمه ما أقر به . ولو قال : لفل فلانة عليّ كذا يارث أو وصية لزمه . وإذا كذب المقر له المقر ، ترك المال في يده . ولو رجع المقر عن الإقرار في حال تكذيبه ، وقال : غلطت ، قبل رجوعه في أرجح الوجين للشافعي .

### الخلاف المذكور في مسائل الباب

اتفق الأئمة رضي الله عنهم على أن الحر البالغ إذا أقر بحق معلوم من حقوق الأدميين ، لزمه إقراره ، ولا يقبل منه الرجوع فيه .

واتفقوا على أن المجنون والصبي غير المميز ، والعبد الصغير غير المأذون له : لا يقبل إقرارهم ، ولا طلاقهم . ولا تلزم عقودهم .

واتفقوا على أن العبد يقبل إقراره على نفسه ، ولا يقبل في حق سيده . والإقرار بالدين في الصحة والمرض سواء ، يكون للمقر لم جميعاً على قدر حقوقهم ، إن وقت التركة بذلك إجماعاً . فإن لم تف : فعند مالك والشافعي وأحمد يتحاصصون في الموجود على قدر ديونهم . وقال أبو حنيفة : غريم الصحة يقدم على غريم المرض . فيبدأ باستيفاء دينه . فإن فضل شيء صرف إلى غريم المرض وإن لم يفضل شيء فلا شيء له . ولو أقر في مرض موته لوارث ، فعند أبي حنيفة وأحمد : لا يقبل إقرار المريض لوارث أصلاً . وقال مالك : إن كان لايتهم ثبت وإلا فلا . مثاله : أن يكون له بنت وابن أخ . فإن أقر لابن أخيه لم يتهم . وإن أقر لابنته اتهم . والراجح من قولي الشافعي : أن الإقرار للوارث صحيح ومقبول . ولو مات رجل عن ابنين . وأقر أحدهما بثالث ، وأنكر الآخر ، لم يثبت نسبه بالاتفاق ، ولكنه يشارك المقر فيما في يده مناصفة عند أبي حنيفة . وقال مالك وأحمد : يدفع إليه ثلث ما في يده ؛ لأنه قدر ما بصيبه من الإرث لو أقر به الأخ الآخر ، وقامت بذلك بينة . وقال الشافعي : لا يصح الإقرار أصلاً ، ولا يأخذ شيئاً من الميراث لعدم ثبوت نسبه .



ولو أقر بعض الورثة بدين على الميت ولم يصدقه الباقيون . قال أبو حنيفة : يلزم المقر منهم بالدين جميع الدين . وقال مالك وأحمد : يلزمه من الدين بقدر حصته من ميراثه . وهو أشهر قول الشافعي . والقول الآخر : كذهب أبي حنيفة .

### فصل

ومن أقر لإنسان بمال ، ولم يذكر مبلغه . قال بعض أصحاب مالك : يقال له : سَمِّ ما شئت مما يتمول . فإن قال : قيراط أو حبة . قبل منه ، وحلف أنه لا يستحق أكثر من ذلك . وهذا قول أبي حنيفة والشافعي ؛ لأن الحبة مال . وقال بعض أصحاب مالك : يلزمه مائتا درهم ، إن كان من أهل الورق . وعشرون ديناراً إن كان من أهل الذهب ، وهو أول نصاب الزكاة . وقال القاضي عبد الوهاب : وليس لمالك في ذلك نص . وعندى : أنه يجب على مذهبه ربع دينار . فإن كان من أهل الورق فتلاثة دراهم .

ولو قال : له على مال عظيم أو خطير . قال ابن هبيرة في الإفصاح : لم يوجد عن أبي حنيفة نص مقطوع به في هذه المسألة ، إلا أن أصحابه قالوا : يلزمه مائتا درهم ، إن كان من أهل الورق ، أو عشرون ديناراً إن كان من أهل الذهب . وقال الشافعي وأحمد : يقبل تفسيره بأقل ما يتمول ، حتى بفلس واحد ، ولا فرق عندهما بين قوله : على مال ، أو مال عظيم . قال القاضي عبد الوهاب : وليس لمالك نص في المسألة أيضاً . وكان الأزهري يقول بقول الشافعي . والذي يقوى في نفسي : قول أبي حنيفة .

ولو قال : له على دراهم كثيرة . قال الشافعي وأحمد : يلزمه ثلاثة دراهم . وفيه قال محمد بن عبد الحكم المالكي ، إذ لانس فيها لمالك . وقال أبو حنيفة : يلزمه عشرة دراهم . وقال أصحابه : يلزمه مائتا درهم . واختاره القاضي عبد الوهاب المالكي .



### فصل

ولو قال : على ألف درهم ، قبل تفسير الألف بنير الدرهم ، حتى لو قال : أردت ألف جوزة قبل . وكذا لو قال : له على ألف وكره حنطة ، أو ألف وجوزة ، أو ألف وبيضة : لم يكن في جميع هذا العطف تفسير للمعطوف عليه عند مالك والشافعي وأحمد . وسواء كان العطف من جنس ما يكال أو ما يوزن أو ما يعد أولا . وقال أبو حنيفة : إذا كان العطف من جنس ما يكال أو يوزن أو يعد : فهو تفسير للمعطوف عليه الجمل ، وإلا فلا يلزمه عنده في الدرهم ألف درهم . وفي الجوز ألف جوزة وجوزة ، وفي الحنطة ألف كر وكر .

### فصل

والاستثناء جائز في الإقرار . لأنه في الكتاب والسنة موجود فيصح ، وهو من الجنس جائز باتفاق الأئمة . وأما من غير الجنس : فاختلفوا فيه . فقال أبو حنيفة : إن كان استثناءه مما يثبت في الذمة . ككيل وموزون ومعدود . كقوله : له ألف درهم إلا كر حنطة صح . وإن كان مما لا يثبت في الذمة إلا قيمته كثوب وعبد ، لم يصح استثناءه . وقال مالك والشافعي : يصح الاستثناء من غير الجنس على الإطلاق . وظاهر كلام أحمد : أنه لا يصح . وكذلك استثناء الأقل من الأكثر ، فيصح بالاتفاق . واختلفوا في عكسه . فعند الثلاثة يصح . وعند أحمد لا يصح .

وإذا قال : عندي ألف درهم في كيس ، أو عشرة أرطال تمر في جراب ، أو ثوب في منديل ، فهو إقرار بالدرهم والتمر والثوب ، دون الأوعية عند مالك وأحمد والشافعي . وقال أهل العراق : يكون الجميع له .

### فصل

وإذا أقر العبد الذي هو غير مأذون له في التجارة بإقرار يتعلق بعقوبة في بدنه ، كالقتل العمد . والزنا ، والسرقه ، والقذف ، وشرب الخمر . قبل إقراره ،



وأقيم عليه حد ما أقر به عند أبي حنيفة ومالك والشافعي . وقال أحمد : لا يقبل إقراره في قتل العمد . وقال المزني ، ومحمد بن الحسن ، وداود : لا يقبل إقراره بذلك كما لا يقبل في المال إلا في الزنا والسرقه فقط . فإنه يقبل فيهما .

والمأذون له إذا أقر بحقوق تتعلق بالتجارة ، كقوله : داينت فلاناً ، وله على ألف درهم ثمن مبيع ، أو مائة درهم أرش عيب أو قرض فإنه يقبل إقراره عند مالك والشافعي وأحمد ، وما كان من دين ليس من متضمن التجارة . فإنه في ذمته لا يؤخذ من المال الذي في يده ، كما لو أقر بفصب . وقال أبو حنيفة : يؤخذ من المال الذي في يده ، كما يؤخذ منه ما يتضمن التجارة .

### فصل

لو أقر يوم السبت بمائة ، ويوم الأحد بمائة . فمائة واحدة عند مالك والشافعي وأحمد ومحمد وأبي يوسف . ولا فرق عندهم بين المجلس الواحد وبين المجالس المتعددة . وقال أبو حنيفة : إن كان في مجلس واحد : كان إقراراً بمائة واحدة ، أو في مجالس : كان إقراراً مستأنفاً ، ولو أقر بدين مؤجل ، وأنكر المقر له الأجل . قال أبو حنيفة ومالك : القول قول المقر له مع يمينه أنه حال ، وقال أحمد : القول قول المقر مع يمينه . وللشافعي قولان كالْمذهبين ، أحدهما : أن القول قول المقر مع يمينه . ولو شهد شاهد لزيد على عمرو بألف درهم . وشهد له آخر بألفين ، ثبت له الألف بشهادتهما . وله أن يحلف مع الشاهد الذي زاد ألفاً آخر . هذا مذهب مالك وأحمد والشافعي . وقال أبو حنيفة : لا يثبت له بهذه الشهادة شيء أصلاً ؛ لأنه لا يقضى بالشاهد واليمين .

واختلفوا فيما إذا أقر المريض في مرضه باستيفاء ديونه . فقال أبو حنيفة : يقبل قوله في ديون الصحة دون المرض . وقال مالك : إذا أقر في المرض بقبض دينه ممن لا يتهم له ، قبل إقراره وبريء من كان عليه الدين سواء كان أداؤه في الصحة أو للمرض ، وإن أقر لمن يتهم له لم يقبل إقراره في المرض أو الصحة .



وقال أحمد : يقبل قوله في ذلك . ويصدق في ديون الصحة والمرض معاً .  
واختلفوا فيما إذا علق الإقرار بالشيئة . مثل أن يقول : له على ألف درهم  
إن شاء الله . فقال أبو حنيفة ومالك - في المشهور عنه - والشافعي : يبطل الإقرار  
بالاستثناء . وقال أحمد : يلزمه ما أقرب به مع الاستثناء .

واختلفوا فيما إذا قال : كان له على ألف درهم وقبضها ، أو قال : له على ألف  
درهم من ثمن مبيع هلك قبل قبضه . فكان مبيعاً من شرط ضمانه القبض .  
وكذلك لو قال : له على ألف درهم ثمن خمر أو خنزير . وكذلك لو قال : بعته  
إلى أجل مجهول ، أو تكفلت بشرط الخيار . فقال أبو حنيفة ومالك : يسقط  
أصله ، ويلزمه ما أقرب به . وقال أحمد : القول قوله في الكل ، ولا يلزمه شيء .  
محتجاً في ذلك بمذهب ابن مسعود . وعن الشافعي : قولان . كاللذهبين ، أظهرهما  
عند أصحابه : موافقة أبي حنيفة ومالك . انتهى .

وينبنى على مقتضى الحكم في هذا الباب ومسائل الخلاف : صور مختلفة  
المعاني ، مؤتلفة المباني ، مما قبل فصيح . وعذب لفظه وفهم معناه واتضح ،  
ويسمى عند أهل هذا الفن : المصطلح . وهو أنواع .

واعلم - علمك الله العلم ، وزينك بالتقوى والحلم - أن الإقرار لا يخلو : إما أن  
يكون من ذكر مفرد . أو من ذكرين مثنيين ، أو جماعة ، أو مؤنث ، أو خنثى ،  
أو أخرس أصم ، أو غير أصم ، أو منحبس اللسان عن النطق لضعف حصل له ،  
أو أعجمي لا يحسن العربية ، أو عبد مأذون له في التجارة وفي غيرها ، أو مكاتب ،  
أو عبد خال عن إذن سيده ، أو مراهق ، أو مجنون مطبق ، أو معتوه يفتق في  
وقت ويحس في وقت ، أو سكران ، مقر بنسب أو غيره على الخلاف المذكور .

والإقرار لا يخلو : إما أن يكون إقراراً بدين لازم للذمة عن قرض ، أو ثمن  
مبيع أو غيره ، وإما أن يكون إقراراً بقبض في وقاء دين ، أو ثمن مبيع ، أو أجره  
مأجور ، أو حصة من مال تركه ، أو مبلغ صدق ، أو مصالحه عن شيء ، أو دية



مقتول ، أو حصة منها ، أو نجوم كتابة ، أو غير ذلك من المواصفات التي يُصدّر فيها بالقبض . ومدار الأمر في ذلك كله : على قاعدة وصور تشتتل على أبواب وفصول .

أما القاعدة : فهو أن يذكر اسم المقر ، واسم أبيه وجده وشهرته ، وما يعرف به ، واسم المقر له ، أو المقبوض منه كذلك . وقدر المبلغ المقر به من نقد أو غيره مما يثبت في الذمة . ويذكر الحلول في الدين ، أو الأجل المتفق عليه ، وإقرار المقر في الدين بالملاءة والقدرة على ما أقر به ، ويذكر العوض في ذلك ، مما يخرج عن الجهالة ، أو تبين السبب الذي لزمه الدين به أو قبضه بمقتضاه ، إما أن يكون بدل قرض ، أو ثمن مبيع ، أو غير ذلك من الأسباب الملزمة ، ويذكر الرهن إذا كانت فيه ، أو الضامن إن كان في الذمة ، أو ضمان وجه وبدن بسبب الدين وإذن المضمون للضامن في الضمان في الحالتين ، واعتراف الضامن في ضمان الذمة أنه ملئ بما ضمنه ، قادر عليه ، عارف بمعنى ضمان الذمة ولزومه شرعاً ، وبالمضمون له فيه . وفي ضمان الوجه : أنه عارف بمعنى الضمان المذكور وما يترتب عليه شرعاً ، وتسلم المضمون من المضمون له التسلم الشرعى . وإن كتب في ضمان الذمة الحالات الست ، وهي : العسر واليسر ، والموت والحياة ، والغيبة والحضور ، وقبول المضمون له عقد الضمان في المجلس : خرج من الخلاف . ويحتم بتصديق المقر له ، أو المقبوض منه على ذلك إن حضر مجلس الإقرار ، وإلا فلا .

ويحتم ذلك كله بالتاريخ . ولا يخفى ما فيه من الفوائد التي تنبئ عليه ، ثم رسم شهادة الشهود في ذلك ، أو علامة الحاكم ، إن كان الإشهاد وقع في مجلس حكمه ، إما بالاعتراف أو غيره .

وسياتى في كتاب الأفضية ذكر ما يحتاج إليه القاضى ، وبيان معرفة الرسم في الكتابة على المكاتيب الحكمة ، والإسجلات والعروض وشروح المجالس ، وصور الدعاوى ، وأوراق الاعتقالات ، والرقم للشهود ، وتمييز بعضهم على بعض



على المصطلح في ذلك من العلامة والتواريخ إلى الحسبة إلى غير ذلك ، مبيناً إن شاء الله تعالى .

وسياتى في كتاب الشهادات بيان معرفة رسم الشاهد في الكتابة على المكاتب والحجج والمسايطير ، وبيان مواضعها ، وكيفية رسم الشهادة بعد التاريخ على اختلاف مراتبها ، وتباين حالاتها في الوضع باعتبار علو رتبة الشاهد بالنسبة إلى مرافقه ورتبة المشهود عليه ، وبما يناسب كل محل واضحاً إن شاء الله تعالى .

والمستحب لمن كتب كتاباً في هذا المعنى ، أو غيره : إذا افتتحه بالبسملة والحمدلة والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم : أن يحتم أيضاً بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ، ثم بقوله : حسبنا الله ونعم الوكيل . فإن ذلك فيه النجاح والفلاح . وقد جرى على نهجه القويم السلف والخلف ، تبركاً وتيمناً ، لا سيما الحسبة .

وقد سألت بعض الأعيان عن الحكمة في ختم الحكام في علاماتهم بالحسبة ، وختم الناس في كتبهم ومطالعاتهم في الغالب بها ، دون غيرها ؟ فقال : الحكمة في ذلك والسرف فيه ظاهر معلوم ، من قوله تعالى ( ٣ : ١٧٤ ) فانقلبوا بنعمة من الله وفضل لم يمسسهم سوء ) ومنهم : شيخ قديم هجرة في الكتاب أخبرني عن بعض شيوخه : أنه أفاده أن الحسبة لا تكون في مكتوب ويحصل لكتابه بسببه سوء أبداً .

وأما الصور : فمنها صورة إقرار ذكر مفرد لذكر مفرد بدين يقول : أقر فلان ابن فلان الفلاني - وهو معروف لشهوده - إقراراً شرعياً في صحته وسلامته ، وطواعيته واختياره : أن في ذمته بحق صحيح شرعى لفلان ابن فلان الفلاني من الذهب الأشرفى ، أو العين المهرجة المصرى ، المصكوك بصكة الإسلام كذا وكذا أشرفياً ، أو كذا وكذا مثقالاً ، أو من الفضة الطيبة الخالصة السائلة من النش المتعامل بها يومئذ بالديار المصرية ، أو معاملة دمشق المحروسة ، كذا وكذا درهما .



فإن كان وزناً قال : وزناً بصنع الفضة ، وإن كانت عدداً قال عدداً ، أو من القمح الطيب الجديد الصعدي ، أو البحيري ، أو الفول ، أو الشعير . أو السمسم ، أو الزيت أو العسل ، أو غير ذلك من النقود ، أو العروض أو الحبوب ، أو الأدهان ، أو غير ذلك من الأصناف يقوم له بذلك جملة واحدة ، حالاً أو على حكم الحلول ، أو مقسطاً عليه في غرة كل شهر ، أو في سلخ كل شهر يمضي من تاريخه كذا وكذا على ما يقع الاتفاق عليه بينهما ، وأقر بالملاءة والقدرة على ذلك ، وقبض العوض الشرعي عن ذلك عوضاً شرعياً . معلوماً عندهما العلم الشرعي النافي للجهالة وإن عين العوض فيقول : وقبض العوض الشرعي عن ذلك كذا وكذا ، ويصفه بما يخرج عن الجهالة وصفاً تاماً ، أو يقول : وأن ذلك ثمن الشيء الفلاني ، ويصفه ثم يقول : ابتاع ذلك منه بالقدر المقر به المعين أعلاه ، وتسلمه منه تسليماً شرعياً ، بعد النظر والمعرفة والمعاقدة الشرعية ، أو يكون المقر به مسلماً فيه فيقول : وقبض رأس مال السلم الشرعي عن ذلك في مجلس التعاقد بينهما على ذلك . وإن عينه وذكر قدره فهو أجود ، وإن حضر المقر له مجلس الإشهاد فيقول : وصدقه المقر على ذلك التصديق الشرعي .

وإن كان فيه رهناً ، فيقول - بعد استيفاء ذكر العوض - : ورهن المقر المذكور أعلاه تحت يد المقر له أعلاه ، توثقة على الدين المعين أعلاه . وعلى كل جزء منه ، ما ذكر أنه له ويده وما له وتصرفه وحيازته إلى حين صدور هذا الرهن . وذلك جميع كذا وكذا ، ويصفه وصفاً تاماً . وإن كان مكاناً وصفه وحدده ، ثم يقول : رهناً صحيحاً شرعياً مسلماً مقبوضاً بيد المرتهن بإذن الراهن ، مشتملاً على الإيجاب والقبول ، وإن كان الرهن معاداً ، فيقول - بعد قوله : مقبوضاً بيد المرتهن بإذن الراهن - معاداً إليه لينتفع به مع بقاء أحكام الرهن المذكور .

وإن حضر ضامناً يضمنه فلا يخلو : إما أن يكون ضمنه في الذمة ، أو ضمن وجهه وبدنه . فإن كان الضمان في الذمة ، فيقول : وحضر بحضور المقر المذكور فلان



ابن فلان الفلاني ، وضمن وكفل في ذمته وماله ما في ذمة المقر المذكور من الدين المعين أعلاه للمقر له أعلاه على حكمه ضماناً شرعياً في العسر واليسر ، والموت والحياة ، والقيية والحضور ، بإذنه له في ذلك الإذن الشرعي ، وأقر أنه ملئ بما ضمنه قادر عليه ، عارف بمعنى الضمان ولزومه شرعاً ، وبالمضمون له فيه المعرفة الشرعية ، وقبل المضمون له فيه عقد الضمان في المجلس قبولاً شرعياً .

وإن كان ضمنه ضمان وجه وبدن ، فيقول : وحضر بحضور المقر المذكور فلان ابن فلان الفلاني ، وضمن وجه وبدن وإحضار المقر المذكور للمقر له فيه بسبب الدين المعين أعلاه ، متى التمس إحضاره منه في ليل أو نهار ، صباحاً ، أو مساءً ، ضماناً شرعياً بالإذن الشرعي . ومتى تعذر إحضاره كان عليه القيام بما يلزمه من ذلك شرعاً ، على مذهب من يرى ذلك من السادة العلماء رضي الله عنهم أجمعين ؛ واعترف بمعرفة معنى ذلك ، وما يترتب عليه شرعاً . قبل المضمون له ذلك قبولاً شرعياً . ويكمل بالإشهاد ويؤرخ .

وإن كان الإقرار على اثنين : أتى فيهما بلفظ التثنية . فيقول في إقرارهما : في صحتهما وسلامتهما وطواعيتهما واختيارهما . ويقومان له بذلك مقسطاً عليهما ، وأقرا بالملاءة والقدرة على ذلك . وقبضا العوض الشرعي عن ذلك . وصدقهما المقر له على ذلك ، وبه شهد عليهما .

وإن كان الإقرار من جماعة : أتى بواو الجمع وميسرها فيهم .

وينبه في التثنية والجمع على لزوم الدين بالإقرار إن كان عليهما أو عليهم بالسوية ، أو متفاضلا ، وإن كان على واحد أقل من الآخر ذكر الذي عليه الأقل أولاً ، والذي عليه الأكثر بعده .

وفي الصورة الأقل والأكثر يقول : إن في ذمتها ، أو في ذمتهم ، بحق صحيح شرعي على ما يفصل فيه : لفلان ابن فلان الفلاني كذا وكذا . وإذا انتهى ذكر جملة المبلغ المقر به وتنصيفه فصله تفصيلاً مطابقاً للجملة المقر بها ، وبين ما على كل



واحد من ذلك . فإذا انتهى تفصيل الجملة يقول : يقومان ، أو يقومون له بذلك ، إما جملة واحدة حالاً ، وإما مقسماً ، أو يكون البعض حالاً والبعض مقسماً ، فيذكر الحلول أولاً ، ويذكر التقسيط بعده . ويوضح مدة الأجل إيضاحاً ينتفى به الإبهام في الشهر والسنة ، وإن كان التقسيط باليوم أو بالأسبوع ، فيقول : عند التاريخ ، وبه شهد عليه في يوم الأحد مثلاً ، أو الاثنين أو غيرهما من بقية أيام الأسبوع . ويكمل على نحو ما سبق .

تنبيه : إذا كان الإقرار بالدين من اثنين أو جماعة ، فيكتب الموثق : أقر فلان وفلان وفلان أن في ذمتهم ولا يقول : أقر كل من فلان وفلان وفلان أن في ذمته . فإن ذلك يقتضى لزوم كل من المقرين بجميع الدين ، ويتعدد على كل منهم بطريق اللزوم في لفظة « كل » وكذلك في الضمان وغيره من العقود الملزمة للذمة . وهذا محل احتراز .

والخنثى يلحق بالذكورية ، ويقول فيه : وهو خنثى مشكل يميل إلى الرجال والنساء دفعة واحدة بإقراره .

والأنثى تلحق بها تاء التأنيث مثل : أقرت ، وحضرت ، وأشهدت ، وصدقت ، وتقوم . وفي التثنية كالمذكر بالالف ، ويلحق تاء التأنيث ، مثل : أقرتا وحضرتا ، وصدقتا وأشهدتا ، وتقومان . وفي جماعة النساء : أقرن وحضرن وأشهدن وصدقن ويقمن .

والأخرس والأصم يقول فيه : بإشارة مفهومة قائمة منه مقام النطق ، فإن كان المشهود عليه أخرساً وهو قارئ فيقرأ الكتاب ، ويتحمل عليه الشهادة بالإشارة ويقول فيه : وهو أخرس اللسان ، أصم الأذنين ، عاقل عارف بما يجب عليه شرعاً خبير بتدبير نفسه ، عالم بما ينفعه ويضره بالإشارة المفهومة القائمة مقام النطق منه . والأخرس الذي هو غير الأصم تحصل الشهادة عليه باللفظ من الشاهد والإشارة المفهومة منه .



والمنحبس لسانه عن النطق لضعف حصل له يقول فيه : أقر فلان الفلاني الذي انحبس لسانه عن النطق لضعف حصل له . وهو في صحة عقله وحضور حسه وفهمه .

والأعجمي : يتحمل عليه من يعرف لسانه ، وإن كان يعرف العربية ، ويفهم معناها ، استنطق بها ، ويقول : الذي استنطق بالعربية وعرف معناها . والعبد المأذون له في التجارة وغيرها ، يقول فيه : أقر فلان ابن عبد الله البالغ أو الرجل الكامل ، ويدكر نوعه وجنسه ، ثم يقول : الذي هو في رق مولاه فلان ، وأذن له في التجارة وغيرها ، وفي البيع والشراء والأخذ والعطاء ، بسبب ما أذن له فيه فيما يرى فيه الحظ والمصلحة والغبطة لسيد المذکور .

والعبد الخالي عن إذن سيده يتبع بإقراره إذا عتق ، وهو أن يأخذ مالا من شخص بغير إذن سيده ، ويتلف في يده .

والمراهق : يصح إقراره في القرب والوصية ، على الخلاف المذکور . والمجننون المطبق : لا يصح منه . والمعتموه كالمجننون ، والذي يفيق في وقت ويجن في وقت : يصح منه وقت الإفاقة . ويقول فيه : الذي يجن في وقت ويفيق في وقت . وهو في حال هذا الإقرار مفيق عارف بما يبيديه من قول وفعل .

### فصل

إذا كان الإقرار بالدين مكتوباً باسم شخص واقربه لغيره ، يقول : أشهد عليه فلان المذكور باطنه : أنه لما دأب فلاناً المقر المذكور باطنه بالدين المعين باطنه كان من مال فلان الفلاني ، وصلب حاله ، وأنه كتب اسمه على سبيل التنيابة عنه . وأنه كان أذن له في معاملة المقر المذكور باطنه ومداينته ورضى بذمته ، وأن فلاناً المذكور يستحق مطالبة المقر المذكور بذلك ، وقبضه منه ، واستغلامه بالطريق الشرعي ، وصدقه المقر له على ذلك كله تصديقاً شرعياً . ويؤرخ . وإذا كان الدين على شخص لشخص ، وصير المقر له الدين لشخص آخر .



يقول : أشهد عليه فلان : أن مبلغ الدين المعين باطنه وجملته كذا وكذا . صار  
ووجب لفلان الفلاني بطريق صحيح شرعى من وجه حق لاشبهة فيه ، وأنه يستحق  
جميع المبلغ المقر به المعين باطنه دونه ودون كل أحد بسببه ، استحقاقاً شرعياً ،  
وأقر أنه ليس له في ذلك حق ، ولا شبهة حق ، ولا استحقاق ، ولا شيء قل ولا  
جل ، وصدقه المقر له المذكور على ذلك التصديق الشرعى . ويؤرخ .

وإذا كان الدين حالا وأنظر صاحب الدين المدين فيه . يقول : أشهد عليه  
فلان أنه أنظر فلانا المقر المذكور باطنه بمبلغ الدين المعين باطنه . وجملته كذا  
وكذا ، على أن يقوم له بذلك مقسطاً عليه في كل يوم ، أو في كل أسبوع ، أو في  
كل شهر ، أو جملة واحدة بعد مضي كذا وكذا شهراً من تاريخه كذا وكذا ،  
إنظاراً شرعياً لعلمه بحاله ، وأنه لا يقدر على وفاء ذلك إلا كذلك على مذهب من  
يرى ذلك من السادة العلماء رضى الله عنهم أجمعين . قيل ذلك قبولاً شرعياً .  
وأقر بالملاءة والقدرة على ذلك على حكم الإنظار المشرح أعلاه . وتصادقا على  
ذلك كله تصادقا شرعياً . ويؤرخ .

وإن نذر صاحب الدين أنه لا يطالب المديون بالدين إلا مقسطاً ، أو بعد مضي  
شهر أو سنة ، يقول : أشهد عليه فلان أنه نذر الله تعالى أنه لا يطالب فلانا الفلاني  
المذكور باطنه بحاله في ذمته من الدين الشرعى المعين باطنه . وجملته كذا وكذا  
إلا مقسطاً ، أو جملة واحدة بعد مضي كذا وكذا شهراً من تاريخه كذا وكذا نذراً  
شرعياً ، يلزمه الوفاء به على مذهب من يرى ذلك ، من السادة العلماء رضى الله  
عنهم أجمعين . ويكمل على نحو ما سبق . ويؤرخ .

مسألة : إذا قال : له على من درهم إلى عشرة لزمه تسعة في الأصح ، أو على  
عشرين درهم وعشرة قمانية ، أو إلى عشرة فكذا في الصحيح . أو درهم في عشرة .  
وأراد الحساب فعشرة ، أو المية فأحد عشر ، أو الظرف فدرهم ، أو أطلق .  
فكذلك على المشهور .



وصورة ما يكتب في ذلك : أقر فلان أن في ذمته لفلان من القرام المتعامل  
بها يومئذ بالمكان الفلاني : من درهم إلى عشرة ، أو ما بين درهم وعشرة دراهم .  
أو درهم في عشرة ، وأنه أراد الحساب أو المعية ، أو أراد الظرف ، أو أطلق ،  
ويكمل ويؤرخ .

وإذا أراد ثبوت ذلك عند القاضي ، يقول - بعد استيفاء صدر الإسجال إلى  
قوله على الرسم المهود في مثله - مانسب إلى المقر المسمى باطنه من الإقرار المشروح  
باطنه على مانص وشرح باطنه ، وباطنه مؤرخ بكذا ، وجريان حلف المقر له فيه  
الحلف الشرعي ، والإعذار لمن له الإعذار في ذلك ثبوتاً صحيحاً شرعياً ، وحكم  
موجب ذلك . ومن موجهه : أن الذي يجب على المقر المذكور فيه بتقضى إقراره  
المشروح فيه : كذا وكذا درهما حكماً شرعياً تاماً ، معتبراً مرضياً مسؤولاً فيه  
مستوفياً شرائطه الشرعية ويكمل على العادة .

وينبنى على الخلاف المذكور في مسائل الباب الوفاية والخلافية : أحكام وصور  
منها : ما إذا كان الإقرار من بالغ عاقل بمبلغ ثمن مبيع طاهر جائز بيعه برهن  
حصه شائعة في مكان كامل والرهن معاذاً . فهذا صحيح على مذهب الإمام  
الشافعي وحده . فإن رهن الحصه الشائعة عند أبي حنيفة باطل . والرهن المعاد  
عنده وعند مالك وأحمد باطل . وعلة البطلان : هي كون المرتهن قبض الرهن ،  
ثم أعلاه . فالإعادة هي علة البطلان .

وفي صورة الإقرار بذلك يقول : أقر فلان أن في ذمته لفلان من الذهب  
كذا وكذا يقوم له بذلك حالا ، وأقر بالملاة والقدرة على ذلك . وأن ذلك ثمن  
الشيء الفلاني - ويذكره إذا كان مبيعاً طاهراً جائزاً بيعه - ابتاع ذلك منه وتسلمه  
تسليماً شرعياً بعد النظر والمعرفة والمعاقدة الشرعية ، والإحاطة بذلك علماً وخبرة  
نافية للجهالة ، وصدقه المقر له المذكور على ذلك ، ورهن المقر المذكور أعلاه تحت  
يد المقر له المذكور أعلاه ، توثقة على الدين المعين أعلاه وعلى كل جزء منه :



ما ذكر أنه له ويده وملكه وتصرفه إلى حين صدور هذا الرهن . وذلك جميع الحصة التي مبلغها كذا وكذا سهماً من أصل أربعة وعشرين سهماً شائعاً ذلك في جميع المكان القلاني - ويصفه ويحدده - رهناً شرعياً صحيحاً مقبولاً ، مقبوضاً بالإذن الشرعي ، مشتملاً على الإيجاب والقبول ، معاداً إلى الراهن المذكور لينتفع به مع بقاء حكم الرهن ولزومه ، وبكامل ويؤرخ .

ومنها : ما يكون إقراراً صحيحاً عند أبي حنيفة باطلاً عند الباقيين .

وفي صورة الإقرار بذلك يقول : أقر فلان المراهق الذي ناهز الاحتلام ، طائماً مختاراً في صحته وسلامته ، بحضور وليه فلان وإذنه له في هذا الإقرار : أن في ذمته لفلان من الدراهم أو الذهب كذا وكذا يقوم له بذلك حالا ، وأقر بالملاءة والقدرة على ذلك ، وأن ذلك ثمن خمسة قوانين من خشب الآبنوس وعظم العاج مطعمة بعرق اللورى ، كاملة الأوتار واللواب ، ابتاعها منه وتسلمها تسلم مثله لمثل ذلك تسليماً شرعياً ورهن المقر المذكور أعلاه عند المقر له المذكور أعلاه على جميع الدين المعين أعلاه ، وعلى كل جزء منه ، ما ذكر أنه له ويده وملكه وتصرفه حالة الرهن . وذلك جميع المزبلة السرجين التي ارتفاعها ثلاث عصي بالعصى المعهودة التي يتماشح بها الزبالون التي طولها ثلاثة أذرع بالذراع التجارى ، وطول هذه المزبلة قبلة وشمالاً ثلاث عصي ، وعرضها شرقاً وغرباً عصوان وثلاث عصي بالعصى المذكورة - رهناً صحيحاً شرعياً مسلماً مقبوضاً بيد المرتهن بإذن الراهن . وقبل المرتهن المذكور عقد هذا الرهن قبولا شرعياً ، وبكامل ويؤرخ .

ومنها : ما إذا أقر العبد القن الرقيق بما يوجب عليه عقوبة ، أو أقر بدين جنائية ، مع تكذيب السيد له ، يتعلق بذمته ويتبع به إذا عتق ، أو أقر بدين معاملة .

وصورة ما يكتب في ذلك : أقر فلان ابن عبد الله رقيق فلان المعترف له بالرق والعبودية ، طائماً مختاراً في صحة عقله وبدنه : أن في ذمته لفلان كذا وكذا



على حكم الحلول ، وأن ذلك لزمه عن أرش جنابة جناها على المقر له المذكور ،  
يتبعه بها إذا عتق .

وإذا كان الإقرار بوجوب عقوبة كتب : أقر فلان بن عبد الله رقيق فلان  
المعترف له بالرق والعبودية : أنه شرب الخمر المسكر ، وأنه وجب عليه بذلك الحد  
وجوباً شرعياً .

أو أقر : أنه زنا بجارية فلان ، أو بفلانة بنت فلان ، وأقر بذلك ثلاث  
مرات ، وأنه وجب عليه بذلك الحد .

أو أقر : أنه قذف فلانة قذفاً صحيحاً بوجوب عليه الحد .

أو أقر : أنه جنى على فلان جنابة بدنية ، وهو : أنه جرحه فأجافه .

أو أقر : أنه قلع عينه القلانية ، أو قطع أنفه ، أو أذنه ، أو غير ذلك من  
جراحات الرأس والبدن . فكل ذلك يقبل إقراره فيه وبصح ، ويستوفى منه  
الحد . ويقتص منه على الجنابة . وكل ذلك صحيح عند الشافعي .

فإذا أقر العبد المأذون له بمال يتعلق بالتجارة التي في يده ، كتب : أقر فلان  
ابن عبد الله رقيق فلان ، ومأذونه في التجارة بتصديق سيده على ذلك : أن في  
ذمته لقان كذا وكذا حالا ، وأن ذلك لزمه من معاملة كانت بينهما متعلقة  
بمال التجارة التي بيده ، يقوم له بذلك من كسبه ومافى يده من مال التجارة ،  
وأقر بالذلة والقدرة على ذلك ، ويكمل . ويؤرخ .

ومنها : ما إذا أقر العبد المأذون بما يتعلق بذمته عند أبي حنيفة وأحمد في  
رواية عنه ، ويباع فيما إذا أقر به عندهما . وعند مالك والشافعي : يتعلق بذمته  
ويتبع بها إذا عتق .

• وصورة ما يكتب في ذلك : أقر فلان بن عبد الله العبد المأذون له في التجارة  
من سيده فلان : أن في ذمته لقان كذا وكذا بدل قرض شرعى ، أو عن أرش  
جنابة جناها عليه ، أو دية مورث المقر له فلان الذى قتله المقر المذكور خطأ ،



أو هو ماغصبه منه ، وأرش ما نقص المصوب ، أو قيمة ماغصبه منه وهلاك المصوب في يده . وهو كذا وكذا .

فإن كان عند أبي حنيفة وأحمد . فيقول : يباع العبد المذكور في هذا القرض أو الجناية ، أو الغصب . ولا يذكر في الغصب أرش ما نقص من المصوب . فإن أبا حنيفة : لا يوجب أرش النقص .

وإن كان عند الشافعي ومالك . فيقول : يتبع بذلك بعد العتق . فإن كانت جنابة بدنية كتب إقرار العبد بصورته . ويقول : ووجب للمجنى عليه الاقتصاص منه بنظير ما جنى عليه .

وإن كان إقراره بقتل العمد فجازر عند الثلاثة إلا أحمد . فإنه قال : لا يقبل إقراره به في الرق ، ويتبع به إذا عتق .

\* وصورة إقراره به : أقر فلان بن عبد الله العبد المأذون لسيده فلان طائعاً مختاراً من غير إكراه ولا إجبار : أنه قتل فلاناً عمداً ، أو ضربه بمحدد عمداً ضربة ، فمات منها . ووجب عليه القتل بذلك .

وكذلك المحجور عليه يقبل إقراره في ذلك . ويكتب كما تقدم في العبد المأذون .

ومنها : ما إذا أقر المريض في مرض موته لوارثه .

\* وصورة ما يكتب في ذلك : أقر فلان في صحة عقله . وتوعدك جسمه ، وثبوت فهمه : أن في ذمته لابنته لصلبه فلانة كذا وكذا على حكم الحلول ، وأن ذلك لزم ذمته لها بسبب كذا وكذا . ويكون المقر له من الورثة ابنته المذكورة ، وأخ لأبوين ، أو لأب . أو ابن أخ . أو بيت المال ، فهو يتهم في هذه الصورة . وهي باطلة عند أبي حنيفة ومالك وأحمد . صحيحة عند الشافعي .

ولو أقر لابن أخيه ، أو لبيت المال ، لا يكون متهماً في ذلك . فيكون ثابتاً عند مالك ، صحيحاً عند الشافعي ، باطلاً عند أبي حنيفة وأحمد .



ومنها : ما إذا دأب الأب أو الجد للأب أو الوصى شخصاً بدين لمجوره .

\* وصورة ما يكتب في ذلك : أقر فلان أن في ذمته لفلان الصغير الذي هو في حجر والده وتحت نظره بالأبوة شرعاً ، أو الذي هو في حجر جده أبي أبيه وولايته بالأبوة شرعاً ، أو اليتيم الذي هو تحت نظر فلان ووصيته بمقتضى الوصية الشرعية المفوضة إليه من والد اليتيم المذكور ، التي جعل له فيها النظر في حاله والكلام له والتصرف في ماله بالبيع والشراء والأخذ والمطاء ، والمعاملة والمدابنة وسائر التصرفات الشرعية بما فيه الحظ والمصلحة والقبطة لليتيم المذكور - إلى غير ذلك مما هو مشروح في كتاب الوصية - الحضر لشهوده ، والمؤرخ باطنه بكذا الثابت مضمونه ، مع قبول الوصى إليه المذكور الوصية المذكورة بعد موت الوصى بمجلس الحكم العزيز الفلاني ، الثبوت الشرعي المؤرخ ، بكذا من الدراهم أو الذهب كذا وكذا حالا ، أو مقسطاً . وأقر بالملاءة والقدرة على ذلك . وأن ذلك ثمن قماش مختلف الألوان - وبصفه بما يخرج عن الجمالة - ابتاعه من والد المقر له ، أو جده ، أو وصيه . وتسلمه تسليماً شرعياً بعد النظر والمعرفة والمعاينة الشرعية . واعترف المقر المذكور : أن ذلك ثمن المثل عن المبيع المذكور لا حيف فيه ولا شطط ولا غيبة ولا فرط ، ولا فساد في المعاملة ، وصدقه والد المقر له ، أو جده ، أو وصيه على ذلك كله التصديق الشرعي ، ورهن المقر المذكور أعلاه عند المدابن المذكور أعلاه على جميع الدين المعين أعلاه وعلى كل جزء منه ما ذكر أنه له ويده وملكه ونحت تصرفه إلى حين هذا الرهن . وذلك جميع التركيبة الزركش الذهب المخرجة المركبة على حاشية حرير أبيض ، التي زنتها كذا وكذا مثقالاً ، بما فيه من الحاشية المركبة عليها والبطانة والحرير والريش - رهناً صحيحاً شرعياً مسلماً ، مقبوضاً بيد المذكور بالإذن الشرعي مقبولا ، ويكمل ويؤرخ .

ومنها : ما إذا أقر الوالد أو الجد للولد بمبلغ ، أو عقار ، أو غيره .

\* وصورة ما يكتب في ذلك : أقر فلان أن ولده لصلبه ، أو ولد ولده لصلبه ،



فلان الصغير الذى هو فى حجره وتحت ولايته بحكم الأبوة شرعاً : ملك عليه واستحق دونه من وجه صحيح شرعى معتبر مرضى ، سوغه الشرع الشريف وارتضاء وأجازة وأمضاء ، جميع الشيء الفلانى - ويصفه وصفاً تاماً - أو جميع المكان الفلانى - ويصفه ويحدده - ملكاً صحيحاً شرعياً ، واستحقاقاً لازماً مرضياً وأن ذلك فى يده وحيازته لولده المذكور ، يتصرف له فيه التصرف التام المعتبر ، بما له عليه من الولاية الشرعية ، وأقر أنه لا يستحق معه فى المكان المذكور ولا فى شيء منه حقاً ، ولا بقية من حق بوجه من الوجوه ، ولا بسبب من الأسباب ، وأن باطن هذا الإقرار كظاهره ، وظاهره كباطنه ، عرف الحق فى ذلك فأقر به . والصدق فاتبعه لوجوبه عليه شرعاً .

وإن كان ولده المقر له بالماً عقلاً ، أو امرأة كاملة . قال : وصدق المقر له المذكور على ذلك كله تصديقاً شرعياً . وقبل من المقر المذكور هذا الإقرار قبولا شرعياً .

وإن كان الإقرار لأجنبى ذيله أيضاً بالتصديق والقبول .

ومنها : ما إذا كان المقر به انتقل إلى المقر له بسبب متقدم على الإقرار ، مثل أن يكون قد انتقل إليه بالإرث من أمه ، أو بالتملك أو الهبة أو الوصية ، من قريب أو أجنبى .

\* وصورة ما يكتب فى ذلك : أقر فلان أن جميع المكان الفلانى - ويصفه ويحدده - ملك من أملاك فلان ، وحق من حقوقه ، وواجب من واجباته ، وأنه بيده وفى حيازته وتصرفه . انتقل إليه بالإرث الشرعى من مورثه فلان ، أو بوجه من وجوه الانتقالات التى ذكرناها من قبل تاريخه ، انتقالاً صحيحاً شرعياً ، وأنه لا يستحق معه فى ذلك ، ولا فى شيء منه ، ولا فى حق من حقوقه ، حقاً ولا دعوى ولا طلباً بوجه ولا سبب ، ولا علاقة ولا تبعة ، ولا ملكاً ، ولا شبهة ملك ولا منفعة ، ولا استحقاق منفعة ، ولا شيئاً قل ولا جل . ويكمل . ويؤرخ .



ومنها : ما إذا أقر الزوج لزوجته بصداقها الذى تزوجها عليه عند عدم الصداق المكتتب بينهما .

\* وصورة ما يكتب فى ذلك : أقر فلان أن فى ذمته لزوجته فلانة المستمرة فى عصمته وتقد نكاحه إلى يوم تاريخه ، من الذهب كذا وكذا على حكم اللؤل أو التنجيم . وأن هذه الجملة هى جميع مبالغ صداقها الذى تزوجها عليه التزويج الشرعى بولى مرشد ، وشاهدى عدل ورضاها ، بتاريخ متقدم على تاريخه ، وادعت الزوجة المذكورة عدم الصداق المذكور عدماً لا يقدر على وجوده ، وحلفت على ذلك اليمين الشرعى ، وأقر الزوج المذكور ، واعترف : أنه دخل بزوجته المذكورة وأفضى إليها ، واستحققت جميع الصداق المذكور فى ذمته على الحكم للشروح أعلاه ، استحقاقاً شرعياً بحكم ما استحل من فرجها . أو من بضعها ، واستمتع بها وأنه لم يجر بينهما طلاق ولا فرقة ، ولا فسخ نكاح ، وأن أحكام الزوجية باقية بينهما إلى الآن ، وحضرت الزوجة المذكورة وصدقت على ذلك كله تصديقاً شريعياً ، ويكمل ويؤرخ .

ومنها : ما إذا وقع إقرار الجهة وقف ، لمدرسة أو مسجد ، أو غير ذلك ، أو مكان وقفه .

\* وصورة ما يكتب فى ذلك : أقر فلان أن فى ذمته لمستحق أوقاف المسجد الفلانى - أو المدرسة الفلانية - كذا وكذا ، وأن ذلك هو القدر الذى استولى عليه أو تحصل تحت يده ، أو وصل إليه من ريع أوقاف الجهة المذكورة - من حوائت ، أو مغل قرية - من سنة كذا ، أو عن كذا وكذا شهراً من سنة كذا . وأقر بالملاة والقدرة على ذلك . وصدقه على ذلك مصدق شرعى سائغ تصديقه فى ذلك شرعاً . ويكمل ويؤرخ .

وإن كان الإقرار بمكان وقف ، كتب : أقر فلان أن جميع للسكان الفلانى - وبصفه ويحدده - وقف صحيح شرعى ، وحسب صريح مؤيد مرعى . وصدقة



دائمة مستمرة على المسجد الفلاني ، أو المدرسة الفلانية - يصف المسجد أو المدرسة ويحدد - تصرف أجوره ومنافعه في مصالح المسكان المذكور ، من عمارته وفرشه وتنويره ، وإقامة شعائره ، ومعالم أرباب الوظائف به ، على ما يراه فلان الناظر في أمره بمقتضى أن المقر المذكور كان وقفه على المسكان المذكور بتاريخ متقدم على تاريخه . وأخرجه عن ملكه وحيازته . وجعل النظر فيه لمن كان ناظراً على المسكان الموقوف عليه ، ورفع يده عنه ، وسله إلى الناظر المذكور ، فتسلمه منه لجهة الوقف المذكور ، وصدقه الناظر المذكور على ذلك التصديق الشرعي . ويكمل ويؤرخ .

ومنها : ما إذا أقر مسكان وقف باستحقاق الانتفاع بأرض معينة أو قرية أو حانوت أو غير ذلك مدة . أو كان الإقرار لرجل بعينه أو امرأة بالانتفاع بشيء من الأشياء مدة معينة .

\* وصورة ما يكتب في ذلك : أقر فلان أن مستحق أوقاف المسكان الفلاني - ويصف المسكان ويحدد - مستحقون الانتفاع بجميع القرية الفلانية التي ببلد كذا وأراضيها - ويحددها - الجارية هذه القرية في ملك المقر المذكور أعلاه ويده وحيازته بحقوقه كلها ، الداخلة فيها والخارجة عنها ، استحقاقاً صحيحاً شرعياً ، بحق ثابت لازم معتبر شرعي لمدة كذا وكذا سنة من تاريخه . تصرف مغلات هذه القرية ومنافعها وأجورها إلى مصالح المسكان الموقوف المشار إليه . وفي عمارته وفي فرشه وتنويره ، ومعالم أرباب وظائفه ، على مقتضى شرط واقفه المعين في كتاب وقفه ، لطول المدة المعينة أعلاه ، من غير مانع ولا منازع ، ولا معارض ولا رافع ليد ، من تاريخه وإلى حين انتهاء المدة المذكورة . وذلك عند وجود السبب الذي اطلع عليه ، وهو : أن والده مورثه القرية المذكورة أعلاه : كان أجرها من ناظر شرعي في الوقف المذكور المدة المعينة أعلاه بأجرة معلومة ، وأن والده قبض الأجرة يوم أجرها بتمامها وكاملها ، واستحققت جهة الوقف الانتفاع بالقرية المذكورة الاستحقاق



الشرعى ، إلى حين فراغ المدة المذكورة ، وصدق الناظر الشرعى على ذلك التصديق الشرعى .

\* وصورة ما يكتب ، فيما إذا كان الإقرار لرجل أو امرأة بعينها : أقر فلان أن فلاناً استحق واستوجب الانتفاع بجميع القطعة الأرض البيضاء ، السليخة المعدة للزراعة ، أو القطعة الأرض لسقى الشجر به ، وبجميع الفراس الأشجار القائمة بها ، المختلفة الثمار - ويحدد - وزرعها واستغلالها المدة كذا وكذا سنة . أولها كذا وآخرها كذا ، استحقاقاً صحيحاً شرعياً . ووجوباً تاماً كاملاً لازماً معتبراً مرضياً ، من وجه صحيح شرعى ، وسلم المقر المذكور جميع المقر به الموصوف المحدود بأعاليه إلى المقر له المذكور أعلاه ، يستغله بسائر وجوه الاستغلالات الشرعية المدة المذكورة ، من غير معارض ولا منازع له فى ذلك ، فسلمه منه تسليماً شرعياً . وذلك مع بقاء رقة الملك المذكور فى يد المقر المذكور واستحقاقه الأرض المذكورة الاستحقاق الشرعى . ويكمل ويؤرخ .

ومنها : ما إذا كان الإقرار بملك بين جماعة أقر بعضهم لبعض . وتسمى المواصفة .

\* وصورة ما يكتب فى ذلك : هذا كتاب مواصفة صحيحة شرعى ، وإقرار معتبر شرعى ، أكتبه فلان بن فلان ، وفلان بن فلان ، وفلان بن فلان ، المجتمع نسبهم فى جدم الأعلى فلان المذكور ، ليكون حجة لهم فيما يؤول أمرهم إليه ، ونصايئنا عند اختلافهم يرجعون إليه ويعتمدون عليه . وأقروا عند شهوده بضمونه ، واعترفوا عندهم بمعرفة ظاهره ومكنونه . وأشهدوا عليهم طائفتان مختاريتان ، فى صحة منهم وسلامة وجواز أمر ، ونفوذ تصرف ، وخلو عن موانع صحة الإقرار حين يدعوا إلى المواصفة ، فيما هو لهم وملسكهم وفى أيديهم ، وتحت تصرفهم ومنقل إليهم بالإرث الشرعى من جدم فلان المذكور أعلاه إلى أولاده فلان وفلان وفلان آباء المقرين المذكورين أعلاه ، ثم إلى المقرين الثلاثة المذكورين



أعلاه ، بينهم بالسوية أثلاثاً . وذلك : جميع المكان الفلانى ، والمكان الفلانى والمكان الفلانى - ويصف كل مكان منها ، ويحدد - ثم يقول : بجميع حقوق ذلك كله ومنافعه ومرافقه ، وطرقه وأحجاره وأخشابه ، وأبوابه وأعتابه وأنجافه ، ومجارى مياهه فى حقوقه ورسومه ، وبكل حق هو لذلك ، وما هو معروف به ومنسوب إليه ومحسوب من جملته ، على تنهاى الجهات أجمعها . وأن ذلك بينهم أثلاثاً ، لا مزية لأحدهم على الآخر بوجه من وجوه الاختصاصات ، إلا بما هو له من ذلك بالسبب المعين أعلاه ، وأن كلاً منهم راضٍ بذلك ، مقرر به ، ملتزم بحكم الإقرار بتوجيه . لاحق له مع صاحبه فيما هو مختص به من ذلك حسبما اتفقوا وتراضوا على ذلك . عرف كل منهم الحق فى ذلك فأقر به ، والصدق فاتبعه لوجوبه عليه شرعاً . ففى ادعى أحد منهم على الآخر بدعوى تخالف ذلك أو شيئاً منه ، بنفسه أو بوكيله . كانت دعواه ودعوى من يدعى عنه باطلة . وإن أقام بينة كانت كاذبة ، أو أدلى بحجة كانت داحضة . لاصحة لها ولا حقيقة لأصلها . قبل كل منهم ذلك من الآخر لنفسه قبولاً شرعياً ، وتصادقوا على ذلك كله تصادقاً شرعياً ، وبكامل ويؤرخ .

\* صورة أخرى فى المواصفة : أقر فلان وفلان وفلان ، أن جميع المكان الفلانى - ويصف ويحدد - ينقسم بينهم على أربعة وعشرين سهماً . من ذلك ما هو لفلان المبدأ بذكره : الربع والثلث شائعاً فيه ، وما هو المقر الثانى : السدس والثلث شائعاً فيه ، وما هو المقر الثالث : الربع شائعاً فيه . وما هو المقر الرابع : نصف السدس مشاعاً فيه . وأقر كل منهم أنه لا يملك فى الملك المحدود الموصوف بأعاليه سوى ما عين له أعلاه بغير زائد على ذلك . وأقر كل منهم : أنه لا يستحق مع الآخرين فيما صار إليهم من ذلك حقاً ، ولا بقية من حق ، ولا دعوى ، ولا طلبه ، ولا علقه ولا تبعه ، ولا شيئاً قل ولا جل . قبل كل منهم ذلك من الآخر قبولاً شرعياً ، ورضوا به وتصادقوا عليه تصادقاً شرعياً . وبكامل ويؤرخ .



ومنها : ما إذا وقعت مهايأة بين جماعة في ملك .

\* وصورة ما يكتب في ذلك : أقر فلان وفلان وفلان ، أولاد فلان ، أنهم تهايأوا في جميع الأملاك التي بأيديهم وحيازتهم وتمت تصرفهم إلى حين هذه المهايأة ، ومنقلة إليهم بالإرث الشرعى من والدهم المذكور أعلاه بينهم بالسوية أثلاثاً . وذلك جميع الدار التي بالمسكان الفلاني ، أو الأمكنة التي بالمسكان الفلاني - ويصف كل مكان منها ويحدد - ثم يقول : بجميع حدود ذلك كله وحقوقه إلى آخره ، مهايأة صحيحة شرعية . ماضية معتبرة مرضية . جرت بينهم عن تراض منهم مع بقاء رقة الملك في ذلك بينهم على حكم الإشاعة . فأصاب الأول منهم : المسكان الفلاني ، المحدود الموصوف أولاً . وأصاب الثاني : المسكان الفلاني . وأصاب الثالث : المسكان الفلاني . ووجب لكل منهم الانتفاع بما أصابه من هذه الأماكن المذكورة بالسكن والإسكان والارتفاق به بالمعروف ، وتصادقوا على أن قيمة كل مكان من الأمكنة المحدودة الموصوفة بأعليه ، وأجرة المثل لكل واحد منها : مقارنة للقيمة والأجرة من كل مكان من الباقيين . وأنه ليس بين قيمة كل مكان منها ، ولا في أجرة المثل عنها ، تفاوت كبير ، وأنهم لا غبن عليهم في ذلك ولا شطط ، ولا حيف ولا فرط . وأن ما أصاب كل واحد منهم بحق هذه المهايأة ومقتضاها ، الجارى حكمه بينهم على الحكم المشروح أعلاه ، يقارب اليقاف بنصيبه ، والإكمال لحقه الواجب له شرعاً . ويكمل ويؤرخ .

\* صورة أخرى في المهايأة بين شريكين : أقر فلان وفلان : أن لهما وفي أيديهما وما لهما وتصرفهما جميع الدار الفلانية - وتوصف وتحدد - فمن ذلك : ما هو ملك فلان المبدأ بذكره كذا وكذا سهماً شائعاً فيها ، وما هو ملك فلان المثنى بذكره كذا وكذا سهماً شائعاً فيها . وأن كلا منهما واضع يده على حصته المعينة له فيه ، يتصرف فيها تصرف الملاك في أملاكهم ، وذوى الحقوق في حقوقهم من غير ممانع ولا معارض ولا منازع ، وأنهما عارقان بها المعرفة الشرعية . ولما كان



فى يوم تاريخه اتفاقا وتراضيا على المهايأة بينهما فى منفعة الدار المذكورة على قدر حصة كل منهما ، وأن كلا منهما اختار السكن فى هذه الدار سفلاً وعلواً مدة شهرين كاملين . أولهما يوم تاريخه بحصته . وهى الثلثان ، وعلى أن فلاناً المثنى بذكره يسكن بعده فيها شهراً واحداً إلى الشهرين المذكورين بحصته ، وهى الثلث شاملاً منها . وأنهما يتداولان ذلك كذلك بالسكن ، شهرين ثم شهراً ، ابتداء ذلك يوم تاريخه ، مهايأة صحيحة شرعية ، جائزة نافذة ، تواجباها بإيجاب وقبول باتفاق وتراض ، واعترفا بمعرفة معناها . وأقر فلان المبدأ بذكره أنه تسلم الدار المذكورة برضى شريكه المذكور ليسكنها على الحكم المشروح أعلاه ، ثم يعيدها لشريكه ليسكنها المدة التى تلى مدته بحكم التداول المتفق عليه المشروح . ويكمل ويؤرخ .

ومنها : ما إذا أقر وارث بقبض ما خصه من ميراث مورثه وأبرأ بعده .  
\* وصورة ما يكتب فى ذلك : أقر فلان أنه قبض وتسلم من فلان أمين الحكم العزيز بالمسكان القلانى ، أو المتكلم الشرعى على تركة فلان . مورث القابض المذكور أعلاه ، أو منصوب الشرع الشريف ، أو الوصى الشرعى على تركة فلان وعلى بناته لصلبه فلانة وفلانة وفلانة القاصرات عن درجة البلوغ اللاتى هن تحت نظره بالوصية الشرعية المقوضة إليه من والدهن التى جعل له فيها الحوطة على تركته والبداءة منها بمؤنة تجهيزه وتكفينه ووفاء ديونه ، وقسم ما فضل بين ورثته المستحقين لميراثه شرعاً . فمن كان منهم بالغاً رشيداً سلم إليه ماله وأشهد عليه بقبضه . ومن كان صغيراً حفظ ماله تحت يده . إلى غير ذلك مما هو مشروح فى كتاب الوصية .  
المحضر لشهوده المؤرخ بكذا ، الثابت مضمونه بمجلس الحكم العزيز القلانى الثبوت الشرعى المؤرخ ، بكذا من الدراهم أو من الذهب ، كذا وكذا درهماً أو ديناراً . وذلك هو القدر الذى جره إليه الإرث الشرعى من مورثه المذكور أعلاه بحق الثلث من جميع متركه مورثه المذكور من دراهم وذهب وثمان قماش ونحاس



وأثاث وحيوان وصامت وناطق وغير ذلك ما عدا العقار الفلاني ، الكائن بالمكان الفلاني - ويصف ويحدد - المخلف عن اللورث المذكور . فإن نصيبه فيه باق إلى الآن ، قبضاً شرعياً تاماً وافياً بحضرة شهوده ومعايبتهم لذلك ، وذلك بعد أن أحضر الوصي المذكور أوراق الحوطة الشرعية المتضمنة عرض ماهو مخلف عن اللورث المذكور المشمولة بخطوط المدول المندوبين لذلك من مجلس الحكم المميز الفلاني ، بعد أن ثبت عند الحاكم المشار إليه انحصار إرث المتوفي المذكور في بناته الثلاث وابن أخيه القابض المذكور أعلاه ، وأن البنات المذكورات صغيرات داخلات تحت حجر الشرع الشريف ، وأن ابن الأخ المذكور غائب حال وفاة مورثه المذكور عن المكان الفلاني ، الغيبة الشرعية الموجبة لحوطة من قبل الحاكم شرعاً ، وبعد إحضار أوراق المبيع بالأسواق ، مشمولة بخطوط المدول المشار إليهم وتنزيل أصل الحوطة على المبيع ومقابلته به . فصح ووافق ، ولم يبق ماهو خارج عن المبيع سوى العقار ، فإنه لم يبع منه شيء . وحسب نصيب المقر القابض ، فكان القدر المقبوض أعلاه بعد المصروف المعين في أوراق المبيع ، المعلوم عند المدول ، الذي صدق القابض على صحته ، ولم يتأخر له بسبب ذلك مطالبة ولا شيء قل ولا جل ، وأقر القابض المذكور أعلاه أنه لا يستحق ولا يستوجب في التركة المذكورة أعلاه ، ولا على الوصي الدافع المذكور أعلاه ، ولا في جهته ، ولا تحت يده بعد ذلك حقاً ولا دعوى ولا طلباً بوجه ، ولا سبب ولا فضا ولا ذهاباً ولا قماشاً ولا نحاساً ولا أثاثاً ، ولا وديعة ولا عارية ، ولا قبضاً ، ولا رجوعاً بتقبوض ، ولا مصاغاً ، ولا حيواناً صامتاً ولا ناطقاً ، ولا إرثاً ولا موروثاً ولا مصروفاً ، ولا بقية منه ، ولا نصيباً ولا شقصاً ، ولا اختصاصاً ، ولا شركة ، ولا مكيلاً ولا موزوناً ، ولا معدوداً ولا مذروعاً ، ولا محاكاة ولا نخاصمة ولا منازعة ، ولا علقة ولا تبعه ، ولا مالاً في الذمة ، ولا شيئاً في اليد ، ولا قليلاً ولا كثيراً ، ولا جليلاً ولا حقيراً ، ولا مانصح به الدعوى شرعاً ، ولا يميناً بالله تعالى على ذلك ، ولا على شيء منه ،



ولا شيء قل ولا جل ، لما مضى من الزمان وإلى يوم تاريخه ، سوى ما يستحقه من حصته في العقار الخلف عن مورثه المذكور ، والمستثنى أعلاه بالفريضة الشرعية بغير زائد على ذلك . وصدقه الوصي الدافع المذكور على ذلك كله تصديقاً شرعياً ويكمل ويؤرخ .

ومنها : ما إذا كان الإقرار من الورثة ، وأنهم وقفوا على تركه مورثهم واقتسموها بينهم . ووصل إلى كل منهم ما خصه منها بالفريضة الشرعية .

\* وصورة ما يكتب في ذلك : أقر فلان وفلان وفلانة - ويذكر الورثة كلهم ذكوراً وإناثاً - ثم يقول : وهم ورثة فلان المتوفى إلى رحمة الله تعالى قبل تاريخه ، المستحقون لميراثه ، المستوعبون لجميعه : أن مورثهم المذكور لما درج بالوفاء إلى رحمة الله وضرى الحوطة على تركته وجمعوها وحصروها ، وحرروا ما اشتملت عليه من نقد وعرض ، وقماش وأثاث وحيوان ، ودقيق وصامت وناطق ، ومكيل وموزون ، ومذروع ومعدود وعقار ، وغير ذلك مما هو متمول شرعاً . ووضعوا أيديهم على ما وجدوا من نقد ، وباعوا باقي التركة بأنفسهم ووكلائهم ، وجمعوا الأثمان كلها ، صرفوا منها ما يجب صرفه من كلفة تجهيز مورثهم ، ووفوا ديونه ، ونفذوا وصاياهم التي وصى بصرفها ، المعين وغير معين ، وما جرت العادة به من كلفة المبيع في الأسواق من أجرة دلايين وعدول ، وغير ذلك من المصاريف الشرعية والعادية ، والعرفية ، وأضافوا ما بقي من أثمان المبيعات إلى العين الحاصلة تحت أيديهم . فجاءت جملة ذلك جميعه كذا وكذا . واقتسموا ذلك بينهم بالفريضة الشرعية على ما صحت منه مسألتهم ، وكان ما خص فلانة الزوجة المذكورة بحق الثمن كذا وكذا . وما خص الأم بحق السادس كذا وكذا ، وما خص أولاده المذكور بالسوية بينهم كذا وكذا ، وما خص بناته المذكورات كذا وكذا . وانفصل الحال بينهم على ذلك . واعترف كل منهم بصحة هذه القسمة وجريانها بينهم على نهج السداد والاستقامة ، من غير حيف ولا شطط ولا ضرر ،



ولا إضرار بأحد منهم . وأن الذي صار إليه وقبضه هو جميع حقه من التركة المذكورة . وأن كلاً منهم لم يتأخر له في يد أحد من مشاركيه من الورثة المذكورين أعلاه من نصيبه المختص به الدرهم الفرد ولا أقل من ذلك ولا أكثر ، وأقر كل منهم أنه لا يستحق على الآخر سبب هذه التركة ، ولا على أحد من الوكلاء الذين تصرفوا عنهم وكلهم من الورثة في بيع شيء من ذلك أو قبضه ، أو صرفه حقاً ولا دعوى ولا طاماً - وبكل الإقرار بعدم الاستحقاق . ويستعمل من ألفاظه المذكورة في الصورة التي قبل هذه ما يليق بالواقعة - ثم يقول : وأبرأ كل منهم ذمة الآخر من سائر العلق والتبعات والدعوى والمطالبات والمحاكمات على اختلاف الحالات والأيمان الواجبات ، إبراء صحيحاً شرعياً عاماً شاملاً جامعاً مانعاً حاسماً قاطعاً ، مسقطاً لكل حق وتبعة ودعوى ويمين تنقذهم على تاريخه وإلى تاريخه . قبل كل منهم ذلك من الآخر قبولاً شرعياً . وتصادقوا على ذلك كله تصادقاً شرعياً ، وبكل ويؤرخ .

ومنها : ما إذا قبض ورثة مقتول دية مورثهم من قاتله وأبرؤوه براءة شاملة .

\* وصورة ما يكتب في ذلك : أقر فلان وفلان ولدا ، فلان وفلانة زوجته : أنهم قبضوا وتسلموا من فلان من الفضة عشرة آلاف درهم ، وأثنى عشر ألف درهم ، بينهم على حكم الفريضة الشرعية : ما هو للزوجة المذكورة كذا وكذا ، وما هو لكل ابن كذا وكذا قبضاً شرعياً ، وصار ذلك إليهم ويدهم وحوزهم ، وذلك دية مورثهم المذكور أعلاه الذي اعترف للدافع المذكور أعلاه بقتله عمداً . ففما الورثة المذكورون أعلاه عن القصاص ، وعدلوا إلى الدية ورضوا بها دراهم حيث تعذر حصول مائة من الإبل ، وأقروا أنهم لا يستحقون قبل الدافع المذكور أعلاه بعد ذلك حقاً كثيراً ولا قليلاً ، ولا دية عمد ولا خطأ ، ولا شبه عمد ولا شبه خطأ ، ولا قصصاً ولا محاكمات ، ولا مخاصمة ولا منازعة ، ولا علق ولا تبعة ولا قوداً ، ولا ما تنصح به الدعوى شرعاً ، ولا شيئاً قل ولا جل ، لما مضى



من الزمان وإلى يوم تاريخه ، وأبرؤوا ذمته من سائر العلق والتبعات . ويكمل على نحو ما سبق في الصورة التي قبل هذه . ويؤرخ .

ومنها : ما إذا صالح العاقلة ولى المقتول عما وجب عليه من دية قتل الخطأ مقسطاً بمال معجل ، ووقع إبراء .

\* وصورة ما يكتب في ذلك : أقر فلان وفلان ولدا المرحوم فلان أنهما قبضا وتسلا من عاقلة قاتل أبيهما المذكور فلان - وهم فلان وفلان ، إلى آخرهم - كذا وكذا . وهذه الجملة دفعها العاقلة المذكورون إلى القابضين المذكورين مصالحة عن دية والدهما المذكور التي أوجبها الشرع الشريف على عاقلة قاتل والدهما مقسطاً عليهم قبضاً تاماً وافياً ، وأبرآ ذمة العاقلة الدافعين المذكورين أعلاه من باقى الدية ، وهو كذا وكذا براءة شرعية ، براءة عفو وإسقاط ، قبلوا ذلك منهما قبولاً شرعياً . وأفرا أنهما لا يستحقان قبل العاقلة الدافعين المذكورين أعلاه بعد ذلك حقاً ، ولا دعوى ولا طلباً ولا دية ، ولا باقى دية ، وأنهما لا يستحقان على القاتل المذكور حقاً ولا دعوى ، ولا طلباً بوجه ، ولا سبب ولا محاسبة ، ولا مخاصمة ولا منازعة ، ولا عاقبة ولا تبعة ، ولا مطالبة بقتل عمد ولا خطأ ولا قصاصاً ، ولا ما نصح به الدعوى شرعاً . ولا شيئاً قل ولا جل ، وأبرآ ذمته وذمة عاقلته من سائر العلق والتبعات ، ويكمل على نحو ما سبق . ويؤرخ .

ومنها : ما إذا كان جماعة قتلوا واحداً فاختار لولى قتل واحد منهم أو اثنين . وأخذ من الباقين حصتهم في الدية بشرط أن الدية توزع على الجميع . فما خرج على المقتول قصاصاً ، سقط من الدية بنظيره ، وأخذ الباقي من المعفو عنهم ، فإذا كان القاتلون خمسة - مثلاً - فاقتص من اثنين وأخذ الدية من ثلاثة ، فالواجب على الثلاثة ثلاثة أخماس الدية ، وأحسن ما يقع الإشهاد بذلك في مجلس حاكم شرعى .

\* وصورة ما يكتب في ذلك : بعد أن ثبت بمجلس الحكم العزيز الفلانى أن



فلاناً وفلاناً وفلاناً وفلاناً ، قتلوا فلاناً قتيلاً عمداً محضاً بمحدد باعترافهم - أو بالينة الشرعية - بعد وجود الشروط المعتبرة في قتل العمد شرعاً ، وأن فلاناً المدعى عليهم بذلك ولد المقتول لصلبه ، وأن إرثه انحصر فيه من غير شريك له في ذلك ، الثبوت الشرعى ، اختار الوارث المذكور قتل اثنين منهم ، وهما : فلان وفلان . وعدل عن القصاص من الباقيين إلى ماوجب عليهم من الدية ، وهو ثلاثة أخماسها فدفعوا إليه ماوجب عليهم منها . وهو كذا وكذا ، فقبضه منهم قبضاً شرعياً تاماً وافيّاً ، وأقر أنه لا يستحق عليهم بعد ذلك حقاً ولا دعوى ولا طلباً بوجه ولا سبب ، ولا مطالبة بقصاص ولا دية . ويكمل على نحو ما تقدم شرحه . ويؤرخ . ومنها : ما إذا كانوا ثلاثة قتلوا واحداً وثبت أن اثنين قتيلاً عمداً . والثالث : قتل خطأ . فسقط القصاص بذلك ووجبت دية الخطأ .

\* وصورة ما يكتب في ذلك : أقر فلان أنه قبض وتسلم من فلان ومن الأخوين الشقيقين فلان وفلان ولدى فلان كذا وكذا . وذلك دية والده المذكور الذى ثبت أن الدافع الأول قصد رمى طيرٍ بسهم ، فوقع السهم في والد القابض المذكور ، وأنه لم يقصد الرمي إليه ولا تعمد ، ولا اعتدى عليه ، وأن الدافع الثانى والدافع الثالث تعمداه ورمىاه بسهميهما عمداً ، فأزهقا روحه ظلماً وعدواناً . وبمقتضى ذلك سقط القصاص ووجب دية الخطأ على القتاتلين المذكورين ، فدفعوها إلى ولى المقتول ، فقبضها منهم قبضاً شرعياً ، وأقر أنه لا يستحق بعد ذلك على الدافعين المذكورين أعلاء حقاً ، ولا دعوى ولا طلباً . ويكمل على نحو ما تقدم شرحه . ويؤرخ .

ومنها : ما إذا شارك رجل رجلاً في قتل ولده . فوجب القصاص على شريك الأب . فعفا الأب والأم عن الشريك القتال .

\* وصورة ما يكتب في ذلك : بعد أن تصادق فلان وفلان على أنهما اشتركا في قتل فلان ولد المصدق الأول لصلبه . وأنهما ضرباه بسيفيهما ، أو بمحددهما



عمداً عدواناً ، فأزهقاً روحه . ومات من ذلك . فوجب القصاص على شريك الأب ، وسقط عن الوالد لسكونه سبباً لوجوده ، فلا يكون هو سبباً لإعدام والده وعفا والد المقتول عن الشريك المذكور ، وحضرت فلانة والدة المقتول المذكور وأسقطت حقها من القصاص عن الشريك المذكور . وعفت عنه ورجعت إلى ما يخصها من الدية وهو الثلث . فدفع إليها الشريك المذكور ما يخصها من الدية ، وهو كذا وكذا . فقبضته منه قبضاً شرعياً . وأقرت أنها لا تستحق عليه بعد ذلك حقاً ولا دعوى ولا طلباً بقصاص ، ولا دية بسبب ولدها المذكور . ويكمل على نحو ما تقدم شرحه . ويؤرخ .

ومنها : حر وعبد اشتركا في قتل عید أو حر وذمی اشتركا في قتل ذمی ، أو حر بنی وغير حر بنی اشتركا في قتل مسلم . ففي الصورة الأولى : يسقط القصاص عن الحر ، ويجب على العبد ، ويأخذ سيد العبد من الحر نصف قيمة عبده .

\* وصورة ما يكتب في ذلك : أقر فلان أنه قبض وتسلم فلان - وهو دافع عن نفسه - ومن فلان - وهو دافع من ماله - مصالحة عن عبده القن فلان كذا وكذا . وذلك قيمة العبد القتل التي لا حيف فيها ولا شطط ، قبضاً شرعياً . وذلك : بعد أن اعترف المدافع الأول وعبد الدافع الثاني بقتل القتل المذكور ، وإزهاق نفسه وأنه تعين ووجب بالشرع الشريف الرجوع على الأول بنصف القيمة والقصاص على عبد الدافع الثاني وعفا المقر القابض عن القصاص إلى أخذ القيمة ولم يتأخر له بسبب ذلك مطالبة . ولا شيء قل ولا جل . وأقر القابض المذكور أنه لا يستحق على الدافع الأول وعلى عبد الدافع الثاني حقاً ولا دعوى ، ولا طلباً إلى آخره . ويؤرخ .

وفي الصورة الثانية : يسقط القصاص عن الحر ، ويرجع ولي الذمی إلى نصف دية قتيله من ذلك الحر ، ويقبض من الذمی ، أو يعفو عن القصاص إلى نصف الدية .



\* وصورة مايكتب في ذلك : الصورة بحالها - كما تقدم في التي قبلها - وإنما يكون الكلام في موضع القيمة في العبد : ذكر الدية في الذمي ، وأخذها من قاتله الحر . وذكر القصاص من الذمي القاتل ، أو المفروعه والرجوع إلى ما يجب عليه من الدية ، ثم الإقرار من ولي الذمي بعدم الاستحقاق . كما تقدم .

وفي الثالثة : الصورة أيضاً بحالها ، ويكون الكلام فيما يتعلق بالحربي وغير الحربي . إذا قتل مسلماً . والله أعلم .

والكلام في هذا الباب كثير فيما يتعلق بشجاج الرأس والوجه والجراح في البدن . وسند كره في محله من كتاب الجراح ، وكتاب الديات . وإنما قدمنا ذكر هذه الصورة في هذا الباب لتعلقها بالإقرار في القبض والإبراء .

ومنها : ما إذا قبض صاحب الدين دينه من المقر ، أو أبرأه من البعض وقبض البعض ، وخصم مسطور الدين .

\* وصورة مايكتب في ذلك : أقر فلان المقر له المذكور باطنه : أنه قبض وتسلم من فلان المقر المذكور باطنه جميع مبلغ الدين المعين باطنه . وهو كذا وكذا ، ومن جملة مبلغ الدين المعين باطنه كذا وكذا - قبضاً شرعياً . وأبرأه من مبلغ كذا وكذا براءة شرعية ، براءة عفو وإسقاط . قبل ذلك منه قبولاً شرعياً لتتمة المقبوض والمبرأ منه كذا وكذا . وذلك هو القدر الذي كان للقابض المذكور في ذمة القبض المذكور ، بمقتضى هذا المسطور ، أو بمقتضى مساطر شرعية مكتوبة من قبل تاريخه ، أحضرت لشهوده ، وقطعت في يوم تاريخه . وأن ذلك آخر ما يستحقه القابض المذكور في ذمة القبض المذكور بما كان له في ذمته من الدين الشرعي بمقتضى مسطور ، أو مساطر متقدمة التاريخ على تاريخه ، بعد كل حساب ولم يتأخر له بسبب ذلك مطالبة ، ولا شيء قل ولا جل . وأقر كل منهما أنه لا يستحق على الآخر حقاً ولا دعوى ولا طلباً - إلى آخره - ويكمل على نحو



ماسبق من الإقرار بعدم الاستحقاق ، ويحتم بتصادقهما على ذلك كله التصديق الشرعى . ويؤرخ .

ومنها : ما إذا انفصل الشريكان فيما كان بينهما من الشركة وتفاصيلها وتسلم كل منهما حقه وتبارءا من الطرفين .

\* وصورة ما يكتب فى ذلك : أقر فلان وفلان أنهما تفاسخا عقد الشركة التى كانت بينهما فى مال التجارة المختلفة الأصناف ، من الذهب والجواهر والآلى والعروض والبضائع على اختلاف الصفات ، وتحاسبا على ذلك كله وضبطاه ، واقتسامه قسمة عدل بينهما على قدر المالىن ، وصار إلى كل منهما حقه من ذلك بتمامه وكاله . وانفصلا فى ذلك على الاتفاق والتراضى انفصالا شرعيا ، وأقر كل منهما : أنه لا يستحق على الآخر بعد ذلك بسبب الشركة المذكورة ولا بسبب غير ذلك حقا ، ولا دعوى ، ولا طلبا ، ولا مالا من عين ولا دين ، ولا بقية من دين ، ولا حجة بدين ، ولا شركة ولا باقى شركة ، ولا وديعة ولا عارية ، ولا أمانة ، ولا غصبا ولا خيانة ، ولا حليا ولا زركشا ولا لؤلؤا ولا قيمة عن ذلك ، ولا متقوما ولا مثليا ، ولا قاشا ولا نحاسا ولا أثنائا ، ولا مكبولا ولا موزونا ولا معدودا ، ولا مذروعا ، ولا منقولا ، ولا ملكا ، ولا شبهة ملك ، ولا رقيقا ولا حيوانا ، ولا صامتا ولا ناطقا ، ولا محاسبة ولا غلطا فيها ، ولا مالا فى الذمة ، ولا شيئا فى اليد ، ولا ما يتمول شرعا ، ولا شيئا من الأشياء كلها ، قليلا وكثيرها ، جليلا وحقيرها ، على اختلاف أنواعها وتباين أجناسها ، ولا يميناً بالله تعالى على ذلك . ولا على شيء منه ، ولا شيئا قل ولا جل ، لما مضى من الزمان ، وإلى يوم تاريخه . وتصادقا على ذلك كله تصادقا شرعيا ، وبذيل بالبراءة من الجانبين على نحو ما تقدم شرحه ، ويؤرخ .

ومنها : ما إذا قبضت الزوجة من مال تركه زوجها مبلغ صداقها ، وما خصها من الإرث ، والإبراء مما عدا ذلك .



\* وصورة ما يكتب في ذلك : أقرت فلانة - وهي التي كانت زوجاً لفلان ، وتوفى عنها إلى رحمة الله تعالى من قبل تاريخه - أنها قبضت وتسلمت من مال تركه زوجها فلان على يد ولده فلان ، أو وصيه الشرعي فلان ، أو منصوب الشرع الشريف فلان - كذا وكذا . فمن ذلك : ما هو نظير مبلغ صداقها عليه الشاهد بينهما بأحكام الزوجية إلى حين الوفاة ، المحضر لشهوده ، والمؤرخ باطلته بكذا الثابت مضمونه . وحلفها على استحقاق ذلك في ذمة زوجها المذكور إلى حين وفاته وعلى عدم المسقط والمبطل لذلك ولشيء منه ، وإعذار من له الإعذار في ذلك بمجلس الحكم العزيز القلاني ، الثبوت الشرعي : مبلغ كذا وكذا ، وما هو جملة ما خصها من تركه زوجها المذكور بعد وفاء ديونه المستحقة عليه شرعاً بحق الثمن بقية ذلك . وهو كذا وكذا - قبضاً شرعياً ، ولم يتأخر لها بسبب ذلك مطالبة ، ولا شيء قل ولا جل . وأقرت أنها لا تستحق على زوجها المذكور ولا في ذمته ، ولا في تركته ، ولا على ورثته ، ولا على الوصي الدافع المذكور بسبب التركة المذكورة حقاً ، ولا دعوى ولا طلباً ، ولا صداقاً ولا بقية من صداق ، ولا كسوة ولا نفقة ، ولا واجباً ولا قياماً بواجب ، ولا ديناً ولا عيناً ، ولا إرثاً ولا موروثاً ، ولا ما يتمول شرعاً ، ولا يميناً بالله تعالى على ذلك ، ولا على شيء منه . ولا شيئاً قل ولا جل ، لما مضى من الزمان وإلى يوم تاريخه ، وصداقها الدافع المذكور على ذلك كله تصديقاً شرعياً ، ويؤرخ .

ومنها : ما إذا كان القبض بسبب حيلة غلال أو غيره من مكان إلى مكان .

\* وصورة ما يكتب في ذلك : أقر فلان أنه قبض وتسلم من فلان كذا وكذا وذلك زبون ماسيحه له على ظهر مركبه المورقي الكامل العدة والآلة والرجال وغير ذلك ، من الغلال أو القماش ، أو العسل ، أو الحطب ، أو غير ذلك من البضائع من ناحية كذا ، إلى ناحية كذا على ظهر البحر العذب أو الملح ، كذا وكذا أردباً أو قنطاراً حساباً عن كل مائة أردب بالكيل القلاني ، أو مائة قنطار بالقنطار



الفلاني كذا وكذا . وعليه الشروع في ذلك من استقبال اليوم الفلاني بنفسه ورجاله ، والخروج مما سيصير إليه من ذلك من غير عجز ولا نقص ، ولا قفافة ولا كيالة ، مع سلامة الله تعالى وعونه . وله المؤنة على جاری العادة إن اتفقا عليها ، وتعاقدا على ذلك تعاقداً شرعياً ، واعترف كل منهما بمعرفة ما عقد عليه المعرفة الشرعية النافية للجهالة ، وتصادقا على ذلك كله تصادقا شرعياً ، ويؤرخ .

ومنها : الإقرار بالنسب وهو تارة يكون من زوجته ، وتارة يكون من وطء شبهة ، وتارة يكون قد نشأ من استيلاد ، وتارة يكون قد نشأ من وطء الأب جارية ابنه . فأما الزوجية ، فيكتب : أقر فلان أنه تزوج بفلانة تزويجاً شرعياً بنكاح صحيح شرعي بولي مرشد وشاهدي عدل ورضاها من قبل تاريخه ، ودخل بها وأصابها واستولدها على فراشه ولداً يسمى فلان ، وأن الولد المذكور ولده لصلبه ، ونسبه لاحق بنسبه . عرف الحق في ذلك فأقر به ، والصدق قاتبه ، لوجوبه عليه شرعاً .

وإن كان الولد ممن تجوز الشهادة عليه ، فيكتب : وصدقه الولد المذكور على ذلك تصديقاً شرعياً .

\* وإن كان من وطء شبهة فيكتب : أقر فلان أنه من قبل تاريخه : وجد امرأة على فراش ، ظنها زوجته فلانة ، أو مملوكتها فلانة ، وأنه وطئها بالظن المذكور . وهي مطاوعة له ، ظانة كظنه لما يجب في حقها ، وأنه أولدها من ذلك الوطء ولداً يسمى فلان ، وأن نسبه لاحق بنسبه . وأنه ملتزم بما يجب عليه لها على الوجه الشرعي .

وإن كانت الموطوءة أمة : فيكتب . وأنه ملتزم بما يجب عليه من قيمة الولد إن خرج حياً ، ومهرها وقيمة الأمة إن ماتت حالة الطلق ، وصدقته على ذلك إن أمكن منها التصديق .

\* وصورة ما يكتب في الأمة : يشهد على الواطئ أنه وطئ فلانة أمة



فلان على الحكم المشروح فيه ، وأنه أولدها ولداً يسمى فلان ، وأن قيمته كذا ومهرها كذا .

وإن ماتت من الطلق فيكتب : وأن قيمتها كذا ، ويشهد على السيد أنه قبض ذلك منه بمقتضى أنه وطئ جاريته فلانة وطء شبهة . وأنها ماتت من الطلق بالولد المذكور ، ولزم الواطئ الدافع قيمتها . وهو القدر المقبوض للمعين أعلاه . تصادفاً على ذلك كله تصادفاً شرعياً . ويؤرخ .

وإن كان من استيلاء فيكتب : أقر فلان أنه ابتاع جميع الجارية - ويذكر جنسها - المدعوة فلانة من قبل تاريخه ابتياعاً صحيحاً شرعياً بإيجاب وقبول وتسليم شرعيين ، وأنه جعلها فراشاً له ، واستولدها على فراشه ولداً يسمى فلان ، وأن الولد المذكور ولده لصلبه ، ونسبه لاحق بنسبه ، وأن فلانة المذكورة صارت بحكم هذا الاستيلاء مستولدة وأم ولد تعتق بموته ، وأن له وطأها وإجارتها واستخدامها ، ما دامت في حكم الاستيلاء وأمها الأولاد ، وصدقته على ذلك تصديقاً شرعياً . ويؤرخ .

وإن كان من وطء الأب جارية ابنه : فتارة يكون الابن وطئها قبل الأب ، أو لم يكن وطئها .

فإن لم يكن وطئها كتب : أقر فلان أنه وطئ فلانة جارية ولده فلان ، وأنه أولدها من ذلك الوطء ولداً ذكراً يسمى فلان ، وأن الولد المذكور حر نسب ، وأن نسبه لاحق بنسبه ، ويثبت بذلك أمية الولد . ولزمه للمهر وقيمة الأم لولده المذكور ، وهو كذا وكذا ، ولا يلزمه قيمة الولد . وذلك بحضور ولده سيد الأمة المذكور ، واعترافه : أنه لم يكن وطئ الجارية المذكورة إلى الآن ، وأنها بمقتضى وطء أبيه المذكور واستيلاذه ليها حرمت عليه أبداً .

وإن كان الابن قد وطئها فيكتب : واعترف الابن المذكور : أنه وطئ الجارية المذكورة قبل والده ، وأنها بمقتضى ذلك حرمت عليه أبداً .



وأما البراءة المجردة عن القبض : فهي مأخوذة من الألفاظ المستعملة في الإقرار بعدم الاستحقاق كما تقدم . وهي إما أن تُصدَّر بالإبراء ، فالفاظها وطرقها معلومة مشروحة ، هي وألفاظ الإقرار بعدم الاستحقاق كما سبق . والحاذاق الفهم من الموقعين يضيف إلى كل واقعة من ألفاظ المصطلح ما تدعو الحاجة إليه ، ليكون ذلك أقوم وأقوى في سدّ أبواب الذرائع التي تنشأ الخصومات بسببها . فإن الغالب فيها ، وفيما يتطرق إليه الخلل منها ، إنما يكون في الغالب بسبب إخلال الكاتب فيها بما هو من متعلقاتها ومقتضياتها لفظاً أو معنى . وهذا باب واسع جداً لا يسعنا فيه إلا الاختصار على ما ذكرناه ، والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم . وهو بكل شيء عليم .

## كتاب البيوع

### باب أحكام البيع وما يتعلق به

البيع جائز . والأصل في جوازه : الكتاب والسنة والإجماع .  
أما الكتاب : فقوله تعالى ( ٢ : ٢٨٢ ) وأشهدوا إذا تباعتم ) وقوله تعالى ( ٤ : ٢٩ ) يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراضٍ منكم ) وقوله تعالى ( ٢ : ٢٨٢ ) يا أيها الذين آمنوا إذا تداينتم بدين إلى أجل مسمى فاكتبوه ) والمدائنة لا تكون إلا في بيع . وقوله تعالى ( ٢ : ١٩٨ ) ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلاً من ربكم ) قال ابن عباس وابن الزبير : هذه الآية في التجارة في مواسم الحج .

وأما السنة : فروى أن النبي صلى الله عليه وسلم « اشترى فرساً وجارية » « وباع حلياً وقدحاً » وروى قيس بن وائل الجهني . قال « كنا نُسَمَّى على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم السماسرة . فسمانا رسول الله صلى الله عليه وسلم



باسم أحسن منه ، فقال : يا معاشر التجار ، إن البيع يحضره اللغو والحلف . فشوبوه بشيء من الصدقة » وروى عن رافع بن خديج قال « قيل : يا رسول الله ، أي الكسب أطيب ؟ قال : عمل الرجل بيده ، وكل بيع مبرور » و « كان النبي صلى الله عليه وسلم يجتاز في السوق بكرة وعشية ، ينهى عن الشيء بعد الشيء » .  
وأما الإجماع : فأجمعت الأمة على جوازه . وروى أن أبا بكر الصديق رضي الله عنه « كان بزازاً » وقال النبي صلى الله عليه وسلم « لو اتجر أهل الجنة لم يتجروا إلا في البز » وقال « خير تجاراتكم البز » وكان عمر رضي الله عنه يبيع الخنطة والأقيط . وكان العباس بن عبد المطلب رضي الله عنه عطاراً . وكان أبو سفيان يبيع الأديم وابتاعت عائشة رضي الله عنها بريرة بمشورة النبي صلى الله عليه وسلم .

والبيع في اللغة : إعطاء شيء وأخذ شيء . وفي الشرع : عبارة عن إيجاب وقبول . والبيوع على أربعة أقسام . أحدها : بيع صحيح قولاً واحداً . والثاني : بيع فاسد قولاً واحداً . والثالث : بيع هل هو صحيح أم لا ؟ على قولين . والرابع : بيع مكروه .

فأما البيع الصحيح : فسبعة أنواع : بيوع الأعيان ، وبيوع الصفات ، والصرف والمرابحة ، وشراء ما يباع ، وبيع الخيار ، وبيع الحيوان بالحيوان .

وأما البيع الفاسد : فمشترون نوعاً : بيع مالم يقبض ، وبيع مالم يقدر على تسليمه ، وبيع حبل الحبل ، وبيع المضامين ، والملاقيح ، والملاسة ، والمنابذة ، والمحاقلة ، والمزابنة ، وبيع مالم يملك ، والربا ، وبيع اللحم بالحيوان ، وبيع الماء مفرداً ، وبيع الحصاة ، وبيع النمار قبل الإبار ، وبيع وشرط ، وبيع الكلب والخنزير ، وبيع عشب القمل ، وبيع الأعمى ، وبيع النمر .

وأما البيع القبيح هو على قولين : فثنا عشر نوعاً : بيع خيار الرؤية ، وبيع تفريق الصفقة ، وبيع الوقف ، وبيع العبد للمسلم من الكافر ، وبيع العرايا ،



والجمع بين بيع وعقد آخر ، والبيع بشرط البراءة ، والبيع بشرط العتق ، والبيع بشرط الرهن ، والبيع بشرط الولاء ، وشراء الأعمى ، وأن يبيع عبدين بثمان واحد على أنه بالخيار في أحدهما .

وأما البيع المكروه : فتسعة أنواع : بيع تلقى الركبان ، وبيع النجش ، وبيع المسلم على بيع المسلم ، وبيع المصرة ، وبيع العنب ممن بعصره خمرأ ، وبيع السلاح ممن يقتل المسلمين ظلماً ، وبيع الشباك ممن يصيد في الحرم ، وبيع التدليس وبيع العربان .

### الخلافاً المذكور في مسائل الباب

اعلم أن الإجماع منعقد على حل البيع وتحريم الربا . واتفق الأئمة على أن البيع يصح من كل بالغ عاقل مختار ، مطلق التصرف ، وعلى أنه لا يصح بيع المجنون . واختلفوا في بيع الصبي . قال مالك والشافعي : لا يصح . وقال أبو حنيفة وأحمد : يصح إذا كان مميزاً ، لكن أبو حنيفة يشترط في انعقاده إذاً سابقاً من الولي إذن إجازة لاحقة ، وأحمد يشترط في الانعقاد إذن الولي .

وبيع المكروه لا يصح عند الثلاثة . وقال أبو حنيفة : يصح .

والمعاطاة لا ينعقد بها البيع على الراجح من مذهب الشافعي ، وهي رواية عن أبي حنيفة وأحمد . وقال مالك : ينعقد بها البيع .

وبيع المصادر صحيح عند مالك . واختاره ابن الصباغ والنووي وجماعة من الشافعية . وهي رواية عن أبي حنيفة وأحمد مثله .

والأشياء الحقيرة : هل يشترط فيها الإيجاب والقبول كالخطيرة ؟ قال أبو حنيفة في رواية : لا يشترط لا في الحقيرة ولا في الخطيرة ، وقال في رواية أخرى : يشترط في الخطيرة دون الحقيرة . وبه قال أحمد . وقال مالك : لا يشترط مطلقاً ، وكل مارآه الناس بيعاً فهو صحيح جائز . وقدر الحقير برطل خبز .



وينعقد البيع بلفظ الاستدعاء عند الثلاثة ، كعنى فيقول : بعتك . وقال أبو حنيفة : لا ينعقد .

### فصل

وإذا انعقد البيع : ثبت لكل من المتبايعين خيار المجلس ، ما لم يتفرقا ، أو يتخارا عند الشافعي وأحمد . وقال أبو حنيفة ومالك : لا يثبت خيار المجلس . ويجوز شرط الخيار ثلاثة أيام عند أبي حنيفة والشافعي . ولا يجوز فوق ذلك . وقال مالك : يجوز على حسب ما تدعو إليه الحاجة . ويختلف ذلك باختلاف المبيعات . قالوا كهيئة التي لا تنقضي أكثر من يوم لا يجوز الخيار فيها أكثر من يوم . والعزبة التي لا يمكن الوقوف عليها في ثلاثة أيام يجوز شرط الخيار فيها أكثر من ثلاثة أيام . وقال أحمد وأبو يوسف ومحمد : يثبت من الخيار ما يتفقان على شرطه ، كالأجل . وإن شرط الخيار إلى الليل ، لم يدخل الليل في الخيار عند الثلاثة . وقال أبو حنيفة : يدخل فيه .

وإذا مضت مدة الخيار من غير اختيار فسخ ولا إجازة لزم البيع عند الثلاثة . وقال مالك : لا يلزم بمجرد ذلك .

وإذا باعه سلعة على أنه إن لم يقضه الثمن في ثلاثة أيام فلا بيع بينهما . فذلك شرط فاسد يفسد البيع . وكذلك إذا قال البائع : بعتك على أني إذا رددت عليك الثمن بعد ثلاثة أيام فلا بيع بيننا ، عند الثلاثة . وقال أبو حنيفة : البيع صحيح ، ويكون في القول الأول إثبات خيار المشتري وحده . ويكون في القول الثاني : إثبات خيار البائع وحده . ولا يلزم تسليم الثمن في مدة الخيار عند الثلاثة . وقال مالك : يلزم .

### فصل

ومن ثبت له الخيار فسخ البيع بحضور صاحبه وفي غيبته عند مالك والشافعي وأحمد . وقال أبو حنيفة : ليس له فسخ إلا بحضور صاحبه .



وإذا اشترط في البيع خيار مجهول بطل الشرط والبيع عند أبي حنيفة والشافعي وقال مالك : يجوز ، ويضرب لها خيار مثله في العادة . وظاهر قول أحمد صحتها . وقال ابن أبي ليلى بصحة البيع وبطلان الشرط .  
وإذا مات من له الخيار في المدة انتقل إلى وارثه عند الثلاثة . وقال أبو حنيفة : يسقط الخيار بموته . وفي الوقت ينتقل الملك فيه إلى المشتري في مدة الخيار . وللشافعي أقوال . أحدها : بنفس العقد ، وهو قول أحمد . والثاني : بسقوط الخيار وهو قول أبي حنيفة ومالك . والثالث - وهو الراجح - أنه موقوف ، إن أمضاء ثبت انتقاله بنفس العقد وإلا فلا .

ولو كان المبيع جارية لم يحل للمشتري وطؤها في مدة الخيار على الأقوال كلها ، ويحل للبائع وطؤها على الأقوال كلها عند الثلاثة ، ويتقطع به الخيار . وقال أحمد : لا يحل وطؤها لا للمشتري ولا للبائع .

### فصل

بيع العين الطاهرة صحيح بالإجماع . وأما بيع العين النجسة في نفسها ، كالكلب والخمر والسرجين ، فهل يصح أم لا ؟ قال أبو حنيفة : يصح بيع الكلب والسرجين وأن يوكل المسلم ذمياً في بيع الخمر وابتيعاها . واختلف أصحاب مالك في بيع الكلب فمنهم من أجازَه مطلقاً ، ومنهم من كرهه ، ومنهم من خص الجواز بالمأذون في إمساكه . وقال الشافعي وأحمد : لا يجوز بيع شيء من ذلك أصلاً ، ولا قيمة الكلب إن قتل أو أتلَف .

والدهن إذا تنجس : هل يطهر بنفسه ؟ الراجح من مذهب الشافعي : أنه لا يطهر ، فلا يجوز بيعه عنده . وبه قال مالك وأحمد . وقال أبو حنيفة : يجوز بيع الدهن النجس بكل حال .

ولا يجوز بيع أم الولد بالاتفاق . وقال داود بجواز ذلك . وحكى عن علي وابن عباس رضي الله عنهما .



وبيع المدبر جائز عند الثلاثة . وقال أبو حنيفة : لا يجوز إذا كان التدبير مطلقاً .

ولا يجوز بيع الوقف عند الثلاثة . وقال أبو حنيفة : يجوز بيعه ما لم يتصل به حكم حاكم ، أو يخرج به الواقف مخرج الوصايا .

والعبد المشرک يجوز بيعه من المشرک ، صغيراً كان أو كبيراً عند الثلاثة . وقال أحد : إن كان صغيراً لا يجوز بيعه من مشرک .

ولبن المرأة طاهر بالاتفاق . ويجوز بيعه عند الشافعي وأحمد . وقال أبو حنيفة ومالك : لا يجوز بيعه .

وبيع دور مكة صحيح عند الشافعي . وقال أبو حنيفة ومالك : لا يصح ، ويكره إيجارها عندهما . وعن أحمد روايتان ، أحدهما عدم الصحة في البيع والإجارة ، وإن فتحت صلحا .

وبيع دود القز صحيح عند الثلاثة . وقال أبو حنيفة : لا يصح .

ولا يصح بيع ما لا يملكه بغير إذن مالكة ، على الجديد الراجح من قول الشافعي . وعلى القديم موقوف . فإن أجازته مالكة نفذ وإلا فلا . وقال أبو حنيفة : يصح البيع ، ويوقف على إجازة مالكة ، والشراء لا يوقف على الإجازة . وقال مالك : يوقف الجميع على الإجازة . وقال أحد : في الجميع روايتان .

ولا يصح بيع ما لم يستقر ملكه عليه مطلقاً ، كالبيع قبل قبضه ، عقاراً كان أو منقولاً عند الشافعي . وبه قال محمد بن الحسن . وقال أبو حنيفة : يجوز بيع العقار قبل القبض . وقال مالك : بيع الطعام قبل القبض لا يجوز ، وبيع ما سواه يجوز . وقال أحد : إن كان المبيع مكيلاً أو معدوداً أو موزوناً ، لم يجوز بيعه قبل قبضه . وإن كان غير ذلك : جاز . والقبض فيما ينقل : النقل ، وفيما لا ينقل - كالعقار والثمار على الأشجار - التخلية . وقال أبو حنيفة : القبض في الجميع التخلية .



### فصل

ولا يجوز بيع مالا يقدر على تسليمه : كالطير في الهواء ، والسماك في الماء ،  
والعبد الآبق بالاتفاق . وحكى عن ابن عمر : أنه أجاز بيع الآبق . وروى عن عمر  
ابن عبد العزيز ، وابن أبي ليلى : أنهما أجازا بيع السمك في بركة عظيمة ، وإن  
احتيج في أخذه إلى مؤنة كبيرة .

ولا يجوز بيع عين مجهولة ، كعبد من عبيد ، وثوب من أثواب ، عند الثلاثة .  
وقال أبو حنيفة : يجوز بيع عبد من ثلاثة أعبد ، وثوب من ثلاثة أثواب ، بشرط  
الخيار ، لا فيما زاد .

ولا يصح بيع العين الغائبة عن المتعاقدين التي لم توصف لها عند مالك . وعلى  
الراجح من قولى الشافعى . وقال أبو حنيفة : يصح ويثبت للمشتري الخيار فيه  
إذا رآه . واختلف أصحابه فيما إذا لم يذكر الجنس والنوع ، كقوله : بعتك مافى  
كى . وقال أحمد : فى صحة بيع الغائب روايتان . أشهرهما : يصح .

ولا يصح بيع الأعمى وشراؤه إذا وصف له المبيع ، وإجارته ورهنه وهبته  
على الراجح من قولى الشافعى ، إلا إذا كان قد رأى شيئاً قبل العمى ، وهو مما  
لا يتغير كالحديد . وقال أبو حنيفة ومالك وأحمد : يصح بيعه وشراؤه ، ويثبت  
الخيار إذا لمسه

ولا يجوز بيع الباقلاء فى قشره عند الثلاثة . وقال أبو حنيفة بالجواز .  
والسك طاهر ، وكذا فأرته إن انفصل من حى على الأصح من مذهب  
الشافعى . وبيعه صحيح بالإجماع .

ولا يجوز بيع الحنطة فى سنبليها على أصح قولى الشافعى . وقال أبو حنيفة  
ومالك وأحمد : يصح .

### فصل

وإذا قال : بعتك هذه الصبرة كل قفيز بدرهم ، صح ذلك عند مالك والشافعى



وأحمد وأبي يوسف ومحمد . وقال أبو حنيفة : يصح في قفيز واحد منها .  
ولو قال : بعتك عشرة أقدرة من هذه الصبرة ، وهي أكثر من ذلك ، صح  
بالإتفاق . وقال داود : لا يصح .

ولو قال : بعتك هذه الأرض كل ذراع بدرهم ، أو هذا القطيع كل شاة بدرهم  
صح البيع . وقال أبو حنيفة : لا يصح .

ولو قال : بعتك من هذه الأرض عشرة أذرع ، وهي مائة ذراع ، صح البيع  
في عشرها مشاعا . وقال أبو حنيفة : لا يصح ، ولو باعه عشرة أقدرة من صبرة  
وكالها له وقبضها . فساد المشتري وادعى أنها تسعة ، وانكر البائع . فظانني قولان  
أحدهما : أن القول قول المشتري ، وهو المحكي عن أبي حنيفة . والثاني : أن القول  
قول البائع ، وهو قول مالك .

ويصح عند الثلاثة بيع النحل ، ولو في كواراته إن شروها . وقال أبو حنيفة :  
بيع النحل لا يجوز .

ولا يجوز بيع اللبن في الضرع عند الثلاثة . وقال مالك : يجوز أياما معلومة  
إذا عرف قدر حلابها .

ولا يجوز بيع الصوف على ظهر الغنم عند الشافعي وأبي حنيفة وأحمد . وقال  
مالك : يجوز بشرط الجز .

ويجوز بيع الدرامم والدنانير جزافا عند الثلاثة . وقال مالك : لا يجوز .  
فإن باع شاة على أنها لبون . قال أبو حنيفة : لا يجوز . ولو قال : بعتك هذه  
بمائة مثقال ذهب ونفضة لم يصح . وقال أبو حنيفة : يصح ، ويجعل نصفين .  
واتفقوا على جواز شراء المصحف . واختلفوا في بيعه ، فأباحه الثلاثة من غير  
كراهة ، وكرهه أحمد ، وصرح ابن قيم الجوزية بالتحريم . ولا يصح بيع المصحف  
ولا بيع المسلم من كافر على أرجح قول الشافعي . وهي إحدى الروايتين عن مالك  
وقال أبو حنيفة : يصح البيع ، ويؤمر بإزالة ملكه عنه . وهي الرواية الأخرى  
عن مالك . وقال أحمد : لا يصح .



وثنى ماء الفحل حرام ، وأجرة ضرابه حرام عند الثلاثة . وعند مالك :  
جواز أخذ العوض عن ضراب الفحل ، ويحرم كراء الفحل عنده مدة معلومة  
لينزوا على الإناث .

ويحرم التفريق بين الأم والولد حتى يميز . فإن فرق ببيع بطل عند الثلاثة .  
وقال أبو حنيفة : لا يجوز .

### فصل

وإذا باع عبداً بشرط العتق صح البيع عند الثلاثة . والمشهور عن أبي حنيفة :  
أنه لا يصح . وإن باع عبداً بشرط الولاء لم يصح بالاتفاق . وقال الاصطخري من  
أصحاب الشافعي : يصح البيع ، ويبطل الشرط .

وإن باع بشرط ينأى مقتضى البيع - كما إذا باع عبداً بشرط أن لا يبيعه أو  
لا يعتقه ، أو داراً بشرط أن يسكنها البائع ، أو ثوباً بشرط أن يحيطه له - بطل  
البيع عند أبي حنيفة والشافعي . وعن ابن أبي ليلى والنخعي والحسن : البيع جائز  
والشرط فاسد . وقال ابن شبرمة : البيع والشرط جائزان . وقال مالك : إذا شرط  
من منافع البيع يسير - كسكنى الدار - صح . وقال أحمد : إن شرط سكنى اليوم  
واليومين لم يفسد العقد .

وإذا قبض المبيع بيعاً فاسداً لم يملكه القابض باتفاق الثلاثة . وقال أبو حنيفة :  
إذا قبضه يأذن البائع بعوض له قيمة : ملكه بالقبض بقيمته .

وللبائع أن يرجع في العين مع الزيادة المتصلة والمنفصلة ، إلا أن يتصرف  
المشتري فيها تصرفاً يمنع الرجوع فيأخذ قيمتها .

ولو غرس في الأرض المبيعة بيعاً فاسداً وبني ، لم يكن للبائع قلع الغراس  
ولا البناء ، إلا بشرط ضمان النقصان . وله أن يبذل القيمة ويتمسكها عند الثلاثة .  
وقال أبو حنيفة : ليس له استرجاع الأرض ويأخذ قيمتها . وقال أبو يوسف ومحمد :  
ينقض البناء ويقلع الغراس ، وترد الأرض على البائع .



### فصل

إذا جمع في البيع بين ما يجوز بيعه وما لا يجوز - كالحر والعبد ، أو عبده وعبده غيره ، أو ميتة ومذكاة - فلاشافى أقوال ، أظهرها - وهو قول مالك - يصح فيما يجوز ، ويبطل فيما لا يجوز . والثاني : البطلان فيهما . وإذا قلنا بالأظهر ، بخير المشتري إن جهل . فإن أجاز فيحصلته من الثمن على الرجح . وقال أبو حنيفة : إن كان الفساد في أحدهما ثبت بنص أو إجماع - كالحر والعبد - فسد في الكل . وإن كان بغير ذلك صح فيما يجوز بقسط من الثمن ، كأمته وأم ولده . وقال فيمن باع ما سُمي عليه وما لم يسم عليه من الذبيحة : إنه لا يصح في الكل . وخالفه أبو يوسف ومحمد . وقال فيمن باع بخمسائة نقداً أو خمسمائة إلى العطاء ، فسد العقد إلى الكل . وقال أحمد : روايتان كالتولين .

واختلفوا في البيع والشراء في المسجد . فنعى أحمد وحده صحته وجوازه . وقال أبو حنيفة : هو جائز مع كراهة إحضار السلع في المسجد وقت البيع ، وينعقد البيع . وأجاز مالك والشافى مع الكراهة .

واختلفوا في جواز بيع الملاهي . فقال مالك وأحمد : لا يجوز بيعها ، ولا ضمان على متلفها . وقال الشافى : لا يصح بيعها . وإن أتلفها إتلافاً شرعياً فلا ضمان عليه . وقال أبو حنيفة : يجوز بيعها ، ويضمن متلفها ألواحاً غير مؤلفة تأليفاً يلحق .

### فصل

والأعيان المنصوص على تحريم الربا فيها ستة : الذهب ، والفضة ، والبر ، والشعير ، والتمر ، والزبيب ، والملح . والذهب والفضة : يحرم فيهما الربا عند الشافى بعة واحدة لازمة ، وهي أنها من جنس الأثمان . وقال أبو حنيفة : العلة فيهما : موزون جنس . فيحرم الربا في سائر اللوزونات . وأما الأربعة الباقية : ففي علتها للشافى قولان ، الجديد : أنها مطعومة . فيحرم الربا في الماء والأدهان على الأصح . والتقديم : أنها مطعومة أو مكيلة أو موزونة . وقال أهل الظاهر : الربا غير



معلل ، وهو مختص بالمنصوص عليه . وقال أبو حنيفة : العلة فيها أنها مكيلة في جنس . وقال مالك : العلة القوت ، وما يصلح القوت في جنس . وعن أحمد روايتان . إحداهما : كقول الشافعي . والثانية : كقول أبي حنيفة . وقال ربيعة : كل ما تجب فيه الزكاة يحرم فيه الربا ، فلا يجوز بيع بعير ببعيرين . وحكى ابن سيرين : أن العلة الجنس بانفراده . وروى عن جماعة من الصحابة أنهم قالوا « إنما الربا في النسيئة » فلا يحرم التفاضل .

وقد أجمع المسلمون على أنه لا يجوز بيع الذهب بالذهب منفرداً ، والورق بالورق منفرداً - تبرها ومضروبها وحليها - إلا مثلاً بمثل ، وزناً بوزن ، يداً بيد ، ويحرم نسيئة . واتفقوا على أنه لا يجوز بيع الخنطة بالخنطة والشعير بالشعير ، والتمر بالتمر والملح بالملح ، إذا كان بمقياس ، إلا مثلاً بمثل ، يداً بيد . ويجوز بيع التمر بالملح والملح بالتمر متفاضلين يداً بيد . ويجوز أن يتفرقا قبل القبض إلا عند أبي حنيفة . ولا يجوز بيع المصوغ بالمضروب متفاضلاً عند الثلاثة . وعن مالك : أنه يجوز أن يبيعه بقيمته من جنسه .

ولا يجوز التفرق قبل التقابض في بيع المطعومات بعضها ببعض عند الشافعي ومالك . وقال أبو حنيفة : يجوز . ويختص تحريم ذلك عنده بالذهب والفضة .

### فصل

وما عدا الذهب والفضة والمأكل والمشروب : لا يحرم فيه شيء من جهات الربا . وهي النساء ، والتفاضل ، والتفرق قبل التقابض . وقال أبو حنيفة : الجنس بانفراده يحرم النساء . وقال مالك : لا يجوز بيع حيوان بحيوانين من جنسه يقصد بهما أمراً واحداً من ربح وغيره ، فإذا كان البيع بالدرهم والدنانير بأعيانها فإنها تتمين عند الشافعي ومالك وأحمد . وقال أبو حنيفة : لا تتمين بنفس البيع . ولا يجوز بيع الدرامم المنشوشة بعضها ببعض . ويجوز أن يشتري بها سلمة . وقال أبو حنيفة : إن كان الغش غالباً لم يحز .



### فصل

وكل شيئين اتفقا في الاسم الخالص من أصل الخلقة : فهما جنس واحد .  
وكل شيئين اختلفا : فهما جنسان . وقال مالك : البر والشعير جنس واحد ، وفي  
اللعان والألبان للشافعي قولان . أحدهما : أنهما أجناس ، وهو قول أبي حنيفة .  
ولا ربا في الحديد والرصاص وما أشبههما عند مالك والشافعي . لأن العلة  
في الذهب والفضة الثمنية . وقال أبو حنيفة وأحمد ، في أظهر الروايتين عنه :  
تتعدى إلى النحاس والرصاص وما أشبههما .

ويعتبر التساوي فيما يكال ويوزن بكيل الحجاز ووزنه . وما جهل براعى  
فيه عادة بلد البيع . قال أبو حنيفة : ما لانس فيه يعتبر فيه عادة الناس في البلاد .  
وما يحرم فيه الربا لا يجوز بيع بعضه ببعض ، ومع أحد العوضين جنس آخر  
يخالقه في القيمة عند مالك والشافعي . وكذلك لا يباع نوعان من جنس يختلف  
قيمتها بأحد النوعين ، كمد عجمية ودرهم بمدى عجمية ، وكدينار صحيح ودينار  
قراضة بدينارين صحيحين . وأجازه أحمد ، إلا في النوعين . وقال أبو حنيفة : كل  
ذلك جائز .

ولا يجوز بيع رطوبة بياسة على الأرض ، كبيع الرطب بالتمر على الأرض .  
وجوز عند الشافعي فيما دون خمسة أوسق . والراجح عنده : أنه لا يختص  
بانقراء . وهو قول أحمد ، إلا أنه قال في إحدى الروايتين : يخرسه رطباً ويبيعه  
بمثله تمرأ . وقال أبو حنيفة : لا يجوز ذلك بحال . وقال مالك : يجوز في موضع  
مخصوص ، وهو أن يكون قد وهب لرجل ثمرة نخلة من حائط ، وشق عليه دخوله  
إليها ، فيشتريها منه بخرصها من التمر بمجلة .

وجوز بيع العريا في عقود متفرقة ، وإن زاد على خمسة أوسق : وقال أحمد :  
لا يجوز أكثر من عرية واحدة .

ولا يجوز بيع الحب بالدقيق من جنسه عند أبي حنيفة والشافعي وأحمد في



إحدى الروایتین . وقال مالك : يجوز بيعه به كيلا . وقال أحمد في الرواية الأخرى :  
يجوز بيعه به وزنا . وقال أبو ثور : يجوز بيع الدقيق بالحنطة متفاضلا .  
ولا يجوز بيع الحنطة بدقيقها عند الشافعي ومالك . وقال أحمد يجوز . وقال  
أبو حنيفة : يجوز بيع أحدهما بالآخر إذا استويا في النعومة والخشونة . ولا يجوز  
بيع دقيقه بخبره . وقال أصحاب أبي حنيفة : يجوز بيع الحنطة بالخبز متفاضلا ،  
ولا يجوز بيع الخبز بالخبز إذا كانا رطبين ، أو أحدهما . وقال أحمد : يجوز متماثلا .  
وإن باع ذهباً بذهب جزافاً : لم يصح . وعند أبي حنيفة : أنهما إن علم  
التساوى بينهما قبل التفرق صح ، وإن علم بعد التفرق لم يصح . وعند زفر : أنه  
يصح بكل حال .

وإذا تصارفا ثم تقابضا بعض ثمن الصرف وتفرقا ، بطل العقد كله . وقال  
أبو حنيفة : يجوز فيما تقابضاه ، ويبطل فيما لم يتقابضاه . وإن تفرقا قبل أن  
يتقابضا ، فالصرف فاسد بالاتفاق .

ولا يجوز بيع حيوان يؤكل بلحم من جنسه عند الثلاثة . وقال أبو حنيفة : يجوز  
ذلك . وأجمعوا على أن بيع الحيوان باللحم يبدأ بيد جائر . وقال مالك : لا يجوز .  
وأجمعوا على أن بيع الماء من مثل الفرات والنيل جائز .

### فصل

ويدخل في بيع الدار : الأرض وكل بناء ، حتى حمامها ، إلا المنقول ، كالدلو  
والبكرة والسرير بالاتفاق . وتدخل الأبواب المنصوبة والإجانات والرف  
والسلم المسرات . وعن أبي حنيفة أنه قال : ما كان من حقوق الدار لا يدخل  
في البيع ، وإن كان متصلاً بها وعن زفر : أنه إذا كان في الدار آلة وقماش دخل  
في البيع .

وإذا باع نخلاً عليه طلع غير مؤبر دخل في البيع ، أو مؤبراً لم يدخل عند  
الثلاثة . وقال أبو حنيفة : يكون للبائع بكل حال . وقال ابن أبي ليلى : الثمرة  
للمشتري بكل حال .



وإذا باع غلاماً أو جارية وعليها ثياب لم تدخل في البيع بالاتفاق . وعن ابن عمر : أنه يدخل في البيع جميع ما عليها . وقال قوم : يدخل ما استقر به العورة . ولا يدخل الحبل والمقود والأجام في بيع الدابة بالاتفاق . وقال قوم : يدخل . وإذا باع شجرة وعليها ثمرة للبائع لم يُكَلَّف قطع الثمرة عند مالك والشافعي وأحمد إلى أوان الجداد في العادة . وقال أبو حنيفة : يلزمه قطعه في الحال .

ولا يجوز بيع الثمر والزرع قبل بدو صلاحه من غير شرط القطع عند مالك والشافعي وأحمد . وقال أبو حنيفة يصح بيعه مطلقاً ، ويقضى ذلك القطع عنده . وإن باع الثمرة بعد بدو صلاحها : جاز عند الشافعي ومالك وأحمد بكل حال . وقال أبو حنيفة : لا يجوز بيعها بشرط التبقية . وإنما يعتبر في جواز البيع تبقية ما كان معه في البستان . فأما ما كان في بستان آخر فلا يتبعه عند الشافعي وأحمد . وقال مالك : يجوز بيع ما جاوره إذا كان الصلاح مهوداً . وعنه أيضاً : إذا بدا الصلاح في نخلة جاز بيع ثمار البلد . وقال الليث : إذا بدا الصلاح في جنس من الثمرة في البستان : جاز بيع جميع أجناس الثمار في ذلك البستان . وإذا باع الثمرة الظاهرة وما يظهر بعد ذلك ، لم يصح البيع عند أبي حنيفة والشافعي وأحمد . وقال مالك : يصح .

وإذا باع صبرة واستثنى منها أمداداً وأصعاً معلومة لم يصح ، ولا يجوز أن يستثنى من الشجرة غصناً عند أبي حنيفة والشافعي وأحمد . وقال مالك : يجوز ذلك . وإذا قال : بعتك ثمرة هذا البستان إلا ربعها ، صح بالاتفاق . وعن الأوزاعي : أنه لا يصح .

ولا يجوز أن يبيع الشاة ويستثنى شيئاً منها ، جلداً أو غيره ، لاني سفر ولا في حضر عند أبي حنيفة والشافعي . وقال أحمد : يجوز في السفر دون الحضر .



### فصل

وأجمعوا على منع بيع حَبَل الحَبَلَة . وهو في قول الشافعي : أن يبيع بَشْمَن  
إلى أن تحمل هذه الناقة وتلد ويحمل ولدها . وفي قول أبي عبيد أن يقول : إذا  
ولدت هذه الناقة وولد ولدها فقد بعثك الولد .  
وأجمعوا على فساد بيع المضامين والملاقيح . قال أبو عبيد : هو ما في الأصلاب ،  
وما في البطون .

ونهى عن بيع المحاقلة والمزابنة .  
وتلقى الركبان خارج المدينة لا يجوز . وقال أبو حنيفة : لا أرى به بأساً .

### فصل

والتصرية في الإبل والبقر والغنم تدليس في البيع على المشتري . وهو حرام  
بالاتفاق . وهل يثبت به الخيار ؟ قال الثلاثة : نعم . وقال أبو حنيفة : لا .  
ومن حلب المصرة فهو بالخيار ، إن شاء أمسكها وإن شاء ردها وصاعاً من  
تمر . وقال أبو حنيفة : ليس له ردها ؛ إذ لا يستطيع رد ما أخذ منها . وقال أبو يوسف  
وابن أبي ليلى : يرد معها قيمة اللبن .

وإذا ثبت للمشتري خيار الرد فلا يفتقر الرد إلى رضی البائع وحضوره . وقال  
أبو حنيفة : إن كان قبل القبض افتقر إلى حضوره . وإن كان بعده : افتقر إلى  
رضاه بالفسخ ، أو حكم حاكم .

والرد بالعيب عند أبي حنيفة وأحمد على التراخي . وقال مالك والشافعي :  
على الفور . وإذا قال البائع للمشتري : أمسك المبيع وخذ أرش العيب ، لم يجبر  
المشتري . وإن قاله المشتري : لم يجبر البائع بالاتفاق . فإن تراضيا عليه صح  
الصلح عند أبي حنيفة ومالك . ورجحه ابن سريج من أئمة الشافعية ، والمرجح  
عند جمهور أصحابه المنع . ونظيرها في الشفعة . وقال أحمد : للمشتري إمساك المبيع



ومطالبة البائع بالأرث ، ويجبر البائع على دفعه إليه . وإذا لقي البائع فسلم عليه قبل الرد لم يسقط حقه في الرد بالاتفاق . وقال محمد بن الحسن : يسقط .

وإذا حدث بالمبيع عيب بعد قبض الثمن لم يثبت الخيار للمشتري عند أبي حنيفة والشافعي . وقال مالك : عهدة الرقيق إلى ثلاثة أيام ، إلا في الجذام والبرص والجنون . فإن عهده إلى سنة يثبت له الخيار .

وإذا باع اثنان عينا ، ثم ظهر بها عيب ، فأراد أحدهما أن يمسك حصته ، وأراد الآخر أن يرد حصته : جاز للواحد عند الشافعي وأحمد وأبي يوسف ومحمد ومالك في إحدى الروايتين . وقال أبو حنيفة : ليس لأحدهما أن ينفرد بالرد دون الآخر .

وإذا زاد المبيع زيادة متميزة - كالولد والثرمة - أمسك الزيادة ، ورد الأصل عند الشافعي وأحمد . وقال مالك : إن كانت الزيادة ولداً رده مع الأصل . أو ثمرة أمسكها ورد الأصل . وقال أبو حنيفة : حصول الزيادة في يد المشتري تمنع الرد بالعيب بكل حال .

ولو كان المبيع جارية فوطئها المشتري ، ثم علم بالعيب . فله أن يردها ، ولا يرد معها شيئاً عند مالك والشافعي وإحدى الروايتين عن أحمد . وقال أبو حنيفة وأصحابه : لا يردها . وقال ابن أبي ليلى : يردها ، ويرد معها مهر مثلها . ويروى ذلك عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه .

وإذا وجد المشتري بالمبيع عيباً . ونقص في يده لمعنى لا يقف استعلام العيب عليه - كوطء البكر ، وقطع الثوب ، وتزويج الأمة - امتنع الرد ، لكن يرجع بالأرث عند أبي حنيفة والشافعي . وقال مالك : يردها ويرد معها أرث البكارة ، وهو المشهور عن أحمد ، بناء على أصله . فإن العيب الحادث عنده لا يمنع الرد .

وإن وجد العيب وقد نقص المبيع لمعنى يقف استعلام العيب عليه ، أي لا يعرف القديم إلا به - كالراجح ، وهو جوز الهند ، والبيض والبطيخ - فإن كان



الكسر قدراً لا يوقف على العيب إلا به ، امتنع الرد عند أبي حنيفة . وهو قول الشافعي . والراجح من مذهبه : أن له الرد . وقال مالك وأحمد في إحدى الروايتين : ليس له رد ولا أرش .

وإن وجد بالمبيع عيباً وحدث عنده عيب ، لم يجوز له الرد عند أبي حنيفة والشافعي ، إلا أنه يرضى البائع ، ويرجع بالأرش . وقال مالك وأحمد : هو بالخيار بين أن يرد ويدفع أرش العيب الحادث عنده ، وبين أن يمسكه ويأخذ أرش القديم .

### فصل

والعيب : ما يعمد الناس عيباً ، كالعمى ، والصمم ، والخرس ، والعرج ، والبخر ، والبول في الفراش ، والزنا ، وشرب الخمر والقذف ، وترك الصلاة ، والمشى بالنميمة . وقال أبو حنيفة : البخر والبول في الفراش والزنا عيب في الجارية دون العبد .

وإذا وجد الجارية مغنية لم يثبت له الخيار . وقال مالك بثبوته . وإذا اشترى عبداً فوجده مأذوناً له في التجارة ، وقد ركبته الديون ، لم يثبت له الخيار عند الشافعي ومالك . وعن أحمد : له الخيار . وقال أبو حنيفة : البيع باطل بناء على أصله في تعلق الدين برقبته .

ولو اشترى عبداً على أنه كافر ، فخرج مسلماً فله الخيار بالاتفاق . وإن اشتراه مطلقاً فبان كافراً فلا خيار له . وقال أبو حنيفة : له الخيار .

ولو اشترى جارية على أنها ثيب فخرجت بكرأ فلا خيار له . ولو اشترى جارية فبان أنها لا تحيض فلا خيار له . وقال الشافعي : له الخيار . وإذا علم بالعيب بعد أكل الطعام ، أو هلاك العبد ، رجع بالأرش . وقال أبو حنيفة : لا يرجع .

وإذا ملك عبداً مالا وباعه - وقلنا : إنه يملك - لم يدخل ماله في البيع ،



إلا أن بشرطه المشتري بالاتفاق . وقال الحسن البصري : يدخل ماله في مطلق البيع تبعاً . وكذا إذا اعتقه . وروى ذلك عن مالك .

ومن باع عبداً فعهدته عند مالك : ثلاثة أيام بلياليها ، كل ما حدث به في هذه المدة من شيء - كما لو مات - فعهدته وضمانه على بائنه . ونقته عليه ، ثم يكون بعد ذلك عليه عهدة السنة من الجنون والجذام والبرص . فما حدث به من ذلك في تلك السنة رده المشتري . فإذا انقضت السنة ولم يظهر ذلك ، فلا عهدة على البائع . وإن كانت جارية تميض ، فحتى تخرج من الحيضة ، ثم تبقى عهدة السنة كالعبد . وقال أبو حنيفة والشافعي وأحمد : كل ما حدث من عيب قبل قبض المشتري فمن ضمان البائع ، أو بعد قبضه فمن ضمان المشتري .

ولو باع عبداً جانياً ، فالبيع صحيح عند أبي حنيفة وأحمد . والشافعي فيه قولان . أحدهما : الصحة . والثاني : البطلان ، وهو الأصح .

وإذا باع بشرط البراءة من كل عيب ، فالشافعي أقوال . أحدها : أنه يبرأ من كل عيب على الإطلاق . وهو قول أبي حنيفة . والثاني : أنه لا يبرأ من شيء من العيوب حتى يسمى العيب . وهو قول أحمد . والثالث - وهو الراجح عند جمهور أصحابه - أنه لا يبرأ إلا من عيب باطن في الحيوان ، لم يعلم به البائع . وقال مالك : البراءة في ذلك جائزة في الرقيق دون غيره ، فيبرأ مما لا يعلمه ، ولا يبرأ مما علمه .

والإقالة عند مالك بيع . وقال أبو حنيفة : فسخ . وهو الراجح من مذهب الشافعي . وقال أبو يوسف : هي قبل القبض فسخ وبعده بيع ، إلا في العقار فيبيع مطلقاً .

### فصل

ومن اشترى سلعة جاز له بيعها عند الشافعي برأس مالها ، وأقل وأكثر ، من البائع وغيره ، قبل نقد الثمن وبعده . وقال أبو حنيفة ومالك : لا يجوز



بيعها من بائعها بأقل من الثمن الذى ابتاعها به قبل نقد الثمن فى المبيع الأول .  
ويجوز أن يبيع ما اشتراه مرابحة بالاتفاق ، وهو أن يبين رأس المال وقدر  
الربح . ويقول : بعثتها برأس مالها وربح درهم فى كل عشرة . وكرهه ابن عباس  
وابن عمر . ومنع إسحاق بن راهويه جوازه .  
وإذا اشترى شيئاً بثمن مؤجل لم يخير بثمن مطلق بالاتفاق ، بل يبين .  
وقال الأوزاعي : يلزم العقد إذا أطلق ، ويثبت الثمن فى ذمته مؤجلاً ، وعلى  
مذهب الأئمة : يثبت للمشتري الخيار إذا لم يعلم بالتأجيل .  
وإذا اشترى شيئاً من أبيه أو من ابنه جاز أن يبيعه مرابحة مطلقاً . وقال  
أبو حنيفة : لا يجوز ، حتى يبين من اشترى منه .

### فصل

والنَجَشُ حرام ، وهو أن يزيد فى الثمن لا لرغبة فى الشراء ، بل ليخدع  
غيره ، فإن اغتر به إنسان فاشترى فشرأوه صحيح عند الثلاثة ، وإن أثم الغار .  
وقال مالك : الشراء باطل .

ويحرم بيع الحاضر للبادى بالاتفاق . وهو أن يقدم غريب بمتاع تم الحاجة  
إليه ليبيعه بسعر يومه ، فيقول بلدى : أتركه عندى لأبيعه قليلاً قليلاً .

ويحرم بيع العربون ، وهو أن يشتري السلعة ويدفع إليه درهماً ليكون  
من الثمن ، إن رضى السلعة وإلا فهو هبة . وقال أحمد : لا بأس بذلك .

ويجوز بيع العينة عند الشافعى مع الكراهة . وهو أن يبيع سلعة بثمن إلى  
أجل ، ثم يشتريها من مشتريها نقداً بأقل من ذلك . وقال أبو حنيفة ومالك  
وأحمد : لا يجوز ذلك .

ويحرم التسعير عند أبي حنيفة والشافعى . وقال مالك : إذا خالف أحد أهل  
السوق بزيادة أو نقصان ، فيقال : إما أن تبيع بسعر السوق أو تنعزل عنهم .  
فإن سعر السلطان على الناس فباع الرجل متاعه وهو لا يريد بيعه كان مكرهاً .



وقال أبو حنيفة : إكراه السلطان يمنع صحة البيع . وإكراه غيره : لا يمنع .  
والاحتكار في الأقوات حرام بالاتفاق . وهو أن يتناع طعاماً في الغلاء .  
ويمسكه ليزداد ثمنه .

واتفقوا على أنه لا يجوز بيع الكالي . بالكالي . وهو بيع الدين بالدين .  
وثن الكلب خبيث ، وكره مالك بيعه مع الجواز . فإن بيع لم يفسخ البيع  
عنده على كلب أمكن الانتفاع به . وبهذا قال أبو حنيفة . وقال الشافعي : لا يجوز  
أصلاً ولا قيمة له إن قتل أو أتلف . وبه قال أحمد .

### فصل

وإذا حصل الاختلاف بين المتبايعين في قدر الثمن ، ولاينة ، تحالفا بالاتفاق .  
والأصح من مذهب الشافعي : أنه يبدأ بيمين البائع . وقال أبو حنيفة : يبدأ  
بيمين المشتري . فإن كان المبيع هالكاً ، واختلفا في قدر ثمنه ، تحالفا عند الشافعي  
وفسخ البيع ، ورجع بقيمة المبيع إن كان متقوماً . وإن كان مثلياً وجب على  
المشتري مثله ، وهذا إحدى الروايتين عن أحمد ، وإحدى الروايات عن مالك .  
وقال أبو حنيفة : لا تحالف بعد هلاك المبيع ، ويكون القول قول المشتري .  
ويروى ذلك عن أحمد ومالك . وقال زفر وأبو ثور : القول قول المشتري بكل  
حال . وقال الشعبي وابن سريج : القول قول البائع . واختلف ورثتهما  
كاختلافهما . وقال أبو حنيفة : إن كان المبيع في يد وارث البائع تحالفا . وإن  
كان في يد وارث المشتري : فالقول قوله مع يمينه .

وإن اختلف المتبايعان في شرط الأجل أو قدره ، أو في شرط الخيار أو قدره  
أو في شرط الرهن والضمان بالمال ، أو بالعهد : تحالفا عند الشافعي ومالك . وقال  
أبو حنيفة وأحمد : لا تحالف في هذه الشروط . وللقول قول من ينفيها .

وإذا باعه عيناً بثمن في الذمة . ثم اختلفا ، فقال البائع : لا أسلم للبيع حتى  
أقبض الثمن . وقال المشتري : في الثمن مثله . فلا شافعي أقوال ، أصحها : يحجر البائع



على تسليم المبيع ، ثم يجبر المشتري على تسليم الثمن . وفي قول : يجبر المشتري . وفي قول : لا إجبار . فمن سلم أجبر صاحبه . وفي قول : يجبران . وقال أبو حنيفة ومالك : يجبر المشتري أولاً .

وإذا تلف المبيع قبل القبض بأفة سماوية انفسخ البيع عند أبي حنيفة والشافعي وقال مالك وأحمد : إذا لم يكن المبيع مكيفاً ولا موزوناً ولا معدوداً ، فهو من ضمان المشتري . وإذا أتلغه أجنبي فلا شافعي أقوال . أصحها : أن البيع لا يفسخ ، بل يتخير المشتري بين أن يحيز ويغرم الأجنبي ، أو يفسخ ويغرم البائع الأجنبي . وهذا قول أبي حنيفة وأحمد ، وهو الراجح من مذهب مالك . وإن أتلغه البائع انفسخ كالأفة عند أبي حنيفة ومالك والشافعي . وقال أحمد : لا يفسخ ، بل على البائع قيمته . وإن كان مثلياً فمثله .

ولو كان المبيع ثمرة على شجرة فتلفت بعد التخلية . قال أبو حنيفة : التلف من ضمان المشتري ، وهو الأصح من قول الشافعي . وقال مالك : إن كان التلف أقل من الثلث فهو من ضمان المشتري . والثلث فما زاد من ضمان البائع . وقال أحمد : إن تلف بأمر سماوي كان من ضمان البائع ، أو بنهب أو سرقة فمن ضمان المشتري . انتهى .

### المصطلح

اعلم أن حالات أوضاع المكاتبات والمبايعات تختلف باختلاف المعاني التي تنشأ عنها باعتبار العبارات والألفاظ التي هي الآن مستعملة في ذلك . وهي تشمل على فوائد ينبغي التعريف بها ليستفاد منها مالا بأس باستفادته ، مما ينبغي على القاعدة المشروطة في البيوع وغيرها من العقود .

أما القاعدة المشروطة في البيوع وغيرها من العقود : فهي ذكر المشتري والبائع ، إذا تبايعا بأنفسهما أو بوكيلهما ، أو أحدهما بنفسه والآخر بوكيله . وذكر المبيع إن كان كاملاً أو حصّة منه . وجريانه في ملك البائع ، أو المبيع عنه



أو المبيع عليه إلى حين صدور البيع ، ووصفه بما يخرج به عن الالتباس والاشتباه ، وتحديد من جهاته الأربع . وذكر الثمن ، وحلوه أو تأجيله أو قبضه وذكر النظر والمعرفة والمعاقدة الشرعية ، والتسليم والتسليم ، أو التخلية ، والتفرق بالأبدان عن تراض ، أو اشتراط الخيار ، وضمان الفرك في ذلك ، ومعرفة المتعاقدين بما تعاقدوا عليه المعرفة الشرعية . والتاريخ .

وأما غير المستعمل منها ، ففي التعريف به فوائد .

الفائدة الأولى : البداءة بعد البسملة الشريفة بقوله « أشتري » أو « هذا ما أشتري » أو « هذا كتاب مبيعة » أو غير ذلك . وكله جائز . وقد كتب علي بن أبي طالب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في صلح الحديبية « هذا ما اصطاح عليه محمد بن عبد الله » وقال الله تعالى ( ٣٨ : ٥٣ ) هذا ما توعدون ليوم الحساب ) .

الفائدة الثانية : رفع نسب المشهود عليه إلى الجدد ، احترازاً من قول أبي حنيفة ، لأنه لا يكون تعريفاً عنده حتى ينسب إلى الجد ، فهذا مقتضى لا يضر ذكر الجد .

الفائدة الثالثة : التعريف بالصناعة ، أو القبيلة ، أو البلدة . فإنه قد تنفق الأنساب والصناعات ، دون القبيلة والبلد ، فالأحوط ذكر ذلك لينتفى التشابه .

الفائدة الرابعة : قوله « جميع الدار الكائنة بمدينة كذا » ولا يقول « في مدينة كذا » فقد يحمل ذلك على وقت البيع ، لأنه قد يجوز أن يقال بعد ذلك « هذه الدار التي من مدينة كذا في بلد كذا » فيرجع ذلك إلى وقت العقد : أنه كان في مكان كذا .

الفائدة الخامسة : قوله في الحدود « وهي لما ومنها . وآخر ظاهرها » لاختلاف الناس في الحد . هل هو من الحدود ، أو خارج عنها ؟ فإذا صرح به كان أبلغ في



الاحتراز وإزالة الالتباس . ولهذا أنكر على بعضهم قوله « حدها دار فلان » فقيل له : أدخلت دور الناس في المبيع . وكتب آخر « حدها حد دار فلان » فقيل له : جعلت حد دار فلان حداً لهذا المشتري . ولا يخفى ما فيه من التناقض . قال الله تعالى ( ٢٩ : ٦٧ ) أولم يروا أنا جعلنا حرماً آمناً وَيَتَخَطَّفُ الناس من حولهم ؟ ) فجعل ماحوله خارجاً عنه . وسابق رسول الله صلى الله عليه وسلم بين الخيل إلى غاية . فكان ما بعد الغاية خارجاً عنها .

الفأرة السابعة : استيفاء ذكر الحدود الأربعة ، احترازاً من قول بعضهم « إذا حدث بثلاثة حدود ، ولها حدود أربعة جاز . وإذا حدث بحدين لم يحز » وما يدل على بعد ما قاله : أنه لا فرق بين أن يترك حداً من الأربعة ، أو يترك حدين . إذ المقصود من ذكر الحدود : إتمام التعريف . وترك الحد والحدين والثلاثة سواء في باب عدم التعريف .

الفأرة السابعة : أن يقول « ملاصقة لدار تعرف بفلان » ولا يكتب « ملاصقة لدار فلان » لأن في ذلك إضافة ملكها إليه . فمنع المقر بذلك - إن ابتاعها ممن هي في يده - من وجوب الدرك . لأنه مقر له بالملك ، مصدق له في أنه باع مملك . فبطل بذلك الرجوع بالدرك على بانعها عند الاستحقاق . فإذا كتب « تعرف بفلان » كان أولى ؛ لأن الشيء قد يعرف بفلان ولا يكون ملكه . وحكى عن ابن سريج والطحاوي وغيرهما : أن ذلك لا يمنع الرجوع بالدرك ، وأن لا يحمل ذلك على حقيقة الملك للغير ، وإنما كان من حيث الظاهر . واليد تدل على الملك ، وإن كان جائزاً ، فينبغي أن يحتز منه على قول من حمل ذلك على الإقرار بالملك ، فينتفى الوهم وينزل الخيال .

الفأرة الثامنة : أن يقول « جميع الدار السكاملة أرضاً وبناء ، أو أرضها وبتاؤها » ولا يدخل الواو على « أرضها » في الأول ، لأن « الدار » هي الأرض



والبناء . فإذا كتب « وأرضها » كما كتب بعض أهل العراق : صارت الدار والأرض شيئين متغايرين . والمقود عليه شيء واحد . وهذه دقيقة خفية .

الفائدة التاسعة : أن يقول « سفل جميع الدار وعلوه » ولا يقول « سفلها وعلوها » كما كتب بعض أهل البصرة . ومعنى الاحتراز في ذلك : أنه ليس لكل الدار سفل وعلو . فيدخل في المبيع ما ليس منه .

الفائدة العاشرة : أن يكتب « مسيل مائها وملقى ثلجها في حقوقها » لأن الحقوق هي الخالصة لها . فإذا لم يكتب « في حقوقها » أوم أن ذلك ليس هو من حقوقها .

الفائدة الحادية عشرة : أن يكتب « وكل حق هو لها داخل فيها وخارج منها » ولا يكتب كما كتب البصريون وأهل العراق « وكل حق هو لها داخل فيها وخارج » لاستحالة الداخل من الحقوق أن يكون خارجا . والخارج منها أن يكون داخلا ، لتضاد ذلك .

الفائدة الثانية عشرة : أن يكتب التفرق قبل ذكر القبض والتسليم . وإن كان جائزا أن يذكره بعدهما لمعنى ، وهو أن حقوق التسليم والقبض إنما تجب بعد تمام البيع . فكان ذكر ما يتم معه مبدئى على ما لا يتم أولى .

الفائدة الثالثة عشرة : أن يكتب التخيير قبل التفرق ، لاخير المروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في قوله « حتى يتفرقا إلا بيع الخيار » وهو قول « قد اخترنا إمضاء البيع وإنفاذه قبل التفرق » ثم يفترقان بعد هذا الاختيار .

الفائدة الرابعة عشرة : أن يكتب « التفرق بالأبدان » احترازا من قول من يقول : إنه لا يصح بالقول ، وهو مالك وأبو حنيفة . فإذا ذكرهما زال الإشكال .

الفائدة الخامسة عشرة : أن يكتب « وغاب كل واحد منها عن صاحبه »



لحديث أبي بردة . وهو قوله - في رجل مكث مع بائعه يوماً وليلة - « ما أراكما تفرقتما » والأغلب أنهما صليا وتطهرا للصلاة ، فزايلا المكان نفسه ، ولم يغيب أحدهما عن الآخر . فذكر غيبة أحدهما عن الآخر ضرب من التأكيد ، لأن ترك ذلك مما يقدر في نفس العقد ، فيفسد بتركه .

الفائدة السادسة عشرة : ذكر نقد الثمن ووزنه ؛ لأنه لا يجوز إلا أن يكون معلوماً . فإذا ذكر وزنه الذي وقع عليه العقد كان ثمن المبيع معلوماً .

الفائدة السابعة عشرة : أن يبدأ قبض الثمن ، تحرزا من قول مالك . فإنه يقول : إن الدار إذا تسلمها المشتري ودفعها بائنها إليه ، كان ذلك دليلا عنده على قبض الثمن ، والقول قول المشتري مع يمينه أنه وفاه ثمنها . فإذا بدأ بذكر قبض الثمن ، ثم ذكر التسليم بعده ، زال الإشكال .

الفائدة الثامنة عشرة : ذكر دفع المبتاع الثمن إلى البائع ، تحرزا من قول أبي حنيفة : إن من قبض شيئا بغير الدفع من المبتاع فهو كالا قبض ، ثمنا كان أو غيره .

الفائدة التاسعة عشرة : التحرز في قوله « شراء صحيحاً شرعياً » بل يقول « شراء شرعياً » لأن الاعتراف بصحته اعتراف بأن بائعه باع ما ملكه . فإذا خرج المبيع مستحقاً للغير لم يكن لمشتريه الرجوع على بائعه بالثمن . والأولى أن يكتب فيه « لا على سبيل رهن » لهذا المعنى ، ولا يكتب « لا فساد فيه » لأن الاعتراف أنه لا فساد فيه ينفي الرجوع بالدرك عند الاستحقاق .

الفائدة العشرون : أن يكتب « ولا اشتراط خيار يفسده » لأن من الخيار ما إذا اشترط في عقد البيع عند طائفة - وهو ما زاد على الثلاث - يفسده .

الفائدة الحادية والعشرون : أن يقول « ولا غير ذلك من الشروط سوى



شروطه المذكورة في هذا الكتاب « لينتفى بذلك كل شرط خارج عن مضمونه مما يجوز اشتراطه .

الفائدة الثانية والعشرون : ذكر نظر المتبايعين إلى المبيع عند العقد وقبله ؛ لأن من الناس من يقول : لو رآه ثم غاب عنه فاشتراه : إن الشراء جائز . ومنهم من يقول : لا يجوز . وإن اقتصر على ذكر الرؤية عند الشراء كان كافياً .

الفائدة الثالثة والعشرون : التنبيه على أن يد البائع على المبيع عند البيع ، تحرزا من قول عبيد بن جرمومة ، وقول عبد الله بن الحسن . فإتفهما قالا : إن من باع ماله في يده فبيعه باطل .

الفائدة الرابعة والعشرون : ذكر بقاء المبيع في اليد إلى حين تسليمه لمبتاعه على الصفة التي باعها عليها ؛ لأنه قد يحدث في يد البائع قبل التسليم والقبض وقبل التفريق : عيب . فيكون ضمانه على البائع . ويكون لمبتاعه الخيار في قبضه ناقصاً عما ابتاعه . وإلى هذا ذهب المزني . ووافق عليه كثير من الأصحاب . ومن الناس من قال : إن الذي حدث في يد البائع إنما حدث في ملك المشتري ، إذا كان حدوثه من غير جناية من البائع . ولا خيار له . وهو قول مالك وغيره ممن قال : إن افتراق المتبايعين بالقول دون البدن .

الفائدة الخامسة والعشرون : أن يقول « سلم فلان إلى فلان جميع ما باعه إياه » ولا يكتب « جميع ما وقع عليه عقد هذا البيع » لأن البيع واقع على المبيع وعلى ثمنه ، وإنما يلزمه تسليم المبيع ، لا تسليم الثمن ؛ إذ لا يتصور ذلك .

الفائدة السادسة والعشرون : أن يقول في ضمان الدرك « إن على فلان البائع الخروج لفلان المشتري من جميع الواجب له بسبب هذا الدرك ، إذا استحق المبيع احترازاً من اختلاف الناس في الواجب بسبب الاستحقاق . فمنهم من يقول « عليه أن يخلص الدار من يد مستحقها بما عجز وهان ، ويدفعها إلى المشتري »



وهو قول أهل العراق . ووقوع البيع باشتراط هذا الخلاص مفسد له ، عند كثير من العلماء . وهو قول الشافعي ومتبعيه . ومنهم من قال « عليه دار مثلها » وهذا أيضاً فاسد ؛ لأن الدار لا مثل لها ؛ إذ ليست هي من ذوات الأمثال . فيكون هذا الشرط غير مقدور عليه . ومنهم من قال « يرد النقطة التي أنفقها المشتري . وقيمة الفراس والزرع والبناء القائم يوم الاستحقاق » وهم أهل العراق . وعند آخرين : البيع مفسوخ على هذه الوجوه . منهم مالك والشافعي . ولا شك أن الدرك إذا أطاق فكل يحمله على ما يراه في مذهبه في رد ما يرى رده على المشتري بسبب الاستحقاق .

الفائدة السابعة والعشرون : أن يقرأ على المتبايعين المكتوب . لأن من الناس من زعم أنه لا يجوز أن يشهد على مافي الكتاب إلا بعد قراءته ، وحصول العلم من المتعاقدين بمضمونه ، وهو قول الشافعي وغيره من العلماء . وحصول علم الشهود بما فيه .

الفائدة الثامنة والعشرون : اعتراف المتعاقدين أنهما سمعا وفهما وعرفاه ، لأنه ليس كل من يقرأ بسمعه ، ولا كل من يسمعه يفهمه فإذا جمع بين السماع والفهم والمعرفة زال الإشكال .

الفائدة التاسعة والعشرون : ذكر الطوعية وصحة العقل والبدن ، لينزل بذكر « الطوعية » الإكراه ، وبغيره الحجر والمرض . وإن كتب « وجواز الأمر » فهو آكد في نفي الحجر والمرض .

الفائدة العشرون : التصريح بمعرفة الشهود بالمتعاقدين . لإجماع الأمة على أن من شهد على شخص لا يعرفه باسمه ونسبه لا يصح ، إلا أن يكون الشهود عليه حاضراً عند الحاكم ، فيشهد الشاهدان على إقراره مواجهة . فتصح الشهادة على هذا العين في الحال .



الفائدة الحادية والثلاثون : إيضاح التاريخ الإيضاح الجلى باليوم والشهر والسنة ، كما تقدم . إذ لا يخفى ما فى ذلك من الفوائد فى تعارض البيّنات ، وطلب الحقوق كلها ، وما يترتب عليها .

الفائدة الثانية والثلاثون : أن المبيع إذا وقع بين اثنين أذن كل واحد منهما لصاحبه فى بيع ما باعه . لأن بعض أهل العلم قال : من باع شقصاً شاعراً من مبيع وقع بيعه على نصف نصيبه دون كله . إذ لا جزء إلا ولشريكه جزء شائع فيه فيحتز بالإذن من كل واحد منهما لصاحبه فى بيع ما باعه ، لئلا يخرج من المبيع فى نصيبه شىء . وهذا القول منسوب إلى عبد الله بن الحسن . وإن كان لأحدهما مال أكثر من مال الآخر فلا يصح الإذن منه فيما زاد على حقه ، حتى يوكله على قول الشافعى وغيره . انتهى .

\* \* \*

والبيع تارة يكون لشخص من شخص لأنفسهما . وتارة يكون البيع من وكيل شخص لشخص . وتارة يكون البيع من وكيل شخص لوكيل شخص .  
فمثال الأول : اشترى فلان لنفسه من فلان البائع عن نفسه .

ومثال الثانى : اشترى فلان لنفسه من فلان القائم فى بيع ماسيد كرفيه لمن عين فيه ، بالثمن الذى سيعين ، بطريق الوكالة الشرعية ، عن فلان الفلانى حسباً وكله فى ذلك وفى التسليم والتسليم ، والمسكاتبة والإشهاد على الرسم للتعاهد ، بشهادة شهوده ، أو بمقتضى الوكالة الشرعية المحضرة لشهوده المتضمنة لذلك ، المؤرخة بكذا ، الثابت مضمونها فى مجلس الحكم العزيز الفلانى .

ومثال الثالث : اشترى فلان القائم فى ابتياع ماسياتى ذكره فيه بالثمن الذى سيعين فيه ، لموكله فلان حسباً وكله فى ذلك - إلى آخره - لموكله المذكور ، وبماله من فلان القائم فى بيع ماسياتى ذكره بالثمن الذى سيعين فيه بطريق الوكالة



الشرعية عن فلان ، حسبما وكله في ذلك - إلى آخر ما ذكر الوكيل المذكور - :  
أن ذلك بيد موكله المذكور ، وما لـه تحت تصرفه إلى حالة هذا البيع . وذلك  
جميع الشيء الفلاني ، ويذكر في مشتري الوكيل دفع الثمن من مال موكله المذكور .  
وتسلم المبيع لموكله ، وأن ضمان الدرك في ذلك لازم ، ومرجوع به حيث يوجبه  
الشرع الشريف ويقتضيه ، وإن حضر الموكل واعترف بوصول الثمن إليه من  
وكيله ، كتب حضوره واعترافه بذلك وتصديقه .

وما يقع من التعاقد من وصى ، أو منصوب من جهة الحاكم ، أو وكيل في بيت  
المال المعمور ، أو أب أو جد على محجور يأتي الكلام عليه في موضعه إن شاء  
الله تعالى .

واعلم أن المبيعات تختلف باختلاف أنواعها ومواصفاتها ، التي هي مشتملة  
عليها . وهي لا تخلو : إما أن يقع عقد التبائع بين المتبايعين على دار كاملة أرضاً  
وبناء ، أو بناء دون أرض ، أو حصة من ذلك ، أو من غيره . والحصة لا تخلو :  
إما أن تكون مشاعاً في المبيع ، أو مقسومة مفروزة مما تجوز فيه القسمة شرعاً ،  
فإن كان المبيع داراً كاملة أرضاً وبناء . كتب - بعد استكمال الألفاظ في  
الصدر - : وذلك جميع الدار الكاملة أرضاً وبناء ، بمدينة كذا من عمل كذا ،  
وصفتها على ما دلت عليه المشاهدة ، أو على ما تصادق عليه المتبايعان : أنها تشتمل  
على باب مربع ، أو مقنطر ، يدخل منه إلى دهليز مربع ، أو مستطيل - ويصف  
ما بها من الأبنية ، والأواوين ، والقباب والخزائن ، والخرستانات والرخام والبلاط ،  
وبركة الماء ، وجريان الماء إليها من النهر الفلاني ، أو من قناة كذا بحق قديم  
واجب دائم مستمر ليلاً ونهاراً . وإذا انتهى الوصف يقول : منافع ومرافق وحقوق .  
- ويحددها بحدودها الأربعة من غير إخلال بشيء منها - ثم يقول : بجميع  
حقوقها كلها ، ومنافعها ومرافقها وطرقها ، وعلوها وسفلها ، وأحجارها وأخشابها  
وأبوابها ، وأعتابها وأنجافها ومنجورها ، وبحار مياها في حقوقها ورسومها ،



وحقها من الماء الواصل إليها من القناة المذكورة ، أو من النهر الفلاني المذكور ، وهو حق واجب معلوم بين المتبايعين المذكورين أعلاه مستمر ليلاً ونهاراً ، ماجرى الماء في القناة المذكورة ، ووصل إلى البركة المذكورة في كيزانها وبرامجها المختصة بها ، الآخذة من المقسم الفلاني ، المتصل بالقناة المذكورة ، وذات الأسطحة العالية على ذلك ، المحضرة أو غير المحضرة ، وذات القناة الخاصة لذلك ، أو المشتركة وما يعرف بها وينسب إليها من كل حق هو لها ، ومنها داخل فيها وخارج عنها ، ومعدود من جعلتها على تنهاى الجهات أجمعها ، المعلوم عندهما العلم الشرعى النافى للجهالة ، شراء شرعياً ، ويكمل ، ويؤرخ .

وإن كان المبيع بناء على أرض محكرة . كتب : جميع أبنية الدار الكائنة بالمسكان الفلاني - ويصف ذلك وصفاً تاماً ويحدد - ويكتب بعد قوله : وما يختص به من الحقوق الواجبة له شرعاً - خلا قرار ذلك الحامل لأبنية الدار الموصوفة المحدودة بأعاليه . فإنه خارج عن هذا البيع ، وغير داخل فيه . وعليه من الحكر فى كل سنة كذا وكذا ، وعلم المشتري بذلك ، واطلع عليه ، ورضى به ، وأقدم عليه . ويكمل .

وإن كانت الأرض حاملة لبناء المشتري ، كتب : جميع القطعة الأرض الحاملة للأبنية الجارية فى ملك المشتري المذكور . ويشتمل ما عليها من الأبنية على قاعة - ويصفها ويحددها - ويكمل على نحو ما سبق .

وإن كان المبيع بيتاً من ربيع أو مخزناً من خان ، أو حانوتاً من سوق . كتب : جميع المخزن الفلاني ، أو الطبقة الفلانية ، أو الحانوت الفلاني ، الذى هو من جملة حقوق المسكان الفلاني ، المشتمل على كذا وكذا - ويصف المسكان الذى يبيع منه المسكان الواقع عليه عقد البيع ويحدده - ويذكر المخزن أو الطبقة ، أو الحانوت فى أى حد هو ، وفى أى صف من صفوف المسكان للبيع منه ، وإن حدد الطبقة أو الحانوت أيضاً فهو أحوط .



وإن كان المبيع سطح حوانيت دون السفل . كتب : جميع سطح الحوانيت الكائنة بالوضع الفلاني التي عدتها كذا وكذا ، دون سفله ، الآتي ذكر ذلك ، ووصفه وتحديد فيه : الجارى سطح الحوانيت المذكورة بيد البائع وملكه ، وتحت تصرفه إلى حالة البيع ، وارتفاع الحوانيت من وجه الأرض إلى نهاية علوها كذا وكذا ذراعاً ، وذرع سطح جميع هذه الحوانيت الداخل في أحكام هذا البيع دون سفله من مشرقه إلى غربيه مما يلي قبله كذا ، ومن شرقه إلى بحريه مما يلي بحريه كذا وكذا ذراعاً بذراع العمل ، أو الذراع الحديد ، ويحدد .

وإن كان المبيع سطح قاعة ، أو سطح دار . ذكر الموضع والسقم والطريق المسلك فيها ، وصفة القاعة أو الدار ، وما يشتمل عليه ، وذرع السطح ، على ماتقدم ، وحدوده .

وإن كان المبيع بيتاً علواً من دار دون سفله . كتب : جميع البيت العلو المبنى على البيت السفلى الذى هو من الدار الفلانية . ويحدد الدار ، ويقول : وهذا البيت المشتري عن يمين الداخل إلى هذه الدار من بابها ، المشتملة عليه الآن ، أو على يسارته ، أو تلقاء وجهه . ويحدد السفلى دون العلو بحدوده الأربعة ، ثم يذكر ذرعه طولاً وعرضاً ، ثم يقول : وطريق هذا البيت العلوى - أو يصعد إلى هذا البيت العلوى - من على الدرجة التي بمكان كذا من هذه الدار ، إن كانت في داخلها أو في خارجها ، وذرع الموضع لهذه الدرجة من كل جانب منها ، حتى يذكر الجوانب كلها ، وطريقه مسلك إليها من ساحة هذه الدار ودهليزها . ويكمل .

وإن كان المبيع السفلى من الدار دون العلو . كتب كما تقدم ، إلا أنه يكتب في ذكر الحقوق « وسفله . وكل حق هو له » ولا يكتب علوه . لأن علو البيت يختلف فيه . فمن قائل : إن السقف والعلو يدخل في المبيع أبداً ، إلا أن يستثنيه . ومن قائل : إن السقف لصاحب السفلى . ومن قائل : إنه لصاحب العلو . ومنهم



من زعم أنه مشترك بينهما . فإذا كتب « بجميع حقوقه التي هي له » فقد استوعب بذلك ما هو منه . واحتراز به من الاختلاف . وأما ذكر الطريق والمرقى إلى البيت العلوي : فلا بد منه لاختلاف الفقهاء في بطلان البيع ، فيمن باع بيتاً لا طريق له . فإن أمكنه اتخاذ ممرٍ صح . وإلا فوجهان . قال النووي رحمه الله تعالى : أحدهما البطلان .

وإن كان المبيع قرية . كتب : جميع القرية وأراضيها ، المعروفة بقرية كذا من عمل كذا ، ومضافات كذا . وعدة فدانها كذا وكذا فدانا ، عامرة آهلة . وتشتمل هذه القرية على أراضي معتل ومعتل ، وسهل ووعر ، وأقاصي وأداني ، ومصايف ومشاتي ، ومسارح ومراعي ، وبيادر وأنادر ، وعامر وغامر ، ودمر ومغارات ، وكهوف وجباب ، وصهاريج وعيون ماء سارحة ، وأشجار مثمرة وغير مثمرة ، وغراس ونصوب ، وبيوت ومساكن ، ومنافع ومرافق وحقوق ، ويحددها . ثم يقول : بجميع حقوق ذلك كله ، وطرقه ومراققه ، وحجره ومدره ، وبيادره وأنادره ، ومعتله ومعتله ، وسهله ووعره ، وأقاصيه وأدانيه ، ومصايفه ومشاتيه ، ومسارحه ومراعيه ، ودمنه ومغاراته ، وكهوفه وجبابه ، وصهاريجه وعيونه السارحة فيه ، المعدة لسقي بعض أراضيه ، وأشجاره وغروسه ، ونصوبه وأصوله وفروعه ، وثماره وسقيه ، ومساكنه ومرابعه ومراتمه ، ومجارى مياهه في حقوقه ورسومه ، وبكل حق هو لذلك أو لشيء منه ، معروف فيه ومنسوب إليه ، داخل الحدود المذكورة ، وخارج عنها من سائر الحقوق الواجبة لجميعه شرعاً . خلا ما في ذلك من مسجد لله تعالى ، ومقبرة للمسلمين ، وطريق سالك ، وريزق ، وإقطاعات جيشية وأحباسية ، وخلا ما هو وقف على مسجد القرية المذكورة . وهو قطعة أرض من الجهة الفلانية ، بها غراس يعرف بكذا ، ويحددها . فإن ذلك غير داخل في عقد هذا التباع ، المعلوم ذلك عند المتبايعين للذكورين أعلام العلم الشرعي النافي للجهالة ، شراءً شرعياً . ويكمل .



وإن كان المبيع حصة من قرية شائعة ، أو مقسومة مفروزة ، كتب : جميع الحصة الشائعة ، أو المقسومة المفروزة . وقدرها كذا وكذا سهماً من أصل كذا وكذا سهماً . أو قدرها كذا وكذا فدائاً من أصل كذا وكذا فدائاً ، من جميع القرية وأراضيها ، المعروفة بقرية كذا من عمل كذا . ويصف القرية ويحددها ، ويكمل على نحو ما تقدم شرحه .

ولنا في هذا المحل تنبيهان :

أحدهما : إن كان في القرية حصيد فلا يكتبه . لكونه مجهولاً ؛ إلا أن يكون مكيلاً . فيذكر كيلاً ، ولا يكتب « خلا حق الله تعالى إن وجب » لما فيه من الجهالة ، وإن كتب فليعين قدر حق الله فيها . وهو سهم واحد أو سهمان ، حتى ينتفى الجهل ، والإضراب عن ذكر ذلك أولى ؛ لأن ترك ذكره لا يمنع من وجوبه .

وإن كان في القرية طريق لقوم استثناء ، وكتب : إلا ما فلان من الاجتياز في هذه القرية بحق واجب ، دون أن يملك شيئاً من رقبته ، أو تكون رقبة هذا الطريق مملوكة لرجل بعينه ، لا مرفق فيه لغيره بالاجتياز ، فيستثنى أيضاً ، وينبه على ذلك . وبعض أهل العراق ، كتب : خلا ما فيها من مسجد ومقبرة . فإنه غير داخل في هذا العقد . فإن كتب على هذه الصفة ، كان جائزاً . وإن ترك ذكر الاستثناء في ذلك كان جائزاً ؛ لأنه معلوم عند المتعاقدين : أن المساجد والمقابر والأوقاف التي فيه ، لا تدخل في البيع ، ولا يحل العقد عليها . والذي أراه أن ذكرها وذكر حدودها لتعلم أولى ، احترازاً من استثناء المجهول من المعلوم .

الثاني : المحتش والمحتطب . قال القاضي أبو محمد بن بشير : إن الخذاق من أصحاب الشافعي رضي الله عنه لا يذكرونه . وكره ابن سعدويه ذكره ؛ لأنه قد يكون مشتركاً بين صاحب القرية وبين المسلمين . وعامة أصحاب أبي حنيفة يذكرونه . انتهى .



وإن كان المبيع بستاناً شجرياً ، كتب : جميع البستان المعروف بكذا ، الكائن بظاهر مدينة كذا ، المشتمل على سياج دائر عليه ومحيط به ، وعلى جوسق أو قاعة أو منظر ، وبحرة مستطيلة - ويصف القاعة أو المنظر أو الجوسق وصفاً تاماً على ما هو عليه - ثم يقول : ويشتمل البستان المذكور على أشجار وغراس مختلف الأنواع والثمار ، يسقى بماء يصل إليه من نهر كذا . فأما ماء الجوسق ، أو القاعة : فإنه يجري إليها الماء من النهر المذكور أبداً دائماً مستمراً ، ما جرى الماء في النهر المذكور ووصل إليه ، وإلى الشاذروان القى هو بالقاعة . وأما البستان : فإنه يجري إليه الماء من النهر المذكور برسم شربه - وهو يوم الخميس وليلة الجمعة بكاملها ، ويوم الاثنين وليلة الثلاثاء بكاملها من كل أسبوع - دائماً مستمراً ما جرى الماء في النهر المذكور ووصل إليه . ويحدد البستان .

وإن كان سقيه من الآبار أو السواقي : فيكتب في كل بلاد على اصطلاح أهلها ، ويكتب : فيما يسقى من الآبار الهالية ، والصدور البحرية ، دار البقر والشونة ، والعدة الخشب . وما يشتمل عليه من الجذع والأتراس والحلة والطونس والقواديس والقائم<sup>(١)</sup> . وصفة البئر واستطالتها وتدويرها . وإن كانت ذات وجه أو وجهين أو ثلاثة أو أربعة ، وأبنيتها وحيطانها وهرايميسها ، المعلوم ذلك عندهما العلم الشرعى النافى للجهالة ، شراء شرعياً . ويكمل .

وإن كان المبيع أشجاراً بأرض موقوفة على جهة متصلة ، كتب : جميع الأشجار المختلفة الأثمار ، القائمة بقطعة أرض بالمكان الفلانى من بلد كذا ، ويعرف ذلك ببستان كذا ، وعدة أشجاره يومئذ كذا وكذا ، ولهذه الأشجار حق شرب من ماء قناة كذا ، أو نهر كذا . أو ناعورة كذا في وقت كذا ، أو يوم كذا أو ليلة كذا - ويحدد - ويقول : بحق ذلك كله إلى آخره . فإذا وصل إلى قوله « وما يختص به من الحقوق الواجبة له شرعاً » يقول : خلا الأرض

(١) هذه أسماء لأجزاء الساقية بلغة المصريين .



الحاملة لهذه الأشجار والحوائط المحيطة بها ، فإنها غير داخلة في عقد هذا البيع .  
وهي من جملة الأوقاف الجارية في الجهة الفلانية ، وللمشتري المذكور المرور فيها  
بنفسه ، وأجرائه ودوابه ومن أراد ، وهي جارية في إيجار المشتري مدة طويلة بعقد  
إجارة جرى بينه وبين البائع بما مبلغه في كل سنة كذا وكذا . وهي نظير الأجرة  
التي استأجرها بها البائع المذكور من الناظر الشرعي على الوقف المذكور ، وأذن  
البائع للمشتري في دفع الأجرة عن كل سنة إلى مستحق قبضها منه بالطريق  
الشرعي ، من ناظر شرعي أو غيره ، إذناً شرعياً . ويكمل .

وإن كان المبيع الثمار ، كتب : جميع ثمرة الأشجار القائمة بالبستان الفلاني التي  
بدا صلاحها . وطاب أكلها ، وجاز قطافها وبيعها ، بشرط القطع ، أو بشرط  
التبقية إلى أوان الجداد ، إذا كانت الثمرة نخلاً ، وإن كانت غير ذلك : فإلى أوان  
قطاف تلك الثمرة على العادة . وعدة الأشجار كذا وكذا شجرة ، ويصف البستان  
ويحدده . ويكمل على نحو ما تقدم شرحه .

وإن كان المبيع حماماً ، كتب : جميع الحمام العامر الدائر المعروف بكذا ،  
الكائن بمدينة كذا ، المعد لدخول الرجال والنساء ، أو لأحدهما ، المشتغل على  
بوابة مقنطرة مقرنصة بالرخام أو مربعة ، يدخل منها إلى دهليز مستطيل مبلط ،  
ومسلخ به مصاطب دائرة ، ومقاطيع سفلية وعنوية ، وفسقية برسم الماء البارد ،  
وباب يدخل منه إلى بيت أول ، به حوض أو حوضان للماء البارد . وباب يدخل  
منه إلى بيت الحرارة ، به أربعة أحواض متعاقبة ، وجرن صوان أو رخام ، ومطهر  
سكندري ، وثلاث خلاوى بأبواب مقنطرة . أحدها : باب المجاز المتوصل منه إلى  
بيت الحرارة . ويعلو ذلك قباب معقودة ، وأقبية مغموسة بالحجارة ، أو الآجر  
والسكس . وذات الجلمات الرخام الملون . وأرض ذلك مفروشة بالرخام المقصص  
المجزع ، أو الألواح ، أو غير ذلك ، ويشتمل الحمام المذكور على خزانة ومصنع وقدر  
من نحاس ، وأربعة قدور من الرصاص ، وأقيم ومنشر ومستوقد ، ودار الدواب



والشونة ، والسراب المنسوب لها في تخوم الأرض . ويجرى الماء إلى هذا الحمام من قناة كذا في كيزانه وبرابجه المختصة به من مقسم كذا . وهو نصف إصبع من أصابع الذراع النجاري ، أبداً ايلاً ونهاراً ، ماجرى الماء في القناة المذكورة ووصل إليه . ويقول : وذات البئر الماء المعين المطوية بالآجر والجير والساقية الخشب المركبة على فوهتها ، والمقاسم والمغائص ومجاري الماء . وإن كان من حقوق ذلك دكا كينا أو طباقاً ذكرها . ويحدده ، ثم يقول : بحقوق ذلك كله ، ومجاري مياهه الظاهرة ، ومصارف مياهه الماربة في حقوقه ورسومه . ويكمل .

وإن كان المبيع طاحونا ، كتب : جميع للطاحونة البيت الأرحاء المروقة بكذا ، الراكبة على نهر كذا ، ظاهر مدينة كذا ، من قلبها أو شمالها ، المشتمة على ثلاثة أزواج حجارة معدة لطحن الغلة ، وعلى اصطبل وآلات ومنافع وحقوق وتحدد ، ثم يقول : بحق ذلك كله وطرقه ومراقفه ، وعدده وآلاته وأحجاره المعدة للطحن فيه ، وأسبابه ومروته وحدايده وقلاقله وفوده وسكره ، ومجاري مياهه في حقوقه ورسومه . وبحق دوران أحجارها من ماء النهر المذكور النجاري في فودها المختصة بها . وقدر طوله ثلاثمائة ذراع بالذراع النجاري ، وعرضه ذراعان . وله كتفان قائمان ، عرض كل منهما ذراع واحد بالذراع المذكور . وهو حق قديم واجب مستمر أبداً ماجرى الماء في النهر المذكور ووصل إليها في فودها ، وما يختص به من الحقوق الواجبة لجميعه شرعاً .

وإن كانت مما يدور بالدواب كتب : المشتمة على باب يدخل منه إلى مسطح به تابوت ، أو تابوتين ، معدان للدقيق ، وجرن حجر صوان معد للماء برسم غسل القمح ، وباب يدخل منه إلى حجر واحد فارسي ، أو حجرين متقابلين دائرين مكملين العدة والآلة بالقاعدة والقلب والفأس الحديد ، والمربيس والحلقة المحددة ، يتوصل من ذلك إلى دار الدواب ، ثم إلى البئر الماء المعين والمراغة ، ثم إلى سلم يتوصل منه إلى علو ذلك المشتل على المضارب المدة لخزن القمح والسطح



العالى على ذلك . وذات المرافق والحقوق . ويكمل على مقتضى اصطلاح أهل كل بلد .

وإن كان المبيع أرضاً نهريّة مضرّباً لطاحونة وأرضاً مستطيّلة ، كتب : جميع القطعتي الأرض المتلاصقتين . وبهما مضرب يصلح لبناء طاحونه وفودها وسكرها وساقيتها على ما يأتي ذكره . وهاتان القطعتان : إحداهما شرقية مربعة . والأخرى : غربية مستطيّلة . وهما مجاورتان للنهر الفلاني ، من شمالي البلد ، بحضرة السكان الفلاني ، ذرع القطعة المربعة الشرقية قبله وشمالاً كذا وكذا ، وشرقاً وغرباً كذا وكذا . ويحددها - ثم يقول : وذرع القطعة الغربية المستطيّلة قبله وشمالاً كذا وكذا ذراعاً ، وشرقاً وغرباً كذا وكذا . ويحددها أيضاً ، ثم يقول : بحق ذلك كله وطرقه ومرافقه ، وفوده وساقيته ، ومحل سكره ، ومجارى مياهه في حقوقه ورسومه ، وبحقه من الماء الواصل إليه من النهر المذكور لإدارة أحجاره التي تبني فيه أبداً ما جرى الماء في النهر المذكور ، وبما يختص به من الحقوق الواجبة له شرعاً : شراء شرعياً لازماً لبناء طاحونة تامة كاملة راكبة على النهر المذكور تسع ثلاثة أزواج حجارة معدة لطحن الغلة ، وفود وسكر وساقية واصطبل ، ومناقع ومرافق وبناء سائر ما يحتاج إليه ، وإجراء ماء النهر المذكور لإدارة أحجارها حسبما شرح أعلاه وجوباً شرعياً . ويكمل .

وإن كان المبيع ناعورة ، كتب : جميع الناعورة الراكبة على النهر الفلاني . المعروفة بكذا ، ظاهر مدينة كذا من قبليها أو شماليها . وتشتمل على فخذين مبنين بالحجارة والسكس ، يجرى الماء بينهما لدورانها على سكر مستطيل من الحجارة العجالية والمرقلية والعنالية ، والأعتاب المستطيّلة ، وعلى فلكة خشب مستديرة مركبة بين الفخذين ، وعلى قلب وفوقية وبتوس ، ذرع دائرة فلكها كذا وكذا ذراعاً بالنجاري . وهي من ذات وجهين ، أو ذات وجه واحد . كاملة الدسر والمسامير ، والقار ، والزفت . ويحددها ، ثم يقول : بجميع حقوق ذلك كله وطرقه ومرافقه



وأحجاره وأرضه وأبنيته وأخشابه وفلسته وفيره وفوقه وبتوسه وساقاته وأخلاته وصلبانه ، وبحقه من ماء النهر المذكور لغرف الناعورة منه أبداً دائماً مستمراً ما جرى الماء فيه ووصل إليها . وهو حق قديم معلوم مؤبد ، يسبق به المشتري ما شاء من البساتين والأراضي وغير ذلك ، وبما يختص به من الحقوق الواجبة له شرعاً ، شراءً شرعياً . وبكامل .

وإن كان المبيع أرضاً نهرية تصلح لبناء ناعورة ، كتب : جميع القطعتي الأرض المتلاصقتين اللتين هما مضرب يصلح لبناء ناعورة وسكرها ، على ما يأتي ذكره . وهاتان القطعتان إحداهما شرقية ، ذرعها كذا وحدها كذا . والأخرى غربية ، ذرعها كذا وحدها كذا . وهما على كتف النهر الفلاني من شمالي بلاد كذا ، بحضرة المكان الفلاني ، ثم يكتب : بحقوق ذلك كله ، وبحق بناء نخذه وسكره وبحق مجاري مياهه ، وبحقه من ماء النهر المذكور الواصل إليه لإدارة ناعورة توضع به ، وبحق غرفها من الماء المذكور أبداً دائماً مستمراً ليلاً ونهاراً . وهو حق واجب ما جرى الماء في النهر المذكور ووصل إليه . بمقتضى ما وقع بين المتبايعين ، أو بين البائع وبين وكيل بيت المال المعمور ، حين ابتاع ذلك منه لبناء ناعورة وإدارتها وغرفها من النهر المذكور ، بمقتضى كتاب التبايع الشاهد له بذلك شراءً شرعياً . وبكامل .

وإن كان المبيع حصة من قسم الماء ، كتب : جميع الحصة الشائعة وقدرها ستة أسهم - مثلاً - من أصل أربعة وعشرين سهماً من جميع قسم الماء الذي هو بمدينة كذا بالمكان الفلاني ، وهو مبنى بالحجارة والكلس . وقراره خاص له . وبه جرن مستقر يجري إليه الماء من نهر كذا إلى طوابع ونوازل وبراج إلى أن يصل وينتهي إليه ، وماء هذا القسم آخذ من القسم الفلاني الذي بالمكان الفلاني . وبمجموع ما في هذا القسم المبيع منه هذه الحصة من القسم الآخذ منه الذي هو بالمكان الفلاني القسم المأخوذ منه آخذ من نفس النهر المذكور ببراج مختصة به . وهذا القسم



المبيع منه يشتمل جرنه على ما جملته ستة أصابع من أصابع الذراع النجاري ، وهو مفروض من جوانبه بفروض ينقسم ماؤه فيها إلى مستحقها . فمنها هذا المبيع المعين فيه . وهو إصبع واحد ونصف إصبع من جملة ستة أصابع ، وهي جميع ماء المقسم المذكور . وهذا المبيع المعين أعلاه يجرى ماؤه إلى ملك المشتري المذكور دائماً ليلاً ونهاراً ، لا يحبس عنه أبداً ولا ينقطع ، ماجرى الماء في النهر المذكور ووصل إليه . ينتفع به المشتري المذكور في ملكه . ويقسطه فيه كيف شاء من بركة إلى أخرى إلى صهر يج ومطبخ ومرتق ومشرب غراس ، وغير ذلك مما يقع عليه اختياره من غير اعتراض عليه في ذلك ، ولا في شيء منه ، ويحدد المقسم ، ثم يقول : بحق ذلك كله وطرقه ومرافقه وأرضه وأبنيته وطوالعه ونوازله وبرائحه وكيزانه وجرنه ومقره وممره ، وبحق الحصة المعينة أعلاه من مائه المعين فيه الواصل إليه ، وما يختص به من الحقوق الشرعية الواجبة له شرعاً شراءً شرعياً . ويكمل .

وإن كان المبيع عين ماء ، كتب : جميع العين المعروفة بكذا التي هي ببلد كذا وجميع الأرض المحيطة بها من جوانبها ، ومبتدأها من موضع كذا ، واستدارتها كذا وكذا ذراعاً ، وعمقها كذا وكذا ذراعاً بذراع كذا ، ظاهر مائها غير متفرق وذرع الأرض المحيطة بها من جوانبها كذا وكذا ذراعاً .

قاعدة : الكتابة في بيع العين على هذه الصفة أولى من أن يكتب : اشترى منه العين وحریمها . وهو خمسمائة ذراع ، على ما جاء في الخبر «أن حریمها خمسمائة ذراع » لأن الناس اختلفوا في حریم العيون والآبار والأنهار . فمنهم من ذكر أنه أربعون ذراعاً . ومنهم من قال ستون ، ومنهم من قال ما بلغ حبلها - يعني في الآبار - ومنهم من قال : إنه على قدر الرمي بالمخارق ، وهو مجهول لا يعلم قدره لاختلاف قوة الرامي . فإذا كتب ما ذكرناه سلم من الخلاف . انتهى .

وإن كان المبيع بئر ماء معين ، كتب : جميع البئر الماء المعين المبنية بالطوب الآجر ، والطين والجير ، أو الحجر أو القرميد والكلس . وجميع الساقية الخشب



المركبة على قوتها ، ويصفها ويذكر حدود البئر الأربعة ومقدار دورها ، إن كانت مستديرة أو مربعة .

وإن كان المبيع جُبًا محتفراً حفراً مربعاً أو مدوراً ، كتب : ذرعه قبله وشمالاً وشرقاً وغرباً ، وذرعه دوره وتربيعة واعتيقه وذرعه سفله ، ويصف ما على رأسه من خرزة ، وما بجانب الخرزة من عمودين من حديد أو حجر ، وما يملوهما من عتبة ، أو قنطرة من حديد ، أو قائمة من خشب وحلقة من حديد ، وبكرة من خشب الجوز ملبسة بنحاس ، أو مطوقة بالحديد ، دائرة على قضيب من حديد ، وسطل من حديد ، أو من نحاس ، ويحدده . ثم يقول : بجميع حقوق ذلك كله وطرقه ومراقفه وأرضه التي هي حريمه . ومن جملة حقوقه وخرزه وعمده ويكرته وسطله ، ومصارف مياهه المنفصلة بعد الاستيقاء منه ، والانتفاع به .

وإن كان له مصول ، كتب : وجميع المصول المشتعل على بركة يملوها قبو مبنية بالحجارة الكبار العجالية والسيور والأعتاب المستطيلة ، وصورة بنائه صورة زلخفة ، العلو كالسفل ، وطهره مركوك بفرش من الحجارة والكلس ، يستطرق إليه من باب مربع في درج من الحجارة ، متخذ ذلك الباب لتحززه من الطين الراسب بأرضه وتنقيته وتنظيفه . ولهذا الصهر يحق ما واصل إليه في قناة صغيرة الوسع مدفونة في الأرض ، متخذة من الحجارة المنقورة ، آخذ من نهر كذا . وهو حق قديم واجب مستمر ، ماجرى الماء في النهر المذكور ، ووصل إليه . ويحدد الصهر يحق والمصول ، ثم يقول : بجميع حقوق ذلك كله وطرقه ومراقفه وبنائه ورصامه المغترس في أرضه ، وخرزته وسطله وبلاطه ومصبه ، ومصارف مياهه في حقوقه ورسومه ، وقناته الواصل فيها الماء من النهر المذكور إليه ، وبإثر الحقوق الواجبة لجميعه شرعاً ، شراء شرعياً ، وبكامل .

\* وصورة وقفه ، وما يوقفه المشتري على مصالحه ، يأتي في كتاب الوقف

إن شاء الله تعالى .



وإن كان المبيع دولاباً ، ذكر بعمقه وعمقه . وهل هو مستطيل أو مربع وذرع دوره ، وما هو مشتمل عليه من بسكرة وقائم وقلب ، و بقر وسائق وقائد ، وكيزان وحبال ، ويحدده . ويكمل .

وإن كان المبيع جياً معداً لخزن الغلة ، أو صهر يجمخ لخزن الزيت ، أو غير ذلك مما يدخر في الجباب . ذكر بعمقه وضيق رأسه ، وطول رقبته ، واتساع حالاته وذرع سفله وعمقه . وإذا انتهى ذكر وصفه حدده .

وإن كان المبيع موضع الجليد - وهو في غير ديار مصر - كتب : جميع البيت المعروف بيت الجليد ، وموقعه ببلد كذا . فإن كان محفوراً كتب طوله وعرضه وعمقه محوراً بالذراع . وكتب حقوقه وعماراته وبناءه وسائر مراقبه ومحبس مائه . وكل شيء هو له على مثال شرط الدار . ويصفه وصفاً تاماً ، ويحدده .

وإن كان محتبس مائه متصل به ذكره معه . وذكر المحتبس من الجانب الذي يتصل بأحد الحدود . وإن كان نائباً عنه ذكر حدوده التي هي له على تناهي الوجوه كلها ، من مجرى ماء وساقية أو عين وقناة منه للمجرى . كما سبق في غيره . ويكمل .

وإن كان المبيع نهراً ، كتب : جميع النهر الفلاني ، وجميع الأرض التي على جانبيه ، وهي كذا وكذا ذراعاً طولاً . وعمق هذا النهر كذا وكذا ، وماأخذه من نهر كذا ، ومصبه إلى نهر كذا ، ويحدد الأرض ويكمل .

فأمره : إنما يذكر العمق في النهر ؛ لأنه قد يزداد في الحفر في عمقه ، فيكون ضرراً على النهر الذي هو آخذ منه ، مانع لزيادة الماء الذي ينصب ماء هذا النهر فيه . انتهى .

وإن كان المبيع مركباً ، كتب : جميع المركب المورقي ، أو الباطوسي الدرمونة أو العقية ، أو البطن ، أو القياسية ، أو الحراقة ، أو الشختور ، أو الزورق ، أو الككة ، أو العامة ، أو الشيني ، أو القطعة ، أو السفينة ، أو الفلك ، أو غير ذلك



من مراكب البحر الملح أو العذب ، على اصطلاح لغة أهل البحر في ذلك . وإن كان المركب من مراكب البحر الملح ذكر ما فيه من الصواري والقلاع الخصف أو القطن ، والمراسي والحبال والسرياقات والأخشاب والآلات والستائر . ويقول في وصف كل واحد من هذه السفن : الصحيحة الخالية من الكسر والشقوق والخروق . الكامة الألواح والدمر والحبال والسرياقات المحكمة ، المقنطرة بالعتب والقار والزفت والعتبار . وفي مراكب البحر العذب يذكر النوع والصواري والجوامير والقرايا والقلاع وعدة مفصلاتها ويلماتها . وإن كانت منورة أو باسمينية مربعة ، أو جناحا ، وعدة مراسيه وحباله ومهدته ، ومجاديفه ودوامسه ، وجساطينه وأصاقيه ، ودقاته ، ومرماته ، ومداريه . وما هو مشتمل عليه من سد السربين ، وتغطية الختين ، وذرع طوله بالذراع النجاري ، ومحملة من الفلات والحبوب والأحطاب . ويكمل الأوصاف على لغة أهل كل بحر ، معتمداً على وصفهم في تسمية ذلك المبيع ، وما به من العدد ، والآلات المدة له في عرفهم ، الداخلة في عقد البيع . فإذا انتهى من ذلك يقول : شراء شريعياً . ويكمل .

فائدة : الزورق صغير خال من المرساة والصواري والقلاع ، وهو في البحر الملح بهذه الصفة . وفي البحر العذب : يسير بالصواري والقلاع والمرساة . والشيني : دقيق مسنم السفل ، حاد المقدم والمؤخر ، أسفله خال من الثقل ، مفروش بالدفوف للمعائلة بمقاديف ، ومرساة وستائر وعدد معلقة به . خال من الصواري والقلاع .

والككة : عريضة السفل والعلو ، مقدمها ومؤخرها حاد ، متسعة ذات طباق . الطبقة السفلى منها : للحديد والقطن والأثقال . والثانية للحريم والجواري والرقيق ، والعلو : للرجال ، ويشتمل علوها على صار أو اثنين ، وعلى قلع أو اثنين ، وعلى مرساة أو اثنين ، وحبال وسرياقات وصهريج برسم الماء الخلو . والقطعة : أكبر من الككة ، سفليها وعلوها متسع جداً ، وتشتمل على



طبقات في السفلى ، وعلى طباق في العلو ، ذات رواشن مشقفة ، مدهونة بطاقات مشرقة ومطلة على البحر ، وصهاريج وأفران ومرتفعات . وأرض مفروشة بالتراب لزراع الخضراوات ، وصواري وقلاع ومراسي ، وليس بها مقاديف . فإنها لو اجتمعت خلائق كثيرة على تحريكها بالمقاديف لاجزوا ، ولا يسيرها إلا الله تعالى بالرياح العاصفة .

وأما السفينة والفلك : فهما أكبر من القطعة . وهما من نوع الفلك التي صنعها نوح عليه السلام ، وركب هو ومن أمره الله بالركوب فيها . انتهى . وإن كان المبيع قبائلاً ، كتب : جميع القبان المشتعل على قصبة من حديد مكفنة مشجرة ، مطعمة بالفضة أو بالنحاس الأصفر أو الأحمر . فإن كان محرزاً في القضيبي كبيراً وصغيراً . فيقول : وفي القصبة بابان محرزان ، الكبير منها يخرج من مائة رطل إلى مائة وخمسين رطلاً . والباب الصغير آخره مائة رطل . فإن كان قبائلاً كبيراً يقول : ويشتمل هذا القبان على متحدين . الأول منهما : إلى جهة القصبة ، يخرج مائة وخمسين رطلاً ، أو يخرج مائة وثمانين رطلاً بالدمشقي . وهذا نهاية ما يخرجها القبان . وهذا يسمى زوى . والقبان الصغير يسمى فرسطوني . ويخرج خمسين رطلاً . وصغير الصغير ، وهو الذي يكون رطلان أو ثلاثة أرطال ، وآخره عشرة أرطال ثم يقول : مفروض بعلامات يخرج في الباب الكبير من كذا إلى كذا . وفي الباب الصغير من كذا إلى كذا . وفي صغير الصغير من كذا إلى كذا . ويذكر في كل واحد نهاية ما يخرج به مفروض معلومة على القنتين من فولاذ ، وقتنتين كبير وصغير ، وعقرب ورمانة ، وطبق وسلاسل من حديد ، شراءً شرعياً .

وإن كان المبيع رقيقاً ، فالرقيق تختلف أجناسه وحلله . فالتركي منه أنواع قباط ، ونيان ، ومغل ، وقبجق ، وخطاي ، وجركس ، وروس وآص ، وبلغار ، وتتر ، وآق وجقطاي ، وكرج ، وروم ، وأرمين . والسودان أجناس : أخرى



حبشى ، وتسكرورى ، ونوبى ، وزغاوى ، وداجوى ، وهندى ، وخنيجى ،  
وبجاوى ، وزنجى ، ويمنى ، وسروى ، ومولد . فإذا كتب عهده يبيع جنس من  
هذه الأجناس ذكر الجنس والشبه والخلية ، والإسلام أو غير مسلم . والبلوغ ، أو  
مراهقاً ، أو عشاريّاً ، أو تساعياً ، أو ثمانياً ، أو سباعياً ، أو سداسياً ، أو خماسياً  
أو رباعياً ، أو ثلاثياً ، أو فطياً ، أو رضيعاً . ذكراً أو أنثى . وإن كان بالغاً كتب  
اعترافه لبائعه بالرق والعبودية .

وإن كان المبيع مملوكاً تركياً ، كتب جميع الملوك التركى الملقى ، أو غيره  
ومن حليته : حين طرّ شاربه ، وهو ظاهر اللون أبيضه ، واضح الجبهة ، أدهج  
العينين ، طويل الأهداب ، أكحل الجفون ، متطامن قصبه الأنف ، سهل الخدين  
مضرج الوجنتين ، ألس الشفتين ، مقلج الأسنان ، صغير الفم ، طويل العنق ،  
تام القامة ، صغير القدمين ، شراء شرعياً ، ويكمل .

وإن كان المبيع جارية تركية ، كتب : جميع الجارية الفنجاقية الجنس ،  
المسلّمة الدين ، المدعوة فلانة بنت عبد الله ، البالغ المعترفة لبائعه المذكور بالرق  
والعبودية ، ومن حليتها : أنها شابة ظاهرة اللون ، مشربة بحمرة ، واضحة الجبهة ،  
كما تقدم فى الصورة التى قبل هذه بصيغة التأنيث .

وإن كان المبيع أسود ، كتب : جميع العبد الأسود التسكرورى الجنس ، المسلم  
الدين ، البالغ المدعو فلان ، المعترف لبائعه المذكور بالرق والعبودية ومن حليته :  
أنه آدم اللون ، قشط الشعر ، سهل الخدين ، صبيح الوجه معتدل للقامة . ويكمل .  
وإن كان المبيع جارية سوداء ، كتب : جنسها ولونها ، وأنها مسلمة  
بالغة . واعترافها لبائعه بالرق والعبودية . ووصفها بأنم ماهى مشتقة عليه من  
الأوصاف الظاهرة .

وإن كان المبيع عبداً عبداً ، أو عبداً أسوداً بمملوك أبيض ، أو عبداً أبيض  
أو أسود بجارية ، أو عبداً أسوداً ، أو مملوكاً أبيضاً ، أو جارية بدار ، أو فرس ،



أو بخل ، أو حمار ، أو عروض قماش ، أو أولؤ ، أو غير ذلك من الثمنيات  
الظاهرات الجائز بيعها إجماعاً ، أو فيه خلاف ، مثل كلب أو سرجين ، أو زيت  
نجس ، أو شيء من آلات الملامى على اختلافها ، فيذكر صفات كل واحد من  
الثن والثمن . فإن كان أحدهما مما فيه الخلاف كتبه ، ويرفع إلى حاكم حنفى  
يثبته ، ويحكم فيه مع العلم بالخلاف .

وإن كان رقيقاً بحيوان ، أو رقيقاً برقيق . فيذكر فى الرقيق الجنس واللون  
والحلية والاسم ، والاعتراف بالرق والعبودية إن كان بالغاً ، ويذكر فى الحيوان  
الجنس والسن والشبه ، ويكمل على نحو ما تقدم شرحه .

والبيوع تارة تكون متعلقة ببيت الما المعمور . ويتولى السلطان البيع بنفسه ،  
أو وكيل بيت المال أو نائبه . وتارة تكون أهلية تتعلق بالأب أو الجد أبى الأب  
على ولدهما الصغير لغبطة أو مصلحة ظاهرة ، أو لحاجة يسوغ معها البيع شرعاً .  
وتارة تكون من وصى شرعى ، أو منصوب من حاكم الشرع الشريف بإذنه  
وأمره فى البيع على يتيم فى حجر الشرع الشريف ، لغبطة أو حاجة من نفقة أو  
كسوة ، أو على غائب أو ميت ، لوفاء دين ، أو صداق أو فرض متجمد أو غير  
ذلك . وتارة تكون واقعة بين متبايعين لأنفسهما ، أو لوكيلهما ، أو وكيل أحدهما  
كما تقدم .

فإن كان مما يتعلق ببيت المال المعمور ، والبائع السلطان بنفسه . كتب :  
هذا كتاب ابتياع شرعى ، أمر بكتابته وتسجيله ، وإنشائه وتحريره ، واستيفاء  
مقاصده ، واستعمال معانيه ، مولانا المقام الأعظم الشريف العالى المولوى السلطانى  
الملكى الفلانى . أعز الله نصره ، وأنفذ فى الخافقين نهييه وأمره . وأشهد به على  
نفسه الشريفة فى محبة جثمانه ، وتمكين قوته وسلطانه ، وثبوت قدرته ، ونفوذ كلمته  
من حضر مقامه الشريف ، ومجلسه المعظم المنيف من العدول الواضعين خطوطهم  
آخره ، أنه فى يوم تاريخه : باع من المقر الأشرف العالى المولوى الفلانى - ويذكر



من ألقابه مايليق به - فأشترى منه في عقد واحد صفقة واحدة ما هو جار في أملاك بيت المال المعمور ، وفي أيدي نوابه ، ولا يد لأحد عليه سواهم إلى حين هذا البيع ، للحاجة الداعية إلى بيع ما يأتى ذكره فيه ، وصرف ثمنه الآتى تعيينه في مصالح المسلمين ، وأرزاق الجند المجاهدين في سبيل الله ، الفدايين عن حوزة الإسلام ، وفي عمارة الأسوار وسد الثغور ، وغير ذلك من المصالح ، وما لا بد للمسلمين منه ، ولا غنى لهم عنه . وبما إليه - خلد الله ملكه ، وجعل الأرض بأسرها ملكه - من الولاية الشرعية العامة على بيت المال المعمور ، وفل ما تقتضيه المصلحة على ما يقتضيه رأيه الشريف . ولكون الثمن الآتى تعيينه ثمن المثل للبيع الآتى ذكره يومئذ ، بشهادة من سيعين بعد ذلك في رسم شهادته آخره ، وذلك جميع القرية وأراضيها المعروفة بكذا ، التي هي من عمل كذا - وتوصف وتحدد - ثم يقول : بجميع حقوق ذلك كله - إلى آخر ما تقدم شرحه - شراء شرعياً بثمن مبلغه كذا وهو الثمن الزائد على ثمن المثل ، وهو من جملة المبيع المعين أعلاه ، الجميع على حكم الحلول . أذن مولانا السلطان - عز نصره - للمشتري المشار إليه أعلاه في دفع الثمن المعين أعلاه إلى مباشرى بيت المال المعمور ، الواضعين خطوطهم بهامشه وهم فلان وفلان وفلان . فدفع ذلك إليهم ، فقبضوه منه قبضاً شرعياً ، وحمل إلى بيت المال المعمور ، وبرئت بذلك ذمة المشتري المسمى أعلاه من جميع الثمن المعين أعلاه . ومن كل جزء منه ، براءة شرعية براءة قبض واستيفاء . وسلم مولانا المقام الأعظم العالى المولوى السلطانى المشار إليه - أدام الله دولته وأنفذ في مصالح المسلمين كلمته - إلى المشتري المشار إليه جميع المبيع المعين فيه . فقبله منه تسليماً شرعياً تسلم مثله لمثل ذلك . وصار ملكاً من أملاكه ، وحقاً من حقوقه ، بحكم هذا التبايع الشرعى ، والتمن المقبوض . وقد وقف مولانا السلطان البائع المشار إليه - خلد الله سلطانه - والمشتري المشار إليه على هذا المبيع المعين أعلاه . وعلى حدوده وحقوقه كلها ، ونظراء وشاهداً ، وأحاطا به علماً وخبرة نافية للجهالة . وتمتداعلى



ذلك المعاقدة الصحيحة الشرعية . وتفرقا بالأبدان عن تراض منهما ، وضمان الدرك في ذلك لازم ومرجوع به في بيت المال المعمور ، بموجب الشرع الشريف وعدله . واستقر الثمن المعين أعلاه في بيت المال المعمور ليصرف بطريقة الشرع في مصالح المسلمين ، وفيما ذكر ، حسبما عين وبين أعلاه استقراراً شرعياً ، ويكمل . ويؤرخ .

\* صورة بيع وكيل بيت المال المعمور بمرسوم شريف سلطاني : هذا ما اشترى فلان الفلاني من سيدنا القاضي فلان الدين ، وكيل بيت المال المعمور بالملكة الفلانية ، الوكالة الصحيحة الشرعية ، المقوضة إليه من مولانا المقام الأعظم الشريف العالي المولوى السلطاني الملكى الفلاني - جدد الله له في كل يوم له نصراً . وملكه بساط البسيطة برأ وبحراً - المتقدمة التاريخ على تاريخه الثابت مضمونها بمجلس الحكم العزيز الشافعى بالديار المصرية الثبوت الشرعى المتصلة الثبوت بمجلس الحكم العزيز الفلاني الاتصال الشرعى . اشترى المشتري المشار إليه من البائع المشار إليه . فباعه بمقتضى المرسوم الشريف المربع الوارد عليه على يد المشتري المشار إليه من الأبواب الشريفة الأعظمية المولوية السلطانية الملكية الفلانية للمشار إليها ، الذى من مضمونه : أن يتقدم وكيل بيت المال المعمور بالملكة الفلانية - وهو فلان الفلاني - بالتوجه إلى القرية الفلانية من عمل كذا . وصحبه عدول القيمة وأرباب الخبرة . ومن جرت عادته بالوقوف على مثل ذلك وتحديداتها وتحرير أمرها ، وقطع القيمة عنها ، بعد استثناء ما يجب استثناءه منها من مسجد الله تعالى ومقبرة وطريق ووقف ، بما فيه الحظ والمصلحة والغبطة لبيت المال المعمور ، وبيعها من المشتري المسمى أعلاه على الوجه الشرعى ، وحمل الثمن عنها إلى بيت المال للمعمور ، وهو متوج بالعلامة الشريفة ، ثابت الحكم بالدواوين المعمورة ، مؤرخ بكذا ، ماهو جار فى أملاك بيت المال المعمور ، ويبد من له الولاية عليه شرعاً يوم تاريخه . وذلك جميع القرية وأراضيها المعروفة بكذا من بلد كذا . وتشتمل هذه القرية على كذا وكذا فدائاً عامرة - ويحددها ويحدد المستثنى منها ، ويذكر



الفواصل بجميع حقوق ذلك كله على نحو ما تقدم شرحه - شراء شرعياً ثمن مبلغه كذا ، السدس منه - وهو كذا وكذا - زائد على ثمن المثل لهذا البيع - وهو غبطة ظاهرة ، وزيادة وافرة ، يسوغ مع وجودها البيع على جهة بيت المال المعمور شرعاً ، بشهادة من سبعين ذلك في رسم شهادته آخره . أذن البائع المثار إليه المشتري المسمى أعلاه في دفع الثمن المعين أعلاه إلى مباشرى بيت المال المعمور ، الواضعين خطوطهم بهامشه وهم : فلان وفلان وفلان ، فدفعه إليهم ، فقبضوه منه قبضاً شرعياً ، تاماً وافياً ، وحل إلى بيت المال المعمور . برئت بذلك ذمة المشتري المسمى أعلاه من الثمن المعين أعلاه ، ومن كل جزء منه براءة شرعية ، براءة قبض واستيفاء . ويكمل بالتسلم والتسليم والرؤية والمعاقدة الشرعية والتفرق ، على نحو ما سبق . ويؤرخ .

\* وصورة المشتري من وكيل بيت المال المعمور بمقتضى وكالته : هذا ما اشترى فلان من سيدنا فلان الدين ، وكيل بيت المال المعمور بمدينة كذا ، وأعمالها بالوكالة الصحيحة الشرعية - ويذكر ما تقدم من تاريخ الوكالة وثبوتها واتصال ثبوتها ، وأنه بائع لما يذكر فيه لوجود الغبطة والمصلحة لبيت المال المعمور بالثمن الزائد على ثمن المثل الآتى تعيينه - ثم يقول : ما هو ملك جار فى أملاك بيت المال المعمور ، ويبد من له الولاية عليه شرعاً يوم تاريخه . وذلك جميع كذا وكذا ، ويصفه ويحدده . ويكمل الكتاب على ما سبق .

\* وصورة شراء وكيل بيت المال لجهة بيت المال : هذا ما اشترى سيدنا القاضى فلان الدين ، وكيل بيت المال المعمور بمدينة كذا وأعمالها بالوكالة الصحيحة الشرعية - ويذكر ما تقدم - ثم يقول ، وهو مشتري لما يأتى ذكره لجهة بيت المال المعمور ، لوجود الغبطة والمصلحة لبيت المال فى شراها يأتى ذكره بالثمن الآتى تعيينه على الوجه الآتى ، شرحه بشهادة من سبعين ذلك فى رسم شهادته آخره - من فلانة الفلانية . فباعته ما ذكرت أنه لها ويدها وملسها ونحت تصرفها إلى حالة البيع



ومتنقل إليها بالإرث الشرعى من زوجها فلان المتوفى إلى رحمة الله تعالى قبل تاريخه ، والمنحصر إرثه الشرعى فيها . وفى بيت المال المعمور . وذلك جميع الحصّة التى مبلغها الربع ستة أسهم من أصل أربعة وعشرين سهماً شائعاً فى المكان الفلانى - وبصف ويحدد - بثمان مبلغة كذا . وهو زائد على ثمن المثل . أذن سيدنا المشار إليه لعمال بيت المال المعمور ، وهم : فلان وفلان فى دفع الثمن المعين أعلاه من المال الحاصل تحت أيديهم لبيت المال المعمور ، إلى البائعة المذكورة أعلاه . فدفعاه إليها فقبضته منهما قبضاً شرعياً تاماً وافياً . وخلت أيدى عمال بيت المال المعمور من القدر المعين أعلاه خلواً شرعياً . وسلمت البائعة المذكورة إلى سيدنا القاضى فلان الدين المشتري المشار إليه جميع المبيع المحدود الموصوف بأعاليه ، فتسلمه منها لجهة بيت المال المعمور تسليماً شرعياً كنسليم مثله . ويكمل بالرؤية والمعاينة الشرعية والتفرق وضمان الدرك كما سبق ، ثم يقول : كمل لجهة بيت المال المعمور . وبهذا المبيع وبما انتقل إليه بالإرث الشرعى من الموروثين المذكور أعلاه ، ملك جميع المكان المحدود الموصوف بأعاليه ملكاً شرعياً .

\* وصورة بيع الوالد على ولده الطفل : اشترى فلان من فلان - وهو القائم فى بيع ماسياتى ذكره - على ولده لصلبه فلان الطفل الصغير الذى هو فى حجره وولايته بالأبوة شرعاً ، لما رأى له فى ذلك من الحظ والمصلحة والغبطة . ولكون المبيع الآتى ذكره خراب معطل ، ليس فيه منفعة ولا أجرة . وأن الثمن الآتى ذكره ثمن المثل له حالة البيع . وبشترى له بثمان ما يعود نفعه عليه .

\* أو يقول : وهو قائم فى بيع ماسياتى ذكره فيه على ولده لصلبه فلان الطفل الذى هو فى حجره وولايته بالأبوة شرعاً ، ليصرف ثمنه فى نفقته وكسوته وما يحتاج إليه بالطريق الشرعى ، حسبما يراه وتقتضيه المصلحة لولده المذكور . وذلك جميع كذا وكذا - ويصفه ويحدده - بثمان مبلغة كذا دفع المشتري المذكور للبائع المذكور جميع الثمن المعين أعلاه : فقبضه منه قبضاً شرعياً ، واستقر فى يده ليصرفه



في نفقة ولده المذكور وكسوته بالطريق الشرعي ، أو يشتري له به ملكاً يعود نفعه عليه . ويكمل على نحو ما سبق .

\* وصورة بيع الوالد على ولده والشراء لنفسه ، وتوالى الطرفين : اشترى فلان لنفسه من نفسه على ولده الطفل الصغير فلان ، الذي هو في حجره وولايته بالأبوة شرعاً ، ماهو ملك ولده المذكور . ويده حالة البيع ، لما رأى له في بيع ماسيأني ذكره فيه ، بالثمن الذي سيعين فيه ، من الحظ والمصلحة والقبضة وحسن النظر والاحتياط ، وكون الثمن الآتي ذكره ثمن المثل للمبيع حالة البيع . وذلك جميع كذا وكذا . بثمن مبلغه كذا . قبض المشتري المذكور من نفسه ، لولده المذكور جميع الثمن المعين أعلاه قبضاً شرعياً ، وأفرزه من مال نفسه وأبقاه في يده لولده المذكور ليتصرف له فيه على الوجه الشرعي ، أو لينفقه عليه في كسوته ونفقته بالطريق الشرعي . وتسلم المبيع المذكور من نفسه لنفسه تسليماً شرعياً . ويكمل على نحو ما سبق .

\* وإن كان قد باع ملكه من نفسه ، وابتاعه لولده من المال الحاصل له تحت يده . فالعبرة مفهومة في ذلك من الكتاب المقدم شرحه . ويقول في التسليم : وأنه تسلم من نفسه لولده المذكور المبيع المعين أعلاه . فصار في يده لولده المذكور مصيراً شرعياً .

\* وصورة مشتري الوالد لولده الطفل من أجنبي : اشترى فلان لولده الطفل الصغير فلان الذي هو في حجره وولايته بالأبوة شرعاً - لما رأى له في شراء ماسيأني ذكره بالثمن الذي سيعين فيه من الحظ والمصلحة وحسن النظر ، والاحتياط الكافي - بمال ولده المذكور الحاصل له تحت يده دون مال نفسه من فلان جميع كذا وكذا بثمن مبلغه كذا . دفع المشتري المسمى أعلاه إلى البائع المذكور أعلاه جميع الثمن المعين أعلاه من مال ولده المذكور . فقبضه منه قبضاً شرعياً ، وسلم البائع المذكور إلى المشتري المذكور جميع المبيع للوصوف المحدود



بأعاليه ، فقتله منه لولده المذكور تسليماً شرعياً كتسلم مثله لمثل ذلك ، ويكمل على نحو ما تقدم شرحه .

\* وصورة التبائع من اثنين بأنفسهما لأنفسهما : اشترى فلان بماله لنفسه من فلان ما ذكر البائع المذكور أنه له ويده وملكه ، وتحت تصرفه إلى حالة البيع . فإن كان إنشاء كتب « ويعرف بإنشائه وعمارته » وإن كان أظهر مكتوباً يشهد له بملكية ذلك . كتب : وأظهر من يده مكتوباً بارقاً أو كاغداً يشهد له بذلك ، وسيخصم ظاهره بفصل انتقال موافق لتاريخه ولشهوده . وذلك جميع المكان القلاني ، أو جميع الحصة التي مبلغها كذا من أصل كذا شائعاً من جميع المكان القلاني الكامل أرضاً وبناء ، أو البناء القائم على الأرض المحتلة ، أو الحمام أو الطاحون ، أو البستان ، أو غير ذلك مما تقدم ذكره . ويصف ويحدد ويذكر في أراضى الضيعة مساحتها إن كانت تزرع ، وزرع الأرض إن كانت يبنى عليها - ويكمل بذكر الثمن وقبضه ، والرؤية ، والمعاقدة ، والتسليم ، وضمان الدرك ، والتفريق على نحو ما سبق .

\* وصورة بيع الوصى من تركة الموصى لاستئجار من يحج عنه حجة الإسلام ، ووفاء ما ثبت عليه من الديون والحقوق الشرعية ، وتنفيذ وصاياه ، من ثلث ماله : اشترى فلان من فلان ، الوصى الشرعى على تركة فلان بالوصية الشرعية التي أسندها وفوضها إليه ، وجعل له فيها أن يحتاط على تركته ، ويقضى ماعليه من الديون الشرعية لأربابها ، واستئجار من يحج عنه حجة الإسلام بفروضها وسننها ، وتنفيذ وصاياه التي وصى بها من ثلث ماله المقسوح له في إخراجها شرعاً ، وقسم باقى تركته بين ورثته المستحقين لميراثه ، المستوعبين لجميعه ، حسبما تضمنه كتاب الوصية المحضر لشهوده ، المؤرخ بكذا ، الثابت مضمونه بمجلس الحكم العزيز القلاني . فبمقتضى ذلك : اشترى المشتري المذكور من البائع الوصى المذكور أعلام ، قباعه ما هو ملك مخلف عن الوصى المذكور ، وهو بيد وصيه



المذكور إلى حين هذا البيع . وذلك جميع كذا وكذا ، شراء شرعياً بثمن مبلغة كذا . دفع المشتري المذكور إلى البائع الوصى المذكور جميع الثمن للمعين أعلاه . فقبضه منه قبضاً شرعياً . واستقر بيده ليصرفه في وفاة ماعلى الوصى المذكور من الديون الثابتة شرعاً . وفي استئجار من يحج عنه حجة الإسلام بطريقة الشرعية . وسلم الوصى البائع المذكور إلى المشتري المذكور جميع المبيع المعين أعلاه . ففسله منه تسليماً شرعياً بعد الرؤية والمعرفة ، والمعاقلة الشرعية . ويكمل على نحو ما سبق .

\* وصورة الاستئجار للحج ما يأتي في كتاب الإجارة إن شاء الله تعالى .

\* وصورة البيع على اليتيم للحاجة : اشترى فلان من فلان الوصى الشرعى على فلان اليتيم الصغير بمقتضى الوصية الشرعية - وبشرحها وتاريخها وثبوتها - وبإذن سيدنا فلان الدين وأمره الكريم ، على فلان اليتيم الصغير المذكور الذى هو فى حجر الشرع الشريف وتحت نظر البائع المذكور وولايته ، بمقتضى الوصية المسندة - أو المفوضة - إليه من والد الطفل المذكور ، للتضمنة النظر فى أمره ، والتصرف له فى ماله بما فيه الحظ والمصلحة الظاهرة ، والنبطة الواقعة ، وبسائر التصرفات الشرعية على القوانين المعتبرة المرضية ، إلى غير ذلك مما تضمنه كتاب الوصية المؤرخ بكذا الثابت مضمونه بمجلس الحكم العزيز القلانى ، لوجود حاجة الصغير المذكور الداعية إلى بيع ما يأتى ذكره فيه عليه ، وصرف ثمنه فى نفقته وكسوته ومصالحه ، ومالا بد له منه من لوازم شرعية ، ولكون المبيع الآتى ذكره لا يبق ريبه وأجوره أو مغلّه بما يحتاج إليه اليتيم المذكور فى نفقته وكسوته ومالا بد له منه - ما هو ملك المبيع عليه المذكور ، ويبد البائع المسمى أعلاه إلى حين هذا البيع . وذلك جميع كذا وكذا - ويصفه ويحدده - شراء شرعياً بثمن مبلغة كذا . دفع المشتري المذكور إلى الوصى البائع جميع الثمن المعين أعلاه . فقبضه منه قبضاً شرعياً . وصار فى يده ليصرفه فى نفقة اليتيم المذكور وكسوته وما يحتاج إليه من اللوازم الشرعية بطريقة الشرعية . وسلم البائع المذكور إلى المشتري المذكور بالإذن المشار إليه جميع المبيع



المعين أعلاه . فتسلمه منه تسليماً شرعياً . وصار ذلك ملكاً من أملاك المشتري المذكور ، وحقاً من حقوقه ، يتصرف فيه تصرف الملاك في أملاكهم ، وذوى الحقوق في حقوقهم ، بحكم هذا التبائع المشروع والتمن المقبوض . وذلك بعد النظر والمعرفة والمعاقدة الشرعية بالإذن المشار إليه ، والإحاطة بذلك علماً وخبرة نافية للجهالة . وجرى عقد هذا التبائع والإذن - بعد أن ثبت عند سيدنا الحاكم الآذن المشار إليه بشهادة من يضع خطه في رسم شهادة آخره - : أن المبيع المعين أعلاه ملك اليتيم المذكور ، ويبد من له الولاية عليه شرعاً إلى حين هذا البيع ، وأنه محتاج إلى بيعه ، وصرف ثمنه فيما عين أعلاه من الحاجة المسوغة للبيع عليه شرعاً ، وأن الثمن المعين أعلاه ثمن المثل للبيع المذكور يومئذ - الثبوت الشرعي ، وبعد النداء على المبيع ، وإشهاره في مواطن الرغبات مدة بحضور عدلين مندوبين لذلك من مجلس الحكم العزيز المشار إليه . فكان أنهى ما بذل فيه الثمن المعين أعلاه وبعد استيفاء الشروط الشرعية ، واعتبار ما يجب اعتباره في ذلك شرعاً . وبكامل .

\* وصورة البيع على اليتيم للغبطة والمصلحة : اشترى فلان من فلان أمين الحكم العزيز بالمكان الفلاني - أو الناظر في أمر الأيتام ببلد كذا - وهو قائم في بيع ما يأتي ذكره على الوجه الذي سيشرح فيه . بإذن سيدنا ومولانا قاضي القضاة فلان الدين وأمره الكريم على فلان اليتيم الصغير ، أو الطفل الذي هو في حجر الحكم العزيز ، أو الشرع الشريف ، وتحت ولايته ونظره لوجود الغبطة والمصلحة في بيع ما يأتي ذكره فيه ، المسوغين للبيع له شرعاً - أو التي سوغ معها الشرع الشريف البيع عليه شرعاً - ما هو ملك اليتيم المذكور ، ويبد من له الولاية عليه شرعاً إلى حين هذا البيع . وذلك جميع المكان الفلاني - وبصفه ومحدده - شراء شرعياً بثمن مبلغه كذا دفع المشتري المذكور إلى البائع المذكور جميع الثمن المعين أعلاه . فقبضه منه قبضاً شرعياً . وصار في يد البائع ليتصرف لليتيم المذكور فيه على الوجه الشرعي بالبيع والشراء والأخذ والعطاء . ويكتسب له فيه وينمي ، مع بذل الاجتهاد والاحتياط .



وسلم البائع المذكور إلى المشتري المذكور جميع المبيع المعين أعلاه بالإذن الكريم المشار إليه أعلاه ، فتسلمه منه تسليماً شرعياً . وذلك بعد النظر والمرقة والمقابلة الشرعية . وبعد أن ثبت عند الحاكم الآذن ، بشهادة من يضع خطه آخره : أن المبيع المعين أعلاه ملك اليتيم المذكور ، ويبد من له الولاية عليه شرعاً إلى حين هذا البيع . وأن لليتيم في بيع ماعين أعلاه بالثمن المعين أعلاه غبطة وافرة ، ومصلحة ظاهرة . يسوغ معهما البيع عليه شرعاً ، وأن الثمن المعين أعلاه ثمن المثل له وزيادة يومئذ - الثبوت الشرعي ، وبعد إشهار المبيع المذكور ، والنداء عليه في مواطن الرغبات ومحل الطلبات مدة . فكان أنهى ما بذل فيه : الثمن المعين أعلاه . وبعد استيفاء الشرائط الشرعية ، واعتبار ما يجب اعتباره شرعاً . وبكامل .

\* وصورة البيع على يتيم بصفة أخرى : اشترى فلان من فلان ، وهو قائم في بيع ماسياتي ذكره فيه على الوجه الذي سيشرح فيه بإذن سيدنا فلان الدين - إلى قوله : لوجود الحظ والمصلحة له في بيع الدار الآتي ذكرها فيه . ولقلة الانتفاع بها ، وكونها من العقار النفيس لأمس<sup>(١)</sup> أجرته بالنسبة إلى ثمنه ، وليصرف ثمنها في شراء عقار هو أعود نفعاً عليه من ذلك - ويسوق الكلام ، إلى قبض الثمن قبضاً شرعياً ليصرفه في ثمن عقار يبتاعه لليتيم المذكور . ليسكون أعود نفعاً عليه من المبيع المعين أعلاه - وبكامل على نحو ما تقدم شرحه . ويقول في هذه الصورة : وأن أجره الدار المبيعة المذكورة أعلاه بالنسبة إلى كثرة ثمنها كثير جداً لأمس<sup>(١)</sup> له .

\* وصورة البيع على اليتيم لعدم الانتفاع بالمبيع لاستخدامه وتعطله ، والدوام عدم الرغبة فيه لدثورته : اشترى فلان من فلان - ويسوق الكلام كما تقدم - ثم يقول لوجود الحظ والمصلحة في بيع الدار الآتي ذكرها فيه ، لاستخدامها وتعطلها ، ودوام عدم الرغبة فيها لدثورتها ، وليصرف ثمنها في شراء عقار يعود على اليتيم المذكور ، ويرتفق بريعه ، مع كون الثمن الآتي تعيينه ثمن المثل له يومئذ . وبكامل على نحو ما سبق .

(١) كذا في الأصول .



\* وصورة البيع على يتيم للغبطة والمصلحة ، وعلى يتيمين لوفاء ماوجب في نصيبهما من المبيع من صداق زوجة والدماء : اشترى فلان من فلان ، وهو بائع لما يذكر فيه عن نفسه ، وياذن سيدنا فلان الدين وأمره الكريم على أخيه لأبويه فلان اليتيم الصغير الذى هو فى حجر الشرع الشريف ، وتحت نظره وولايته شرعاً لوجود الغبطة والمصلحة له فى بيع مايدكر ببيع عليه بما فيه الغبطة الوافرة والمصلحة الظاهرة ، المسوغين للبيع عليه شرعاً . الثابتين عند الحاكم الآذن المشار إليه ، الثبوت الشرعى ، بشهادة من يعين ذلك فى رسم شهادته آخره . وهو بائع أيضاً ياذن سيدنا فلان الحاكم الآذن المشار إليه ، وأمره الكريم ، على الأخوين الشقيقين فلان وفلان ولدى أخيه لأبويه فلان المتوفى إلى رحمة الله تعالى بعد وفاة والده مورثه المذكور ، اليتيمين الصغيرين اللذين هما فى حجر الشرع الشريف ، وتحت ولايته لوفاء ماوجب فى نصيبهما من المبيع الآتى ذكره وتحديدده فيه ، الصائر إليهما بالإرث الشرعى من والديهما المذكور بالسوية بينهما - وإن كان ذكراً وأنثى فيقول : بينهما على حكم الفريضة الشرعية - وهو منتقل إلى والديهما بالإرث الشرعى من والده المذكور من الصداق الآتى تعيينه فيه ، ولحاجتهما الداعية إلى بيع مايفضل من نصيبهما بعد وفاء الصداق المذكور ، وصرف ثمن ذلك فى نفقتهما وكسوتهما ومالابدهما منه من الحاجة الشرعية الثابتة عند الحاكم ، الآذن المشار إليه ، الثبوت الشرعى بشهادة من يعين ذلك فى رسم شهادته آخره . والصداق المعين أعلاه : هو الثابت فى ذمة والديهما فلان المذكور لزوجته فلانة والدة الأخوين المبيع عليهما البائن من والديهما المذكور من قبل وفاته ، المحضر من يدها الذى من مضمونه : أنه أصدقها عند تزوجه إياها صداقاً مبلغه كذا على حكم الحلول ، مؤرخ بكذا . وثبت إقرار الزوج المتوفى المذكور بذلك . وجريان حلف الزوجة المذكورة على استحقاق ذلك ، وعلى عدم المسقط والمبطل له الميمن الشرعية ، الجامعة لمعانى الحلف شرعاً عند الحاكم الآذن المشار إليه ، حسبما تضمنه إشهاده المكتتب بظاهر الصداق



المذكور ، مؤرخ ثبوته بكذا ، ما ذكر أنه له ولأخيه الصغير المذكور ولولاه أخيه المذكورين ، ومخلف عن والده المذكور أعلاه ، وهو بأيديهم إلى حين هذا البيع بينهم على ما يأتي تفصيله . والتمن الآن تعيينه بينهم على ما يذكر فيه . وذلك جميع المكان القلاني - ويصفه ويحدده - بثمان مبلغة كذا الجميع على حكم الحلول . فمن ذلك : ما تولى البائع المذكور بيعه عن نفسه في عقد أول ثمانية أسهم من أصل أربعة وعشرين سهماً بما يقابل ذلك من الثمن . ومنها : ما تولى بيعه على أخيه فلان الصغير المذكور في عقد ثان كذا وكذا سهماً من الأصل المذكور ، لوجود المصلحة والغبطة له في ذلك حسبما شرح أعلاه ، بمقابلته من الثمن . وبقية المبيع الآن ذكره وهو كذا وكذا سهماً . تولى البائع المذكور بيعها فيه في عقد ثالث على ولده أخيه المذكورين أعلاه ، من تركة والدهما المذكور ، لوفاء الصداق المعين أعلاه ، وصرف باقي ثمن ذلك في نفقتهم وكسوتهم بما يقابل ذلك من الثمن المعين أعلاه ، دفع المشتري المذكور جميع الثمن المعين أعلاه إلى البائع المذكور . فقبضه منه لنفسه للجهتين المذكورتين أعلاه ، حسبما عين وبين أعلاه ، قبضاً شرعياً . ويكمل المبيعة إلى آخرها . ويقول : ثم دفع البائع المذكور بإذن الحاكم المشار إليه إلى الزوجة المذكورة مبلغ كذا وكذا من ثمن الحصة المبيعة من تركة أخيه المذكور ، عوضاً عن صداقها المعين أعلاه . فتعوضت منه بذلك وقبضته منه قبضاً شرعياً . وباقي ثمن الحصة - وهو كذا - استقر تحت يده ، مع ما هو مختص بأخيه الصغير المذكور استقراراً شرعياً بتقرير الحاكم المشار إليه ، ليصرفه في نفقتهم وكسوتهم وما لا بد لهم منه بطريقه الشرعي . وبحكم ذلك برئت ذمة الزوج المتوفى المذكور من جميع الصداق المعين أعلاه من كل جزء منه البراءة الشرعية . وذلك : بعد أن ثبت عند سيدنا الحاكم المشار إليه جريان الحصة المبيعة على اليتيم المذكور في ملكه إلى حالة البيع ، وأن في بيعها عليه بثمانها المعين أعلاه غبطة وافرة ، ومصلحة ظاهرة ، وأن الحصة المبيعة على الأخوين المذكورين في وفاة الصداق المذكور ملك مخلف



عن المتوفى المذكور ، ويبد البائع حالة البيع لولدى أخيه المبيع عليهما المذكورين أعلاه بينهما ، حسبما عين أعلاه ، وأن ثمنها المعين أعلاه ، ثمن المثل لها وقيمة العدل حالة البيع . ويكمل .

\* وصورة البيع من مجلس الحكم العزيز في وفاة دين على ميت : اشترى فلان من فلان القائم في بيع ما سيأتي ذكره ، بإذن سيدنا فلان الدين وأمره الكريم من تركة فلان لوفاء ما في ذمته من الدين الشرعى لهذا المشتري المذكور ، بمقتضى المسطور المحضر من يده لشهوده ، الذى مبلغه كذا ، مؤرخ بكذا ، ثابت مضمونه وجريان حلف رب الدين على استحقاق ذلك في ذمة المقر الراهن ، إن كان البيع رهناً ، وفي تركته ، وعلى عدم المسقط والمبطل لذلك ولشئ منه ، وعلى بقاء حكم الرهن ولزومه المعين في المسطور المذكور وهو المبيع الآتى ذكره - اليمين الشرعية المعتبرة في الحكم على الميت شرعاً عند سيدنا الحاكم الآذن المشار إليه . وحكم - أعز الله أحكامه - بذلك ، وبصحة الرهن المعتاد حكماً شرعياً . ولما تكامل ذلك عنده تقدم إذنه الكريم بعرض المبيع الآتى ذكره ، وتحديد فيه ، وإشهاره والنداء عليه في مواطن الرغبات ، ويومه بثمن مثله ، ومقاصصة المشتري بالثمن إلى نظيره من الدين الثابت له في ذمة المبيع عليه ، والمكاتبة والإشهاد بعد استجماع الشرائط الشرعية المعتبرة في هذا البيع وصحته شرعاً . وأذن للبائع المذكور في ذلك كله . فبمقتضى ذلك : اشترى المشتري المذكور من البائع المذكور ما هو ملك مخلف عن المتوفى المذكور . وهو بيد البائع إلى حالة البيع . وذلك جميع المكان الفلانى - ويصفه ويحدده - بثمن مبلغه كذا . قاصص المشتري المذكور به إلى نظيره من الدين الشرعى الثابت له في ذمة المتوفى المذكور مقاصصة شرعية - ويسوق بقية الكلام من النسل والتسليم ، والنظر والمعرفة ، والمعاقدة الشرعية ، وذكر ثبوت ملكية المبيع عليه لذلك ، وثبوت القيمة والإشهاد والنداء - على نحو ما سبق .

\* وصورة البيع بإذن الحاكم على أيتام ، وبالوكالة عن بالغين في وفاة دين



مورثهم : اشترى فلان من فلان الوصى الشرعى على تركة فلان - وهو بائع بإذن سيدنا فلان وأمره الكريم - على أولاد المتوفى المذكور لصلبه . وهم : فلان وفلان وفلان ، الأطفال الصغار ، الذين هم في حجر الشرع الشريف ، وتمت وصية فلان البائع المذكور ، وما يخصهم من البيع لوفاء ماوجب في نصيبهم بحق كذا وكذا سهما من الدين الآتى ذكره فيه . وعن موكلته فلانة زوجة المتوفى المذكور ، وعن ولدها منه فلان الرجل الكامل ، حسباً وكلاء في بيع ما يخصهما من البيع الآتى ذكره بالثمن الذى سيعين فيه ، لوفاء ماوجب في نصيبهما بحق كذا وكذا سهم من الديون الموعود بذكرها ، الثابتة في ذمة مورثهم المذكور لفلان بمقتضى مسطور شرعى ، جملة كذا ، مؤرخ بكذا . وفلان كذلك وفلان كذلك ، وجريان حلف كل واحد من أرباب الديون على استحقاق ما هو له في ذمة المتوفى وفي تركته ، وعلى عدم المسقط والبطل لذلك . وذلك جميع كذا وكذا - ويصفه ويحدده - بثمان مبلغة كذا ، ويذكر قبض الثمن بيد البائع ، ودفعه بإذن الحاكم إلى كل واحد من أرباب الديون ما هو له - ويعينه - ويكمل بالتسليم والتسليم والمعاقدة وثبوت ملكية المبيع عليهم لذلك . وكون الثمن ثمن المثل على نحو ما تقدم شرحه .

\* وصورة البيع على غائب ، وفاء لحق زوجته من النفقة والكسوة : اشترت فلانة من فلان ، وهو بائع لما يذكر فيه بإذن سيدنا فلان وأمره الكريم على زوج المشتري فلان الغائب عن مدينة كذا ، الثابتة غيبته عند سيدنا فلان الآذن لوفاء ماوجب لها في ذمته بالشرع الشريف من النفقة والكسوة الماضيتين في مدة كذا بحكم استمرار الزوجية بينهما وغيبته عنها المدة المذكورة ، وتقرير ذلك عليه من المدة كذا وكذا درهما حساباً عن كل سنة كذا التقرير الشرعى . فلما وجب لها ذلك في مال زوجها الغائب المذكور في ذمته ، وثبت عند الحاكم الآذن بطريقه الشرعى ، طلبت من الحاكم المشار إليه تقديم أمره الكريم إلى من رأى من الأئمة ببيع المبيع الآتى ذكره ، ويقاصصها بثمانه إلى نظيره مما وجب لها ، حسبما عين



أعلاه . فأجابها إلى ذلك ، وتقدم إلى البائع المذكور بذلك ، بعد أن ثبت عنده أن المبيع الآتى ذكره ملك الزوج الغائب إلى حالة البيع . وأن الثمن ثمن المثل له ، وبعد إشهاره في موطن الرغبات الإشهار الشرعى ، وبعد ثبوت الزوجية والغيبة ، واستجماع سائر الشروط المعتبرة في جواز هذا البيع وصحته شرعاً - ما هو ملك زوجها الغائب ويده إلى حين البيع . وذلك جميع كذا وكذا - ويصفه ويحدده - بثمن مبلغه كذا . قاصص البائع المذكور المشتري المذكورة هذا الثمن المذكور إلى نظيره مما وجب لها في مال زوجها الغائب المذكور بإذن الحاكم المشار إليه ، مقاصصة شرعية ، برئت بها ذمة المشتري المذكورة من الثمن المذكور ، وذمة زوجها من نظيره من المبلغ المعين أعلاه براءة صحيحة شرعية ، ويكمل على نحو ما سبق .

\* وصورة ابتياع عقار الوصية من ثلث تركة الموصى وإنقاذ ذلك : اشترى فلان - وهو وصى فلان في الاحتياط على تركته ، والبداءة منها بمؤونة تجهيزه ، وقضاء ما عليه من الديون والحقوق الشرعية ، وقبض ماله من الحقوق الواجبة والديون الشرعية ، وتنفيذ وصاياه من ثلث ماله ، وما فضل من الثلث المذكور يشترى به ملكاً وعقاراً بالبلد الفلانى وظاهره ، ويتسلمه تلم مثله ، ويقفه عنه وفقاً صحيحاً شرعياً ، تصرف أجوره ومنافعه ، بعد عمارته وإصلاحه ، على الوجه الآتى شرحه - ويكتب جميع ما اشترطه الوصى في وصيته بحروفه المنصوص عليها في كتاب الوصية ، وأن يكون النظر للوصى المذكور ، ثم للأرشد فالأرشد من أولاده ونسله وعقبه ، فإذا انقضوا يكون النظر لفلان أو للاحاكم . وذلك بمقتضى الوصية الشرعية التى أسندها إليه ، وجعل له التصرف في ذلك بمراجعة فلان ونظره ، بحيث لا يفرد بشيء من التصرفات إلا بإذنه ، ونظره ومراجعته ، مؤرخ كتاب الوصية المذكور بكذا . ثابت مضمونه ، مع قبول الموصى إليه الوصية الشرعية المشروحة ، وقبول الناظر النظر بمجلس الحكم العزيز الفلانى . والوصى المذكور مشتر لما يأتى ذكره بمقتضى الوصية المذكورة ، عملاً بمقتضاها ، وإنفاذاً لها بإذن الناظر



المشار إليه بالثمن الآتي تعيينه ، الحاصل تحت يده ثلث تركة الموصى المشار إليه ، بعد إنفاذ الوصايا التي عينها في كتاب الوصية المذكور ، ومع كون الثمن الآتي تعيينه ثمن المثل للبيع الآتي ذكره حالة البيع ، بشهادة من يعين ذلك في رسم شهادته آخره ، من فلان الفلاني ، ما ذكر أنه له ويده وملكه ، وتحت تصرفه إلى حين هذا البيع . وذلك جميع كذا وكذا بثلث مبلغه كذا ، دفع الوصي المشتري المذكور إلى البائع المذكور جميع الثمن المذكور من المال الحاصل تحت يده من ثلث تركة الموصى المذكور ، فقبضه منه قبضاً شرعياً بحضرة شهوده ، وسلم البائع المذكور إلى المشتري المذكور المبيع الموصوف المحدود بأعاليه ، فتسلمه بإذن الناظر المشار إليه . وصار بيده ليقفه حسبما عين أعلاه ، ويكمل على نحو ما سبق من ذكر الشروط المعتبرة .

\* وصورة وقف الوصي المشتري لما اشتراه ، يأتي في كتاب الوقف إن شاء الله تعالى .

\* وصورة البيع على غائب في وفاة صداق زوجته <sup>(١)</sup> : اشترى فلان من فلان ، وهو بائع لما يأتي ذكره بإذن سيدنا فلان ، الغائب عن مدينة كذا الغيبة الشرعية الثابتة عند الحاكم المشار إليه ، لوفاء ماوجب وتقرر في ذمته من صداق زوجته فلانة الشاهد به صداقها عليه ، المتضمن أنه أصدقها عند تزوجه إياها صداقاً مبلغه كذا . مؤرخ بكذا ثابت مضمونه . وجريان حلفها على استحقاقها لذلك في مال زوجها المذكور ، وفي ذمته اليمين الشرعية ، الجامعة لمعاني الحلف شرعاً ، المعتبرة في الحكم على الغائب ، مع مايعتبر ثبوته فيه عند الحاكم الآذن المشار إليه . ما هو ملك الغائب المسمى أعلاه ويده ، وفي تصرفه إلى حين هذا البيع . وذلك جميع كذا وكذا ، بثلث مبلغه كذا . دفع المشتري المذكور إلى البائع المذكور جميع الثمن المعين أعلاه ،

---

(١) بهامش الأصل : وذكر شمس الأئمة الحلواني في باب امرأة للفقير من أدب القاضي : أن للقاضي ولاية بيع مال الغائب .



فقبضه منه ، ثم دفعه بإذن الحاكم المشار إليه إلى الزوجة المسماة أعلاه ، فقبضته منه عن صداقها المعين أعلاه ، بمقتضى مصادقة شرعية جرت بينهما في ذلك على الوجه الشرعى . برئت بذلك ذمة المشتري المذكور من جميع الثمن المعين أعلاه . وذمة الغائب المبيع عليه المذكور من الصداق المذكور براءة شرعية . ويكمل بالتسليم والتسليم ، والمعاقدة ، وذكر ثبوت أن المبيع ملك الزوج الغائب المبيع عليه إلى حين البيع ، وأن الثمن ثمن المثل ، وإشهاره والنداء عليه في مواطن الرغبات واستيفاء الشرائط الشرعية المعتبرة في ذلك شرعاً .

\* وصورة البيع من تركة ميت له ورثة فيهم طفل صغير ، في وفاء دينه : اشترى فلان من فلان الوصى في أمر اليتيم الآتى ذكره - أو المتكلم في أمر اليتيم - وهو بائع لما يذكرفيه بإذن سيدنا فلان ، وأمره الكريم ، على فلان اليتيم الصغير المحجور عليه من قبل الحكم العزير ، لوفاء ماوجب في نصيبه ، الصائر إليه بالإرث الشرعى من والده المذكور المتوفى إلى رحمة الله تعالى من قبل تاريخه المنحصر إرثه الشرعى في زوجته فلانة وأولاده لصلبه فلان وفلان الرجلين الكاملين . وفلان الصغير المذكور ، وقدر ماوجب في نصيبه : السدس والثمن من الدين الثابت في ذمة المتوفى المذكور ، الآتى ذكره لمن سيعين فيه ، والحاجة اليتيم المذكور إلى بيع مايفضل له بعد وفاء الديون المذكورة ، الحاجة الشرعية ومن فلان وفلان الرجلين الكاملين المذكورين أعلاه ، وهما بائعان لما يذكرفيه عن أنفسهما لوفاء ماوجب في نصيبهما ، الصائر إليهما بالإرث الشرعى من أبيهما المذكور ، وقدره : الثلث والرابع من الديون الآتى ذكرها بينهما بالسوية . ومن فلانة الزوجة المسماة أعلاه ، وهى بائعة لما يذكرفيه عن نفسها ، لوفاء ماوجب في نصيبها الصائر إليها بالإرث الشرعى من زوجها فلان المذكور ، وهى الثمن من الديون الموعود بذكرها ، الشاهد بها لفلان المسطور ، أو الشاهد بها لفلان وفلان المساطير الشرعية ، المتضمن الأول منها بإقرار المتوفى المذكور لفلان المذكور بكذا ،



مؤرخ بكذا ، والثاني كذلك ، والثالث كذلك ، ثابت مضمونها . وحلف المقره على استحقاق المبلغ القربه في ذمة المتوفى وفي تركته ، مع ما يعتبر ثبوته فيه عند الحاكم المشار إليه الثبوت الشرعى ، وجلة هذه الديون كذا وكذا . اشترى المشتري المذكور من البائعين المذكورين ، قباعوه بمقتضى ما شرع أعلاه ، ما هو ملك مخلف عن مورثهم المذكور ، ويد البائعين المذكورين ، والمبيع عليه إلى حالة البيع ، وهو بينهم على أربعة وعشرين سهماً بالتريضة الشرعية . وذلك جميع كذا - ويصفه ويحدده - بثمن مبلغه كذا ، الجميع على حكم الحلول . فن ذلك ما باعه فلان وفلان بالسوية كذا وكذا سهماً بما يقابل ذلك من الثمن ، وما باعه الزوجة المذكورة كذا وكذا بما يقابله من الثمن المذكور ، وما باعه فلان على اليتيم المذكور كذا وكذا بما يقابله من الثمن . دفع المشتري المذكور إلى البائعين المذكورين جميع الثمن المعين أعلاه ، فقبضوه منه قبضاً شرعياً ، ثم دفعوا منه إلى أرباب الديون المذكورين أعلاه ما ثبت لهم من الدين المعين أعلاه ، وهو كذا وكذا ، فقبضوا ذلك منهم قبضاً شرعياً بينهم على الحكم المشروح أعلاه . واستقر ما يخص اليتيم من بقية الثمن المعين أعلاه . وهو كذا وكذا في يد الوصى المتكلم المذكور ، ليتصرف فيه وينفق عليه منه ، ويكسوه بالطريق الشرعى . برئت بذلك ذمة المشتري المذكور من الثمن المعين أعلاه ، وذمة المتوفى المذكور من الديون المعينة أعلاه ، البراءة الشرعية . ويكل بالتسلم والتسليم ، والمعاقدة ، وذكر ثبوت الملك والحيازة للمتوفى إلى حين وفاته ، وأنه يد ورثته المذكورين إلى حين البيع ، واحتياج الصغير إلى نفقة وكسوة ، وصرف ما فضل من ثمن حصته بعد وقاء ما وجب فيه من الدين الشرعى في نفقته وكسوته الحاجة الشرعية ، وأن الثمن لحصة اليتيم ثمن المثل والإشهاد والنداء على ما تقدم شرحه .

\* وصورة البيع لوفاء فرض فرضه القاضى لولد شخص ميت : اشترى فلان من فلان ، وهو بائع لما يذكر فيه يأن سيدنا فلان الدين وأمره ، من تركه فلان



لوفاء ما تجمد عليه من الفرض المقرر في ماله لولده فلان الصغير الذي هو في حضانة والدته فلانة مطلقة أيه المذكور بمقتضى الفرض الشرعى ، المتضمن أن الحاكم القلانى فرض في مال المتوفى المذكور لولده المذكور برسم طعامه وشرابه وكسوته ولوازمه الشرعية وما لا بد منه ، في كل شهر كذا وكذا ، وأذن لحاضنته المذكورة في إخراج ذلك من مالها ، والإتفاق والرجوع به في مال والده المذكور عند تعذر وصولها إليه من جهته ، وجملة ما تجمد عليه من ذلك إلى سلخ كذا وكذا : مبلغ كذا وكذا . وثبت حلف الحاضنة المذكورة على استحقاق الجملة المتجمدة في تركة المتوفى المذكور . وعلى عدم المسقط . وأنها أنفقت ذلك على وجه تستحق به الرجوع في التركة المذكورة اليمين الشرعية . وثبت عند الحاكم الآذن الفرض المذكور ، وجريان حلفها على ذلك ، مع ما يعتبر فيه الثبوت الشرعى . وذلك جميع المكان القلانى - ويحدده - بضمن مبلغه كذا وكذا . دفع المشتري المذكور جميع الثمن المعين أعلاه إلى البائع المذكور ، فقبضه منه ودفعه إلى الحاضنة المذكورة وفاء لما ثبت لها أعلاه . ويكمل بالتسلم والتسليم ، والرؤية والمعاقدة ، وذكر ثبوت ملكية المتوفى لذلك . وأن الثمن ثمن المثل ، والإشهاد والنداء على نحو ما سبق .

\* وصورة البيع من تركة ميت على غائب وصغير في وفاء دين مورثهما . وفيما وصى به الموروث من الوصايا الشرعية : اشترى فلان من فلان ، وهو بائع لما يذكر فيه ، بإذن الحاكم القلانى وأمره على الغائب فلان ، وعلى أخيه الصغير فلان بالوصية الشرعية - إن كان وصياً - لوفاء ما ثبت على مورثهما فلان ، المتوفى إلى رحمة الله تعالى من قبل تاريخه من الدين الشرعى لفلان بمقتضى المسطور الشرعى الذى جعلته كذا ، المؤرخ بكذا ، الثابت مضمونه ، وجريان حلف رب الدين على استحقاقه ، ولوفاء مال الوصايا التى وصى بها والدهما المذكور لفلان وفلان ، الشاهد بها كتاب الوصية ، المتضمن إقرار الموصى بذلك على الوجه المشروح في الكتاب المذكور وثبوته ، وجريان حلف كل واحد من الموصى لهم على استحقاقه لما وصى



له به ، وعلى عدم الرد والاستيفاء - اليمين الشرعية عند الحاكم الآذن المشار إليه  
الثبوت الشرعى ، وحكم بذلك حكماً شرعياً . وذلك جميع المكان الفلانى -  
ويحدد ، ويذكر دفع المشتري الثمن إلى البائع ، وقبضه منه ، ودفعه يأذن الحاكم  
إلى رب الدين وإلى الموصى لهم - مائت لم بينهم على حسب ما فصل أعلاه .  
فقبضوه واستقر الباقي من الثمن المذكور - وهو كذا وكذا - تحت يده الغائب  
ولأخيه الطفل المذكور ، ليحفظ مال الغائب إلى حين حضوره وتسليمه إياه ،  
ويتصرف للصغير المذكور فيما يخصه من ذلك على الوجه الشرعى ، ويكمل على  
نحو ما سبق .

\* وصورة بيع مرهون من تركة ميت ووفاء ما استدين لأولاده حال حياته  
وغيبته : اشترى فلان من فلان ، وهو بائع لما يذكر فيه يأذن سيدنا فلان وأمره  
على فلان وفلان أولاد فلان الأيتام الصغار الذين توفى والدم المذكور . وانحصر  
إرثه الشرعى فيهم من غير شريك لهم فى ذلك . وهم الآن فى حجر الشرع  
الشرىف وحضانة جدتهم لأمرهم فلانة ، لوفاء ما استدانتها الحاضنة المذكورة يأذن  
الحاكم الآذن المشار إليه من فلان ، ومبلغه كذا ، ورهنت عنده على الدين المذكور  
بالإذن الشرعى المشار إليه جميع ما هو جار فى ملك والدم المذكور ، الغائب إذ ذلك  
عن مدينة كذا الغيبة الشرعية - وهو كذا - رهنا شرعياً من قبل تاريخه ، لتصرف  
المبلغ المذكور فى نفقة أولاده المذكورين وكسوتهم وما لا بد لهم منه من لوازم  
شرعية ، بمقتضى المسطور الشرعى المتضمن لذلك ، للتورخ بكذا ، للثابت مضمونه  
وجريان حلف المداين المذكور على استحقاق ذلك ، وعلى عدم المسقط والمبطل  
لذلك ولشئ منه . وعلى بقاء حكم الرهن ولزومه ، اليمين الشرعية المستوفاة الجامعة  
لحافى الحلف شرعاً ، مع ما يعتبر ثبوته فيه عند الحاكم المشار إليه الثبوت الشرعى .  
وذلك جميع كذا وكذا . ويحدد ويكمل على نحو ما سبق .

\* وصورة بيع وكيل الراهن الرهن عند حلول الدين ودفعه للرهين وفاء



لدينه : اشترى فلان من فلان ، وهو البائع لما يذكر فيه عن موكله فلان بإذنه له في ذلك بالثمن الذي سيعين فيه على الحاكم الآتي شرحه فيه وتوكيله إياه في ذلك كله التوكيل الشرعى ، ماذكر البائع الوكيل المذكور أنه ملك موكله المذكور ، ويبد المشتري المذكور رهناً على دينه الواجب له في ذمة الموكل المذكور الحال حالة البيع . ومبلغه كذا ، بمقتضى المسطور الشرعى المتضمن إقرار الموكل المذكور للمشتري المذكور بالمبلغ المذكور . وأنه رهن تحت يده على الدين المذكور وعلى كل جزء منه جميع الدار الآتى ذكرها وتحديداتها فيه بحقوقها كلها ، رهناً صحيحاً شرعياً مؤرخ المسطور المذكور بكذا . ووكل وكيله المذكور في بيع الرهن المذكور عند حلوله وبعده ، بثلث وما قاربه ، ممن يرغب في ابتياعه وفي قبض الثمن وتسليم المبيع ، أو في مقاصصة المشتري المذكور ، بالثمن الواقع عليه عقد البيع إلى نظيره من الدين المعين أعلاه . وفي المسكاتبة والإشهاد على الرسم المعتاد ، التوكيل الشرعى حسبما هو معين في المسطور المذكور . وذلك جميع المكان الفلانى - و يصف ويحدد - بثلث مبلغه كذا ، دفع المشتري المذكور إلى البائع المذكور جميع الثمن المعين أعلاه . فقبضه قبضاً شرعياً ، أو قاصص الوكيل البائع المذكور المشتري المذكور بالثمن المعين أعلاه إلى الدين المعين أعلاه في المسطور المذكور مقاصصة شرعية . برئت بذلك ذمة المشتري المذكور من جميع الثمن المعين أعلاه ، وذمة الموكل المذكور من جميع الدين المعين أعلاه ، ومن كل جزء منه ، براءة شرعية . ويكمل على نحو ما سبق .

وإن حضر الموكل وصدق واعترف بصحة البيع ولزومه وبالتوكيل المشروح أعلاه ، وتقدمه على عقد هذا البيع ، وبالدين وبقائه في ذمته إلى حالة البيع . وأن ذلك صدر من أهله في محله على الأوضاع الشرعية صدوراً شرعياً وأن الثمن ثمن المثل لذلك حالة البيع : كتب ذلك في ذيل المباينة بلفظه .



### فصل

وإن كان المبيع مرهوناً عند المشتري وقت البيع ، فلا عرة به . فإنه القى  
أبطل حقه من الرهن ، وأبطل عقد الرهن بمجرد المعاوضة الجارية بينه وبين البائع  
أو وكيله .

وإن كان مرهوناً عند غير المشتري ووقع العقد ، وقع باطلاً . وللمشتري  
الرجوع بالتمن عند ثبوته وإطلاعه عليه بعد حكم حاكم بطلان البيع .  
ويجوز في هذه المسألة الخلاف بين الأئمة رضى الله عنهم .

فإن كان الرهن معاداً كان صحيحاً عند الشافعى ، باطلاً عند الباقيين .  
وللعتابيين التراجع بالمبيع المرهون رهناً معاداً . فإن ترفعاً إلى شافعى حكم بطلان  
البيع وصحة الرهن . وإن ترفعاً إلى غيره حكم بصحة البيع وبطلان الرهن .

### فصل

وإذا أراد الكاتب أن يعين أن المبيع كان مرهوناً . فيقول : وهذا المبيع  
كان مرهوناً عند فلان على دين شرعى مبلغه كذا فى ذمة البائع المذكور . وحضر  
رب الدين المذكور ، وفك عقد الرهن عن المبيع المعين أعلاه قبيل صدور هذا البيع  
وسلّمه إلى البائع فتسلّمه منه . وصار فى يده ، ثم وقع عقد البيع بعد ذلك على الحكم  
المشروح أعلاه . واعتراف المرتهن المذكور بصحة هذا البيع ولزومه ونفوذه ،  
وجريانه على الصحة وال لزوم . وأنه صدر من أهله فى محله على الأوضاع الشرعية  
صدوراً شرعياً .

### فصل

وإن كان المبيع وقفاً ورده الموقوف عليهم ، كتب - قبل الإشهاد وقبل  
التاريخ - : وهذا المبيع المعين أعلاه كان والد البائع - أو البائعين - وقفه عليهم ،  
وأشهد عليه بذلك ، ثم ثبت عند الحاكم القلانى أن الواقف المذكور إنما صدر



منه الوقف المذكور في مرض موته ، أو في المرض المتصل بموته ، الثبوت الشرعى ، ثم حضر الموقوف عليهم المذكورون أعلاه إلى مجلس الحكم العزيز المشار إليه . وردوا الوقف المذكور رداً شرعياً ، وحلف كل واحد منهم اليمين الشرعية : أنه لم تصدر منه إجازة للوقف ، ولا اختاره ولا رضى به . ولا صدر منه ما يوجب إبطال حقه من الوقف المذكور بعد وفاة والده المذكور بوجه من الوجوه ، ولا بسبب من الأسباب .

\* وإن كان المبيع حصة مبلغها الثلثان من مكان كامل . فيقول : وهذا المبيع المعين أعلاه كان والد البائع المذكور قد وقفه في جملة الدار المعينة أعلاه في مرضه المتصل بموته ، أو في زمن الوباء . ولما توفى حضر ولد الواقف البائع المذكور إلى مجلس الحكم العزيز القلانى . وأقام بينة شرعية أن والده المذكور وقف الموقوف المعين أعلاه في جملة الدار المبيع منها في مرضه الذى توفى فيه ، أو في زمن الوباء . وأن تركته جميعها هى الدار المحدودة بأعاليه . وطلب من الحاكم المشار إليه الحكم برد الوقف المذكور وتصحيحه من الثلث ، حسبما اقتضاه الشرع الشريف . فأجابه إلى سؤاله . وحكم له بذلك حكماً شرعياً صح به الوقف في ثلث الدار المذكورة ، وبقي الثلثان ملكاً طلقاً لأورثته المذكور ، حسبما تضمنه إشهاده ، المؤرخ بكذا الثابت عند الحاكم المشار إليه .

\* وصورة تحديد كتاب تبائع صدر بين متبايعين بتاريخ متقدم على تاريخ الإشهاد : أشهد عليه فلان أنه في تاريخ كذا وكذا باع لفلان فاشترى منه ما هو له ويده وملكه إلى حين هذا البيع الصادر بينهما في التاريخ المعين أعلاه ، جميع المكان القلانى - ويصفه ويحدده - بثمن مبلغه كذا ، وأنه قبض منه جميع الثمن للمعين أعلاه عند جريان المعاقدة بينهما على ذلك قبضاً شرعياً ، وأنه سلم إليه المبيع المعين أعلاه في التاريخ المذكور ، فتسلمه تسليماً شرعياً . وأنها تعاقدت على ذلك في التاريخ المعين أعلاه معاقدة شرعية ، مشتملة على الإيجاب والقبول . وأقر فلان



المذكور : أنه لا يستحق مع فلان المذكور في المسكان للوصوف بأعاليه حقاً ولا استحقاقاً ، ولا دعوى ولا طلباً - ويسوق من القاطن الإقرار بعدم الاستحقاق ماتقدم شرحه - وإن كان قد كتب بينهما كتب تباع شرعى بذلك ، وعدم من المشتري . وسأل البائع تجديد كتاب له بذلك . فأجابه إلى سؤاله ، وأقر له بذلك وصدقه المشتري على ذلك تصديقاً شرعياً . كتب ذلك كذلك .

فرع : وإن كان شيء من الثمن مجهول القيمة . فيقول : بشئ مبلغه ألف درهم مثلاً ولؤلؤة ، أو غيرها من الجواهر مجهولة الوزن والقيمة ، مشاهدة مرئية لشهوده حال العقد .

\* وإن كان بما له في ذمة البائع من الدين . فاقضى جرت العادة به : أنه إذا باع المدينون من مدينته اشترى منه في الذمة ، ثم يتقاصان . وإن كان الدين أكثر من الثمن قاص المشتري البائع بالثمن إلى نظيره من دينه الذي له في ذمته . وإن كان الثمن أكثر قاصه بنظير الدين . ودفع إليه باقى الثمن .

\* وإن كان البائع أبرأ ذمة المشتري من بعض الثمن . فيقول : أبرأ البائع ذمة المشتري من كذا وكذا ومن الثمن براءة شرعية . براءة عفو وإسقاط ، ودفع إليه باقى الثمن المذكور ، وهو كذا وكذا . فقبضه منه قبضاً شرعياً .

\* وإن كانت البراءة من جميع الثمن ، كتب : أبرأ البائع ذمة المشتري المذكور من جميع الثمن المعين فيه براءة شرعية .

\* وإن كان المبيع في بلد آخر . كتب في موضع التسليم : وخلى البائع المذكور بين المشتري المذكور وبين المبيع المذكور التخلية الشرعية ، القائمة مقام التسليم ، الموجبة للتسليم شرعاً .

\* وإن كان قد حضر التبايع شخص أو جماعة ، وضمنوا الدرك في المبيع ، كتب حضورهم ، وأن كلا منهم أشهد عليه أنه ضمن الدرك في المبيع المذكور ،



والقيام بموجبه لمستحقه شرعاً عند وجوبه على ما تقتضيه الشريعة المطهرة . وإن اعترفوا بصحة البيع ولزومه كتب كما تقدم في حق المرتهن .

\* وإن كان بالمبيع عيب ، كتب قبل الإشهاد : وقد علم المشتري - أو وقد اطلع المشتري على - أن بالبيع المعين أعلاه عيباً يوجب الرد وينقص الثمن . وهو كذا وكذا ، ورضى بذلك . وأقدم عليه ، وأسقط حقه من الرد بسببه ، وطلب الأرش . ومن الدعوى بذلك بنفسه وبوكيله إسقاطاً شرعياً . ويكتب كذلك إذا كان المبيع مؤجراً ، فهو عيب . والمشتري الخيار في الفسخ والإمسك إذا علم به بعد العقد .

\* وصورة بيع وقف وشراء غيره مكانه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل رضى الله عنه : اشترى فلان من فلان الناظر الشرعى في أمر الوقف الآتى ذكره ، المنسوب إيقافه إلى فلان ، الجارية أجوره ومنافعه على المكان الفلانى ، أو على البائع المذكور ومن بشركه . ثم على جهة متصلة ، حسباً تضمنه كتاب الوقف الشاهد بذلك ، الثابت مضمونه بمجلس الحكم العزيز الفلانى ، أو الشاهد به المحضر الشرعى ، المتضمن لذلك المؤرخ بكذا ، الثابت مضمونه بمجلس الحكم العزيز الفلانى . ويأذن سيدنا فلان الدين الحنبلى وأمره الكريم ، لدثور الوقف المبيع الآتى ذكره ، واستهدامه وتعطله ، وتعذر الانتفاع به على مقتضى شرط واقفه بما دون بيعه ، وصرف ثمنه في مشتري عقار عامر فيه منفعة معتبرة ، يوقف على مقتضى شرطه في الحال والمآل ، لخلاصة الوقف المذكور من حاصل يصرف في عمارته الضرورية ، وأنه وقف على البائع المذكور وشركائه بينهم على سهام معلومة ، ثم على جهة متصلة . وأنه في يد البائع المذكور لنفسه ولشركائه . وأن لهم النظر في أمره ، وأن في بيعه حظاً وافراً ، ومصلحة ظاهرة لجهة الوقف المذكور . وأن الثمن الآتى تعيينه فيه ثمن المثل له يومئذ ، وثبت ذلك جميعه عند الحاكم الآذن الثبوت الشرعى ، بشهادة من يعين ذلك في رسم شهادته آخره ، وذلك جميع المكان الفلانى - وبصفه ويحدده - شراء شرعياً ، وبيعاً قاطعاً فاصلاً



ماضياً مرضياً لازماً . لا شرط فيه ولا فساد ، ولا دلة ولا تلجئة ، ولا عدة ولا ديناً ، ولا توثقاً بدين ، ولا على جهة تخالف ظاهره ، بثمن مبلغة كذا ، دفع المشتري إلى البائع المذكور جميع الثمن المعين فيه . فقبضه منه قبضاً شرعياً ، واستقر في يده ليشتري به عقاراً عامراً فيه منفعة معتبرة ، ويقفه عوضاً عنه على مقتضى شرطه في الحال والمآل بالطريق الشرعي . برئت بذلك ذمة المشتري المذكور من الثمن المعين أعلاه ، ومن كل جزء منه البراءة الشرعية ، وسلم البائع المذكور إلى المشتري المذكور البيع المعين فيه ، ففسله منه تسليماً شرعياً . وصار ملكاً طلقاً من أملاك المشتري المذكور يتصرف فيه وفيما شاء منه . تصرف الملاك في أملاكهم ، وذوى الحقوق في حقوقهم ، من غير معارض ولا منازع ، ولا رافع ليد . وذلك بعد الرؤية والمعرفة والمعاقدة الشرعية ، والتفرق بالأبدان عن تراض . وبعد أن ثبت عند سيدنا الحاكم المشار إليه ما ذكر ثبوته أعلاه ، وبعد عرض المبيع المعين أعلاه وإشهاره والنداء عليه في مواطن الرغبات ، ومحل الطاببات مدة فكان أنهى ما بذل فيه : الثمن المعين أعلاه ، بحضور من ندب لذلك من العدول ، ولوجود المسوغ الشرعي للمقتضى لذلك ولجواز بيعه واعتباره ما يجب اعتباره شرعاً ، ويكمل ويؤرخ .

\* وصورة بيع وقف دائر بمكان عامر ليقف مكانه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل رضي الله عنه : اشترى فلان من فلان ، وهو بائع لما يذكر فيه - ويسوق الكلام على نحو ما تقدم إلى قوله بشهادة من يعين ذلك في رسم شهادته آخره - ثم يقول : جميع المكان الفلاني ، الموقوف على الجهة المذكورة أعلاه ، الخراب الدائر ، لما استهدم المصل - ويحدده - شراء شرعياً بجميع المكان الفلاني العامر - ويصفه ويحدده - ثم يقول : بحقوق ذلك كله . دفع المشتري المذكور إلى البائع المذكور جميع المكان العابر للمذكور الحدود الموصوف بأعاليه . ففسله تسليماً شرعياً ، وسلم البائع إلى المشتري جميع المبيع الدائر المستهدم المذكور أعلاه .



فتسلمه منه تسليماً شرعياً . وصار ملكاً طلقاً من أملاك المشتري المذكور ، يتصرف فيه وفيما شاء منه تصرف الملاك في أملاكهم ، وذوى الحقوق في حقوقهم ، بحكم ماعين وبين ونص وشرح أعلاه ، ويكمل على نحو ما تقدم شرحه .  
ثم يقول : وبعد تمام ذلك ولزومه شرعاً وقف البائع المذكور بإذن الحاكم المشار إليه جميع المكان - الذى هو الثمن المعين أعلاه - بحقوقه كلها وفقاً صحيحاً شرعياً على الجهة المعينة أعلاه ، تجري أجوره ومنافعه حسب ما هو معين ومبين ومشروط في الحال والمآل في كتاب وقف ذلك ، المتقدم تاريخه على تاريخه ، وأشهد عليه بذلك ويؤرخ .

\* وصورة بيع العبد المأذون : اشترى فلان من فلان الخادم الحبشى - أو الرومى ، أو غير ذلك من الأجناس - مملوك فلان الذى أذن له سيده المذكور في التجارة والمعاملة ، والمضاربة والمداينة ، وفي شراء ما يرى شراءه ، وبيع ما يرى بيعه وفي دفع الثمن عما يبتاعه وقبض الثمن عما يبيعه . وفي التسليم والتسليم والمكاتبة والإشهاد ، على الرسم المعتاد ، الإذن الشرعى الشاهد به كتاب الإذن المتضمن لذلك وانفيه ، المؤرخ بكذا ، الثابت بمجلس الحكم العزيز القلانى ، ماذكر أنه لسيده المذكور وملكه ويبد البائع حالة البيع . وذلك جميع كذا وكذا بشن مبلغه كذا . دفع المشتري المذكور إلى البائع المذكور جميع الثمن المعين أعلاه . فقبضه منه لسيده المذكور . وأضافه إلى ماله تحت يده من المال قبضاً شرعياً ، ويكمل على نحو ما سبق .

\* وصورة ما إذا كان العبد المأذون هو المشتري : اشترى فلان العبد الخادم مملوك فلان الذى أذن له سيده المذكور في التجارة - ويسوق ما تقدم إلى آخره - من فلان القلانى لسيده المذكور ، ومن ماله الذى هو في يده دون مال نفسه . ويكمل ، ويذكر في التسليم : أنه تسلم المبيع لسيده المذكور تسليماً شرعياً .  
\* وصورة بيع المكاتب أم ولده ، مع قدرته على أداء مال الكتابة ، ومع



عجزه - وهو جائز عند الشافعي ، خلافاً للباقيين وعند مالك : الجواز مع عجز  
المكاتب عن أداء مال الكتابة - : اشترى فلان من فلان ، مكاتب فلان ،  
ياذن سيده المذكور أم ولده لصلبه فلانة ، المترفة للمكاتب البائع بالرق  
والعبودية ، وأنها أم ولده لصلبه فلان ، وأنه وطئها بملك اليمين الصحيح  
الشرعي . وأولدها الولد المذكور ، مع قدرته على أداء مال الكتابة باعترافه بذلك  
لشهوده . وذلك جميع كذا ، شراء شرعياً بثمن مبلغة كذا . دفع المشتري إلى البائع  
جميع الثمن المعين أعلاه . قبضه منه قبضاً شرعياً . ويكمل المبيعة بشروطها  
المعتبرة ، ويرفع إلى حاكم شافعي يحكم بصحة البيع مع العلم بالخلاف .

\* وإن كان البيع لعجزه عن أداء مال الكتابة . فيقول : وهو بائع لما يأتي  
ذكره فيه لعجزه عن أداء مال الكتابة ويكمل على نحو ما سبق شرحه ، ويرفع  
إلى حاكم مالكي ، يثبت ويثبت العجز ، ويحكم بصحة البيع مع العجز عن أداء  
مال الكتابة مع العلم بالخلاف .

\* وصورة بيع البالغ الثابت رشده بعد الحجر عليه : اشترى فلان من فلان  
البائع الكامل الرشيد ، الثابت رشده بعد الحجر عليه ، وأنه يستحق فك الحجر  
عنه ، وإطلاق تصرفاته الشرعية لدى سيدنا فلان الدين بمقتضى الحضرة الشرعية  
المتضمن لذلك المؤرخ بكذا . ويكمل المبيعة على نحو ما تقدم شرحه .

\* وصورة بيع الأخرس وشرائه : يقاس على ما سبق في حقه من الإشارة  
المفهمة القائمة مقام النطق منه في كتاب الإقرار .

\* وصورة بيع الصبي المميز بإذن وليه على مذهب الإمام أبي حنيفة رضي الله  
عنه : اشترى فلان من فلان المميز ، وهو بائع بإذن فلان الوصي الشرعي عليه .  
والتسليم له في مصالحه وماله ، بمقتضى الوصية الشرعية المسندة إليه من والد البائع  
المذكور ، المتضمنة لذلك وتغيره ، المحضرة من يده لشهوده ، المؤرخة بكذا ،



الثابت مضمونها بمجلس الحكم العزيز الفلاني ومشاورته لوصيه المذكور .  
ويكمل . ويرفع إلى حاكم حنفى يثبته ويحكم بموجبه ، مع العلم بالخلاف .

\* وصورة بيع الصبي المميز لاحقة للبيع بعد وقوع العقد والتقابض على مذهب  
أبي حنيفة رضى الله عنه : اشترى فلان من فلان الصبي المميز - ويكمل إلى آخر  
المعاقدة - وإذا انتهى كتاب التبايع واستوفيت شروطه يقول : وحضر ولى البائع  
المذكور ووصيه الشرعى - ويحكمى الوصية وتاريخها وثبوتها كما تقدم - وأجاز  
ما فعله البائع المذكور من البيع وقبض الثمن ، وتسليم المبيع والمكاتبة والإشهاد ،  
إجازة شرعية . صح بها عقد البيع المشروح أعلاه على مذهب من يرى ذلك من  
السادة العلماء رضى الله عنهم أجمعين . ويرفع إلى حاكم حنفى يثبته ويحكم  
بموجبه ، مع العلم بالخلاف .

\* وصورة بيع الصبي المميز بإذن الولى وإشرافه على مذهب الإمام أحمد  
رضى الله عنه : اشترى فلان من فلان الصبي المميز بإذن ولى له الشرعى فلان ،  
وإشرافه . وهو الوصى الشرعى فى أمر اليتيم وماله ، بمقتضى الوصية الشرعية  
المسندة إليه من والد الصغير المذكور - ويذكر تاريخها وثبوتها كما تقدم - ويكمل  
المبايعة إلى آخرها بالشروط المعتبرة . ويقع الإشهاد على المتبايعين ، والولى والآذن  
بذلك . ويرفع إلى حاكم حنبلى يثبته ويحكم بموجبه ، مع العلم بالخلاف .

\* وصورة بيع الصبي المميز بغير إيجاب ولا قبول بإذن الولى ، أو بإجازة  
لاحقة بالعقد - على إحدى الروايتين من مذهب أبي حنيفة ، وهى أنه يجوز بيع  
الجليل والحقير بغير إيجاب ولا قبول - : اشترى فلان من فلان الصبي المميز ، اشترى  
منه فباعه من غير معاقدة بإيجاب ولا قبول ، ولكن دفع إليه المبلغ الآتى ذكره  
فيه ثمناً عن الدار الفلانية - ويصفها ويحددها - ثم يقول : شراء شرعياً بثمن  
مبلغه كذا ، دفعه المشتري المذكور إلى البائع المذكور . فقبضه منه قبضاً شرعياً .  
وتسلم المبيع . فإن كان المشتري مارأى المبيع فيقول - بدل الرؤية والمعرفة - والمشتري



الخيار عند رؤية المبيع المذكور، إن شاء أمسكه وإن شاء رده، ثم يقول: وحضر فلان وصى البائع المذكور، والناظر في أمره، بمقتضى الوصية الشرعية المسندة إليه من والده المذكور - ويذكر مضمونها وتاريخها وثبوتها كما تقدم - وأجاز ما فعله البائع المذكور إجازة شرعية معتبرة مرضية. ويكمل. ويرفع إلى حاكم حنفى ويثبته ويحكم بموجبه، مع العلم بما فيه من الخلاف من كون البيع وقع بغير معاقبة. وكون المشتري لم ير المبيع.

\* وصورة بيع البائع العاقل بغير إيجاب ولا قبول - على إحدى الروايتين من مذهب أبي حنيفة، وعلى مذهب مالك على الإطلاق خلافاً للشافعي على الإطلاق عنده: أنه لا يجوز البيع في جليل ولا حقير بغير إيجاب ولا قبول، وخلافاً لأحمد في كونه لا يصح عنده البيع بغير إيجاب ولا قبول، إلا في المحقرات، كما تقدم في مسائل الخلاف - اشترى فلان من فلان جميع المكان الفلاني - ويصفه ويحدده - شراء وبيعاً صدر بين المتبايعين المذكورين أعلاه من غير إيجاب ولا قبول، لكونهما رأيا ذلك بيعاً، وتراضيا به، بما مبلغه كذا - ثم يذكر القبض والتسليم والرؤية النافية للجهالة، ويكمل بالأشهاد - ويرفع إلى حاكم حنفى أو مالكي يثبته ويحكم بموجبه، مع العلم بالخلاف.

\* وصورة البيع بلفظ المعاطة على مذهب الإمام مالك رضي الله عنه: هذا ما أعطى فلان لفلان أعطاء ماذكر أنه له ومملكه ويده وتحت تصرفه حالة البيع. وذلك جميع المكان الفلاني - ويصفه ويحدده - عطاء شرعياً جائزاً. فأخذه منه بمبلغ كذا. ودفع إليه المبلغ المذكور. فقبضه منه قبضاً شرعياً. وسلم إليه الدار المعطاة أعلاه فتسلمها منه تسليماً شرعياً، بعد الرؤية والمعرفة النافية للجهالة، وجريان المعاطة بينهما في ذلك والتسليم، ورضاها بذلك، واعتقادهما بأن ذلك بيع. وأن المسلمين رأوه حسناً. ويكمل بالأشهاد ويؤرخ. ويرفع إلى حاكم مالكي يثبته ويحكم بموجبه، مع العلم بالخلاف في صحته عنده على الإطلاق، أو عند أبي حنيفة



في إحدى الروايتين عنه ، أو عند أحد في إحدى الروايتين . وخلافاً لهما في الروايتين  
الأخريين عنهما ، وخلافاً للشافعي على الإطلاق .

\* وصورة بيع كلب مأذون فيه ، وهو كلب الصيد ، على مذهب أبي حنيفة  
ومالك خلافاً للشافعي وأحمد : اشترى فلان من فلان جميع الكلب الأسود ، أو  
الأبقع ، أو السلوقي الصيدى البالغ ، شراء تاماً بشمن مبلغه كذا ، ويكمل إلى آخر  
التبايع . ويرفع إلى حاكم حنفى أو مالسكى يثبته ويحكم بموجبه ، مع العلم بالخلاف .  
\* وصورة بيع السرجين ، أو الزيت النجس ، أو السمن النجس : اشترى  
فلان من فلان جميع المزبلة المشتعلة على سرجين وتبن وقش المجموعة بالمسكان  
الفلانى . التى هى مربعة الوضع فى جمعها . وذرعها قبله وشمالاً كذا وكذا ذراعاً ،  
وشرقاً وغرباً كذا وكذا ذراعاً . وارتفاعها من الأرض كذا وكذا ذراعاً بالذرع ،  
التجارى - ويحدد المسكان الذى به المزبلة المبيعة - ثم يقول : شراء شرعياً بشمن  
مبلغه كذا . ويكمل التبايع . ويرفع إلى حاكم حنفى يثبته ويحكم بموجبه ، مع العلم  
بالخلاف .

\* وإن كان المبيع زيتاً أو سمناً نجساً ، فيذكر وزنه ، وأنه نجس . ويكمل  
المبايعة ويرفع إلى حاكم حنفى يثبته ويحكم بموجبه ، مع العلم بالخلاف .

\* وصورة البيع فى المسجد وثبوته عند أحد الحسكام ، ماعدا الحنبلى . فإن  
البيع فى المسجد باطل عنده : اشترى فلان من فلان . فباعه بالمسجد الجامع جميع  
كذا وكذا ، ويكمل المبايعة بشروطها المعتبرة ، ويرفع إلى حاكم شافعى أو حنفى  
أو مالسكى يثبته ويحكم بموجبه ، مع العلم بالخلاف .

\* وإن كان البيع وقع فى المسجد ، ولم يحكم به أحد من الثلاثة المذكورين ،  
وأراد أحد الحكم بىطلان البيع عند الحنبلى ، يقع التداعى فيه عنده ، وتقوم  
البينة بحريان عقد التبايع بينهما فى ذلك فى المسجد الجامع . ويسأل أحدهما الحكم .  
بىطلان البيع . فيحكم بذلك مع العلم بالخلاف .



\* وصورة بيع عين غائبة ، بالوصف لا بالرؤية : اشترى فلان من فلان جميع الدار التي صفتها كذا - ويحدد - شراء شرعياً بضمن مبلغه كذا - ويذكر قبض الثمن والتخلى بين المشتري وبين المبيع ، والمعاقلة الشرعية - مع كون التبايعين لم يكونا رأيا المبيع - وإنما وصف لهما - ويكمل ويرفع إلى حاكم حنفى أو مالكي أو حنبلى يثبت ، ويحكم بصحة البيع ، مع كون المبيع موصوفاً لامرئياً ، مع العلم بالخلاف في ذلك مع الشافعى في أحد قوليهِ .

\* وصورة بيع عين غائبة غير مرئية ولا موصوفة : اشترى فلان من فلان جميع الدار التي بالبلد القلائى - ويحددها من غير وصف - بضمن مبلغه كذا - ويذكر دفع الثمن وقبضه ، والتخلى بين المشتري وبين المبيع التخليّة الشرعية ، القائمة مقام التسليم ، الموجبة للتسليم شرعاً - ثم يقول : والمشتري الخيار إذا رآها بين الرد والإمساك . ويكمل بالإشهاد . ويرفع إلى حاكم حنفى يثبت ويحكم بموجبه ، أو إلى حاكم حنبلى يثبت إن رأى العمل بالرواية الثانية من مذهبه ، ويحكم بموجبه ، وأن العقد جائز عنده : والمشتري الخيار إذا رآها واطلع على عيب شرعى بين الرد والإمساك .

وصورة بيع أعمى من أعمى ، أو أعمى من بصير ، أو بصير من أعمى - وقد وصف المبيع : - اشترى فلان الأعمى الذى لا يبصر أيضاً جميع المكان القلائى الذى وصف لهما ، وعرفا صفته ، واعترفا بذلك عند شهوده - ويحدد ويكمل المبيعة إلى التسليم - ويقول : وسلم إليه المبيع الموصوف فيه . فسلمه منه تسليماً شرعياً . بعد الوصف الكامل الذى اعترفا بمعرفته وفهمه ، وقيامه عندهما مقام الرؤية . ويكمل بالإشهاد . ويرفع إلى قاض غير شافعى يثبت ويحكم بموجبه ، مع العلم بالخلاف في ذلك مع الشافعى في أحد قوليهِ . وكذلك يكتب بين أعمى وبصير .

\* وصورة بيع الملاحى ، أو ملهاة واحدة . وهى أنواع : الطيل ، والموذ ، والمزمار ، والقانون ، والجنك ، والطنبور ، والمنطير ، والششتاه ، والأرغل .



والقنز، والدف، والصنوج، والشبابة. فعند أبي حنيفة يجوز بيع هذه كلها. ويجب الضمان على متلفها عنده، خلافاً للباقيين: اشترى فلان من فلان جميع الملهة المعروفة بكذا، المشتمة على ألواح من الخشب الجوز - أو البقس أو الآبنوس - أو من عظم العاج. وعلى أوتار من نحاس أو حرير عدتها كذا وكذا وقرأ، شراء شرعياً<sup>(١)</sup> بثمن مبلغه كذا وكذا، ويكمل المبيعة بشروطها، ويرفع إلى حاكم حنفى يثبت ويحكم بموجبه مع العلم بالخلاف.

\* وصورة اعتراف المشتري أنه كان وكيلاً لفلان عند الشراء، ويكتب على مكتوب التبايع: حضر إلى شهوده في يوم تاريخه فلان المشتري المذكور باطنه، وأشهد عليه شهوده طائعاً مختاراً، في صحته وسلامته: أنه لما ابتاع المبيع المحدود الموصوف باطنه من البائع المذكور باطنه بالثمن المعين باطنه، إنما كان ابتاعه لفلان وبماله دون مال نفسه، حسب توكيله إياه في ذلك، وفي دفع الثمن وتسلم المبيع من بائه، والمكاتبة والإشهاد على الرسم المعتاد، التوكيل الشرعى الصادر قبل وقوع العقد المعين باطنه، الذى قبله منه القبول الشرعى، وأنه دفع الثمن من مال موكله المذكور، وتسلم له المبيع المذكور التسلم الشرعى، وأن المبيع المعين باطنه ملك الموكل المذكور، وحق من حقوقه، وواجب من واجباته، لاحق له معه في ذلك، ولا فى شيء منه، وأن كل ما أوجبه أحكام البيع وتوجيه بحق هذا التبايع المشروح فيه، فهو للموكل المذكور أعلاه، ودون كل أحد بتسبيه. وصدقه الموكل المذكور على ذلك كله التصديق الشرعى. ويكمل ويؤرخ.

\* وصورة إقرار الورثة أن مورثهم باع وقبض الثمن قبل وفاته: حضر إلى شهوده في يوم تاريخه فلان وقلان وأولاد فلان. وأشهدوا على أنفسهم طوعاً في صحتهم وسلامتهم: أن والدهم المذكور أعلاه باع قبل وفاته إلى رحمة الله تعالى

---

(١) ثبت في صحيح السنة نهى الرسول صلى الله عليه وسلم عن بيع ذلك والأمر بإتلافه وكل آلات المنكر.



لفلان ، فابتاع منه ما كان جارياً في ملك مورثهم المذكور ويده وتصرفه إلى تاريخ البيع الصادر بينهما ذلك في شهر كذا من سنة كذا . وذلك : جميع المكان الفلاني - ويصفه ويحدده - بيعاً وشراء صحيحين شرعيين ، لا شرط فيهما ولا فساد ، ولا على جهة تخالف ظاهره ، بثمن مبالغه كذا ، وأن مورثهم المذكور قبض من المشتري المذكور جميع الثمن المعين أعلاه حالة التعاقد الجاري بينهما على ذلك في التاريخ المعين أعلاه قبضاً شرعياً ، وسلم إليه المبيع المذكور أعلاه . فتسلمه منه تسليماً شرعياً تسلم مثله لمثل ذلك شرعاً ، وأن المكان المذكور ملك من أملاك فلان المذكور دون ملكهم ، وأن كلا منهم لا يستحق معه في المبيع المعين أعلاه ولا في شيء منه حقاً ، ولا استحقاقاً ولا دعوى ، ولا طلباً بوجه ولا سبب ، ولا إرثاً ولا موروثاً ، ولا شيئاً قل ولا جل . وصدقهم الشهود له المذكور على ذلك كله تصديقاً شرعياً . ويكمل ويؤرخ .

\* وصورة التقايل بين المتبايعين في البيع - ويكتب على ظهر المکتوب - تقايل المتبايعان المذكوران باطنه - وهما فلان وفلان - أحكام التبايع الصادر بينهما في المبيع الموصوف المحدود باطنه تقايل شرعياً . وفسخا عقد البيع المذكور باطنه فسخا شرعياً . وتسلم كل منهما من الآخر ماوجب له تسلمه شرعاً . وتصادقا على ذلك كله تصادقا شرعياً . ويؤرخ .

\* وصورة رد المشتري على البائع المبيع بالعيب الذي اطلع عليه : حضر إلى شهوده في يوم تاريخه فلان . وأشهد عليه أنه كان ابتاع من فلان من قبل تاريخه جميع المكان الفلاني - أو العبد الفلاني - بثمن مبالغه كذا ، وأنه اطلع في يوم تاريخه على أن بالمكان المذكور ، أو العبد المذكور ، عيباً قديماً يوجب الرد وينقص الثمن ، وهو كذا وكذا ، وأنه حين اطلاعه على العيب المذكور بادر على الفور واختار فسخ البيع ، ورد المبيع على بائعه بالعيب المذكور ، وأنه باق على



طلب الرد واستعادة الثمن الذي أقبضه إياه ، ورفع يده عن التصرف في المبيع المذكور رفعا شرعياً ويؤرخ .

\* وصورة التعويض الحسكى من دين شرعى في ذمة ميت من مجلس حاكم شرعى : عوض فلان بإذن سيدنا فلان الدين وأمره الكريم لفلان عن جميع ماوجب له في ذمة فلان المتوفى إلى رحمة الله تعالى قبل تاريخه وفي تركته من الدين الشرعى ، الآتى تعيينه فيه ، الشاهد به مسطور الدين المسكتب عليه بذلك ، المؤرخ بكذا ، الثابت مضمونه ، وجريان حلف المتناض على استحقاقه حال حلفه في ذمة المدين المذكور وفي تركته لجميع الدين المعين أعلاه ، وعلى عدم المسقط والمبطل لذلك ، عند سيدنا فلان الحاكم الآذن المشار إليه اليمين الشرعية الجامعة لمعانى الحلف شرعا ، المعتبرة في الحكم على الميت شرعا ، وحكم الحاكم المشار إليه بذلك حكما شرعيا حسما تضمنه إشهاده بذلك المؤرخ بكذا ، وهو ملك بحلف عن فلان . وذلك جميع المسكان القلائى - ويوصف ويعدد - عن دينه الثابت المعين أعلاه تعويضا صحيحا شرعيا . مشتملا على الإيجاب والقبول والنسليم بالإذن الشرعى المشار إليه . وذلك بعد النظر والمعرفة والإحاطة بذلك علما وخبرة نافية للجهالة ، والفرق بالأبدان عن تراض ، والافاذللك ، والإجارة لحيه ، وضمان الدرك في ذلك لازم حيث بوجبه الشرع الشريف - ويدكر ثبوت وفاة المدين وأن المعوض ملكه بحلف عنه ، وأن قيمة المعوض بغير الدين ، وأنه أشهر ووجدى عليه - ويكمل ويؤرخ .

\* وإن كان التعويض عن صداق ، فيذكر عوض المسطور الصداق ومبلغه وتاريخه وثبوته ، وحلف الزوجة على استحقاقها لحيه . وبموضها منصوص القاضى بإذنه ، أو يكون للميت وارث بالغ يعوض عن نفسه وإذن القاضى ، عن غير البالغ من إخوته الأيتام الصغار إن كان . فإن كان التعويض بقمار عن دين وفرض وصداق - المسألة بحالها - يعوض الوصى على الأيتام وبشرح الوصية ، أو



بإذن الحاكم للزوجة عن جميع صداقها الذي تزوجها عليه المتوفى - ويذكر قدره وتاريخه وثبوته - وعن دينها الثابت في ذمة المتوفى بمقتضى المسطور الشرعى - ويذكر قدره وتاريخه وثبوته - وعن الفرض الشرعى المتجمل لها في ذمة زوجها المذكور ، الذى صرفته في نفقة أولادها لبطنها منه ، المعوض عليهم المذكورين بإذن الحاكم في النفقة عليهم من ماله ، والاستدانة على ذمته ، والإنفاق والرجوع في تركة والدهم المذكور ، بمقتضى كتاب الإذن الحكيم ، المحضر من يدها ، المتضمن لذلك المؤرخ بكذا . وثبت ذلك كله عند الحاكم الآذن المشار إليه ، وثبت جريان حلف المعوضة على استحقاق جميع الصداق ، وجميع الدين ، وجميع مبلغ الفرض - وهو كذا وكذا - في ذمة زوجها المذكور ، وفي تركته حال حلفها . وأنها أنفقت الفرض المذكور على أولادها المذكورين ، وعلى عدم المسقط والمبطل لذلك - ويصف العقار المعوض ويحدده - ويذكر : أنه مخلف عن زوجها ، ويبد المعوض وبقية الورثة حالة التعويض . ويكمل كتاب التعويض بشروطه المعتبرة من الإيجاب والقبول ، والتسليم والتسليم ، والرؤية والمعرفة النافية للجهالة ، وبزاة ذمة المعوض عنه المتوفى المذكور من جميع الصداق والدين والنفقة المفروضة المعين ذلك أعلاه ، البراءة الشرعية ، وأن المعوض به المعين أعلاه صار ملكاً من أملاك المعتاضة المذكورة ، وحقاً من حقوقها . ويذكر ثبوت جريان المعوض به في ملك المدين المتوفى المذكور إلى حين التعويض ، ويذكر القيمة والإشهاد والنداء ، ويكمل على نحو ما تقدم شرحه .

\* وصورة التعويض الأهلى في عقار بمقار : عوض فلان لفلان عن جميع الدار الجارية في ملك فلان المعتاض ويبدده حالة التعويض التى هى بمدينة كذا - وتوصف وتحدد - جميع الخانات الفلانى - ويصفه ويحدده أيضاً - معاوضة صحيحة شرعية لازمة ممضاة ، مشتملة على الإيجاب والقبول الشرعيين . وتسلم المعتاض المذكور جميع الخانات المذكور . وتسلم المعوض جميع الدار المذكورة تسليماً



شرعياً . وصار مائسله كل منهما ملكاً له ، وحقاً من حقوقه ، وواجباً من واجباته يتصرف فيه بحكم هذا التعويض تصرف الملاك في أملاكهم ، وذوى الحقوق في حقوقهم ، من غير معارض ولا منازع ولا رافع ليد . وضمن كل منهما الدرك والتبعة لصاحبه فيما صار إليه من ذلك ضمناً شرعياً . ويذيل بالإقرار بعدم الاستحقاق لكل منهما للآخر فيما صار إليه . ويكمل .

\* وصورة التعويض عن دين في الذمة : عوض فلان لفلان عن جميع دينه الواجب له في ذمته . وجملته كذا . بمقتضى المسطور الشرعى المحضر لشهوده ، المؤرخ بتاريخ كذا .

\* وإن كان التعويض للزوجة عن صداقها يقول : عوض فلان زوجته فلانة عن جميع صداقها المستقر في ذمته لها بالدخول والإصابة . أو عن شطر مبلغ صداقها الواجب لها عليه بالطلاق قبل الدخول بها والإصابة . وهو كذا وكذا ، ماذكر المعوض المذكور أنه له ويده وملسكه ، وتحت تصرفه إلى حين هذا التعويض . وذلك جميع كذا وكذا . ويصفه ويحدده . تعويضاً صحيحاً شرعياً . ويكمل على نحو ما تقدم شرحه .

\* وصورة مناقلة عن يتيم بمباشرة وصيه الشرعى : هذا ماتناقل عليه فلان وفلان . فالأول منهما : مناقل عن نفسه . والثانى : مناقل عن فلان بن فلان اليتيم الصغير الذى هو تحت نظره بالوصية الشرعية المسندة إليه من والده المذكور التى جعل له فيها النظر في أمره ، وفعل ما تقتضيه المصلحة الشرعية ، والتصرف في ماله على الوجه الشرعى ، حسبما تضمنته كتاب الوصية المؤرخ بكذا ، الثابت مضمونه بمجلس الحكم العزيز الفلانى ، ولوجود الحظ والمصلحة الظاهرتين المسوغتين لذلك شرعاً . تناقل الثنى بذكره بما هو جار فى ملك المناقل الأول وفى ملك اليتيم المناقل عليه المسمى أعلاه ، ويبد المتناقلين حالة المناقلة . وذلك جميع الحصاة الشائعة . وقدرها كذا . الجارية فى ملك المناقل الأول من جميع الدار الفلانية . ويصفها



ويحددها - وينبه على أن باقية جار في ملك اليتيم المناقل عليه ، إلى جميع الحصة الشائعة وقدرها كذا من جميع الخانوت الجاري منه هذه الحصة في ملك اليتيم المذكور ، وباقيه جار في ملك المناقل الأول - ويصف الخانوت ويحدد - ثم يقول : مناقلة صحيحة شرعية ، تامة مرضية لازمة ، جرت بينهما بإيجاب وقبول شرعيين على الوضع الشرعي والقانون المحرر المرعى . وسلم المناقل الأول جميع الحصة من الدار الموصوفة المحدودة بأعاليه إلى الوصي المناقل المذكور . فتسلمها منه لليتيم المذكور تسليماً شرعياً . وكل لليتيم بهذه المناقلة وبملكه السابق عليها ملك جميع الدار الموصوفة المحدودة بأعاليه كلاً شرعياً . وسلم الوصي المذكور إلى المناقل الأول بالإذن الحكيم المشار إليه جميع الحصة من الخانوت المذكور . فتسلمها منه لنفسه تسليماً شرعياً . كل له بذلك وبملكه السابق عليه ملك جميع الخانوت المذكور كلاً شرعياً . وذلك بعد الرؤية والمعرفة النافية للجهالة والتفرق عن تراض . وجرى ذلك بينهما بالإذن الشرعي في المناقلة المذكورة . بعد أن ثبت عند سيدنا فلان الحاكم الأذن المشار إليه ما ذكر ثبوته أعلاه ، وأن الحصة من الخانوت المذكور ملك اليتيم المذكور ، ويبد وصيه له حالة المناقلة ، وأن الحصة من الدار المناقل بها ملك المناقل الأول ويبد حالة المناقلة . وأن في هذه المناقلة لليتيم المذكور حظاً وافراً ، وغبطة ظاهرة ، واعتبار ما يجب اعتباره شرعاً . ويكمل على نحو ما تقدم .

\* وصورة مناقلة الأخوين الشقيقين كذلك ، يتولاها كل منهما بنفسه نفسه من الآخر . وإذن الحاكم ليس له هنا دخول ، باعتبار أنهما بالغين عاقلين لا حجب لأحد عليهما .

\* وصورة المناقلة بين بيت المال بمرسوم شريف سلطاني : هذا ما تناقل عليه سيدنا فلان وكيل بيت المال المعمور بالملكة الفلانية ، والأمير الفلاني . فالمنقل المبدأ بذكره مناقل حسب المرسوم الشريف العالي المولوى السلطاني المسمى الفلاني ، الوارد إليه من الأبواب الشريفة ، الذي مضمونه : أن يتقدم فلان وكيل



بيت المال المعمور ، وينقل المجلس القلاني بما هو جار في إقطاعه بمنشور شريف إلى ماهو جار في بيت المال المعمور ، ومرصد لمصالح المسلمين ، من سد الثغور ، وصرف أرزاق المتفقهة والمؤذنين ، وغير ذلك . وهو بيد بواب بيت المال المعمور حال هذه المناقلة . وهو مؤرخ بكذا مكل بالخط الشريف والعلامم الكريمة .

تناقل المتناقلان المشار إليهما أعلاه بالطريق المشروح أعلاه بما هو جار في أملاك بيت المال المعمور حسبما عين أعلاه . وهو جميع السوق الحوانيت المشتمل على صفين متقابلين قبلى وشمالى ، كل صف منهما كذا وكذا حانوتاً ، يشتمل كل حانوت منها على داخل ومساطب وأبواب ، وبين الصفين المذكورين يمر يستطرق منه المارة ، ويعطوه جملون بأخشاب وأتار ومناور . مركب على هذا السوق بابان من خشب الجوز المصفح بالنحاس الأحمر ، مختصان به . وهو معروف بسكن التجار فى القماش الملبوس ، أو المقطوع بالذراع ، وهو بمدينة كذا - ويحدده - بما هو جار فى إقطاع الجنب القلاني المشار إليه . وهو جميع القرية وأراضيتها الجارية أيضاً فى بيت المال المعمور . وهى من جملة إقطاع الجنب المشار إليه وفى يده حالة المناقلة . وهى من أعمال كذا . وتشتمل على كذا - ويصفها ويحددها بالأوصاف المعتبرة فيها كما تقدم - ثم يقول : مناقلة صحيحة شرعية ، مشتملة على الإيجاب والقبول . صار بها جميع السوق الموصوف المحدود بأعاليه جارياً فى إقطاع الجنب المشار إليه . وصارت القرية الموصوفة المحدودة بأعاليه جارية فى جملة ماهو جار فى بيت المال ومرصدة على الجهات المعينة ، والمصالح المبينة أعلاه ، مصيراً شرعياً . وسلم كل من المتناقلين المشار إليهما أعلاه إلى الآخر ماوجب تسليمه إليه . فتسلمه منه تسليماً شرعياً كتسلم مثله لمثل ذلك . وذلك بعد أن وقف المتناقلان المذكوران أعلاه على ماتناقلا عليه ، ورأياه الرؤية الكاملة ، وعرفاه المعرفة الشرعية النافية للجهالة . وبعد أن ثبت بمجلس الحكم العزيز القلاني أن لكل من الجهتين المتناقل فيهما مصلحة



ظاهرة مسوغة للمناقلة شرعاً . واستيفاء الشرائط الشرعية . واعتبار ما يجب اعتباره شرعاً ، ويكمل بالإشهاد ويؤرخ .

\* وصورة مناقلة وقف بوقف ، أو وقف بملك على مذهب أبي حنيفة ، ويسمى الاستبدال : ناقل فلان - وهو القائم فيما ينسب إليه - بإذن سيدنا فلان الدين الحنفى بالملك الفلانية ، وأمره الكريم على جهة أوقاف المدرسة الفلانية المنسوب إبقافها إلى فلان ، الجارية تحت نظر مولانا فلان الدين المشار إليه ، أو تحت نظر فلان المقايض المشار إليه ، لظهور المصلحة لجهة الوقف المذكور في ذلك وفلان .

فإن كان المقايض الثانى ناقل بوقف أيضاً . فالكلام كما تقدم في الوقف الأول . وإن كان ناقل بملك . فلا يخلو : إما أن يكون الملك له ، أو لموكله ، أو لأيتام ، فإن كان الملك له ، فيقول : وهو مناقل بما هو ملكه ويده وتحت تصرفه حالة هذه المناقلة .

وإن كان وكيلاً في ذلك ، فيقول : وهو مناقل عن فلان حسب توكيله إياه في المناقلة بذلك على الوجه الآتى شرحه . وفى التسلم والتسليم والمكاتبة والإشهاد على الرسم المعتاد ، التوكيل الشرعى المتقدم على صدور هذه المناقلة ، الذى قبله منه قبولا شرعياً بشهادة من يعين ذلك في رسم شهادته آخره .

وإن كان لأيتام فلا يخلو : إما أن يكون المناقل وصياً عليهم ، أو ناقل بإذن الحاكم . فإن كان وصياً ذكر مضمون الوصية وتاريخها وثبوتها واتصالها بالحاكم الآذن .

وإن كان ناقلاً بإذن الحاكم ، فيقول : وهو مناقل بإذن سيدنا فلان وأمره الكريم على الأيتام الصغار الذين هم في حجر الحاكم العزيز ، وهم فلان وفلان وفلان ، أولاد فلان ، لوجود المصلحة لهم في ذلك . تناقل المتناقلان المذكوران أعلاه بالطريق المشروح أعلاه ، فيما هو وقف صحيح شرعى ، وحبس صريح مؤبد



مرعى ، على المدرسة الفلانية - ويصفها ويحددها - ثم يقول : وهو معين في كتاب وقفها ، وموصوف ومحدود به أيضاً ، ثابت الكتاب المذكور بالوقفية والملكية والحيازة للواقف المشار إليه عند سيدنا فلان ، وحكم بصحة ذلك . مؤرخ باطن الكتاب المذكور بكذا ، متصل ثبوته بالسادة الموالى القضاة بالملكية الفلانية ، ثم بسيدنا الحاكم الآذن المشار إليه ، الاتصال الشرعى إلى ماهو جار فى أملاك المناقل الثانى ، ويده ثابتة عليه إلى حالة هذه المناقلة ، أو إلى ماهو جار فى ملك موكل المناقل الثانى فلان . ويده وتحت تصرفه حال هذه المناقلة ، أو إلى ماهو جار فى أملاك الأيتام المذكورين . وهو بيد المناقل عليهم حالة هذه المناقلة . وهو جميع كذا وكذا - ويصفه ويحدده - ثم يقول : بجميع حقوق كل مكان من هذين المكانين المذكورين ، الوقف المحبس والملك المطلق ، وطرقه ومناقعه ، ومرافقه - إلى آخره - مناقلة صحيحة شرعية ، واستبدالاً لازماً مرضياً معتبراً مرعياً . صار بذلك المكان الفلانى الجارى فى ملك المناقل المذكور ، مختصاً بجهة الوقف على المدرسة المذكورة ، وجارياً على حكم شرط واقفها المذكور فى كتاب وقفه المعين أعلاه . وصار ما كان من جملة الوقف على المدرسة المذكورة - وهو المكان الفلانى الموصوف المحدود أولاً - ملكاً طلقاً للمستبدل الثانى المذكور أعلاه ، مصيراً شرعياً . يتصرف فيه وفيما شاء منه تصرف الملاك فى أملاكهم ، بالبيع والإجارة والاستغلال ، والانتفاع الشرعى ، لاحق لجهة الوقف المذكور أعلاه فيما صار إلى المناقل الثانى المذكور ، ولا يد ولا اختصاص بوجه ولا سبب ، ولا حق للمناقل الثانى المذكور فيما صار إلى جهة الوقف المذكور أعلاه ، ولا يد ولا اختصاص ، ولا ملك ولا شبهة ملك ، ولا علاقة ولا تبعه ، ولا مغازاة بوجه من الوجوه ، ولا سبب من الأسباب . وسلم كل من المتناقلين المذكورين أعلاه إلى الآخر ما وجب تسليمه إليه من ذلك . فتسلمه منه تسليماً شرعياً . وذلك بعد الرؤية والمعرفة النافية للجهالة ، والمعاقدة الشرعية ، وجرى



هذا الاستبدال والمناقلة بعد أن ثبت عند سيدنا فلان ما ذكر أعلاه ، وأن في المناقلة لجهة الوقف مصلحة ظاهرة ، وغبطة وافرة مسوغة للمناقلة ، وأن الذى ناقل به المناقل الثانى له ملكه وييده حالة المناقلة ، أو بيد موكله المذكور ، أو بيد الأيتام . ويقول فى حق الأيتام خاصة : وأن فى المناقلة المذكورة حظاً وافراً ومصلحة ظاهرة لجهتى الوقف والأيتام ، وبعد استيفاء الشرائط الشرعية فى ذلك ، واعتبار ما يجب اعتباره شرعاً . وبكامل . ويرفع إلى حاكم حنفى يثبت به ويحكم بصحة ذلك مع العلم بالخلاف .

\* صورة مناقلة الإقطاع بالإقطاع : هذا ماتناقل عليه فلان وفلان ، كلاهما من الحلقة المنصورة بالملك الفلانية ، تناقلا فى جميع ما هو جار فى إقطاع المناقل الأول ، وما هو جار فى إقطاع المناقل الثانى بمنشورين شريفيين ، وهو بيدهما حالة هذه المناقلة ، فالذى ناقل به المناقل الأول : كذا وكذا - ويصفه ويحدده - والذى ناقل به المناقل الثانى : كذا وكذا - ويصفه ويحدده - مناقلة جائزة معتبرة مرضية ، صار بها ماناقل به المناقل الأول مختصاً بالمناقل الثانى ، وما ناقل به المناقل الثانى مختصاً بالمناقل الأول مصيراً تاماً ، وخلى كل منهما بين صاحبه وبين ماناقله به التحلية الشرعية الموجبة للتسليم شرعاً . وذلك بعد أن أحضرنا رسالة كريمة من مولانا ملك الأمراء ، أو من المعز الفلانى حاجب الحجاب ، أو ناظر الجيوش المنصورة . ويكتب هذه المناقلة بينهما على لسان فلان نقيب الجيش بدار العدل الشريف ، أو رأس نوبة أو غيره .

\* وصورة النزول عن الإقطاع والرزق والرواتب ، والجوامك ، وغير ذلك : حضر إلى شهوده فى يوم تاريخه فلان ، وأشهد عليه طائماً مختاراً فى صحته وسلامته : أنه نزل لفلان عما بيده من الإقطاع السلطانى ، الشاهد به منشوره الشريف الذى بيده ، وديوان الجيوش المنصورة ، وهو كذا وكذا ، من استقبال يوم تاريخه ، نزولاً معتبراً مرضياً . قبل ذلك منه قبولاً شرعياً ، بحيث إن النازل المذكور لا يتنظم



ولا يتشكى ، ولا يستغيث ، ولا يطلب لذلك نقضاً ولا بدلاً ، ولا مغيراً يغيره ، لما علم لنفسه في ذلك من الحظ والمصلحة . والأمر في ذلك موكل إلى ما تقتضيه الآراء الشريفة العالية ، ويؤرخ . وكذلك يكتب في الرزق الإحسانية ، والرواتب ، والجوامك ، وغير ذلك .

\* وصورة ما يكتب ويخلد عند الشهود فيما يتفقان عليه من المبلغ إلى أن يخرج المنشور الشريف ، أو مربعة شريفة باسم المنزل له من ديوان الجيش أو غيره . في تاريخ كذا وكذا : حصل الاتفاق والتراضي بين فلان وفلان على ماسيحين فيه ، وهو أن فلاناً نزل لفلان عما بيده من الإقطاع الفلاني ، والتزم فلان المنزل له بالقيام لفلان النازل المذكور بما مبلغه كذا . يقوم له بذلك من ماله وصلب حاله ، أو جعل فلان المنزل له لفلان النازل المذكور على ذلك مبلغاً جعلته كذا جملاً شرعياً ، يقوم له بذلك عند خروج المنشور الشريف باسم المنزل له المذكور . ومهما حصل عليه الاتفاق بينهما من تقاوى ، أو مغل ، أو غير ذلك يكتب حسبما اتفقا وتراضيا على ذلك .

فإذا خرج المنشور الشريف ، أو المربعة الشريفة ، أو الإمضاء أو التقرير من له الولاية في المنزل عنه ، كتب بينهما إلهاداً ، صورته :

\* حضر إلى شهوده في يوم تاريخه فلان ، وأشهد عليه طائعا مختاراً في صحته وسلامته : أنه قبض وتسلم من فلان ما مبلغه كذا وكذا ، قبضاً شرعياً ، وصار ذلك إليه وبيده وحوزه ، وذلك هو القدر الذي التزم به المقبض المذكور للمقبض المذكور بسبب نزوله له عن إقطاعه بالناحية الفلانية ، الشاهد بذلك نسخة المنزل . وخرج المنشور الشريف السلطاني باسم المنزل له فيه المذكور .

\* وإن كان المبلغ جمالة ، فيقول : وذلك هو القدر الذي جعله المقبض المذكور للمقبض المذكور جمالة - إلى آخره - ثم يقول : ولم يتأخر له بسبب ذلك مطالبة ولا شيء . قل ولاجل ، ويذيل هذا الإلهاد بإقرار بعدم استحقاق ، وبراءة



شاملة من الجانبين بشروطها وألفاظها المتقدمة ، ثم يقول : وأبرأ كل منهما دار العدل الشريف من الشكاوى والدعاوى ، والتظلم والاستغاثة ، بسبب ذلك ، وتصادقا على ذلك كله التصديق الشرعى .

### الشيء يذكر بلوازمه

\* صورة إشهاد على جندى ببراءة فلاح من الفلاحة فى إقطاعه : أشهد عليه فلان المقطع بالناحية الفلانية ، أن فلاناً لم يكن فلاحاً عنده فى الناحية المذكورة ولا فى غيرها ، مما هو جار فى إقطاعه فى سائر الأعمال ، قراراً ولا مشاعاً ، ولا روكاً ، ولا بطالا ، ولا شغلا ، ولا حملها قط فى الناحية المذكورة ، ولا فى غيرها من نواحى إقطاعه المستقر بيده ، ولا آلت إليه فلاحه فى الناحية المذكورة ولا فى غيرها من نواحى إقطاعه ، ولا إلى أحد من أولاده من جهة أب ولا جد ، ولا أخ ، ولا عم ، ولا ابن عم ، ولا قرابة موجود ولا مفقود ، قاطن ولا مستوفز بوجه من الوجوه ، ولا بسبب من الأسباب الملزمة بالفلاحة فى نواحى إقطاعات المقطعين ، وبلاد الأمراء والسلطين ، بحصة ولا نصيب ، ولا اختصاص بقرعة ، ولا نزول ولا دخول بعادة ولا اتباع بأثر ، ولا وسية ولا قضية عرفية ولا عادية ، راتبة ولا غير راتبة ، من تقادم السنين إلى يوم تاريخه على اختلاف الحالات وتباين العادات ، وأقر أنه ليس له على المذكور بسبب ذلك ولا غيره دعوى ولا مطالبة ولا علقه ، ولا تبعة ولا محاسبة ، ولا مخاصمة ، ولا منازعة ، ولا إلزام ولا ملزوم به ، بسبب فلاحه ولا زراعة ، بسؤال ولا رغبة ، ولا استناد بحكم ولا أمر ولا رضى ، ولا إقامة ، ولا يمين بالله تعالى على ذلك ، ولا على شيء منه ، ولا شيء قل ولا جل . وصدقه المشهود له المذكور على ذلك التصديق الشرعى ، وأبرأ المشهود عليه المذكور من سائر العلق والتبعات والدعاوى والبيئات ، والأيمان الواجبات إبراء عاما ، شاملا مطلقاً جامعاً مانعاً ، مسقطاً لكل حق وتبعة



ودعوى ويمين ، متقدمة على تاريخه وإلى تاريخه . فتمت ادعى عليه بعد ذلك بدعوى تخالف ذلك أو شيئاً منه ، بنفسه أو بوكيله ، كانت دعواه ودعوى من يدعى عنه باطلة . وإن أقام بينة كانت كاذبة ، أو أدلى بحجة كانت داحضة ، لاصحة لها ولا حقيقة لأصلها . عرف الحق في ذلك فأقر به ، والصدق فاتبه ، لوجوبه عليه شرعاً . قبل ذلك منه قبولاً شرعياً ، ويؤرخ .

وصورة التولية في البيع ، ويكتب على ظهر مكتوب التبايع : ولى فلان فلاناً جميع ما ابتاعه باطنه بنظير ثمن العين باطنه ، وقدره كذا وكذا ، تولية صحيحة شرعية جائزة نافذة . وقبض منه جميع الثمن المعين فيه بتمامه وكأله قبضاً شرعياً . وسلم إليه ما ولاه فيه . فتسلمه منه تسليماً صحيحاً شرعياً . وذلك بعد النظر والمعرفة والمعاقدة الشرعية . وتصادق على ذلك كله التصديق الشرعى . وصار المبيع الموصوف باطنه بحكم هذه التولية ومقتضاها ملكاً لفلان المولى المذكور ، يتصرف فيه وفيما شاء منه تصرف الملاك في أملاكهم . ولم يبق لفلان المولى المذكور فيه ملك ولا شبهة ملك ، ولا منفعة ، ولا استحقاق منفعة ، ولا شيء قل ولا جل . ويكمل بالإشهاد ويؤرخ .

\* وصورة ما إذا اشركه في المبيع بنصف الثمن : أشهد عليه فلان أنه أشرك فلاناً في عقد التبايع الوارد على العين المذكورة باطنه بنصف الثمن المعين باطنه ، وهو كذا وكذا ، على حكمه المعين باطنه . وأشركه معه في ذلك اشتراكاً صحيحاً شرعياً . قبل ذلك منه قبولاً شرعياً ، ودفع إليه نصف الثمن المذكور أعلاه ، فقبضه منه قبضاً شرعياً ، وسلم إليه ما صار له بحكم هذا الاشتراك المذكور ، وهو النصف من المبيع المذكور شائعاً فيه . فتسلمه منه تسليماً شرعياً ، بعد النظر والمعرفة والمعاقدة الشرعية ، والإحاطة بذلك علماً وخبرة نافذة للجهالة ، وضمان الدرك حيث يجب شرعاً . وتصادق على ذلك كله تصادقاً شرعياً . ويكمل بالإشهاد ويؤرخ .



## كتاب السلم

وما يتعلق به من الأحكام

السلم : جائز . والأصل في جوازه : الكتاب والسنة والقياس .  
أما الكتاب : فقوله تعالى ( ٢ : ٢٨٢ ) يا أيها الذين آمنوا إذا تداينتم بدين  
إلى أجل مسمى فاكتبوه ) وقال ابن عباس « أشهد أن السلف المضمون إلى  
أجل أجله الله في كتابه وأذن فيه ، فقال تعالى ( يا أيها الذين آمنوا إذا تداينتم  
بدين ) الآية » .

وأما السنة : فروى الشافعي بإسناده عن ابن عباس قال « قدم النبي  
صلى الله عليه وسلم المدينة ، وهم يسلفون في الثمر السنة - وربما قال : السنتين  
والثلاث - فقال صلى الله عليه وسلم : من أسلف في شيء فليسلف في كيل معلوم ،  
ووزن معلوم ، إلى أجل معلوم » .

والسلف : يقع على القرض وعلى السلم . وهو أن يسلف عوضا خاصا في عوض  
موصوف في الذمة ، والمراد بالخبر : هو السلم . لأن القرض يثبت بمثله حالا .  
فلا يحتاج إلى تقدير أجل .

وأما القياس : فلأن البيع يشتمل على ثمن ومثمن . فإذا جاز أن يثبت الثمن  
في الذمة جاز أن يثبت المثمن في الذمة ، ولأن بالناس حاجة إلى جواز السلم ؛ لأن  
أرباب الثمار قد يحتاجون إلى ما ينفقون على تسكيل ثمارهم ، وربما أعوزتهم النفقة  
فجوز لهم السلف ليرتفقوا بذلك ، ويرتفق به المسلم إليه في الاسترخاء .

وسمى « سلماً » لتسليم رأس المال في المجلس . و« سلفاً » لتقديم رأس المال .  
وفي حد السلم عبارات ، أحسنها : أنه عقد على موصوف في الذمة ، وقيل :  
تسليم عاجل في عوض لا يجب تعجيله .



### الخلافا المذكور في مسائل الباب

اتفق الأئمة على جواز السلم المؤجل ، وهو السلف ، وعلى أنه يصح بشروط ستة : أن يكون في معلوم ، بصفة معلومة ، ومقدار معلوم ، وأجل معلوم ، ومعرفة مقدار رأس المال ، وتسليمه في المجلس . وزاد أبو حنيفة شرطاً سابعاً ، وهو تسمية مكان التسليم إذا كان لعله مؤنة . وهذا السابع لازم عند باقي الأئمة ، وليس بشرط .

واتفقوا على جواز السلم في المكيلات ، والموزونات ، والمذروعات التي تضبط بالوصف .

واتفقوا على جوازه في المعدودات التي تتفاوت ، كالرمان والبطيخ . وقال أبو حنيفة : لا يجوز السلم فيه . لا وزناً ولا عدداً . وقال مالك : يجوز مطلقاً . وقال الشافعي : يجوز وزناً . ولأحمد روايتان ، أشهرهما : الجواز مطلقاً عدداً . وقال أحمد : ما أصله الكيل لا يجوز السلم فيه وزناً وما أصله الوزن : لا يجوز السلم فيه كيلاً .

ويجوز السلم حالاً ، ومؤجلاً عند الشافعي . وقال أبو حنيفة ومالك وأحمد : لا يجوز السلم حالاً . ولا بد فيه من أجل ، ولو أياماً بسيرة .

ويجوز السلم في الحيوان من الرقيق ، والبهاشم ، والطيور ، وكذلك قرضه لالجارية التي يحل للمقترض وطئها عند الشافعي ومالك وأحمد ، وجمهور الصحابة والتابعين . وقال أبو حنيفة : لا يصح السلم في الحيوان ولا استقراضه . وقال المزني وابن جرير الطبري : يجوز قرض الإمام اللواتي يجوز للمقترض وطئهن .

ويجوز عند مالك البيع إلى الحصاد والجداد والنهروز والمهرجان وفصح النصاري . وقال أبو حنيفة والشافعي : لا يجوز ، وهو أظهر الروايتين عن أحمد . ويجوز السلم في اللحم عند الثلاثة . ومنع منه أبو حنيفة .



ولا يجوز السلم في الخبز عند أبي حنيفة والشافعي . وأجازه مالك . وقال  
أحمد : يجوز السلم في الخبز وفيما مسته النار .  
وجوز السلم في المعدوم حين عقد السلم ، عند مالك والشافعي وأحمد ، إذا  
غلب على الظن وجوده عند الحل . وقال أبو حنيفة : لا يجوز ، إلا أن يكون  
موجوداً من حين العقد إلى الحل .  
ولا يجوز السلم في الجواهر النفيسة النادرة الوجود ، إلا عند مالك .  
وجوز الاشتراك والتولية في السلم ، كما يجوز في البيع عند مالك . ومنع منه  
أبو حنيفة والشافعي وأحمد .

### فصل

والقرض : مندوب إليه بالاتفاق . ويكون حالاً يطلب به متى شاء ، وإذا  
أجل لا يلزم التأجيل فيه . وقال مالك : يلزم . ويجوز قرض الخبز عند الثلاثة .  
وقال أبو حنيفة : لا يجوز بحال . وهل يجوز وزناً أو عدداً ؟ في مذهب الشافعي  
وجهمان . أصحهما : وزناً . وعن أحمد روايتان . وقال مالك : يجوز الخبز بالخبز عدداً .  
وإذا اقترض رجل من رجل قرضاً ، فهل يجوز له أن ينتفع بشيء من مال  
المقرض ، من الهدية والعارية وأكل ما يدعوه إليه من الطعام ؟ فيجوز ما لم تجر  
عادته به قبل القرض . وقال أبو حنيفة ومالك : لا يجوز ، وإن لم يشترطه . وقال  
الشافعي : إن كان من غير شرط جاز . والخبز محمول على ما إذا شرط . وقال في  
الروضة : وإذا أهدى المقرض المقرض هدية جاز قبولها بغير كراهة .  
ويستحب المقرض أن يرد أجود مما أخذ ، للحديث الصحيح ، ولا يكره  
المقرض أخذه .

واتفقوا على أن من كان له دين على إنسان إلى أجل ، فلا يحل له أن يضع  
عنه بعض الدين قبل الأجل ليمجل له الباقي . وكذلك لا يحل له أن يمجل قبل  
الأجل بعضه ويؤخر الباقي إلى أجل آخر . وكذلك لا يحل له أن يأخذ قبل



الأجل بعضه عيناً وبعضه عرضاً . وعلى أنه لا بأس إذا حل الأجل أن يأخذ منه البعض ، ويسقط البعض ، أو يؤخره إلى أجل آخر .

وإذا كان للانسان دين آخر من جهة بيع أو قرض ، فأجله مدة . فليس له عند مالك أن يرجع فيه . ويلزمه تأخيرهُ إلى تلك المدة التي أجلها . وكذا لو كان له دين مؤجل فزاده في الأجل . وبهذا قال أبو حنيفة ، إلا في الجناية والقرض . وقال الشافعي : لا يلزمه في الجميع . وله المطالبة قبل ذلك الأجل الثاني . إذ الحال لا يؤجل . انتهى .

**فائفة : الأجل المضروب بالعقد سبعة أنواع .**

أحدها : عقد يبطله الأجل . كالصرف ورأس مال السلم .

الثاني : عقد لا يصح إلا بالأجل ، كالإجارة والكتابة .

الثالث : عقد يصح حالا ومؤجلا . كالسلم .

الرابع : عقد يصح بأجل مجهول ، ولا يصح بمعلوم ، كالرهن والقراض ، وكفالة البدن ، والشركة ، والنكاح .

الخامس : عقد يصح بأجل معلوم ومجهول ، كالعارية والوديعة .

السادس : عقد يصح بمجهول . ولا يصح بمعلوم ، كالعمري والرقبي .

السابع : أجل يختص بالرجال دون النساء ، كالجزية . انتهى .

**فائفة : قال أبو حاتم القزويني رحمه الله تعالى : لو أراد أن يأخذ بدل المسلم**

فيه شيئاً آخر ، لم يصح . والحيلة في تصحيح ذلك : أن يتفاسخ المتعاقدان عند السلم .

فيثبت في ذمة البائع الثمن ، ثم إنه يدفع إلى المشتري ما يقع تراضيهما عليه ، سواء

كان من جنس المسلم فيه أو من غير جنسه . وينبغي أن يتقابضا قبل التفرق ،

كيلا يصير بيع دين بدين .



### المصطلح

في صور السلم على الأوضاع المترتبة على المسائل المتفق عليها والمختلف فيها .  
\* صورة السلم في المسكيلات ، في شيء مجمع على صحة السلم فيه : أقر فلان أنه قبض وتسلم من فلان كذا وكذا ، سلماً في كذا وكذا ، من القمح ، أو من الحنطة أو من البر - ويذكر نوعها - وذلك بكيل مدينة كذا . يقوم له بذلك بعد مضي مدة شهرين كاملين من تاريخه ، محمولا إلى المكان الفلاني . وأقر بالملاءة والقدرة على ذلك . وقبض رأس مال السلم الشرعي في مجلس العقد . وهو كذا وكذا .

وإن شاء كتب : أقر فلان أن في ذمته لفلان من الحنطة كذا . ويكمل على نحو ما سبق .

وهذه الصورة متفق عليها ، لاخلاف بين الأئمة فيها من جهة كون الأجل إلى شهرين ، لموافقة من قال : إن السلم لا يجوز حالا . وموافقة من قال : إن أقل مدة السلم شهران ، وموافقة من قال : إن أقل مدة السلم ثلاثة أيام . فإن زاد عليها فبائز عنده . وكون السلم فيه موجوداً من حين السلم إلى حين الحل . وكون الأجل معلوماً بمدة معينة ، ليس إلى الحصاد والجداد والهرام وغير ذلك ، مما هو مختلف فيه . فإن كان المسلم فيه حالا . فيقول : يقوم له بذلك على حكم الحلول . وإن كان السلم في تمر ، فيقول : من التمر الجيد اليابس الصيغاني ، أو البرني ، أو العراقي ، أو الإبراهيمي ، أو اللباني ، أو الواحي ، أو الصعيدي ، أو غير ذلك من أنواع التمر .

وفي العسل : جبلي أو بلدي ، صيفي ، أو خريفي ، أو أبيض ، أو أصفر . وإن كان السلم في زيت ، فيقول : من زيت الزيتون الطيب البراق الجيد ، والصابي ، المستخرج على المطران ، أو الجفت ، الخسالي من العيب الشرعي ، كذا وكذا قنطاراً بالقنطار الفلاني .



وإن كان السلم في ثياب ضبطها بالجنس ؛ والنوع والذرع ، والطول والعرض والجودة ، والرقعة والصفاقة ، والنعومة والخشونة ، واللون والصبغ .  
وإن كان حريراً أضاف إلى هذه الأوصاف : الوزن والنقش .  
وإن كان السلم في حبال ضبطها بالطول ، والجنس ، والغلظ والوزن .  
وإن كان السلم فيما هو من الممدودات ، كالجوز الهندي - ويسمى النارجين والرائج - أو الجوز العسادة . فيذكر الجنس والنوع والجودة ، والخلو من العيب الشرعى والعدد .

وفي بيع بعض الدجاج أو الأوز أو النعام : الطرى الغير الخفيف ، ولا المذر ولا الجائف . ولا ذى أفرانخ ، ولا أصفر القشرة .

وفي الرمان : الخلو الأتابكى . أو العميق الأحمر القانى ، أو الأبيض الحامى ، أو الملىسى أو الغوى ، الرقيق قشره ، الناعم حبه ، أو الحامض ، الشحم الساطع ، الشديد الحموضة كذا وكذا قنطاراً .

وفي البطيخ الأخضر : الشوشى ، أو القلماوى ، أو العترى ، أو البلدى ، أو الأصفر السكرمانى ، أو القلفى ، أو السكالى ، أو السلطانى ، أو الضميرى . فإن كان بلياً فيقول : الناعم قشره . وفى السكالى والسلطانى والضميرى : الخشن قشره وإن كان الأجل إلى الحصاد والجداد والعصام ، فيكتب كذلك عند ذكر الأجل .

فإن كان فى التمر فيقول : إلى الجداد على قاعدة أهل الحجاز فى التمر . وفى البلاد الشامية يكون الأجل إلى الحصاد . وفى المصرية وما يليها يكون الأجل إلى العصام . وهذا عند مالك . وفيه رواية عن أحمد . خلافاً لأبي حنيفة والشافعى والرواية الأخرى من مذهب أحمد .

— وإذا كان رأس مال السلم غير مقبوض فى المجلس ، بل متأخراً إلى مدة بعده ، على مارآه مالك ، خلافاً للشافعى . فيقول عند ذكر رأس مال السلم : ويقوم



المسلم للمسلم له برأس مال السلم الشرعى فى ذلك . وهو كذا وكذا ، بعد مضى  
عشرة أيام ، أو يوم أو يومين من تاريخه ، على مذهب من يرى ذلك من السادة  
العلماء رضى الله عنهم أجمعين .

فإن كان السلم فى الرقيق ، فيقول : أسلم فلان إلى فلان كذا وكذا  
سهماً شرعياً ، مشتملاً على الإيجاب والقبول فى مملوك مغلى الجنس ، أو رومى ، أو  
جر كسى ، أو تترى ، أو غيره من الأجناس ، بالغ ، أو مراهق ، أو عشارى ، أو  
ثمانى ، أو غير ذلك ، أسود العينين ، أبيض البشرة ، مفلج الأسنان ، صغير الفم ،  
رقيق الشفتين ، مدور الوجه ، مكلم الخدين ، أو سهل الخدين ، ألقى الأنف ،  
طويل العنق ، عريض المنكبين ، رقيق الخصر ، طويل أصابع الكف ، صغير  
القدمين ، إلى غير ذلك .

وإن كان السلم فى جارية وصفها بالأوصاف التى يتواصفها بينهما . وذكر  
نوعها وجنسها وحليتها ، مع البكارة أو الثيوبه .

وإن كان السلم فى عبد أسود ذكر جنسه ، حبشى هو ، أو تكرورى ، أو  
داجورى ، أو نوبى ، ومخطوط أو غير مخطوط ، وسنه وقدره .

وإن كان السلم فى الخيل . فيقول : فى فرس عربى جواد عتيق ، فحل أو خصى  
أو برزون ، تترى أو رومى ، ويذكر لونه وسنه .

وإن كان السلم فى الجمل ، ذكر اللون والجنس والعدة ، وقعوداً أو جذعاً  
أو رباعياً أو سداسياً .

وإن كان السلم فى البقر ، فيقول : بقرة أو ثوراً ، أو تبيعاً أو مسنة .  
ويذكر اللون والعدة .

وإن كان السلم فى الغنم والمعز : فيذكر العدة والشيات والأسنان .

وإن كان السلم فى أطراف الحيوان وفضلاته . فيذكر العدة - وهى مائة رأس .



مثلا - من رؤوس الغنم الضأن ، وألف كارع من أكارع الضأن السميطة السمينية  
النظيفة المنسولة .

وإن كان السلم في الجلود ، فيقول : في ألف جلد من جلود الضأن الخرفان  
البيض النقية من السواد والحمرة ، الرفيعة أو السوداء أو الحمراء ، المحسكة الدبغ ،  
السليمة من العيب الشرعى .

وإن كان السلم في جلود البقر أو غيرها ، فيقول : من جلود البقر ، أو من جلود  
الجمال ، أو من جلود الجواميس المدبوغة والمملوحة أو القطير أو غير ذلك .

وإن كان السلم في الشحم أو اللحم أو الألية والخبز . فيقول : من لحم الضأن  
أو المعز أو الشيشك السمين السليخ أو السميطة ، لحم السكتف أو الفخذ أو الضلع ،  
الخصى ، أو الرضيع ، أو المملوف ، كذا وكذا رطلا بالرطل الفلانى يقوم له كل يوم  
كذا وكذا رطلا ، أو من الألية الجيدة الخالية من العيب ، أو من شحم الغنم  
الضأن الخالى من المصارين والدرن ، الطرى أو السكير المملوح ، أو من خبز  
الحنطة الكاخة الأصفر ، المصبغ أو السميذ ، الخشخش أو الماوى أو الطامة طامة  
الجرابة . ويصف وزن المصبغ ووزن الكاخة في كل رغيف .

ولك أن تسكتب سلما في المكيلات وتعين الوزن فيها ، مثل أن يكون  
السلم في أربعين مكوكا ، أو غرارة أو إردبا . فتقول : زنة المسكوك أو الغرارة  
أو الإردب كذا وكذا رطلا بالرطل الفلانى .

ولك أن تسكتب سلما في الموزونات ، وتعين السكيل فيها ، وتطرح الوزن ،  
كل ذلك خلافا لأحمد وحده موافقا للأئمة الثلاثة .

وإن كان السلم في الجواهر . فقد أجازها مالك وحسده ، ومنعه الباقون .  
والجواهر تشتمل على أنواع . منها اللؤلؤ . وفي تعيينه اختلاف كثير ، من كبر الحبة  
إلى صغرها . ومنها ما يدخل منه ألف حبة تحت مثقال ، وأكثر من ذلك وأقل .  
ومنها ما يدخل أكثر من ألف تحت مثقال . وهو الذى لا يمكن ثقبه لصغره



وعدم تدويره . وإنما يستعمل في الأحوال مصحونًا . وينتقل التفاوت من ذلك إلى أن تكون الحبة الواحدة مثقالا .

ثم الياقوت : ومنه الأحمر والأصفر والأزرق والأبيض .  
ثم البلخش . وفي أوزان قطعه اختلاف ، وكذلك في القيمة عنه . فكلما كثر وزن القطعة كانت القيمة كثيرة .

ثم الفيروزج . وفيه تفاوت كثير .

ثم الماس ، وعين الهر .

فهذه مقدمة تعرف بها ما نتكلم عليه من هذه الجواهر للثمنة ذوات القيم النفيسة .

فإن كان السلم في اللؤلؤ ، فيقول : من اللؤلؤ الأبيض الخالي من الصفرة والسكررة والقشرة ، المدور المتناسب الخالي من التبعيج ، مائة حبة . زنتها كذا وكذا مثقالا ، أو زنة كل لؤلؤة نصف مثقال ، أو أقل أو أكثر .

وإن كان في لؤلؤ صغار ، يقول : من اللؤلؤ الصغار كذا وكذا مثقالا يدخل تحت كل مثقال كذا وكذا لؤلؤة .

وإن كان السلم في شيء من الفصوص الجواهر . كتب : عدة قطعها ، وزنة كل قطعة منها . ويصف كل جنس بوصف الجودة والصفاء ، وإشراق اللون وغير ذلك مما هو معتبر في وصف الجواهر . والله أعلم .



## كتاب الرهن

وما يتعلق به من الأحكام

الرهن في اللغة : مأخوذ من الثبوت والدوام . تقول العرب : رهن الشيء إذا ثبت . والنعمة الراحنة : هي الثابتة الدائمة . يقال : رهننت الشيء فهو مرهون ، ولا يقال : أرهننت ، إلا في شاذ اللغة .

وفي الشرع : جعل المال وثيقة على الدين ليستوفي منه الدين عند تعذره . وهو جائز . والأصل في جوازه : الكتاب والسنة والإجماع .

أما الكتاب : فقوله تعالى ( ٢ : ٢٨٣ ) وإن كنتم على سفر ولم تجدوا كتاباً فإمضوا مغبوضاً وهذا أمر على سبيل الإرشاد ، لا على سبيل الوجوب .

وأما السنة : فإروى أبو هريرة رضي الله عنه ، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « الرهن مركوب ومحلوب » إلى غير ذلك من الأحاديث .

وأما الإجماع : فلا خلاف بين الفقهاء في جوازه .

وجمع الرهن : رِهان . ويقال : رُهن .

### الخلافاً في مسائل الباب

الرهن جائز في الحضر والسفر عند كافة الفقهاء . وعقد الرهن يلزم بالتقبل . وإن لم يقبض عند مالك . ولكنه يجبر الرهن على التسليم . وقال أبو حنيفة والشافعي وأحمد : من شرط صحة الرهن القبض . فلا يلزم الرهن إلا بقبضه . ورهن المشاع مطلقاً جائز ، سواء كان مما يقسم أو كعبد . وقال أبو حنيفة : لا يصح رهن المشاع .

واستدانة الرهن عند المرتهن ليست بشرط عند الشافعي ، وهو شرط عند أبي حنيفة ومالك . فمضى خراج الرهن من يد المرتهن على أي وجه كان بطل الرهن . إلا أن أبا حنيفة يقول : إن عاد إلى الرهن بوديعة أو عارية لم يبطل .



وإذا رهن عبداً ثم أعتقه ، فأرجح الأقوال عند الشافعي : أنه ينفذ من الموسر . ويلزمه قيمته يوم عتقه رهناً . وإن كان معسراً لم ينفذ . وهذا هو المشهور عند مالك . وقال مالك أيضاً : إن طرأ له مال ، أوقضى المرتهن ماعليه بعد العتق نفذ . وقال أبو حنيفة : يعتق في اليسار والإعسار ، ويسعى العبد المرهون في قيمته المرتهن في عسر سيده . وقال أحمد : ينفذ عتقه على كل حال .

### فصل

وإن رهن شيئاً على مائة ، ثم أقرضه مائة أخرى . وأراد جعل الرهن على الدينين جميعاً ، لم يجز على الراجح من مذهب الشافعي ؛ إذ الرهن لازم بالحق الأول . وهو قول أبي حنيفة وأحمد . وقال مالك : بالجواز .

وهل يصح الرهن على الحق قبل وجوبه ؟ قال أبو حنيفة : يصح . وقال مالك والشافعي وأحمد : لا يصح .

وإذا شرط الراهن في الرهن أن يبيعه عند حلول الحق وعدم نفعه . جاز عند أبي حنيفة ومالك وأحمد . وقال الشافعي : لا يجوز للمرتهن أن يبيع المرهون بنفسه ، بل يبيعه الراهن أو وكيله بإذن المرتهن . فإن أبي أئزمه الحاكم قضاء الدين أو بيع المرهون . والرفع إلى الحاكم مستحب عند مالك . فإن لم يفعل وباعه المرتهن جاز . وإذا وكل الراهن عدلاً في بيع المرهون عند الحلول ، ووضع الرهن في يده كانت الوكالة صحيحة عند الشافعي وأحمد . وللراهن فسخها وعزله ، كغيره من الوكلاء . وقال أبو حنيفة ومالك : ليس له فسخ ذلك .

وإذا تراضيا على وضعه عند عدل ، وشرط الراهن أن يبيعه العدل عند الحلول فباعه العدل ، فتلف الثمن قبل قبض المرتهن . فهو عند أبي حنيفة من ضمان المرتهن . كما لو كان في يده . وقال مالك : إن تلف الرهن في يد العدل ، فهو من ضمان الراهن ، بخلاف كونه في يد المرتهن ، فإنه يضمن . وقال الشافعي وأحمد : يكون والحالة هذه من ضمان الراهن مطلقاً . إلا أن يتعمد المرتهن ، فإن يده يد أمانة .



وإذا باع العدل الرهن ، وقبض الراهن الثمن ، ثم خرج المبيع مستحقاً . فلا عهدة على العدل في البيع . وهو على المرتهن ، لأنه يبيع له . وقال القاضي عبد الوهاب : لا ضمان عندنا على الوكيل ، ولا على الوصي ، ولا على الأب فيما يبيعه من مال ولده . وهو قول الشافعي وأحمد . وقال أبو حنيفة : العهدة على العدل ، يغرم المشتري ثم يرجع على موكله . وكذا يقول في الأب والوصي . ويوافق مالكاً في الحاكم وأمين الحكم ، فيقول : لا عهدة عليهما . واسكن الرجوع على من باع عليه إن كان مفلساً أو مليئاً .

وإذا قال : رهنْتُ عبدي هذا عندك على أن تقرضني ألف درهم ، أو تبيعني هذا الثوب أو عبداً . صح الرهن . وإن تقدم وجوب الحق . فإن أقرضه الدرهم أو باعه الثوب ، فالرهن لازم يجب تسليمه إليه عند أبي حنيفة ومالك . وقال الشافعي وأحمد : القرض والبيع يمضيان ، والرهن لا يصح .

### فصل

والمضروب مضمون ضمان غصب . فلو رهنه مالكه عند الغاصب من غير قبضه صار مضموناً ضمان رهن . وزال ضمان الغصب عند مالك وأبي حنيفة . وقال الشافعي وأحمد : يستقر ضمان الغصب ، ولا يلزم الرهن ما لم يعض زمن إمكان قبضه . وعند مالك : المشتري الذي استحق المبيع من يده يرجع بالثمن على المرتهن لا على الراهن . ويكون دين المرتهن في ذمة الراهن ، كما لو تلف الرهن ، وكذا عند أبي حنيفة ، إلا أنه يقول : العدل يضمن ويرجع على المرتهن . وقال الشافعي : يرجع المشتري على الراهن . لأن الرهن عليه يبيع لا على المرتهن . وكذلك يقول مالك وأبو حنيفة في التفليس . وإذا باع الحاكم أو الوصي ، أو الأمين شيئاً من التركة ، فللغرماء مطالبتهم ، وأخذ الثمن ، ثم استحق الثمن . فإن المشتري عندهما يرجع على الغرماء ، ويكون دين الغرماء في ذمة غريمهم كما كان .



والباب كله عند الشافعي وأحمد ، والرجوع يكون عنده على الراهن والمدين  
الذي بيع متاعه .

### فصل

وإذا شرط المشتري للبائع رهناً أو ضمناً ، ولم يعين الرهن ولا الضمين ،  
فالباع جائز عند مالك . وعلى المبتاع أن يدفع رهناً برهن مثله على مبلغ ذلك الدين .  
وكذلك عليه أن يأتي بضمين ثقة . وقال أبو حنيفة والشافعي : البيع والرهن  
باطلان . وقال المزني : هذا غلط . وعندى : الرهن فاسد للجهل به ، والبيع جائز .  
وللبائع الخيار إن شاء أتم البيع بلا رهن ، وإن شاء فسخه لبطلان الوثيقة .

### فصل

وإذا اختلف الراهن والمرتهن في مبلغ الدين الذي حصل به الرهن . فقال  
الراهن : رهنته على خمسمائة . وقال المرتهن : على ألف . وقيمة الرهن تساوى الألف  
أو زيادة على الخمسمائة : فعند مالك : القول قول المرتهن مع يمينه . فإذا حلف ،  
وكانت قيمة الرهن ألفاً ، فالراهن بالخيار بين أن يعطيه ألفاً ويأخذ الرهن ، أو  
يترك الراهن المرتهن . وإن كانت القيمة ستمائة حلف المرتهن على قيمته ، وأعطاه  
الرهن وستمائة . وحلف أنه لا يستحق عليه إلا ما ذكر . وتسقط الزيادة . وقال  
أبو حنيفة والشافعي وأحمد : القول قول الراهن فيما يذكره مع يمينه . فإذا حلف  
دفع إلى المرتهن ما حلف عليه ، وأخذ رهنه .

وزيادة الرهن ونماؤه إذا كانت منفصلة كالولد والثمره والصوف والوبر ، وغير  
ذلك . تكون عند مالك ملسكا للراهن ، ثم الولد يدخل في الرهن دون غيره .  
وقال أبو حنيفة : الزيادة مطلقاً تدخل في الرهن مع الأصل . وقال الشافعي : جميع  
ذلك خارج عن الرهن . وقال أحمد : هو ملك المرتهن دون الراهن . قال بعض  
أصحاب الحديث : إن كان الراهن هو الذي ينفق على الرهن فالزيادة له ، أو  
المرتهن فالزيادة له .



### فصل

واختلف العلماء في الرهن . هل هو مضمون أم لا ؟ فذهب مالك : أن ما يظهر هلاكه - كالحيوان والرقيق - فهو غير مضمون على المرتهن . ويقبل قوله في تلفه مع يمينه . وما يخفى هلاكه - كالنقد والثوب - فلا يقبل قوله فيه ، إلا أن يصدقه الراهن .

واختلف قوله فيما إذا قامت البينة بالهلاك . فروى ابن القاسم وغيره عنه : أنه لا يضمن ، ويأخذ دينه من الراهن . وروى أشهب وغيره : أنه ضامن لقيمته . والمشهور من مذهبه : أنه مضمون بقيمته قلت أو كثرت . فإن فضل للراهن من القيمة شيء زائد على مبلغ الحق أخذه من المرتهن . وقال أبو حنيفة : الراهن على كل حال مضمون بأقل الأمرين من قيمته ومن الحق الذي عليه . فإذا كانت قيمته ألف درهم والحق خمسمائة ، ضمن ذلك الحق ولم يضمن تلك الزيادة ، ويكون تلفه من ضمان الراهن . وإن كانت قيمة الرهن خمسمائة والحق ألفاً ، ضمن قيمة الرهن ، وسقطت عن ذمته ، وأخذ باقي حقه . وقال الشافعي وأحمد : الرهن أمانة في يد المرتهن ، كسائر الأمانات . لا يضمنه إلا بالتعدي . وقال شريح والحسن والشعبي : الرهن مضمون بالحق كله .

وإذا ادعى المرتهن هلاك الرهن وكان مما يخفى . فإن اتفقا على القيمة فلا كلام . وإن اتفقا على الصفة واختلفا في القيمة . قال مالك : يسأل أهل الخبرة عن قيمة ما هذه صفته ويعمل عليها . وقال أبو حنيفة : القول قول المرتهن في القيمة مع يمينه . ومذهب الشافعي : أن القول قول الغارم مطلقاً .

ولو شرط المتبايعان أن يكون نفس المبيع رهناً ، قال أبو حنيفة والشافعي : لا يصح . ويكون البيع مفسوخاً . وقال القاضي عبد الوهاب : وظاهر قول مالك . كقولهم . والسكنه عندي على طريقة السكرانة ، وأنا أدل على جوازه وأنصر القول به . وعندي أن أصول مالك تدل عليه . انتهى .



**فأمره :** لو كان الدين على اثنين بالسوية - مثلاً - وهما متضامنان متكافلان في ذلك يأذن كل منهما لصاحبه ، ثم إنهما رهنا على ذلك الدين رهناً . فإن قال الكاتب : ورهنا على هذا الدين ماذكراً أنه لهما وملسكهما وبينهما بالسوية . كان واحد مرهون على مافي ذمته دون ما كفله .

وإن قال : ورهن كل واحد منهما على هذا الدين ماذكراً أنه له ويده . فهذا يقتضى أن الرهن على جميع الدين أصالة وكفالة من كل واحد منهما . والنكته في لفظة « كل » . وقد سبق التنبيه في مقدمة الكتاب على ذلك . انتهى .

#### المصطلح في ذلك يشتمل على صور

منها : الرهن المجمع عليه . وصورته : أن يكتب - بعد فراغ ذكر الدين وأجله في ذيل المسطور - : ورهن المقر المذكور تحت يد المقر له المذكور ، توثقة على الدين المعين أعلاه وعلى كل جزء منه ، ماذكراً أنه له ويده وملسكه تحت تصرفه إلى حين هذا الرهن ، أو جميع ما استعاره من زوجته فلانة قبل صدور عقد هذا الرهن ليرهنه على الدين المعين أعلاه وعلى كل جزء منه . وذلك جميع الدار الفلانية - ويحددها - ثم يقول : رهناً صحيحاً شرعياً ، مسلماً مقبوضاً بيد المرتهن بعد تفرغها من السكان والمنازع ، والسوائق المانعة لصحة الرهن بإذن الراهن . وقبل المرتهن المذكور عقد الرهن ، قبولاً شرعياً .

فإن كان الرهن حصّة من دار فهو صحيح عند الثلاثة ، باطل عند أبي حنيفة . وعلة بطلانه عند أبي حنيفة من وجهين . أحدهما : أن الرهن حصّة شائعة . الثاني : أنه غير مقبوض . وارتهان رهن قد لزم بالقول من غير تسليم الرهن إلى المرتهن . ولا قبض على مذهب مالك ، سواء كان الرهن مميزاً - كالعبد والدار - أو غير متميز ، كقفيز من صبرة ، لازم عنده على الإطلاق . وعند أحمد : لازم في المتميز دون غير المتميز .

\* فإذا كتب الصورة على مذهب مالك يقول : ورهن المقر المذكور عند



رب الدين المذكور على جميع الدين المعين فيه ، وعلى كل جزء منه ، جميع الدار الفلانية - ويحددها - وهذا الرهن متميز ، أو مكوكا من الخنطة ، أو غرارة ، أو إردبا من الخنطة التي قدرها ألف مكوك أو غرارة أو إردب ، بالخزن الفلاني - وهذا غير متميز - رهنًا صحيحًا شرعياً لازماً مقبوضاً ، بلفظ الرهن المرتين بهذا القول ، بحضور شهوده . ويرفع إلى حاكم مالكي يثبتته ، ويحكم بصحة الرهن ، مع العلم بالخلاف في صحة الرهن بالقول ولزومه من غير تفريغ ولا تسليم .

\* وإن كتب على مذهب أحمد فيقول : وذلك جميع الدار الفلانية - ويحددها - أو العبد الفلاني ويصفه . وهذان متميزان . ولا يكتب القفيز من الصبرة ؛ لأنه غير متميز . ويرفع إلى مالكي أو حنبلي ؛ لأن الرهن متميز بحكم بصحته ، مع العلم بالخلاف في صحة الرهن الذي لم يتسلمه المرتين . وهو قول على رواية من مذهب أحمد . والرواية الثانية كمذهب أبي حنيفة والشافعي .

\* وصورة ارتهان رهن منقول مقبول مستقر بيد المرتين . رهنه رجل عند آخر على ماسيجب للمرتين على الراهن من الحق . وهذا الرهن صحيح عند أبي حنيفة باطل عند الباقيين : رهن فلان عند فلان على ماسيجب عليه من الحق اللازم له شرعاً . وذلك جميع الدار الفلانية - ويحددها - أو التركيبة الذهب المزركش المصري - ويصفها وما فيها من الحاشية والبطانة ، ويذكر وزنها بالثاقيل ، ثم يقول : رهنًا صحيحًا شرعياً مسلماً مقبوضاً بيد المرتين . وقبل عقد الرهن منه قبولا شرعياً . \* وصورة الرهن المعاد صحيحة عند الشافعي ، باطلة عند أبي حنيفة .

وقد تقدم ذكر الرهن المعاد في كتاب الإقرار . والتسليم عند مالك ليس بشرط في الأشياء كلها . وعند أحمد : التسليم ليس بشرط إلا في المتميز . كالدار والعبد ، فإنه يلزم التسليم عنده .

فإن كان الرهن المعاد داراً : ذكر أنه استعادها ليسكنها بأهله ، وينتفع بها انتفاع مثله بمثلها مع بقاء حكم الرهن ولزومه .



و إن كان عبداً ، فيذكر التسليم والاستعانة للخدمة والافتراش ، خلافاً للثلاثة .  
و إن كان الرهن بقرة حلوباً ، أو حماراً مركوباً - وجواز حلب البقرة وركوب الدابة بقدر ما يحتاجان إليه من العلف - على ما حكاه الخرقى من أصحاب أحمد .  
\* وصورة الرهن عند امتناع الراهن من علف الدابة يقول : وذلك جميع البقرة الصفراء الحلوب الراتب . وجميع الحمار الأسود القارح ، رهناً صحيحاً شرعياً مسلماً مقبوضاً بيد المرتهن المذكور ، على أن يقوم الراهن المذكور بعلفهما وخدمتهما والإنفاق عليهما نفقة مثلتهما ، وإن امتنع الراهن من ذلك كان المرتهن الإنفاق عليهما والرجوع عليه بنظير ما ينفقه في علفهما وكلفتهم . وكان له حلب البقرة والانتفاع بلبنها ، وركوب الدابة ، واستعمالهما بقدر ما يحتاجان إليه من العلف ، ويكمل والذي حكاه الخرقى : أنه ليس للمرتهن الانتفاع بشيء من الرهن إلا في هذه الصورة فقط .

\* وصورة الارتهان على مذهب أبي حنيفة وأحمد - وهو دخول الولد والصوف والثمره والابن وأجرة العقار وأجرة الدواب في الرهن ، إذا حدث ذلك كله بعد عقد الرهن . ويكون ملكاً للراهن ، خلافاً للشافعى على الإطلاق ، ولمالك . فإن ذلك جميعه لا يدخل شيء منه في الرهن عند الشافعى . وأما مالك : فلا يدخل شيء من ذلك عنده في الرهن إلا الولد خاصة . فيقول : وذلك جميع البقرات الخمس الحوامل ، وجميع البقرات الخمس الوالدات المقربات من الوضع المختلفة الشيات والألوان - وإن شاء وصف كل واحدة منها - وجميع البستان المشتمل على أشجار مختلفة الثمار والأنواع - ويحدده - وجميع الدار الفلانية - ويحددها - وجميع الحمير الخمس القوارح المعدة لنقل الحجارة وآلات البناء وغير ذلك . وجميع الغنم الضأن البيضاء المختلفة الأسنان والشيات ، وعدتها كذا وكذا رأساً . وهن حوامل مقربات - رهناً صحيحاً شرعياً مستقراً بيد المرتهن . ومهما حدث بعد هذا العقد من نتاج البقر والغنم والضأن ، وما تجدد على ظهور الغنم من صوف ، ومهما أفضلت



البقر والغنم من الحلب بعد رضاع أولادها ، ومهما فضل من أجرة الحير المذكورة ، ومن ريع البستان ، ومهما تجدد فيه من ثمرة ، ومهما وجب من أجرة الدار الموصوفة المحدودة بأعاليه . كان رهناً صحيحاً شرعياً على جميع الدين المعين أعلاه . وعلى كل جزء منه ، باقياً على ملك الراهن . ويكمل على نحو ما تقدم شرحه . ويرفع إلى حاكم حنبلى ، يثبته ويحكم بموجبه مع العلم بما فيه الخلاف من دخول الحادث من الرهن بعد وقوع عقده في الرهن .

\* وصورة ارتهان عبد مكتسب ، وأن يكون السكسب رهناً مع الأصل على مذهب أحمد ، خلافاً للباقيين : ورهن المقر المذكور عند رب الدين المذكور على جميع الدين المعين أعلاه ، وعلى كل جزء منه ، جميع العبد الزنجى ، أو غيره من الأجناس ، الرجل الكامل المكتسب ، الزركشى أو الصائغ أو الحداد ، أو غير ذلك من الصنائع ، رهناً صحيحاً شرعياً مسلماً مقبوضاً ، ومهما اكتسبه العبد المذكور في مدة الرهن كان رهناً معه ، ويكمل . ويرفع إلى حاكم حنبلى يحكم فيه .

\* وصورة ارتهان بقرة حلوب ، أو حمار مركوب ، أو فرس ، أو بغل ، أو جمل . والإنفاق على ذلك في غيبة الراهن بإذن حاكم شرعى ، وتصدير النفقة ديناً على الراهن ، يستوفى المرتهن من ثمن اللبن وظهر الدابة على مذهب أحمد وحده ، ولا يحتاج عنده إلى إذن حاكم في الإنفاق : ورهن المقر المذكور عند رب الدين المذكور على جميع الدين المعين أعلاه وعلى كل جزء منه جميع البقرة السوداء الحلوب مع الحمار الأخضر القارح المعد للعمل الفلانى ، رهناً صحيحاً شرعياً مسلماً مقبوضاً . والمرتهن الإنفاق على الرهن المذكور في غيبة الراهن ، واستيفاء ما ينفقه من لبن البقرة وأجرة الدابة . ويكمل . ويرفع إلى حاكم حنبلى يثبته ويحكم بموجبه مع العلم بالخلاف .

\* وصورة اشتراط في عقد المداينة ، واشتراط البيع في عقد الراهن ، وتوكيل الراهن المرتهن في بيع الرهن عند حلول الدين بثلث المثل ، وقبض الثمن . يُعَدَّر بالإقرار بالدين . ويذكر الأجل ، ثم يقول : ولزمه ذلك ثمناً عن قماش - ويصفه -



ابتاعه منه ، فباعه إياه ، بشرط أن يرهن عنده المرهون الآتي ذكره . ويكفل الإقرار بالتسليم والتسليم والرؤية والمعرفة ، والمعاقدة الشرعية - ثم يقول : ورهن المقر المذكور عند رب الدين المذكور على جميع الدين المعين أعلاه ، وعلى كل جزء منه ، ما شرط ارتهانه أعلاه . وهو ملك الراهن المذكور ، ويبيده حالة الرهن . وذلك جميع كذا وكذا - ويصفه ويحدده ، إن كان مما يحدد - الذي اشترط المقر له المذكور على المقر أن يوكله في بيع الرهن المذكور عند حلول الدين وقبضه من دينه المعين أعلاه ، رهنًا صحيحًا شرعيًا ، مسلمًا مقبوضًا بيد المرتهن . ووكل المقر المذكور رب الدين المذكور في بيع الرهن المعين أعلاه بثمن المثل ، وقبض الثمن ، وإقباضه له من دينه المعين أعلاه ، وفي تسليم المبيع لمتباعه . توكيلًا شرعيًا قبله منه . قبولًا شرعيًا . فلا يملك عزله أبدًا حتى يقضى هذا الدين جميعه ، ويكمل .

وذلك جميعه على مذهب أبي حنيفة ومالك وأحمد . وقال الشافعي : الشرط في عقد البيع : أن يرهن المقر عند رب الدين صحيح . وشرط التوكيل في عقد الرهن باطل . وهل يبطل الرهن أيضًا ؟ على قولين .

### فصل

وإذا اتفق الراهن والمرتهن على أن يكون الرهن عند ثالث جاز . ويكون عدلًا أمينًا ، فيقول : رهنًا صحيحًا شرعيًا مسلمًا مقبوضًا . وجعلناه عند فلان الذي عرفنا عدالته وأمانته باتفاقهما على ذلك ورضاهما به . وأنسلمه فلان المذكور . واستقر تحت يده استقرارًا شرعيًا .

\* وصورة الرهن الذي استعاره الراهن ، ورهنه عند المقر له على دينه : ورهن المقر المذكور عند رب الدين المذكور ، على جميع الدين المعين أعلاه وعلى كل جزء منه ، ما استعاره بشهادة شهوده من فلان . فأعاده إياه ليرهنه على الدين المذكور عند رب الدين المذكور ، مع علمه بقدر الدين وأجله ، واعترافه بمعرفة معنى ذلك . وما يترتب عليه ، رهنًا صحيحًا شرعيًا . ويكفل على نحو ما سبق .



## كتاب الحجر والتفليس

وما يتعلق بهما من الأحكام

التفليس، أصله في اللغة : الفلَس . وفي الشرع : اسم لمن عليه ديون لا يفي ماله بها . ويسمى معسراً . والمعسر إذا ثبت إعساره وجب إنظاره بدليل قوله تعالى ( ٢ : ٢٨٠ ) وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة ) ولما روى « أن رجلاً ابتاع ثمرة . فأصيب بها . فقال النبي صلى الله عليه وسلم : تصدقوا عليه . فتصدقوا فلم يقب بما عليه ، ثم قال : تصدقوا عليه . فتصدقوا عليه . فلم يقب بما عليه . فقال النبي صلى الله عليه وسلم لفرمائه : خذوا ما وجدتم ، ما لكم غيره » وهذا نص .

فإن كان له مال ظاهر باع الحاكم عليه ماله . وقضى التريم . وإن قضى الحاكم للفرماء شيئاً من مال من عليه الدين ، جاز . بدليل ما روى « أن عمر رضي الله عنه صعد المنبر . وقال : ألا إن الأسيف - أسيف جبهة - رضي من دينه وأمانته ، أن يقال : سابق الحاج - ويرى : سبق الحاج - فاذن معرضاً . وأصبح ، وقد رين به . فمن كان له عليه دين فليحضر غداً . فإنا بأسوا ماله . فاسموا بين فرمائه » وروى « فمن كان له عليه دين فليخد بالقداء . فليقسم ماله بينهم بالخصص » وهذا بجميع من الصحابة . ولم ينكر عليه أحد . فدل أنه إجماع .

تغيير : قوله « فاذن معرضاً » أي يتعرض للناس ليستدين ممن أمكنه ، ويشترى به الإبل الجياد ، ويروح في الحج فيسبق الحاج . وقوله « فأصبح وقد رين به » يقال : رين بالرجل إذا وقع فيها لا يستطيع الخروج منه ، ولا قبل له به . ويقال : لما غلبك وعلاك : قد ران بك ، وران عليك . ومنه قوله تعالى ( ١٤ : ٨٣ ) كلا ، بل ران على قلوبهم ما كانوا يسكبون ) قال الحسن : هو الذنب على الذنب حتى يسود القلب . انتهى .



والحجر على ضربين

أحدهما : حجر عام ، والثاني : حجر خاص .

فأما الحجر الخاص : فهو مثل أن يرهن شيئاً ، أو يكاتب عبده ، أو يبيع عبده الآبق أو المنصوب . والمبيع قبل القبض ، ونحو ذلك . فلا يجوز تصرفه .

وأما الحجر العام : فهو على سبعة أنواع : حجر الإفلاس ، وحجر السفه ، وحجر الجنون ، وحجر الصغر ، وحجر الرق ، وحجر المرض ، وحجر الارتداد .

فأما حجر الإفلاس : فإنه يقع في المال . ويرتفع بارتفاع الإفلاس .

وأما حجر السفه : فإنه يقع في المال والعق والإقرارات . ويرتفع عند الحاكم بإيثار الرشد .

وأما حجر الجنون : فإنه يقع في كل شيء . ويرتفع بارتفاع الجنون .

وأما حجر الصغر : فإنه يقع في كل شيء ، إلا في مسألتين : التدبير ، والوصية . ويرتفع بالبلوغ . وإيثار الرشد .

وأما حجر الرق : فإنه يقع في حق السيد

وأما حجر المرض : فإنه يقع في الثلث ، إذا أخرجه المرض عن ملكه في غير طاعة أو مباح ، وفي كل المال مع الورثة .

وأما حجر الارتداد : فإنه يقع في كل شيء . فإن عاد إلى الإسلام نفذت تصرفاته ، ورفع عنه الحجر . وإن لم يعد فلا يرتفع الحجر عنه . وحكمه القتل بعد ثلاثة أيام . فإن لم يعد إلى الإسلام قتل . وكان ماله فيثاً .

واثنان من الحجر يحتاج في رفعهما إلى حكم الحاكم . وهما حجر الإفلاس في قول وحجر الارتداد . وثلاثة منها ترتفع بنفسها ، وهي حجر الجنون ، وحجر الصغر ، وحجر الرق . وواحد منها يحتاج إلى الحاكم والوالد ، وهو إذا بلغ سفياً ، ثم صار رشيداً . والله أعلم .



### الخلاف المذكور في مسائل الباب

اعلم أن الحجر على المفلس عند طلب الغرماء ، وإحاطة الديون بالمدين ، مستحق على الحاكم ، وأن له منعه من التصرف حتى لا يضر بالغرماء ، وأن الحاكم يبيع أموال المفلس إذا امتنع من بيعها ويقسمها ، بين غرمائه بالحصص عند الشافعي ومالك وأحمد . وقال أبو حنيفة : لا يحجر على المفلس ، بل يحبس حتى تقضى الديون . فإن كان له مال لم يتصرف الحاكم فيه ولا يبيعه ، إلا أن يكون ماله دراهم ودينه دراهم ، فيقبضها القاضي بغير أمره ، وإن كان دينه دراهم وماله دنائير باعها القاضي في دينه .

واختلفوا في تصرفات المفلس في ماله بعد الحجر عليه . فقال أبو حنيفة : لا يحجر عليه في تصرفه . وإن حكم به قاض لم ينفذ قضاؤه ، مالم يحكم به قاض ثان وإذا لم يصح الحجر عليه صحّت تصرفاته كلها ، سواء احتملت الفسخ أو لم تحتمل . فإن نفذ الحجر قاض ثان صح من تصرفاته مالا يحتمل الفسخ ، كالنكاح والطلاق والتدبير ، والعتق والاستيلاد . وبطل ما يحتمل الفسخ ، كالبيع والإجارة ، والهبة والصدقة ونحو ذلك . وقال مالك : لا ينفذ تصرفه في أعيان ماله يبيع ولا هبة ولا عتق . وعن الشافعي قولان . أحدهما - وهو الأظهر - كذهب مالك . والثاني : تصح تصرفاته . وتكون موقوفة . فإن قضيت الديون من غير نقض التصرف نفذ التصرف . وإن لم تقض إلا بنقضه فسخ منها الأضعف فالأضعف . فيبدأ بالهبة ، ثم البيع ، ثم العتق . وقال أحمد ، في أظهر روايته : لا ينفذ تصرفه في شيء إلا في العتق خاصة .

ولو كان عند المفلس سلعة وأدركها صاحبها ، ولم يكن البائع قبض من ثمنها شيئاً ، والمفلس حي . قال مالك والشافعي وأحمد : صاحبها أحق بها من الغرماء ، فيفوز بأخذها دونهم . وقال أبو حنيفة : صاحبها كأحد الغرماء ، يقاسمونه فيها . فلو وجدها صاحبها بعد موت المفلس ، ولم يكن قبض من ثمنها شيئاً . قال الشافعي :



صاحبها أحق بها ، كما لو كان حياً . وقال الثلاثة : صاحبها أسوة الغرماء .

### فصل

الدين إذا كان مؤجلاً ، هل يحل بالحجر أم لا ؟ قال مالك : يحل . وقال أحمد : لا يحل . والشافعي قولان كالْمُذْهَبَيْنِ ، وأصحهما : لا يحل . وأبو حنيفة : لا يحجر عنده مطلقاً .

وهل يحل الدين بالموت ؟ قال الشافعي وأبو حنيفة ومالك : إنه يحل . وقال أحمد وحده : لا يحل في أظهر روايتيه ، إذا وثق الورثة .

ولو أقر المفلس بدين بعد الحجر تعاق الدين بدمته ، ولم يشارك المقر له الغرماء الدين ، وحجر عليه لأجلهم عند الثلاثة . وقال الشافعي : يشاركهم .

وهل تباع دار المفلس التي لا غنى له عن سكنائها ، وخادمه المحتاج إليه ؟ قال أبو حنيفة وأحمد : لا يباع ذلك . وزاد أبو حنيفة وقال : لا يباع عليه شيء من العقار والعروض . وقال مالك والشافعي : يباع ذلك كله .

وإذا ثبت إعساره عند الحاكم ، فهل يحول الحاكم بينه وبين غرمائه أم لا ؟ قال أبو حنيفة : يخرجهم الحاكم من الحبس ، ولا يحول بينه وبين غرمائه بعد خروجه وبلازمونه ، ولا يمنعون من التصرف ، يأخذون فضل كسبه بالخصص . وقال مالك والشافعي : يخرجهم الحاكم من الحبس ، ولا يفتقر لإخراجه إلى إذن غرمائه ، ويحول بينه وبينهم . ولا يجوز حبسه بعد ذلك ، ولا ملازمته . بل ينظر إلى ميسرة . واتفقوا على أن البينة تسمع على الإعسار بعد الحبس .

واختلفوا ، هل تسمع قبله ؟ فقال مالك والشافعي وأحمد : تسمع قبله . وظاهر مذهب أبي حنيفة : أنها لا تسمع إلا بعده .

وإذا أقام المفلس البينة بإعساره . فهل يحلف بعد ذلك أم لا ؟ قال أبو حنيفة وأحمد : لا يحلف . وقال مالك والشافعي : يحلف بطلب الغرماء .



واتفقوا على أن الأسباب الموجبة للحجر : الصغر ، والرق ، والجنون . وأن الغلام إذا بلغ غير رشيد لم يسلم إليه ماله .  
واختلفوا في حد البلوغ . فقال أبو حنيفة : بلوغ الغلام بالاحتلام ، والإنزال إذا وطئ . فإن لم يوجد ذلك فحتى يتم له ثمان عشرة سنة ، وقيل : تسع عشرة سنة . وبلوغ الجارية بالحيض والاحتلام والحبل أو حتى يتم لها سبع عشرة سنة . وأما مالك : فلم يحد فيه حدًا . وقال أصحابه : سبع عشرة سنة ، أو ثمان عشرة سنة في حقها . وفي رواية ابن وهب : خمس عشرة سنة . وقال الشافعي وأحمد ، في أظهر روايته : حده في حقها خمس عشرة سنة ، أو خروج المنى ، أو الحيض أو الحبل . ونبات العانة . هل يقتضي الحكم بالبلوغ به أم لا ؟ قال أبو حنيفة : لا . وقال مالك وأحمد : نعم . والراجح من مذهب الشافعي : أنه يحكم بالبلوغ به في حق الكافر ، لا المسلم .

### فصل

وإذا أونس من صاحب المال الرشد : دفع إليه ماله بالاتفاق .  
واختلفوا في الرشد ، ماهو ؟ فقال أبو حنيفة ومالك وأحمد : هو في الغلام إصلاح ماله ، وتأتيه لتمييزه وعدم تبذيره ، ولم يراءوا عدالة ولا فسقًا . وقال الشافعي : هو إصلاح المال والدين .  
وهل بين الغلام والجارية فرق ؟ قال أبو حنيفة والشافعي : لا فرق بينهما . وقال مالك : لا يفك الحجر عنها ، وإن بلغت رشيدة ، حتى تنزوج ويدخل بها الزوج . وتسكون حافظة لما لها كانت قبل النزويج . وعن أحمد : روايتان . المختار منهما : لا فرق بينهما . والثانية : كقول مالك ، وزاد : حتى يحول عليها حول عنده ، أو تلد ولدًا . وقال الثلاثة : إن الصبي إذا بلغ وأونس منه الرشد : دفع إليه ماله . فإن بلغ غير رشيد لم يدفع إليه ماله ، ويستمر محجوراً عليه . وقال أبو حنيفة : إذا انتهى سنه إلى خمس وعشرين سنة دفع إليه المال بكل حال .



وإذا طرأ عليه السفه بعد إيناس رشده : هل يحجر عليه ، وإن كان مبذراً ؟  
ويجوز للأب والوصى أن يشتريا لأنفسهما من مال اليتيم ، وأن يبيعا مال  
أنفسهما بمال اليتيم ، إذا لم يحاييا أنفسهما عند ماله . انتهى .

### المصطلح عليه المترتب على ذلك

وصورة وضعها في السكتابة بشتمل على أنواع .

منها : صورة الحجر على المفلس بطلب الغرماء : هذا ما أشهد به على نفسه  
السكريمة سيدنا فلان الدين : أنه حجر على فلان حجباً صحيحاً شرعياً . ومنعه من  
التصرف في ماله الحاصل بيده يومئذ والحادث بعده . منعاً تاماً بحكم ما ثبت عليه  
من الديون الشرعية ، الواجبة في ذمته لأربابها ، الزائدة على قدر ماله . ومبلغ ما عليه  
من الديون الشرعية : كذا وكذا بيان ذلك ، ما هو لفلان : كذا ، بمقتضى مسطور  
شرعى تاريخه كذا . ولفلان كذا ، بمسطور تاريخه كذا . وبعد الغرماء ، ويذكر  
قدر ماله السكل واحد من الدين ، وتاريخ مسطوره - ثم يقول : وأثبت كل منهم  
مسطوره عند الحاكم المشار إليه ، الثبوت الشرعى ، بشهادة العدول الواضحين رسم  
شهادتهم في آخرها . واستحلف كلا منهم على ذلك ، واستحقاقه الجميع استحقاقاً  
شرعياً . وذلك بعد أن ثبت عنده بالبينة الشرعية : أن المدين المذكور معسر  
عاجز عن وفاء ما عليه من الديون المذكورة ، وأن وجوده لا تنفى قيمته بما عليه  
من الدين المذكور ، إلا على حكم المحاصصة ، الثبوت الشرعى . وحكم بفلس  
المذكور ، وصحة الحجر عليه ، مع العلم بالخلاف ، حكماً شرعياً مستولاً فيه . وفرض  
له في ماله رسم نفقته ونفقة من تلزمه نفقته - وهم زوجته فلانة وأولاده أصلية منها  
فلان وفلان وفلانة - برسم طامهم وشرابهم ، ومالابد لهم منه من الاوازم  
الشرعية في كل يوم كذا فرضاً شرعياً من تاريخه ، إلى حين الفراغ من بيع قماشه  
وماله من الأثاث والمتاع ، وقسم ما يتحصل بين الغرماء بنسبة ديونهم على الوجه  
الشرعى ، مستوفياً شرائطه الشرعية . ويكمل .



\* وصورة الحجر بالسفه والتبذير : أشهد عليه سيدنا فلان : أنه حجر على فلان حجراً صحيحاً شرعياً ، ومنعه من التصرف في ماله الحاصل يومئذ والحادث بعده . منعاً شرعياً ، وحجراً معتبراً شرعياً . بعد أن ثبت عنده بالبينة الشرعية العادلة المرضية أن فلانا المذكور سيفه ، مفسد لماله مبذر له ، مسرف في إنفاقه ، وفي بيعه وابتياعه ، مستحق لضرب الحجر عليه . ومنعه من التصرف إلى أن يستقيم حاله ، وثبت رشده ، ويظهر صلاحه ، وأن المصلحة في إيقاع الحجر عليه ، وإبطال تصرفاته ، ثبوتاً صحيحاً شرعياً . وحكم بذلك . وضرب الحجر على المذكور ، ومنعه من التصرف . وحكم بسفهه حكماً شرعياً . ونهاه عن المعاملات . وأبطل فعله في جميع التصرفات إبطالا شرعياً ، وفرض له في ماله برسم نفقته ونفقة من تلزمه نفقته من زوجته فلانة وأولاده الصغار ، وهم فلان وفلان وفلان ، ومالا بدلهم منه شرعاً في كل يوم من تاريخه كذا . وأوجب لهم ذلك في ماله إيجاباً شرعياً ، بعد أن ثبت عنده بالبينة الشرعية : أنه تحصل الكفاية له ولمن معه بذلك . وأن ليس فيه زيادة على كفايته ، ثبوتاً شرعياً . ويكمل .

\* صورة الحجر بالجنون : أشهد على نفسه سيدنا فلان أنه حجر على فلان حجراً صحيحاً شرعياً . ومنعه من التصرف في ماله الحاصل يومئذ والحادث بعده منعاً شرعياً . وذلك بعد أن ثبت عنده جنون الحجر عليه ، جنوناً مطبقاً لا يفيق منه ، بل ملازم له في جميع الحالات ، وأنه مع كونه ملازماً له ، مفرط في أمواله مسرف في أعطياته ، مسلوب الاعتدال إلى التصرف في أمواله إلا على وجه الإتلاف والإفساد ، ثبوتاً صحيحاً شرعياً . وفرض له في ماله برسم نفقته ونفقة من تلزمه نفقته في كل يوم من تاريخه كذا ، وأوجب له ذلك في ماله إيجاباً شرعياً . وأذن للمتسلم الذي نصبه متصرفاً في أمواله في إنفاق القدر المفروض عليه في كل يوم بقسطه ، إذناً شرعياً . ويكمل .

\* وصورة الحجر بالخلل والعتة : أشهد عليه سيدنا فلان الدين أنه حجر على



فلان حجراً صحيحاً شرعياً . ومنعه من التصرف في ماله الباطن والظاهر ، والحادث بعده ، منماً شرعياً ، بعد أن ثبت عنده - ثبت الله مجده - بالبيينة الشرعية : أنه معتوه مخبول مسلوب ، لا يستقيم كلامه ، ولا يفهم خطابه ، ولا يستمر نظامه ، ولا يرد الجواب بالصواب ، ولا يصدر منه إلا التخليط ، وأنه مستحق لضرب الحجر عليه ، الثبوت الشرعي . وفرض له في ماله برسم نفقته وكسوته ومالا بدله منه شرعاً في كل يوم من تاريخه كذا ، وأذن لمن ماله تحت يده في صرف القدر المفروض عليه إذناً شرعياً . ويكمل . والله أعلم .

## كتاب الصلح

وما يتعلق به من الأحكام

الأصل في جواز الصلح : الكتاب والسنة والإجماع .

أما الكتاب فقوله تعالى ( ٤٩ : ٩ ) وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما ) فأمر الله تعالى بالصلح بين المؤمنين . وقوله تعالى ( ٤ : ١٢٨ ) وإن امرأة خافت من بعلها نشوزاً أو إعراضاً فلا جناح عليهما أن يصلحا بينهما صلحا . والصلح خير ) وقوله تعالى ( ٤ : ٣٥ ) وإن خفتم شقاق بينهما فابعثوا حكماً من أهله وحكما من أهلها ، إن يريدا إصلاحا يوفق الله بينهما ) فدلّت هذه الآيات على جواز الصلح .

وأما السنة : فما روى أبو هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « الصلح جائز بين المسلمين ، إلا صلحاً أحل حراماً ، أو حرم حلالاً » .

وأما الإجماع : فإن الأمة أجمعت على جوازه .

والصلح على أربعة أقسام :

صلح بمعنى الهبة ، وهو أن يدعي الرجل عيناً في يد رجل ، ثم يصلح منها

على بعضها . فيكون الباقي هبة .



والثاني : صالح بمعنى البيع ، وهو أن يدعى شيئاً أو عبداً في يد رجل . فيصالح منها على دراهم أو دنائير .

والثالث : بمعنى الإبراء والحطية . وهو أن يدعى دراهم أو دنائير في ذمة رجل . فيصالح منها على بعضها ، ويبرىء من البعض .

والرابع : المصالحة مع الكفار . وسيأتى بيانها في بابها .

### الخلاف المذكور في مسائل الباب

اعلم أن من علم أن عليه حقاً ، فصالح على بعضه لم يحل . لأنه هضم للحق . أما إذا لم يعلم وادعى عليه ، فهل تصح المصالحة ؟ قال الثلاثة : تصح . وقال الشافعي : لا تصح . والمجهول على المجهول جائز عند الثلاثة . ومنعه الشافعي .

وإذا وجد حائط بين دارين ، ولصاحب إحدى الدارين جذوع ، وادعى كل واحد منهما أن جميع الحائط له . فعند أبي حنيفة ومالك : أنه لصاحب الجذوع التي عليه ، مع يمينه . وقال الشافعي وأحمد : إذا كان لأحدهما جذوع عليه لم يترجح جانبه بذلك ، بل الجذوع لصاحبها مقيمة على ما هي عليه . والحائط بينهما مع أيمانهما .

وإذا تداعيا سقفاً بين بيت وغرفة فوقه . فالسقف عند أبي حنيفة ومالك لصاحب السفلى . وقال الشافعي وأحمد : هو بينهما مضافان .

وإذا تهدم العلو أو السفلى ، فأراد صاحب العلو أن يبنيه ، لم يجبر صاحب السفلى على البناء والتسقيف ، حتى يبنى صاحب العلو ، بل إن اختار صاحب العلو أن يبنى السفلى من ماله ، ويمنع صاحب السفلى من الانتفاع ، حتى يعطيه ما أنفق . فهذا مذهب أبي حنيفة ومالك وأحمد . ونقل عن الشافعي كذلك . والصحيح من مذهبه : أنه لا يجبر صاحب السفلى ، ولا يمنع من الانتفاع إذا بنى صاحب العلو بغير إذنه ، بناء على أصله . وفي قوله الجديد : إن الشريك لا يجبر على العمارة . والقديم المختار عند جماعة من متأخري أصحابه : إنه يجبر الشريك ،



دفعاً للضرر ، وصيانة الأملاك المشتركة عن التعطيل . وقال الغزالي في فتاويه :  
الاختيار أن القاضي يلاحظ أحوال المتخاصمين . فإن رأى أن الامتناع لغرض  
صحيح ، أو شك في ذلك ، لم يجبره . وإن علم أنه عناد ، أجبره . قال : والقولان  
يجريان في تبقية البئر والقناة والنهر بين الشركاء .

### فصل

والمالك التصرف في ملكه تصرفاً لا يضر بجاره .

واختلفوا في تصرف يضر بالجار . فأجازه أبو حنيفة والشافعي . ومنعه مالك  
وأحمد . وذلك مثل : أن يبنى حماماً ، أو معصرة ، أو مرحاضاً ، أو يحفر بئراً مجاورة  
لبئر شريكه ، فينقص ماؤها بذلك ، أو يفتح الحائط شباكاً أو كوة تشرف على  
داره فلا يمنع من ذلك تصرفه في ملكه .

واتفقوا على أن المسلم أن يعلى بناءه في ملكه ، لكن لا يحل له أن يطلع  
على عورات جيرانه . فإن كان سطحه أعلى من سطح غيره . قال مالك وأحمد : له  
بناء ستره تمنعه من الإشراف على جاره . وقال أبو حنيفة والشافعي : لا يلزمه ذلك .  
وهكذا اختلفوا فيما إذا كان بين رجلين جدار ، فسقط . فطالب أحدهما  
الآخر ببنائه فامتنع . وكذلك إذا كان بينهما دولاب أو قناة أو نهر فتعطل ، أو  
بئر . قال أبو حنيفة بالإجبار في النهر والدولاب والقناة والبئر ، لافي الجدار ، بل عدم  
الإجبار في الجدار متفق عليه . فيقال الآخر : إن شئت فابن وامنه من الانتفاع  
حتى يعطيك قيمة البناء . ووافق مالك على الإجبار في الدولاب والقناة والنهر والبئر  
واختلاف في الجدار المشترك . فعنه رواية بالإجبار . والأخرى بدمه . انتهى .

### المصطلح ، المترتب على وضع الكتابة

وصورته على أنواع . منها :

صورة الصلح الحكمي : هذا ما صالح عليه فلان ، وهو المصالح بإذن سيدنا  
فلان . وأمره الكريم ، على فلان اليتيم الصغير الذي هو في حجر الحكم العزيز ،



لوجود الحظ والمصلحة له في هذا المصالح الآتي ذكره ، على الوجه الشرعي ، الذي سيشرح فيه ، المسوغتين للمصالح عليه شرعاً ، فلاننا على ما ادعاه في ذمة والد اليتيم المذكور ، وفي تركته . وهو كذا وكذا . وأقام البيئة لدى الحاكم الآذن المشار إليه . وثبت إقرار والده المذكور بذلك ، وجريان حلف المدعي المذكور على الاستحقاق ، وعلى عدم المسقط والمبطل ، الثبوت الشرعي بجميع كذا ، مصلحة شرعية ، دعا المصالح المذكور إليها المصالح . ورضى بها الرضى التام . ودفع المصالح المذكور إلى المصالح المذكور بالإذن الحسكي المشار إليه : جميع الفماش المصالح به المعين أعلاه من مال اليتيم المذكور إلى المصالح المذكور . فقبضه منه قبضاً شرعياً . برئت به ذمة والد اليتيم المذكور من جميع الدين الثابت في ذمته المعين أعلاه . ومن كل جزء منه ، البراءة الشرعية . وبكمل .

\* وصورة المصالح من وكيل بيت المال على مالك في يد رجل ادعى وكيل بيت المال بحصة فيه ، فصدقه صاحب المالك ومصلحة : هذا . مصالح عاينه . بيدنا فلان وكيل بيت المال المعمور بمدينة كذا ، بمقتضى الوكالة الشرعية الموصوفة إليه . وبذكر جميع ما تقدم ذكره مما هو متعلق بوكيل بيت المال على نحوه المشروح في كتاب البيوع . أو مصالح عنه نأثبه بإذنه له ، لوجود الحظ والمصلحة والمصلحة له . بيت المال المعمور ، فلان على جميع الحصة الشائعة . وقدرها كذا من جميع الدار . وبصفها ويحددها . بمسا مبلغه كذا ، مصلحة شرعية . صادرت بها الحصة المصالح عليها ملسكا من أملاك المصالح المذكور ، وحقا من حقوقه . ولا حق لبيت المال المعمور مع المصالح المذكور في جميع الدار الموصوفة المحدودة بأهاليه ، ولا في شيء منها ، ولا في حق من حقوقها . واستقرت يد المصالح المذكور على الدار المذكورة جميعها استقراراً شرعياً . أذن وكيل بيت المال المعمور المشار إليه للمصالح المذكور في دفع المبلغ المصالح به إلى عمال بيت المال المعمور ، الواضعين خطوطهم بهامش



كتاب هذا الصلح . وهم : فلان وفلان وفلان . فدفعه إليهم ، فقبضوه منه قبضا شرعياً . ويكمل على نحو ما سبق .

\* وصورة الصلح بين اثنين على دار بعبد أو غيره ، وهو عبارة عن بيع : صالح فلان فلانا عما ادعاه ، من أنه يملك ويستحق جميع الدار الفلانية - ويصفها ويحددها ، أو حصة منها - التي هي بيد المدعى عليه المذكور - بعد تنازعهما في عين الدعوى . واعترف المصالح الأول بعد ذلك بما ادعاه الثاني ، وصدقه عليه التصديق الشرعى - بجميع العبد الفلانى - ويصفه ، ويذكر جنسه ، واعترافه بالرق والعبودية - ثم يقول : الجارى في يده وملكه ، وبجميع القماش - ويصفه وصفا تاما يخرج عن الجهالة - أو بما مبلغه كذا ، من عين أو مال ، مصالحة شرعية ، رضا بها ، واتفقا عليها ، وتداعيا إليها . دفع المصالح الأول إلى الثانى جميع ماصالحه به . وقبضه قبضاً شرعياً . وأقر المصالح الثانى المذكور : أنه لا يستحق مع المصالح الأول في هذه الدار المصالح عليها حقاً ولا استحقاقاً ، ولا دعوى ولا طلباً ، ولا ملكاً ولا شبهة ملك ، ولا منفعة ولا استحقاق منفعة ، ولا شيئاً قل ولا جل . وتصادقا على ذلك كله تصادقاً شرعياً . ويكمل .

\* وصورة الصلح عن قماش أو غيره بخدمة عبد ، أو سكنى دار - وهذا الصلح بمعنى الاجارة - : صالح فلان فلانا عما ادعاه المصالح الثانى في ذمة المصالح الأول . وهو استحقاق جميع القماش الذى صفته كذا ، وعدته كذا ، وقيمته كذا ، بما مبلغه كذا ، أو بخدمة عبده الحبشى الجنس ، المسلم البالغ المدعو فلان ، المعترف للمصالح الأول بالرق والعبودية ، ليعخدم المصالح الثانى مدة سنة كاملة من تاريخه خدمة مثله لمثله ، أو ليسكن جميع الدار الجارية في ملك المصالح الأول السكائنة بالمسكان الفلانى - ويصفها ويحددها - مدة سنة كاملة من تاريخه ، وينتفع بها انتفاع مثله بمثلها من غير أجر ، مصالحة عن هذه الدعوى التى جرت بينهما ، بالطريق المعتبر الشرعى . وذلك بعد أن تنازعا في هذه الدعوى . ثم إن المدعى عليه اعترف



بصحتها ، وأقر بها إقراراً شرعياً . وتصادق على ذلك التصديق الشرعي . ورضياً به  
واتفقا عليه . وتفرقا من مجلس الصلح عن تراض . وأقر المدعي المذكور أنه  
لا يستحق على المدعي عليه المذكور . ولا في ذمته منه حقاً ، ولا دعوى ولا طلباً -  
ويسوق ألفاظ الإقرار بعدم الاستحقاق المتقدمة . ويستعمل منها ما يليق بالواقعة -  
ثم يقول : وأقر المصالح الأول أن المصالح الثاني المذكور يستحق المبلغ الذي  
قبضه ، واستخدام العبد وسكنى الدار ، والانتفاع بذلك طول المدة المذكورة أعلاه  
استحقاقاً شرعياً . ويكمل .

\* وصورة الصلح على دار يسكنها مدة معينة عما ادعاه المصالح من دار  
وغيرها - وهي بمعنى العارية - : صالح فلان فلانا عما ادعاه المصالح الثاني على  
المصالح الأول من أنه مالك مستحق لجميع الحصة التي قدرها كذا من جميع الدار  
الفلانية - ويحددها - وأنها انتقلت إليه بالإرث الشرعي من والدته فلانة . وهي  
التي كانت زوجاً لوالد المصالح الأول ، المنتقلة إليها بالإرث الشرعي من زوجها  
المذكور ، وصدة المصالح الأول على ذلك ، يسكنى جميع الدار الجارية في ملك  
المصالح الأول السكينة بالمسكان الفلاني - ويحددها - مدة كذا وكذا سنة من  
تاريخه ، وسلم إليه السكن المذكور ، فنسبه منه كسليم مثله . ووجب له السكن  
بالدار المذكورة ، والانتفاع بها بنفسه وأهله المدة المذكورة ، وجوباً شرعياً من غير  
أجرة ، ولا عوض ولا مقابل ، ولا رجوع بشيء من ذلك . وأقر المصالح الثاني : أنه  
لا يستحق على المصالح الأول بسبب الدار الموصوفة المحدودة بأهاليه حقاً ولا دعوى  
ولا طلباً . ويكمل على نحو ما سبق .

\* وصورة الصلح على الإنكار : صالح فلان فلانا على جميع الدار الفلانية -  
ويحددها - التي ادعى المصالح الأول على الثاني باستحقاقها من وجه شرعي .  
وأنكر المدعي عليه المذكور ذلك ، وطلب من المدعي عليه يمينه على ذلك . فرأى  
أن يصلحه من هذه الدعوى بمال ، افتداء ليمينه ، ودفعاً للخصومة ، وقطعاً للنزاع



فامطالحا عن المدعى به ، مع الإنكار لصحة الدعوى ، واعتقاده بطلانها ، وإصراره على الإنكار إلى حين هذا الصلح وبعده ، ودفع إليه مبلغ كذا وكذا . فقبضه منه قبضاً شرعياً ، مصالحة جرت بينهما عن هذه الدعوى بإيجاب وقبول شرعيين على الوجه الشرعى . وأقر المدعى المذكور أن الدار الموصوفة المحدودة بأعاليه ملك المدعى عليه المذكور وحق من حقوقه ، وأنه لا حق له معه فيها ، ولا فى شيء منها بوجه من الوجوه ، ولا بسبب من الأسباب . وتصادقا على ذلك كله تصادقا شرعياً . ورضيا به واتفقا عليه . ويكمل . ويرفع إلى حاكم حنفى أو مالكى .

\* وصورة صلح الأجنبى عن المدعى عليه - إذا جاء وصدق الأجنبى . وقام مقام المدعى عليه صح الصلح ، إذا كان المدعى به ديناً . وإن كان عينا فصالح الأجنبى المدعى ، وقال له : إن المدعى عليه معترف بذلك فى الباطن ، وقد وكلنى فى الصلح : صح الصلح ، أو قال الأجنبى : إن المدعى عليه اعترف عندى بحقك ووكلنى فى الصلح عايه . صح الصلح . وهو صحيح عند الشافعى - صالح فلان فلاناً على جميع الدار التى هى بيد فلان يومئذ . وادعى المصالح الثانى أن الدار المذكورة له وملكه ، وأنها بيد الذى صالح عنه الأول بغير حق ولا طريق شرعى . فقال الأجنبى المصالح الأول : نعم ، وهو معترف بذلك فى الباطن . واعترف عندى ، ووكلنى فى مصالحتك على هذه الدار المدعى بها ، وهى التى بيده ، بمبلغ جملته كذا وكذا . فقال المدعى المذكور للأجنبى المذكور : صالحتك عنها بهذا المبلغ مصالحة شرعية ، جرت بينهما باللفظ المعتبر الشرعى . ودفع المصالح الأجنبى المبلغ المعين أعلاه إلى المصالح المدعى المذكور من مال المصالح عنه ، دون مال الأجنبى . فقبضه منه بحكم هذا الصلح ومقتضاه شرعاً . وأقر أنه لم يبق له قبل المصالح عنه فى جميع الدار المذكورة ، ولا فى شيء منها ، ولا فى حق من حقوقها حق ولا استحقاق ، ولا مطالبة ولا علقه ولا تبعه ، ولا شيء قل ولا جل . ويكمل على نحو ما سبق .



تنبيه : جرت عادة كتاب الوثائق أن لا يسموا الرجل الأجنبي ، وإنما يقول الكاتب : وإن رجلاً بالغاً عاقلاً جائز التصرف ، عرف ذلك معرفة تامة ، وأقر بوجوبه لفلان على فلان . وصالحه عنه من ماله بغير أمر فلان له ولا إذنه في ذلك . وما يكتب ذلك كذلك إلا إذا خاف الذي في يده الدار أن يُفترسها المدعى . فلا يجيبه إلى الصلح . والكل جائز . انتهى .

\* وصورة الصلح على وضع الخشب على حائط الدار : صالح فلان فلانا على أن يضع الأول منهما على حائط الثاني . وهو الحائط الذي بين داريهما من الجهة الفلانية . الجارى في ملك المصالح الثاني واختصاصه . وهاتان الداران بالمكان الفلاني . ويصف كل واحدة منهما ويحددها . ثم يقول : من الأخشاب الجوز ، أو غيره ، الخزم أو الأربع . أو الانصاف ، أو من اثنين حمل ، أو من ستة حمل ، أو من ثمانية حمل . كل عود منها طوله كذا وكذا ذراعا بالذراع البحارى عشرين جذعا مادة قبله وشمالا ، أو شرقاً وغرباً ، بموضع مبلغه كذا . دفع المصالح الثاني إلى المصالح الأول جميع العوض المذكور . فقبضه منه قبضاً شرعياً . ووجب للأول منهما فلان وضع هذه الجذوع على الحائط المذكور واستمرارها عليه . وانتفاع المصالح المذكور به وورثته . ومن انتقل إليه ذلك بطريق شرعى وجوباً شرعياً . وجرى ذلك بينهما على الوضع المعتبر الشرعى ، وتصادقا على ذلك ورضياه . واتعفا عليه . ويكمل .

\* وصورة الصلح على إخراج جناح . أو روشن ، إلى أرض الجار : صالح فلان فلانا على أن الأول منهما يخرج روشن ، أو جناحاً ، من داره الفلانية . ويحددها . على ملك المصالح الثاني ، المجاورة لدار الأول من الجهة الفلانية ، أو المقابلة لها ويبرز به على أرض جاره ، بأخشاب من جوز ، أو توت أو غيرها ، عدتها كذا وكذا هوداً . وطول بروز الجناح المذكور كذا وكذا ذراعا بالذراع المذكور ، وطول الجناح على الحائط كذا وكذا ذراعا ، بموضع مبلغه كذا . ويكمل على نحو ما سبق .



\* وصورة المصحح على فتح الباب في الدرب : صالح فلان فلاناً وفلاناً ، وهم أهل الدرب الفلاني ، السكاثن بالموضع الفلاني ، على أن المصالح الأول يفتح باباً للدرب المذكور إلى داره المتصلة بالدرب المذكور من الجهة الفلانية - ويحددها - حسب سؤاله لهم على ذلك ، وعلى أن يقوم لهم بما مبالغه كذا . فأجابوه إلى ذلك ، وصالحوه عليه بالمبلغ المذكور ، بالسوية بينهم ، ودفع إليهم المبلغ المصالح عليه بسبب ذلك المعين أعلاه . فقبضوه منه قبضاً شرعياً . وأذنوا له في فتح الباب المذكور إذناً شرعياً . قبل ذلك منهم قبولاً شرعياً . ورضوا بذلك وانفقوا عليه . وبقى لفلان المصالح المذكور حق الاستطراق بالدرب المذكور إلى داره المذكورة بالسبب المذكور . ولم يبق لـسـكـل من أهل الدرب منعه من ذلك ، ولا من شيء منه . ومتى ادعى أحد منهم بدعوى تخالف ذلك ، بنفسه أو بوكيله . كانت دعواه ودعوى من يدعى عنه باطلة ، لا صحة لها ، ولا حقيقة لأصلها ، وتصادقوا على ذلك كله التصديق الشرعي . وأشهدوا عليهم بذلك في حالة الصحة والسلامة والطواعية والاختيار من غير إكراه ولا إجبار .

وينشأ على أصول مسائل الباب فروع :

الأول : إذا قال أحد الورثة لصاحبه : تركت حقى من التركة لك . فقال : قلت : لم يصح . ويبقى حقه كما كان .

الثاني : إذا باع ناصب الميزاب ، أو باني الجدار المائل : الدار . لم يبرأ من الضمان ، حتى لو سقط على إنسان فهلك به . يجب الضمان على عاقلة البائع .

الثالث : لو أراد الجار أن يبنى جداره الخالص أو المشترك مائلاً إلى ملك الجار . فله المنع . وإن مال فله المطالبة بالنقض ، فلو تولد منه هلاك وجب الضمان ، كما لو بناء مائلاً إلى الشارع .

ولو استهدم الجدار ولم يمل . قال الاصطخري : لا يطالب بنقضه . فعلى



الأول : لا ضمان عليه فيما يتولد منه . وعلى الثاني : هو كما لو مال فلم ينقضه . ومقتضاه لضمان في الأصح .

الرابع : لو رش الماء في الطريق ، فزلق به إنسان أو بهيمة . فإن رش المصلحة عامة — كدفع الغبار عن المارة — فكحفر البئر للمصلحة العامة . وإن كان للمصلحة نفسه وجب الضمان .

الخامس : لو بنى على باب داره دكة . فتلّف بها إنسان أو دابة . وجب الضمان . وكذا الطواف إذا وضع متاعه في الطريق : فتلّف به شيء ضمنه ، بخلاف ما لو وضع على طرف حانوته .

السادس : لو بالت دابة أو راثت ، فزلق به إنسان أو دابة ، أو تطاير منه شيء إلى طعام إنسان فنجسه . فإن كانت الدابة في ملكه فلا ضمان . وإن كانت في الطريق ، أو ربطها في الطريق ، ضمن على الأصح .

ولو أسند خشبة إلى جدار ، فسقط الجدار على شيء فأتلفه . فإن كان الجدار لغير المسند ، ولم يأذن له ، فعليه ضمان الجدار . وما سقط عليه . وإن كان الجدار للمسند ولغيره . وقد أذن له في الإسناد ، لم يجب ضمان الجدار . وفي ضمان ما يسقط عليه وجهان .

تنبيه : اعلم أن الضمان حيث أطلق في هذه الصورة وما أشبهها ، أوقيل : لأنه على الحافر ، أو على واضع الحجر ، أو القاعد ، أو ناصب الميزاب ، أو الجناح وملق القمامة وقشر البطيخ : فالمراد تعلق الضمان بهم . ومعناه : يجب على عاقلتهم . انتهى .

تمثيل : ويجوز للإنسان أن يشرع روشنا في الطريق النافذ إذا لم تتضرر المارة به . ولا يجوز في الدرب المشترك إلا بإذن الشركاء .

ويجوز تقديم الباب في الدرب المشترك ، ولا يجوز تأخيره إلا عن إذن .



وإن أراد أن يضع الجذع على حائط جاره ، أو حائط مشترك بغير إذن . لم يجرى في الأصح . وإن صالحه على ذلك بشيء جاز . وإن كان معلوماً .  
وإن كان بينهما حائط واقع ، أو لأحدهما العلو والآخر السفلى فوق السقف فدعا أحدهما صاحبه إلى البناء وامتنع الآخر . ففيه قولان . أصحهما : أنه لا يجبر عليه والله أعلم .

## كتاب الحوالة

وما يتعلق بها من الأحكام

الحوالة : نقل حق من ذمة إلى ذمة . وهي مشتقة من قولهم : حولت الشيء من موضع إلى موضع ، إذا نقلته إليه .  
والأصل في جوازها : ما روى أبو هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « مطلق الغني ظلم ، وإذا أحيل أحدكم على مليء فليحتل » وروى « وإذا أتبع أحدكم على مليء فليتبع » والمراد به الحوالة .  
وتصح بوجود خمس شرائط : الخيل ، والمحتال . والمحال عليه . وأن يكون المال في ذمة المحال عليه ، على أصح القوانين . والخامس : أن لا يعتبر رضي المحال عليه . وهل يفتقر إلى علمه ؟ فيه وجهان .

### الخلافاً المذكور في مسائل الباب

اتفق الأئمة على أنه إذا كان لإنسان على آخر حق ، فأحاله على من له عليه حق . لم يجب على المحتال قبول الحوالة . وقال داود : يلزمه القبول ، وليس للمحال عليه أن يمتنع من قبول الحوالة عليه ، ولا يعتبر رضاه عند أبي حنيفة والشافعي<sup>(١)</sup> .

---

(١) بهامش الأصل هكذا : المعلوم من مذهب الإمام أبي حنيفة اشتراط رضا المحال عليه في صحة الحوالة . وفي فتاوى قاضيخان صحة الحوالة تعتمد قبول المحتال له والمحتال عليه .



وقال مالك : إن كان المحتال عدواً للمحتال عليه يلزمه قبولها . وقال الاصطخري من أئمة الشافعية : لا يلزم المحتال عليه القبول مطلقاً ، عدواً كان المحتال أم لا . وعن داود : إذا قبل صاحب الحق الحوالة على مليء فقد برىء المحتال على كل وجه . وبه قال الفقهاء أجمع ، إلا زفر . فقال : لا يبرأ .

واختلفوا في رجوع المحتال على المحتال ، إذا لم يصل إلى حقه من جهة المحتال عليه ، فذهب مالك : أنه إن غره المحتال بفلس يعلمه من المحتال عليه أو عدم . فإن المحتال يرجع على المحتال ، ولا يرجع في غير ذلك . ومذهب الشافعي وأحمد : أنه لا يرجع بوجه من الوجوه ، سواء غره بفلس أو تجدد الفلس ، أو أسكر المحتال عليه أو جحد ، لتقصيره بعدم البحث والتفتيش . وصار كأنه قبض الموضع . وقال أبو حنيفة : إنه يرجع عند الإنكار . انتهى .

#### المصطلح : وصوره تشمل على أنواع :

\* فصورة الحوالة المتفق عليها : أحال فلان فلاناً على فلان بمبلغ كذا ، بنظير مالمحتال المذكور في ذمة المحتال عليه من الدين ، الموافق لذلك في القدر والجنس والصفة والحلول ، والتأجيل أو التقسيط ، حوالة صحيحة شرعية . رضى بها المحتال والمحتال والمحال عليه . وقبلوها جميعاً قبولاً شرعياً ، برئت بذلك ذمة المحتال من دين المحتال ؛ براءة شرعية . فإن كانت الحوالة من غير رضا المحتال عليه ولا حضوره ، كتب رضا المحتال بها . وقبلها قبولاً شرعياً . ويكمل .

\* وصورة الحوالة بغير رضى المحتال ولا المحتال عليه في رواية عن أحمد : أحال فلان فلاناً على فلان بمبلغ كذا وكذا . وذلك هو القدر الذي يستحقه المحتال في ذمة المحتال عليه . وهو نظير مالمحتال المذكور في ذمة المحتال ، حوالة جائزة عند من يرى صحتها من أئمة المسلمين . ويكمل . ويرفع إلى حنبلي يثبت في وجه المحتال والمحال عليه مع عدم رضاها . ويحكم بذلك مع العلم بالخلاف . وهذه تشبه أن تكون مقاصصة .



## كتاب الضمان والكفالة

وما يتعلق بهما من الأحكام

الأصل في وجوب الضمان : الكتاب ، والسنة ، والإجماع .  
أما الكتاب : فقوله تعالى ( ١٢ : ٧٢ ) قالوا : نفقد صُواع الملك . ولمن جاء به حمل بعير ، وأنا به زعيم ) قال ابن عباس « الزعيم الكفيل » .  
وأما السنة : فروى أبو أمامة « أن النبي صلى الله عليه وسلم خطب يوم فتح مكة . فقال : إن الله تعالى قد أعطى كل ذي حق حقه . فلا وصية لوارث . ولا تنفق امرأة شيئاً من بيتها إلا بإذن زوجها . والعارية مؤداة . والمنحة مردودة . والدين مقضى . والزعيم غارم - والزعيم الضمين » وروى قبيصة بن الحارث : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « لا تحمل الصدقة إلا لثلاثة . فذكر رجلاً يحمل بحمالة ، فقلت له المسألة حتى يؤديها . ثم بمسك » فأباح له الصدقة حتى يؤدي ، ثم بمسك فدل على أن الحمالة قد لزمته .  
وأما الإجماع : فإن أحداً من العلماء لم يخالف في صحة الضمان ، وإن اختلفوا في فروع منه .  
ويقال فيه : زعيم ، وضمين ، وحميل ، وكفيل ، وقبيل . والكل بمعنى واحد .

والضمان على ضربين :

أحدهما : ضمان النفس . والثاني : ضمان المال .

فأما ضمان النفس : فعلى ضربين . أحدهما : في الحدود . وذلك باطل .

والثاني : في غير الحدود . فعلى قوانين : يجوز . ولا يجوز .

وأما ضمان المال : فإنه يجوز بثلاثة شرائط : أن يعلم لمن هو ، وكم هو ، وعلى

من هو ؟



وأما ضمان المجهول وما لم يجب : فعلى قولين . أحدهما : أنه لا يجوز .  
وأما الأعيان : فغير جائز .

و ضمان درك المبيع يلزم البائع ، وإن لم يشترطه المشتري . فأما إذا ضمنه  
غيره : فعلى قولين .  
وأما ضمان تسليم المبيع : ففقيه وجهان .

### الخلافاً المذكور في مسائل الباب

اتفق الأئمة على جواز الضمان . وأنه لا ينتقل الحق عن المضمون عنه إلى  
بنفس الضمان ، بل الدين باق في ذمته ، لا يسقط عن ذمته إلا بالأداء . وهل تبرأ  
ذمة الميث المضمون عنه بنفس الضمان ؟ فعند الأئمة الثلاثة : لا ، كالحلي . وعن  
أحمد روايتان .

و ضمان المجهول : جائز عند أبي حنيفة ومالك وأحمد . ومثاله : أنا ضامن لك  
مأعلى زيد ، وهو لا يعرف قدره . وكذلك يجوز عندهم ضمان ما لم يجب . مثاله :  
داين زيدا ، فما حصل لك عليه فهو على ، أو فأنا ضامن له . والمشهور من مذهب  
الشافعي : أن ذلك لا يجوز ، ولا الإبراء من المجهول .

وإذا مات إنسان وعليه دين ، ولم يخلف ولاء ، فهل يصح ضمان الدين عنه  
أم لا ؟ فذهب مالك والشافعي وأحمد وأبي يوسف ومحمد : أنه يجوز . وقال  
أبو حنيفة : إذا لم يخلف ولاء ، لم يجوز الضمان عليه .

و يصح الضمان من غير قبول الطالب عند الثلاثة . وقال أبو حنيفة : لا يصح  
إلا في موضع واحد ، وهو أن يقول المريض لبعض ورثته : اضمن عني ديني ،  
فيضمنه والغرماء غيب . فيجوز وإن لم يسم الدين . فإن كان في الصحة لم يلزم  
الكفيل شيئاً .



### فصل

وكفالة البدن صحيحة عن كل من وجب عليه الحضور إلى مجلس الحكم  
العزیز بالاتفاق . لإطباق الناس عليها ، ومسيس الحاجة إليها .

وتصح كفالة البدن عن ادعى عليه ، إلا عند أبي حنيفة . وتصح بيدن ميت  
ليحضره لأداء الشهادة ، ويخرج الكفيل عن العهدة بتسليمه في المكان الذي  
شرطه ، أراد المستحق أو أباه بالاتفاق ، إلا أن يكون دونه يد عادية مانعة .  
فلا يكون تسليماً . فلو مات الكفيل بطلت الكفالة إلا عند مالك . وإن تغيب  
المكفول أو هرب . قال أبو حنيفة والشافعي : ليس عليه غير إحضاره . ولا يلزمه  
المال . وإذا تعذر عليه إحضاره لغيبه ، أمهل عند أبي حنيفة مدة المسير والرجوع  
بكفيل إلى أن يأتي به . فإن لم يأت به حبس حتى يأتي به . وقال مالك وأحمد :  
إن لم يحضره ، وإلا غرم . وقال الشافعي : لا يغرم المال مطلقاً . ولو لم يعلم مكانه  
لم يطالب بالاتفاق .

ولو قال : إن لم أحضر به غداً فأنا ضامن لما عليه ، فلم يحضر أو مات المطلوب  
ضمن ما عليه إلا عند الشافعي ومالك .

ولو ادعى رجل على آخر بمائة درهم . فقال رجل : إن لم يواف بها غداً  
فعلى المائة ، فلم يواف . لزمه المائة ، إلا عند مالك والشافعي ومحمد بن الحسن .  
وضمنان الدرك في البيع : جائز صحيح عند أبي حنيفة ومالك وأحمد . وهو الراجح  
من قول الشافعي بعد قبض الثمن ، لإطباق جميع الناس عليه في جميع الأعصار .  
وله قول : أنه لا يصح ضمان ما لم يجب . انتهى .

المصطلح : وتشتمل صورته على أنواع . منها :

صورة ضمان متفق عليه . وقد سبق ذكرها في الإقرار .

\* صورة الضمان عن ذمة الميت . وقد صححه الأئمة الثلاثة إذا خلف ولاء .



ومنعه أبو حنيفة إذا كان الميت مفلساً . وصححه الباقر ، وإن كان مفلساً - :  
حضر إلى شهوده في يوم تاريخه فلان ، وأشهد عليه شهوده أنه ضمن وكفل عن  
ذمة فلان المتوفى إلى رحمة الله تعالى ، قبل تاريخه لفلان ما مبلغه كذا ، حالاً أو  
مقسطاً أو إلى أجل - ضماناً شرعياً في ذمته وماله . أقر بالملاءة والقدرة على ذلك ،  
وبمعرفة معنى هذا الضمان ، وما يترتب عليه شرعاً .

وهذه الصورة تكون عارية عن الإذن لتعذر بموت المضمون عنه . وإن  
حضر المضمون له كتب قبوله لذلك قبولاً شرعياً .

\* وصورة الضمان عن ذمة شخص لآخر بنير طلب المضمون له ، ولا إذن  
المضمون عنه : حضر إلى شهوده في يوم تاريخه فلان . وأشهد عليه شهوده : أنه  
ضمن وكفل مبلغ الدين المعين أعلاه ، إن كانت الكتابة في مسطور الدين على  
حكمه المعين فيه بنير إذنه له في الضمان .

وإن كانت الكتابة مقتضية ، فيقول : إنه ضمن وكفل لفلان مبلغ كذا  
وكذا . وهو الذي في ذمته بمقتضى المسطور المؤرخ بكذا ، بنير إذن له في الضمان ،  
ضماناً شرعياً . وأقر بالملاءة والقدرة على ذلك ، وذلك على حكم الحلول ، أو التقييط  
أو التأجيل ، في العسر واليسر ، والموت والحياة ، والغيبة والحضور . ويكمل .  
وهذه الكفالة صحيحة لازمة عند مالك ، وفي رواية عن أحمد .

\* صورة كفالة الأعيان ، وهي متفق عليها ، إلا في أحد الوجهين للشافعي :  
حضر إلى شهوده في يوم تاريخه فلان ، وأشهد عليه شهوده : أنه ضمن وكفل عن  
فلان ما غصبه من فلان - وهو كذا وكذا - أو ضمن وكفل ما أودعه فلان عند  
فلان من الوديعة . وهو كذا وكذا ، أو ضمن وكفل ما عاره لفلان . وهو كذا  
وكذا ، ضماناً شرعياً ، بحيث إن المودع أو المستعير إذا خان في الوديعة ، أو فرط  
في حفظها يلزم السكفيل ما يلزمهما أو أحدهما ، بمقتضى ما يلزم المودع بتفريطه أو  
المستعير . وأقر بالملاءة والقدرة على ذلك . واعترف بمعرفة معنى كفالة الأعيان  
ومتضاها ، وما يترتب عليها شرعاً . ويكمل .



\* وصورة كفالة الوجه والبدن تقدمت في الإقرار .

\* وفيه صورة ثانية : حضر إلى شهوده فلان ، وكفل لفلان وجه فلان على أنه متى طالبه بإحضاره إليه في ليل أو نهار أحضره ، وسلمه إليه ، بحيث يقدر على الانتصاف منه ، ويتمكن من مطالبته بالواجب له عليه . وإن لم يقدر على تسليمه إليه ، فعليه لفلان المكفول له جميع ما يثبت له على فلان من الحق الشرعى ، من درهم إلى ألف درهم وأكثر وأقل منه ، بالنفا ما بلغ ، كفالة شرعية . أذنه له في ذلك . وقبل المكفول له من الكفيل هذه الكفالة بمخاطبته إياه على ذلك .

وإن اختار أن يكتب : أنه إذا عجز عن إحضاره كان عليه القيام بالدين ، كتب : وإن عجز عن إحضاره كان عليه القيام بما عليه من الدين الشرعى للمكفول له - وهو كذا وكذا - يؤديه من ماله وصلب حاله . وأقر بالملاءة والقدرة على ذلك . وتصادقا على أن حاكما من حكام المسلمين جائز القضاء ، نافذ الأحكام ، حكم على الكفيل بصحة الكفالة ولزومها ، ووجوب المال عليه عند العجز عن إحضار المكفول حكما شرعيا لازما . ويكمل . والله أعلم .

## كتاب الشركة

وما يتعلق بها من الأحكام

الأصل في جواز الشركة : الكتاب ، والسنة ، والإجماع .

أما الكتاب : فقوله تعالى ( ٨ : ٤١ ) واعلموا أنما غنمتم من شيء ، فإن لله خمسة وللرسول ، ولذى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل ) فجعل الخمس مشتركا بين أهل الخمس . وجعل أربعة أخماس الغنيمة مشتركا بين الغانمين . وقوله تعالى ( ٤ : ١١ ) يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين ) فجعل الميراث مشتركا بين الأولاد . وقوله تعالى ( ٩ : ٦٠ ) إنما الصدقات للفقراء والمساكين ، والعاملين عليها ، والمؤلفة قلوبهم . وفي الرقاب ، والغارمين ، وفي سبيل الله ، وابن السبيل )



فجعل الصدقة مشتركة بين هذه الأصناف الثمانية . وقوله تعالى ( ٣٨ : ٢٤ ) وإن كثيراً من الخلطاء ليبغى بعضهم على بعض ) والخلطاء : هم الشركاء .

وأما السنة : فما روى جابر : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « من كان له شريك في ربح أو حائط فلا يبيعه حتى يؤذن شريكه » وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « يد الله مع الشريكين ما لم يتخاونا » وفي رواية « يقول الله : أنا ثالث الشريكين ، ما لم يخن أحدهما صاحبه . فإذا خان أحدهما صاحبه خرجت من بينهما » يعني البركة . وروى السائب قال « كان النبي صلى الله عليه وسلم شريكي . فلما كان بعد المبعث أتيت النبي صلى الله عليه وسلم فقلت : يا رسول الله ، كنت شريكي . فكنت خير شريك . لا تدارى ولا تمارى » يعني لا تخالف ولا تنازع ، من قوله تعالى ( ٢ : ٧٢ ) فإذا رآتم فيها ) يعني : اختلفتم وتنازعتهم .

وأما الإجماع : فإن أحداً من العلماء لم يخالف في جوازها .  
والشركة : تنقسم على ستة أقسام : شركة في الأعيان والمنافع ، وشركة في الأعيان دون المنافع ، وشركة في المنافع دون الأعيان ، وشركة في المنافع المباحة ، وشركة في حق الأبدان ، وشركة في حقوق الأموال .

فأما الأول : فهو أن يكون بين الرجلين أو بين الجماعة أرض ، أو عبيد ، أو بهائم ، مملوكوها بالبيع ، أو بالإرث ، أو بالهبة مشاعاً .

وأما الثاني : فمثل أن يوصى رجل لرجل بمنفعة عبده أو داره . فيموت ويخلف جماعة ورثته . فإن رقبة العبد والدار تسكون موروثاً للورثة دون المنفعة .

وأما الثالث : فمثل أن يوصى بمنفعة عبده لجماعة ، أو يستأجر جماعة عبداً فيفتنسون به على وجه الاشتراك في المنفعة .

تنبيه : الواقف على الجماعة — إن قلنا : إن ملك الرقبة ينتقل إلى الله تعالى —

كانت الشركة بين الموقوف عليهم في المنافع دون الأعيان . وإن قلنا : ينتقل



الملك إليهم ، كانت الشركة بينهم في المنافع والأعيان انتهى .  
وأما الرابع : فمثل أن يموت رجل وله ورثة جماعة ، ويخلف كلب صيد  
أو زرع أو ماشية . فإن المنفعة مشتركة بينهم .  
وأما الخامس : فهو أن يرث جماعة قصاصاً ، أو حَدَّ قذف .  
وأما السادس : فهو أن يرث جماعة الشفعة ، أو الرد بالعيب ، أو خيار الشرط  
أو حقوق الرهن ومرافق الطريق .

تنبيه : يكره المسلم أن يشارك الكافر ، سواء كان المسلم هو المتصرف ،  
أو الكافر ، أوهما . وقال الحسن : إن كان المسلم هو المتصرف لم يكره . وإن  
كان الكافر هو المتصرف أوهما ، كره . انتهى .

وعمدة الشركة : ذكر الشريكين بأسمائهما وأنسابهما . وذكر صحة العقل  
والبدن ، وجواز الأمر ، وذكر مبلغ المال الذي اشتركا فيه . ومال كل واحد منهما  
منه ، ونقده . وذكر اختلاط المالين حتى لا يتميز أحدهما عن الآخر . وذكر  
اشتراكهما في العمل على ما يصح ويجوز . والإذن من كل واحد منهما لصاحبه  
في ذلك . ويكون ذلك في الدراهم والدنانير . ومعرفة الشهود بها . وذكر التاريخ  
يوم اشتراكهما .

#### والشركة أنواع :

منها : شركة الأبدان . وهي شركة الحالين والدالين ، ليكون كسبهما  
بينهما متساوياً ، مع اتفاق الصنعة أو اختلافها .  
ومنها : شركة المفاوضة ، وهي أن يشترك اثنان ليسكون بينهما ما يكسبان ،  
ويربحان ، ويلتزمان من غرم ، وينالان من غنم .  
ومنها : شركة الوجوه ، وهي أن يشترك الوجهان لابتاع كل واحد منهما  
بشمن مؤجل : على أن يكون ما ابتاعاه بينهما . فإذا باعاه بينهما ووفيا الأثمان كان  
الفاضل بينهما .



ومنها : شركة العنان ، ولا بد فيها من لفظ يدل على إذن في التصرف .  
ويشترط في الشريكين أهلية التوكيل والتوكل .  
وعقد الشركة : هو تسليط كل واحد من الشريكين على التصرف على  
سبيل الغبطة والمصلحة .

### الخلاف المذكور في مسائل الباب

اعلم أن شركة العنان جائزة بالاتفاق . وشركة المفاوضة جائزة عند أبي حنيفة  
ومالك ، إلا أن أبا حنيفة يخالف مالك في صورتها . فيقول : المفاوضة أن يشترك  
الرجلان في جميع ما يملك كانه من ذهب وورق ، ولا يبقى لواحد منهما شيء من  
هذين الجنسيتين إلا مثل مال صاحبه . فإذا زاد مال أحدهما على مال الآخر لم يصح ،  
حتى لو ورث أحدهما مالا بطلت الشركة . لأن ماله زاد على مال صاحبه . وكل  
ماربحة أحدهما كان شركة بينهما ، وكل ماضن أحدهما من غصب وغيره .  
ضمنه الآخر .

ومالك يقول : يجوز أن يزيد ماله على مال صاحبه . ويكون الربح على قدر  
المالين . وما ضمنه أحدهما مما هو للتجارة فيبينهما . وأما الغصب ونحوه فلا .

ولا فرق عند مالك بين أن يكون رأس مالهما عروضاً ، أو دراهم . ولا بين أن  
يكونا شريكين في كل ما يملك كانه ويجملانه للتجارة ، أو بعض مالهما . وسواء  
عنده اختلط مالهما حتى لا يتميز أحدهما عن الآخر ، أو كان متميزاً بعد أن يجمعا  
وتصير أيديهما جميعاً عليه في الشركة .

وأبو حنيفة قال : تصح الشركة ، وإن كان مال كل واحد منهما في يده ،  
وإن لم يجمعا .

ومذهب الشافعي وأحمد : أن هذه الشركة باطلة .



### فصل

وشركة الوجوه جائزة عند أبي حنيفة وأحمد .  
وصورتها : أن لا يكون لهما رأس مال . ويقول أحدهما للآخر : اشتركنا  
على أن ما اشترى كل واحد منا في الذمة كان شركة . والربح بيننا . ومذهب  
الشافعي ومالك : أنها باطلة .  
ولا يصح عند الشافعي إلا شركة العنان ، بشرط أن يكون رأس مالهما نوعاً  
واحداً ، ويخلط حتى لا يتميز عين أحدهما من عين الآخر ولا يعرف . ولا يشترط  
تساوي قدر المالين .

وإذا كان رأس مالهما متساوياً ، واشترط أحدهما أن يكون له من الربح  
أكثر مما لصاحبه . فالشركة فاسدة عند مالك والشافعي . وقال أبو حنيفة : يصح  
ذلك . وإذا كان المشترط لذلك أحذق في التجارة وأكثر عملاً . انتهى .  
واسكل واحد منهما فسخ الشركة متى شاء ، وتنفسخ بموت أحدهما أو جنونه  
أو إغمائه . ويكون الربح والخسران على قدر المالين ، تساويًا في العمل أو تفاوتاً ،  
ويذكر كل واحد منهما يد أمانة . فيقبل قوله في دعوى الرد والتلف والخسران .  
فإذا ادعى التلف بسبب ظاهر طواب بالبينة على ذلك السبب ، ثم يقبل قوله في  
الهلاك به .

ولو قال من في يده المال : هذا المال لي . وقال الآخر : بل من مال الشركة .  
فالتقول قول صاحب اليد . ولو قال : انقسمنا وصار هذا المال لي . وأنكر الآخر  
فالتقول قول المنكر .

المصطاح : وصوره تشتمل على أنواع . منها :

\* صورة شركة العنان : هذا ما اشترك عليه فلان وفلان - أو حضر إلى  
شهوده في يوم تاريخه فلان وفلان - وأشهدا عليهما : أنهما أخرجا من مالهما



وصلب حالها ما يبلغه من الذهب كذا ، أو الفضة كذا . وخلطاً ذلك حتى صار مالا واحداً ، لا يتميز بعضه من بعض . وأذن كل منهما للآخر أن يبتاع من عرض ذلك ما شاء من أصناف المتاجر ، ويبيعه بالخائول الجاري في إيجارهما ، السكائن بسوق كذا ، بالنقد والنسيئة . ومهما أطلع الله في ذلك من ربح ، ويسره من فائدة ، كان مقسوماً بينهما نصفين بالسوية ؛ أو على قدر ماليهما . وذلك بعد إخراج المؤن والكلف والأجر وحق الله تعالى إن وجب ، شركة صحيحة شرعية . اتفقا عليها وتراضيا بها ، وقبلها كل منهما من الآخر قبولاً شرعياً . وعلى كل منهما أداء الأمانة وتجنب الخيانة . والعمل في ذلك كله بتقوى الله وطاعته وخشيته ومراقبته في سره وعلا نيته .

\* وصورة شركة الأبدان : حضر إلى شهوده في يوم تاريخه فلان وفلان ، وأشهدا عليهما أنهما اشتركا على أن يحملوا للناس أثقالهم إلى أسواقهم وبيوتهم ومحل طلباتهم بالبلد الفلاني ، نهراً دون الليل ، خلا أوقات الصلوات ، ومهما رزق الله تعالى من أجرة كانت بينهما نصفين بالسوية ، شركة صحيحة شرعية ، اتفقا عليها وتراضيا بها . وتقبلاها قبولاً شرعياً . ونصبا أنفسهما لذلك بحكم الاشتراك الواقع بينهما على ذلك ، على مذهب من يرى ذلك من السادة العلماء رضى الله عنهم أجمعين . ويكمل .

وهذه صحيحة عند أبي حنيفة ومالك وأحمد . ويجوز عندهم على اختلاف الصفة بين الشريكين ، وعلى تفاوت القسمة بينهما في الأجرة .

\* وصورة شركة المفاوضة على الشروط التي اشترطها أبو حنيفة : حضر إلى شهوده في يوم تاريخه فلان وفلان . وأشهدا عليهما في حال كونهما مسلمين بالغين عاقلين ، جائزى الأمر شرعاً : أنهما اشتركا على أن وضع كل واحد منهما من ماله وصلب حاله ما يبلغه كذا وكذا . وخلطاً ذلك ، حتى صار مالا واحداً بجهته كذا . وأذن كل واحد منهما للآخر في الشراء بالمبلغ المذكور ما شاء من أصناف البضائع .



وأنواع المتاجر ، على اختلافها بالنقد والنسيئة ، ويبيع ذلك بنقد أو نسيئة . وعليهما المساواة في العمل ، وأن لا يبقيا شيئاً من جنس مال الشركة إلا وبدخله في مال الشركة . وكل واحد منهما ضامن ماضئته صاحبه ولزمه ، بعقد ضمان أو غصب أو شراء فاسد . ومهما اشتراه كل واحد منهما يكون على الشركة ، خلا طمام أهل كل واحد منهما وكسوتهم . وعقدا هذه الشركة على أن كل واحد منهما كفيل لصاحبه ، ووكيل عنه في جميع تعلقات هذه الشركة ، شركة صحيحة شرعية ، على أن مهما رزق الله سبحانه وتعالى في ذلك من ربح ، ويسره من فائدة ، كان بينهما نصفين بالسوية . لا مزية لأحدهما على الآخر . وذلك بعد إخراج رأس المال ، ومالا بد من إخراج شرعاً وعرفاً . وحق الله تعالى إن وجب . قبل كل منهما ذلك من الآخر قبولاً شرعياً حسبما اتفقا وتراضيا عليه .

\* وصورة الشركة في الاحتشاش والاصطياد والاحتطاب ، وما يوجد من المعادن ، ويجمع من المباحات على مذهب مالك وأحمد : حضر إلى شهوده في يوم تاريخه فلان وفلان . وأشهدا عليهما أنهما اشتركا على أن يحتششا الحشيش ويبيعاه ، ويصطادا من جميع ما يصطادا من البر والبحر ، وأن يقطعا الخطب من الجبل والخرج والشعاب والجزائر وغيرها ، وأن يجمعا ما جرت العادة بجمعه من الأعشاب والعروق ، وجميع الأزهار والرياحين من الأنهار والمروج ، مثل النرجس ، وزهر اللينوفر ، وغير ذلك من المباحات ، ويبيعا ما يتفق لهما جمعه من ذلك . ومهما رزق الله تعالى في ذلك كان بينهما نصفين بالسوية ، شركة شرعية . اتفقا عليهما وتراضيا بها . وقبلها كل منهما من الآخر قبولاً شرعياً . ويكمل .

\* وصورة شركة الوجوه على مذهب أبي حنيفة وأحمد رضي الله عنهما : حضر إلى شهوده في يوم تاريخه فلان وفلان ، وأشهدا عليهما أنهما اشتركا على أن يبتاعا في ذمتها ماشاءا من أنواع الحبوب ، وأصناف البضائع ، وأنواع المتاجر . ويبيعا ذلك بالنقد والنسيئة ، وما لزم أحدهما من ضمان فهو عليهما . ومهما رزق الله تعالى



في ذلك من كسب كان بينهما بالسوية ، شركة شرعية ، ويكل على نحو ما سبق .  
\* وصورة الشركة والمال من جنسين أو أكثر ، على مذهب الأئمة الثلاثة  
خلافًا للشافعي ، ومع كون قسمة الربح متفاوتة - حضر إلى شهوده في يوم تاريخه  
فلان وفلان . وأشهدا عليهما أنهما أخرجا من مالهما وعلب سألها ما يبلغه كذا .  
فن ذلك : ما أخرجه الأول من ماله من الذهب كذا . ومن الدراهم الفضة كذا .  
وما أخرجه الثاني من الدراهم الفضة كذا . فسكانت قيمة ما أخرجه الشريك  
الأول كذا وكذا درهماً ، وجملة ما أخرجه الثاني كذا وكذا درهماً . واشتركا  
في ذلك . وأذن كل واحد منهما للآخر في البيع والشراء ، والعمل بسائر أنواع  
التجارات بالنقد والنسيئة . ومهما رزق الله في ذلك كان بينهما بالسوية ، أو متفاوتاً  
على ما يتفقان ، مع كون أن المال بينهما غير متساوٍ ، ولا بصفة واحدة ، شركة  
شرعية . عقداها واتفقا عليها ورضيا بها ، وقبلها قبولاً شرعياً .  
\* صورة فسخ الشريكين الشركة ، وقبض كل منهما من الآخر لماله قبضه :  
سبق في الإقرار .

## كتاب الوكالة

وما يتعلق بها من الأحكام

الأصل في جواز الوكالة : الكتاب ، والسنة ، والإجماع .  
أما الكتاب : فقوله تعالى ( ١٨ : ١٩ ) فابعثوا أحدكم بقريةكم هذه إلى  
المدينة ، فلينظر أيها أزكى طعاماً ، فليأتكم بزرع منه ) وهذا وكالة . وقوله تعالى  
( ١٢ : ٩٣ ) اذهبوا بقميهم هذا فآلقوه على وجه أبي ) وهذا وكالة .  
وأما السنة : فروى جابر قال « أردت الخروج إلى خيبر . فأتيت النبي  
صلى الله عليه وسلم ، فقلت : إني أريد الخروج إلى خيبر . فقال صلى الله عليه وسلم :  
إذا لقيت وكيلي بخيبر ، فخذ منه خمسة عشر وسقاً من تمر . فإن ابتغى منك آية



— يعنى إماره — فضع يدك على ترقوته « فأخبر أن له وكيلا . وروى « أن النبي صلى الله عليه وسلم وكل عمرو بن أمية الضمري في قبول نكاح أم حبيبة بنت أبي سفيان بن حرب » و « وكل أبا رافع في قبول نكاح ميمونة » و « وكل عروة البارقي في شراء شاة » و « وكل حكيم بن حزام في شراء شاة » .

وأما الإجماع : فإن الأمة أجمعت على جواز التوكيل لأن بالناس حاجة إليه . ولأن من الناس من لا يتمكن من فعل ما يحتاج إليه بنفسه ، إما لقلة معرفته بذلك ، أو لكثرتة ، أو لأنه يتنزه عن ذلك . فجاز التوكيل .

ويشترط في الموكل : التمكن من مباشرة ما وكل فيه بالملك والولاية . ولا يصح توكيل الصبي والمجنون . ولا توكيل المحرم في النكاح ، ولا يصح توكيل الولي في حق الطفل .

ويشترط في التوكيل : أن يتمكن من مباشرة التصرف بنفسه . ولا يصح أن يكون الصبي أو المجنون وكيلا ، بل يعتمد قول الصبي في الإذن في دخول الدار ، وإيصال الهدية .

ولا يصح أن يكون المحرم أو المرأة وكيلا في النكاح . ويجوز أن يكون العبد وكيلا في قبول النكاح لافي إيجابه .

ولا يجوز التوكيل في العبادات إلا في الحج ، وتفريق الزكاة ، وذبح الضحايا . فيجوز التوكيل في ذلك .

ولا يجوز التوكيل في الأيمان والشهادات ، ولا في الإيلاء ، والأمان والظهار ، والقسامة .

ويجوز التوكيل في طرفي البيع ، وفي السلم وفي الرهن والهبة ، والنكاح والطلاق ، وسائر العقود والفسوخ ، وقبض الديون وإقباضها ، وفي الدعوى والجواب . ويجوز التوكيل في تملك المبسحات . كإحياء الموات ، والاصطياد ، والاحتطاب . ولا يجوز التوكيل في الإقرار .



ولو قال : وكلتك في كل قليل وكثير ، وفي جميع أموري ، أو فوضت إليك كل شيء : لم يصح ؛ لأنه مجهول من كل وجه .

فأثره : قال الشيخ العزبن عبد السلام : لا يوكل في رد المصوب والمسروق مع قدرته على رده بنفسه . إذ ليس له دفعه إلا إلى مالكه ، أو من يجوز له انتزاع المصوب من القاصب . انتهى .

### الخلافاً المذكور في مسائل الباب

اتفق الأئمة على أن إقرار الوكيل على موكله في غير مجلس الحكم لا يقبل بحال . فلو أقر عليه بمجلس الحكم . قال أبو حنيفة : يصح ، إلا أن يشترط عليه أن لا يقر عليه . وقال الثلاثة : لا يصح<sup>(١)</sup> .

واتفقوا على أن إقراره عليه بالحدود والقصاص غير مقبول ، سواء كان في مجلس الحاكم أو غيره .

(١) بهامش الأصل : ما قولكم في شخص وكيل عن آخر ، وأقر الوكيل المذكور بأن موكله قبض من فلان كذا وكذا - وقال الموثق للحجة في حق الوكيل المذكور في الحجة « الوكيل الشرعي » واكتفى بقوله « الشرعي » عن أن يبين ثبوت وكالة الوكيل : هل هي ثابتة بالبينة أو بالمصادقة ؟ فهل إذا أنكر الموكل وكالة الوكيل المذكور يقبل منه ذلك أم لا ؟ مع أن الموثق للحجة الثانية قال في آخر الحجة المذكورة « وثبت ذلك لدى الحاكم الشرعي الموقع أعلاه ، وحكم بصحته . وشهد على الحاكم في الثبوت والحكم بذلك . فهل يكون الحكم والثبوت شاملاً للجميع أم لا ؟ وما حكم الله في ذلك ؟ أفقونا أعزكم الله

الجواب : ( ربنا لا تزغ قلوبنا بعد إذ هديتنا وهب لنا من لدنك رحمة . إنك أنت الوهاب ) إذا أنكر الموكل المذكور التوكيل لا يقبل منه ذلك حيث ذكر الموثق في آخر الحجة ثبوت ذلك لدى الحاكم الشرعي . فيكون الحكم شاملاً للجميع . والله أعلم بالصواب ، وكتبه الفقير إلى الله تعالى : محمد جار الله بن ظهيرة الحنفي القرشي ، عامله الله بلطفه الحفي



ووكالة الحاضر صحيحة عند مالك والشافعي وأحمد ، وإن لم يرض خصمه بذلك  
إن لم يكن الوكيل عدوا للخصم . وقال أبو حنيفة : لاتصح وكالة الحاضر إلا برضا  
الخصم ، إلا أن يكون الموكل مريضاً ، أو مسافراً مسافة على ثلاثة أيام . فيجوز حينئذ  
وإذا وكل شخصاً في استيفاء حقوقه . فإن وكله بحضرة الحاكم جاز ،  
ولا يحتاج فيه إلى بينة . وسواء وكله في استيفاء الحق من رجل بعينه أو جماعة .  
وليس حضور من يستوفى منه الحق شرط في صحة توكيله . وإن وكله في غير  
مجلس الحكم ، فتثبت وكالته بالبينه عند الحاكم ، ثم يدعى على من يطالبه بمجلس  
الحكم . هذا مذهب مالك والشافعي وأحمد . وقال أبو حنيفة : إن كان الخصم  
الذي وكل عليه واحداً كان حضوره شرطاً في صحة الوكالة ، أو جماعة كان حضور  
واحد منهم شرطاً في صحة الوكالة .

وللوكيل عزل نفسه بحضرة الموكل ، وبغير حضرته عند مالك والشافعي  
وأحمد . وقال أبو حنيفة : ليس له فسخ الوكالة ، إلا بحضور الموكل .  
وللموكل أن يعزل الوكيل عن الوكالة . وينعزل ، وإن لم يعلم بذلك على  
الراجح عند مالك والشافعي . وقال أبو حنيفة : لا ينعزل إلا بعد العلم بذلك .  
وعن أحمد روايتان .

### فصل

وإذا وكله في بيع مطلقاً . فذهب مالك والشافعي وأحمد وأبي يوسف  
ومحمد : أن ذلك يقتضى البيع بثمن المثل نقداً بنقد البلد . فإن باعه بما لا يتغابن  
الناس بمثله ، أو نسيئاً بغير نقد البلد . لم يحز إلا برضا الموكل . وقال أبو حنيفة : يجوز  
أن يبيع كيف شاء نقداً أو نسيئاً ، وبدون ثمن المثل ، وبما لا يتغابن الناس بمثله .  
و بنقد البلد وغير نقده .

وأما في الشراء : فاتفقوا أنه لا يجوز للوكيل أن يشتري بأكثر من ثمن  
المثل ، ولا إلى أجل .



وقول الوكيل في تلف المال مقبول يمينه بالاتفاق . وهل يقبل قوله في الرد ؟  
الراجح من مذهب الشافعي : أنه يقبل . وبه قال أحمد ، سواء كان بجمل أو بغيره .  
ومن كان عليه حق لشخص في ذمته . أو له عنده عين ، كعمارية أو وديعة .  
فجاءه إنسان . وقال : وكلني صاحب الحق في قبضه منك ، وصدقه أنه وكيله .  
ولم يكن للوكيل بينة . فهل يجبر من عليه الحق على الدفع إلى الوكيل أم لا ؟ قال  
القاضي عبد الوهاب : لست أعرفها منصوصة لنا . والصحيح عندنا : أنه لا يجبر  
على تسليم ذلك إلى الوكيل . وبه قال الشافعي وأحمد . وقال أبو حنيفة وصاحبه :  
يجبر على تسليم ما في ذمته . وأما العبد ، فقال محمد : يجبر على تسليمها . كما قال  
فيما في الذمة .

واختلفوا : هل تسمع البينة على الوكالة من غير حضور الخصم ؟ قال  
أبو حنيفة : لا تسمع إلا بحضوره . وقال الثلاثة : تسمع من غير حضوره .  
وتصح الوكالة في استيفاء القصاص عند مالك والشافعي على الأصح من قوليه .  
وعلى أظهر الروايتين عن أحمد . وقال أبو حنيفة : لا تصح إلا بحضوره .  
واختلفوا في شراء الوكيل من نفسه . فقال أبو حنيفة : لا يصح ذلك على  
الإطلاق . وقال مالك : له أن يبتاع من نفسه لنفسه بزيادة في الثمن . وعن أحمد  
روايتان . أظهرهما : أنه لا يجوز بحال .

واختلفوا في توكيل المميز والمراهق . قال أبو حنيفة وأحمد : يصح . وقال  
القاضي عبد الوهاب : لا أعرف فيه نصاً عن مالك ، إلا أنه لا يصح .  
والوكيل في الخصومة لا يكون وكيلاً إلا عند أبي عبد الله وحده .

قائمة : قال الشيخ تقي الدين السبكي : لو جاء رجل وقال : أنا وكيل فلان  
صدق بلا بينة ، ولو قال عبده : أنا عبد مأذون لم يصدق . والفرق بينهما : أن  
الوكيل يستقل بالمقود لنفسه ، وإن لم يكن وكيلاً . وليس العبد كذلك . انتهى .  
وعمدة الوكالة : ذكر الموكل ، والوكيل ، وأسمائهما وأنسابهما . وذكر ما يوكله



فيه وقبول الوكيل منه ذلك . وذكر قيام الوكيل بما وكله به ، ومعرفة الشهود ، وصحة العقل والبدن ، والطواعية ، وجواز الأمر ، والتاريخ ، ولا يشترط القبول لفظاً ، بل يجوز بالقول والفعل .

المصطلح : : وتشتمل صورته على أنواع . منها :

\* صورة وكالة حكومية : بإذن سيدنا ومولانا قاضي القضاة فلان الدين ، الناظر في الحكم العزيز الشافعي بالمملكة الفلانية - أسبغ الله تعالى ظلاله - وكل سيدنا فلان الناظر في أمور الأيتام والمحجور عليهم في الحكم العزيز - أو أمين الحكم العزيز - بالمملكة الفلانية فلاناً في الكلام في أمر فلان وفلان ولدى فلان ، محجورى الحكم العزيز بمدينة كذا . وفي التصرف لهم على وجه الحظ والمصلحة الظاهرة . والعبطة الوافرة ، بالبيع والشراء والأخذ والعطاء وسائر أنواع التصرفات العائد نفعها على اليتيمين المذكورين - أو الأيتام ، إن كانوا جماعة - وأن يحتاط لهم في ما لهم الاحتياط الكافي ، ويجتهد في تمييزه وتنميته وازدياده ، الاجتهاد المبرىء لذمته وذمة موكله من التبعة الأخروية المسكبة لوزر أو خطيئة ، ويكسوم منه وينفق عليهم بالمعروف من غير إسراف ولا تقتير ، وأن يقبض ما لهم من المال ببلد كذا بمجلس الحكم العزيز به . ويحضر إلى بلد الأيتام المذكورين ويضيفه إلى ما لهم من المال . وفي الدعوى والمطالبة بحقوقهم كلها . وواجباتهم بأسرها ، وقبضها واستيفائها ممن هي عليه . وعنده وفي ذمته ، وتحت يده كائناً من كان من سائر النواحي والأماكن والبلدان . وفي الاستئجار والإيجار لهم وعليهم بأجرة المثل ، مع ظهور المصلحة لهم . وفي قبض أجرة ما يؤجره عليهم ، ودفع أجرة ما يستأجره لهم من ما لهم . وفي الحبس والترسيم والملازمة والإفراج ، وفي التسليم والتسليم ، والمسكاتبة والإشهاد على الرسم المعتاد . وفي الدعوى وسماعها . ورد الأجوبة ، وإقامة البيّنات واستيفاء الأيمان وردّها . والعفو عنها إذا رأى في ذلك مصلحة . وفي الحسابة



والمخاصمة والمنازعة ، والمحاكمة والمحاسبة ، والمقايضة والمقايضة ، والمعاوضة والمصادقة ، والمقاصصة والمقاسمة ، والمناقلة والمقايضة . والمدائنة والمساواة ، وطلب الشفعة والأخذ بها ، وأخذ الضمائم والكفلاء . وقبول الحوالات على الأملاء ، وشراء الأملاك وعمارة ما يحتاج إلى العمارة منها ، وصرف الأجور والحقوق المتعين صرفها شرعاً . وفي استخلاص ما صار إليهم بالإرث الشرعي من والدم المذكور ، من نقد وعرض وقماش ونحاس وأثاث ، وصامت وناطق ، ومكيول وموزون ، ومعدود ومذروع ، ومتمول ومتقوم ومثل . وفعل ما يقتضيه الخصام ، وتجاوز الأحكام ، ويوجبها الحكم ، بسبب ذلك ومقتضاه ، بسائر الوجوه الشرعية . وطلب الحكم من حكام الشريعة المطهرة بما يثبت لديهم شرعاً . أقامه في ذلك مقام نفسه . وأحله محله . وجعل له أن يوكل في ذلك وفيما شاء منه من شاء من الوكلاء . ويعزله متى شاء . ويعيده إذا شاء ، وأن يستبدل وكيلاً بعد وكيل ، توكيلاً صحيحاً شرعياً . قبله الوكيل المذكور قبولاً شرعياً . ويكمل .

\* وصورة الوكالة السلطانية لأحد أمراء الحضرة الشريفة ، أو أحد كفال الممالك الإسلامية : هذا كتاب توكيل صحيح شرعي ، وإذن صريح معتبر مرعي أمر بكتابتها وتسجيله ، وإنشائه وتحريره : مولانا المقام الأعظم الشريف العالي المولوي السلطاني الفلاني . ويسوق ألقاب السلطان . كما تقدم . ثم يقول ، بعد الدعاء له : وأشهد على نفسه الشريفة - صانها الله وحماها ، وحرس من الغير حماها - بمضمون هذا الكتاب . وهو في صفة جثمانه ، ونفوذا وأمره وتمسكين سلطانه : أنه وكل المقر الكريم العالي الفلاني - أعز الله أنصاره . وجعل به أقاليم الملك وأمصاره - في التصرف والكلام في الخواص الشريفة . وجهاتها وممتلكاتها ، وما هو معروف بها من الممتلكات والجهات ، على اختلافها وتباين حالاتها ، وفعل سائر ما تسوغه الشريعة المطهرة . وتقتضيه أحكامها المقررة المحررة ، وفي عقد عقود المبايعات ، على اختلاف الأجناس والأنواع والصفات ، والإيجارات وعروض



التجارات والمعاملات ، واستخلاص الحقوق والواجبات ، واستيفاء الأمور المتعینات  
ممن يتعین عنده . وفي ذمته وجهته ، وتحت يده كائناً من كان وحيث كان . من  
سائر الممالك والأقاليم . والنواحي والجهات والبلدان . وفي المطالبة بذلك والدعوى  
به في مجالس الحسكام وخلفائهم ، وولاية أمور الإسلام ونوابهم . وفي الحبس  
والترسيم ، والملازمة والإفراج . وفي التسلم والتسليم . والمسكاتبة والاشهاد على  
الرسم المعتاد ، وأخذ الضمائم والكفلاء ، وقبول الحوالات على الأملياء . وطلب  
الرهن ، واشتراط البراءة من العيوب . واشتراط الخيار في البيع والشراء فيما يجوز  
اشتراط الخيار فيه . وإنشاء العقار . وحفر الآبار ، وشق الأنهار . وسوق المياه في  
قرى الخواص الشريفة وأراضيها ودورها وبساتينها وطواحينها . وفي إنشاء  
الدواليب والنواعير ، والسواق والطواحين ، والحمامات والأسواق والخانات ، وفتح  
الأراضي المعطلة وتعليقها بما يليق بها من الزروع والأشجار من الخراس والنصبوب .  
وأنواع المزروعات الصيفية والشتوية . وفي فعل ما يستدعى به مصالح السلطنة  
الشريفة من المستعمالات ، والخاصات وخاص الخاصات ، من المصنوعات  
والمنسوجات وغير ذلك من سائر الأصناف ، على اختلاف الأجناس والأنواع .  
وأذن له - أعز الله أنصاره - أن ينصب في ذلك وفيما شاء منه وفي الدعوى به وبما  
شاء منه لدى محكام الشريعة المطهرة من شاء من الأمناء الثقات العدول ،  
السكافة ممن ظهرت نهضته . واشتهرت عدالته وأمانته ، وجربت مباشرته ،  
وعرفت معرفته ، ونوقش في تصرفاته . فلم يخطئ ، مذهب السداد والصواب في الخطأ  
والجواب ، توكيلاً صحيحاً شرعياً ، وإذناً معتبراً مرعياً . قبل ذلك منه قبولاً شرعياً ،  
وألزم نفسه العمل بمقتضاه على ما يحبه مولانا السلطان ويرضاه .

\* وصورة توكيل السلطان وكيلا لبيت مال المسلمين : هذا كتاب وكالة ،  
جمعت شمل المصالح جمع السلامة ، وتأيدت بالتوفيق فسكان القبول عليها علامة .  
أمر بكتابه وتسليمه . وإنشائه وتحريره : مولانا المقام الشريف الأعظم العالي



المولوى السلطانى الملكى الفلانى . وأشهد على نفسه الشريفة - حرسها الله تعالى ، وزادها شرفاً وتعظيماً وإجلالاً - أنه وكل القاضى فلان الدين فى المطالبة بحقوق بيت مال المسلمين بالبلد الفلانى ، وأعمالها وضواحيها وسائر المملكة المضافة إليها ، أين كانت من أرض الله ، وعلى من كانت من عباد الله ، ما كان منها قائماً موجوداً حال التوكيل . وما يتجدد له من الحقوق . وفى خلاص واجباته كلها ، وأمواله بأسرها . وفى الدعوى على خصومه وغرمائه . والمرافعة بسببه إلى القضاة والحكام . وولاية أمور الإسلام ، وإقامة بيناته ، وإثبات حججه ومكاتيبه ومساطيره . وفى الاستحلاف ورد اليمين ، والحبس والترسيم ، والإطلاق والملازمة . وفى الإفراج . وفى سماع ما يتوجه على بيت المال المعمور من الدعاوى والبيانات ، ورد الأجوبة بما يسوغ شرعاً . وفى جرح الشهود بالأسباب الشرعية المعتبرة فى الجرح ، وفى بيع ما يختص ببيت المال المعمور من العقار الجارى فى ملكه ، والمتنقل إليه بضمن المثل عند ضرورة المسلمين وحاجتهم إلى البيع ، وإصلاح المسلمين العسامة . وبالقبضة الظاهرة عند استغنائهم عن البيع . وفى بيع ما يختص ببيت المال المعمور من الرقيق والحيوان والقماش والنحاس ، وسائر المنقولات بالأثمان المثلية ، وقبض الثمن وتسليم المبيع لمبتاعه ، وفى إنجاز ما يرى إيجاره من أملاك بيت المال المعمور بأجرة المثل ، وتسليم المأجور ، والمكاتبة والإشهاد على الرسم المعتاد فى مثله ، بعد النداء والإشهار ، وبذل الاجتهاد . وفى المصالحة عن بيت المال المعمور على ما تقتضيه المصلحة الشرعية . والإذن لمال بيت المال فى قبض أثمان ما يتولى بيعه ، وأجور ما يتولى إيجاره ، وما يتحصل لبيت المال المعمور من الحقوق . وفى إيقاع الحوطات على التركات الحشرية ، وضبطها وتحريرها . والعمل فيها بمقتضى الشرع الشريف وموجبه . وفى وفاء ما ثبت على بيت المال من الحقوق الواجبات بالنواحي والبلدان ، وفى قسح المقود عند ظهور عدم المصلحة لبيت المال ، وفى المقابلة والمقاسمة ، والمصافاة والمصادقة ، والمعاوضة ، والمقايضة ، والمناقلة والمساقاة والمقاصصة ،



والمعاقذة وطلب الشفعة ، والأخذ بها ، والمحاكمة والخاصمة ، والمحاسبة والمحاكمة على وجه الغبطة والمصلحة الشرعية ، وفي جميع التصرفات التي يملكها مولانا السلطان بطريق الولاية الشرعية على بيت المال . وفي طلب كل حق تعين لبيت المال المعمور ممن هو في جهته وتحت يده . والتوصل إليه وقبضه واستخلاصه واستيفائه بكل طريق ممكن شرعياً . وكله مولانا السلطان - عز نصره - في هذه التصرفات جميعها ، القائمة حال التوكيل ، والمتجددة بعده ، وكالة صحيحة شرعية نافذة ماضية . وأذن - أدام الله دولته - للوكيل المذكور أن يوكل عنه في ذلك . وفيما شاء منه من شاء من الوكلاء والعدول الأمناء . وأن يستبدل وكيلاً بعد وكيل ، رعاية لمصالح بيت المال المعمور . إذنا شرعياً . قبل ذلك منه قبولا شرعياً . ويكمل .

\* وصورة الوكالة المطلقة : وكل فلان فلانا في المطالبة بحقوقه كلها وديونه بأسرها . وواجباته بأجمعها ، ممن هي عليه وعنده وفي ذمته وفي جهته ، وتحت يده كائنا من كان ، وحيث كان من سائر النواحي والأماكن والبلدان ، من غريم وخم وأمير ومتكلم ، ومأذون ووكيل وشريك ، ومودع ومعامل ومضارب ووصى . ووارث وغيره . وفي المرافعة والدعوى على غرمائه وخصومه في مجالس السادة القضاة والحكام وخلفائهم ، وولاية أمور الإسلام ونوابهم ، وفي الحبس والترسيم والإفراج ، والإعادة والملازمة والإطلاق ، وأخذ الضمائم والكفلاء . وقبول الحوالات على الأملياء ، والمعاوضة والمصارفة ، وقبض مال العوض والصرف ، والمحاسبة والمحاكمة ، والمحاكمة والخاصمة ، وسماع الدعوى عليه . ورد الأجوبة بما يسوغ شرعاً ، وإقامة بيناته وإثبات حججه ومسايطره ، واستيفاء الأيمان وردها . والمفوع عنها ، وقبول ما يفتدى به . وفي المعاملة والمفاسخة والتولية ، والإشراك والمراجعة ، والرد بالعيب ، ومقاسمة كل ما كان بينه وبين شريك له في شيء من الأشياء مما يجوز قسمته ، وأخذ ما تقرره له القسمة الجارية بينهما في ذلك بكل نوع من أنواع القسمة الشرعية ، وأخذ فضلة قيمته إن وجب له في ذلك شيء من ذلك



وإعطاء قيمة ذلك عند وجوبها ، وإبراء من يرى إبراءه ، ومن كل حق يجب له ، ومن كل جزء منه ، وأخذ كل ما يجوز له أخذه بالشفعة وطلبها والقيام بها ، وإعطاء ثمن ذلك من مال موكله المذكور لمستحقه عند وجوبه بطريقة الشرعى ، وفي بيع ما يرى بيعه ، وإيجار ما يرى إيجاره من أملاكه الجارية في يده واستحقاقه ، الشائع منها والمقسوم ، ممن يرغب في ابتياعها أو شيء منها ، أو استئجارها أو شيء منها بثمن المثل ، وأجرة المثل ، فما فوق ذلك ، على حكم الحلول أو التأجيل ، على ما يراه ، وتسليم المبيع والمأجور لمبتاعه ومستأجره . وقبض الثمن والأجرة عن ذلك . وعمارة كل ما يرى عمارته من ذلك ، وإصلاح ما يرى إصلاحه منه وترميمه وإزالة شعثه وقطع عيوبه . والإنفاق على ذلك من موكله ، وتولى القيام به بنفسه . ومن يستعين به على ما يرى له فيه الحظ والمصلحة ، ومصلحة من رأى مصلحته ممن لموكله عليه حق على ما يصح ويجوز ، وقبض مال الصلح . وفي ابتياع ما يرى ابتياعه له من الأصناف والعقارات على اختلافها ، ودفع الثمن من ماله . وفي المناقلة عنه بأملاكه إلى ما يرى من العقار . وفي التسلم وفي التسليم ، والمسكانية والإشهاد على الرسم المعتاد ، وإبداء الدافع ونفيه ، وطلب الحكم من الحكام بإلزام الخصوم بما يلزمهم له . وطلب الثبوت والحكم بما يثبت لديهم شرعاً . وفي المقابلة في العقار وغيره ، وفسخ ما يرى فسخه من البيوع بطريقة إذا رأى ذلك مصلحة . وفي طلب ما جرت إليه الإرث الشرعى من فلان المتوفى ببسالة كذا ممن هو في يده وتمت نظره وحوطته ، وقبض جميع ما يمتنع له قبضه واستخلاصه ، واستيفاءه بكل طريق ممكن شرعى . وفي تسليم مغلات أملاكه ومستأجراته وإقطاعاته بالمسكان الفلانى وضبطها وتحريرها وبيع ما يرى بيعه منها ، وتخزين ما يرى تخزينه من مجموعها ، وتقوية فلاحيه ، وصرف ما يرى صرفه في ذلك من ثمن أدوات وآلات وعدد وفلاحة وتقاوى وغيرها ، مما تدعو الحاجة إلى صرفه في تملقاته وجهات أملاكه ومستأجراته ، من المصاريف الشرعية والعرفية والعادية ، الشاهد بها ضرائب



إقطاعاته الديوانية ، ووفاء ماعساء يكون على الموكل المذكور من ديون شرعية وجامكية وغير ذلك . وفعل ما تقتضيه المصلحة له من حل ما يتحصل تحت يده من الأموال إلى المكان الفلاني ، وفي السفر به صحة الرقعة الثقات في الطرق المأمونة المسلوكة ، وتجهيزه إليه صحة موثوق به إن شاء ، وإبقائه تحت يده إذا شاء ، توكيلاً صحيحاً شرعياً عاماً مطلقاً مفوضاً ، موسعاً مرضياً . يندرج تحت عمومه البيع والشراء ، والأخذ والعطاء ، والقبض والإقباض ، وسائر التصرفات الشرعية في جميع العلاقات المالية ، مما يصح به التوكيل شرعاً ، لم يستثن عليه فصلاً من فصول التوكيل الجائز شرعاً ، ولا نوعاً من أنواعه ، سوى حل العصم وعقدها ، وإشغال الذمة بالدين ، وإتلاف التملكات بغير عوض يساويها مثلاً أو قيمة ، وماعداً ذلك فقد فوضه إليه ، وأطلق تصرفه فيه وأقامه في ذلك كله — ماعداً المستثنى أعلاه — مقام نفسه . ورضى بقوله وفعله ، وجعل له أن يوكل في ذلك وفيما شاء منه من شاء من الوكلاء ، ويهرله متى شاء ، ويسعده إذا شاء ، وأن يستبدل وكيله بعد وكيل . قبل ذلك منه قبولاً شرعياً . ورضى كل منهما به الرضى الشرعي . ويكمل .

\* وصورة توكيل وكيل بيت المال وكيلاً عنه في بلد من البلاد : أشهد عليه سيدنا فلان الدين وكيل بيت المال المعمور بالمعاسكة الفلانية بمقتضى الوكالة الصحيحة الشرعية ، المفوضة إليه من المقام الأعظم الشريف العالي المولوى السلطاني المملوكي الفلاني — نخلد الله سلطانه ، وأعز جنوده ، ونصر أعوانه — المأذون له فيها : أن يوكل عنه فيما هو وكيل فيه . وفيما شاء منه من شاء من الوكلاء المدول الأمناء رعاية لمصالح بيت المال المعمور ، الإذن الشرعي ، وحسبها يشهد بذلك كتاب الوكالة الشرعية ، المتقدم تاريخه على تاريخه ، الثابت مضمونه بمجلس الحكم العزيز الفسلاي ، المتصل بثبوت الاتصال الشرعي ، إسهاداً شرعياً : أنه وكل فلاناً في المطالبة بحقوق بيت المال المعمور وواجباته بأسرها ، وقبضها واستيفائها ، والدعوى بها على من هي في جهته ، وتحت يده لدى السادة القضاة والحكام وخلفائهم . وولاية



أمور الإسلام ونوابهم . وفي إيقاع الحوطة على التركات الحشرية الصائرة لبيت المال شرعاً ، وضبطها وتحريرها ، وبيع ما يتحصل منها من قماش ونحاس وأثاث ، ورقيق وحيوان ، وصامت وناطق ، وغير ذلك مما يطلق عليه اسم المال ، وجمع الثمن عن ذلك وإحرازه ، بعد تحريره وتجهيزه إلى بيت المال المعمور ، حملاً إليه برسائل دالة عليه ، وصرفه في مصارفه الشرعية بالبلد الذي تحصل فيه بطريقه المعتبر . وفي الدعوى لبيت المال المعمور بكل حق هو له ، وإقامة بيناته ، وإثبات حججه ومسايطره ومكاتيبه واستحقاقاته . وفي سماع الدعوى عليه بما يسوغ سماه شرعاً . وفي إبداء الدافع ونفيه ، وجرح البينة وطلب اليمين واستيفائه . وفي التوصل إلى كل حق هو له ، وقبضه واستخلاصه ، واستيفائه بكل طريق ممكن شرعياً . ويعتمد الكاتب في هذه الوكالة بجميع ما ينص عليه وكيل بيت المال ، ويعينه ، من نفي شيء أو إثباته ، على ما جرت به العادة من توكيل وكيل بيت المال في هذا الزمان ، وهو أنه يوكل في الضبط والتحرير وبيع الأثاث فقط ، ويمنع من بيع العقار ، ومن أن يسمع الدعوى على بيت المال إلا في مائتي درهم فما دونها . ويكمل على نحو ما نص عليه .

\* وصورة توكيل رجل في قبول نكاح امرأة من وليها الشرعي : وكل فلان فلاناً في قبول عقد فلانة البكر البانح ، أو المرأة ، أو البكر المفضلة من وليها فلان ، والدها أو جدها أبي أيها أو غيرها ، على ترتيب الأواباء في النكاح على صداق مبلغه كذا ، حالا أو منجماً ، توكيلاً صحيحاً شرعياً . قبل ذلك منه قبولاً شرعياً ، ويؤرخ .

وصورة توكيل الوالد في حق ولده ، أو الجد في حق ولد ابنه ، أو الوصي في مال الطفل : وكل فلان فلاناً في المطالبة بحقوق ولده الصغير فلان ، أو بحقوق ولده لصلبه الصغير الذي هو في حجره وتحت نظره بالأبوة الشرعية . أو بحقوق اليتيم الصغير فلان الذي هو تحت نظره وولايته بالوصية الشرعية المسندة إليه من



والد اليتيم المذكور بمقتضى كتاب الوصية ، المحضرة لشهوده ، المتضمن أنه أوصى إليه على ولده المذكور ، وجعل له أن يتصرف له فى ماله بسائر التصرفات الشرعية ، وأن يوكل عنه فى ذلك ، ويوصى به إلى من أراد - إلى غير ذلك ، مما هو مشروح فى كتاب الوصية المذكور - المؤرخ بكذا الثابت مضمونه بمجلس الحكم العزیز الفلانى . وقبض ذلك واستيفائه ممن هو عليه وعنده وفى ذمته . وفى الدعوى بذلك فى مجالس الحكم - ويسوق من الألفاظ المتقدم ذكرها ما يليق بهذا المقام . مراعيًا فى كل حالة من الحالات ما يجب مراعاته من استعمال لفظ يحتاج إليه ، أو تركه عند عدم الحاجة إليه - ولا يخفى ذلك على الحذاق المعانين لكتابة الوثائق .

\* وصورة توكيل الرجل عبده فى قبول النكاح له على امرأة من وليها على صداق معين : وكل فلان عبده فلانًا الجارى عليه حكم الرق والعبودية ، الرجل الكامل فى قبول عقد نكاحه على فلانة البكر - أو المرأة - من وليها الشرعى فلان على صداق مبلغه كذا ، حالاً أو منجماً ، توكيلاً شرعياً . قبله منه قبولاً شرعياً .

\* وصورة إذن السيد لعبده فى التجارة ، وهو العبد المأذون : أشهد عليه فلان أنه سلم إلى عبده فلان الحبشى الجنس ، المسلم الدين ، الرجل الكامل ، المعترف له بالرق والعبودية ، مامبلغه كذا وكذا ، ومن عروض التجارات القماش المختلف الألوان والأصناف : الصوف والحريز والسكتان ما قيمته كذا وكذا . وأذن له أن يشتري بالمبلغ المعين أعلاء ثياباً قطناً خاماً ويقصرها ، ويضمها إلى عروض التجارة المذكورة ، وأن يبيع ذلك كله بالنسيئة إلى أجل كذا فى أقساط كذا ، وأن يستخرج أثمان ذلك ممن هو عليه أو أن حلولها ووجوبها ، وأن يدعى على من يعسر عليه استخراج ما فى ذمته من ثمن ذلك عند حلول الثمن ، لدى السادة القضاة والحكام وخلفائهم ، وولاة أمور الإسلام ونوابهم ، وأن يحبس من امتنع من الأداء ، ويطلقه إذا أراد ، ويلازمه إذا أحب ، ويصالح من رأى



مصلحته من الغرماء على ما يراه ، وأن يقبض مال الصالح ، ويبرىء من القدر الباقي ، وأن يأخذ بما يراه من الدين الرهن والكفيل ، وأن يحيل ويحتال ، ويرضى بمن يحتال عليه ، وبما يحال به عليه ، وأن يصرف مالا بد له من صرفه من المؤن والكلف ، وأجرة الخانوت والخازن ، ويخرج الزكاة الشرعية ، وأن يصرف ما جرت العادة بصرفه بين التجار ، وأن يبتاع بالمال المستخرج قاشاً مما يحمل إلى الديار المصرية والبلاد الشامية ، أو اليمنية أو الهندية . أو السواكنية ، أو النوبة ، أو غير ذلك ، ويسافر به إلى حيث شاء من سائر البلاد المذكورة ، شرقاً وغرباً ، وبراً وبحراً ، عذباً وملحاً . ويبيعه بالنسيئة أيضاً دون النقد إلى أجل ، ويستخرج ثمنه ، ويفعل ما فعل أول مرة ، ويبتاع بما يتحصل من ذلك قاشاً اسكندرياً ، أو إيباريّاً أو سنباطياً ، أو غير ذلك مما يحمل من تلك البلاد إلى البلاد الفلانية ، ويبيعه أيضاً بالنسيئة دون النقد ، ويفعل فيه ذلك كذلك مرة بعد أخرى ، ويديره في يده حالاً بعد حال ، على الشرط والترتيب المشروح بأعاليه ، إذناً شرعياً . قبل منه ذلك قبولاً شرعياً . وبكل .

\* وصورة التوكيل في أداء فرض الحج من معضوب عاجز عن الحج بنفسه : وكل فلان فلاناً أن يحج عنه حجة الإسلام بفروضها وسنتها وواجباتها - مفرداً أو قارناً ، أو متمتعاً - لسكونه كبر وهرم ، وهجز عن الركوب ، والتوجه لأداء الفرض بنفسه ، من مدينة كذا إلى مكة المشرفة إلى عرفات ، ثم إلى منى ، ثم إلى مكة المشرفة ثم إلى المدينة الشريفة النبوية - على الحال بها أفضل الصلاة والسلام - ثم إلى القاهرة المحروسة أو غيرها ، صحبة الركب الشريف المتوجه في عام تاريخه . وأن يفعل جميع ما يحتاج إلى فعله مما يجب على الموكل المذكور أن لو حج بنفسه ، من الفروض والأركان والسنتن والمستحبات على الأوضاع الشرعية ، ويأتى بعمره مشهود فيها على العادة ، توكيلاً شرعياً . قبله منه قبولاً شرعياً ، وأذن الموكل المذكور لوكيله المذكور أن يوكل عنه من يقوم مقامه عند عدم التمكن من الفعل أو بعضه



بمرض أو عارض شرعى إذناً شرعياً . وجعل له على ذلك كذا وكذا أجرة .  
ودفع ذلك إليه ، فقبضه منه قبضاً شرعياً . ويكمل .

\* وصورة التوكيل فى تفريق زكوات الأموال الباطنة والظاهرة : وكل  
فلان فلاناً فى صرف زكاة ماله الباطن من الذهب والفضة - فإن كان شافعيّاً ذكر  
له أصناف المستحقين لها على مذهب الشافعى . وإن كان غير ذلك فرقها على  
الأصناف الثمانية ، أو على الموجود منها على ما ذكره غير الشافعية . وكذلك  
تفرقة زكاة الفطر وزكاة الأموال الظاهرة . وهى المواشى والحبوب ، فيعين له  
الأسنان من المواشى ، والوسق من الحبوب والثمار - توكيلاً شرعياً ، أقامه فى ذلك  
مقام نفسه ، ورضى بقوله وفعله ، وسلم إليه القدر الواجب فى ماله . وهو كذا  
وكذا ، فقبضه منه قبضاً شرعياً . وصار فى يده ليصرفه عنه فيما وكله فيه ، عاملاً  
فى ذلك كله بتقوى الله وطاعته وخشيته ومراقبته فى سره وعلايته . قبل ذلك  
منه قبولاً شرعياً ، ويكمل .

والقول قول الوكيل فى تفرقة هذه الزكوات على مستحقيها .

\* وصورة التوكيل فى ذبح الضحايا وتفرقتها ، والإذن للوكيل فى أكل  
بعضها : وكل فلان فلاناً أن يذبح ضحايا عنه وعن تلزمه نفقته ، وهى عشر  
بدنات حمر . وعشر بقرات صفر . ومائة شاة من الغنم الضأن البشمورى ،  
أو الشرقى ، أو غيره ، كلمن سالمات من العيوب المانعة من إدخال أوصاف  
التضحية بها شرعاً . وأذن له أن يفرق اللحم على الفقراء والمساكين من أمة سيد  
المرسلين محمد صلى الله عليه وسلم ، وأن يأكل من اللحم ، إذناً شرعياً . قبل ذلك  
منه قبولاً شرعياً . ويكمل .

\* وصورة التوكيل فى السلم : وكل فلان فلاناً أن يدفع إلى فلان بعينه -  
أو أن يدفع من ماله إلى من أراد - مبلغ كذا وكذا ، سَلَمًا شرعياً فيما يراه الوكيل  
المذكور من المسكيات والموزونات والمعدودات والمذروعات ، الجائز عليها عقد



السلم شرعاً ، في دفعة واحدة أو دفعات ، حسبما يراه الوكيل المذكور ، حالاً ومقسطاً ومؤجلاً . ودفع رأس مال السلم في مجلس العقد الواقع بينهما على ما يتعاقداه من ذلك ، على أن المسلم إليه يقوم بما يسلم إليه فيه عمولاً إلى البلد الفلاني توكيلاً شرعياً . قبل ذلك منه قبولاً شرعياً . ويكمل .

\* وصورة توكيل الوكيل على أن يرهن له رهناً على دين في ذمته ، أو على ما يترتب في ذمته من الدين ، أو أن يرتهن له رهناً من شخص في ذمته دين للموكل : وكل فلان فلاناً أن يرهن ما هو جار في يده وماله وتصرفه - وهو كذا وكذا - على ما هو مستقر في ذمته من الدين الشرعي لفلان بمقتضى مسطور شرعي مبالغه كذا . مؤرخ بكذا ، وعلى ما سيستقر في ذمته لفلان من الدين الشرعي ، رهناً شرعياً ، ويسلمه للمرتهن المذكور على ذلك تسليماً شرعياً . وأن يرتهن له من فلان كذا وكذا على ماله في ذمته من الدين الشرعي ، ارتهاناً شرعياً بشروطه الشرعية . ويتسلمه للموكل المذكور تسليماً شرعياً على الوجه الشرعي توكيلاً شرعياً . قبله منه قبولاً شرعياً . ويكمل .

\* وصورة توكيل الراهن في بيع الرهن عند حلول الدين ودفعه للمرتهن - وأحسن ما يكتب في ذيل مسطور الدين بعد استيفاء ذكر الرهن يقول : وبعد تمام ذلك ولزومه شرعاً : وكل فلان الراهن المسمى أعلاه فلاناً في بيع الرهن المذكور عند حلوله بعده بثمن المثل ، وما قار به ممن يرغب في ابتياعه . وفي قبض الثمن . وتسليم المبيع ، أو في مقاصصة المشتري - إن كان هو المرتهن - بالثمن الواقع عليه عند عقد البيع إلى نظيره من الدين المعين أعلاه . وفي المسكاتبة والإشهاد على الرسم المعتاد توكيلاً شرعياً . قبل ذلك منه قبولاً شرعياً . ويكمل .

\* وصورة التوكيل في الهبة : وكل فلان فلاناً أن يهب فلاناً ما هو جار في ملك الموكل المذكور وحيازته وتحت يده ، وذلك جميع كذا وكذا ، وأن يسلم إليه الهبة المذكورة توكيلاً شرعياً . قبل ذلك منه قبولاً شرعياً . ويكمل .



\* وصورة التوكيل في طلاق الزوجة على بدل منها - إما الصداق ، أو على مبلغ في ذمتها - : وكل فلان فلاناً في سؤال زوجته فلانة أن يطلقها طلاقاً واحدة أولى ، أو طلاقاً ثانية مسبقة بأولى ، بعد الدخول بزوجه المذكورة . واعتراف الموكل<sup>١</sup> المذكور بحالة التوكيل بذلك على نظير مبلغ صداقها عليه ، وهو كذا وكذا أو على مبلغ كذا وكذا في ذمتها ، توكيلاً شرعياً . قبل ذلك منه قبولاً شرعياً ، ويكمل . والله أعلم .

## كتاب العارية

وما يتعلق بها من الأحكام

العارية : إباحة الانتفاع بعين من الأعيان ، وهي مشتقة من عار الشيء إذا ذهب . ومنه قيل للغلام البهال : عيار .

والأصل في ثبوتها : الكتاب ، والسنة ، والإجماع ، والقياس .  
أما الكتاب فقوله تعالى ( ٥ : ٢ ) وتعاونوا على البر والتقوى ) وفي العارية إعانة . وقوله تعالى ( ١٠٧ : ٥ - ٧ ) فويل للمصلين . الذين هم عن صلاتهم ساهون . الذين هم يراءون . ويمنعون الماعون ) قال ابن مسعود « الماعون : إعارة الدلو ، والقدر ، والميزان » وقال بعض المفسرين : هو ما يستعيره الجيران بعضهم من بعض . وروى عن علي ، وابن عمر « أن الماعون الزكاة » .

وأما السنة : فروى أبو أمامة : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « إن الله تعالى قد أعطى كل ذي حق حقه . فلا وصية لوارث ، والعارية مؤداة - الحديث » وروى أبو هريرة : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « مامن صاحب إبل ولا بقرة لم يؤد حقه إلا بطح لها يوم القيامة بقاع قرقر » - وروى : قرقر - تعطوه بأظلافها ، وتنطحه بقرونها . كلما فنى أولاهما عاد عليه أخراها . فقيل : يا رسول الله ، ما حقه ؟



قال : عارية دلوها ، ومنحة لبنها يوم ولادها « والقرق : المستوى . قال الشاعر :  
كان أيديهن بالقاع القرق أيدي جوار يتعاطين الوزق  
والقرقر : مثله . وروى « أن النبي صلى الله عليه وسلم استعار من صفوان  
ابن أمية يوم حنين دروعا ، فقال : أغصبا يا محمد ؟ فقال : بل عارية مضمونة »  
وأما الإجماع : فقد أجمع المسلمون على جواز العارية .  
وأما القياس : فلأنه لما جاز هبة الأعيان ، جاز هبة منافعها .  
ويشترط في المعير أن يكون مالكا للمنفعة ، أهلا للتبرع . فيجوز للمستأجر  
أن يعير ، ولا يجوز للمستعير أن يعير العارية . لكن له أن يستنيب عنه من  
يستوفي المنفعة له .

ويشترط في المستعار : أن يكون منتفعا به مع بقاء عينه .  
ولا يجوز إعاره الأطعمة التي منفعتها في الاستهلاك .  
ويجوز إعاره الجوارى للخدمة ، إن أعار من امرأة أو محرم .  
ويكره إعاره العبد المسلم من الكافر .  
ولا بد في الإعاره من لفظ : إما من جهة المعير . كأعرتك هذا ، أو أخذ هذا  
لتنفع به ، أو من جهة المستعير ، بأن يقول : أعرنى هذا . وإذا وجد اللفظ من  
أحدهما والفعل من الآخر : كفى .  
ولو قال : أعرتك حمارى لتعلمه ، أو دارى لتطين سطحها ، أو أعرتك  
حمارى لتعيرنى فرسك . فهذه إجارة فاسدة توجب أجره المثل غير مضمونة .  
ومؤنة الرد على المستعير . وإذا تلفت العارية بالاستعمال فعليه الضمان . وإن لم  
يكن منه تقصير . وأظهر الوجهين للشافعى : أنه لا ضمان إذا تلفت العارية بالاستعمال .

### الخلافا المذكور فى مسائل الباب

اتفق الأئمة على أن العارية قربة مندوب إليها . ومثاب عليها .  
واختلفوا فى ضمانها . فذهب الشافعى وأحمد : أن العارية مضمونة على



المستعير مطلقاً ، تعدى أو لم يتعد . ومذهب أبي حنيفة وأصحابه : أنها أمانة على كل وجه ، لا تضمن إلا بتعد . ويقبل قوله في تلفها . وهو قول الحسن البصري والنخعي والأوزاعي والثوري . ومذهب مالك : أنه إذا ثبت هلاك العارية لا يضمنها المستعير ، سواء كان حيواناً أو حلياً أو ثياباً ، بما يظهر أو يخفى ، إلا أن يتعدى فيه . هذه أظهر الروايات .

ومذهب قتادة وغيره إلى أنه إذا شرط الميعر على المستعير الضمان ، صارت مضمونة عليه بالشرط . وإن لم يشترط لم تكن مضمونة . وإذا استعار شيئاً ، فهل له أن يعيره لغيره ؟ قال أبو حنيفة ومالك : له ذلك وإن لم يأذن له المالك ، إذا كان لا يختلف باختلاف المستعمل . وقال أحمد : لا يجوز إلا بإذن المالك . وليس للشافعي فيها نص ، ولأصحابه وجهان . أحدهما : عدم الجواز .

واختلفوا : هل للميعر أن يرجع فيما أعاره ؟ فقال أبو حنيفة والشافعي وأحمد : للميعر أن يرجع في العارية متى شاء ، ولو بعد القبض ، وإن لم ينتفع بها المستعير وقال مالك : إن كان إلى أجل لم يكن للميعر الرجوع فيها إلى انقضاء الأجل . ولا يمكن الميعر استعادة العارية قبل انتفاع المستعير بها .

وإذا أعار أرضاً لبناء أو غراس . قال مالك : ليس له أن يرجع فيها إذا بنى أو غرس ، بل للميعر أن يعطيه قيمة ذلك مقلوعاً ، أو يأمره بقلعه إن كان ينتفع بمقلوعه . فإن كان له مدة ، فليس له أن يرجع قبل انقضائها . فإذا انقضت فالخيار للميعر . كما تقدم .

وقال أبو حنيفة : إن وقت له وقتاً فله أن يجبره على القلع . وإلا فليس له الإيجاب قبل انقضائها . وقال الشافعي وأحمد : إن شرط عليه القلع ، فله أن يجبره عليه أي وقت اختار . وإن لم يشترط ، فإن اختار المستعير القلع . قلع ، وإن لم



يختار فلامعير الخيار بين أن يتملكه بقيمته أو يقطع ، ويضمن أرش النقص . فإن لم يختار المعير لم يقطع إن بذل المستعير الأجرة .

فائدة : الرد المبرىء من ضمان العارية : تسليمها إلى المالك أو وكيله . فله رد البهيمة إلى الإصطبل ، والثوب إلى البيت الذي أخذه منه .

وإذا لم يجد المعير . فسلم الدابة إلى زوجته أو ولده ، فأرسلت إلى المرعى فضاعت فلامعير بالخيار بين أن يغرم المستعير أو الزوجة أو الولد .

المصطلح : وصوره تشتمل على أنواع ، منها :

\* صورة عارية الرجل ابنته ، أو ابنه جاريتته موطوءته للخدمة : أعار فلان ولده لصلبه فلاناً - أو ابنته لصلبه فلانة - جميع الجارية الحبشية ، أو السوداء التكرورية الجنس ، أو النوبية ، أو الزنجية . المرأة الكاملة المدعوة فلانة ، المعترفة للمعير المذكور بالرق والعبودية ، التي هي مفترشة المعير المذكور - أو أم ولده - لتقوم بخدمة المستعيرة - أو المستعير - المذكور خدمة مثلها لمثلها - أو مثله - مدة كذا وكذا من تاريخه ، عارية شرعية معتبرة مرعية ، وجد فيها شروط صحتها من الإعارة باللفظ بالصيغة المعتبرة ، ووجود الاستعمال من المستعيرة . وسلم إليها العارية المعينة أعلاه بالمتقضى المشروح أعلاه . فتسلمتها منه التسلم الشرعى . وصارت في يدها وحوزها . ووجب لها الاستخدام المدة المعينة أعلاه وجوباً شرعياً . ويكمل .

\* وصورة عارية الوالدة لابنتها حُلِّيًّا وقماشاً تنزين به : أعارت فلانة ابنتها لبطنها فلانة ما ذكرت المعيرة المذكورة : أنه لها ويدها وملابسها ، وتمت تصرفها إلى حالة العارية المذكورة . وصدقتهما المستعيرة المذكورة على ذلك . وذلك جميع العصابة المشتملة على أولئ - ويصفه بعدته ، ويذكر الوزن بالثاقيل - وجميع كذا وجميع كذا ، وجميع كذا - ويصف كل شيء منها بحسبه من الحلل والقماش واللباس والفرش . وغير ذلك وصفاً تاماً ، يخرج به عن الجهالة - ثم يقول : عارية صحيحة



شرعية جرت بينهما باللفظ المعبر في ذلك شرعاً ، لتنتفع بذلك انتفاع مثلها بالمعروف باللبس والتزين والتجمل به ، وفرش مايفرش منه ، واستعمال ما يستعمل منه من الأواني الصينى والنحاس مدة كذا وكذا سنة ، من تاريخه بمنزلها ، السكائن بالموضع الفلانى ، وسلمت إلى ابنتها المستعمرة المذكورة جميع العارية الموصوفة أعلاه . فتسلمتها منها تسليماً شرعياً . وصارت في يدها وحوزها ، ووجب لها الانتفاع بها المدة المهيئة أعلاه . قبلت ذلك منها قبولاً شرعياً . هذا إذا كانت المستعمرة بالغة عاقلة رشيدة . وإن كانت باقية تحت حجر والدها . فيقع التصديق والتسليم والقبول منه لمحجورته المستمرة تحت حجره وولاية نظره . ويكمل .

\* وصورة عارية الوالد لابنته الشورة - وهى الجهاز - للتجمل به : أعار فلان لابنته لصلبه فلانة البكر البالغ التى اعترف برشدها عند شهوده ، ما ذكر أنه له ، ويده وماله وتصرفه . وذلك جميع الشورة المشتملة على كذا وكذا - ويصف اشتمالاتها كلها . ويذكر الوزن والقيمة ، وإن كان ملكاً ، أو داراً وصفها وحددها - ثم يقول : إعارة صحيحة شرعية ، مقبولة مسلمة ، مقبوضة بيد المستعمرة من المعير بإذنه لها فى ذلك وذلك بعد النظر والمعرفة والمعاودة الشرعية ، والتشخيص الشرعى . وعلى المستعمرة المذكورة حفظ ذلك وصونه والانتفاع به فى منزلها بموضع كذا . والتجمل به على العادة فى مثله ، بحيث لا يخرج ذلك ، ولا شيئاً منه عن يدها إلى أن تعيده إلى المعير على الصفة المشروحة أعلاه . واعترفت بمعرفة مقدار العارية . وما يلزمها فيه . وصدقت على ذلك كله تصديقاً شرعياً . ويكمل .

\* وصورة عارية الدار للسكنى : أعار فلان فلاناً ما ذكر المعير المذكور أنه له ويده وماله ، وتمت تصرفه إلى حين هذه العارية . وإن كانت إباحة بنير أجرة يقول : أباح فلان فلاناً جميع الدار ، وجميع الحصص الشائئة ، وقدرها كذا وكذا من أصل كذا وكذا من جميع الدار الفلانية - ويصفها ويحددها - عارية صحيحة شرعية ، مشتملة على الإيجاب والقبول الشرعيين ، أو إباحة صحيحة شرعية



مشتتلة على الإيجاب والقبول لمدة كذا وكذا سنة ، يسكنها المستعير المذكور - أو المباح له المذكور - بنفسه وأهله ومتاعه وخدمه لطول المدة المعينة أعلاه ، بغير أجر - تلزمه عن ذلك ، وسلم المعير المذكور إلى المستعير المذكور - أو وسلم المبيع المذكور للمباح له المذكور - جميع الدار ، أو جميع الحصة من جميع الدار المذكورة . فتسلسل منه على الحكم المشروح أعلاه تسلسلاً شرعياً . وصارت بيده وحوزة ، ثم تفرقا بالأبدان عن تراض ، ثم بعد تمام ذلك ولزومه شرعاً : قام فلان المبيع المذكور في فسخ الإباحة ، وتمسك المباح له بها . وذكر أنها من العقود الجائزة للمدة المذكورة على مذهب من يرى ذلك من السادة العلماء . وتصادقاً على أنهما تراضا بسبب ذلك إلى حاكم من حكام المسلمين ، جائز الحكم والقضاء ماضيهما . وتقدم فلان المبيع في فسخ هذه الإباحة . وادّعى المباح له من فسخها ، وتمسك بالعقد فيها . وسأل الحكم له بما يوجب الشرع الشريف في ذلك ، وأنه حكم بصحة هذه الإباحة المدة المذكورة ، وقطع بإجازتها وإمضاها حكماً شرعياً ، بعد أن ثبت عنده صدور الإباحة بينهما في ذلك على الحكم المشروح أعلاه ثبوتاً شرعياً ، مستوفياً شرائط الشرعية ، واعتبار ما يجب اعتباره شرعاً مع العلم بالخلاف . ويكمل .

\* وصورة إباحة الزوجة السكن لزوجها في الدار الجارية في ملكها : أشهدت عليها فلانة شهوده إظهاراً شرعياً : أنها في يوم تاريخه أباحت زوجها فلان ، التي هي في عصمته وعقد نسكاحه ، السكن بهما في جميع المنزل الفلاني - أو البيت الفلاني - الذي هو من حقوق الدار الفلانية ، السكينة بالسكان الفلاني - وتوصف وتحدد - التي ذكرت المبيحة المذكورة أنها لها ، وفي ملكها ، وتمت تصرفها بالطريق الشرعي ، إباحة صحيحة ماضية قاطعة ، جائزة نافذة ، بغير أجر - تلتزمها منه ، ولا عوض ولا مقابل ، ولا مكافأة ، إلا بحسن الصحبة ، وجعل المعاشرة . وأن يسكن فيها بها مادامت في عصمته وعقد نسكاحه . وسلمت إليه ما وقع عليه عقد هذه الإباحة . فتسلسل منها . وصار بيده . ووجب له الانتفاع به وجوباً شرعياً .



وضمنت له الدرك في ذلك ، على أنه متى نقلها من هذا المنزل المختص بها ، فليس له عليها طلب أجرته ، ولا غيره بوجه من الوجوه ، ولا بسبب من الأسباب . قبل منها المباح له المذكور أعلاه جميع ذلك قبولا شرعياً . واعترف كل منهما بمعرفة معنى ذلك . وما يترتب عليه شرعاً .

\* وصورة عارية الدابة لرجل يركبها إلى مكان معين : أعار فلان فلانا ما ذكر أنه له . وييده . ونحت تصرفه . وذلك جميع البغل ، أو البغلة ، أو الحمار ، أو الحصان ، أو الفرس ، أو غير ذلك مما يركب - ويذكر شيته - على أنه يركب هذه الدابة المذكورة من الموضع الفلاني إلى الموضع الفلاني ، ركوب مثله لمثلها في الطريق المأمون ، المعروف بسلوك عابري السبيل من التجار والمسافرين وغيرهم ، ثم يعود عليها إلى الموضع الفلاني . عارية صحيحة جائزة مضمونة ، مردودة مؤداة ، وسلم فلان المير لفلان المستعير الدابة المذكورة ، فتسلمها منه تسليماً شرعياً ، وصارت بيده على الحكم المشروح أعلاه . قبل كل منهما ذلك من الآخر قبولا شرعياً . ويكمل .

\* وصورة عارية الأرض للغراس والبناء : أعار فلان فلاناً جميع القطعة الأرض السكشف البياض ، الخالية من العمارة والغراس - ويصفها ويحددها ، وإن ذكر ذرعها فهو أجود - عارية صحيحة شرعية ، لينبئ المستعير فيها ماشاء من البناء على الصفة التي يختارها ، أو ليغرس بها ماشاء من أنواع الغراس ، المختلف الثمار مدة ثلاثين سنة ، أو أكثر أو أقل من تاريخه . وأذن له في ذلك كله إذناً شرعياً ، وسلم إليه العارية المذكورة فتسلمها منه تسليماً شرعياً . ووجب المستعير المذكور البناء والغراس بالأرض المستعمارة والانتفاع بها . وبما يستجده فيها من العمارة والغراس لطول المدة المقيمة أعلاه . وجوباً شرعياً . ويكمل .

\* وصورة عارية الجدار لوضع الجذوع : أعار فلان فلاناً جميع الحائط المستطيل الماذقبة وشمالاً ، المبني بالحجر النحيت أو المكسور ، أو الآجر ، أو الطين



أو الجير ، الذي ارتفاعه من الأرض كذا وكذا ذراعاً ، وطوله قبلة وشمالاً كذا وكذا ذراعاً ، وعرضه كذا وكذا ذراعاً بذراع العمل ، وهو الفاصل بين دار المعير المذكور القديمة البناء على الدار التي أنشأها المستعير المذكور ، عارية صحيحة شرعية ، ليضع المستعير المذكور عليها كذا وكذا جذعاً من الخشب رواقاً واحداً ، بداره المذكورة لمدة كذا وكذا سنة - أو سنتين أو أقل أو أكثر - من تاريخه . وسلم المعير المذكور إلى المستعير المذكور الحائط المذكور . وأذن له في وضع الجذوع المذكورة عليه إذناً شرعياً . فتسلمه منه تسليماً شرعياً . وصار في يده . ووجب له وضع الجذوع عليه المدة المعينة أعلاه وجوباً شرعياً . ويكمل .

\* وصورة عارية الأرض لدفن الميت : أعار فلان فلاناً جميع القطعة الأرض الكشف البياض التي هي بالمسكان الفلاني . وذرعها قبلة وشمالاً كذا وكذا ذراعاً . وشرقاً وغرباً كذا وكذا ذراعاً بذراع العمل - وتحدد - عارية صحيحة شرعية ، ليدفن فيها المستعير المذكور موتاه ، ويجعل لنفسه بها أزجاً بالحجارة بحوفا مقبياً برسم دفنه به ، ويبني حول ذلك عمارة ، ويفرس بياض الأرض المذكورة غراساً مختلفاً ألوانه وأنواعه ، مدة ثلاثين سنة من تاريخه ، لم يرجع في الأرض التي بها الدفن مالم يبيل الميت ، ويرجع في الباقي عند فراغ المدة أعلاه . وانقضائها على الوجه الشرعي . وسلم المعير المذكور إلى المستعير المذكور الأرض المستعارة المذكورة المحدودة بأعاليه . فتسلمها منه تسليماً شرعياً . ووجب له الانتفاع بها المدة المعينة أعلاه ، على الحكم المشروح أعلاه . وجوباً شرعياً . ويكمل . والله أعلم .



## كتاب الغصب

وما يتعلق به من الأحكام

الغصب محرم . والأصل في تحريمه : الكتاب ، والسنة ، والإجماع .  
أما الكتاب : فقوله تعالى ( ٤ : ٢٩ ) لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل ،  
إلا أن تكون تجارة عن تراضٍ منكم ) وقوله تعالى ( ٤ : ١٠ ) إن الذين يأكلون  
أموال اليتامى ظلماً إنما يأكلون في بطونهم نارا وسيصلون سعيراً ) وقوله تعالى  
( ٥ : ٣٨ ) والشارق والشارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبتا نكالا من الله )  
والسرقة من الغصب .

وأما السنة : فما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في خطبته في حجة  
الوداع « ألا إن دماءكم وأموالكم عليكم حرام ، كحرمة يومكم هذا ، في شهركم  
هذا ، في بلدكم هذا » ومعنى ذلك : دماء بعضكم على بعض ، وأموال بعضكم على  
بعض . وروى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « لا يحل مال امرئ مسلم إلا عن  
طيب نفس منه » وروى عبد الله بن السائب عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله  
عليه وسلم قال « لا يأخذن أحدكم مال أخيه لا عبا ولا جادا . فمن أخذ عصا لأخيه  
فليردها » وروى سمرة بن جندب أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « على اليد  
ما أخذت حتى ترده » وروى « حتى تؤديه » وروى يعلى بن مرة الثقفي : أن  
النبي صلى الله عليه وسلم قال « من أخذ أرضا بغير حقها كلف أن يحمل ترابها  
إلى الحشر » وروى أبو هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « من أخذ من  
الأرض شبرا بغير حقه طوقه من سبع أرضين يوم القيامة » وقال صلى الله عليه وسلم  
« ليأتين على الناس زمان لا يبالي المرء بما أخذ المال ، بحلال أو بحرام ؟ » .  
وأما الإجماع : فقد أجمعت الأمة على تحريم الغصب . قال الصيغري :



من غصب شيئاً واعتقد إباحته : كفر بذلك ، وإن اعتقد تحريمه : فسق بفعله ، وردت شهادته .

والغصب : هو الاستيلاء على مال الغير على وجه التعمدى .  
والركوب على دابة الغير ، والجلوس على فراش الغير غاصب لمسا عليه . وإن لم ينقل ذلك ، ولو دخل دار الغير وأزججه منها فكذلك . ولو أزججه وقهره على الدار ولم يدخل صار غاصباً .  
ولو سكن بيتاً . ومنع المالك منه دون باقى الدار . فهو غاصبٌ لذلك البيت فقط . ولو دخل على قصد الاستيلاء ولم يكن المالك فى الدار ، فهو غاصب . وإن سكن بها ولم يزججه . فهو غاصب لنصف الدار ، إلا أن يكون الساكن ضعيفاً ، لا يمد مثله مستولياً ، فلا يكون غاصباً .

وعلى الغاصب رد المصوب . فإن تلف فى يده ضمه . وكذلك الأيدى المترتبة على يد الغاصب أيدى ضمان .

#### الخلافاً المذكور فى مسائل الباب

الإجماع قد انعقد على تحريم الغصب وتأثم الغاصب ، وأنه يجب رد المصوب إن كانت عيناً باقية ، ولم يخف من نزعها إتلاف نفس .

واتفقوا على أن العروض والحىوان وكل ما كان غير مكمل ولا موزون ، إذا غصب وتلف ، يضمن بقيمته . وأن المكمل والموزون ، يضمن بمثله إذا وجد ، إلا فى رواية عن أحمد

ومن جنى على متاع إنسان فأتلف عليه غرضه المقصود منه . فالمشهور عن مالك : أنه يلزمه قيمته لصاحبه ، ويأخذ الجانى ذلك الشيء التعمدى عليه ، ولا فرق فى ذلك بين المركوب وغيره ، ولا بين أن يقطع ذنب حمار القاضى أو أذنه أو غيره ، مما يعلم أن مثله لا يركب مثل ذلك إذا جنى عليه . وسواء كان حماراً أو بئلاً أو فرساً . هذا هو المشهور عنه . وعنه رواية أخرى : أن على الجانى



مانقص . وقال أبو حنيفة : إن جنى على ثوب حتى أتلّف أكثر منافعه ، لزمه قيمته ، ويسلم الثوب إليه . فإن أذهب نصف قيمته ، أودونها . فله أرش مانقص . وإن جنى على حيوان ينتفع بلحمه وظهره كبير وغيره . فإنه إذا قلع إحدى عينيه لزمه دفع نصف قيمته . وفي العينين جميع القيمة ، ويرد على الجاني بعينه إن كان مالكة قاض أو عدله . وقال في غير هذا الجنس : مانقص . وقال الشافعي وأحمد : في جميع ذلك مانقص .

ومن جنى على شيء غصبه بعد غصبه جناية ، لزم مالكة عند مالك أخذه مع مانقصه الغاصب ، أو يدفعه إلى الغاصب ، ويلزمه بقيمته يوم الغصب . والشافعي يقول : لصاحبه أرش مانقص ، وهو قول أحمد .

ومن جنى على عبد غيره . فقطع يديه أو رجله . فإن كان أبطل غرض سيده منه ، فليس يده أن يسلمه إلى الجاني ، ويعتق على الجاني إن كان قد تعدد ذلك . ويأخذ السيد قيمته من الجاني أو يمسكه ، ولا شيء له . هذا هو الراجح من مذهب مالك . وفي رواية عنه : أنه ليس له إلا مانقص ، وهو قول أبي يوسف ومحمد . وقال أبو حنيفة : له أن يسلمه ويأخذ قيمته أو يمسكه ولا شيء له . وقال الشافعي : له أن يمسكه ، ويأخذ جميع قيمته من الجاني ، تنزيلاً على أن قيمة العبد كديته .

ومن مثل بعبد ، فقطع أنفه أو يده ، أو قلع سنه ، عتق عليه عند مالك . واختلف قوله : هل يعتق بنفس الجنسية ، أو بحكم الحاكم ؟ وقال أبو حنيفة والشافعي وأحمد : لا يعتق عليه بالمثلثة .

ومن غصب جارية على صفة . فزادت عنده زيادة ، كسمن ، أو تعلم صنعة حتى علت قيمتها ، ثم نقصت القيمة بهزال ، أو نسيان للصنعة : كان لسيدها أخذها بلا أرش ولا زيادة . وهذا قول مالك وأبي حنيفة وأصحابه . وقال الشافعي وأحمد : له أخذها وأرش نقص تلك الزيادة التي كانت حدثت عند الغاصب .



والزيادة المنفصلة - كالولد إذا حدث بعد الغصب - فهي غير مضمونة عند مالك وأبي حنيفة . وقال الشافعي وأحمد : هي مضمونة على الغاصب بكل حال .

### فصل

واختلف في منافع الغصب . فقال أبو حنيفة : هي غير مضمونة . وعن مالك روايتان ، إحداهما : وجوب الضمان . والثانية : إسقاط الضمان ، والثالثة : إن كانت داراً فسكنها الغاصب بنفسه لم يضمن ، وإن أجرها لغيره ضمن . فعلى هذا : إذا كان المنصوب حيواناً فردّه لا يضمن . وإن أنكره ضمن . وعنه رواية رابعة أن الغاصب إذا كان قصده المنفعة ، كالذي يسخر دواب الناس . فإنه يوجب ضمان المنفعة عليه رواية واحدة .

وقال الشافعي وأحمد ، في أظهر روايتيه : هي مضمونة .

وإذا غصب جارية ووطئها . فعليه الحد والرد عند الثلاثة . وقياس مذهب أبي حنيفة : أنه يحمد ولا أرش عليه للوطء .

فإن أولدها وجب رد الولد ، وهو رقيق المنصوب منه . وأرش ما نقصته الولادة عند الشافعي وأحمد . وقال أبو حنيفة ومالك : إن جبر الولد النقص فلا أرش .

وإذا غصب داراً ، أو عبداً ، أو ثوباً ، وبقي في يده مدة ، ولم ينتفع به في سكن ولا كراء ، ولا استخدام ، ولا ركوب ، ولا لبس ، إلى أن أخذه من الغاصب ، فلا أجره عليه للمدة التي بقي فيها في يده ولم ينتفع به . هذا قول مالك وأبي حنيفة . وقال الشافعي وأحمد : عليه أجره المدة التي كانت في يده أجره للمثل . والعقار والأشجار تضمن بالغصب . فحق غصب شيئاً من ذلك . فتلف بسيل أو حريق أو غيره : لزمه قيمته يوم الغصب ، عند مالك والشافعي ، ومحمد بن الحسن . وقال أبو حنيفة وأبو يوسف : إن ما لا ينقل - كالعقار - لا يكون مغصوباً بإخراجه عن يد مالكه ، إلا أن يحرق الغاصب عليه ويتلف بسبب الجنسية . فيضمنه بالإتلاف والجنابة .



ومن غصب اسطوانة أو لبننة أو لبنى عليها لم يملكها الغاصب عند مالك والشافعي وأحمد . وعند أبي حنيفة يملكها ، ويجب عليه قيمتها للضرر الحاصل على الباقي بهدم البناء وبسبب إخراجها .

واتفقوا على أن من غصب قطعة من ساج وأدخلها في سفينة . فطالبه بها مالسكها ، وهو في لجة البحر : أنه لا يجب عليه قلعها ، إلا ما حكى عن الشافعي : أنها تعلق . والأصح أن ذلك إذا لم يخف تلف نفس أو مال .

### فصل

ومن غصب ذهباً أو فضة ، فصاغ ذلك حلياً ، أو ضرب به دنانير أو دراهم ، أو نحاساً أو رصاصاً أو حديداً ، فأتخذ منه آنية أو سيوفاً . فعند مالك : عليه في ذلك كله مثل ما غصب في وزنه وصفته . وكذا لو غصب ساجة فعملها أبواباً ، أو تراباً فعمله لبناً . وكذلك الحنطة إذا طحنها وخبزها . وقال الشافعي : يرد ذلك كله على المغصوب منه . فإن كان فيه نقص ألزم الغاصب بالنقص . ووافق أبو حنيفة مالسكا إلا في الذهب والفضة إذا صاغهما . هكذا نقل في عيون المسائل . وقال القاضي ابن رشد في المسائل : إذا غصب حنطة فطحنها ، أو شاة فذبحها . أو ثوباً فقطعه . كان كل ذلك للمغصوب منه عند الشافعية والمالكية ولم يملكه الغاصب .

وكذلك إذا غصب بيضة فخطها تحت دجاجة ، أو حباً فزرعه ، أو نواة فغرسها . وعند الحنفية : تلزم القيمة .

### فصل

فتح قفص طائر بغير إذن مالسكه فطار ، ضمنه الفاتح عند مالك وأحمد . وكذلك إذا حل دابة من قيدها فهربت ، أو عبداً مقيداً ، أو هربت الدابة في الحل عقب الفتح والحل إذا وقفت بعده ، ثم طار أو هربت . وقال الشافعي : إن طار الطائر ، أو هربت الدابة بعد ما وقفت ساعة ، فلا ضمان عليه . وإن كان



ذلك عقب الفتح أو الحل . فقولان ، أسحهما : الضمان . وقال أبو حنيفة : لا ضمان على من فعل ذلك على كل وجه .

وإذا غصب عبداً فأبق ، أو دابة فهربت ، أو عينا فسرقت أو ضاعت . فعند مالك : يغرم قيمة ذلك ، وتصير القيمة ملكاً للمغصوب منه .

ويصير المغصوب عنده ملكاً للغاصب ، حتى لو وجد المغصوب لم يكن للمغصوب منه الرجوع فيه ، ولا للغاصب الرجوع في القيمة إلا بتراضيهما ، وبه قال أبو حنيفة : إلا في صورة . وهي ما لو فقد المغصوب ، فقال المغصوب منه : قيمته مائة . وقال الغاصب : خمسون . وحلف غرم خمسين ، مقيداً بخوف هربه فهرب فعليه قيمته . وسواء عند مالك طار الطائر ، ثم وجد المغصوب وقيمته مائة كما ذكر . فإن له أن يرجع في المغصوب ، وترد القيمة . وعند مالك يرجع المالك بفضل القيمة . وقال الشافعي : المغصوب بما ذكر باق على ملك المغصوب منه .

فإذا وجد رد المغصوب منه القيمة التي كان أخذها وأخذ المغصوب .

وأما إذا كتم الغاصب المغصوب وادعى هلاكه فأخذ منه القيمة ، ثم ظهر المغصوب . فلا خلاف أن المغصوب منه أخذه . ويرد القيمة .

### فصل

ومن غصب عقاراً ، فتلف في يده . إما بهدم أو سيل أو حريق . قال مالك والشافعي وأحمد : يضمن القيمة . وعن أبي حنيفة : أنه إذا لم يكن ذلك بسببه فلا ضمان عليه .

ولو غصب أرضاً وزرعها ، فأدركها ربهها قبل أن يأخذ الزرع . قال أبو حنيفة والشافعي : له إجباره على القلع . وقال مالك : إن كان وقت الزرع لم يفت فللمالك الإجبار . وإن فات فروايتان ، أشهرهما : ليس له قلمه . وله أجرة الأرض . وقال أحمد : إن شاء صاحب الأرض أن يقر الزرع في أرضه إلى الحصاد ، وله الأجرة وما نقص الزرع . وإن شاء دفع إليه قيمة الزرع وكان الزرع له .



وإذا أراق مسلم خراً على ذمي فلا ضمان عليه عند الشافعي وأحمد . وكذلك إذا أتلّف عليه خنزيراً . وقال أبو حنيفة ومالك : يغرم القيمة له في ذلك .

تنزيل : كل من غصب شيئاً وعمل فيه عملاً . كان له إبطال عمله ، إلا في خمس مسائل .

إحداها : إذا غصب غزلاً فنسجه ثوباً .

الثانية : إذا غصب نقرة فضرّبها دراهم .

الثالثة : إذا غصب طيناً وضرّبه لبناً .

الرابعة : إذا غصب جوهر زجاج فاتخذة آنية .

الخامسة : إذا غصب ذهباً وفضة . واتخذ ذلك حلياً .

والمعاني : التي يجب بها الضمان سبعة : الغصب ، والعارية ، والتعدي ، والإتلاف ، ومنافع الإجارة ، على أحد القولين ، بعد انقضاء الأجل . والشئ المقبوض على البيع الفاسد ، والشئ المقبوض على السوم .

والمضمونات : على خمسة أقسام . أحداها : ما يضمن بمثله . والثاني : ما يضمن بقيمته . والثالث : ما يضمن بغيره . والرابع : ما يضمن بأقل الأمرين . والخامس : ما يضمن بأكثر الأمرين .

فأما ما يضمن بمثله : فأربعة أنواع : المسكيل . والموزون ، والذهب ، والفضة . وأما ما يضمن بقيمته : فأربعة أنواع : الدور ، والحيوانات ، والسلع ومنافع الإجارة .

وأما ما يضمن بغيره : فأربعة أنواع : المبيع في يد البائع ، ولبن المصراة ، والمهر في يد الزوج . وجنين الأمة .

وما يضمن بأقل الأمرين : فأربعة أنواع : الضامن إذا باع شيئاً من المضمون له بالمضمون به صريح في وجهه ، والسيد إذا أتلّف العبد الجاني . والراهن



إذا أتلّف الرهن ، والرابع : مهر المرأة إذا هربت من دار الحرب إلى دار الإسلام في وقت الهدنة .

وأما ما يضمن بأكثر الأمرين : فنوعان . أحدهما : الملتقط يبيع اللقطة بعد مضي الحول ومجيء صاحبها . فإنه يضمن بأكثر الأمرين . والثاني : أن يأخذ سلعة ليبيعها فيتعدي عليها ثم يبيعها . فإنه يضمن أكثر الأمرين في ثمنه وقيمته انتهى .

#### المصطلح : وتشتمل صورته على أنواع . منها :

\* صورته رد عين المصنوب : أشهد عليه فلان ، أنه كان من قبل تاريخه استولى على جميع القطعة الأرض التي بالمكان الفلاني - ويحدها - الجارية في ملك فلان على سبيل الغصب والتعدي ، وانزعها من يده قهراً وظلماً ، وانتفع بها انتفاع مثام بالزرع والغراس والبناء وأنه الآن رجع إلى الله تعالى . وتاب إليه ، وعلم أنه وجب عليه رد الأرض المذكورة إلى مالسكها فردّها إليه خائفاً من الله تعالى ، متحذراً ما حذره رسول الله صلى الله عليه وسلم حيث قال « من ظلم قيد شبر من الأرض طوقه من سبع أرضين » وسلم الأرض المذكورة إلى مالسكها . فتسلمها منه تسليماً شرعياً ، ثم باع الغاصب المذكور منه جميع البناء والغراس القائم على الأرض المذكورة المحدودة الموصوفة بأعاليه . المشتعل على كذا وكذا - ويصفه وصفاً تاماً - فاشترى ذلك منه شراءً شرعياً بثمن مبالغه كذا وكذا على حكم الحلول ، ثم بعد ذلك ولزومه شرعاً تصادق للتبايعان المذكوران أعلاه على أن مدة الغصب للأرض المذكورة أعلاه ، واستقرارها بيد الغاصب المذكور ، كذا وكذا سنة متقدمة على تاريخه وإلى تاريخه ، وأن أجرة المثل لها عن المدة المذكورة مبلغ كذا وكذا . قاصص المشتري المذكور البائع المذكور بما وجب له من أجرة المثل الأرض المذكورة ، وهو كذا بنظيره من الثمن المعين أعلاه . مقاصصة شرعية ، ودفع إليه



الباقى من الثمن ، وهو كذا وكذا . فقبضه منه قبضاً شرعياً ، وسلم البائع المذكور إلى المشتري المذكور جميع المبيع المعين أعلاه . فتمسكه منه تسليماً شرعياً . وصار ذلك له ، وملكه بحكم هذا التبائع المشروح أعلاه . وذلك بعد النظر والمعرفة والمعاقدة الشرعية . ويكمل .

\* وصورة غصب مكيل ورد مثله أو قيمته . أشهد عليه فلان أنه من قبل تاريخه استولى لفلان على عشرين مكوكاً أو غرارة ، أو إردباً من القمح الصعيدي أو البحيري ، أو من الحنطة الصفراء الجيدة المودية ، أو الأحصية أو المرجبة أو العميقية أو الاقيمية أو الزيلعية ، أو الجزائرية ، أو غير ذلك . وأنه تصرف في ذلك لنفسه ، وأزال عينه ، وأنهما ترافعا بسبب ذلك إلى حاكم شرعى . فحكم عليه بمثل الحنطة المذكورة ، وألزمه بدفع ذلك إليه . فدفعه إليه . فقبضه منه قبضاً شرعياً . ونقله إلى ملكه . وصار ذلك له . وملكه بحكم هذا الترافع . أو يقول : وأنهما ترافعا إلى حاكم حنبلى المذهب . وتداعيا لديه بذلك ، فأوجب عليه قيمة الحنطة المذكورة . وحكم عليه بذلك على مقتضى مذهبه الشريف حكماً شرعياً . فدفع إليه القيمة عن ذلك . وهى كذا وكذا . فقبضها منه قبضاً شرعياً . وتصادقا على ذلك تصادفاً شرعياً . ويكمل .

\* وصورة غصب العروض والحيوان بقيمته بعد إتلافه : أشهد عليه فلان أنه غصب من فلان جميع الجمل الأحمر الفاطر - أو أول فطر - وجميع الحمل القماش السكندري الذى عدته من التفاصيل كذا وكذا تفصيلاً ، ومن الثياب المرش كذا وكذا ثوباً . وكذا وكذا منديلاً بحيشى ، وأن قيمة الجمل المذكور كذا وكذا ، وقيمة القماش كذا وكذا ، القيمة العادلة له حين الغصب ، وأنه تصرف في ذلك بغير طريق شرعى ، وأنهما ترافعا بسبب ذلك إلى حاكم شرعى ، أو إلى الحاكم الفلانى ، وحكم عليه بذلك ، بعد اعترافه لديه وتصديقه على ذلك كله ، أو بعد قيام البينة الشرعية عند الحاكم بذلك . ودفع إليه القيمة المهيئة أعلاه .



فقبضها منه قبضاً شرعياً . ولم يتأخر له بسبب ذلك مطالبة ، ولا شيء قل ولا جل .  
وأقر كل منهما أنه لا يستحق على الآخر حقاً ، ولا دعوى ولا طلباً ، ويستوفى  
ألفاظ الإقرار بعدم الاستحقاق على نحو ما تقدم شرحه . ويكمل .

\* وصورة غصب العبد سميئاً ، ورده هزئاً ، مع أرش مانتقص - وهو صحيح  
عند الشافعي وأحمد ، خلافاً للمالك وأبي حنيفة - : أشهد عليه فلان أنه غصب من  
فلان جميع المملوك الروعي الجنس ، أو الحبشي أو غيره العشاري ، المدعو فلان ،  
المعترف المنصوب منه بالرق والعبودية ، وأنه استعمل الرقيق المذكور فهزل ،  
وأنهما ترافعا بسبب ذلك إلى مجلس الحكم العزيز الفلاني الشافعي . وحكم على  
الغاصب المذكور بأرش مانتقص بالهزال ، وهو كذا وكذا . وأنهما اتفقا على أن  
يدفع إليه مملوكه المذكور ومبلغ كذا وكذا ، وهو أرش مانتقص المملوك المذكور  
بالهزال ، ورضى المنصوب منه بذلك ، وسلم الغاصب المذكور إلى المنصوب منه  
مملوكه المذكور والمبلغ المعين أعلاه . فتسلم ذلك منه تسليماً شرعياً . وأقر كل منهما  
أنه لا يستحق على الآخر - إلى آخره . ويكمل .

\* وصورة غصب الجارية ، وإحبالها واستيلادها . ووجوب الحد على  
الغاصب ، وأنه غير محصن فكان حده الضرب . والحكم عليه بعد استيفاء  
الحد برد الجارية إلى المنصوب منه ، وأرش مانتقصتها الولادة ، ورد الولد إلى  
المنصوب منه رقيقاً ، وبيعه وأمه من والده الغاصب بعد ذلك .

\* حضر إلى شهوده في يوم تاريخه فلان وفلان ، وتصادقا على أن الحاضر  
الأول غصب من الحاضر الثاني جميع الجارية التترية الجنس المرأة المسلمة الحاضرة  
بحضورهما أيضاً عند شهوده ، المعترفة للمنصوب منه بالرق والعبودية . وأنه افترشها  
وأولدها ولداً يدعى فلان ، وأنهما ترافعا إلى الحاكم الفلاني الشافعي ، وادعى  
الثاني على الأول بالغصب ، وأقام عليه به البينة ، وأنه اعترف بذلك بعد ثبوته  
بالبينة الشرعية ، وأن الحاكم المشار إليه حكم عليه بالحد ، بعد أن ثبت عنده أنه غير



محضن . وحكم عليه برد الجارية المنصوبة إلى مالكتها ، وبارش ما نقصت بالوطء والولادة ، وبرد الولد المذكور إلى المنصوب منه رقيقاً له ، حكماً شرعياً . واستوفى الحد منه ، ورد الولد على المنصوب منه . فتسلم منه الجارية وولدها المذكور . ودفع إليه الأرش ، وهو كذا وكذا . فقبضه منه قبضاً شرعياً ، ثم بعد ذلك اشترى الغاصب المذكور من المنصوب منه المذكور جميع الجارية ، وولدها منه المذكور الرضيع المدعو فلان ، شراءً شرعياً بثمن مبلغه كذا وكذا . ودفع إليه الثمن فقبضه منه قبضاً شرعياً ، وسلم إليه الجارية وولدها المذكورين ، فتسلمهما منه تسليماً شرعياً وعتق ولده المذكور عليه حين دخوله في ملكه بعقد هذا البيع ومقتضاه عتقاً صحيحاً شرعياً . ويكمل .

\* وصورة ما إذا غصب رجل جارية من رجل ، وباعها من آخر ، فأولدها المشتري ، وهو لا يعلم أنها منصوبة ، وترافعا إلى حاكم شافعي ، فحكم برد الجارية إلى المنصوب منه ومهر مثلها ، وعلى المشتري من الغاصب بأن يفتدى ولده بقيمته ، ويكون حراً ، وبالرجوع على الغاصب بذلك كله ، وتسليم ما وجب للمنصوب منه ، من الجارية ومهر المثل وقيمة الولد . وابتياح الجارية لأب الولد ، أو إعتاقها وتزويجها بأب الولد .

\* حضر إلى شهوده ، في يوم تاريخه فلان ، وأشهد عليه طوعاً في صحته وسلامته : أنه غصب من فلان جميع الجارية الفلانية غصباً عدواناً ، وأنه باعها من فلان ، وأن فلاناً افترشها وأولدها على فراشه ولداً يدعى فلان ، وأنهم بعد ذلك ترافعوا إلى مجلس الحكم العزيز الفلاني الشافعي . وتحاكموا عنده ، وتحرر الأمر بينهم على أن ثبت عند الحاكم المشار إليه ما حصلت الدعوى به من الغصب والبيع والافتراش والولادة ، وما يحتاج إلى ثبوته عنده شرعاً ، بالاعتراف أو بالبينة الشرعية ، وأنه حكم على المشتري المفترش المذكور برد الجارية المذكورة أعلاه وبمهر مثلها ، بعد ثبوت مقداره لديه ، وقيمة الولد المذكور منها إلى المنصوب منه



المذكور أعلاه ، حكماً شرعياً ، مستثلاً فيه بسؤال من جاز سؤاله شرعاً ، مع العلم بالخلاف ، فبمقتضى ذلك دفع فلان المذكور إلى فلان المنصوب منه المذكور جميع الجارية المذكورة ومبلغ كذا وكذا . من ذلك ما هو مهر مثامها الثابت شرعاً كذا وكذا . والباقي وهو كذا وكذا قيمة الولد المذكور فقبضه منه قبضاً شرعياً ، وحكم الحاكم المشار إليه للدافع المذكور بالرجوع على فلان المصاحب المذكور أعلاه بمهر المثل ، وقيمة الولد المذكور حكماً شرعياً . وقبض كل من المنصوب منه وأبى الولد من الآخر ماوجب له قبضه شرعاً . ثم بعد ذلك وأزوجه شرعاً : أعتق المنصوب منه الجارية المذكورة عتقاً صحيحاً شرعياً . وزوجها بإذنها ورضاها من فلان والد ابنها المذكور ، تزويجاً شرعياً بشروطه الشرعية على صداق مبالغه كذا . قبل ذلك منه قبولا شرعياً ، ووقع الإشهاد بذلك على الوجه المشروح أعلاه ، وبتصادقهما على ذلك كله في تاريخ كذا وكذا .

\* وصورة ما إذا غصب من رجل شيئاً ، واستعمله على سبيل الغصب . حتى هلك وأزمته قيمته : أشهد عليه فلان أنه من قبل تاريخه تعدى على فلان في متاعه - ويصفه - وأخذه قهراً . واستولى عليه عدواناً . واستعمله على سبيل الغصب ، حتى هلك وذهبت عينه ، وأن أقصى قيمته كذا وكذا ، وأن ذلك لزم ذمته بالسبب المعين أعلاه ، يقوم له بذلك حالا . وأقر بالملاءة والقدرة على ذلك . عرف الحق في ذلك فأقر به والصدق فاتبعه ، لوجوبه عليه شرعاً ، وصدقه المنصوب منه المذكور على ذلك تصديقاً شرعياً . ويكمل .

\* وصورة ما إذا غصب جارية ووطئها عالمًا بالتحريم ، أو جاهلاً به : أشهد عليه فلان : أنه غصب فلانة جارية فلان . واستولى عليها بغير إذن سيدها ووطئها ووطئاً يوجب المهر ، وأن المهر كذا وكذا ، وأن ذمته مشغولة به ، ويلزمه دفع ذلك لمولاها بالسبب المذكور أعلاه ، وأنه عالم بالتحريم . وأن الولد إذا ولدته من ذلك الوطء رقيق لسيدها المذكور .



وإن كان جاهلاً بالتحريم ، كتب : وأن الولد حر نسيب بحكم جهله  
بالتحريم حالة الوطء ، وأن القيمة للولد يوم الانفصال ، كذا وكذا وأن ذلك  
لازم ذمته لسيد الجارية حالا . وأنه ملئ . قادر بذلك . وصدقه السيد المذكور  
على ذلك تصديقاً شرعياً . ويكمل .

\* وصورة دفع الشيء المنصوب للمالكه : يصدر بالاعتراف من المنصوب  
منه بالتسلم إن كان بعينه ، وإن كان مثله كتب : وهو مثل ماغصبه منه ، وإن  
كان أقصى قيمته كتب : وهو أقصى قيمة ماغصبه منه ، ويذيل بالإقرار بعدم  
الاستحقاق على نحو ما تقدم شرحه .  
وكذلك يفعل في كل صورة من صور الغصب وغيره .

#### قاعدة

الكاتب لهذه الصناعة ، الحاذق فيها ، يستخرج الوقائع ، ويرتبها على القواعد  
الشرعية ، وينزلها تنزيلاً مطابقاً . وإذا كتب شيئاً فلا ينتقل منه لغيره ، حتى  
ينتهي ويستوفيه ويفرغ منه ، وإلا فتجىء الكتابة مبهدة . فإن المأكول إذا عمل  
قانون الحكمة أكل شهياً . ولا يخفى ذلك على الحاذق البارع . انتهى .



## كتاب الشفعة

وما يتعلق بها من الأحكام

الشفعة : اشتقاقها في اللغة على أقوال :

أحدها : أنها من شَفَعْتُ الشيء أى ضممته ، فعى ضم نصيب إلى نصيب ،  
ومنه : شفع الأذان .

ثانيها : من الزيادة ، ومنه شاة شافع ، أى : حامل ، لأنها زادت بولدها .  
ثالثها : أنها من التقوية والإعانة . لأنه يتقوى بما يأخذه ، ومنه : القرآن  
شافع مشفع .

رابعها : أنها مشتقة من الشفاعة . لأن الشفيع يأخذها بلين ورفق . فكأنه  
مستشفع ، إذ المشتري ليس بظالم .

والشفعة من أمر الإسلام ، ولم تكن في الجاهلية . وهي ثابتة بالسنة والإجماع .  
أما السنة : فما روى أبو سلمة بن عبد الرحمن أن النبي صلى الله عليه وسلم قال  
« الشفعة فيما لم يقسم . فإذا وقعت الحدود فلا شفعة » وروى البخارى بإسناده عن  
جابر بن عبد الله أنه قال « إنما جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم الشفعة في كل  
مالم يقسم ، فإذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة » وفي صحيح مسلم بن  
الحجاج عن جابر قال « قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالشفعة في كل مشترك  
لم يقسم : ربيع ، أو حائط ، لا يحل له أن يبيعه حتى يؤذن شريكه . فإن شاء  
أخذ ، وإن شاء ترك . فإن باعه ولم يؤذنه فهو أسق به » .

والربع : اسم للدار مع بنائها ، والحائط ، اسم للبستان مع غراسه .

وأما الإجماع : فقد أجمع المسلمون على ثبوت الشفعة .

والحكم في الشفعة على ثلاثة أضرب : ضرب تثبت فيه الشفعة ، سواء بيع



مفرداً أو مع غيره . وضرب لا تثبت فيه الشفعة بحال . وضرب تثبت فيه الشفعة تبعاً لغيره ، ولا تثبت فيه الشفعة إذا بيع منفرداً .

فأما الضرب الأول - وهو ما تثبت فيه الشفعة مفرداً أو مع غيره - فهي العرصات ، عرصه الأرض والدار . فإذا باع أحد الشريكين نصيبه فيها ثبت لشريكه الشفعة فيه . وهو قول عامة العلماء ، إلا الأصم . فإنه قال : لا تثبت الشفعة بحال ؛ لأن في ذلك إضراراً بأرباب الأموال ؛ لأن المشتري متى علم أنه يؤخذ منه لم يرغب في الشراء . فيؤدى ذلك إلى الضرر البالغ . وربما تقاعد شريكه عن الشراء منه .

ودليلنا عليه : ما ذكرناه من الأخبار . وما ذكره الأصم غير صحيح ؛ لأننا نشاهد الأشخاص تشتري مع علم المشتري باستحقاق الشفعة عليه .

وأما الضرب الثاني - وهو ما لا يثبت فيه الشفعة بحال - فهو كل ما ينقل ويحول ، مثل الطعام والثياب والعبيد . فإذا باع أحد الشريكين نصيبه في ذلك لم يثبت لشريكه فيه الشفعة ، وبه قال عامة أهل العلم ، خلافاً للمالك . فإنه قال : تثبت الشفعة في جميع ذلك .

دليلنا : قوله صلى الله عليه وسلم « الشفعة في كل ما لم يقسم . فإذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة » وهذا لا يتناول ما ينقل . وما روى جابر من قوله صلى الله عليه وسلم « لا شفعة إلا في ربيع أو حائط » فنفي الشفعة في غيرهما .

وأما الضرب الثالث - وهو ما تثبت فيه الشفعة تبعاً لغيره - فهو الغراس والبناء في الأرض . فإن باع أحد الشريكين نصيبه فيه منفرداً عن الأرض لم تثبت فيه الشفعة ؛ لأنه منقول كالثياب والعبيد . فإن باع أحد الشريكين نصيبه في البناء والغراس مع نصيبه من الأرض ثبتت فيه الشفعة لقوله صلى الله عليه وسلم « الشفعة في كل ربيع أو حائط » و « الربع » هو الدار بينائها . و « الحائط » هو البستان بأشجاره ، ولأن البناء والغراس يرادان للبقاء والتأييد . فتثبت فيهما الشفعة كالأرض .



## الخلاف المذكور في مسائل الباب

الشفعة : تثبت للشريك في الملك باتفاق الأئمة .

ولا شفعة للجار عند مالك والشافعي وأحمد . وقال أبو حنيفة : تجب الشفعة بالجوار .

والشفعة عند أبي حنيفة ، وعلى الراجح من مذهب الشافعي : على الفور . فمن آخر المطالبة بالشفعة مع الإمكان سقط حقه فيها كخيار الرد ، وللشافعي . وقال آخر : أنه يبقى حقه ثلاثة أيام . وله قول آخر : أنه يبقى أبداً ، ولا يسقط إلا بالتصريح بالإسقاط .

وأما مذهب مالك : فإذا بيع المشفوع ، والشريك حاضر يعلم بالبيع . فله المطالبة بالشفعة متى شاء . ولا تنقطع شفيعته إلا بأحد أمرين . الأول : يمضي مدة يعلم أنه في مثلها قد أعرض عن الشفعة . ثم روى عن مالك : أن تلك المدة سنة . وروى خمس سنين . الثاني : أن يرفعه المشتري إلى الحاكم ، ويلزمه الحاكم بالأخذ أو الترك . فالحاصل من مذهب مالك : أنها ليست على الفور . والثانية : على التراخي . فلا تبطل أبداً حتى يعفو ويطلب .

### فصل

والثمرة إذا كانت على النخل ، وهي بين شريكين . فباع أحدهما حصته ، فهل لشريكه الشفعة أم لا ؟ اختلف في ذلك قول مالك . فقال في رواية : له الشفعة . وقال في أخرى : لا شفعة له . وقال أبو حنيفة : له الشفعة . وقال الشافعي وأحمد : لا شفعة له .

### فصل

وإذا كان ثمن الشفعة مؤجلاً فللشفيع عند مالك وأحمد : الأخذ بذلك الثمن إلى ذاك الأجل . وبهذا قال الشافعي في القديم . وقال أبو حنيفة والشافعي في



الجديد ، الراجح من مذهبه : للشفيع الخيار بين أن يعجل الثمن ، يأخذ الشقص المشفوع ، أو يصبر إلى حلول الأجل ، فيزن ويأخذ بالشفعة .

### فصل

والشفعة مقسومة بين الشفعاء على قدر حصصهم في المال الذي استوجبوا من جهة الشفعة . فيأخذ كل واحد من الشركاء من المبلغ بقدر ملكه فيه عند مالك وهو الأصح من قول الشافعي . وقال أبو حنيفة : هي مقسومة على الرؤوس ، وهو قول الشافعي . واختاره المزني . وعن أحمد روايتان .

والشفعة تورث عند مالك والشافعي ، ولا تبطل بالموت ، فإذا وجبت له شفعة فمات ولم يعلم بها ، أو علم ومات قبل التمكن من الأخذ ، انتقل الحق إلى الوارث وقال أبو حنيفة : تبطل بالموت ، ولا تورث . وقال أحمد : لا تورث إلا أن يكون الميت طالب بها .

### فصل

ولو بنى مشترى الشقص أو غرس ، ثم طالب الشفيع ، فليس له عند مالك والشافعي وأحمد مطالبة المشتري بهدم ما بنى ، ولا قلع ما غرس ، مضافا إلى الثمن . وقال أبو حنيفة : للشفيع أن يجبر المشتري على القلع والهدم . وقال في عيون المسائل : وذهب قوم إلى أن للشفيع أن يعطيه ثمن الشقص ، ويترك البناء والغراس في موضعه .

### فصل

وكل مالا ينقسم - كالحمام ، والبئر ، والرحا ، والطريق ، والباب - لا شفعة فيه عند الشافعي . واختلف قول مالك ، فقال : فيه الشفعة . وقال : لا شفعة . واختار القاضي عبد الوهاب الأول . قال : وهو قول أبي حنيفة . وعهدة الشفيع في المبيع : على المشتري ، وعهدة المشتري : على البائع عند جمهور



العلماء . فإذا ظهر المبيع مستحقاً أخذه مستحقه من يد الشفيع ، ورجع الشفيع بالثمن على المشتري ، ثم يرجع المشتري على البائع . وقال ابن أبي ليلى : عهدة الشفيع على البائع بكل حال .

واختلفوا : هل يجوز الاحتيايل بإسقاط الشفعة ؟ مثل أن يبيع سلعة مجهولة عند من يرى ذلك مسقطاً للشفعة ، أو أن يقر له ببعض الملك ثم يبيعه الباقى ، أو يهبه له ؟ .

فقال أبو حنيفة والشافعى : له ذلك . وقال مالك وأحمد : ليس له ذلك . فإذا وهبه من غير عوض فلا شفعة فيه عند أبي حنيفة والشافعى . وكذلك قول أحمد ، بل لابد أن يكون قد ملك بعوض . واختلف قول مالك فى ذلك . فقال : لا شفعة فيه . وقال فيه الشفعة .

فإذا وجبت له الشفعة فبذل له المشتري دراهم على ترك الأخذ بالشفعة جاز له أخذها وتمسكها عند الثلاثة . وقال الشافعى : لا يجوز ذلك ولا يملك الدراهم . وعليه ردها . وهل تسقط شفيعته بذلك ؟ لأصحابه وجهان .

### فصل

وإذا ابتاع اثنان من الشركاء نصيبهما صفقة واحدة ، كان للشفيع عند الشافعى وأحمد أخذ نصيب أحدهما بالشفعة ، كما لو أخذ نصيبهما جميعاً . وقال مالك : ليس له أخذ حصصة أحدهما دون الآخر ، بل إما أن يأخذها جميعاً أو يتركهما جميعاً . وبه قال أبو حنيفة .

ولو أقر أحد الشريكين : أنه باع نصيبه من رجل ، وأنكر الرجل الشراء ولا بينة ، وطلب الشفيع الشفعة ، قال مالك : ليس له ذلك إلا بعد ثبوت الشراء . وقال أبو حنيفة : تثبت الشفعة ، وهو الأصح من مذهب الشافعى ، إلا أن إقراره يتضمن إثبات حق المشتري وحق الشفيع . فلا يبطل حق الشفيع بإنكار المشتري .



وتثبت الشفعة للذمي ، كما تثبت للمسلم ، عند مالك وأبي حنيفة والشافعي .  
وقال أحمد : لاشفعة للذمي . انتهى .

فائدة حكى ابن الصلاح : أن الأصمعي سئل عن معنى قول النبي صلى الله عليه وسلم « الجار أحق بسقبة » ؟ فقال : أنا لا أفسر حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولكن العرب تزعم أن السقب : الازيق .  
المصطلح : تشتمل صورته على أنواع . منها :

\* صورة طلب الشفعة والأخذ بها : حضر إلى شهوده فلان وفلان .  
وتصادقا على أن الحاضر الأول حضر إلى مجلس الحكم العريز الفلاني ، وأحضر معه الحاضر الثاني . وادعى عليه عند الحاكم المشار إليه : أنه ابتاع من فلان جميع الحصة التي مبلغها كذا ، الشائعة في جميع الدار الفلانية ، الجارية نصفها الآخر في ملك المدعى المذكور . وتحدد - بثمن مبلغه كذا ، وأنه حال اطلاعه على ذلك حضر إلى مجلس الحكم المشار إليه ، قبل أن يجلس أو يشتغل بشغل ما ، وطلب منه الشفعة في المبيع المعين أعلاه . وقام في طلبها على الفور . وأحضر معه الثمن . وسأل الحاكم سؤاله عن ذلك . فسئل فأجاب بالتصديق على أن النصف الآخر من الدار ملكه ، وأنه ابتاع منها النصف المدعى به بالثمن المعين أعلاه ، والتمس يمين المدعى المذكور أنه لما باعه ذلك بادر على الفور بطلب الشفعة من المبيع المذكور . ولم يتأخر ساعة واحدة ، ولا اشتغل بشغل . فحلف كما أحلف بالتماسه لذلك . وأن الطالب المذكور سأل الحاكم المشار إليه الحكم عليه برد المبيع بالثمن المعين أعلاه . فحكم له بذلك حكماً شرعياً . فحينئذ أخذ الشفع المذکور من المشتري المذكور النصف المبيع من الدار المذكورة أخذاً شرعياً . ودفع الثمن المعين أعلاه إليه . فقبضه منه قبضاً شرعياً . وسلمه المبيع المعين أعلاه . فتسلمه منه تساماً شرعياً . وبمقتضى ذلك صار جميع الدار المذكورة أعلاه ملكاً من أملاك الشفع المذكور ، وحقاً



من حقوقه بطريقة الشرعى ، من وجه حق لاشبهة فيه . ويكمل على نحو ما سبق .  
\* وصورة الأخذ بالشفعة فى ملك الجار : أخذ فلان من فلان جميع الدار  
الفلانية - ويحددها - التى ابتاعها من فلان من قبل تاريخه بمبلغ كذا وكذا أخذاً  
صحیحاً شرعياً . ودفع الأخذ إليه نظير الثمن المعين أعلاه ، قبضه منه قبضاً شرعياً  
وتصادقاً على أنهما ترافعا إلى مجلس الحكم العزیز الحنفى . وادعى الأخذ عليه  
بالشفعة فى الدار المذكورة . وأقام عند الحاكم المشار إليه بيته أنه حال إطلاعه على  
البيع طلب الشفعة على الفور من المشتري المذكور ، وهو قائم على البيع . وأحلفه  
على ذلك اليمين الشرعية . وحكم له الحاكم المشار إليه بذلك حكماً شرعياً ، مع  
العلم بالخلاف ، تصادقاً شرعياً . وتسلم الأخذ من المشتري المشفوع المعين أعلاه  
لما شرعياً . وصار فى يده بحكم أخذه لذلك بالسبب المشروح أعلاه مصيراً تاماً .  
ويكمل على نحو ما سبق .

\* وصورة طلب الشفعة من الخليط : حضر إلى شهوده فى يوم تاريخه فلان .  
وأشهد عليه أنه لما بلغه أن شريكه فلاناً باع من فلان النصف الشائع من جميع  
الدار الفلانية التى يملك الحاضر المذكور النصف الآخر منها - وتحدد - بثمن مبلغه  
كذا . بادر على الفور من غير تأخر ولا إهمال ، ولا جلوس بعد ساعة ، ولا اشتغال  
بشغل ، وطلبه الشفعة فى المبيع المعين أعلاه . وأشهد عليه بالطلب لشفعة فيه بحق  
خلطته إسهاداً شرعياً . ويكمل .

\* وصورة طلب شفعة الجوار : حضر إلى شهوده فى يوم تاريخه فلان .  
وأشهد عليه أنه لما بلغه أن جاره فلاناً باع جميع الدار المجاورة له من الجهة الفلانية -  
وتحدد - بما مبلغه كذا ، حضر إلى البائع ، ووقف على المبيع . وطلب الشفعة فيه ،  
وأنه مطالب بالشفعة بحق المجاورة غير تارك لها ولا نازل عنها . وأشهد عليه بذلك .  
ويكمل .

\* وصورة الأخذ بالشفعة ، ويكتب بظاهر كتاب البائع : حضر إلى شهوده



في يوم تاريخه فلان . وأحضر معه فلانا . وقال له بحضرة شهوده : إنه يملك جميع الدار الفلانية - ويحددها - ملكاً صحيحاً شرعياً بتاريخ متقدم على تاريخه . وأن الدار المذكورة قابلة للقسمة ، وأنه يستحق أخذ المبيع المعين أعلاه بشفعة الخليط ، أو بالشفعة الشرعية . وأنه قام على الفور وطلب الشفعة منه حين سماعه بالبيع من غير إهمال . واجتمع به وأعلمه أنه طالب للشفعة ، وأنه استحق أخذ المبيع المعين أعلاه ، وطلب منه تسليمه إليه . وأحضر له نظير الثمن المعين باطنه ، وطلب يمينه أنه لم يكن الأمر جرى بينهما كذلك . فأعرض المشتري المذكور عن بذل اليمين . واعترف بذلك . وصدق عليه تصديقاً شرعياً . والنس من الطالب المذكور القيام له بنظير الثمن المعين باطنه . فدفعه إليه . فقبضه منه قبضاً شرعياً . وسلم إليه المبيع المعين باطنه . فتسلمه منه تسليماً شرعياً . وصارت الدار المذكورة جميعها ملكاً من أملاك الآخذ بالشفعة المذكورة ، وحققا من حقوقه . استقرت بيده وتحت تصرفه مصيراً واستقراراً شرعياً ، وأقر كل منهما أنه بعد ذلك لا يستحق على الآخر حقاً ولا دعوى ولا طلباً - إلى آخره . ويكمل .

\* وصورة تسليم الحصة المحجور عليه بشفعة الخليط ، بتصديق المشتري . ويكتب في ظاهر كتاب التبايع : حضر إلى شهوده فلان الوصي الشرعي على اليتيم الصغير فلان ، بمقتضى الوصية الشرعية المسندة إليه من والد الصغير المذكور ، الحضرة لشهوده . المؤرخ باطنها بكذا ، الثابت مضمونها ، مع ما يعتبر ثبوته شرعاً بمجلس الحكم العزيز الفلاني ، وأحضر معه فلاناً المشتري المذكور باطنه . واعترف أنه تسلم منه لليقيم المذكور أعلاه جميع الحصة المبيعة من الدار المحدودة ، الموصوفة باطنه ، التي يملك اليتيم المذكور منها الباقي ، ملكاً صحيحاً شرعياً بتاريخ متقدم على تاريخ كتاب التبايع المسطر باطنه ، تسليماً شرعياً . ودفع إليه نظير الثمن المعين باطنه من مال اليتيم المذكور ، ومبلغه كذا وكذا . فقبضه منه قبضاً شرعياً ، بعد أن ترافعا بسبب ذلك إلى مجلس الحكم العزيز الفلاني . وادعى



الوصى المذكور لمجوره اليتيم المذكور أعلاه على المشتري المذكور باطنه بشفعة الخلطة بالطريق الشرعى . وبعد ثبوت ملكية اليتيم المذكور للنصف الباقي من الدار المذكورة ، وأن الثمن المبذول المعين أعلاه ثمن المثل للحصة المعينة أعلاه ، وأن لليتيم المذكور حظاً ومصلحة في ذلك الثبوت الشرعى ، والحكم لليتيم المذكور بذلك ، واعتبار مايجب اعتباره شرعاً ، وصدقه المشتري المسمى باطنه على ذلك كله تصديقاً شرعياً ، وأقر أنه لا يستحق مع اليتيم المذكور أعلاه في ذلك ، ولا في شيء منه حقاً ، ولا دعوى ولا طلباً بوجه ولا سبب ، ولا ملكاً ولا شبهة ملك ، ولا ثمناً ولا مثمناً ، ولا منفعة ولا استحقاق منفعة . ولا شيئاً قل ولا جل ، لما مضى من الزمان ، وإلى يوم تاريخه . ويؤرخ .

### فصل

#### في الحيل الدافعة للشفعة

منها : أن يحمل الثمن حاضراً مجهول القدر ، ويقبضه البائع من غير وزن ، فتدفع الشفعة ويكتب في الثمن بصيرة من الدراهم المجهولة الوزن والمقدار ، المرئية حالة العقد ، أو بكذا وكذا درهما وبجوهر فاخرة ، أو لؤلؤة نقية مجهولة القيمة ، مرئية حالة العقد .

قال النووي ، ومنها : أن يهب له الشقص بلا ثواب ، ثم يهب له صاحبه قيمته . ومنها : أن يشتري عشر الدار مثلاً بتسعة أعشار الثمن ، كيلا يرغب الشفيع لكثرة الثمن . ثم يشتري تسعة أعشارها بعشر الثمن ، فلا يتمكن الجار من الشفعة ، لأن المشتري حالة الشراء شريك في الدار ، والشريك مقدم على الجار ، أو بخط البائع على طرف ملكه خطأ مما يلى دار جاره ، ويبيع ما وراء الخط ، فتتمتع شفعة الجار ، لأن بين ملكه وبين المبيع فاصلاً ، ثم يهبه الفاصل .

ودفع الشفعة بالحيلة مكروه . وأما الحيلة في دفع شفعة الجوار : فلا كراهة فيها قطعاً . والله أعلم .



## كتاب القراض والمضاربة

وما يتعلق بهما من الأحكام

القراض والمضاربة : اسمان بمعنى واحد ، وهو أن يدفع ماله إلى رجل ليتجر فيه ، ويكون الربح بينهما على ما يشترطانه ، ورأس المال لرب المال . وأهل الحجاز يسمون هذا العقد « قراضا » .

واختلف في اشتقاقه ، فقليل : إنه مشتق من القرض ، وهو القطع . يقال : قرضت الطريق ، أى قطعتها . وقرض الفأر الثوب ، أى قطعه . فكأن رب المال اقتطع للعامل قطعة من ماله ، أو اقتطع له قطعة من الربح .

وقيل : إنه مشتق من المساواة . يقال : تقارض الشاعران ، إذا ساوى كل واحد منهما الآخر بشعره في المدح والذم . وحكى عن أبي الدرداء أنه قال « قارض الناس ما قارضوك . فإن تركتهم لم يتركوك » يريد : ساوهم . فالمتقارضان يتساويان . لأن أحدهما يبذل المال ، والآخر يتصرف فيه .

ويحتمل أن يكون ذلك لاشتراكهما في الربح . فالقارض - بكسر الراء - هو ربّ المال . و بفتحها : هو العامل .

وأما المضاربة : فاشتقاقها من الضرب بالمال . وقيل : هو من ضرب كل واحد منهما في الربح بسهم . فالمضارب - بكسر الراء - هو العامل ؛ لأنه هو الذى يضرب في المال ، ولم يشتق لرب المال منه اسم .

والقراض : جائز . والأصل في جوازه : إجماع الصحابة . وروى ذلك عن عثمان ، وعلى ، وابن مسعود ، وحكيم بن حزام رضى الله عنهم . وروى الشافعى . رضى الله عنه « أن عبيد الله وعبد الله ابنا عمر بن الخطاب رضى الله عنهم خرجا في جيش إلى العراق . فتسلفا من أبى موسى الأشعرى - وهو عامل لعمر - مالا فابتاعا به متاعاً ، وقدموا به المدينة . فباعاه وربحا . فقال عمر رضى الله عنه : أكل



الجيش قد أسلف ؟ قالوا : لا . فقال عمر : أديا المال وربحه . فسكت عبد الله وراجعه عبيد الله . فقال : يا أمير المؤمنين لو هلك المال ضمنناه . فلم لا يكون ربحه لنا ؟ فقال رجل : يا أمير المؤمنين ، لو جعلته قراضاً ؟ فقال : قد جعلته قراضاً . فأخذ منها رأس المال ونصف الربح « فدل على أن القراض كان مستقيضاً في الصحابة . فإن قيل : إذا تسلفا المال من أبي موسى . فكيف يحتجون بذلك على القراض ؟

قلنا : موضع الحجة منه : قول الرجل لعمر رضي الله عنه « لو جعلته قراضاً » ولم ينكر عليه عمر : ولا غيره القراض .

فإن قيل : إذا كانا قد تسلفنا ذلك من أبي موسى ، وابتاعا به متاعاً . فقد ملكا المال وربحه . فكيف ساغ لعمر أن يجعله قراضاً ، ويأخذ منهما نصف الربح ؟ فتأول أصحابنا ذلك ثلاث تأويلات .

أحدها - وهو تأويل أبي العباس - أن أبا موسى كان قد اجتمع عنده مال لبیت المال ، وأراد أن ينقله إلى المدينة . فحاف عليه غرر الطريق ، فأقرضهما ذلك المال ، ليسكون في ذمتهم أحفظ لبیت المال . وقد ملكا المال وربحه ، إلا أن عمر أراد أن ينفع المسلمين ، فاستدعاهما واستطاب أنفسهما عن نصف الربح ، ولعامل أن يفعل كما فعل أبو موسى إذا خاف على المال .

ومن أصحابنا من قال : كان الطريق آمناً ، وإعما أقرضهما أبو موسى ليتقرب بذلك إلى قلب أبيهما عمر : فلما تصرفا في المال وربحا كان الربح ملكاً للمسلمين . واستحقا أجرة المثل . وبلغت أجزتهما نصف الربح . ولهذا روى عن عمر رضي الله عنه أنه قال « كأنى بأبي موسى ، وهو يقول : انشأ أمير المؤمنين » .

وقال أبو إسحاق : كان أبو موسى أقرضهما ذلك المال ثم قارضهما بعد ذلك . فخطا الربح الذي حصل منه . فاستطاب عمر أنفسهما عن نصف الربح .

والأول : أصح ؛ لأن الدراهم والدنانير لا تجوز إيجارتهما للتجارة . فحوز عقد



القراض عليها كالنخل لما لم تجز إجارته ليستغل جاز عقد المساقاة عليها . والأرض لما جازت إجارته لتستغل لم يجز عقد المخابرة عليها .

واحتجوا لهذا العقد بإجماع الصحابة رضى الله عنهم . وبالقياص على المساقاة . ويشترط في المال المدفوع : أن يكون نقداً ، وهو الدراهم والدنانير المضروبة ، فلا تجوز على التبر والحلى ، والمغشوش والعروض ، وأن يكون قدرأ معلوماً . فلا يجوز على دراهم مجهولة القدر ، وأن يكون المال عينا حاضرة . فلا يجوز أن يقارضه على دين له في ذمة الغير . ولا يجوز أن يقارض صاحب الدين المديون بماله في ذمته من الدين ، وأن يكون مال القراض مسلماً إلى العامل ، فلا يجوز أن يشترط كون المال عند المالك ، وأن يعمل المالك مع العامل . ويجوز أن يشترط عمل غلام رب المال مع العامل .

ووظيفة العامل : التجارة وتوابعها ، كنشر الثياب وطبها . فلو قارضه على أن يشتري حنطة فيطحنها ويخبزها ، أو ثوباً يتولى نسجه ثم يبيعه ، فسد القراض . ولا يجوز أن يشترط عليه شراء متاع معين ، أو نوع يندر وجوده . كالخليل البلق . مثلاً ، أو يشترط عليه المعاملة من شخص معين .

ويشترط في الربح : الاختصاص بالمتعاقدين . فلا يجوز شرط شيء منه لثالث . فلو قال : قارضتك على أن يكون الربح كله لك . فهل يكون قراضاً فاسداً ، أو صحيحاً ؟ فيه وجهان . أحدهما الأول . ولو قال : على كله لى . فهل يكون قراضاً فاسداً ، أو إبطاءاً ؟ فيه الوجهان المذكوران .

وأن يكون الربح بينهما معلوماً بالجزئية . فلو قال : على أن لك فيه شركة ، أو نصيباً ، فسد العقد . ولو قال : على أنه بيننا . وصح ، ويقضى التسوية في الربح مناصفة . ولو قال : على أن النصف لى وسكت عن جانب العامل ، لم يصح . ولو عكس وقال : على أن النصف من الربح لك صح .



ولو شرط لنفسه عشرة أو مائة . أو شرط الاختصاص بعشرة أو مائة مثلاً .  
فسد القراض .

ولا بد في القراض من الإيجاب والقبول . وقيل : لو قال : خذ هذه الدراهم ،  
واتجر فيها على أن الربح بيننا . فأخذ ، استغنى عن القبول .  
ويجوز أن يقارض اثنين واحداً ، وواحد اثنين .

ولا يجوز للعامل أن يقارض بغير إذن رب المال ، وإذا فسد القراض ،  
نفذت تصرفات العامل . وكان جميع الربح لرب المال . وعليه أجره مثل  
العمل للعامل .

وعلى العامل أن يتصرف بالقبضة ، ولا يبيع ولا يشتري بالغبن ولا نسيئة من  
غير إذن . وله الرد بالغيب إن كانت القبضة في الرد .

ولا يعامل العامل المالك . ولا يشتري بمال القراض بأكثر من رأس المال ؛  
ولا من يعتق على المالك بغير إذنه . وكذا لو اشترى زوجته ، ولو فعل لم يقع عن  
المالك ، ويقع عن العامل إذا اشترى في الذمة ، ولا يسافر بمال القراض إلا بإذن .

#### الخلافاً المذكور في مسائل الباب

اتفق الأئمة رحمهم الله تعالى على جواز المضاربة . وهي « القراض » بلغة  
أهل المدينة ، وهو أن يدفع إنسان إلى إنسان مالا ليتجر فيه ، والربح مشترك .  
فلو أعطاه سلعة . وقال له : بها واجعل ثمنها قراضاً . فهذا عند مالك والشافعي  
وأحمد : قراض فاسد . وقال أبو حنيفة : هو قراض صحيح .  
واختلفوا في القراض بالفلوس . فمنه الأئمة . وأجازوه أشهب وأبو يوسف  
إذا راجت .

والعامل إذا أخذ مال القراض ببينة لم يبرأ منه عند الإنكار إلا ببينة . وقال  
أهل العراق : يقبل قوله مع يمينه .

وإذا دفع إلى العامل ماله قراضاً فاشترى العامل منه سلعة ، ثم هلك المال قبل



دفعه إلى البائع . فليس على المقرض عند مالك والشافعي وأحمد شيء . والسلعة للعامل . وعليه ثمنها . وقال أبو حنيفة : يرجع بذلك على رب المال .

### فصل

ولا يجوز القراض إلى مدة معلومة لا يفسخها قبلها ، ولا على أنه إذا انتهت المدة يكون ممنوعاً من البيع والشراء عند مالك والشافعي وأحمد . وقال أبو حنيفة : يجوز ذلك .

وإذا شرط رب المال على العامل : أن لا يشتري إلا من فلان . كان القراض فاسداً عند مالك والشافعي . وقال أبو حنيفة وأحمد : يصح .

وإذا عمل المقرض بعد فساد القراض ، فحصل في المال ربح : كان للعامل أجرة مثل عمله عند أبي حنيفة والشافعي . والربح لرب المال والنقصان عليه . واختلف قول مالك . فقال : يرد إلى قراض مثله . وإن كان فيه شيء لم يكن له شيء . وقال القاضي عبد الوهاب : ويحتمل أن يكون له قراض مثله ، وإن كان فيه بعض شيء . ونقل عنه : أن له أجرة مثله ، كذهب الشافعي وأبي حنيفة .

### فصل

وإذا سافر العامل بالمال فنفقته من مال القراض عند أبي حنيفة ومالك . وقال أحمد : من مال نفسه ، حتى في ركوبه . وللشافعي قولان . أظهرهما : أن نفقته من مال نفسه ومن أخذ قراضاً على أن جميع الربح له ولا ضمان عليه ، فهو جائز عند مالك . وقال أهل العراق : يصير المال قرضاً عليه . وقال الشافعي : للعامل أجرة مثله ، والربح لرب المال .

وعامل القراض يملك الربح بالقسمة لا بالظهور ، على أصح قول الشافعي . وهو قول مالك . وقال أبو حنيفة : يملك بالظهور ، وهو أحد قول الشافعي . واختلفوا فيما إذا اشترى رب المال شيئاً من المضاربة ، فقال أبو حنيفة ومالك : يصح . وقال الشافعي : لا يصح ، وهو أظهر الروايتين عند أحمد .



ولو ادعى المضارب أن رب المال أذن له في البيع والشراء نقداً ونسيئة ، وقال رب المال : ما أذنت لك إلا بالنقد . قال أبو حنيفة ومالك وأحمد : القول قول المضارب مع يمينه ، وقال الشافعي : القول قول رب المال مع يمينه . والمضارب لرجل إذا ضارب لآخر فربح . قال أحمد وحده : لا يجوز له المضاربة ، فإن فعل وربح رد الربح إلى الأول .  
المصطلح : وما يشتمل عليه من الصور .

ولها عمد : وهي ذكر رب المال والمدفوع إليه ، وأسمائهما وأنسابهما ، وأن لا يشترط فيها مدة معلومة ، وذكر المال ، ومبلغه من الذهب أو الفضة ، وذكر تجارة العامل به في أصناف التجارات ، على ما يطلقه له رب المال ، نقداً أو نسيئة ، وذكر الأجزاء المشروطة بينهما فيما رزق الله تعالى من الربح . وصحة العقل والبدن . وجواز الأمر . ومعرفة الشهود بهما والتاريخ .  
وأما الصور : فهي على أنواع ، منها :

\* صورة قراض متفق عليه : أشهد عليه فلان - أو أقر فلان - أنه قبض وتسلم من فلان من الذهب كذا وكذا ديناراً - أو من الفضة كذا وكذا درهما - قبضاً شرعياً . وصار ذلك إليه ويده وحوزه ، على سبيل القراض الشرعي الجائز بين المسلمين . أذن الدافع المذكور للقابض المذكور أن يبتاع بذلك ما شاء من أصناف البضائع وأنواع المتاجر ، وأن يسافر بذلك إلى حيث شاء من البلاد شرقاً وغرباً ، وبراً وبحراً ، عذباً وملحاً صحبة الرفاق والقنول ، في الطرق المسلوكة المأمونة ، ويبيع ذلك كيف شاء بالنقد والنسيئة أو بأحدهما ، ويتصرف في ذلك بالبيع والشراء ، والأخذ والعطاء ، وسائر التصرفات الشرعية على الوجه الشرعي ، ويتعوض به وبما شاء منه ما شاء من أنواع التجارات ، وأصناف البضائع على إطلاقها ، وتباين أنواعها وأجناسها ، ويدير ذلك في يده مرة بعد أخرى ، وحالا



بعد حال . بما فيه الحظ والمصلحة والغبطة ، عاملاً في ذلك كله بتقوى الله تعالى وطاعته وخشيته ومراقبته في سره وعلايته ، ومهما رزق الله تعالى في ذلك من ربح . ويسره من فائدة — بعد إخراج المؤن والسكف والأجر ، وتعديل رأس المال المذكور وإفرازه ، وحق الله تعالى إن وجب — كان بينهما بالسوية نصفين ، لا مزية لأحدهما على الآخر ، قراضاً صحيحاً شرعياً مشتملاً على الإيجاب والقبول ، والتسليم والتسليم على الوجه الشرعى .

وإن صدر الإذن من رب المال في السفر إلى بلد معلوم ، أو نص له على البيع بالعقد ، أو بالنسيئة ، أو على أن يجلس بمحانوت بسوق معين ، أو غير ذلك . نص عليه ، وكتب مايقع عليه اتفاقهما مبيناً ، إن كان اتفاقاً جائزاً شرعاً .

\* وصورة القراض بلفظ المضاربة : إما أن يقول : ضارب فلان فلاناً على أن يدفع إليه من ماله وصلب ماله كذا وكذا ديناراً خالصاً ، أو كذا وكذا درهماً فضة جيدة خالصة خالية من الغش . وإما أن يبدأ بالإشهاد ، أو الإقرار بالقبض حسبما تقدم ، وأذن له أن يفعل كذا وكذا ، ويسوق الكلام ، ويستوعب الشروط المتفق عليه الجائزة شرعاً إلى آخرها . ويكمل على نحو ما تقدم شرحه . وإن كانت المضاربة بدراهم مغشوشة والغش فيها أقل من الثلث : فهو جائز عند الحنفية ، فيكتب المصدر ، ويكمل الإشهاد بالألفاظ المعتبرة في ذلك حسبما تقدم ، ويثبت كتاب المضاربة عند قاضي حنفى .

\* وصورة إذن المولى لعبده أن يقارض : أقر فلان المسلم — أو النصرانى ، أو اليهودى ، البالغ ، ويذكر حالته وجنسه — ثم يقول : مملوك فلان الحاضر معه عند شهوده ، الذى أذن له في الإقرار بما سيأتى ذكره فيه إذناً شرعياً ، إقرار مثله — ولا يقال في العبد : جواز أمره ، وإنما يقال : جواز إقرار مثله — وأنه قبض وتسلم من فلان من الذهب كذا . أو من الفضة كذا وكذا قبضاً شرعياً . وصار ذلك بيده وحوزه ، ويكمل القراض إلى آخره على نحو ما تقدم شرحه .



فإذا وصل إلى التاريخ ، كتب - قبل «سيده» - وأقر فلان القابض المذكور أعلاه : أنه مملوك لفلان المذكور ، وأنه قبل الإذن منه في العمل في مال القراض المشروع أعلاه على الوضع المعتبر للمعين أعلاه . وصدقه القارض المذكور على ذلك كله تصديقاً شرعياً . ووقع الإشهاد على القابض ومولاه الآذن ورب المال بما نسب إلى كل منهم أعلاه في تاريخ كذا وكذا .

\* وصورة المفصلة في المضاربة : أقر فلان أنه كان من قبل تاريخه دفع إلى فلان مالا ، وقدره كذا وكذا ، على سبيل المضاربة الشرعية ، على أن يشتري به ويبيع فيه ، ويعمل ما يراه . واكتب بذلك كتاباً مؤرخاً باطنه بكذا ، وأن فلانا المذكور اشترى بمال المضاربة ما أمكنه شراؤه ، وباع ما أمكنه بيعه ، وتصرف في ذلك تصرفاً شرعياً ، وأخذ وأعطى ، وأنها تماسياً بعد ذلك ، وعرفا ما رزق الله تعالى في ذلك من نماء ، ويسره من ربح وفائدة ، وتقاسما بينهما ، بعد أن دفع فلان إلى فلان رأس المال المذكور . فقبضه منه قبضاً شرعياً تاماً وافياً ، وتقاسما ما كان بينهما من هذه المضاربة وأبطالها ، ولم يبق لكل واحد منهما قبل صاحبه ولا عنده ، ولا في ذمته ولا في يده حق ، ولا دعوى ولا طلب ، ولا دين ولا عين ، ولا ورق ولا ربح ، ولا حق ولا بقية من حق ، ولا يمين بالله تعالى على ذلك ، ولا على شيء منه ، ولا مطالبة على أحد من خلق الله تعالى بسبب ذلك ، ولا شيء قل ولا جل ، لما مضى من سائر الزمان إلى يوم تاريخه ، وتصادقا على ذلك كله تصادقا شرعياً . ويؤرخ .

تنبيه : من علل المضاربة : أن يكتب إلى أجل معلوم ، لما فيه من الضرر العائد على رب المال والعامل ، أما لو كانت مضيقاً بتأقيت في الشراء جاز . فإنه عقد جائز . فله أن يمنعه من ذلك متى شاء .

و يجوز لولي الطفل والمجنون أن يقارض بالهما ، سواء فيه الأب والجد والوصي والحاكم وأمينه . انتهى .



تنبيه آخر : إذا كان القراض بيد جماعة ، فلا يصح أن يتكافلوا في الدمة .  
ولا يجوز ضمان الدرك في مال القراض ، ولا ضمان الدمة ، يل يصح ضمان الوجه .  
لأن يد العامل يد أمانة .

فرع : إذا قال العامل : ربحت كذا ، ثم قال : خسرت بعده . قبل قوله .  
وإن قال : غلطت في الحساب ، أو كذبت من خوف الفسخ ، لم يقبل ، خلافاً  
للمالك ، حيث يقول : لو قال : ربحت كذا ، ثم قال : كذبت من خوف الفسخ  
ينظر . فإن كان هناك موسم يتوقع رواج المتاع فيه قبل قوله وإلا فلا .  
فائدة : لو أذن المالك للعامل في الشراء سَلماً جاز . ولو أذن له في البيع سَلماً  
لم يجز . والفرق : وجود الخطط طالباً في الشراء وعدمه في البيع ، والله أعلم .

## كتاب المساقاة والمزارعة

وما يتعلق بهما من الأحكام

الأصل في المساقاة : ما روى عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال « افتتح  
رسول الله صلى الله عليه وسلم خيبر على أن له الأرض ، وكل صفراء وبيضاء -  
يعنى : الذهب والفضة - فقالوا : نحن أعلم بالأرض منكم ، فأعطونا على أن لنا  
النصف ولكم النصف ، فأعطاهم . فلما كان وقت الثمرة بعث إليهم عبد الله بن  
رواحه ليحزّر الثمرة . فحزرها عليهم . فقالوا : يا ابن رواحة ، أكرث علينا .  
فقال : إن شئتم فلكم ، وضمنتم نصيب المسلمين . وإن شئتم فلي ، وأضمن لكم  
نصيبكم . فقالوا : هذا هو الحق . وبه قامت السموات » وروى « أن عبد الله بن  
رواحه خرص عليهم أربعين ألف وسق . فسكان لرسول الله صلى الله عليه وسلم  
عشرون ألفاً . ولم يشعروا ألفاً » وروى ابن عمر « أن النبي صلى الله عليه وسلم  
ساق أهل خيبر على تلك الأصول بالشطر » .



والمساقاة : أن يعامل إنساناً على أشجار ليتعهدا بالسقى والتريية ، على أن تمارها تكون بينهما . واللفظ مأخوذ من السقى . وإن كان مشروطاً على العامل أعمالاً كثيرة ؛ لأن السقى أشق الأعمال وأكثرها نفعاً . وهي خاصة بالحجاز ؛ لأن أهلها يسقون من الآبار . فكان المالك والعامل يتعاونان على السقى .

وقيل : المساقاة من نوب الماء بين القوم . فيكون لبعضهم في وقت ، ولآخرين في وقت .

وتجوز المساقاة من جائز التصرف لنفسه ، وللصبي والمجنون بالولاية . وموردها : الكرم والنخيل . ولا ترد على مالا يشمر من الأشجار ، وما ينبت ولا ساق له بحال .

ولا تصح الخابرة - وهي المعاملة ، على الأرض ببعض ما يخرج منها ، والبذر من العامل - ولا المزارعة . وهي هذه المعاملة ، والبذر من المالك . نعم ، لو كان بين النخيل بياض يحوز المزارعة عليه ، تبعاً للمساقاة على النخيل ، وعسر أفراد النخيل بالسقى والبياض بالمزارعة .

وكذا يشترط أن يفصل بينهما ، وأن لا يقدم المزارعة على المساقاة في أظهر الوجهين . وأصح الوجهين : أنه لا فرق بين أن يكثر البياض أو يقل ، وأنه لا يشترط تساوى الجزء المشروط من الثمر والزرع .

ولا يجوز أن يخابر تبعاً للمساقاة . وإذا أفردت الأرض بالمزارعة ، كان الربيع للمالك ، وعليه للعامل أجره مثل عمله وثبرانه وآلاته .

والطريق في أن يصير الربيع بينهما ، ولا تلزم أجرته : أن يستأجر العامل بنصف البذر ليزرع له نصف الأرض ، ويعيره النصف الآخر ، أو يستأجره بنصف البذر ونصف منفعة الأرض ليزرع له النصف الآخر من البذر في النصف الآخر من الأرض . وسيأتى بيان ذلك في كتاب الإجارة إن شاء الله تعالى .



ويشترط تخصيص الثمار بالمتساقين . وتشريكتها فيها ، والعلم بالنصيبين بالجزئية ، كما في القراض ، وأصح القولين عن الشافعي : أنه لا تصح المساقاة بعد ظهور الثمار ، ولكن قبل بدو الإصلاح .

ولو ساقاه على ودى ليغرسه ، ويكون بينهما لم يحز . وإن كان مغروساً وشرط له جزءاً من الثمرة . فإن قدر العقد بمدة يشمر فيها غالباً ، صح العقد . وإن قدره بمدة لا يشمر فيها مثله لم يصح .

ولا يشترط على العامل ماليس من جنس أعمال المساقاة ، ويعرف العمل بتقدير المدة من سنة أو أكثر . ولا يجوز التوقيت بإدراك الثمار .

وصيغة العقد ، أن يقول : ساقيتك على هذا النخل بكذا . ومعناه سلمتها إليك لتتعهدها . ويشترط فيه القبول ، ولا يشترط تفصيل الأعمال .

ويحمل المطلق في كل ناحية على العرف الغالب .

وعلى العامل كل عمل يحتاج إليه لإصلاح الثمار ، واستزادتها ، وتكررها في كل سنة . كالسقي وما يتبعه من تنقية النهر ، وإصلاح الأجاجين التي يثبت فيها الماء . وكالتلقيح وتنحية الحشيش والقضبان المضرة ، وتعريض السكروم ، حيث جرت العادة به ، وحفظ الثمار ، وجدادها وتجفيفها .

وما يقصد به حفظ الأصول ولا يتكرر كل سنة . فهو من وظيفة المالك . كبناء الخيطان . وحفر الأنهار الجديدة .

والمساقاة لازمة . فلو هرب العامل قبل تمام العمل . وأتمه المالك متبرعاً ، بقي استحقاق العامل في الثمرة تماماً ، وإلا استأجر الحاكم عليه من يتم العمل . فإن لم يقدر على مراجعة الحاكم ، فليشهد على الإنفاق إن أراد الرجوع .

وإن مات العامل وخلف تركته ، أتم الوارث العمل منها . وإن قال الوارث : أنا أتم العمل بنفسى ، أو استأجر من مالى . فعلى المالك تمكينه . وإذا ثبت خيانة العامل ، استؤجر عليه من ماله من يعمل . وإن أسكن الحفظ



بمشرف اقتصر عليه . وإذا خرجت الثمار مستحقة رجع العامل على الذى ساقاه بأجرة المثل .

### الخلاف المذكور فى مسائل الباب

اتفق فقهاء الأمصار من الصحابة والتابعين وأئمة المذاهب على جواز المساقاة . وذهب أبو حنيفة إلى بطلانها ، ولم يذهب إلى ذلك أحد غيره . وتجوز المساقاة على سائر الأشجار المثمرة ، كالنخل والعنب والتين والجوز . وغير ذلك عند مالك وأحمد وهو القديم من مذهب الشافعى . واختاره المتأخرون من أصحابه . وهو قول أبى يوسف ومحمد . والجديد الصحيح من مذهب الشافعى : أنها لا تجوز إلا فى النخل والعنب . وقال داود : لا تجوز إلا فى النخل خاصة .

### فصل

وإذا كان بين النخيل بياض - وإن كثر - صحت المزارعة عليه مع المساقاة على النخل عند الشافعى وأحمد ، بشرط اتحاد العامل وعسر أفراد النخل بالسقى ، والبياض بالعمارة . وبشرط أن لا يفصل بينهما ، وأن لا تقدم المزارعة ، بل تكون تبعاً للمساقاة . وأجاز مالك : دخول البياض اليسير بين الشجر فى غير المساقاة من غير اشتراط . وجوزه أبو يوسف ومحمد على أصلهما فى جواز الخابرة فى كل أرض . وقال أبو حنيفة : بال منع هنا ، كما قال بعدم الجواز فى الأرض المنفردة .

### فصل

ولا تجوز الخابرة - وهى عمل الأرض ببعض ما يخرج منها والبذر من العامل - بالاتفاق . ولا المزارعة - وهى أن يكون البذر من مالك الأرض - عند أبى حنيفة ومالك ، وهو الجديد الصحيح من قولى الشافعى . والقديم من قوله - واختاره أعلام المذهب . وهو المرجح . وقال النووي : وهو المختار الراجح فى الدليل -



محتها . وهو مذهب أحمد وأبي يوسف ومحمد . وقال النووي : وطريق جعل الغلة  
لها ، ولا أجرة : أن يستأجره بنصف البذر ليزرع له النصف الآخر . ويعيره نصف  
الأرض وقد تقدم ذكر ذلك في الحكم .

### فصل

وإذا ساقاه على ثمرة موجودة ولم يبد صلاحها : جاز عند مالك والشافعي  
وأحمد . وأجاز أبو يوسف ومحمد وسحنون على كل ثمرة موجودة من غير تفصيل .  
وإذا اختلفا في الجزء المشروط تماثلاً عند الشافعي ، وينسخ العقد . ويكون  
للعامل أجرة مثله فيما عمل ، بناء على أصله في اختلاف المتبايعين ، ومذهب الجماعة :  
أن القول قول العامل مع يمينه . انتهى .

المصطلح : وما يشتمل عليه من الصور .

ولها عمد . وهي ذكر المساقى والمساقي ، وأسمائهما ، وأنسابهما . وذكر النخل  
والعنب . ولا يقال : السكرم ؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم « نهى عن تسمية  
العنب كرمًا » وموضعهما ، وتحديدتهما . ومدة المساقاة ، وعمل العامل فيهما على  
ما يصح . ويجوز ذكر الأجزاء من التمر أو العنب على ما يتفقان عليه لكل  
واحد منهما ، والتسليم والتسليم ، والرؤية والإشهاد ، والتاريخ .

• وصورة ما إذا كتب المساقاة في ذيل الإجارة : وساقى المؤجر المذكور  
المستأجر المذكور على ما في المأجور المذكور من الأشجار المثمرة مدة الإجارة ،  
على أن يعمل له في ذلك حق العمل بنفسه ، أو بمن يقوم مقامه في ذلك . ومهما  
فتح الله تعالى من ثمر كان للمؤجر المذكور بحق عمله في ذلك كذا وكذا سهماً ،  
وكان لرب الأرض من ذلك بحق ملكه كذا وكذا سهماً . أو يقول : كان  
مقسوماً على كذا وكذا سهماً ، ما هو للمؤجر بحق ملكه كذا وكذا . وما هو



للمستأجر بحق عمله كذا وكذا - مساقاة صحيحة شرعية لازمة . وسلم إليه ذلك .  
فتسلمه منه بعقد هذه المساقاة تسليماً شرعياً . ويكمل بالتاريخ .

\* وصورة ما إذا كتب المساقاة مفردة عن كتاب الإجارة : ساقى فلان  
فلاناً - أو أقر فلان أنه ساقى فلاناً ، أو أشهد عليه فلان أنه ساقى فلاناً - على  
ما بيده من السكرم والنخل ، أو على الأشجار النخل والرمان ، والتين والزيتون ،  
والعنب وغير ذلك ، النابتة في أراضي البستان الفلاني ، الجاري في ملك المساقى  
المذكور . وبيده وتصرفه - يذكره ويصفه ويحدده - وإن أمكن ذكر مساحته  
ذكرها ، وما يحيط به من السياج الدائر عليه ، ويفلق عليه باب خاص ، وشر به  
من ساقية كذا ، مساقاة صحيحة شرعية ، جائزة نافذة مدة سنة كاملة من تاريخه ،  
أو أكثر ، على ما يتفقان عليه ، على أن العامل المذكور يتولى القيام بسائر  
ما يحتاج إليه الأشجار المساقى عليها المذكورة أعلاه ، من سقى وتنظيف الأرض  
من الحشيش والعيدان وإصلاح الأجاجين ، وتنحية ما يضر بالأشجار ، وتأبير  
النخل وجداده ، وزبر السكرم وإقامة عرائشه وحفظه ، وسائر ما يحتاج إليه بنفسه  
وبمن يستعين به من أجزائه وعوامله وأبقاره وعدده وآلاته ، الممثلة لذلك ،  
ومهما أطلعه الله في ذلك ورزقه من ثمرة كان مقسوماً على ثلاثة أقسام : المالك  
بحق ملكه قسماً ، وللعامل بحق عمله قسم واحد - أو يقول : كان مقسوماً على  
ألف جزء ، لفلان المبدأ بذكره بحق ملكه جزء واحد ، ولفلان المتنى بذكره  
بحق عمله بقية الأجزاء المذكورة أعلاه - وذلك بعد إخراج المؤن والكلف والأجر  
وحق الله تعالى إن وجب . تعاقداً على ذلك معاقدة صحيحة شرعية ، مشتملة على  
الإيجاب والقبول ، وسلم المالك إلى العامل جميع البستان المذكور بعقد هذه المساقاة  
الجائزة بينهما على الحكم المشروح أعلاه . فتسلمه منه تسليماً شرعياً ، بعد الرؤية  
والمعرفة والإحاطة بذلك ، علماً وخبرة نافذة للجهالة . رضياً بذلك واتفقاً عليه . ويكمل .

\* وصورة المساقاة على سائر الأشجار المختلفة الثمار ، على مذهب مالك وأحمد



وأحد قولي الشافعي ، خلافاً لأبي حنيفة : ساقى فلان فلاناً البستانى على جميع الأشجار المختلفة الثمار ، القائمة بأراضى البستان الفلانى ، المعروف ببستان كذا ، الراكب على نهر كذا . وله حق شرب من النهر المذكور معلوم - وهو يوم الثلاثاء وليلة الأربعاء من كل أسبوع مثلاً - أو يكون سقيه بالسواقي والموامل - فيذكر ذلك . ويصف البستان ، ويذكر اشتمالاته ، وأنواع فواكهه وأشجاره ، وصفاً تاماً ، ويحدده - ثم يقول : مساقاة صحيحة شرعية جائزة لازمة مدة سنة كاملة من تاريخه ، أو أقل أو أكثر ، على أن العامل المذكور يتولى سقى الأشجار المذكورة ، والحرق حول أصولها ، وتنظيف الأرض من الحشيش والعيذان ، وتنحية ما يضرها . ووضع الشواميك تحت غصونها عند تعذر حمل ثمارها ، وأن يحفظ ثمارها بنفسه ، ويعمل في ذلك بأجرائه وعوامله وعدده وآلاته . ومهما رزق الله تعالى من ثمرة في ذلك كان مقسوماً بينهما على كذا وكذا سهماً ، للمالك من ذلك بحق ملكه كذا . والله امل بحق عمله كذا . وذلك بعد إخراج المؤن والكلف والأجر . وحق الله تعالى إن وجب . ويكمل بذكر المقدة والتسلم والتسليم والرؤية والاتفاق والتراضى على نحو ما تقدم شرحه .

تنبيه : هذه المساقاة مقصودة في الأشجار التي ليس تحتها أرض مكشوفة قليلة ولا كثيرة . وإنما الأشجار مغطية لجميع الأرض . فأما إذا كان بين الأشجار أرض بياض مكشوفة قليلة أو كثيرة . فإنه تجوز المزارعة عليها مع المساقاة في عقد واحد ، ويكون للعامل جزء من الثمرة ، وجزء مما يخرج من الأرض . وذلك مذهب أحمد وحده ومذهب أبي يوسف ، خلافاً للباساقين . وأن يكون البذر من صاحب الأرض لا يرجع ببذره . وقال أبو يوسف : يخرج البذر أولاً من وسط الغلة ، ويقسم الباقي بينهما بالجزئية التي اشترطاها . سواء كان البذر للعامل ، أو لها .

\* وصورة المساقاة والمزارعة على أشجار بينهما أرض بياض والبذر من المالك يخرج أولاً ، ويقسم الباقي بينهما : ساقى فلان فلاناً على جميع الأشجار المختلفة الثمار ،



القائمة أصولها بأراضي البستان الفلاني ، المعروف بكذا - ويوصف ويحدد -  
وزارعه على الأراضي البياض الكشف التي بين الأشجار المذكورة مساقاة ومزارعة  
صحيحتين شرعيتين جائزتين شرعاً ، على أن فلاناً يعمل في ذلك حق العمل المعتاد  
في مثل ذلك ، ويتعاهد أشجاره بالسقي على عادته ، ويقطف ثماره ، ويقوم بمصالحه  
وإزاحة أعذاره ، وسائر ما يحتاج إليه ، وأن يبذر الأرض البياض التي به بما يحضره  
له المالك من البذر ، ويغلقها بالزراعة ، بعد الحرث والسواد وغير ذلك مما يحتاج  
إليه الزراع في مثل ذلك ، بنفسه وبمن يستعين به من أجرائه وعوامله وثيرانه وعدده  
وآلاته . فإذا بدا الصلاح في الثمرة ، وجاز بيعها ، ودرست الغلة ، وصارت حبا  
صافياً وبلغت الخضراوات المزروعة بالأرض المذكورة قطاب أكاه : كان  
ذلك بينهما على ثلاثة أسهم : سهمان للمالك بحق ملكه ، وسهم للعامل بحق  
عمله . وذلك بعد إخراج ما يجب إخراجاً من المؤن والكاف والأجر والبذر .  
وحق الله تعالى إن وجب . ويكمل على نحو ما تقدم شرحه . وإن اتفقا على ترك  
البذر وعدم إخراج من الوسط . فقد وافق مذهب محمد أيضاً .

تنبيه : قد منع الشافعي رحمه الله تعالى جواز المساقاة إلا على وجه واحد ،  
وهو أن يكون النخل كثيراً والبياض يسيراً . وجوز مالك المزارعة تبعاً للمساقاة  
على الأرض التي بين النخيل قليلة كانت أو كثيرة ، تبعاً للأصول .  
وفي المساقاة على الليف والسمن والسكرنوف خلاف . فإن كانت تعد من  
الثمرة جاز . وإلا فلا .

\* وصورة ما إذا أجره الأرض وساقاه على ما فيها من نخل أو عنب أو شجر :  
استأجر فلان من فلان جميع بياض الأرض الفلانية - ويصفها ويحددها - ويقول :  
خلا مواضع النخل والشجر ومغارسها من الأرض المحدودة الموصوفة أعلاه - أو  
يقول : خلا منابت الأشجار النابتة في الأرض المذكورة أعلاه - وما لذلك من  
طريق شرب وحق من هذه الأرض المذكورة . فإن ذلك لم يدخل ، ولا شيء



منه في عقد هذه الإجارة إجارة شرعية لمدة كذا بأجرة مبلغها كذا - ويذكر قبضها أو حلولها ، أو تقسيطها - ويكمل الإجارة بالمعاقدة والتسليم والرؤية . وبعد ذكر التفريق يقول : ثم بعد تمام ذلك ولزومه شرعاً ساقى فلان المؤجر فلاناً المستأجر - أو سأل فلان المستأجر فلاناً المؤجر أن يساقيه على ما في الأرض المؤجرة المحدودة الموصوفة بأعاليه من نخل وشجر ، مدة الإجارة المذكورة أعلاه - على أن يستقى ذلك كله ويؤثر ما يحتاج منه إلى التأثير ، ويلقحه ويقطع الحشيش والسعف والأطراف المضرة به ويعمره ، ويقوم بجميع ما يحتاج إليه لطول المدة المذكورة أعلاه ، بنفسه وبمن يستعين به من أجزائه وعوامله وآلاته وعدده ، ومهما رزق الله فيه وأعطاه من ثمرة كان لفلان منها بحق ملكه كذا ، ولفلان بحق عمله ومساقاته كذا . وذلك بعد إخراج المؤن والسكاف والأجر وحق الله تعالى إن وجب . فأجابه إلى مأسأله ، وساقاه على ذلك ، ورضى بما شرطه له . وسلم إليه جميع ما في الأرض المذكورة من نخل وشجر . فتسلمه منه ، وصار بيده بعقد المساقاة الجاري بينهما على ذلك بالإيجاب والقبول . وضمن المساقى المذكور القيام بما ساقاه عليه على ما يوجب شرط المساقاة الشرعية ، الجائزة شرعاً . وذلك بعد الرؤية والمعرفة عند عقد الإجارة ، وقبله . ويؤرخ .

\* وصورة إجارة ومساقاة أخرى : استأجر فلان من فلان جميع بياض أرض البستان الشجر السقى المعروف بكذا - ويوصف ويحدد - بحقوقها كلها وحدودها ، وبثريها السكائنة بها . والساقية الخشب المركبة على فوهتها وما يعرف بها وينسب إليها ، خلا مغارس الأصول النابتة في الأرض المذكورة فإنها خارجة عن عقد هذه الإجارة ، إجارة شرعية لينتفع المستأجر المذكور بذلك الانتفاع الشرعى بالزراعات الصيفية والشتوية ، غير المضرة بالأشجار النابتة في المأجور مدة كذا ، بأجرة مبلغها كذا . وسلم إليه ما أجره إياه . فتسلم ذلك منه تسليماً شرعياً بعد النظر والمعرفة والمعاقدة الشرعية ، وسلم إليه الأصول القائمة في الأرض المؤجرة



المحدودة الموصوفة بأعاليه . فقسلمها منه على سبيل المساقاة الشرعية الجائزة شرعاً ،  
المنعقدة بالإيجاب والقبول ، على أن هذا المساقى - الذى هو المستأجر - يتولى  
تسكريم أصولها ، وتقليم نخيلها وتأجيرها وتلقيحها ، وسقيها بالماء والتحويط عليها .  
وتنقية ماحولها من النباتات المضرة بها ، وأن يفعل مايفعله المساقون فيها على العادة  
فى مثلها ، لطول مدة الإجارة المعينة أعلاه ، بنفسه وبمن يستعين به من أجراءه  
وعوامله وعدده وآلاته . ومهما فتح الله فى ذلك عند إدراك غلاتها ، فالمساقى  
المالك سهم واحد من جملة ألف سهم بحق ملكه ، والمستأجر المساقى تسعمائة  
وتسعة وتسعون جزءاً بحق عمله ، حسبما اتفقا وتراضيا على ذلك . وذلك بعد  
إخراج مايجب إخراجه شرعاً . واعترف كل منهما بمعرفة ماتعاقد عليه ونظرهما له  
وخبرتهما به الخبرة النافية للجهالة . ويؤرخ .

نصيب : من أراد الاحتياط فى المساقاة والخروج مما جرى فيه الخلاف بين  
العلماء ، فليذكر فى آخر العقد : أن المتعاقدين تصادقا على أن العقد الجارى بينهما  
فى ذلك حكم به حاكم شرعى يرى صحته ، ويقول : وأنها رفعا ذلك إلى حاكم  
شرعى ، نظر فيه . فراء صحيحاً على مقتضى قاعدة مذهبه الشريف . وأنه حكم  
بصحته وأمضاه . وأجازه وارتضاه ، وألزم العمل بمقتضاه حكماً شرعياً .  
ويكون الاحتراز بذكر حكم الحاكم لأجل اختلاف الناس فى عقد المساقاة .  
وقد تقدم بيانه .

ضابط : العمل فى المساقاة على ضربين : عمل يعود نفعه على الثمرة . فهو على  
العامل ، وعمل يعود نفعه على الأرض ، فهو على رب المال . ولا بد أن تكون  
المساقاة مؤقتة لمدة معلومة . والأجود : أن لا تزيد على ثلاث سنين .  
وصيغتها : ساقيتك ، أو عقدت معك عقد المساقاة .  
وتنمقد بكل لفظ يؤدي إلى معناها .



والمساقاة عقد لازم . ويملك العامل نصيبه من الثمرة بعد الظهور على المذهب .  
وقد تقدم ذكر ذلك . والله أعلم .

### باب المزارعة والمخابرة

الصحيح : أنهما عقدان مختلفان . فالمزارعة : المعاملة على الأرض ببعض ما يخرج من زرعها . والبذر من مالك الأرض .  
والمخابرة : مثلها ، إلا أن البذر من العامل . وقيل : هما بمعنى واحد .  
والصحيح الأول . وبه قال الجمهور ، وهو ظاهر نص الشافعي .  
وأما قول صاحب البيان : إن أكثر الأصحاب قالوا : هما بمعنى واحد .  
فردود لا يعتبر .

وقد يقال : المخابرة اكتراء الأرض ببعض ما يخرج منها . والمزارعة : اكتراء  
العامل ليزرع الأرض ببعض ما يخرج منها . والمعنى : لا يختلف .  
وهي مختلف فيها بين العلماء .

قال النووي : المختار جواز المزارعة والمخابرة ، والمعروف من مذهب  
الشافعي بطلانها .

قال صاحب البحر الصغير : وأرى جواز المزارعة والمساقاة في جميع الأراضي  
والأشجار المثمرة ، والمعاونة في المحقرات ، لعموم البلوى في البلدان ، وصيانة الخلق  
عن العصيان . فمن كتبها على مذهب من يرى ذلك فليعرض بذكر حكم الحاكم  
بصحتها وإجازتها ، ليخرج من الخلاف كما تقدم ذكره آنفاً .

\* وصورة المزارعة على أصل من يقول بصحتها : أقر فلان أنه تسلم من  
فلان جميع القطعة الأرض الفلانية - ويذكر حدودها وحقوقها - على أن يعمرها  
بنفسه وأعوانه ودوابه ، ويزرع فيها كذا وكذا في سنة كذا ، أو ليزرع فيها  
ما يحب ويختار من المزروعات الصيفية والشتوية على العادة في مثل ذلك . ويقوم  
بسقي ما يزرع فيها . وبما يصلحه وينميه إلى حين بلوغه واستكمال منفعته . ومهما



رزق الله تعالى في ذلك وأعطاه بكرمه من غلة الزرع المذكور ، أخرج منه ما يجب عليه فيه الصدقة . وكان الباقي بينهما ، لفلان بحق أرضه كذا ، ولفلان بحق بذره وعمله كذا . ورضى فلان المالك للأرض المذكورة بذلك بمخاطبته إياه واتفاقهما وتراضيهما على ذلك . ويؤرخ .

\* وصورة أخرى في المزارعة : أقر فلان أنه تسلم من فلان جميع الأرض السليخة السكائنة بمكان كذا . المعروفة بكذا - وتوصف وتحدد - ليزرعها من عنده - أو يقول : من ماله وصلب حاله - حنطة أو غيرها من أصناف الحبوب والمزروعات في سنة كذا ، تسليماً شرعياً . ومهما لحق ذلك من حرث وحصاد ورجاد ودرس ودراوة وغير ذلك من بداءة الزرع وإلى نهاية استغلاله يكون على فلان العامل المذكور . فإذا صار حطباً صافياً كان لفلان كذا ولفلان كذا ، حسبما اتفقا وتراضيا على ذلك . ويؤرخ .

فأمر : ربما اشترط الناس في المساقاة أو المزارعة ما يفسد عقدها ، من عمل دولاب ، أو حفر نهر ، أو بناء حائط . فالموثق إذا خاف الفساد في كتابته وكان ولا بد من ذكر ما اتفقا عليه من ذلك ، فليكتب آخر الكتاب بعد تمام العقد : \* ثم أقر المزارع المذكور أو المساقى المذكور ، إقراراً شرعياً صدر منه على غير شرط كان في صلب عقد هذه المزارعة أو المساقاة ، ولا مقترن به أن عليه لفلان بحق واجب عرفه له على نفسه : بناء جميع الحائط الفلاني ، أو حفر النهر الفلاني ، أو عمل دولاب في الجهة الفلانية . قبل ذلك منه قبولا شرعياً .

وفي هذا ضرر على المزارع وما أظن كاتبه بينهما يسلم من الإنم . فينبغي أن يتحلل منهما : وأيضاً فلا بد في هذه العقود من مراعاة الشروط كروية الأرض والآلات ، وتقدير المدة وغيرها . هذا إذا أفردت الأرض بالعقد . وأما إذا كان بين النخل : فتجوز المزارعة عليه مع المساقاة على النخل ، وقد تقدمت صور ذلك . ويشترط فيه اتحاد العامل فلا يجوز أن يساقى واحداً ويزرع آخر .



## كتاب الاجارة

وما يتعلق بها من الأحكام

وهي مشتقة من الأجر ، وهو الثواب . تقول : آجرك الله ، أى أنابك الله .  
فكان الأجرة عوض عمله . كما أن الثواب عوض عمله .  
والأصل فيها : الكتاب والسنة والإجماع والقياس .

أما الكتاب : فقوله تعالى ( ٦٥ : ٦ ) فإن أرضعن لكم فآتوهن أجورهن )  
قال الشافعى رحمه الله : لو لم يكن فى الإجارة إلا هذا لكفى . وذلك أن الله تعالى  
ذكر أن المطاوعة إذا أرضعت ولد زوجها فإنه يعطيها أجرتها . والأجرة لا تكون  
إلا فى الإجارة . والرضاع غرر ، لأن اللبن قد يقل وقد يكثر . وقد يشرب الصبي  
من اللبن كثيراً وقد يشرب قليلاً . وقد أجاز الله تعالى .

وبدل على صحتها : قوله تعالى فى قصة موسى وشعيب عليهما الصلاة والسلام  
( ٢٨ : ٢٦ ، ٢٧ ) يا أبت استأجره ، إن خير من استأجرت القوى الأمين . قال :  
إنى أريد أن أنسكحك إحدى ابنتي هاتين على أن تأجرني ثمانى حجيج ) فلولا  
أن الإجارة كانت سبباً فى شرعهم لما قالت ( يا أبت استأجره ) وأيضاً : فإنه قال  
— بعد قولها ( يا أبت استأجره ) ولم يفكر عليها — ( إنى أريد أن أنسكحك إحدى  
ابنتي هاتين على أن تأجرني ثمانى حجيج ) فجعل المنفعة مهراً . وقوله تعالى فى قصة  
موسى والخضر عليهما الصلاة والسلام ( ١٨ : ٧٧ ) قال لو شئت لمتخذت عليه أجراً ) .

وأما السنة : فروى أبو هريرة رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال  
« أعطوا الأجير حقه قبل أن يجف عرقه » وروى أبو هريرة أن النبي صلى الله  
عليه وسلم قال « من استأجر أجيراً فليبين له الأجرة » وروى أن النبي صلى الله  
عليه وسلم قال « قال ربكم سبحانه وتعالى : ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة ، ومن  
كنت خصمه خصمته : رجل أعطى بى عهداً ثم غدر ، ورجل باع حراً فأكل



ثمنه ، ورجل استأجر أجيراً فاستوفى عمله ولم يوفه أجره » وروت عائشة رضى الله عنها « أن النبي صلى الله عليه وسلم وأبا بكر استأجرا رجلاً خريئاً عالماً بالهداية » والخريت : الدليل . وروى « أن النبي صلى الله عليه وسلم احتجهم ، وأعطى الحجام أجرته » .

وأما الإجماع : فروى عن علي رضى الله عنه « أنه أجر نفسه من يهودى يستقى له الماء كل دلو بتمرة » وروى أن ابن عمر وابن عباس قالوا في قوله تعالى ( ٢ : ١٩٨ ) ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلاً من ربكم ) « هو أن يبيع الرجل ويؤجر نفسه » وروى أن عبد الرحمن بن عوف « استأجر أرضاً فبقيت في يده إلى أن مات . فقال أهله : كنا نرى أنها له حتى وصى بها . وذكر أن عليه شيئاً من أجرتها » وماروى خلاف ذلك عن أحد من الصحابة .

وأما القياس : فلأن المنافع كالأعيان . فلهذا جاز عقد البيع على الأعيان ، جاز عقد الإجارة على المنافع .

ويعتبر في المؤجر والمستأجر ما يعتبر في البائع والمشتري .

وصيغة العقد ، أن يقول : أجرتك هذه الدار ، أو أكرمتك ، أو ملكتك منافعتها مدة كذا بكذا . فيقول المستأجر : استأجرت ، أو أكرمت ، أو تملككت أو قبلت .

وأظهر الوجهين : أنها تنعقد بما لو قال : أجرتك منفعتها ، وأنها لا تنعقد إذا قال : بعتك منفعتها .

وتنقسم الإجارة إلى واردة على العين ، كإجارات العقارات . وكذا إذا استأجر دابة بعينها للحمل أو الركوب ، أو شخصاً بعينه للخياطة أو غيرها . وإلى واردة على الذمة ، كاستئجار دابة موصوفة . وكذا إذا التزم للغير خياطة أو بناء .

وإذا قال : استأجرتك لتعمل كذا . فالخاصل إجارة عين أو إجارة في الذمة فيه وجهان . أحدهما : الأول .



ويشترط في الإجارة في الذمة : تسليم الأجرة في المجلس ، كتسليم رأس مال السلم في المجلس . وفي إجارة العين لا يشترط .

ويجوز في الأجرة التعجيل والتأجيل إن كانت في الذمة . وإذا أطلقت تعجلت وإن كانت معينة ملكت في الحال كالبيع . ولتسكن الأجرة معلومة .

نفي : قولنا « معلومة » احترازاً من المنفعة المجهولة . فإنها لا تصح للغرر ، ولا بد من العلم بالمنفعة قدراً ووصفاً ، بحيث تكون قابلة للبذل والإباحة ، وعلى هذا استئجار آلات اللهو كالطنبور والمزمار والرباب ونحوها حرام ، يحرم بذل الأجرة في مقابلتها ، ويحرم أخذ الأجرة عليها . لأنها من قبيل أكل أموال الناس بالباطل .

وكذلك لا يجوز استئجار المغاني ، ولا استئجار شخص لحمل خمر ونحوه ، ولا استئجار شخص بلبي المسكوس والرشا وجميع المحرمات . ولا تصح إجارة الدار بعمارتها ، ولا الدابة بعلفها .

ولا يجوز استئجار السلاح بالجلد ، والطحان بجزء من الدقيق أو بالنخالة . ولو استأجر المرضعة بجزء من الرقيق المرتضع في الحال . الظاهر : الجواز . انتهى . ويشترط في المنفعة أن تكون متقومة . فلا يجوز استئجار البائع على كلمة لا يتعبد بها ، وإن كانت الساعة تروج بها .

وأظهر الوجهين : أنه لا يجوز استئجار السكب للصيد ، والفعل للضراب . ويشترط أن يكون المؤجر يقدر على تسليمه . فلا يجوز استئجار الآبق والمغصوب ، ولا استئجار الأعمى لحفظ المتاع .

ولا يجوز استئجار الأرض لزرع ما يسقى إذا لم يكن لها ماء دائم ، وكذا إن كان لا تسكفها الأمطار المعتادة . ويجوز إن كان لها ماء دائم . وكذا إن كان يكفيها الأمطار المعتادة . أو ماء الثلوج المجمعة في الجبل . والغالب الحصول في الوجهين والمعجوز عنه شرعاً كالمعجوز عنه حساً ، فلا يجوز الاستئجار لقلع سن صحيحة



ولا استئجار الحائض لخدمة المسجد . وأظهر الوجهين : أن استئجار المنكوحه للرضاع وغيره بغير إذن الزوج لا يجوز .

ويجوز تأجيل المنفعة في الإجارة في الذمة ، كما إذا أُلزم ذمته الحمل إلى موضع كذا ، أو إلى شهر كذا .

ولا يجوز إيراد إجارة العين على المنفعة المستقبلية ، كإجارة الدار للسنة القابلة ، ولو أجز السنة الثانية من المستأجر قبل انقضاء الأولى . فالأشبه الجواز .

ويجوز أن يؤجر دابة من إنسان ليركبها بعض الطريق دون بعض ، أو من اثنين ليركب هذا أياماً وهذا أياماً . ويبين البعضين .

ويشترط أيضاً في المنفعة : أن تكون معلومة . وتقدر المنافع تارة بالزمان ، كاستئجار الدار سنة . وتارة بمحل العمل ، كاستئجار الدابة إلى موضع كذا للركوب ، والخياط ليخيط هذا الثوب . ولو جمع بينهما ، فقال : استأجرتك لتخيط لي هذا الثوب بياض هذا النهار . فأصح الوجهين : أنه لا يجوز .

ويقدر تعليم القرآن بالمدّة ، أو بتعيين السور .

ويقدر في الاستئجار للبناء بتعيين الموضع والطول والعرض والشُمك ، وما يبنى . به إن قدر بالعمل .

والأرض التي تصلح للبناء والزراعة والغراس ، لا بد في إيجارتها من تعيين المنفعة . وتعيين الزراعة ، يعني ذكر ما يزرع في أصح الوجهين .

ولو قال : أجزتسكها لتنتفع بها ماشئت صح . ولو قال : إن شئت فازرعها ، وإن شئت فاغرسها ، جاز على الأصح .

وفي إجارة الدابة للركوب ، ينبغي أن يعرف المؤجر الراكب بمشاهدته ، ويقوم مقام المشاهدة : الوصفُ التام على الأشبه . وكذا الحكم فيما يركب عليه من زاملة ، أو حمل أو غيرها .

ولا بد في الإجارة على العين من تعيين الدابة واشتراط رؤيتها .



وفي الإجارة في الذمة لأبد من ذكر الجنس والنوع ، والذكورة والأنوثة .  
وتبيين قدر السير في كل يوم . فإن كان في الطريق منازل مضبوطة . جاز إهماله ،  
وينزل العقد عليها .

وفي الاستئجار للحمل ينبغي أن يعرف المؤجر المحمول برؤيته إن كان  
حاضراً . و يمتحنه باليد إن كان في ظرف ، وإن كان غائباً فيقدر بالكيل  
أو الوزن ، ولا بد من ذكر الجنس .

ولا يشترط معرفة جنس الدابة وصفتها ، إن كانت الإجارة في الذمة ، إلا  
إذا كان المحمول زجاجاً ونحوه .

ولا يجوز الاستئجار للعبادات التي لا تنعقد إلا بالنية . ويستثنى الحج وتفرقة  
الزكاة ، وكذا الجهاد . ويجوز لتجهيز الميت ودفنه ، وتعليم القرآن .  
ويجوز الاستئجار للحضانة والإرضاع معاً ، ولأحدهما دون الآخر . والأصح :  
أنه لا يستتبع واحد منهما الآخر .

والحضانة : حفظ الصبي ، وتمهده بنسل الرأس والبدن والثياب ، وتدهينه  
وتكحيله ، وربطه في المهد ، وتحريكه لينام ونحوها .

وإذا استؤجرت لها فانةقطع اللبن . فالذهب : أن العقد يفسخ في الإرضاع  
وفي الحضانة .

والشهور : أنه لا يجب الخبر على الوراق ، ولا الخيط على الخياط ، ولا الدور  
على السكحال في استئجارهم .

ويجب تسليم مفتاح الدار إلى المسكترى ، وليس عليه صيانة الدار ، وإنما هي  
من وظيفة المسكري ، فإن بادر وعمر وأصلح المنكسر فذاك . وإلا فالمسكترى  
الخيار . وكسح الثلوج من السطح كالمهارة ، وتطهير عرصة الدار عن الكناسات  
على المسكترى ، وكذا كسح الثلج في عرصة الدار .

وعلى المسكري إذا أجر الدابة للركوب : الإكاف والبرذعة والحزام والثغر ،



والْبُرَّة والخطام ، والأشبه في السرج : اتباع العرف فيه ، والحمل ، والمظلة والغطاء وتوابعها على المسكترى .

والظرف الذى ينقل فيه المحمول على المسكترى إن وردت الإجارة على الذمة ، وعلى المسكترى إن تعلقت بالعين .

وعلى المسكترى فى إجارة الذمة : الخروج مع الدابة ليتعهدها ، وإعانة الراكب فى الركوب والنزول بحسب الحاجة ، ورفع الحمل وحطه ، وشد الحمل وحله .

وفى إجارة العين ليس عليه إلا التخلية بين المسكترى والدابة .

وتنفسخ إجارة العين بتلف الدابة ، ويثبت الخيار بعيبها .

وفى إجارة الذمة لا تنفسخ بالتلف . ولا يثبت فيها الخيار بالعيب ، واسكن

على المسكترى الإبدال والطعام المحمول ، ليؤكل ببذل إذا أكل على الأصح .

والأصح : أن مدة الإجارة لا تقدر ، لسكن ينبغى أن لا تزيد على مدة لقاء

ذلك الشيء غالباً . وفى قول : لا تزيد المدة على سنة . وفى قول آخر : ثلاثين سنة .

والمستحق لاستيفاء المنفعة له استيفاء المنفعة بغيره . فمن استأجر ليركب : له

أن يُركب مثل نفسه أو أخف منه ، وإذا استأجر ليسكن ، أسكن مثله ،

ولا يسكن الحداد والتقصار .

ولا يجوز إبدال ما يستوفى المنفعة منه ، كالدار والدابة المعينة ، والمستوفى به ،

كالثوب المعين للخياطة ، والصبي المعين للإرضاع . وفى جواز إبداله وجهان .

أظهرهما : الجواز .

ويد المستأجر على الدابة والثوب يد أمانة فى مدة الإجارة . وبعد انقضاءها

كذلك فى أظهر الوجهين .

ولو ربط دابة أكثرها لحل أو ركوب ، ولم ينتفع بها . فلا ضمان عليه

إلا إذا انهدم الاصطبل عليها فى وقت لو انتفع بها لما أصابها الانهدام .

وإذا تلف المسال فى يد الأجير من غير تعد ، كالثوب إذا استؤجر للخياطة



أو صبغة . فلا ضمان عليه إن لم ينفرد الأجر باليد ، بل قعد المستأجر عنده ، أو أحضره إلى منزله . وإن انفرد باليد فكذلك في أصح الأقوال . والثالث : الفرق بين المنفرد والمشارك ، ولا يضمن المنفرد . والمنفرد : هو الذى أجر نفسه مدة معينة للعمل . والمشارك : هو الذى يقبل العمل فى ذمته .

ولو دفع ثوباً إلى قصار ليقصره ، أو خياط ليخيطه . ففعل ، ولم يجز ذكر أجره . فأصح الوجهين : أن له الأجرة . وقد يستحسن القول الثالث ، وهو الفرق بين أن يكون العامل معروفاً بذلك العمل فيستحق ، أو لا فلا يستحق .

وإذا تعدى المستأجر فيما استأجره - كما لو ضرب الدابة فوق العادة ، أو أركب الدابة أثقل منه ، أو أسكن الدار الحداد أو القصار - دخل المستأجر فى ضمانه . وكذلك لو اكترى لحمل مائة من من الحنطة ، أو العكس ، أو اكترى لحمل عشرة أقدرة من الشعير . فحمل عشرة من الحنطة ، دون العكس ، أو أن يحمل مائة من من حنطة فحمل مائة وعشرة . فعليه أجره المثل لازيادة .

وإن تلفت الدابة بذلك فعليه الضمان ، إن لم يكن صاحبها معها ، وانفرد باليد . وإن كان صاحبها معها فيضمن نصف القيمة ، أو قسطها من الزيادة ؟ فيه قولان . أقربهما : الثانى .

وإن سلمه إلى المكبرى فحمله وهو جاهل . فالظاهر : وجوب الضمان على المكبرى أيضاً .

وإن وزن المكبرى بنفسه وحمل فلا أجره له لازيادة . ولا ضمان لو تلفت الدابة .

ولو دفع ثوباً إلى خياط فخطاه قباء ، وقال : هكذا أمرتنى . وقال المالك : بل أمرتك أن تقطعه قيصاً . فأصح القولين : أن القول قول المالك مع يمينه . وإذا حلف فلا أجره عليه . وعلى الخياط أرش النقصان .



ولا تنفسخ الإجارة بالأعذار مثل أن يستأجر حماماً فيتمذر عليه الوقود ،  
أو دابة ليسافر عليها فتمرض .

ولو استأجر أرضاً للزراعة فزرعها ، فهلك الزرع بجائحة ، فليس له الفسخ ،  
ولا حط شيء من الأجرة .

وموت الدابة والأجير المعينين يوجب الانفساخ في المستقبل . ولا يؤثر في  
الماضي في أصح القولين . ويستقر المسمى بالقسط .

وموت المتعاقدين لا يوجب الانفساخ . وكذا متولى الموقف إذا أجر البطن  
الأول ، ومات قبل تمامها . فأصح الوجهين : أن الإجارة تنفسخ .

ولو أجر ولى الصبي مدة لا يبلغ فيها بالسّن ، فباع بالاحتلام . فأظهر  
الوجهين : أن الإجارة تبقى .

والأصح : أن انهدام الدار يوجب الانفساخ .

فإن انقطع ماء الأرض المستأجرة للزراعة ، فذلك لا يوجب الانفساخ .  
ولكن يثبت الخيار .

ولو أكرى الجمل جالا وهرب وتركها عند المسكترى ، فراجع المسكترى  
الحاكم لينفق عليها من مال الجمل . فإن لم يجد له مالاً استقرض عليه ، ثم إن  
وثق بالمسكترى دفعه إليه وإلا جعله عند ثقة . ويجوز أن يبيع منها بقدر ما ينفق  
من ثمنه عليها ، وباقي النفقة للمسكترى . ويجوز أن يأذن المسكترى في الإنفاق  
عليها من ماله ليرجع في أظهر القواين .

وإذا تسلم المسكترى الدابة أو الدار ، وأمسكها حتى مضت مدة الإجارة  
استقرت الأجرة ، سواء انتفع بها أولا .

ولو استأجر للركوب إلى موضع ، وتسلم المركوب ومضت مدة إمكان السير  
إليه فكذلك .

ولا فرق بين إجارة العين وبين أن تكون في الذمة .



ويستقر في الإجارة الفاسدة أجرة المثل بما يستقر به المسمى في الصحيحة .  
ولو أكرى عيناً مدة ، ولم يسلمها حتى مضت المدة . انفسخت الإجارة ، ولم  
نقدر المدة . ولو كانت الإجارة للركوب إلى موضع ، ولم يسلم الدابة حتى مضت  
مدة إمكان السير . فالأظهر : أنها لا تنفسخ .  
والصحيح : أنه إذا اعتق عبده المستأجر لم تنفسخ الإجارة ، وأنه لا خيار  
للعبد ، ولا رجوع على السيد بالأجرة لما بعد العتق .  
ويصح بيع المستأجر من المستأجر ، ولا تنفسخ الإجارة في أصح الوجهين .  
وفي بيعه من غير المستأجر قولان . أصحهما : صحته أيضاً . ولا تنفسخ الإجارة .  
وإذا أجر الناظر فزادت الأجرة في المدة ، أو ظهر طالب بالزيادة ، لم ينفسخ  
المقد في الأصح .

### الخلافاً المذكور في مسائل الباب

اتفق العلماء على أن الإجارة من العقود الجائزة بالعوض ، وأن من شرط  
صحتها : أن تكون المنفعة والعوض معلومين .  
واختلفوا : هل تملك الأجرة بنفس العقد ؟ فقال أبو حنيفة : لا تملك الأجرة  
بالعقد . وتجب أجرة كل يوم بقسطه من الأجرة . وقال مالك : لا تملك المطالبة  
إلا يوماً بيوم . وأما الأجرة : فقد ملكت بالعقد .  
وقال الشافعي وأحمد : تملك الأجرة بنفس العقد . وتستحق بالتسليم . وتستقر  
بمضي المدة .

واختلفوا فيما إذا استأجروا داراً كل شهر بشيء معلوم .  
فقال أبو حنيفة ومالك وأحمد في إحدى الروايتين عنه : تصح الإجارة في  
الشهر الأول ، وتلزم . وأما ماعداه من الشهور : فيلزم بالدخول فيه . وقال  
الشافعي المشهور عنه ، وأحمد في الرواية الأخرى : تبطل الإجارة في الجميع .



واختلفوا فيما إذا استأجر منه شهر رمضان في شهر رجب ، فقال أبو حنيفة ومالك وأحمد : يصح العقد . وقال الشافعي : لا يصح .

واختلفوا : هل تصح الإجارة مدة تزيد على سنة ؟ فقال أبو حنيفة ومالك وأحمد : يجوز . وعن الشافعي أقوال ، أظهرها : لا يصح أكثر من سنة . وعنه يجوز إلى ثلاثين سنة . وعنه يجوز أكثر من سنة بغير تقدير .

واختلفوا فيما إذا حول المالك المستأجر في أثناء الشهر . فقالوا : له أجره ماسكن ، إلا أحمد . فإنه قال : لا أجره له . وكذلك قال : إن تحول الساكن لم يكن له أن يسترد أجره مابق . فإن أخرجه يد غالبة ، كان عليه أجره ماسكن .

واختلفوا في العين المستأجرة : هل يجوز للمالك بيعها ؟ فقال أبو حنيفة : لا تباع إلا برضاء المستأجر ، أو يكون عليه دين يحبسها الحاكم عليه . فبيعهما في دينه . وقال مالك وأحمد : يجوز بيعها من المستأجر وغيره ، يتسلمها المشتري إذا كان غير المستأجر بعد انقضاء مدة الإجارة . وعن الشافعي قولان .

واختلفوا في إجارة المشاع . فقال أبو حنيفة : لا تصح إجارة المشاع إلا من الشريك . وقال مالك والشافعي : تجوز على الإطلاق . وعن أحمد روايتان . أظهرهما : أنها لا تصح على الإطلاق . والأخرى : تصح ، اختارها أبو حنيفة المعكبري .

واختلفوا في جواز الاستئجار لاستيفاء القصاص في النفس ، وفيما دون النفس . فقال أبو حنيفة : يصح الاستئجار على استيفاء القصاص في النفس ، وفيما دون النفس . وقتل أهل الحرب .

ثم اختلفوا . هل تجب الأجرة على المقتص له ، أو المقتص منه ؟ فقال أبو حنيفة : هي على المقتص له في الجميع ، إذا كان في الطرف ، أو فيما دون النفس . وما فوق ذلك فلا يجوز الاستئجار فيه أصلاً ، بناء على مذهبه . وقال مالك : هي



على المقتص له في الجميع . وقال الشافعي وأحمد : هي على المقتص منه في الجميع .  
واختلفوا : هل يجوز للمستأجر فسخ عقد الإجارة من عذر مختص ، كمرض  
أو غيره ؟ فقال مالك والشافعي وأحمد : لا يجوز . وهي لازمة من الطرفين ، لا يجوز  
لأحد منهما فسخها ، إلا أن يمتنع استيفاء المنفعة بعيب في المعقود عليه . وقال  
أبو حنيفة : للمستأجر الفسخ لعذر يلحقه ، مثل : أن يمرض أو يحترق متاعه ،  
أو يسرق ، أو ينصب ، أو يفلس : فيكون له فسخ الإجارة .

واختلفوا هل تنفسخ الإجارة بموت أحد المتعاقدين ؟ فقال أبو حنيفة :  
تبطل مع الإمكان من استيفاء المنفعة . وقال مالك والشافعي وأحمد : لا تنفسخ  
بموت أحد المتعاقدين ، ولا بموتهما جميعاً . ويقوم الوارث مقام مورثه في ذلك .  
واختلفوا في أخذ الأجرة على القرب كتعليم القرآن والحج والأذان والإمامة .  
فقال أبو حنيفة وأحمد : لا يجوز ذلك . وقال مالك : يجوز في تعليم القرآن والحج  
والأذان . وأما الإمامة : فإن أفردا وحدها ، لم يجز له أخذ الأجرة عليها ، وإن  
جمعهما مع الأذان جاز . وكانت الأجرة على الأذان ، لأعلى الصلاة .

وقال الشافعي : يجوز في تعليم القرآن والحج . وأما الإمامة في الفروض :  
فلا تجوز فيها ، ويجوز في النوافل . ولأصحابه في جواز ذلك في التراويح وجهان .  
وفي الأذان ثلاثة أوجه .

واختلفوا في أجرة الحجام فقال أبو حنيفة ومالك والشافعي : يجوز ، ويباح  
للحر . وقال أحمد : لا يجوز . فإن أخذها من غير شرط ولا عقد ، علفها ناضحه  
وأطعمها رقيقة ، وهي حرام في حق الحر .

واختلفوا هل يجوز للمستأجر أن يؤخر العين المستأجرة بأكثر مما  
استأجرها به ؟ فقال أبو حنيفة : لا يجوز ، إلا أن يكون قد أحدث فيها شيئاً . فإن  
لم يحدث فيها شيئاً لم يكن له أن يكرى بزيادة . فإن أكرى تصدق بالفضل .  
وقال مالك والشافعي : يجوز ، سواء أصلح في العين شيئاً أو بنى فيها بناء ، أو لم



يقول . وعن أحمد أربع روايات . إحداهن : كذهب أبي حنيفة . والثانية : كذهب مالك والشافعي . والثالثة : لا تجوز إيجارها بزيادة بحال . والرابعة : يجوز ذلك بإذن المؤجر ، ولا يجوز بغير إذنه .

واختلفوا في جواز استئجار الخادم ، والظئر بالطعام والسكوة . فقال أبو حنيفة : يجوز في الظئر دون الخادم ، وقال مالك : يجوز فيهما جميعاً . وقال الشافعي : لا يجوز فيهما . وعن أحمد روايتان . أظهرهما : الجواز فيهما ، كقول مالك . والأخرى : المنع فيهما ، كقول الشافعي .

واختلفوا في استئجار الكتب للنظر فيها . فقال أبو حنيفة : لا يجوز . وقال مالك والشافعي وأحمد : يجوز .

واختلفوا في الأجير المشترك ، هل يجب عليه الضمان فيما جنت يده ؟ فقال أبو حنيفة ومالك وأحمد : يضمن ما جنت يده . وعن الشافعي قولان . أحدهما : يضمن . والثاني : لا يضمن .

واختلفوا في الأجير المشترك أيضاً ، هل يضمن ما لم تجن يده ؟ فقال أبو حنيفة : لا ضمان عليه . وقال مالك : عليه الضمان . وعن الشافعي قولان ، كالمذهبين . وعن أحمد روايتان . إحداهما : لا ضمان عليه ، كذهب أبي حنيفة . والأخرى : يضمن ، كذهب مالك . والثالثة : إن كان هلاكه مما لا يستطيع الامتناع منه . كالخريق والصوص ، وموت البهيمة . فلا ضمان عليه . وإن كان بأمر خفي . ويستطاع الاحتراز منه ضمن .

وأما الأجراء : فلا يضمنون عند مالك . وهم على الأمانة ، إلا الصناعات خاصة . فإنهم ضامنون إذا انفردوا بالعمل فيما عملوه بالأجرة أو بغيرها ، إلا أن تقوم بينة بفراغه وهلاكه فيبرأ .

واختلف الخياط وصاحب الثوب . فعند مالك وأحمد : إن القول قول



الخياط . وهو أحد قولي الشافعي . وقال أبو حنيفة والشافعي في أحد قوليه : القول قول صاحب الثوب .

واتفقوا على أن الراعي مالم يتعد فلا ضمان عليه .

واختلفوا فيما إذا ضرب البهيمة المستأجرة الضرب المعتاد فهلك . فقال مالك والشافعي وأحمد : لا يضمن . وقال أبو حنيفة : يضمن ، وإن كان ضرباً معتاداً .

واختلفوا فيما إذا عقد مع حمال على حمل مائة رطل ، ثم أكل منها . فقال أبو حنيفة ومالك وأحمد : كلما أكل منها شيئاً أبدل عوضه ، وقال الشافعي ، في أظهر قوليه : ليس له أن يبدل عوضه .

واختلفوا فيما إذا استأجر دابة ، فهل له أن يؤجرها لغيره ؟ فقال أبو حنيفة : لا يجوز إلا لمن يساويه في معرفة الركوب ، وقال الشافعي وأحمد : لا يجوز له أن يؤجرها إلا لمن يساويه في الطول والسمن . وقال مالك : له أن يكرئها من مثله في رفقة يسيرة .

واختلفوا فيمن نصب نفسه للمعاش من غير عقد إجارة . كالملاح والحلاق . فقال مالك وأحمد : يستحق كل منهم الأجرة . وقال أصحاب الشافعي : لا يستحق الأجرة من غير عقد . ولم يوجد عن أبي حنيفة فيه نص ، بل قال أصحابه المتأخرون : إنهم يستحقون الأجرة .

واختلفوا في إجارة الحلبي - الذهب بالذهب ، أو الفضة بالفضة - هل يكره ؟ فقال أبو حنيفة والشافعي ومالك : لا يكره . وكرهه أحمد .

واختلفوا في إكراه الأرض بالثلث والرابع مما يخرج منها فقالوا : لا يصح . وعن أحمد روايتان . أظهرها : جوازها .

واتفقوا على أنه إذا استأجر أرضاً ليزرعها حنطة . فله أن يزرعها حنطة . وما ضرره ضرر الحنطة .



واختلفوا في الرجل يستأجر زوجته لإرضاع ولده منها . فقال أبو حنيفة ومالك والشافعي : لا يصح . وزاد مالك ، فقال : تجبر على ذلك ، إلا أن تكون شريفة لا ترضع مثلها . وقال أحمد : يصح .

واختلفوا فيمن اكرى بهيمة إلى موضع معلوم ، فجاوزه ، فعطبت الدابة . فقال أبو حنيفة : عليه الأجرة المسماة إلى الموضع المسمى ، وعليه قيمتها . ولا أجرة عليه فيما جاوزه . وقال مالك : صاحبها بعد تلفها بالخيار بين أن يضمه القيمة بلا أجرة أو أجرة المثل بلا قيمة ، بعد أن يؤدي الأجرة الأولى . وقال الشافعي وأحمد : عليه المسمى وأجرة ما تمدها ، أو قيمتها .

واختلفوا فيما إذا استأجر داراً ليصلى فيها . فقال مالك والشافعي وأحمد : يجوز أن يؤجر الرجل داره من يتخذها مصلى مدة معلومة ، ثم تعود إليه ماسكاً . وله الأجرة . وقال أبو حنيفة : لا يجوز ذلك ، ولا أجرة له . وقال ابن هبيرة في الإفصاح : وهذا من محاسن أبي حنيفة لا مما يعاب عليه ؛ لأنه مبني على القرب عنده . فلا يؤخذ عليها أجرة .

واختلفوا : هل يجوز اشتراط الخيار ثلاثاً في الإجارة ؟ فقال أبو حنيفة ومالك وأحمد : يجوز ، سواء كانت على مدة أو في الذمة . وقال الشافعي : لا يجوز في المدة قولاً واحداً . وفي الذمة قولان .

واتفقوا على أن العقد في الإجارة : إنما يتعلق بالمنفعة دون الرقبة ، خلافاً لأحد قولي الشافعي .

واختلفوا في إجارة الإقطاع . والمشهور المعروف المقرر من الشافعي : صحته . والجمهور على ذلك . قال النووي : لأن الجندی يستحق المنفعة .

تهنئة : قال شيخنا الإمام تقي الدين السبكي رحمه الله تعالى : مازانا نسمع علماء الإسلام قاطبة بالديار المصرية ، والبلاد الشامية ، يقولون بصحة إجارة الإقطاع ،



حتى بزغ الشيخ تاج الدين الفزارى وولده . فقالا فيها ماقالا ، وهو المعروف من مذهب أحمد . ولكن مذهب أبى حنيفة : بطلانها .

### فصل

وإذا استأجر أرضاً سنة ليزرع فيها نوعاً من الغراس مما يتأبد ، ثم انقضت السنة ، فلمؤجر الخيار عند مالك بين أن يعطى المستأجر قيمة الغراس ، وكذلك إن بنى : أن يعطيه قيمة بناء ذلك على أنه مقلوع ، أو يأمره بقلعه . وقال أبو حنيفة كقول مالك ، إلا أنه قال : إذا كان القلع يضر بالأرض ، أعطاه المؤجر القيمة . وليس للغارس قلمه ، وإن لم يضر لم يكن له إلا المطالبة بالقلع . وقال الشافعى : ليس ذلك المؤجر ، ولا يلزم المستأجر قلع ذلك . ويبقى مؤبداً ، ويعطى المؤجر قيمة الغراس المستأجر . ولا يأمره بقلعه . وهو إحدى الروايتين عن أحمد ، أو يقره في أرضه . ويسكونان مشتركين ، أو يأمره بقلعه ، ويعطيه أرش ما نقص بالقلع . وقال أحمد في الرواية الثانية : لا يلزم المستأجر قلع ذلك ، ويبقى مؤبداً . ويعطى المستأجر أجره المثل الأرض .

### فصل

ومن استأجر إجارة فاسدة ، وقبض ما استأجره ، ولم ينتفع به — كما لو كانت أرضاً فلم يزرعها ولا انتفع بها حتى انقضت مدة الإجارة — فعليه أجره مثلها عند مالك . وكذلك لو استأجر داراً فلم يسكنها ، أو عبداً فلم ينتفع به . وقال الشافعى وأحمد : له أجره المثل . وقال أبو حنيفة : لا أجره عليه ، لسكونه لم ينتفع بها . انتهى .

المصطلح : ويشتمل على صور . ولها عدد ، وهى أصول الشروط التى تذكر للاحتياط .

وهى على أصناف : ذكر المستأجر ، والمؤجر ، وأسمائهما ، وأنسابهما ، وما



يعرفان به ، والمأجور ، وموضعه ، ووصفه ، وتحديدته ، والمدة مبتدأها ومنتهاها ، والأجرة ، وذكر تأجيلها إن كانت مؤجلة ، أو تنجيمها إن كانت منجمة ، أو قبضها إن كانت معجلة ، وأن لا تتأخر الإجارة عن وقت العقد مدة طويلة ولا قصيرة . وذكر المعاقد ، والتسلم والتسليم ، وأن يكون المأجور مفرغاً عند الإجارة غير مشغول ، وإقرار المتأجرين عند الشهود بما نسب إلى كل واحد منهما من ذلك ، ومعرفة الشهود بهما ، وصحة العقل والبدن ، وجواز الأمر ، والتاريخ .

وأما الصور ، فمنها :

\* صورة الإجارة الواردة على العيين : استأجر فلان الوصى الشرعى على تركة فلان ، وعلى أولاده لصلبه . وهم : فلان وفلان وفلان الأيتام الصغار الذين هم في حجب الشرع الشريف ، بمقتضى كتاب الرصية ، المحضر من يده - وبشرحه ويذكر تاريخه وثبوته ، وإن كان بالإذن من الحاكم بغير وصية ، فقد تقدم من ذلك ما فيه كفاية - ثم يقول : للأيتام المذكورين أعلاه بهم ، الحاصل لهم تحت يد الوصى المذكور بينهم بالسوية أثلاثاً ، اظهور الحظ والمصلحة والنبطة لهم في ذلك المسوغة للاستئجار لهم شرعاً من فلان - وهو القائم في إيجار ما أتى ذكره - على الوجه الآتى شرحه عن الأخوة الأشقاء . وهم فلان وفلان وفلان ، أولاد فلان ، وعن والدتهم فلانة ، بإذنهم له ، وتوكيلهم إياه في إيجار المأجور الآتى ذكره ، من المستأجر المذكور ، بالأجرة الآتى ذكرها ، على الوجه الآتى شرحه . وفي قبض الأجرة وتسليم المأجور . وفي التسلم والتسليم والمسكاتبة ، والإشهاد على الرسم المعتاد ، التوكيل الصحيح الشرعى ، الذى قبله منهم . وتقلده عنهم القبول الشرعى ، بشهادة شهوده - أو بشهادة من يعين ذلك في رسم شهادته ، أو بمقتضى كتاب الوكالة المحضر من يده - المتضمن لذلك المؤرخ بكذا ، الثابت مضمونه بمجلس الحكم العزيز القلانى الثبوت الشرعى ، للأيتام المذكورين أعلاه ، وبالمهم دون ماله بالإذن المشار إليه - أو بالوصية الشرعية - ما هو لوكلى ،



الأجر المذكور أعلاه ، وملسكهم وييدهم وتحت تصرفهم ، إلى حالة هذه الإجارة . ومنتقل إليهم بالإرث الشرعى من والد الإخوة المذكورين أعلاه ، زوج والديهم المذكورة أعلاه بينهم على حكم الفريضة الشرعية . والأجرة الآتى ذكرها بينهم كذلك . وذلك جميع كذا وكذا ، إجارة صحيحة شرعية . لازمة الانتفاع بالمأجور المعين أعلاه ، انتفاع مثله بمثل ذلك ، لمدة كذا وكذا من تاريخه بأجرة مبلغها عن ذلك كذا وكذا ، ماهو على حكم الحلول كذا وكذا ، عجل المستأجر المذكور ذلك من المال الحاصل تحت يده للأيتام المستأجر لهم المذكورين أعلاه . ودفعه إلى الوكيل المؤجر المذكور . فقبضه منه لموكلية المذكورين أعلاه قبضاً شرعياً . والباقي من الأجرة المعينة أعلاه كذا وكذا ، يقوم الوصى المستأجر المذكور به من مال الأيتام المذكورين للوكيل المؤجر المذكور ، أو لمن يستحق قبض ذلك منه شرعاً ، على قسطين متساويين ، قوتلثة أقساط كل سنة تمضى من تاريخه كذا وكذا . سلم الوكيل المؤجر المذكور إلى المستأجر الوصى المذكور جميع المأجور المعين أعلاه . فتسلمه منه تساماً شرعياً . وإن كان المأجور فى بلد غير بلد العقد كتب موضع التسليم - وخلاه التخلية الشرعية . فإذا انتهى من ذلك يقول : ثم ساقى المؤجر المذكور على ما بأراضى القرية الموصوفة المحدودة بأعليه من الأشجار المختلفة الثمار ، على أن يعمل فى ذلك العمل المعتاد فى مثله شرعاً بأجراء الأيتام المذكورين وعواملهم ودوابهم وآلاتهم ، ويكسح أشجاره وينقى ثماره . ومهما رزق الله تعالى فى ذلك فى طول المدة المعينة أعلاه كان بين الأيتام المستأجر لهم وبين موكلى المؤجر المذكورين أعلاه على ألف سهم ، من ذلك سهم واحد للموكلين المذكورين بحق ملسكهم حسبما وكلوه فى ذلك التوكيل الشرعى . والباقي للأيتام المستأجر لهم ، مسافة شرعية حسبما اتفقا وتراضيا على ذلك . قبل كل منهما ذلك من الآخر قبولاً شرعياً . وذلك بعد أن ثبت عند الحاكم الآذن المشار إليه ما ذكر ثبوته أعلاه حالة الاستئجار المعين أعلاه ، وأن فى استئجار ذلك للأيتام المذكورين أعلاه حفظاً



وافراً وغبطة ظاهرة ، مسوغتى الاستئجار لهم شرعاً ، وأن الأجرة أجرة المثل للمأجور حالة التأجر ، وأن المأجور المذكور بيد الموكلين المذكورين وملسكهم ، وتمت تصرفهم إلى حين صدور الإجارة المعينة أعلاه ، بعد استيفاء الشرائط الشرعية . واعتبار ما يجب اعتباره شرعاً . ويكمل بالإشهاد والتاريخ والحسبة بخط الحاكم . \* وصورة إجارة دار للسكنى . وهى واردة أيضاً على العين : استأجر فلان من فلان الوصى الشرعى - أو بإذن الحاكم ، ويشرح على ماتقدم من أمر الوصية أو الإذن - على الإخوة الأشقاء الأيتام الصغار . وهم فلان وفلان وفلان ، أولاد فلان ، الذين هم فى حجب الشرع الشريف ، لوجود الحفظ والمصلحة والغبطة الأيتام المذكورين فى إيجار المأجور الآتى ذكره ، على الوجه الآتى شرحه ، المسوغ ذلك للإيجار عليهم شرعاً ، ماهو ملك للأيتام المؤجر عليهم المذكورين أعلاه ، ويبدى وتمت تصرفهم إلى حالة هذه الإجارة ، الثابتة ملكيتهم لذلك عند الحاكم الآذن المشار إليه . وذلك جميع الدار الكبرى العامرة ، السكينة بموضع كذا - وبصفها ويحددها - إجارة صحيحة شرعية ، لازمة لمدة كذا وكذا من تاريخه بأجرة مبلغها عن المدة المعينة أعلاه كذا وكذا ، حساباً لكل شهر كذا وكذا ، يقوم المستأجر المذكور للمؤجر الوصى المذكور بأجرة كل شهر فى غرته ، أو فى ساعته . ويكمل الإجارة بالشروط المعتبرة . كما تقدم .

وإن كان فى الدار جنينة ذات أشجار ، ذيل بالمسافة على نحو ماتقدم شرحه . \* وصورة استئجار الأرض للزراعة : استأجر فلان من فلان ماذكر المؤجر المذكور : أنه له ويبدى وملسكه ، وتمت تصرفه إلى حين صدور هذه الإجارة . وذلك جميع قطعة الأرض المكشف البياض ، التى شربها من النهر الفلانى ، أو من القناة الفلانية ، أو من ماء المطر ، أو من ماء الثلوج السائل إليها من الجبل الفلانى أو من ماء النيل المبارك - وبصفها ويحددها - إجارة صحيحة شرعية لازمة ، لينتفع المستأجر المذكور بذلك الزرع والزراعة بالخططة ، أو غير ذلك من أصناف المزروعات



والحبوب على الوجه الشرعى ، لمدة كذا وكذا من تاريخه ، ويكمل بذكر الأجرة وقبضها ، أو حلولها أو تقسيطها . والمعاقدة الشرعية والتسليم والتسليم والرؤية والمعرفة . ويؤرخ .

\* وصورة الإجارة الواردة على الذمة بتأجيل المنفعة وتعجيل الأجرة : استأجر فلان من فلان . فأجره نفسه على أن يحمل المستأجر المذكور وزوجته فلانة فى زوج محايير عجمى ملبد مغطى بثوب جوخ - ويصف ما يحمله لها من الأحمال والحوائج سخاناه والمواهى والزوامل ، وما فيها من القماش والأثاث والزاد والماء ، ويضبط كل شىء منها بالوزن ، ويذكر الخيمة وآلة الطبخ والسكرارين ، والدست والصاغرة ، والمنصب الحديد والتعاليق ، وما فيها من الأدهان . وقماش البدن ، وما يقيهما من الحر والبرد . ويستوفى الكلام فى ذكر ما يحتاج إليه الحاج - ثم يقول : من مدينة كذا ، إلى مدينة كذا ، ثم إلى مكة المشرفة ، ثم إلى عرفات ، ثم إلى منى ، ثم إلى مكة المشرفة ، ثم إلى المدينة الشريفة النبوية ، على الحال بها أفضل الصلاة والسلام ، ثم إلى ينبوع ، ثم إلى العقبة ، ثم إلى القاهرة المحروسة ، على جمال يقيهما من ماله وصلب حاله ، صحبة الركب الشريف السلطانى الشامى - أو المصرى ، أو الحلبي ، أو الكوفي ، أو الغزاوى - ذهاباً وإياباً ، وعلى أن يحمل له فى الرجعة من التمر والجوز والشاشات ، والأزر البيارم ، والأنطاع والجلود الطائفى وغير ذلك من أنواع الهدية المعتادة كذا وكذا - ويضبط كل نوع منها بتقدير وزن معلوم - إجارة صحيحة شرعية بأجرة مبالغها كذا على حكم الحلول ، دفعها المستأجر المذكور إلى المؤجر المذكور بحضرة شهوده . فقبضها منه قبضاً شرعياً . وهذه الأجرة يجوز تعجيلها وتأجيلها . ولا بد فيها من اعتراف المؤجر بمعرفة ما عاقد عليه المعرفة الشرعية النافية للجهالة . ثم يقول : وعليه الشروع فى السفر من استقبال كذا صحبة الركب الشريف المشار إليه مصحوباً بالسلامة . ويكمل على نحو ما سبق .

\* وصورة الإجارة الواردة على العين بأجرة معجلة ، أو مؤجلة : استأجر فلان



من فلان الجمال الحادى جميع الجمال العشرة المذكورة المذلة السمان الجياد ، الحاضرة حال العقد عند المتعاقدين ، المشخصة عندهما ، الوارد عقد هذه الإجارة عليها بعد تشخيصها ، ليحمل المستأجر المذكور وزوجته فلانة ، التي وصفها كوصفه في الطول والسمن ، في زوج محابر عجمى ملبد مغطى - ويذكر ما تقدم شرحه مبيناً - على الجمال المذكورة ، من مدينة كذا إلى مدينة كذا - ويسوق الكلام المتقدم من غير إخلال بمقصود في سفر الحجاج - ثم يقول : إجارة صحيحة شرعية ، لازمة للحمل والانتفاع بالجمال المذكورة ، انتفاع مثلها على العادة في مثل ذلك ، بأجرة مبلغها كذا . دفع المستأجر المذكور إلى المؤجر المذكور كذا وكذا من جملة الأجرة المعينة أعلاه . فقبض ذلك منه قبضاً شرعياً ، وباقي الأجرة المعينة أعلاه يقوم به المستأجر المذكور بدفعها على قسطين متساويين ، أو على قسط واحد . أحدهما : في العشر الأول من ذى القعدة سنة تاريخه . والثانى : في العشر الأول من ذى الحجة بمكة المشرفة . وأقر بالملاءة والقدرة على ذلك ، وسلم المسكرى المذكور إلى المسكترى المذكور الجمال المسكراة . فتسلمها منه تسليماً شرعياً بعد الرؤية لها ومعرفتها بالمعرفة الشرعية النافية للجهالة . وعلى الجمال المذكور إبدال الجمل المعيوب والمالك من الجمال الوارد عليها عقد هذه الإجارة بغيره من الجمال الجياد السليمة من العيوب وتعاقداً على ذلك معاقدة شرعية . ويكمل على نحو ما تقدم شرحه .

\* وصورة استئجار رجل للحج عن ميت بمباشرة وصيه الشرعى : أجر فلان نفسه لفلان الوصى الشرعى عن فلان ، أو القائم فيما سيأتى ذكره فيه ، بالوصية الشرعية الصادرة له من فلان المتوفى إلى رحمة الله تعالى من قبل تاريخه ، المؤرخ باطنها بكذا ، الثابت مضمونها بمجاس الحكم العزيز الفلانى المؤرخ بثبوته بكذا على أن يحج بنفسه عن فلان الموصى المتوفى المذكور حجة الإسلام الواجبة عليه شرعاً ، على أن يتوجه من البلد الفلانى في عام تاريخه في مدة يتمكن فيها من أداء فرض الحج في العام المذكور . قاصداً أداء حجة الإسلام وعمرته ، إما مع الركب



الشريف المصرى ، أو الشامى ، أو غيرهما ، أو فى البحر الملح ، أو غير ذلك على مايتفقان عليه . فيحرم من الميقات الذى يجب على مثله . وينوى حجة مفردة كاملة . ويدخل الحرم الشريف مليياً . فيؤدى عنه الحجة المذكورة بأركانها ، وواجباتها وشروطها وسننها . ثم يعتزم عنه عمرة من ميقاتها الشرعى ، مكاملة الشروط على الأوضاع المعتبرة الشرعية . وهو بالخيار ، إن شاء أفرد ، وإن شاء تمتع وإن شاء قرن . وينوى فى جميع أفعاله لذلك وتلبسه به : وقوعه عن المتوفى الموصى المذكور وأجر ثوابه له . ومتى وقع منه إخلال يلزم فيه فدية . ووجب عليه بسببه دم ، كان ذلك متعلقاً به وبماله ، دون مال المتوفى المذكور . عاقده الوصى المذكور على ذلك كله معاقدة صحيحة شرعية بالأجرة المقيمة لذلك فى كتاب الوصية المذكور وهى كذا وكذا ، أقبضها الوصى المذكور للمعاقد المذكور من مال المستأجر له الموصى المذكور . فقبضها منه قبضاً شرعياً . وصارت بيده وحوزه . وعليه أن يأتى بمسطور يبرئه من ذلك . وذلك بعد أن ثبت بمجلس الحكم العزيز القلانى أن المؤجر نفسه المذكور حج عن نفسه الفريضة الواجبة عليه ثبوتاً شرعياً . ويؤرخ .

\* وصورة استئجار رجل لتعليم القرآن : استأجر فلان فلاناً ، المقرئ المجود الحافظ المتقن المحرر ، ليقرى ولده لصلبه فلاناً الصبى المميز ، أو العشارى ، الذى أجاد الحفظ من سورة « قل أعوذ برب الناس » إلى آخر « سورة الكهف » مثلاً . تسكلة كتاب الله العزيز ، القرآن الكريم ، كلام رب العالمين - وهو من أول الفاتحة لسورة البقرة إلى آخر سورة سبحان - قراءة متقنة جيدة . خالية من اللحن والتغيير والتحريف والتبديل ، إجارة صحيحة شرعية فى مدة سنة كاملة من تاريخه ، بأجرة مبلغها عن ذلك كذا وكذا . يقوم له بالأجرة المقيمة أعلاه مقسطة عليه من تاريخه فى اثنى عشر قسطاً متساوية ، سلخ كل شهر يمضى من استقبال المدة المذكورة قسط واحد ، أقر بالملاءة والقدرة على ذلك . وسلم المؤجر نفسه لذلك . وشرع فى تلقين الولد المذكور وإقرائه وتحفيظه . ويؤرخ .



\* وصورة استئجار المرأة للحضانة والإرضاع : استأجر فلان مطلقة فلانة لحضانة ولده فلان ، أو ابنته فلانة الصغيرة الرضيع ، المقدر عمرها بكذا وكذا شهراً التي رزقها على فراشه قبل تاريخه من مطلقة المذكورة أعلاه ، وإرضاعها بقية مدة الرضاع الشرعى ، وهو كذا وكذا شهراً من تاريخه ، على أن الحضانة المذكورة تحفظ الصغيرة المذكورة ، وتتمهدها بغسل وجهها ورأسها وبدنها وثيابها ودهنها وكحلها ، وربطها في مهدها ، وتحرى كفاها للنظام ، وإرضاعها من ثديها ، والقيام بما تحتاج إليه ، وملازمتها بالحضانة والإرضاع في السكن الفلانى ، قائمة بما يلزم الحضانات من ملازمة محل الحضانة على الوجه الشرعى ، إجارة صحيحة شرعية لازمة بأجرة مبلغها عن كل شهر يمضى من تاريخه كذا وكذا ، يقوم المستأجر المذكور للمستأجرة المذكورة بأجرة كل شهر في غرته ، أقر فلان بالملازمة والقدرة على ذلك ، وتعاقدنا على ذلك معاقدة شرعية . وسلمت المؤجرة المذكورة نفسها لذلك . وسلمت الصغيرة المذكورة لتحضنها وترضعها على الحكم المشروح أعلاه . ويكمل .

\* وصورة استئجار شيء جار في إيجار الغير قبل فراغ مدة الأول - وهى صحيحة على مذهب الإمام أبى حنيفة رضى الله عنه - : استأجر فلان من فلان . ما ذكر المؤجر المذكور أنه له وبما سكه وله إيجاره ، وقبض أجرته بالطريق الشرعى . وذلك جميع الشيء الفلانى - ويصفه ويحدده - ويقول : وهو جار الآن في إيجار فلان الفلانى مدة انقضاءها سلع سنة من تاريخه . إجارة شرعية لازمة مدة سنة كاملة . أولها : مستهل الحرم الحرام سنة كذا ، بأجرة مبلغها كذا حساباً لكل شهر كذا ، يقوم المستأجر المذكور بأجرة كل شهر في سلخه . أقر بالملازمة والقدرة على ذلك . وذلك بعد الرؤية والمعرفة والمعاينة الشرعية . وعلى المؤجر المذكور تسليم المأجور المعين أعلاه إلى المستأجر المذكور في أول المدة المعينة أعلاه ، ويكمل على نحو ما سبق ، وإن رفعت هذه الإجارة إلى حاكم حنفى حكم بصحتها ، أو إلى شافى حكم ببطلانها ، مع العلم بالخلاف .



\* وإن كانت الإجارة مدة مستأنفة تالية لمدة المستأجر . كتب على نحو ما تقدم في الصورة التي تقدمت . وفي التسليم يقول : والمأجور المعين أعلاه بيد المستأجر بحكم عقده السابق على هذا العقد بتصادقهما على ذلك .

\* وإن كان المؤجر قد أجر ما هو جار في عقد إيجاره . فيحتاج - عند الإمام أبي حنيفة - أن لا يكون المأجور حصّة شائعة ، وأن لا يؤجر المستأجر ما استأجره إلا بنظر ما استأجر به لا بزيادة . فإن ذلك ممنوع عنده وعند أحمد . جائز عند مالك والشافعي .

\* وإن أجره منفعة دار بمنفعة دار . فجائز . وكذلك إذا استأجر داراً من رجل له عليه دين . فهما بخير إن بين أن يستأجره منه بأجرة معينة ويقاصصه بنظرها من دينه ، وبين أن يستأجر منه بالدين الذي في ذمته . ويقول : بأجرة مباغها كذا من دين المستأجر المستقر في ذمة المؤجر المذكور ، ويقول في آخر كتاب الإجارة : برئت بذلك ذمة المستأجر من الأجرة المعينة أعلاه . وذمة المؤجر من نظيرها من الدين البراءة الشرعية .

ضابط : كل ما جرى عليه عقد البيع في كتاب التبايع من الشروط يجرى عليه عقد الإجارة ويوصف في كتاب الإجارة بلفظ « الإجارة » وفي كتاب التبايع بلفظ « التبايع » ولا يخفى ذلك على الخذاق الممارسين لهذه الصناعة ووقائدها . انتهى .

\* وصورة إجارة الأرض البناء والغراس : استأجر فلان من فلان جميع القطعة الأرض السكشف أو البياض ، أو الخالية من الجدر والسقوف ، السكائنة بالمسكان الفلاني - ويحددها . ويذكر ذرعها إن أمكن الذرع - إجارة شرعية لازمة للبناء والعمارة والتعمية ، وحفر الأساسات والشرب والغراس المختلف الأنواع والثمار ، وحفر الآبار والقنوات والمجاري والمصارف ، والمنازف ، وسوق الماء إليها . والزراعة بأرضها ما شاء من الزرع ، مما له ساق وما ليس له ساق ، من الصيفي



والشتوى . والانتفاع بالمأجور المعين أعلاه كيف شاء المستأجر بالمعروف مدة ثلاثين سنة ، أو أكثر أو أقل متواليات الشهور والأيام والأعوام من تاريخه بأجرة مبلغها عن المدة المعينة أعلاه وكذا دفع المستأجر المذكور إلى المؤجر المذكور جميع الأجرة المعينة أعلاه . فقبضها منه قبضاً شرعياً . وسلم إليه المأجور المحدود المذكور بأعاليه . فتسلمه منه تسليماً شرعياً ، بعد النظر والمعرفة والمعاقدة الشرعية ، ويكمل .

\* وإن كان المأجور وقفاً والمؤجر ناظراً فيه . فيقول : أجره ما هو وقف صحيح شرعى ، جار تحت نظر المؤجر المذكور ، وهو وقف عليه ، وعلى من يشركه فيه بمقتضى كتاب الوقف المحضر من يده لشهوده ، الذى من مضمونه : أن فلاناً الواقف لذلك ، جعل النظر فيه للأرشد فالأرشد من أهل الوقف ، ولم يشترط في إيجاره مدة معينة ، ويمجرى الكلام في الإجارة إلى آخره .

\* وإن حضر إخوة المؤجر وصدقوا على ذلك . كتب تصدقهم على ذلك التصديق الشرعى في ذيل الإجارة . ويؤرخ .

\* وإن كانت الإجارة واردة على حفر بئر . فيذكر طولها ، واتساعها ومدورة أو مربعة . وإن كانت دولاباً فكذا .

\* وإن كانت قناة تحت الأرض . فيذكر ذرعها من أول الحفر إلى آخر المكان المحفور بالذراع المقصود ، واتساع القناة وارتفاعها . وحفر آبار العيون . النازلة عليها .

\* وإن كانت واردة على رجل للخياطة أو للبناء ، فهي واردة على الذمة . فلا يحتاج فيها إلى تعيين القميص أو العمامة .

\* وإن كانت واردة على العين . فيعين القميص للخياطة ، والعمامة للبناء ، من الطول والعرض والارتفاع ، وما يبنى به من الآلات .

\* وكذلك إذا استأجر رجلاً ليرعى له الغنم ، أو غيرها . فهو إما أن يستأجر



عينه ليرعى له أغنامه . فلا يذكر عدتها . وإما أن يستأجره ليرعى له أغناماً معلومة فيذكر عدتها . ويذكر في كل واقعة بحسبها ، مراعيًا في ذلك الدمة والعين .  
\* وإن كانت إجارة حائط لوضع الجذوع . فيجوز القول فيها على نحو ما تقدم في وضع الجذوع في كتاب العارية ، لكن هذه بلفظ الإجارة . ويذكر فيها المدة والأجرة .

\* وإن كانت إجارة عقود . فيقول : إجارة صحیحة شرعية ، لازمة للبناء والعمارة ، والانتفاع بالمأجور المعين كيف شاء المستأجر المذكور المعروف ، مدة ثمانية وأربعين سنة كاملات متواليات . أولاهن : يوم تاريخه ، بأجرة مبلغها كذا . دفع المستأجر إلى المؤجر المذكور جميع الأجرة المعينة أعلاه . فقبضها منه قبضاً شرعياً ، ويكمل . ثم يقول : ووجب للمستأجر المذكور الانتفاع بالمأجور المعين أعلاه المدة المعينة أعلاه وجوباً شرعياً ، وجرى عقد هذه الإجارة على المأجور المعين أعلاه في ستة عشر عقداً منها ، متتابعة المدد متفرقة المجالس ، كل عقد منها ثلاث سنين لكل عقد منها أجرة تخصه ، ولفظ يشمل ، فأول مدة العقد الأول : أول المدة المعينة أعلاه . وأول كل عقد من بقية العقود : ما عقبه مدة العقد الذي قبله . وآخر مدة العقد الآخر : آخر المدة المعينة أعلاه .

\* وصورة الاستئجار لاستيفاء القصاص في النفس ، خلافاً لأبي حنيفة رضي الله عنه وحده : استأجر فلان وفلان وفلان الإخوة الأشقاء أولاد فلان ، فلاناً لاستيفاء القصاص من فلان ، قاتل والد المستأجرين المذكورين أعلاه ، الثابت عليه قتله عمداً . وأنه ضربه ضربة بمثل فمات منها . كل ذلك بالبينّة الشرعية ، أو باعترافه بذلك بمجلس الحكم العزیز الفلانی الثبوت الشرعی بعد الدعوى عليه . وطلب استيفائه بالسيف ، إجارة صحیحة شرعية .

\* فإن كتب هذه الإجارة على مذهب مالك ، فتسكون الأجرة عنده على



الموكل ، أو المستأجر . فيقول : بأجرة مبلغها كذا دفعها المستأجرون المذكورون أعلاه إلى المستأجر المذكور . فقبضها منهم قبضاً شرعياً . ويكمل .

\* وإن كتب على مذهب الشافعي وأحمد ، فتسكون الأجرة عندهما على المقتض منه . وكذلك الإجارة في استيفاء القصاص فيما دون النفس ، فإنها جائزة إجماعاً والخلاف باق في الأجرة على حاله .

\* وإن كانت إجارة حجام ، فحائز عندهم ، مباحة للحر . خلافاً لأحمد . فإن الأجرة حرام عنده في حق الحر .

\* وصورتها : استأجر فلان فلاناً ليحججه بالمشروط ، أو الملائم ، في نقرته وساقيه ، إجارة شرعية بمبلغ كذا ، دفع ذلك إليه . فقبضه منه قبضاً شرعياً . ويكمل .

\* وصورة استئجار الخادم بالطعام والسكسوة : أجرة فلان نفسه من فلان على أن يقوم بخدمته في شراء ما يحتاج إليه من الأطعمة والأسواق من اللحوم والألبان وغير ذلك . وأن يقوم بخدمة دابته أو بخلته مثلاً وعلفها وسقيها وربط الدابة وحملها ، وشد السرج والإكاف عليها وحمله ، وإلباسها اللجام ورفعها ، والمشي معه حيث توجه . وتقديم الدابة له عند الركوب ومسكها عند النزول ، وحفظها من حين النزول إلى أن يركب في كل يوم وليسلة على الدوام والاستمرار ، سفرها وحضراً ، خلا أوقات الصلوات ، إجارة صحيحة شرعية . جائزة مدة كذا من تاريخه بأجرة له عن ذلك ، من السكسوة قميص وإلباس وقبع وعمامة من القطن الخشن ، وجبة من القطن المضروب ، أو بشت من الصوف المخطط ، أو جوخة من الجوخ الملون المخيوط ، القيمة لذلك كله كذا وكذا درهما . ومن الطعام ما يسكفي مثله في العادة . فالسكسوة مؤجلة ، تحمل عند فراغ المدة وانقضائها . والنفقة كل يوم فيه ، وأقر المستأجر بالملااة والقدرة على ذلك . وأقر المؤجر نفسه بالقدرة على العمل وسلم نفسه لذلك ، وشرع فيه من يوم تاريخه . ويكمل .

\* وصورة استئجار كتب العلم للمطالعة والنظر والاستفادة والنسخ منها إلى



غير ذلك مما يقصد بها : استأجر فلان من فلان ، فأجره ما ذكر أنه له وملسكه وييده وتحت تصرفه إلى حين صدور هذه الإجارة . وذلك جميع الكتب المجلدات النفيسات الحسنة الخط ، المتقنات الجلد ، المشتملة على شرح كذا . وعدته كذا وكذا جزءا ، وشرح كذا وعدته كذا وكذا جزءا . ويعدد السكتب إن كانت متونا ، أو شروحا بأسمائها وأسماء مؤلفيها وعدة أجزائها - ثم يقول : إجارة صحيحة شرعية لازمة جائزة ، ليطالع المستأجر المذكور ، ومن أراد من الفقهاء وطلبة العلم الشريف في السكتب المذكورة كيف شاء ليلا ونهارا . وينظر فيها ويستنسخ منها ما أراد ، وينتفع بها انتفاع مثله بمثلها بأجرة مبلغها عن ذلك كذا وكذا ، يقوم له بذلك مقسطا عليه في كل يوم كذا ، أقر بالملاة والقدرة على ذلك . وسلم إليه السكتب المذكورة ، فتسلها منه تسلمها شرعيا .

وهذه الإجارة جرت العادة في كتابتها من غير تعيين مدة ، بل يذكر الأجرة ويقسطها كل يوم بقسطه . وعندى أن ضبطها بمدة معلومة أولى وأحوط . وتسقط الأجرة كل يوم بيومه .

\* وصورة استئجار الحلى الذهب بالذهب ، أو الفضة بالفضة : استأجر فلان من فلان . فأجره ما ذكر : أنه له وملسكه وييده ، وتحت تصرفه إلى حالة هذه الإجارة وذلك جميع الشبارة الذهب المصرى المزينة ، المزركش على خرقة بندقي ، التي زنتها بما فيها من الخرقة كذا وكذا مثقالا . وجميع العصابة الزركش المشتملة على قطع ذهب صياغ عدتها كذا وكذا قطعة . وعلى فصوص - ويذكر وصفها وعدتها . ووصف ما فيها من اللواؤ السكبار والصغار ، وزنة ذلك كله . وجميع القلادة الذهب ، ويصفها ، ويذكر وزنها ، وجميع الأساور الذهب العريض والمفتول ويصفه . ووزنه بالثاقيل ، وكذلك يفعل في كل ما يقع عليه عقد الإجارة من أنواع الحلى ، ويصفه وصفا تاما يخرج به عن الجهالة ويضبطه بالوزن - ثم يقول : إجارة شرعية لازمة مدة كذا وكذا من تاريخه ، لاستعمال ذلك استعمال مثله . والتزين والتجمل به لزوجة



المستأجر المذكور . ومن أراد ليلاً ونهاراً ، بأجرة كذا وكذا . ويكمل .  
\* وصورة إجارة الأرض بثلاث ما يخرج منها : استأجر فلان من فلان ، فأجره جميع القطعة الأرض الكشف البياض المعدة للزراع التي بالمكان الفلاني - ويحددها - إجارة شرعية جائزة بأجرة مبلغها الثلاث ، مما يخرج الأرض المذكورة من المغل . فإذا صارت ذلك حياً صافياً استحق الثلاث منه أجرة له عن تلك الأرض المذكورة . أقر بالملاءة والقدرة على ذلك . وأنه تسلم المأجور المعين تسليماً شرعياً بعد الرؤية والمعاقدة الشرعية . ويكمل

\* وصورة إجارة الرجل زوجته لإرضاع ولده منها : استأجر فلان زوجته فلانة المستقرة في عصمته وعقد نكاحه يومئذ ، لترضع ولده لصلبه منها الذي عمره يومئذ ثلاثة أشهر ببقية أمد الرضاع الشرعي ، بأجرة مبلغها لسكر شهر يعضى من تاريخه كذا وكذا ، يقوم لها بأجرة كل شهر في سلعته . أقر بالملاءة والقدرة على ذلك . ويكمل .

\* وصورة إيجار الرجل داره مسجداً : استأجر فلان من فلان ، فأجره ما هو له ، وملسكه ويبيده وتحت تصرفه إلى حين صدور هذه الإجارة . وذلك جميع الدار الفلانية - ويصفها ويحددها - ثم يقول : بجميع حقوق ذلك كله - إلى آخره - إجارة صحيحة شرعية لازمة ، لاتخاذها مصلى له والمسلمين ، تقام بها الصلوات الخمس في أوقاتها ، ويؤذن بها أوقات التأذين للصلوات ، ولقراءة القرآن بها ، والاعتكاف والتهجد وصلاة التراويح في شهر رمضان ، وصلوات التطوع والسنن الراتبية ، مدة ثلاثين سنة كاملات متواليات من تاريخه ، بأجرة مبلغها كذا ، حساباً لسكر شهر كذا ، يقوم له بأجرة كل شهر في سلعته . أقر بالملاءة والقدرة على ذلك . وسلم المؤجر إلى المستأجر المذكور جميع المأجور المعين أعلاه . فتسلمه منه تسليماً شرعياً بعد الرؤية والمعاقدة الشرعية . ويكمل .

\* وصورة استئجار أرض بمر ماء من مقسم إلى مقسم آخر ، أو إلى دار



المستأجر : استأجر فلان من فلان جميع القطعة الأرض المستطيلة التي طولها خمسمائة ذراع مثلاً بالذراع التجارى ، وعرضها ذراع واحد بالذراع المذكور . وجميع السدس الشائع من جميع القطعة الأرض الحاملة لأبنية المقسم . المشتملة على جرن أسود مربع به ستة فروض . أحدها : فرض سدس جميع المال الواصل إلى المذكور الآخذ إلى دار المستأجر المذكور ، وجميع السدس الشائع من جميع المقسم المذكور ليسوق المستأجر المذكور بالأرض المذكورة الماء في كيزان يذفنها في الأرض المذكورة ، متقنة البناء باللافونية والقطن والزيت والسكس والطين الأحمر والأجر من المقسم المذكور إلى داره الفلانية - ويحدها - ويجرى بالسكيزان المذكورة حقه من ماء المقسم المذكور . وهو سدسه ، بحق ذلك من حقوق ما ذكر أعلاه إلى داره المذكورة ، إجارة شرعية لازمة مدة ثلاثين سنة مثلاً ، كاملات متواليات من تاريخه ، بأجرة مبلغها كذا . ويكل بقبض الأجرة والتسلم والتسليم والرؤية والمعاقدة والتاريخ .

\* وصورة إجارة حصصة من حوض ماء موقوف : استأجر فلان من فلان الناظر في أمر الوقف الآتى ذكره فيه . فأجره جميع ماسيأتى ذكره فيه بحكم ولايته عليه شرعاً ، لوجود المصلحة لجهة الوقف الجارى تحت نظره ، ولكون الأجرة الآتى تعيينها فيه : أجرة المثل للأجور الآتى ذكره يومئذ ، وذلك جميع الحصصة التى قدرها كذا وكذا سهماً من أصل كذا وكذا سهماً ، وهى مبلغ سهام الحوض الوقف على الجهة الفلانية المبني بالحجارة والسكس ، المشتمل على جرن حجير أسود ، يجرى إليه الماء من دائرة مفتحة فى كتف قناة كذا ، بحق واجب مستمر دائم ، ينزل الماء إليه فى قساطل وماوالع ونوازل بحق واجب إلى أن ينتهى إلى المقسم المذكور ، ثم ينقسم به على كذا وكذا إصبع ، بحق ذلك كله وحقوقه ، وما يعرف به ، وينسب إليه شرعاً ، وبحقه من ماء الحوض المذكور . وهو كذا وكذا إصبع ، إجارة صحيحة شرعية لازمة ، مدة ثلاثين سنة مثلاً ، كاملات متواليات



من تاريخه بأجرة مبلغها كذا حالة ، أو مقبوضة أو مقسطة أو مؤجلة ، ثم يكمل بالتسليم والتسلم والرؤية والمعاقدة الشرعية والتاريخ .

\* وصورة إجارة أرض من ناظر وقف . وفي الأرض غراس ونصوب ملك المستأجر . والأجرة حصّة من الغراس : استأجر فلان من فلان ، وهو الناظر الشرعى ، فى الوقف الآتى ذكره . فأجره لما رأى فى ذلك من الحظ والمصلحة بلهة الوقف الجارى تحت نظره ، ولـكون الأجرة الآتى ذكرها فيه أجرة المثل للمأجور يومئذ . وذلك جميع أراضى البستان الفسلانى الجارية أجوره ومنافعه على مصالح المدرسة الفلانية ، المنسوب إيقافها إلى فلان الفلانى ، المشتملة أراضى البستان المذكور على غراس ونصوب عدتها كذا وكذا شجرة ، مختصة بملك المستأجر المذكور . وهى غراسه وإنشاؤه من ماله وصلب حاله ، غرسها بإذن شرعى سائغ ، ممن له ولاية الإذن شرعاً فى تاريخ متقدم على تاريخ الغرس المذكور . ويحدد البستان - ثم يقول : إجارة صحيحة شرعية ، لازمة لإبقاء الغراس والنصوب المختصة بملك المستأجر المذكور المعينة أعلاه ، وللبناء والعمارة وزرع الغلات الصيفية والشتوية ، والانتفاع بالمأجور كيف شاء المستأجر المذكور بالمعروف ، مدة ثلاثين سنة مثلاً ، كمالات متواليات ، من تاريخه بأجرة هى جميع الحصّة الشائعة ، وقدرها الربع من جميع الغراس والنصوب المختصة بملك المستأجر المذكور المعينة أعلاه . سلم المستأجر المذكور إلى المؤجر المذكور المشار إليه جميع الربع من الأشجار المذكورة . فتسلمها بلهة الوقف المعين أعلاه تسليماً شرعياً ، بعد النظر والمعرفة والمعاقدة الشرعية . واستقرت أراضى البستان المذكور فى إيجار المستأجر المذكور استقراراً شرعياً . ووجب له الانتفاع بها المدة المسمّنة أعلاه وجوباً شرعياً ، واستقر الربع الشائع من الأشجار المذكورة بيد الناظر المؤجر المذكور استقراراً شرعياً . ثم بعد تمام ذلك ولزومه شرعاً : وقف الناظر المؤجر المذكور ، وحبس وسبّل وحرم وأبدّ وخلّد جميع الربع الشائع من الأشجار المذكورة على مصالح



المدرسة المشار إليها أعلاه ، وقفا صحيحاً شرعياً متبعاً في ذلك شروط واقف المدرسة المذكورة المنصوص عليها في كتاب وقفها ، المستقر تحت يد الناظر المشار إليه . ثم ساق الناظر المؤجر المذكور المستأجر المذكور على الربع الشائع من الأشجار المذكورة ، الصائفة إلى الوقف المذكور ، القائم ذلك بأراضي البستان المذكور ، المستقر في إيجار المستأجر المذكور يومئذ وبيده . على أن يعمل في ذلك حق العمل المعتاد في مثله شرعاً . ويكسح أشجاره ، وينقى ثماره ، ويتعاهده بالسقي على العادة . ومهما رزق الله تعالى في ذلك من ثمرة كان مقسوماً على أربعة أسهم ، المستأجر العامل من ذلك سهم واحد ، وهو الربع . وثلاثة أسهم . وهي النصف والربع لجهة الوقف المشار إليه ، مساقاة صحيحة شرعية ، جائزة لازمة ، مدتها نظير المدة المعتبرة أعلاه ، وأولها يوم تاريخه . رضيا بها واتفقا عليها ، وقبلها قبولاً شرعياً . ويستشهد بأن أراضي البستان المذكور وقف محرم ، وحبس مخلد ، جارية أجوره ومنافعه على المدرسة المذكورة . وأن الربع الشائع من الأشجار المذكورة أجرة المثل عن المأجور ، وزياة حالة الإجارة من سبعة ذلك في رسم شهادته آخيه ، ثم تصادق المؤجران المذكوران أعلاه على أن أجرة المثل عن الربع من الأرض الجارية في إيجار المستأجر المذكور للمدة المعتبرة أعلاه : ما يبالغه كذا وكذا . وأبى الناظر المستأجر المذكور من ذلك البراءة الشرعية . ويكمل .

تنبيه : الدار المؤجرة إذا كانت مشغولة حالة الاستئجار فسدت الإجارة . وترك ذكر المالك فيها أولى ، لما فيه من بطلان الدرك والرجوع به عند الاستحقاق . وذكر اليد جائز ، نظيره عن معنى الإقرار بالملك ، ولا يخفى البداءة بتسليم الأجرة على قبض المأجور ، احترازاً من قول مالك . وقد سبق بيانه في البيوع ، انتهى . \* وصورة إجارة طاحون : استأجر فلان من فلان جميع بيت الأرحاء ، الراكبة على المهر الفلاني ، المجاورة الأرض الفلانية ، المبينة بأرض القرية الفلانية المشتملة على ثلاثة أحجار ، أو أربعة أحجار ، أو أقل أو أكثر ، الدائرة يومئذ —



أو بعضها ينوب عن بعض - والدار والاصطبل . وإن كانت طاحونة فارسي ، فيصف عدتها ، وهي حجر نجدى ، وقاعدة عدسى ، وفأس وعمود وحلقة وسرير وقائم وجذع وجرن ومصطاح وتابوت ، والدار والاصطبل . والعلو وما فيه من الطباقي والحقوق - ويصف ذلك وصفاً تاماً ويحدده - ثم يقول : بجميع حدودها وحقوقها وطرقها ورسومها ، وعلوها وسفلها وأحجارها وآلاتها ، وحدايدها وأخشابها وأبوابها ، وما هو من حقوقها الداخلة فيها ، والخارجة عنها ، المعروفة بها ، والمنسوبة إليها . المعلوم ذلك عند المتأجرين المذكورين أعلاه العلم الشرعى النافى للجهالة . إجارة صحيحة شرعية لازمة لمدة كذا بأجرة مبلغها كذا . ويكمل بقبض الأجرة أو تأجيلها ، والمعاقدة والتسليم والتسليم وغير ذلك على العادة . ويؤرخ .

\* وصورة استئجار حمام : استأجر فلان من فلان جميع الحمام الدائرة يومئذ ببلد كذا المعروفة بكذا ، المدة لدخول الرجال والنساء ، أو لأحدهما - وتوصف وتحدد - ثم يقول : بجميع حقوقها كلها وحدودها ومنافعها ومرافقها وبيت وقودها ومجارى مياهها ، ومسلكها وأجرانها ، ومقاصيرها ومقاطيعها ، ودواليبها وخزائنها وأبوابها وأعتابها وأخشابها ، وكل حق قليل وكثير هو لها ، ومعروف بها ، ومنسوب إليها شرعاً ، إجارة صحيحة شرعية لازمة لمدة كذا بأجرة مبلغها كذا . ويكمل على نحو ما سبق .

وجرت العادة : أن أجرة شهر رمضان فى الحمامات مطلقة المستأجر لا تؤخذ منه . فمنهم من يكتب على الحاشية : وللحامي أن ينتفع بالحمام المذكور بغير أجرة لشهر رمضان فى كل سنة من سنى هذه المدة . والأحسن فى هذه الواقعة : أن تحسب الأجرة المذكورة على شهور المدة .

مسألة : أن تكون الأجرة ستمائة درهم حساباً لسكل شهر خمسين . فإذا أسقطت خمسين عن شهر رمضان ، تصير الأجرة خمسمائة وخمسين ، تقسط على شهور السنة . فيصير لسكل شهر خمسة وأربعين درهماً ونصف وثلاث درهم ، فيمتنع



بذلك الرجوع ، وتستمر الأجرة مقبوضة في رمضان وغيره ، خصوصاً إن كانت الحمام وقفاً ، أو المحدور عليه . فلا يجوز الإسقاط . ويجرى الحال على هذا القياس في أجرة كل سنة ، قليلة كانت أو كثيرة . انتهى .

وصورة استئجار أرض من وكيل بيت المال ، أو جدار أو سطح للبناء ، أو غيره : استأجر فلان من القاضي وكيل بيت المال المعمور بالبلد الفلاني جميع القطعة الأرض المكشف ، الكائنة بالمكان الفلاني ، الجارية في أملاك بيت المال المعمور - ويصفها ويذرعها ويحددها ، وإن كان المأجور جداراً وصفه وذرعه وحدده . وكل الإجارة بشروطها وألفاظها على نحو ما تقدم في المبيعة - ثم يقول بعد تمام عقد الإجارة : السائع شرعاً والسبب في هذه الإجارة : أن المستأجر المذكور رفع قصة مضمونها كذا وكذا - ويشرحها كما يشرح في المبيعة - وبعد أن صار كل واحد من فلان وفلان أرباب الخبرة والمهندسين العارفين بالمقارنات وقيمتها ، والأملاك وتضمنها ، المنسوبة بين لذلك من مجلس الحكم المزبور الفلاني إلى حيث القطعة الأرض المؤجرة المحدودة المذكورة الموصوفة بأعاليه . وشملوها بالنظر . وأحاطوا بها علماً وخبرة نافذة للجهالة . وقالوا : إن الأجرة لمن يرغب في استئجارها لينتفع بها كيف شاء ، ويبني عليها ما أحب بنائه ويعلى ما أراد تعليته ، ويحفر فيها الآبار ، ويسقي السرب والأساسات ، ويخرج الرواشن ويشرع الجناحات . وغير ذلك : لمدة كذا ما يبلغه كذا . وأن ذلك أجرة المثل يومئذ عن المسأجور المحدود الموصوف بأعاليه ، لاحتيف في ذلك ولا شطاط ، ولا غيبة ولا فرط . وأن في إيجار ذلك بالأجرة المعينة الحفظ والمصلحة . وثبت ذلك لدى سيدنا الحاكم المشار إليه . وأن القطعة الأرض المذكورة جارية في ديوان المواريث الحشرية بمدينة كذا ، وأن المؤجر المشار إليه له ولاية إيجار ذلك بأحكام الوكالة المفوضة إليه من مولانا المقام الشريف السلطاني الملوكي الفلاني ، الثابتة وكالته لديه الثبوت الشرعي .



\* وإن شاء كتب بعد تمام الإحالة ، وذلك بعد أن يهجر المستأجر المذكور مشروحاً ، يتضمن الإشهاد على فلان وفلان المهندسين ، أو باب الخبرة بالعقارات وقيمتها ببلد كذا : أنهم صاروا إلى المأجور الموصوف المذكور بالحدود بأعاليه . وذكروا من الذرع والتحديد ماوافق أعلاه . وأن الأجرة المعينة أعلاه أجرة المثل وقيمة العدل . وأحضر المستأجر المذكور من يده وصولاً من بيت المال المعمور شاهداً بصورة الحال ، نسخته كذا وكذا - ويشرحه - فلما تكامل ذلك وقع الإشهاد على القاضي فلان الدين المؤجر المشار إليه ، وعلى المستأجر المذكور ، بما نسب إلى كل منهما أعلاه . ويؤرخ .

\* وإن كان المأجور سطحاً أو جداراً قال : لينبئ عليه ما أحب وأراد بالطلوب والطين والجير وآلات العمارة ، مازنته كذا وكذا قنطاراً بالقنطار الفلاني .

وإن كانت الأرض كشفاً . واستأجرها لينبئ عليها . فلا حاجة لذكر الوزن .

\* وصورة إجارة الفرن : استأجر فلان من فلان جميع الفرن الكائن بالموضع الفلاني بالحارة الفلانية بالزقاق الفلاني ، النافذ أو الغير نافذ ، المشتمل على بيت نار مبلط ، يعلوه قبة . وتحاذيه زلاقة للمني الوقود ، وبيت المعجين ومطرح النار والرماد - ويصفه ويحدده - ويقول : بجميع حقوقه كلها بأجرة مبلغها كذا وكذا . ويكمل على نحو ما تقدم شرحه .

\* وصورة استئجار موضع بعض النهار بأجرة حالة مقبوضة ، أو حالة أبرأه المؤجر منها : استأجر فلان من فلان جميع الخانات الفلاني ، الجاري في يده وملسكه وتصرفه - ويوصف ويحدد - مدة سنة كاملة من تاريخه ، لينتفع بذلك في السكن والإسكان لطول المدة المعينة أعلاه من أول النهار إلى وقت العصر ، خلا بقية النهار والليل . وأن منفعة ذلك باقية في يد المؤجر وتصرفه ، ينتفع بها كيف شاء بأجرة مبلغها كذا وكذا حالة قبضها المؤجر من المستأجر ، أو حالة أبرأه المؤجر منها براءة شرعية ، براءة عفو وإسقاط . قبل ذلك منه قبولاً شرعياً .



وسلم إليه المؤجر المذكور . فتسلمه منه بعد النظر والمعرفة والمعاقدة الشرعية . ويؤرخ .

تنبيه : هذه الإجارة فيها نظر ، لعدم التمكن من الانتفاع المتصل .

قال النووي رحمه الله تعالى : وإيجار الدار والحانوت شهراً على أن ينتفع بها الأيام دون الليالي ، باطل بخلاف مثله في البهيمة والعبد . فإنه يجوز . انتهى كلامه .

\* وصورة استئجار دار بدار : استأجر فلان من فلان جميع الدار الفلانية .

ويصفها ويحددها . الجارية في يد المؤجر المذكور وملكه مدة كذا من تاريخه

بجميع الدار الفلانية الجارية في يد المستأجر المذكور وملكه . وتوصف وتحدد .

إجارة صحيحة شرعية ، لينتفع بذلك الانتفاع الشرعى على الوجه الشرعى . وتعاقد

على ذلك معاقدة صحيحة شرعية ، مشتملة على الإيجاب والقبول . وتسلم كل منهما

من الآخر ماوجب له تسلمه شرعاً . وصار بيده ، بعد النظر والمعرفة والإحاطة

بذلك علماً وخبرة نافية للجهالة . ويؤرخ .

تنبيه : قال في الروضة : ويجوز أن تكون الأجرة منفعة ، سواء اتفق الجنس

كما إذا أجرة داراً بمنفعة داره ، أو اختلاف . بأن أجره داراً بمنفعة عبد ، ولا ربا في

المنافع أصلاً ، حتى لو أجرة داراً بمنفعة دارين ، أو أجرة حلى ذهب بذهب جاز .

\* وصورة إجارة مركب : استأجر فلان من فلان جميع المركب المورق ، أو

الباطوسي ، أو غير ذلك . من أوصاف المراكب المتقدمة في البيوع ويذكر طولها

ومحملها ، وما يشتمل عليه من عادتها بجميع حقوقها كلها . لينتفع بها في حمل

الغلات والركاب ، وما يحمل على ظهور المراكب من الأحطاب والأغنام والأبقار ،

وغير ذلك في بحر النيل المبارك ، مقلماً ، ومنحدراً ، لمدة كذا بأجرة مبلغها

كذا ، مقبوضة أو حالة أو مقسطة ، وتسلم المستأجر ما استأجره ، ووجب له الانتفاع

به أسوة أمثاله وسق السلامة . وذلك بعد النظر والمعرفة والرضى والمعاقدة الشرعية

المشتملة على الإيجاب والقبول ، والتفرق عن نراض .



\* وإن كان الاتفاق على حمل شيء معين من مكان معين إلى مكان معين دفعة واحدة ، صدر بقوله : عاقد فلان فلاناً على أن يحمل له على ظهر مركبه الفلاني من الغلال كذا وكذا ، من البلد الفلاني إلى البلد الفلاني بما مبلغه كذا . معاقدة شرعية ، ويكمل بقوله : وعلى المعاهد المذكور تسفير المركب المذكور بما سيصل إليه من الغلات المعاهد عليها من البلد المذكور إلى البلد المذكور بنفسه ورجاله ، مع سلامة الله تعالى وعونه . وله المؤونة على العادة . ويكمل . وقد تقدم معنى ذلك في الصور السابقة . والله أعلم .

\* وصورة استئجار صبي دون البلوغ من أبيه ، أو من له عليه ولاية شرعية : استأجر فلان من فلان ولده أصليه فلاناً ، الذي هو غير بالغ ، المستمر يومئذ تحت حجر أبيه المذكور وولاية نظره ، لما رأى فيه من المصلحة ليعمل عنده في الصنعة الفلانية ، أسوة أمثاله من الصناعات في مثل ذلك مدة كذا ، بأجرة مبلغها كذا ، مقبوضة أو حالة أو مقسطة . وتسلم المستأجر المذكور الصبي المذكور ، ليعمل معه في ذلك من أول النهار إلى آخره دون الأيالي ، خلا الأيام التي جرت العادة فيها بالبطالة ، وهي الجمعة من كل أسبوع والعيدان ، وخلا أوقات الصلوات . وعليه العمل في تعليم الولد المذكور ، واستعماله في ذلك بتقوى الله وطاعته وخشيته ومراقبته في سره وعلائحته ، والاجتهاد في تعليمه . وذلك بعد اعترافهما بمعرفة مقدار عمل الصبي المذكور ، المعرفة الشرعية . ويكمل .

تنبيه : الإجارة الواردة على الذمة ، لا يجوز فيها تأجيل الأجرة ولا الاستبدال عنها ، ولا الحوالة بها ، ولا الحوالة عليها ، ولا الإبراء ، بل يجب التسليم في المجلس . \* وصورة إجارة الرجل نفسه : أجر فلان نفسه لفلان على أن يعمل معه الفلاحة ، أو البناء ، أو النجارة ، أو الخياطة ، أو عملاً بعينه مدة كذا ، من صبيحة كل يوم من تاريخه وإلى آخره ، أطول المدة المذكورة ، خلا أوقات الصلوات والوضوء وقضاء الحاجة ، ومالاغنى عنه شرعاً ، بأجرة مبلغها كذا مقسطة أو حالة



مقبوضة . وسلم نفسه إليه ، وشرع في العمل المذكور لا ابتداء مدة الإجارة وإلى انتهائها ، ملتزماً في ذلك ما يلزم أمثاله من أهل العمل في مثل ذلك من الاجتهاد وبذل النصيحة لمستأجره في العمل المذكور . تعاقدنا على ذلك معاقدة شرعية مشتملة على الإيجاب والقبول . ويكمل على نحو ما سبق .

\* والأولى : أن يورد الإجارة على الذمة في البناء والخياطة ، وتعليم الخط والقراءة والحج ، ويكتب : ألزم فلان ذمته أن يخطط لفلان كذا ، أو يبني له كذا ، أو يعلمه كذا ، أو أن يحج عن فرض فلان المتوفى إلى رحمة الله تعالى حجة الإسلام وعمرته الواجبتين عليه من بلد كذا .

وإن شاء كتب في صورة الحج : عاقد فلان فلاناً على أن يحج عن فلان المتوفى . ويكمل على نحو ما تقدم في الإجارة . لكن هذه بلفظ المعاقدة ، ويقول فيها : فإن تعذر ولم يخرج في هذه السنة لقضاء هذه الحجة ، أو حدث له حادث منعه عن قضائها على ما سمي فيه . فعليه رد ما قبضه بسبب ذلك ، والخروج منه لمستحق استرجاعه بالطريق الشرعي . ويكمل .

\* وصورة إجارة السيد عبده : استأجر فلان من فلان جميع الغلام الحبشي أو الزنجي أو غير ذلك ، المسلم الدين البالغ أو المراهق ، أو الرجل الكامل - ويصف مافي وجهه وبدنه من علامة - المدعو فلان على أن يخدمه ويتصرف في أشغاله في القضاء والاقتضاء ، والبيع والشراء ، والأخذ والمطاء ، وغير ذلك مما ينضبط بخدمة معلومة بينهما ، أو برسم خدمة ولده فلان ، وحمل ألواحه وأدواته ومصحفه من دار سكنه بالموضع الفلاني ، في كل يوم من أيام هذه الإجارة ، والتوجه به بكرة النهار إلى مكتبه بالمسكان الفلاني وعوده معه من مكتبه إلى منزل مسكنه المذكور عشية النهار ، مدة سنة كاملة من تاريخه بأجرة مبلغها كذا ، مقسطة أو حالة مقبوضة . وسلم فلان إلى فلان الغلام المذكور . فتسلمه منه تسليماً شرعياً . ويكمل .

تنبيه : هذه الصورة لا تكتب مسانئة ولا مشاهرة ، احترازاً من قول الشافعي



فإنه يفسدها . وأهل العراق يميزون ذلك . ولا يكتب « العبد » بل يكتب « الغلام » احترازاً من أن يكون حراً ، فيبطل رجوعه على المؤجر بالدرك ، لأنه صدقه أنه عبده . فيكون قد أبطل حقه بتصديقه السابق إن اشتراه منه .

\* وصورة ما إذا استأجر رجل رجلاً لعمل معلوم ، أو خدمة معلومة إلى وقت معلوم : أجر فلان نفسه لفلان ، فاستأجره ليقوم في خدمته في البزلاطى والنشر والشد والحل والحط ، والرفع ، والقضاء والاقتضاء ، والبيع والشراء ، والأخذ والعطاء وقبض الأمان وأداء الرسائل ، والقيام بالحوائج . خدمة معروفة مفهومة معلومة بينهما العلم الشرعى النافى للجهالة ، مدة سنة واحدة ، من تاريخه بائني عشر ديناراً ذهباً ، أجرة كل شهر كذا . وذلك بعد معرفتهما بالخدمة عند عقد الإجارة المذكورة على العرف القائم في مثلها المعرفة الشرعية . وسلم نفسه إليه . وشرع في العمل المذكور ، وتعاقدا على ذلك معاقدة شرعية مشتملة على الإيجاب والقبول وتفرقا عن تراض . ويكمل .

\* وصورة ما إذا استأجر رجل رجلاً لينقل له ماء عذباً إلى منزله أو غيره : استأجر فلان فلاناً على أن ينقل إليه على ظهور جمال يقيمها من ماله وصاب حاله من الماء العذب من بحر النيل المبارك إلى منزله بالموضع الفلانى ، أو إلى صوم. يج التربة الفلانية ، كذا وكذا راوية ، زنة مائى كل راوية من الماء كذا وكذا رطلا في مدة كذا ، أو في كل يوم كذا وكذا راوية ، أو جملة واحدة في مدة كذا . تعاقدا على ذلك تعاقداً شرعياً .

\* وإن شاء صدر هذه الصورة بقوله : عاقد فلان فلاناً على كذا وكذا . \* وإن شاء كتب : أقر فلان أنه قبض وتسلم من فلان كذا وكذا درهما . وذلك ثمناً عن ماء سيحمله على ظهور جمال يقيمها من ماله وصاب حاله من الماء العذب . ويكمل في كل صورة بحسبها . والسكل جائز .

تنبيه : اعلم أن هذه الإجارة تختلف فيها عند أصحاب الشافعى . قال في الروضة ،



وفي بيع الماء على شط النهر ، وبيع التراب في الصحراء ، وبيع الحجارة في الشعاب  
الكثيرة الأحجار . وجهان . الأصح الجواز . انتهى .

فعلى الصحيح بمجرد وضع يده على الماء ملكه ، لكونه مباحاً . فيكون  
ما يعطيه في الحقيقة ثمن الماء . وعلى الثاني : ما يعطيه أجره الجمال .

\* وصورة ما إذا استأجر رجل رجلاً ليحمل له بضاعة من موضع معلوم إلى  
موضع معلوم : عاقد فلان فلاناً على حمله وحمل تجارته وقماشه - ويصف كل شيء  
بحسبه ، ويذكر الوزن - ثم يقول : من مدينة كذا إلى مدينة كذا على جماله  
التي بيده ، وتحت تصرفه بما مبلغه كذا .

وإن شاء استأجره لحملها . وكل بدفع الأجرة والمعاقدة الشرعية قياساً على  
ما تقدم .

وإن شاء صدر بالقبض ، وقال : وذلك أجرة ما سيجمله له من موضع  
كذا إلى موضع كذا . ويعين وزنه .

وإن كان مما يكال ذكر كيله . ويكمل على نحو ما تقدم شرحه .

\* وصورة ما إذا استأجر رجلاً ليرعى له أغناماً معلومة : أقر فلان أنه أجر  
نفسه لفلان ليرعى له أغناماً عدتها كذا وكذا رأساً من الغنم الضأن البياض ، أو  
المعز الشعري ، المواشي الرواتب ، أو اللواحق ، الجارية في ملك فلان المستأجر  
المذكور - ويذكره - ويتولى سقيها وخدمتها وعلوقها وحلبها ، وتسريحها  
وترويحها ، وحفظها وإيوائها ، أسوة أمثاله من الأجراء في مثل ذلك بالموضع  
الفلاني في مدة أولها كذا وآخرها كذا ، بأجرة مبلغها كذا حالة ، دفعها المستأجر  
المذكور من ماله للمؤجر نفسه المذكور . فقبضها منه قبضاً شرعياً . وسلم فلان  
المستأجر المذكور لفلان الأجر نفسه المذكور جميع الأغنام المذكورة بعمدها  
المذكورة . فتسلمها منه تسليماً شرعياً . وصارت بيده بحكم هذه الإجارة الجارية  
بينهما على ذلك ، المشتملة على الإيجاب والقبول . ويؤرخ .



وفي إجارة الأب والجد على ولدهما الصغير ، وإجارة أمين الحكم أو منصوب  
الشرع الشريف ، أو الوصى على محجورى الحكم العزيز . وفي استئجارهم لهم :  
تقدم معناه في البيوع بلفظ البيع ، وفي الإجارة : يكون بلفظ الإيجار والاستئجار ،  
ولا يخفى ذلك على الخذاق البارعين في هذا الفن ، فمنهم أخذنا ، ومنهم استفدنا .  
فأئمة : يكتب في حق القائم في الإجارة والبيع على المحجور : من فلان  
القائم في بيع ماسيأتى ذكره ، وفي إجارة ماسيأتى ذكره فيه على محجوره فلان ،  
ولا يقول عن محجوره فلان ، بخلاف القائم في ذلك بالوكالة عن موكل شرعى .  
فإنه يقول فيه : من فلان القائم في بيع أو في إجارة ماسيأتى ذكره فيه بطريق  
الوكالة الشرعية عن فلان .

#### فصل في الإقالة . ولها عمد

وهى ذكر المستأجر ، والمؤجر ، وأسمائهما وأنسابهما : وذكر الإجارة .  
وسؤال المستأجر للمؤجر أن يقيه عقد الإجارة ، والإجابة إلى ذلك ، وإقراره  
بقبض نظير الأجرة . وذكر التاريخ .

\* وصورة التقايل ، ويكتب على ظهر الإجارة ، تقايل المتأجران المذكوران  
باطنه . وهما فلان وفلان . أحكام الإجارة الصادرة بينهما فى المأجور المدين باطنه ،  
على الحكم المشروح باطنه . تقايلا صحيحا شرعيا ، مشتملا على الإيجاب والقبول  
ودفع المؤجر إلى المستأجر المذكور نظير الأجرة المذكورة باطنه . فقبض ذلك منه  
قبضا شرعيا ، ورفع المستأجر المذكور يده عن الدار المذكورة باطنه ، وسلمها إلى  
المؤجر المذكور باطنه ، على صفتها الأولى التى تسلمها منه عليها قبل تاريخه ،  
فتسلمها منه تسلماً شرعياً . وتفرقا عن تراض .

وإن شاء صدر بإقرارهما أنهما تقايلا ، وإن شاء قال : ورجع كل منهما إلى  
عين ماله ، وتسلم كل واحد منهما من الآخر ما وجب له تسلمه شرعاً على صفتها  
الأولى . وتفرقا بعد تمام الإقالة عن تراض . ويؤرخ .



\* وصورة حجة بمداواة عين - وهي قرينة من معنى الإجارة - حضر إلى شهوده في يوم تاريخه فلان المتطبيب ، أو السكحال . وسأل فلاناً ورغب إليه في مداواة عينه اليمنى أو اليسرى ، أوهما جميعاً مما بهما من المرض الفلاني ، أو الماء النازل بهما ، وقدحهما ، وعمل مصلحتهما في واجب الصنعة على ما يؤديه إليه اجتهاده ، وتقتضيه صنعته ومعرفته في مثل ذلك ، طالباً من الله تعالى المعونة والهداية إلى طريق الاستقامة على النهج القويم المؤدى إلى برء المذكور وشفائه من مرضه . فإن عوفي كان بفضل الله تعالى ومنته ، وإن جاء الأمر - والعياذ بالله - بخلاف ذلك ، كان بقضاء الله وقدره . وكان فلان السكحال المذكور بريئاً من ذلك ، ومن تبعته . فأجابه إلى ذلك ، وقبل منه عقد هذه المداواة على الشروط المذكورة والبراءة من الضمان والعاقبة والتبعة مما يحدث بعد المعالجة من عدم البرء وغيره حسبما اتفقا وتراضيا على ذلك .

وإن كانت المعالجة على مبلغ شرطه له عند زوال المرض وحصول البرء والشفاء . فيقول - بعد قوله فإن عوفي كان بفضل الله ومنته - وكان عليه القيام له بما مبلغه كذا وكذا ، قياماً شرعياً من ماله وصلب حاله في نظير عمله في ذلك ، حسبما ألزم ذمته له بذلك الإلزام الشرعي . قبل ذلك منه قبولاً شرعياً . ويكمل ويؤرخ . والله أعلم .



## كتاب إحياء الموات

وتملك المباحات ، وما يتعلق بهما من الأحكام

يجوز إحياء الموات ويملك بذلك . لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « مَنْ أَحْيَا أَرْضًا مَيِّتَةً ، فَهِيَ لَهُ . وَلَيْسَ لِعَرْقٍ ظَالِمٍ حَقٌّ » وروى « لِعَرْقٍ ظَالِمٍ » بإضافة العرق إلى الظالم .

فائدة : العرق : أربعة : الغراس ، والبناء ، والنهر ، والبهتر .  
وروى سَمُرَةُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ « مَنْ أَحَاطَ حَائِطًا عَلَى أَرْضٍ . فَهِيَ لَهُ » وَأَرَادَ بِهِ فِي الْمَوَاتِ .

وأجمع المسلمون على جواز إحياء الموات والتملك به .  
والإحياء لا يفتقر إلى إذن الإمام . وبه قال أبو يوسف ومحمد . وقال أبو حنيفة : لا يجوز إحياء الموات إلا بإذن الإمام . فأبو حنيفة حمل قوله صلى الله عليه وسلم « مَنْ أَحْيَا أَرْضًا مَيِّتَةً ، فَهِيَ لَهُ » على التصرف بالإمامة العظمى . لأنه لا يجوز الإحياء إلا بإذن الإمام . وحمله الشافعي على التصرف بالفتيا . لأنه الغالب عليه . وقال : يكفي في الإحياء إذن الرسول صلى الله عليه وسلم .  
وموضع الدليل في قوله صلى الله عليه وسلم « مَنْ أَحْيَا أَرْضًا مَيِّتَةً ، فَهِيَ لَهُ » « وَمَنْ أَحَاطَ حَائِطًا عَلَى أَرْضٍ فَهِيَ لَهُ » أنه لم يفرق بين أن يكون بإذن الإمام أو بغير إذنه ، ولأنها عين مباحة . فلم يفتقر في تملكها إلى إذن الإمام ، كالصيد والحشيش .

والبلاد على ضربين : بلاد إسلام ، وبلاد شرك .  
فأما بلاد الإسلام : فعلى ضربين : عامر ، وموات . فأما العامر : فهو لمالكه . ولا يجوز لأحد أن يتصرف في شيء منه إلا بإذن مالكه ، لقوله صلى الله عليه وسلم « لَا يَحِلُّ مَالٌ أَمْرِيُّ مُسْلِمٍ إِلَّا عَنْ طَيْبِ نَفْسٍ مِنْهُ » وقوله



صلى الله عليه وسلم « مَنْ أَخَذَ شَيْئاً مِنَ الْأَرْضِ بِغَيْرِ حَقِّهِ طَوَّقَهُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِلَى سَبْعِ أَرْضِينَ » فَإِنْ كَانَ هَذَا الْعَامِرُ يَجَاوِرُهُ مَمْلُوكاً - كَالدَّوْرِ وَالْأَرْضِ الْمُتَلَاصِقَةِ - فَإِنْ مَلَكَ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا لَا يَتَجَاوَزُ إِلَى غَيْرِهِ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ لَهُ فِي مَلَكَ غَيْرِهِ رِمْسٌ مَسِيلٌ مَاءً أَوْ طَرِيقٌ ، فَلَهُ ذَلِكَ . وَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا أَنْ يَتَصَرَّفَ فِي مَلَكَهَ بِمَا شَاءَ مِنْ وَجْهِهِ التَّصَرُّفَاتِ . وَإِنْ كَانَ فِيهِ ضَرَرٌ عَلَى جَارِهِ .

وَإِنْ كَانَ الْعَامِرُ يَجَاوِرُ مَوَاتاً فَلصاحب العامر من الموات الذى يجاور ملكه مالا يمكنه الانتفاع بالعامر إلا به ، مثل الطريق ، ومسيل الماء الذى يخرج من الدار . وما تحتاج إليه الأرض من مسایل الماء .

وَإِنْ كَانَتْ بَثْراً فَلَهُ مِنَ الْمَوَاتِ بِقَدَرِ مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ فِي نَزْعِ الْمَاءِ مِنْهَا . وَإِنْ كَانَتْ لِلسَّقْيَا مِنْهَا بِالسَّوَابِ : فَقَدَرُ مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ السَّانِيَةُ فِي ذَهَابِهَا وَبَحْيِثِهَا . وَإِنْ كَانَتْ دَوْلَاباً : فَقَدَرُ مَا يَدُورُ فِيهِ الثَّوْرُ . وَإِنْ كَانَتْ لِلْمَاشِيَةِ : فَقَدَرُ مَا تَعْتَنُ فِيهِ الْمَاشِيَةُ . وَإِنْ كَانَتْ مِمَّا يَسْقَى بِالْيَدِ مِنْهَا : فَقَدَرُ مَا يَقِفُ فِيهِ الْمُسْتَقَى . وَلَا يَقْدَرُ ذَلِكَ بِشَيْءٍ .

وَأَمَّا الْمَوَاتُ : فَعَلَى ضَرْبَيْنِ : ضَرْبٌ لَمْ يَحْرَ عَلَيْهِ مَلَكَ لِأَحَدٍ قَطُّ . فَهَذَا يَحْجُوزُ إِحْيَاؤُهُ بِلاَ خِلَافٍ ، كَمَا قُلْنَا فِي الْعَامِرِ .

وَأَمَّا بِلَادُ الشَّرْكِ : فَضَرْبَانِ : عَامِرٌ ، وَمَوَاتٌ .

فَأَمَّا الْعَامِرُ ، وَمَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ الْعَامِرُ مِنَ الْمَرَافِقِ : فَإِنَّهُ مَلَكَ لِلْكَفَّارِ . لِقَوْلِهِ تَعَالَى ( ٣٣ : ٢٧ ) وَأَوْرَثَكُمْ أَرْضَهُمْ وَدِيَارَهُمْ ) فَإِضَافَتُهَا إِلَيْهِمْ تَدُلُّ عَلَى أَنَّهُمْ مَلَكَوْهَا ، وَلَا يَحْجُوزُ إِحْيَاؤُهَا . وَإِنَّمَا تَمْلِكُ بِالْقَهْرِ وَالْعُلْبَةِ .

وَأَمَّا الْمَوَاتُ : فَإِنْ كَانَ قَدْ جَرَى عَلَيْهَا مَلَكَ لِمَالِكٍ مَعْرُوفٍ : لَمْ يَحْجُزْ إِحْيَاؤُهَا كَالْعَامِرِ . وَإِنْ لَمْ يَحْرَ عَلَيْهَا مَلَكَ لِأَحَدٍ : جَازَ إِحْيَاؤُهَا وَتَمْلِكُهَا . لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « مَنْ أَحْيَا أَرْضاً مَيْتَةً . فَهِيَ لَهُ » وَلَمْ يَفْرُقْ . فَعَلَى هَذَا : إِنْ أَحْيَا مُسْلِمٌ مَوَاتاً فِي أَرْضِهِمْ ، ثُمَّ ظَهَرَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى أَرْضِهِمْ فَلَمَّكَوْهَا كَانَتْ غَنِيمَةً ، إِلَّا



ما أحياء المسلم . وإن كانت مواتاً قد جرى عليها أثر ملك لهم ، ولا يعرف مال سكها :  
فعلى قولين أحدها : يجوز إحيائها ، وتملك بالإحياء ، لقوله صلى الله عليه وسلم  
« عادى الأرض لله ورسوله ، ثم هى لكم منى » وأراد به الأرض التى كانت  
ملكاً لقوم عاد ، ولأنه لو وجد فى بلاد الشرك ، وكان من ضرب المشركين  
بملكه بالوجود . وإن كان قد جرى عليه ملك مشرك . فكذلك إذا أحيى  
مواتاً جرى عليه ملك للملك غير معروف من المشركين .

والثانى : لا يملك بالإحياء . قال الشيخ أبو حامد : وهو المذهب . لأن  
الشافعى قال : والموات ما ليس عليه أثر عمارة . ولأنها إن كان جرى عليها الملك  
فلا تملك بالإحياء . كما لو كان لها مالك معروف ، ولأنه يجوز أن يكون لكافر  
لم تبلغه الدعوة . فلا يكون ماله مباحاً .

ومن قال بهذا قال : معنى قوله صلى الله عليه وسلم « عادى الأرض لله  
ورسوله » أراد به الملك القديم . فعبّر عن الملك القديم بالعمارة ، لأنه يقال : شئ  
عادى ، أى قديم .

فإن أحيى المسلم مواتاً فى بلد صولح الكفار على الإقامة فيه لم يملك بذلك  
الموات . لأن الموات تابع للبلد . فإذا لم يجز تملك البلد عليهم . فكذلك ما تبعه .  
فائدة : فى « قط » خمس لغات . إحداها : فتح القاف ، مع تشديد الطاء  
المضمومة ثانياً : ضمها مع التشديد أيضاً . ثانياً : فتحها ، مع تشديد الطاء  
المكسورة . رابعاً : فتحها ، مع التخفيف . خامساً : فتحها ، مع إسكان الطاء .  
وهى لتأكيد نفي الماضى .

ولا يملك حریم المعمور بالاحياء . والحریم : الموضع الذى تدعو الحاجة إليها  
لتمام الانتفاع .

لحریم القرية : مجتمع النادى ، ومرتكض الخيل ، ومناخ الإبل ، ومطرح  
الرماد ونحوها .



وحريم البئر المحفورة في الموات : الموضع الذي يقف فيه النازح . والموضع الذي يوضع فيه الدواب ، وتتردد فيه البهيمة . ومصب الماء والخوض الذي يجتمع فيه الماء إلى أن يرسل .

وحريم الدار في الموات : مطرح الرماد والسكناسات والثلج : والممر في صوب الباب . وحريم آبار القناسة : القدر الذي لو حفر فيه لنقص ماؤها ، أو خيف منه الانهيار .

والدار المحفوفة بالدور ، لا حريم لها .

فشكل واحد يتصرف في ملكه على العادة . فإن تعدى ضمن .

وأظهر الوجهين : لا يمنع من أن يتخذ داره المحفوفة بالدور والمساكن حماماً أو اصطبلًا ، أو حانوتاً للحدادين في صف البزازين . ولكن إذا احتاط وأحكم الجدران .

ويجوز إحياء موات الحرم ، ويمنع منه في أراضي عرفات .

والإحياء يختلف باختلاف القصد . فإن أراد السكن اعتبر تحويط البقعة وتسقيف بعضها ، وفي تغليق الباب خلاف .

وإن أراد زريبة للدواب ، اعتبر التحويط دون التسقيف . وفي تغليق الباب خلاف .

وإن كان يتخذ الموات مزرعة ، فلا بد من جمع التراب حوله . ومن تسوية الأرض وترتيب مائها ، وإن كانت لا تكفي بماء السماء .

والأظهر : أنه لا يشترط الزراعة لحصول الملك في المزرعة . وإن كان يتخذها بستانًا ، فلا بد من جمع التراب والتحويط ، حيث جرت العادة به . من تهئية الماء والعرس .

ومن شرع في أعمال الإحياء ولم يتمها ، أو أعلم على البقعة بنصب أحجار



أو غرس خشبات . فهذا تحجير ، وهو أخفى به من غيره ، ولكن الأصح : أنه ليس له أن يبيع هذا من غيره ، وأنه لو أحياء غيره ماله .  
ولو طالت المدة على التحجير . قال له السلطان : أحياء أو أترك . فإن استعمل أمهله مدة قريبة .

ومن أقطعه الإمام موثا صار أحق بإحيائه . كالتحجير . ولا يقطع إلا من يقدر على الإحياء : ويسطى بقدر ما يقدر على إحيائه .  
وعلى هذا : يجري مجرى المتحجير ، بحيث إنه لا يمكن من التحجير على أكثر مما يقدر على إحيائه .

وأصح القولين : أن للإمام أن يحمي بقعة من الموات لترعى فيها إبل الصدقة ونعم الجزية والخليل المقاتلة ، ومواشي الذين يضعفون عن الإبعاد والضوال .  
ويجوز نقض حماه عند الحاجة . ولا يحمي الخاصة نفسه .  
والمنفعة الأصلية للشوارع : الاستطراق فيها .

ويجوز الجنوس بالشوارع للاستراحة والمعاملة ونحوها ، بشرط أن لا يضيق على المارة . ولا حاجة فيه إلى إذن الإمام . وله تغايل موضع الجنوس ببارية وغيرها .  
وإذا سبق اثنان إلى موضع . فالتقديم برأى الإمام في أحد الوجهين ، وبالقرعة في أظهرهما .

وإذا جلس المعاملة في موضع ، ثم فارقه تاركا للحرفة ، أو منتقلا إلى موضع آخر بطل حقه . وإن فارقه على أن يعود ، لم يبطل حقه إلا إذا طالت مدة الفرقة ، بحيث ينقطع عنه معاملوه ويألفون غيره .

والجالس في موضع من المسجد ليفقى الناس ، أو ليقرا عليهم القرآن . كالجالس في طرف من الشارع للمعاملة .

وإن جلس للصلاة لم يصر أحق به في سائر الصلوات . وكان أحق به



فى تلك الصلاة ، حتى ولو غاب الحاجة على أن يعود إليه لم يبطل اختصاصه بالمفارقة على الأظهر . وإن لم يترك إزاره هناك .

والسابق إلى موضع من الرباط المسبل لا يزعج ، ولا يبطل حقه بالخروج منه لشراء الطعام . وما أشبهه .

وكذا حكم الفقيه إذا نزل فى المدرسة . والصوفى فى الخانقاه .

وأما المعادن الظاهرة - وهى التى تخرج بلا معالجة ، كالنفط والكبريت والقار والمومياء . وأحجار الرخا والبرمة ، ونحو ذلك - لا يملك بالإحياء ، ولا يثبت الاختصاص فيها بالتحجير ، ولا يجوز إقطاعها . وإذا ضاق موضع الأخذ منها . فالسابق أولى بأخذ قدر الحاجة . ولو طلب الزيادة فالأصح أنه يزعج ؛ وإذا انتهى إليه اثنان معا حكمت القرعة على الأظهر .

والمعادن الباطنة التى لا يظهر جواهرها إلا بالمعالجة - كالذهب والفضة والحديد والنحاس - لا يملك بالحفر والعمل فى أصح القولين . ولو أحيوا مواتا فظهر فيه معدن باطن ملكه .

والمياه المباحة فى الأدوية والعيون فى الجبال يستوى الناس فى الأخذ منها . وإن أراد قوم سقى أراضيهم منها ، ولم تف بالسكر فىسقى الأعلى فالأعلى ، ويحبس كل واحد منهم الماء قدر ما يبلغ إلى الكعبين . فإن كان فى الأرض انخفاض وارتفاع ، فيرد كل واحد من الطرفين بالسقى . والمأخوذ من هذه المياه فى الإناء مملوك على الأصح .

ضابط : ذكر ابن الجوزى فى المدهش : أن أقاليم الأرض سبعة . الأول

منها : إقليم الهند . والثانى : إقليم الحجاز . والثالث : إقليم مصر . والرابع : إقليم بابل ، والخامس : إقليم الروم والشام . والسادس : بلاد الترك . والسابع : بلاد الصين . وأوسط الأقاليم بابل ، وهو أعمرها . وفيه جزيرة العرب . وفيه العراق



الذى هو سرّة الدنيا و بغداد فى وسط هذا الإقليم . فلاءتداله اعتدلت ألوان أهله .  
فسلموا من شجرة الروم وسواد الحبش . وغلظ الترك ، وجفء أهل الجبال ، ودمامة  
أهل الصين . وكلما اعتدلوا فى الخلقة لطفوا فى الفطنة<sup>(١)</sup> .

قال أيضاً فى المدهش : قال علماء التواريخ : جميع ما علم فى الأرض من الجبال  
مائة وثمانية وتسعون جبلا : ومن أعجبها : جبل سرنديب . وطوله مائتان وثيف  
وستون ميلا . وفيه أثر قدم آدم عليه السلام<sup>(٢)</sup> ، حين أهبط . وعليه شىء  
شبيه البرق ، لا يذهب شتاء ولا صيفاً . وحوله ياقوت . وفى واديه الماس الذى  
يقطع الصخور ، ويثقب اللواؤ . وفيه العود والفلفل والقرنفل . ودانة المسك  
ودابة الزباد ، وجبل الروم الذى فيه المسد . وطوله سبعمائة فرسخ ، وينتهى إلى  
البحر المظلم .

وقال أيضاً : قالوا : وفى الأرض سبعمائة معدن ، ولا ينعقد الملح إلا فى السبخ .  
ولا الجص إلا فى الرمل والحصا . والبحر الأعظم يحيط بالدنيا . والبحار كلها  
تستمد منه .

وذكر ابن الجوزى فى كتابه « تنوير الغبش » ، فى فضل السودان والحبش «  
قال : روى الأصمعى عن النمر بن هلال : أن الأرض أربعة وعشرون ألف فرسخ ،  
اثني عشر ألف للسودان . وثمانية للروم . وثلاثة للفرس ، وألف للعرب .  
انتهى كلامه .

### الخلاف المذكور فى مسائل الباب

اتفق العلماء رضى الله عنهم على أن الأرض الميتة يجوز إحيائها ، ويجوز  
إحياء موات الإسلام للمسلم بالاتفاق . وهل يجوز للذى ؟ قال الثلاثة : لا يجوز .  
وقال أبو حنيفة وأصحابه : يجوز .

(١) كان ذلك مدهنة لخلفاء بغداد .

(٢) لم تكن قدم آدم من حديد ينحت بها الجبال والوثنيون هم الذين يعتقدون  
أن للأنبياء أقداما تحفر فى الحجر .



واختلفوا : هل يشترط في ذلك إذن الإمام أم لا ؟ قال أبو حنيفة : يحتاج إلى إذن . وقال مالك : ما كان في القلاة وحيث لا يتشاح الناس فيه ، لا يحتاج إلى إذن . وما كان قريباً من العمران ، أو حيث يتشاح الناس فيه ، افتقر إلى الإذن . وقال الشافعي وأحمد : لا يحتاج إلى الإذن .

واختلفوا فيما كان من الأرض مملوكاً ، ثم باد أهلُه وخرب ، وطال عهده : هل يملك بالإحياء ؟ قال أبو حنيفة ومالك : يملك به . وقال الشافعي : لا يملك . وعن أحمد روايتان . أظهرهما : أنه لا يملك .

### فصل

وبأي شيء تملك الأرض ، ويكون إحيائها به ؟ قال أبو حنيفة وأحمد : بتحصيرها ، وأن يتخذ لها ماء . وفي الدار بتحويطها . وإن لم يسقفها . وقال مالك بما يعم . لم بالمادة أنه إحياء لمثلها من بناء وغراس ، وحفر بئر . وغير ذلك . وقال الشافعي : إن كانت للزراع فيزرعها واستخرج نباتها . وإن كانت للسكنى . فبفتحطيمها بيوتها وتسقيفها .

### فصل

واختلفوا في حريم البئر العادية . قال أبو حنيفة : إن كانت لسقي الإبل ، فحريمها أربعون ذراعاً . وإن كانت للناضح : فستون . وإن كانت علينا فثلاثمائة ذراع . وفي رواية : خمسمائة . فمن أراد أن يحفر في حريمها منع منه . وقال مالك والشافعي : ليس لذلك حد مقدر . والمرجع فيه إلى العرف . وقال أحمد : إن كانت في أرض موات فخمسة وعشرون ذراعاً . وإن كانت في أرض عادية فخمسون ذراعاً . وإن كانت عيناً فخمسمائة ذراع .

والخشيش إذا نبت في أرض مملوكة فهل يملكه صاحبها بملكها ؟ قال أبو حنيفة : لا يملكه ، وكل من أخذه صار له . وقال الشافعي : يملكه بملك الأرض . وعن أحمد روايتان . أظهرهما : كذهب أبي حنيفة . وقال مالك :



إن كانت الأرض محوطة بملكها ، وإن كانت غير محوطة لم يملك .  
واختلفوا فيما يفضل عن حاجة الإنسان وبهائمهم وزرعه من الماء في نهر أو بئر .  
فقال مالك : إن كانت البئر أو النهر في البرية : فالسكها أحق بمقدار حاجته  
منها . ويجب عليه فضل ما فضل عن ذلك . وإن كانت في حائطه فلا يلزمه بذل  
الفاضل ، إلا أن يكون جاره زارع على بئر فأنهدمت ، أو عين فغارت . فإنه  
يجب عليه بذل الفاضل له إلى أن يصلح جاره بئر نفسه أو عينه . فإن تهاون في  
إصلاحه لم يلزمه أن يبذل بعد البذل شيئاً .

وهل يستحق عوضه ؟ فيه روايتان . قال أبو حنيفة وأصحاب الشافعي : يلزمه  
بذله لشرب الناس والدواب من غير عوض ، ولا يلزم المزارع . وله أخذ العوض .  
والمستحب تركه . وعن أحمد روايتان . أظهرهما : أنه يلزمه بذله من غير عوض  
الماشية والسقية معاً . ولا يحل له البيع انتهى .

المصطلح : وما يشتمل عليه من الصور .

\* صورة إقطاع السلطان لأمر من أمراء المسلمين : أقطعه أرضاً مواتاً زيادة  
له على خاصته من إقطاعه .

هذا كتاب إقطاع صحيح شرعى ، وإحياء موات من الأرض معتبر مرعى ،  
أمر بكتابته وتسجيله وإنشائه وتحريره : مولانا المقام الأعظم الشريف العالى  
المولوى السلطانى الملكى الفلانى - عز نصره - المقر الشريف العالى الفلانى نائب  
السلطنة الشريفة بالملكفة الفلانية . ووكيله الشرعى فى إقطاع الأمراء والجنود  
الإقطاعات ، وفى إقطاع الأراضى الموات ، والإذن لمن شاء فى إحياء ماشاء منها ،  
وتسليم الأراضى المحيية إلى المحيين إلى غير ذلك ، مما هو مشروح فى كتاب النيابة  
الشريفة السلطانية ، والتوكيل الشرعى المفوض إليه من مولانا المقام الأعظم  
الشريف العالى السلطانى المشار إليه - عز نصره - المحضر كتاب التفويض  
الشريف المشار إليه من يده الكريمة ، المؤرخ باطلنه بكذا ، المتوج بالعلامة



الشريفة الإسم الشريف ، المكمل العاليم ، الثابت بالدواوين الشريفة الجيشية ،  
الثابت مضمون مانسب إلى مولانا السلطان المشار إليه فيه عند سيدنا قاضى  
القضاة فلان الدين ، الثبوت الشرعى ، المتصل بثبوت مجلس الحكم العزيز الفلانى  
الاتصال الشرعى ، المؤرخ بكذا . فبمقتضى ذلك أقطع المقر الشريف النائب  
والوكيل ، المشار إليه بما له من النيابة والتوكيل ، والتفويض الشريف المشروح  
أعلاه إلى المقر الكريم العالى الفلانى - أو الجنب العالى الفلانى ، أو المقر العالى  
الفلانى ، أو الجنب الكريم العالى الفلانى ، أو الجنب العالى الفلانى - كل  
على قدر طبقته وحسب رتبته - جميع القطعة الأرض الموات الخراب الدائرة ،  
الخالية من العمران والسكان التى لم تكن بيد أحد عن خلق الله تعالى . ولا يعرف  
لها مالك من قديم الزمان . وإلى الآن . وهى الفاصلة بين أراضى مدينة كذا  
وجبال كذا . وهى قطعة مادة قبلة وشمالا طولا . وشرقا وغربا عرضا . ولها  
حدود وقواطع وفواصل . ويشتمل على عيوان سارحة ومروج وملق الماء . وغاب  
من البردى والعليق وغير ذلك - ويحددها - ثم يقول : إقطاعا صحيحا شرعيا ،  
صادرا بإذن الإمام الأعظم وتوكيله إياه فى ذلك ، على أن الجنب المشار إليه يحى  
الأرض المذكورة بكشفها من الماء والعشب والنبات والغاب ، ويحرثها ويزرعها .  
وخلّى بينه وبين الأرض المذكورة التخلية الشرعية القائمة مقام التسليم الموجب له  
شرعا وذلك بعد أن التزم المقطع المشار إليه بإحياء الأرض المذكورة . واعترف أنه  
قادر على إحيائها . ويكمل بالإشهاد ويؤرخ .

\* وصورة الإذن من نائب الإمام لإنسان فى إحياء أرض موات على الصفة  
التي يختارها المحيى : أذن مولانا المقام الشريف الأعظم السلطانى الملكى الفلانى ،  
أو نائبه فلان الفلانى لفلان أن يحى جميع القطعة الأرض الخراب الدائرة الميتة ،  
التي لا يعرف لها مالك الخالية من الزرع والسكان ، التي هى بالمسكان الفلانى .  
- وتحدد - على أن المحيى المذكور يحى الأرض المذكورة بكشفها . وإزالة ما بها



من العشب والنبات وغير ذلك ، ويزرعها ويحوط عليها . ويستقن بعضها على الصفة التي يختارها إن شاء مزرعة ، أو بستاناً ، أو زريبة للغنم ، أو داراً ، أو حانوتاً أو غير ذلك ، أو يبني بها ماشاء من العمران والجدران والمساكن . ويشغل أراضيها بالنصب والأشجار والمزروعات على ما يقتضيه رأيه إذناً شرعياً . قبل ذلك المحمي المذكور قبولا شرعياً . وتسلم الأرض المذكورة بحكم ما ذكر أعلاه . تسلماً شرعياً . ويكمل .

\* وصورة ما إذا أحيا رجل أرضاً وملسكها بالإحياء وعمرها . واحتاج إلى كتابة محضر بذلك : يكتب شهوده الواضعون خطوطهم آخره يعرفون فلاناً الفلاني وجميع القطعة الأرض الفلانية - ويصفها ويحددها - معرفة صحيحة شرعية . ويشهدون مع ذلك أن القطعة الأرض المحدودة الموصوفة بأعاليه . كانت من أراضي الموات القديمة البوار ، لم يجر عليها أن ملك ، ولم يسبق إليها مالك . ولم يهدوا عمارتها ، ولا سمعوا ذلك في الجاهلية ، ولا في الإسلام ، ولا يملكون لأحد فيها حقاً ولا ملكاً ، ولا شبهة ملك ، ولا يداً بوجه من وجوه التملكات ، ولا ضرراً على أحد في عمارتها ، حتى سبق إليها فلان المذكور أعلاه . وأحيها وعمرها بماله ورجاله . وبنى عليها قرية عامرة وحفر أنهارها ، وأجراها خلالها - ويصفها وما فيها وصفاً تاماً - ثم يقول : وجعلها تحتوى على صفاتها المشروحة فيه . ثم أسكن فيها سكانها المقيمين بها . فصارت هذه القرية بجميع حدودها وحقوقها وأراضيها وأشجارها الداخلية فيها والخارجة عنها ملكاً لفلان المذكور بحق إحيائه وتملكه لذلك بالإحياء المشروح بأعاليه يملكون ذلك ويشهدون به مسئولين يسؤال من جاز سؤاله شرعاً . وكتب بتاريخ كذا بالإذن الحكيم من مجلس الحكم العزيز الفلاني . ويرفع ذلك إلى حاكم شرعي يشته ويحكم بموجبه ، وإن أعذر فيه إلى وكيل السلطان . فهو أجود وأحوط .

لطفة : أقطع النبي صلى الله عليه وسلم قرية حبرون بأسرها لقيم الداري



رضي الله عنه قبل أن يفتح الله على المسلمين الشام . وكتب له بذلك كتاباً . وجاء إلى أبي بكر رضي الله عنه . فأجاز له كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ثم جاء إلى عمر رضي الله عنه ، فأجاز له بعد الفتوح ما أجاز له رسول الله صلى الله عليه وسلم .

والأصل فيه : ما روى عن أبي هند الداري قال « قدمنا على رسول الله صلى الله عليه وسلم . ونحن ستة نفر : تميم بن أوس ، وأخوه نعيم بن أوس ، ويزيد بن قيس ، وأبو عبد الله بن عبد الله - وهو صاحب الحديث - وأخوه الطيب بن عبد الله . فسماه رسول الله صلى الله عليه وسلم عبد الرحمن ، وفاكهة بن النعمان . فأسألهنا . وسألنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يقطعنا أرضاً من أرض الشام . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : اسألوا حيث شئتم . فقال أبو هند : فنهضنا من عنده إلى موضع نتشاور فيه ، أين نسأل ؟ فقال تميم : أرى أن نسأله بيت المقدس وكورتها . فقال أبو هند : رأيت ملك المعجم اليوم : أليس هو بيت المقدس ؟ قال تميم : نعم . ثم قال أبو هند : وكذلك يكون فيها ملك العرب ، وأخاف أن لا يتم لنا هذا . فقال تميم : فأسأله بيت جبريل وكورتها . فقال أبو هند : هذا أكبر وأكثر . فقال تميم : فأين ترى أن نسأله ؟ نسأله القرى التي تصنع فيها حصراً ، مع ما فيها من آثار إبراهيم صلى الله عليه وسلم . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أنحب أن تخبرني بما كنتم فيه ، أو أخبرك ؟ قال تميم : بل تخبرنا يا رسول الله فنزداد إيماناً . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أردت يا تميم أمراً . وأراد هذا غيره ، ونعم الرأي رأي . قال : فدعا رسول الله صلى الله عليه وسلم بقطعة من آدم . فسكتب لنا كتاباً نسخته :

بسم الله الرحمن الرحيم : هذا ذكر ما وهب محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم للداريين ، إذا أعطاه الله الأرض . وهبت لهم بيت عين وحبرون والمرطوم ، وبيت إبراهيم بمن فيهم لهم أبداً . شهد عليه ياسر بن عبد المطلب ، وجهم بن قيس ،



وشرحبيل بن حسنة . قال : فلما هاجر رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى المدينة قدمنا عليه . فسألناه أن يحدد لنا كتاباً آخر . فكتب لنا كتاباً نسخته :

بسم الله الرحمن الرحيم : هذا ما أنطى محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم تميم الداري وأصحابه . إني أنطيتكم عين حبرون والمرطوم وبيت إبراهيم بدمتهم . وجميع ما فيهم نظية بت ونفذت وسلمت ذلك لهم ولأعقابهم من بعدهم أبد الأبد . فمن آذاهم فيه آذاه الله . شهد أبو بكر بن أبي قحافة ، وعمر بن الخطاب ، وعثمان ابن عفان ، وعلي بن أبي طالب ، ومعاوية بن أبي سفيان . وكتب .

فلما قبض رسول الله صلى الله عليه وسلم . وولى أبو بكر رضى الله عنه ، وجند الجند إلى الشام . كتب إلينا كتاباً نسخته :

« بسم الله الرحمن الرحيم ، من أبي بكر الصديق إلى أبي عبيدة بن الجراح . سلام عليك . فإني أحمد إليك الله الذي لا إله إلا هو .

أما بعد ، فامنع من كان يؤمن بالله واليوم الآخر من الفساد في قرى الدارين . وإن كان أهلها قد جلوا عنها . وأراد الداريون يزرعونها فليزرعوها . فإذا رجع إليها أهلها . فهي لهم . وأحق بهم . والسلام عليك »

وكان وفد تميم : هو وأخوه نعيم ومن معهم ، وإسلامهم سنة تسع . وأقطعهم ما رسول الله صلى الله عليه وسلم بلادها : حبرون وبيت عيينة . وأيس لرسول الله صلى الله عليه وسلم قطيعة على غيرها . والله أعلم .



## كتاب الوقف

وما يتعلق به من الأحكام

الوقف : عطية مبهتأة مؤبدة . يقال : وقف . ولا يقال : أوقف ، إلا في شاذ الالة . ويقال : حبس وأحبس .

والوقف : يصح . ويلزم بالقول ، ولا يفتقر إلى القبض على خلاف يأتي فيه . وموضع الدليل : ما روى نافع عن ابن عمر أن « عمر ملك مائة سهم بخيبر ، ابتاعها . فأتى النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال : يا رسول الله ، إني ملكت مالا ، لم أملك مثله قط . وأردت أن أتقرب به إلى الله تعالى ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : حبس الأصل وسبيل الثمرة . قال : فتصدق به عمر في الفقراء والقربى ، وفي الرقاب ، وفي سبيل الله ، وابن السبيل ، لا تباع ولا توهب ، ولا تورث ، لا جناح على رايها أن يأكل منها ، غير متأثلا مالا ، تنظر فيها حفصة ما عاشت . وإذا ماتت فذو الرأي من أهلها . يعني من أهل الوقف » .

ووجه الدليل من الخبر : أن عمر رضي الله عنه سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن جهة التقرب ؟ فقال « حبس الأصل » فافتضى الظاهر : أن القرية تحصل بنفس الحبس ، ولم يعتبر حكم الحاكم به بعد الوقف ، ولا الوصية به .

قال الشافعي رضي الله عنه : ومعنى قوله « حبس الأصل » أي عما عليه الأموال المطلقة . فلا تباع ولا توهب ولا تورث ؛ إذ لا معنى لقوله « حبس الأصل » إلا هذا . وأيضا : فإن عمر حبس . وقال « لا تباع ولا توهب ، ولا تورث » وهذا بيان لحكم الوقف ومعلوم أن عمر كان جاهلا بأصل الوقف ، حتى سأل النبي صلى الله عليه وسلم ، فكيف يجمل أصل الوقف ويعلم حكمه . فعمل أنه إنما ذكر هذا الحكم بتوقيف من النبي صلى الله عليه وسلم . وإن لم يكن بتوقيف



منه فلا يجوز أن يخفى هذا على النبي صلى الله عليه وسلم . فلهذا لم ينكره دل على أن هذا حكم الوقف .

وروى : أن كل واحد من أبي بكر وعثمان وطلحة وقف داره .

وروى أن فاطمة وقفت على بنى هاشم وبنى المطلب . ووقف على عليهم وأدخل معهم غيرهم .

وروى عن جابر أنه قال لم يبق في أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم من له مقدرة إلا وقد وقف .

وروى أن عمرو بن العاص قدم من اليمن إلى المدينة . فقال « لم يبق في المدينة لأهلها شيء إلا وهو وقف » .

وروى أن علياً رضي الله عنه حفر بئراً بينبع . فخرج ماؤها مثل عين البعير . فتصدق بها علي ؛ وكتب « هذا ما تصدق به علي بن أبي طالب ابتغاء وجه الله تعالى وليصرفه عن النار ، ويصرف النار عنه . ينظر فيه الحسن ماعاش ، والحسين ثم ذوو الرأي من ولده » وهذا إجماع من الصحابة على الوقف .

ويشترط في الواقف : أن يكون صحيح العبارة ، أهلاً للتبرع . وفي الموقوف أن يدوم الانتفاع به . فالمطعمات والرياحين المشعومة : لا يجوز وقفها . ويجوز وقف العقار والمنقول والشائع .

ولا يجوز وقف عبد وثوب في الذمة ، ولا وقف الحر نفسه . ولا وقف المستولد ، والكتاب المعلم . ولا وقف أحد العبدن في أصح الوجهين . وأصح الوجهين : أنه لو وقف بناء وغراسه في الأرض المستأجرة لهما جاز .

ثم الوقف إن كان على معين — من واحد ، أو جماعة — فيشترط أن الموقوف عليه يمكن تملكه . فلا يصح الوقف على الجنين ، ولا على العبد نفسه . ولو أطلق الوقف على العبد . فهو وقف على سيده . وليس الوقف على البهيمة يطلق وقفاً على مالكها في أصح الوجهين ، بل هو لاغ .



ويجوز الوقف على الذمي . وأصح الوجهين : أنه لا يجوز الوقف على المرتد والحربي ، وأنه لا يجوز وقف الإنسان على نفسه .

وإن كان الوقف غير معين ، بل هو على جهة — كالوقف على الفقراء والمساكين — فينظر إن كانت الجهة جهة محصية ، كعمارة البيع . لم يصح . وإلا ، فإن ظهرت فيه جهة القرابة — كالوقف على العلماء . وفي سبيل الله والمساجد والمدارس — صح .

ولا يصح الوقف إلا باللفظ . وصريحه أن يقول : وقفت كذا ، أو أرضي موقوفة على كذا . والتسبيل والتحبيس صريحان . ويلحق بالصرائح قوله : تصدقت بكذا صدقة محرمة ، أو موقوفة . أو صدقة لا تباع ولا توهب ، على الأصح . وقوله « تصدقت » بمجرد ليس بصريح في الوقف . ولو نوى لم يحصل الوقف أيضاً ، إلا إذا أضافه إلى جهة عامة . كالفقراء .

وقوله « حرمت كذا وأبدته » ليس بصريح على الأظهر .  
وأو قال : جعلت البقعة مسجداً ، فالأظهر : أنها تصير مسجداً .  
والأصل في الوقف على المعين : اشتراط القبول ، وسواء شرط القبول أم لم بشرط . فلو زاد بطل حكمه .

ولو قال : وقفت هذا سنة ففسد الوقف . ولو قال : وقفت على أولادي ، أو على زيد ، ثم على عقبه . ولم يزد عليه . فأصح القولين : أنه يصح الوقف . فإذا انقضى من ذكره . فالأصح : أنه يبقى وقفاً ، وأن مصرفه أقرب الناس إلى الواقف يوم انقراض من ذكره .

ولو كان الوقف منقطع الأول — مثل قوله : وقفته على من سيولد لي ، أو على مسجد بني فلان بموضع كذا — فالأظهر البطلان .  
ولو كان منقطع الوسط — كما إذا وقف على أولاده ، ثم على رجل ، ثم على الفقراء — فالأظهر : الصحة .



ولو اقتصر على قوله « وقفت » فالأصح البطلان .  
ولا يجوز تعليق الوقف . كقوله : إذا قدم فلان ، أو جاء رأس الشهر ، فقد  
وقفت . فالأصح البطلان .  
ولا يجوز الوقف بشرط الخيار في أصح الوجهين . والأظهر : أنه إذا وقف  
بشرط أن لا يؤجر . اتبع شرطه ، وأنه إذا شرط في وقف المسجد اختصاصه  
بطائفة - كأصحاب الحديث - اتبع شرطه ، كما في المدرسة والرباط .  
ولو وقف على شخصين ، ثم على المساكين . فأت أحدهما . فأظهر القوانين :  
أن نصيبه يصرف إلى صاحبه .  
والقياس أن يجعل الواقف في وقفه منقطع الوسط .  
وقوله « وقفت على أولادى وأولاد أولادى » يقتضى التسوية بين الكل .  
وكذا لو زاد « ماتناسلوا ، أو بطناً بعد بطن » .  
ولو قال : على أولادى ، ثم على أولاد أولادى ، ثم على أولادهم ، ماتناسلوا .  
فهو للترتيب .  
وكذا لو قال « على أولادى وأولاد أولادى ، وأولاد أولادى الأعلى  
فالأعلى ، أو الأول فالأول » .  
ولا يدخل أولاد الأولاد في الوقف على الأولاد في أصح الوجهين . ويدخل  
أولاد البنات في الوقف على الذرية والنسل والعقب ، وأولاد الأولاد ، إلا أن  
يقول « على من ينسب إلى منهم » .  
ولو وقف على مواليه ، وله معتق ومعتقون . فهل يبطل الوقف ، أو يقسم  
بينهما ؟ فيه وجهان . رجح كلا منهما مرجحون .  
والصفة المتقدمة على الجمل المعطوفة تعتبر في الكل . كقوله « وقفت على  
مهاويج أولادى وأحفادى وإخوتى » وكذا الصفة المتأخرة عنها .



والاستثناء إذا كان العطف بالواو . كقوله « على أولادى وأحفادى وإخوانى  
المحاويج منهم ، أو إلا أن يفسق أحدهم » .

وأصح الأقوال : أن الملك فى رقبة الموقوف ينتقل إلى الله تعالى ، أى ينفك  
عن اختصاصات آدميين . ولا يبقى للواقف ، ولا يصير للموقوف عليه .

ويملك الموقوف عليه منافع الوقف . وله أن يستوفى بنفسه ، وأن يقيم عنه  
مقامه ، باعارة أو إجارة . ويملك الأجرة ، ويملك أيضاً فوائده . كثمرة الشجرة  
وصوف البهيمة ولبنها . وكذا النتاج فى أظهر الوجهين . والثانى أن النتاج يكون وقفاً .  
وإذا ماتت البهيمة . فهو أولى بملئها ، ولو وطئت الجارية الموقوفة بالشبهة .  
فالمهر له ، وكذا مهرها فى النكاح إذا جوزنا تزويجها . وهو الأصح .

وقيمة العبد الموقوف إذا قتل فى أصح الوجهين : أنه لا يصرف إلى الموقوف  
عليه ملكاً . ولسكن يشتري بها عبد ليكون وقفاً مكانه . فإن لم يوجد فشقص عبد .  
وإذا جفت الشجرة لم ينقطع الوقف فى أصح الوجهين ، ولسكن تباع فى  
أحد الوجهين . ويكون الثمن كقيمة العين التى أتلقت . وفى الثانى : ينتفع بها  
جذعاً . وهو الذى اختير .

وأظهر الوجهين : أنه يجوز بيع حصر المسجد إذا بليت ، وجذوعه إذا  
انكسرت ولم تصالح إلا للإحراق . ولو انهدم المسجد نفسه . وتعذرت إعادته ،  
لم يبيع بحال .

وإن شرط الواقف التولية لنفسه أو لغيره ، اتبع شرطه . وإن سكنت عن  
شرط التولية . فالذى يذهبى : أن يفتى به ، أخذاً بكلام معظم الأئمة : أنه إذا  
كان الوقف على جهة عامة . فالتولية للحاكم . وإر كان على غير معين . فلكذلك  
إن قلنا : إن الملك فى رقبة الموقوف ينتقل إلى الله تعالى .

ولا بد فى المتولى من العدالة والكفاية ، والاهتداء إلى التصرف . ووظيفته



— إن أطلق الواقف التولية — العماراة والإجارة ، وتحصيل الربح ، وقسمته على المستحقين . فإن رسم له ببعض هذه التصرفات لم يتعد عنه .  
والواقف عزل مَنْ وَلَّاه ونصب غيره ، إلا أن يجعل تولية الشخص شرطاً في الوقف .

وإذا أجر المتولي الوقف فزادت الأجرة في المدة أو ظهر طالب لازيادة ، انفسخ العقد في أحد الوجهين . واستمر في أحدهما .

### الخلافاً المذكور في مسائل الباب

الوقف : قرينة جائز بالاتفاق . وهل يلزم باللفظ أم لا ؟ قال مالك والشافعي : يلزم باللفظ وإن لم يحكم به حاكم ، وإن لم يخرج مخرج الوصية بعد موته . وهو قول أبي يوسف فيصح عنده . ويزول ملك الواقف عنه . وإن لم يخرج الواقف عن يده . وقال محمد : يصح إذا أخرجه عن يده ، وبأن يجعل للوقف ولياً ، ويسلمه إليه . وهي رواية عن مالك . وقال أبو حنيفة : الوقف عطية صحيحة . ولكنه غير لازم . ولا يزول ملك الواقف عن الوقف ، حتى يحكم به حاكم أو يعلقه بموته . فيقول : إذا مت فقد وقفت دارى على كذا .  
واتفقوا على أن ما لا يصح الانتفاع به إلا بإتلافه — كالذهب والفضة ، والمأكول — لا يصح وقفه .

ووقف الحيوان يصح عند الشافعي وأحمد : وهي رواية عن مالك . وقال أبو حنيفة وأبو يوسف : لا يصح . وهي الرواية الأخرى عن مالك .

### فصل

والراجح من مذهب الشافعي : أن الملك في رقة الموقوف ينتقل إلى الله تعالى . فلا يكون ملكاً للواقف ، ولا للموقوف عليه . وقال مالك : ينتقل إلى الموقوف عليه . وقال أبو حنيفة وأصحابه مع اختلافهم : إذا صح الوقف خرج عن ملك الواقف . ولم يدخل في ملك الموقوف عليه .



ووقف المشاع جائز ، كهيته وإجارته بالاتفاق . وقال محمد بن الحسن : بعدم الجواز بناء على أصلهم في امتناع إجارة المشاع .

### فصل

ولو وقف شيئاً على نفسه : صح عند أبي حنيفة وأحمد . وقال مالك والشافعي : لا يصح .

وإذا لم يعين للوقف مصرفاً - بأن قال : هذه الدار وقف - فإن ذلك يصح عند مالك ، وكذلك إذا كان الوقف منقطع الآخر - كوقفت على أولادى وأولادهم - ولم يذكر بعدهم : الفقراء . فإنه يصح عنده . ويرجع ذلك بعد انقراض من سمى إلى فقراء عصبته . فإن لم يكونوا فإلى فقراء المسلمين . وبه قال أبو يوسف ومحمد . والراجح من مذهب الشافعي : أنه لا يصح مع عدم بيان المصرف . والراجح : صحة منقطع الآخر .

### فصل

واتفقوا على أنه إذا خرب الوقف لم يعد إلى ملك الواقف . ثم اختلفوا في جواز بيعه ، وصرف ثمنه في مثله ، وإن كان مسجداً . فقال مالك والشافعي : يبقى على حاله فلا يباع . وقال أحمد : يجوز بيعه وصرف ثمنه في مثله . وكذلك في المسجد إذا كان لا يرجى عوده . وليس عند أبي حنيفة نص فيها واختلاف أصحابه فقال أبو يوسف : لا يباع . وقال محمد : يعود إلى مالكة الأول . واختلفوا فيما إذا وقف على غيره ، واستثنى أن ينفق ريعه على نفسه مدة حياته . فقال مالك والشافعي : لا يصح الشرط . وقال أحمد : يصح . وليس فيها عن أبي حنيفة نص . واختلف أصحابه ، فقال أبو يوسف : كقول أحمد . وقال محمد : كقول مالك والشافعي .

واختلفوا فيما إذا وقف على عقبه ، أو على نسله ، أو على ولد ولده ، أو على ذريته . هل يدخل أولاد البنات ؟ فقال مالك في المشهور عنه وأحمد : لا يدخلون



وقال الشافعي وأبو يوسف : يدخلون . وقال أبو حنيفة : إذا قال « وقفت على عقي » فلا يدخل فيه ولد البنات . فان قال « على ولد ولدي » فالمشهور من مذهبه : أنهم لا يدخلون . وقال الخصاص : مذهب أبي حنيفة : أنهم يدخلون ، وهو مذهب أبي يوسف ومحمد . وأما النساء والذرية : ففيه روايتان عن أبي حنيفة . واختلفوا فيما إذا أذن للناس في الصلاة في أرضه ، أو في الدفن فيها . فقال أبو حنيفة : أما الأرض فلا تصير مسجداً ، وإن نطق بوقفها ، حتى يصلى فيها . وأما المقبرة : فلا تصير وقفاً ، وإن أذن فيه ونطق به ودفن فيها . وله الرجوع فيه في إحدى الروايتين عنه ، ما لم يحكم به حاكم ، أو يخرج منه مخرج الوصايا . وقال الشافعي : لا يصير وقفاً بذلك حتى ينطق به . وقال مالك وأحمد : يصير وقفاً بذلك وإن لم ينطق به .

واختلفوا فيما إذا وقف في مرض موته على بعض ورثته ، أو قال : وقفت بعد موتى على ورثتي ، ولم يخرج من الثلث . فقال أصحاب أبي حنيفة : إن أجازته سائر الورثة وإن لم يجزوه ، صح في مقدار الثلث بالنسبة إلى من يؤول إليه بعد الوارث ، حتى لا يجوز بيعه . ولا ينفذ في حق الوارث ، حتى تقسم الغلة بينهم على فرائض الله تعالى . فإن مات الموقوف عليه ، خيئذ ينتقل إلى من يؤول إليه . ويعتبر فيهم شرط الواقف . فيصير وقفاً لازماً . وقال مالك : الوقف في المرض على وارثه خاصة لا يصح . فإن أدخل معه فيه أجنبياً . صح في حق الأجنبي . وما يكون للوارث فإنه يشارك بقية الورثة فيه ، ماداموا أحياء . وقال أحمد : يوقف منه مقدار الثلث . ويصح وقفه وينفذ ، ولا يعتبر إجازة الورثة . وعنه رواية أخرى : أن صحة ذلك تقف على إجازة الورثة . وقال أصحاب الشافعي : لا يصح على الإطلاق ، سواء كان يخرج من الثلث أو لا يخرج إلا أن يجيزه الورثة . فإن أجازوه نفذ على الإطلاق .

واختلفوا فيما إذا وقف على قوم ، ولم يجعل آخره للفقراء والمساكين . فقال



مالك وأحمد : يصح الوقف . وإذا انقضى القوم الموقوف عليهم يرجع إلى الفقراء والمساكين . وعن الشافعي قولان . أحدهما كقول مالك وأحمد . والثاني الوقف باطل . وقال أبو حنيفة : لا يتم الوقف ، حتى يكون آخره على جهة لا تنقطع . واختلفوا فيما إذا وقف موضعاً وفقاً مطلقاً ، ولم يعين له وجهاً . فقال مالك وأحمد : يصح . وبصرف في وجوه البر والخير . وقال الشافعي : هو باطل في الأظهر من قوليه .

فائده : ما ذكر في حصر المسجد ونظائره : هو فيما إذا كانت موقوفة على المسجد . أما ما اشتراه الناظر ، أو وهبه واهب وقبله الناظر : فيجوز بيعه عند الحاجة بلا خلاف .

وإذا خرب المسجد وخربت المحلة التي حوله ، وتفرق الناس عنها ، فللإمام صرف نقضه إلى مسجد آخر ، وصرفه إلى الأدنى فالأدنى أولى . وليس للإمام صرف نقضه إلى بناء حوض ، أو مدرسة ، أو رباط . وقال أحمد : كل وقف لا يرد شيئاً وخرب ، يباع ويشترى بثمنه ما يرد على أهل الوقف . انتهى .

المصطلح : وهو يشتمل على صور . ولها عمد .

وهي : ذكر الواقف ، ونسبه ، وصحة عقله وبدنه ، وذكر الموقوف ، من دار أو غيرها ، وذكر حدودها ، وذكر سبل الوقف ، مؤبداً لا منقطعاً ، وأن يكون ابتداءً على موجود ، وبعده على موجود وغير موجود ، وإخراج ذلك من يد الواقف إلى من يجوز قبضه ، وقبول الموقوف عليه إن كان معيناً ، وقبول القيمة ما جعل المسجد ، لا قبول وقفه ، فإنه كالجهة . والظاهر من مذهب أحمد : لا يفتقر إلى القبول ، ولا يبطل برده . لأنه إزالة ملك على وجه القرينة . فأشبه العتق ، والوقف على غير معين . وقد تقدم ذكر الخلاف في ذلك مبيناً .

قاعدة : اعلم أن الأوقاف في الغالب لا تصدر إلا من ملك أو سلطان ،



أو كافل مملكة شريفة ، أو أمير من أعيان الأمراء المتقدمين ، ومن في درجتهم .  
وغالب ما يصدر من هؤلاء من الأوقاف : لا يكون إلا على جهة بر وقربة ، من  
صدقة على الفقراء والمساكين ، وستر عوراتهم . وعتق رقابهم ، وعمارة طرقات  
المسلمين . وسد حوائجهم ، وفكك الأسرى منهم في أيدي الكفار . وما في  
معنى ذلك من بر ومثوبة ، كبناء الجوامع ، والمدارس والمساجد ، والخوانق ،  
ودور القرآن العظيم . والحديث الشريف النبوي ، على قائله أفضل الصلاة  
والسلام . والبيمارستانات ، وخانات السبل ، ومكاتب الأيتام ، وحفر الآبار  
والأنهار والعيون ، وأحواض الماء المعدة لشرب البهائم .

ومنهم من يقف على ذريته ومعتقيه ، ثم على الفقراء والمساكين ، والأرامل  
والأيتام والمحتاجين ، كما جرت به عادة الملوك والسلاطين المتقدمين . رحمهم الله  
تعالى . وكذلك من في يده شيء ويريد إيقافه على جهة من الجهات المذكورة ،  
أو على أولاده ، أو على جهة بر .

وإن صور الكتابة في ذلك تختلف باختلاف حالات الأوقاف ، وحسب  
مقامات الواقفين .

فمنها : ما يحتاج أن يصدر فيه بخطبة تاتي بمقام الواقف ، وتفصح بترغيبه في  
حصول الأجر والمثوبة والقربة .

ومنها : ما يصدر كتاب وقفه بنير خطبة . وهذا أيضاً يختلف باختلاف مقام  
الواقف . فتارة يصدر بقوله : هذا كتاب وقف صحيح شرعي ، وحسب صريح  
مرعي . أمر بكتابته وتسطيعه ، وإنشائه وتحريره ، مولانا المقام الشريف الفلاني ،  
أو المقر الأشرف الفلاني ، أو الجناب الكريم الفلاني .

ومنها : ما يصدر بقوله : هذا كتاب وقف ، اكتتبه فلان الفلاني ، وأشهد عليه  
بمضمونه في حال صحته وسلامته وطواعيته واختياره ، وجواز أمره ، وهو أنه وقف .  
ومنها : ما يصدر بقوله : هذا ما أشهد به على نفسه الكريمة - حرسها الله



ورعاها ، وشكر في مصالح المسلمين مسماها - فلان الفلاني : أنه وقف وحبس إلى آخره .

ومنها : ما يصدر بقوله : هذا ما وقف وحبس وسبل - إلى آخره - فلان الفلاني .

ومنها : ما يصدر بقوله : وقف وحبس - إلى آخره - فلان الفلاني . ويجرى الكلام في الوقف على مقتضى غرض الواقف ، وعلى ما يتقرر عليه الحال ويقتضيه رأيه ، وينص عليه مما يسوغ شرعاً .

واعلم أن كتب الأوقاف ، وإن اختلفت حالاتها في الوضع باعتبار ما تقدم ذكره . فمدارها كلها على ألفاظ صريحة ، لا يصح الوقف إلا بها ، وأحكام لا بد من الإتيان بها في ترتيب كل وقف . وشروط يجب اعتبارها في أصل الوقف ، وتذيل بتحرير وتقدير ، وترغيب وترهيب وتخويف ، بسبب تبديل أو تحريف أو إبطال يراد بالوقف على ما جرت به عادة الكتاب في مثل ذلك .

وقد أحببت أن أقدم بين يدي ما اشتمل عليه كتاب الوقف من هذا الكتاب ذكر هذه القاعدة ، ليستعمل منها الكتاب في كل وقت ما يليق بمقام واقفه . وأتبعها بصدر يستعمل في سائر الأوقاف ، ويصير علماً على الوقف الذي يكتبه الكاتب ليسهل تناوله ، ويستغنى به عن التكرار في كل صورة من الصور بقصد الاختصار . وبالله أستعين . فهو نعم المعين .

\* وصورة الصدر ، وما يتعلق به من الشروط الضرورية التي لا بد منها : أنه وقف وحبس ، وسبل وحرم ، وأبد وتصدق ، وخلد وأكد ، ما سيأتي ذكره فيه ، الجاري ذلك في يده وملسكه وتصرفه وحيازته ، واختصاصه إلى حين صدور هذا الوقف بذكره أو بشهادة من يعين ذلك في رسم شهادته آخره ، أو أظهر من يده مكتوباً ، رقا أو كاغداً ، يشهد له بصفحة ملكيته لذلك ، مؤرخاً بكذا . ثابتاً بالشرع الشريف . وسيخصم بقضية هذا الوقف الذي سيشرح فيه



خمساً شرعياً . موافقاً لتاريخه ولشهوده ، وذلك جميع كذا وكذا ، ويصفه ويحدده وفقاً صحيحاً شرعياً . وحسباً صريحاً مرعياً . لا يباع ولا يوهب ، ولا يورث ، ولا يرهن ، ولا يملك ، ولا يستبدل ، ولا يناقل به ، ولا يهضه ، ولا يتلف بوجه تلف قائماً على أصوله ، مشتملاً على شروطه التي ستشرح فيه ، مبتغياً فيه مرضاة الله تعالى ، متبعاً فيه تعظيم حرمة الله تعالى ، لا يبطله تقادم دهر ، ولا يوهنه اختلاف عصر ، بل كلما مر عليه زمان أكده . وكلما أتى عليه عصر أو أوان أظهره وثبته وشدده . أنشأ الواقف المشار إليه - أجرى الله الخيرات على يديه - وقفه هذا على كذا وكذا - ويعدد جهات الوقف ، ويرتبه على مقتضى قصده الذي أجراه عليه معيناً مبيناً - ثم يقول : على أن الناظر في هذا الوقف ، والمتولى عليه يبدأ من ربيع الموقوف ومستغله بعمارته وترميمه ، وإصلاحه بما فيه بقاء عينه ، وتحصيل غرض واقفه ، ونمو مستغله ، وما فيه الزيادة لأجوره ومنافعه . وما فضل بعد ذلك يصرفه في مصارفه الممينة أعلاه - ويذكر المصروف إلى آخره - ثم يقول : يبقى ذلك كذلك أهد الأبدن ، ودهر الدهارين ، إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها ، وهو خير الوارثين . ومآل هذا الوقف ، عند انقطاع سبله ، وتعذر جهاته : إلى الفقراء والمساكين من أمة سيد المرسلين محمد صلى الله عليه وسلم ، وعلى آله وصحبه أجمعين .

وشرط الواقف المشار إليه النظر في وقفه هذا والولاية عليه لنفسه مدة حياته ، يستقل به وحده لا يشاركه فيه مشارك ، ولا ينازعه فيه منازع ، ولا يتأول عليه فيه متأول ؛ وله أن يوصي به ويسنده ويفوضه إلى من شاء ، ولمن يسند إليه أو يوصي له به مثل ذلك واحداً بعد واحد على ممر الأيام والشهور والأعوام والدهور .

ثم من بعد وفاته إلى رحمة الله تعالى لولده فلان ، أو للأرشد فالأرشد من أولاده وأولاد أولاده وذريته ونسله وعقبه من أهل الوقف المذكور . فإذا انقرضوا عن آخرهم ، ولم يبق منهم أحد . دخلت الأرض منهم أجمعين : كان الناظر في



ذلك لفلان - ويعينه - أو لحاكم المسلمين بالبلد الفلاني على ما يختاره الواقف .  
وشرط هذا الواقف المذكور - وفر الله له الأجور - أن لا يؤجر وقفه هذا  
ولا شيء منه ، إلا سنة فما دونها ، بأجرة المثل فما فوقها ، وأن لا يدخل المؤجر  
عقداً على عقد حتى تنقضى مدة العقد الأول ويعود المأجور إلى يد الناظر في أمره .  
وإن شرط في الإجارة أكثر من سنة فيعينها .

ثم يقول : وأخرج الواقف المشار إليه - أفاض الله نعمه عليه - هذا الوقف  
عن ماله ، وقطعه من ماله ، وصير صدقة بئنة بثلة ، محرمة مؤبدة ، جارية في  
الوقف المذكور على الحكم المشروح أعلاه حالا ومآلاً ، وتعذراً وإمكاناً . ورفع  
عنه يد ماله . ووضع عليه يد نظره وولايته .

وقد تم هذا الوقف ولزم ونفذ حكمه ، وأبرم . واكتملت شروطه واستقرت  
أحكامه . وصار وقفاً من أوقاف المسلمين ، محرماً بحرمات الله تعالى الأكيدة ،  
مدفوعاً عنه بقوته الشديدة ، لا يحمل لأحد يؤمن بالله واليوم الآخر ، ويعلم أنه  
إلى ربه صائر : أن ينقض هذا الوقف ولا يغيره ، ولا يفسده ولا يعطله ، ولا يسعى  
في إتلافه ، ولا في إبطاله ، ولا بإبطال شيء منه ، بأمر ولا فتوى ولا مشورة ،  
ولا تدقيق حيلة ، ولا وجه من وجوه الإتلاف . وهو يستعدي الله على من قصد  
وقفه هذا بفساد أو عناد ، ويحاكمه لديه ، ويخاصمه بين يديه ، يوم فقره وفاقته ،  
وذله ومسكنته ، ودهشته وحيرته ، يوم لا ينفع الظالمين معذرتهم ، ولهم اللعنة ولهم  
سوء الدار . فمن سمى في ذلك ، أو تكلم فيه ، أو أشار إليه ، أو ساعد عليه ،  
سود الله وجهه ، وجعله من الأنكسرين أعمالاً الذين ضل سعيهم في الحياة الدنيا ،  
وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعا . وأعد لهم جهنم وساءت مصيراً . وعليه لعنة الله  
ولعنة اللاعنين من الملائكة والناس أجمعين . ولا يقبل الله منه صرفاً ولا عدلاً ،  
ولا يزكى له قولاً ولا فعلاً ( فمن بدله بعد ما سمعه . فإنما إثمه على الذين يبدلونه  
إن الله سميع عليم ) ومن أعان على إثباته وتقريره في جهاته ، واستقراره في أيدي



مستحقه ، برّك الله مضجعه ، ولقنه حبيته . وجعله من الأمنين المطمئنين الفرحين المستبشرين ، الذين لا خوف عليهم ولا هم يحزنون .  
وقبل الواقف المشار إليه ماله قبوله من ذلك قبولاً شرعياً . وأشهد على نفسه الكريمة بذلك ، وهو بحال الصحة والسلامة والطواعية والاختيار ، وجواز أمره شرعاً . ويؤرخ الكتاب .

\* وصورة وقف جامع أنشاء بعض الملوك . ووقفه ، ووقف عليه :  
الحمد لله المحسن القريب ، السميع الحبيب ، الذي من عامله لا يخيب . وعد الله المتصدق أجراً عظيماً ، وأعد للمحسن جنة ونعياً . ولم يزل سبحانه بعباده برأء وفاقاً رحماً ، منعماً متفضلاً حلماً كريماً ، وقدم لمن كفر الوعيد ، ووعد من شكر بالمزيد . وأعطى من صبر ما يريد ، وبلغ من قصده مناه ، وسلم من سلم لما قضاه ، وأمن من لجأ إلى حماه ، ونعم من تطهر بالصدقات ، ورفعته إلى أعلا الدرجات . فليعمل العبد ما هو فاعل من المعروف ، ليكون له عند الله ذخراً ، ويمنحه من أجله ثواباً وأجراً . ويجزيه على ذلك أفضل الجزاء بالجمع بين خيري الدنيا والأخرى ، ويصفه بين عباده المتصدقين بقوله ( ١٠ : ٦٣ ، ٦٤ الذين آمنوا وكانوا يتقون لهم البشري ) .

نحمده على إحسانه الوافر البسيط ، المديد الطويل الكامل ، ونشكركه على جوده المتواتر السريع ، الكافي الشافي الكامل ، ونشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، خير كلمة نطق بها لسان ، وقر بها إنسان عين إنسان . ونشهد أن سيدنا محمداً عبده ورسوله ، المبعوث من تهامة ، المظلل بالغبامة ، القائل وقوله أصدق ما زين به متكلم كلامه « العبد تحت ظل صدقته يوم القيامة » صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه الطيبين الطاهرين ، صلاة دائمة باقية إلى يوم الدين . وسلم تسليماً كثيراً .

وبعد ، فإن الصدقات المبرورة حجاباً لكل متصدق من النار ، وظلاً يأوي



إليه من ألهمه الخير . ووقفه لمارة بيوته التي ( أذن الله أن ترفع ، ويذكر فيها اسمه يسبح له فيها بالغدق والآصال رجال ، لا تلهيهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله ، وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة . يخافون يوماً تتقلب فيه القلوب والأبصار . ليجزيهم الله أحسن ماعملوا ، ويزيدهم من فضله . والله يرزق من يشاء بغير حساب ) ويدخل الذين آمنوا وعملوا الصالحات جنات تجري من تحتها الأنهار .

وكان المتقرب إلى الله تعالى بهذا المعروف الذي لا يضاهاى . والعمل الذى أجوره ومثوباته لا تعدد ولا تتناهى . مولانا المقام الأعظم ، الشريف العالى المولى السلطانى الملكى الفلانى - أحله الله تعالى فى أعلى درجات الإمامة . وبلغه بمقاصده الحسنة منازل المتقين فى دار الكرامة . وجعله بمن يأتى آمناً يوم القيامة - هو الذى رغب فى سلوك سبل الخيرات ففاز بسلوكها . ووجب شكر إنعامه على سوقة البرية ومالوكها ، لحظته العناية الربانية فى عمارة مسجده الجامع ، الذى اشتمل من أنواع العبادة ، والهيئات الحسنة ، على ما يعجز الوصف ، ويوجب بسط الأيدى بالدعاء ، الجارى على معناه القاعد للواقف . فلذلك أشهد على نفسه الشريفة الزكية - صانها الله تعالى عن سائر الحوادث العرضية - أنه وقف - إلى آخر ما سيأتى ذكره فيه معينا . وشرحه مبيناً - الجارى فى يده الشريفة ، وملكه الشريف ، إلى حين صدور هذا الوقف المبرور ، بشهادة من يعين ذلك فى رسم شهادته آخر هذا الكتاب المسطور

وذلك جميع المكان المبارك المستجد الإنشاء بالمكان الفلانى ، الكامل أرضاً وبناء ، المعروف بإنشاء مولانا السلطان المشار إليه - خلد الله ملكه . وجعل الأرض بأسرها ملكه - المشتمل على كذا وكذا - ويصفه ويصف جميع ما يشتمل عليه وصفاً تاماً كاملاً . ويحدده ، ويصف جميع الموقوف عليه ، كل مكان على حدة - ثم يقول : بجميع حقوق ذلك كله ، وطرقه ومراققه ، وقبابه ورخامه وبلاطه ، ومنبره وسدته ، وكراسى القرآن العظيم ، والحديث الشريف النبوى المنصوبة به ، والمصاحف الشريفة الثلاثة الكبار ، التى قطع أوراقها غازان ، بكتابة محققة



مذهبة مزمكة بفوائح وخواتم وأوائل السور الشريفة ، وبترات فاصلة بين الآيات ، وعلامات الأحزاب بالهوامش ، مجلدة بجلود حمر ، ضرب خيط مصرى ، أو عجمى ، متقنة التجليد والنقش ، بأكياس من الحرير الأطلس ، وبنود من الحرير الملون . والربعتين الشريفتين الكبيرتين ، المشتملة كل واحدة منهما على كتابة بقلم خفيف الثلث ، أو الحقق ، وتذهيب - بنحو ما ذكر فى المصاحف - وكل أربعة ثلاثون جزءاً ، كل واحدة منهما ضمن صندوق مجلد منقوش . وكتب الأحاديث الشريفة النبوية ، وهى : صحيح الإمام حافظ الإسلام محمد بن إسماعيل البخارى ، كذا وكذا مجلداً - ويصف الكتب جميعها . ويذكر أسماء مؤلفيها ، وعدة أجزائها - فإذا انتهى من ذكر ذلك يقول :

وبحقوق جميع ما حدد ووصف فى هذا الكتاب من الحوانيت ، وأغلقها وجلوناتها ، وبحقوق القرى الكاملة والخصص الشائعة من القرى المذكورة بأعالیه . وأراضى ذلك ، وأقاصيه وأدانيه - إلى آخره - وبحق المكان المبارك المحدود أولاً من الماء الواصل إليه من القناة الفلانية ، أو النهر الفلانى . وبحق مال القرى الكاملة ، والخصص الشائعة من الماء المعد لسقى أراضيها من العيون والأنهار المعروفة بكذا وكذا . وهو حق قديم واجب مستمر دائم ، ماجرى الماء فى القنوات والأنهار والعيون ، ووصل إلى ذلك فى مجارى مياهه فى حقوقه ورسومه ، خلا ما فى القرى المذكورة من طريق المسلمين ومساجدهم ومقابرهم ، والأراضى الموقوفة على المساجد المعروفة ، المألومة بالوصف والحدود ، والإقرار بين الواقف المشار إليه وبين مستحقى الأوقاف المشار إليها المعرفة الشرعية ، النافية للجهالة ، وقفاً صحيحاً شرعياً - إلى آخره . فأما المكان المبارك المبدأ بذكره ووصفه وتحديد فيه : فإن هذا الواقف المشار إليه - نبح الله آماله ، وختم بالصالحات أعماله - وقفه مسجداً لله تعالى . وجعله بيتاً من بيوت رب العالمين ، وجامعاً من جوامع المسلمين ، تتوالى فيه الخطب والصلوات ، ويأوى إليه أهل الخلوات ، وتتلّى فيه آيات القرآن ، ويعلن فى منائمه



بالأذان ، ويسبح فيه بالعشى والإبكار ، ويعبد فيه من لا تدركه الأبصار وهو يدرك الأبصار . وأذن للمسلمين في الدخول إليه ، والصلاة فيه ، وأن يترددوا للعبادة والاعتكاف في جوانبه ونواحيه .

وأما بيت الخطابة ، المعين بأعاليه ، والمنبر الذي بهذا الجامع والسدة المقابلة له : فإنه ... أثابه الله وأجره - وقف ذلك لينتفع مثله بمثل هذا المكان المبارك على الوجه الشرعى .

وأما باقى ماوقفه فى هذا الكتاب المشروح بأعاليه : فإنه وقف الثلثين الشائعين مثلاً ، أو النصف الشائع مثلاً ، أو الجميع من كل مكان كامل ، حصّة شائعة على الجامع المذكور المعمور ، وإصلاحه وفرشه ، ووقود مصاييحه ، وأرباب الوظائف به . وغير ذلك ، ما سيأتى ذكره فيه .

على أن الناظر فى هذا الوقف والمتولى عليه يستغل ما يختص بالوقف المذكور من الموقوف المعين أعلاه بنفسه ، أو بمن يستنبيه عنه فى ذلك بسائر وجوه الاستغلالات الشرعية .

ويبدأ من ذلك بمهارة جميع ماوقف عليه وتربيته وإصلاحه ، وما فيه بقاء عينه ، وتحصيل غرض واقفه ، وفرش الجامع المذكور وشراء آلات برسم الوقود به ، والتنوير فيه ، وفيما هو من حقوقه ، وشراء آلات برسم كنس الجامع المذكور وتنظيفه ، وما يحتاج إليه ، ويصرف فى ثمن زيت يستصبح به فيه كل شهر كذا ، بحيث يوقد من ذلك فى كل ليلة من العشاء إلى الصبح كذا وكذا مصباحاً ، ويصرف فى ثمن زيت برسم الوقود فى أيام المواسم المعتادة كذا . ويصرف فى كل شهر إلى القنواى القائم بوظيفة إجراء الماء إلى الجامع المذكور كذا ، ويصرف فى كل شهر إلى الخياط بالجامع المشار إليه كذا ، وإلى الإمام الراتب به على أن يؤم بالمسلمين فى أوقات الصلوات المفروضة والنوافل المعتادة فى كل شهر كذا - فإن عين الخطابة والإمامة لشخصين بعينهما ذكرهما أو لشخص بعينه نص



عليه - ثم يقول : من بعد وفاة فلان المذكور ، أو من بعد وفاتها يقرر الناظر فيه في الوظيفتين المذكورتين من هو من أهل الخير والدين ، إما أن يكون شافعيًا ، أو حنفيًا .

ويصرف في كل شهر لكذا وكذا نفرًا من المؤذنين الحسنى الأصوات ، الذين يرتبهم الناظر فيه بالمأذنة المذكورة للتأذين في الأوقات الخمس والتسبيح في الأسحار والتذكير قبل الجمعة . والتبليغ خلف الإمام الراتب<sup>(١)</sup> ، وللخطيب به كذا وكذا .

ويصرف لرؤساء الميقات - وعدتهم كذا وكذا نفرًا - كذا وكذا في نوبة أو نوبتين أو ثلاثة . كل نوبة كذا وكذا نفرًا من المؤذنين . واحدًا من رؤساء الميقات يباشر الأوقات ، ويعلم بالأوقات ودخولها .

ويصرف للعرق كذا وكذا . ويصرف لسكذا وكذا نفرًا من القراء الحسنى الأصوات ، التاليين لكتاب الله في كل شهر كذا ، بحيث يجتمع منهم في صبيحة كل يوم كذا وكذا نفرًا ، جوقة واحدة ، يقرأون بشباك الجامع المشار إليه الغربي أو الشرقي ، بعد صلاة الصبح حزبًا كاملاً ، أو جزءاً كاملاً . قراءة مرتلة يفهمها من يسمعها . وكذلك يفعل الباقيون من القراء بعد صلاة العصر . ويدعون للواقف عقب القراءة ويترحمون عليه . وعلى أموات المسلمين والمسلمات ، والمؤمنين والمؤمنات .

ويصرف في كل شهر إلى قارئ يرتبه الناظر في أمر هذا الوقف لقراءة ماتيسر له قراءته من الأحاديث الشريفة الصحاح النبوية في كل يوم جمعة ، أو اثنين ، أو خميس ، من كل أسبوع ، ويدعو عقب القراءة للسلطان السعيد الشهيد فلان ، ويترحم عليه ، ويدعو للواقف المشار إليه وذريته ووالديه بمسايسره الله

---

(١) هذا على ما هو شائع عند العوام من هذه البدع التي لا أصل لها عند رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وخير الهدى هدى محمد صلى الله عليه وسلم .



، وأجراه على لسانه - ويعين كل واحد من أرباب الوظائف وما يصرف كل شهر إلى آخره ، مراعيًا شرط الواقف وترتيبه .

ثم يقول : وشرط الواقف على كل واحد من أرباب الوظائف بالجامع المشار مواظبة وظيفته ، وأداؤها على الوضع الشرعي . ومن سافر منهم أو مرض ، ن يستنيب عنه من يقوم مقامه في وظيفته إلى حين إيابه من سفره ، أو شفائه .

وإذا انتهى من ذكر الجامع ، وذكر أرباب وظائفه ، وما هو مقرر له فيه ، عجب ذلك استيعاباً حسناً ، وأوضحه إيضاحاً بيناً يقول : وأما الثلث الباقي من نص المعين بأعاليه ، أو النصف مثلاً - بعد الجامع المشار إليه - فقد أنشأ الواقف إليه وقف ذلك على نفسه مدة حياته ، ثم من بعده على أولاده ، ثم على أولادهم ، ثم على أولاد أولاد أولاده ، ثم على نسله وعقبه بينهم على حكم الفريضة ، لئلا يترك مثل حظ الأنثيين ، على أن من توفي منهم أجمعين عن ولد ، ولد ، أو نسل أو عقب ، عاد نصيبه من ذلك وقفاً على ولده ، ثم على ولد ، ثم على نسله وعقبه . ومن مات منهم أجمعين عن غير ولد ، ولا ولد ولد ، نسل ولا عقب . عاد نصيبه من ذلك وقفاً على من هو معه في درجته . وذوي من أهل الوقف . ومن مات منهم قبل أن يصل إليه شيء من هذا الوقف ، ولد أو ولد ولد ، أو نسل أو عقباً ، استحق من الوقف ما كان يستحقه لو بقي حياً ، يجري ذلك كذلك أبداً ما توالدوا ، ودائماً ما تناسلوا وتعاقبوا ، بعد بطن ، وقرناً بعد قرن ، وطبقة بعد طبقة . لا يشاركهم فيه مشارك ، ولا يمسهم فيه منازع ، ولا يتأول عليهم فيه متأول . فإذا انقرضوا بأجمعهم ، وخلت نص منهم أجمعين . ولم يبق أحد ممن ينتسب إلى الواقف المشار إليه بأب من ، ولا بأم من الأمهات . عاد ذلك وقفاً على مصالح الجامع المشار إليه ، تصرف ربه ومنافعه في زيادة معالم أرباب الوظائف به ، وزيادة قرشه وتنويره وإصلاحه



كل ذلك على ما يراه الناظر فيسه ، ويؤديه إليه اجتهاده في الزيادة والتفضيل  
والمساواة ، يبقى ذلك كذلك - إلى آخره .

ومآل هذا الوقف عند انقطاع سبله ، وتعذر جهاته : إلى الفقراء والمساكين -  
إلى آخره .

وشرط الواقف المشار إليه النظر في ذلك كله ، والولاية عليه ، لنفسه الشريفة -  
إلى آخره .

وشرط الواقف المشار إليه - أجزل الله ثوابه ، ووصل بأسباب الخيرات  
أسبابه - أن يقرأ كتاب الوقف في كل سنة مرة بمحضرة أرباب الوظائف بالجامع  
المذكور ، ليتذكروا الشرائط ، ولا ينسوا الضوابط ، ويعلم كل واحد منهم ماله ،  
وما عليه من العمل . ويعمل بذلك . ويتعاهد الكتاب بالإثبات ، ويضبط  
بالشهادات ، ويكتب به النسخ عند الحاجات والضرورات ، بحيث لا يمحى اسمه ،  
ولا يندرس رسمه .

وشرط أن لا يؤثر وقفه هذا ، ولا شيء منه - إلى آخره .  
وأخرج هذا الوقف - عوضه الله خيراً ، وأجزل له ثواباً وأجرأ - جميع  
ما وقفه في هذا الكتاب عن ملكه - إلى آخره .

فقد تم هذا الوقف ولزم ونفذ حكمه ، وأبرم . ويكمل ويؤرخ .  
وإذا ثبت على حاكم حنفى حكم بصحته ، مع علمه بالخلاف في صحة وقف  
الإنسان على نفسه ، ووقف المشاع ، ووقف ما لم يره الواقف ، ووقف المنقول من  
المنبر وغيره . واشتراط النظر لنفسه ، وبجواز ذلك جميعه عنده شرعاً . انتهى .

\* وصورة وقف جامع على صفة أخرى :

الحمد لله المقسط الجامع ، الغنى المنفى المانع ، الضار النافع . قابل الصدقات من  
المصدقين ، ومانح فاعلى الخيرات أسباب مضاعفة الأجور ، بدوام صلوات  
المستزقين ، نحمده على نعمه التى من بها على من تمسك من مزيد فضله وبره



بحسن اليقين . ونشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، شهادة تحملنا مع أهل طاعته في أعلى درجات المرتقين . ونشهد أن سيدنا محمداً عبده ورسوله سيد المرسلين ، وإمام المتقين ، وغمam المستقين . القائل صلى الله عليه وسلم « المؤمن تحت ظل صدقته يوم القيامة » وناهيك بهذا الوصف الحسن الذي ينال به المتصدق الحظ الأوفى ، بواسطة صدقته الجارية على المستحقين . صلى الله عليه ، وعلى آله وصحبه أجمعين ، الذين كانوا على القيام بما شرع لهم من الدين القيم متفقين ، غير مفترقين . صلاة دائمة باقية إلى يوم الدين ، وسلم تسليماً كثيراً .

وبعد ، فلما كان الوقف من القرب المندوب إليها . والطاعات التي وردت السنة الشريفة بالحث عليها . وهو من أجل القربات المبرورة . وأفضل الأعمال التي لم تزل الأجور لفاعليها في الدارين موفورة . وكان لا يلحق العبد الصالح بعد بماتنه من الأعمال الصالحات إلا إحدى ثلاث « صدقة جارية ، أو علم ينتفع به ، أو ولد صالح يدعو له » بأفضل الدعوات . وما أسعد من أنفق ماله ليرضى به ربه ، وينتظم في سلك الذين ينفقون أموالهم في سبيل الله ( كمثل حبة أنبتت سبع سنابل في كل سنبلة مائة حبة ) فذلك وقع الإلهام الإلهي في نفس فلان - أنجح الله قصده ، وأناله خير ماعنده - المبادرة إلى هذه المثوبة الكبرى ، ليفوز بكال أجورها ، ويحوز مضاعفة ثوابها وبرها . عملاً بقول الله تعالى وهو أصدق القائلين ( ٣٩: ٣٤ ) وما أنفقتم من شيء فهو يخلفه ، وهو خير الرازقين ) فاستخار الله الذي ماخاب من استخاره ، ولا ندم من استجاره . وأشهد على نفسه النفيسة - صانها الله وحماها ، وحرس من الغير حماها - أنه وقف وحبس - إلى آخره - جميع المسكان المبارك العالي البناء ، الواسع الفناء ، المستجد الإنشاء ، المعروف بعمارة الواقف المشار إليه وإنشائه ، المشتمل على مسجد جامع بقبليه وشرقيه ، وشماليه وغربيه - ويصف ما يشتمل عليه المسكان من الاشتمالات كلها : من الأروقة والشبابيك والمحاريب والخزائن . ويصف الميضاة وبركتها ، ويوت راحتها وعدتها .



وإن كانت من المتصلة به أو المنفصلة عنه . ويصف جميع المنقولات من جميع الموقوف على الجامع ، كالمنبر والكراسي ، والمصاحف والربعات ، وكتب الحديث . ويحدد المكان ، ثم يذكر جميع الموقوف عليه ، من الخوانيت والقرى الكاملة والخصص الشائعة . وغير ذلك ، ويحدد كل مكان على حدة - ثم يقول : بجميع حقوق السكامل من ذلك . وبحق المشاع من حقوق ما هو منه - إلى آخره - ثم يقول : وفقاً صحيحاً شرعياً - إلى آخره - ثم يقول :

فأما المكان المبارك الموصوف المحدود بأعاليه أولاً : فإن الواقف المشار إليه وقفه مسجداً جامعاً ، ومعبداً لله تعالى ، تتوالى فيه الخطب والأعياد والجمع والصلوات ، وتتلّى فيه الآيات ، وأذن المسلمين بالصلاة والاعتكاف فيه . ومكسبهم من التردد والعبادة في جوانبه ونواحيه . وأما الميضة المذكورة فيه : فإنها من جملة منافعه ومصالحه ، مسهلة للاستنجاء والتطهر والوضوء المسلمين المصلين بالجامع المشار إليه وغيرهم .

وأما باقي الموقوف المحدود الموصوف بأعاليه : فإن الواقف وقف ذلك على مصالح المسجد الجامع المشار إليه . وجعله مصرفاً فيه وعاليه ، من عمارة وفرش وتنوير وآلات ، ومعلوم المرتبين به ، وغير ذلك مما لا بد له منه ، ولا غنى له عنه ، حسماً يأتي ذكره فيه مبيناً ، وشرحه مفصلاً معيناً . على أن المتكلم في هذا الوقف والناظر عليه ، والمسند أمره إليه ، وما يتعلق به : يبدأ من ارتفاعه بعمارته وتشميره ، وإصلاحه وتكثيره ، وما فيه الزيادة لمنافعه وأجوره ، على جرى العادة في مثله . ومستقر القاعدة في نظيره وشكله ، بحيث لا يُفَرِّط ولا يُفَرِّط ، ولا يخرج في سلوكه عن المسلك المتوسط ، ولا يهمل حقاً معيناً ، ولا يغفل عن أمر يكون صلاحه بيناً ، ولا يحصل درهماً إلا من حله ، ولا يؤخره عن وقت وجوبه ومحلّه ، ليسكون هذا الوقف مقبولاً مبروراً ، وليبقى بالتقوى مضموراً ، وبحسن التصرف



معموراً . ومهما فضل بعد ذلك يصرف منه ما تدعو الحاجة إليه ، من ثمن حصر وبسط ، وزيت ومصاييح وآلات ، وما لا بد منه .

ويصرف في كل شهر من شهور الأهلة كذا وكذا إلى رجل من أهل العلم الشريف والقرآن العظيم ، شافعي المذهب ، أو حنفي يُرتب خطيباً بالجامع المشار إليه ، على أن يخطب للناس في كل جمعة على منبره المستقر به ، ثم يصلى بهم في كل سنة صلاتي العيدين ، الفطر والأضحى ، ويخطب بعد الصلاتين المذكورتين على العادة ، ويدعو عقب كل صلاة للواقف والمسلمين ، ملازماً وظيفته على عادة أمثاله .

ويصرف منه في كل شهر كذا إلى رجل حافظ لكتاب الله العزيز ، جيد الحفظ ، جيد للقراءة ، صحيح الأداء ، حسن الصوت . ويرتب إماماً راتباً ، ليقوم بوظيفة الإمامة في الصلوات الخمس المفروضة بالحرب المشار إليه ، وبصلاة التراويح في شهر رمضان من كل سنة ، وصلاة خسوف القمر ، وكسوف الشمس ، وصلاة الاستسقاء عند وجود السبب الموجب لذلك . ويدعو عقب كل صلاة للواقف والمسلمين ، ملازماً وظيفته على عادة أمثاله .

ويصرف منه في كل شهر كذا إلى رجل من أهل الخير والدين والصلاح ، حافظ لكتاب الله العزيز ، حسن الصوت ، يرتب قارئاً بالجامع المشار إليه ، على أنه يحضر في كل يوم في الوقت الفلاني ، أو في كل يوم جمعة قبل الصلاة ، ويقرأ على الكرسي المنصوب لذلك في المصحف الشريف المستقر فيه ما تيسر من القرآن ترتيلاً ، أو شيئاً يعينه ، ويدعو عقب القراءة للواقف والمسلمين .

ويصرف منه في كل شهر كذا إلى رجل من أهل الخير والدين والصدق ، عارف بعلم الوقت ، يرتب مؤقتاً بالجامع المشار إليه ، على أن يعلم المؤذنين بدخول الوقت للصلوات . والتسبيح وقت الأسحار ، والتذكير يوم الجمعة ، ملازماً وظيفته على عادة أمثاله .



ويصرف منه في كل شهر كذا إلى كذا وكذا نفراً ، من المؤذنين الصيئين المشهورين بالخير والصلاح ، يرتبون اترتيل الأذان بمأذنة الجامع المشار إليه ، على أنهم يؤذنون بها في الأوقات الخمسة في كل يوم وليلة ، ويقيمون الصلاة . ويدرجون الإقامة ، ويبلغون التكبير خلف الإمام . ويسبحون في الثالث الأخير من كل ليلة ، ويذكرون بالمنازة قبل صلاة الجمعة من كل أسبوع في نوبة أو نوبتين أو ثلاثة ، في كل نوبة كذا وكذا نفراً ، إذا خرجت نوبة دخلت أخرى ، وهم جراً ، والمعلوم بينهم بالسوية ، أو مفصلاً لكل شخص كذا .

ويصرف منه في كل شهر كذا إلى رجل من أهل الخير والصلاح ، حسن الصوت ، يرتب مرقياً بالجامع المشار إليه .

ويذكر المبخر وماله من المعلوم ، والقومة والفراشين وعدتهم ، وما لهم من المعلوم ، على أنهم يباشرون خدمته في السكنس والغسل والتنظيف والفرش والتنوير ، وغسل المصابيح وتعميرها ، وتعليقها وإيقادها وإطفائها ، وعمل فتائلها ، وطي البسط وحفظها .

ثم يذكر البواب وماله من المعلوم ، على أنه يلزم المقام بالبواب . ويمنع من يدخل إليه من أهل الريبة والتهمة ، ولا يغفل عن ذلك .

ويذكر بقية أرباب الوظائف من قراء السبع الشريف وعدتهم ، وما يشترط قراءته عليهم ، والوقت الذي يقرأون فيه والمسكان ، وما لهم من المعلوم ، وقراء الحديث الشريف النبوي ، وما لهم من المعلوم ، وخازن السكتب وماله من المعلوم ، على أن يتولى خدمة السكتب الموقوفة على الجامع المشار إليه وحفظها ، وتفقدتها وتماهدها في كل وقت بالنفص ، وإزالة ما يقع عليها من الغبار ، وإخراجها عند الحاجة إليها لمن يريد المطالعة أو النظر فيها ، أو نسخ شيء منها ، بحيث يكون ذلك بالجامع المشار إليه ، حسبها شرط الواقف . وإذا انتهت المطالعة أخذ السكتب وأعاد إلى مكانه بخزانة السكتب المقررة لذلك بالجامع المشار إليه .



ويذكر ما يصرف منه للناظر في كل شهر على أن يكون متصفاً بالخير  
والمعرفة والكفاية والديانة ، وعلى أنه يتولى أمر الوقف المذكور ، وسائر عمارته  
وإجارة أوقافه ، وتحصيل ريعه وصرفه في جهاته المعينة فيه .  
ويذكر الشاذ على الوقف وماله من المعلوم ، على أن يباشر أمره ، ويسمى  
في مصالحه ، وتحصيل أجوره ، واستخلاصها ممن هي في جهته ، ويشد على أيدي  
المباشرين به .

ويذكر العامل وماله من المعلوم ، على أن يكون رجلاً من أهل المعرفة  
والكتابة والأمانة ، يباشر العماره به ، مجتهداً في ضبط ماله وتحريره ، مثابراً على  
تثمينه وتسكينه . قائماً بكتابة حساباته وارتفاعه ومخازنه . وعمل حساب  
جباته ومستأجريه .

ويذكر الجاني وماله من المعلوم على أن يستخرج ريع الوقف المذكور  
وأجوره ممن هي عليه وعنده ، وفي جهته ، ويجتهد في ذلك . ومهما حصل من  
ذلك يدفعه إلى الناظر في أمره شرعاً .

ويذكر المعمار ، وماله من المعلوم ، على أن يتفقد أمره . ويقف على عمارته ،  
ويتولى إحضار ما يحتاج إليه من آلات العماره ، عاملاً في ذلك بتقوى الله وطاعته .  
ويذكر ثمن زيت الوقود برسم تقرير الجامع في كل شهر ، وما هو مقرر  
برسم الزيادة بالجامع وبالمئارة في شهر رمضان ، وثمان الشمع برسم صلاة التراويح .  
ويستوعب ذكر كل شيء بحسبه استيعاباً وافياً .

ثم يقول : يبتى ذلك كذلك - إلى آخره .

ومن عرض له من أرباب الوظائف عذر شرعي يمنعه مما شرط عليه . فله  
أن يستنيب عنه من يقوم مقامه بصفته إلى حين زوال عذره . ويعود إلى ملازمة  
وظيفته . ومن تكررت غيبته بغير عذر شرعي ، استبدل الناظر غيره ، ورتبه عوضه .  
ومآل هذا الوقف عند انقطاع سبله - إلى آخره .



وشرط أن لا يؤجر وقفه هذا ، ولا شيء منه إلى غيره . وإن شاء كتب بعد قوله : ويعود المأجور إلى يد الناظر في أمره شرعا ، وأن لا يؤجر من متمرز ، ولا متغلب ، ولا ذى شوكة ، ولا من يخاف تغلبه عليه . فمن فعل خلاف ذلك ففعله مردود .

وأخرج الواقف المشار إليه هذا الوقف عن ملسكه إلى آخره .  
فقد تم هذا الوقف ولزم - إلى آخره - وبسوق الكلام في التحذير والتخويف والترغيب والترهيب على نحو ما تقدم شرحه . ويكمل ويورخ .  
\* صورة وقف مسجد لله تعالى .

الحمد لله الذى جازى هذه الأمة بأحسن أعمالها ، وبين لها طرق الرشاد فحسن سلوكها في حالتها حالها ومآلها . وقال عز من قائل ( ١٦٠ : ٦ ) من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها ) نحمده على نعمه التى وهبنا منها الكثير . وسأل منها اليسير قرضا ، وعمنا بفضلها السابغ الفزير ، فله الشكر حتى يرضى ، ونشهد أن لا إله إلا الله ، وحده لا شريك له ، شهادة نجمعها عدة ليوم المعاد . ونستمد برد ورودها عند عطش الأكباد . ونشهد أن سيدنا محمدا عبده ورسوله الصادق الأمين . القائل في حقه من لم يتخذ صساحبة ولا ولدا ( ١٨ : ٧٢ ) وأن المساجد لله فلا تدعو مع الله أحدا ) صلى الله عليه وعلى آله وصحبه صلاة مستمرة على الدوام ، مستقرة بتعاقب الشهور والأعوام .

وبعد ، فإن أجمل ما تقرب به العبد إلى سيده وخالقه . وأجزل ما قدمه بين يديه للقاء موجهه ورازقه : صدقة جارية ، وقربة متوالية ، يتقلد بها العبد في الدارين أعظم منة ، منها قوله صلى الله عليه وسلم « من بنى مسجدا لله - ولو كفه حص قطة - بنى الله له بيتا في الجنة » .

ولما تحقق ذلك من أهله الله تعالى لارتقاء درجات هذه المثوبة واكتسابها ، وطمع في بلوغ رتبته وإدراكها . فأتى البيوت من أبوابها وهو فلان الفلانى - تقبل



الله عمله ، وبلغه من ثواب هذه القرية أمه - قدم هذه الصدقة المبرورة بين يديه ، رجاء تكفير السيئات ، وتكثير الحسنات . وأن يحدها يوم تبدل الأرض غير الأرض والسموات . فحينئذ أشهد على نفسه الكريمة فلان المشار إليه : أنه وقف وحبس - إلى آخره - وذلك جميع المكان الفلاني - ويصفه ويحدده - والشيء الفلاني والشيء الفلاني - ويصف كل مكان ويحدده - ثم يقول : وفقاً صحيحاً شرعياً ، متصل الابتداء والوسط والانتها - إلى آخره . ثم يقول :

فأما المكان المبارك المقبول ، الموصوف المحدود أولاً : فإن الواقف المذكور - وفر الله له الأجور - وقفه مسجداً لله العظيم ، وبيتاً من بيوت رب العالمين . وأذن المسلمين في الدخول إليه والصلاة فيه ، وقراءة القرآن ، والاعتكاف . والتهجد ، والتسبيح والتهليل والتحميد ، وقراءة الأحاديث الشريفة النبوية . والآثار والأخبار الصحيحة المروية .

وأما باقي الموقوف المحدود الموصوف بأعاليه : فإن هذا الواقف المذكور - ضاعف الله أجره ، وأجزل ثوابه وبره - وقف النصف الشائع منها بحقوقه كلها على المسجد المشار إليه ، تصرف أجوره ومنافعه ، وريعه ومنفلاته في مصالح المسجد المشار إليه ، وعمارته وفرشه وتنويره . وفي ثمن آلات الوقود ، وجوامك أرباب الوظائف الذين قرروهم الواقف في الوظائف الآتية ذكرها فيه بولايات شرعية . وهم : إمام راتب ، وقائم مؤذن ، وفراش وقارئ في المصحف الشريف على الكرسي ، وقارئ للحديث النبوي على الكرسي أيضاً . وبواب ملازم لبابه .

فأما الإمام الراتب : فيصرف له في كل شهر من شهور الأهلة كذا ، على أن يتولى القيام بالصلوات الخمس في أوقاتها وصالاة التراويح في شهر رمضان من كل سنة .

ويصرف للقائم المؤذن في كل شهر كذا ، على أن يتولى القيام بوظيفة التأذين للصلوات المفروضات في أوقاتها ، وإقامة الصلوات والتبليغ خلف الإمام والتكبير



والتأمين على دعاء الإمام عقيب الصلوات ، وغسل قناديله وعمل فتائلها وتعميرها بالزيت ، وتعليقها وإشعالها وطفئها .

ويصرف للفراش في كل شهر كذا ، على أن يتولى كنس المسجد المشار إليه وتنظيفه وفرشه ، وطى حصره وبسطه ، ونفضها ونشرها . ووضع كراسى القرآن العظيم والحديث الشريف في أماكنها ، وإزالة مايقع من ذرق الحمام على فرشه بالماء الطاهر ، ملازماً وظيفته على عادة أمثاله من فراشى المساجد المعمورة .

ويصرف للبواب في كل شهر كذا على أن يتولى ملازمة بابه ، ومنع المتعرض إلى إيذائه . والدخول إليه لغير الصلاة والذكر ، مثل : النوم والأكل ، ورفع الصوت فيه بغير الذكر والقراءة والصلاة . ومن تعمد فيه شيئاً من ذلك منعه وأزعبه وأخرجه .

ويذكر ما يكون فيه من أرباب الوظائف والمرتبين على مقتضى اختيار الواقف . وما لكل منهم من المعلوم ، وما يلزمه في وظيفته ، ثم يقول : يبقى ذلك كذلك - إلى آخره .

ومآل ذلك عند انقطاع سبله ، وتعذر جهاته إلى الفقراء والمساكين - إلى آخره - ثم يقول :

وأما النصف الآخر : فإن الواقف المشار إليه ، وقفه على نفسه مدة حياته ، لا يشاركه فيه مشارك ، ولا ينازعه فيه منازع ، ولا يتأول عليه فيه متأول . فإذا توفاه الله تعالى ، عاد ذلك وفقاً على أولاده ، ثم على أولاد أولاده ، ثم على أنساله وأعقابهم وذريته ، بينهم على حكم الفريضة الشرعية ، للذكر مثل حظ الأنثيين ، على أن من توفي منهم أجمعين - ويذكر ما تقدم إلى قوله : بأب من الآباء ، ولا بأب من الأمهات - عاد ما هو وقوف عليهم . وهو النصف الشائع من الوقف المشار إليه : وفقاً صحيحاً على مصالح مسجده المشار إليه ، وعلى أرباب وظائفه المذكورين أعلاه . بصرفه الناظر في أمره على ما يراه ، ويؤدي إليه اجتهاده من زيادة معالم



أهل الوقف ، أو غير ذلك . وإن كان على جهة معينة غير المسجد ذكرها . وإن كان شرط شراء مكان وإيقافه عين ما بشرطه .

وإن شاء قال : ومهما فضل من ريع الموقوف المعين أعلاه بعد مصروف المسجد والمساكن الذى عين شرائه على التمام والكامل : جمعه الناظر تحت يده ، وابتاع به ملكا ، ووقفه على الجهة المذكورة ، أو على الجهتين - إن كانت الأخرى معينة موجودة - يصرف ريعه فيهما على ما يراه الناظر فى ذلك . وجعل الواقف النظر فى وقفه هذا جميعه ، والكلام عليه لنفسه - إلى آخره .

وشرط البداءة من ريعه بممارته وإصلاحه وترميمه وما فيه بقاء عينه ، وما فضل بعد ذلك يصرفه فى مصارفه المعينة أعلاه .

وشرط أن لا يؤجر وقفه هذا ، ولا شئ منه - إلى آخره .

وإن شاء كتب بعد قوله - ويعود المأجور إلى يد الناظر فى أمره - : ووصى الواقف المشار إليه كل ناظر فى هذا الوقف ، ومتكلم عليه : أن يكون محسنا إلى أرباب وظائفه ومستحققيه ، وأن يصرف عليهم معاليهم هيئة ميسرة ، وأن الوجوب والاستحقاق ، كاملة موفرة ، وأن لا يحبس الريع عنهم ، ولا يضيق عليهم ، ولا يعاملهم بما يمحى بركة معاليهم ، ويحوجهم إلى الاستئدانة عليها ، بل ينفقها عليهم ، ويسجل دفعها إليهم . ومن تعمد من النظار شيئا من ذلك كان معزولا عن النظر . وكان لحاكم المسلمين الاستبدال به غيره .

وشرط الواقف على الناظر فى هذا الوقف المبرور : تعاهد كتابه باتصال ثبوتيه إلى آخره .

ثم يقول : فهذه شروط الواقف التى اشترطها فى وقفه هذا ، وهو يستعدى الله - إلى آخره . ويكمل ويؤرخ . ويثبتته عند حاكم حنفى .  
ويذكر ما تقدم فى الصورة الأولى من ثبوت ملكية الموقوف للواقف ،



والحكم بصحة وقف الإنسان على نفسه . وبصحة وقف المشاع . ووقف المنقول .  
وصحة اشتراط النظر لنفسه ، مع العلم بالخلاف ذلك .

\* صورة وقف مدرسة على مذهب الإمام المطلبى محمد بن إدريس الشافعى  
رضى الله عنه وأرضاه ، أو على مذهب الإمام الأعظم أبى حنيفة النعمان بن ثابت ،  
أو غيره من أئمة المسلمين رضى الله عنهم .

أما بعد حمد الله مثير الحسنيين أحسن ثواب ، ومدخل المتصدقين جنات  
عدن مفتحة لهم الأبواب ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد الناطق بالحكمة وفصل  
الخطاب ، وعلى آله وأصحابه خير آل وأجل أصحاب ، فإن أولى ما دخره العبد ليوم  
معاده ، وقدمه بين يدى خالقه عند قيام أشهاد : الصدقة التى من فضلها أن الله  
تعالى يربها تربية الفصيل والغلو ، ويضاعفها إلى سبعمائة ضعف إلى أضعاف  
كثيرة بالزيادة والنمو ، لا سيما صدقات الأوقاف المبرورة . فإنها الصدقات التى  
ذخائر العقبى الباقية بها مشكورة ، وحفظوا الأجور والثوبات بها فى الدارين  
موفورة .

ولما علم فلان - أدام الله نعمته ، وتقبل بره وصدقته - أن المال غاد ورائح ،  
وأن الداخل إلى ظلمات أطباق الضرائح ، ما بين خاسر ورائح ، مهد لنفسه قبل  
ارتحاله ، وتزود من ماله قبل اضمحلاله ، ووقى وجهه لفتح النار وحره . وعمل بقوله  
صلى الله عليه وسلم « اتقوا النار ولو بشق تمرة » وأشهد على نفسه طائعا مختاراً ،  
فى صحة منه وسلامة ، وجواز أمر : أنه وقف وحبس وسبل - إلى آخره - جميع  
المكان المبارك الذى أنشأ مدرسة بالمكان الفلانى ، المشتمل على كذا وكذا  
- وبصفه وصفاً تاماً ويحدد - وجميع القرية الفلانية - ويحددها - وجميع كذا ،  
وجميع كذا - ويحدده كل مكان من الموقوف عليها بعد وصفه بجميع اشتغالاته -  
ثم يقول : وقفاً صحيحاً شرعياً - إلى آخره - ثم يقول : أنشأ الواقف المشار إليه  
وقفه هذا على الوجه الذى سيشرح فيه .



فأما المكان المحدود الموصوف أولاً : فإن الواقف المشار إليه - تقبل الله عمله ، وبلغه من خيرى الدارين أمله - وقف مدرسة على مذهب الإمام المطلبى محمد بن إدريس الشافعى ، أو على مذهب الإمام الأعظم أبى حنيفة النعمان بن ثابت أو غيره من أئمة المسلمين رضوان الله عليهم أجمعين .

وشرط أن يكون لهذه المدرسة مدرس وعشرة معيدون ، وخمسون فقيها : عشرون منتهون ، وعشرون متوسطون وعشرة مبتدون ، وإمام ومؤذن وقائم ، وبواب ، ونقيب للفقهاء ، وناظر وجابى ومعمار .

وشرط أن يصرف إلى المدرس بها فى كل شهر من شهور الأهلة كذا . وإلى كل من المعيدى العشرة كذا ، وإلى كل من الفقهاء العشرين المنتهين كذا ، وإلى كل من الفقهاء العشرين المتوسطين كذا ، وإلى كل من الفقهاء العشرة المبتدئين كذا ، وإلى الإمام الراتب كذا ، وإلى المؤذن القائم بوظيفة التأذين والتبليغ خلف الإمام كذا ، وإلى القائم بمصالح المدرسة وكنسها وتنويرها وتنظيفها كذا ، وإلى البواب الملازم لباب المدرسة المشار إليها كذا . وإلى النقيب الذى يحضر أيام الدروس ويفرق الرتبة الشريفة على الفقهاء كذا ، وإلى الناظر القائم بمصالح المدرسة وعمارتها وعمارة أوقافها ، وتحصيل أجورها ومغلاتها ومنافعها ، وصرفها فى مصارفها الشرعية كذا ، وإلى المعمار القائم بعمارة المدرسة وما هو وقف عليها من المسقفات والوقوف على ما يعمل به الصنائع الفعلة وملازمتهم ، وشراء آلات العمارة من الأخشاب والحجارة والسكر والثراب . وغير ذلك كذا .

وعلى أن الناظر فى ذلك والمتولى عليه يبدأ من ربيع هذا الوقف بعمارة وعمارة المدرسة المشار إليها ، وترميم ذلك وإصلاحه . وما فيه بقاء أصله . ويصرف الناظر ما يحتاج إليه المدرسة المذكورة فى كل سنة ثمن فرش حصرو وبسط ، وثمان زيت وقناديل وغير ذلك مما لا بد منه شرعاً . وما فضل بعد ذلك يصرفه فى مصرفه الشرعى المشروح فيه .



وعلى المدرس المذكور الجلوس للفقهاء بقبلية المدرسة المشار إليها في كل سنة مائة يوم أيام الدروس المعتادة من فصل الربيع والخريف ، ويلقى الدروس للفقهاء من الفروع وغيرها من العلوم ، حسبما يشترطه الواقف . فإذا فرغ من إلقاء الدروس . تصدر كل واحد من المعيدين العشرة بخمسة من الفقهاء . وأعاد لجماعته الدروس ، وبحث معهم وفهمهم ما صعب عليهم فهمه منه .

وعلى كل واحد من الفقهاء العشرين الأول : إعادة محافظه على المدرس في كل سنة مرة . وكذلك الفقهاء بالطبقة الثانية ، وعلى الفقهاء والعشرة المبتدئين عرض ما استجدوه من كتابة في كل شهر مرة .

وعلى الإمام الراتب : الصلوات الخمس بالجماعات بالمدرسة المذكورة ، وصلاة التراويح في شهر رمضان من كل سنة .

وعلى المؤذن المذكور : القيام بوظيفة التأذين أوقات الصلوات الخمس المفروضات ، وإقامة الصلاة والتبليغ خلف الإمام ، والتأمين على الدعاء عقب كل صلاة . والتكبير خلف الإمام في صلاة التراويح في شهر رمضان من كل سنة .

وعلى القائم : القيام بوظيفة السكس والتنظيف ، والفرش والتنوير ، وإيقاد المصابيح وإطفائها . وغسل البركة وبيت الخلاء وتنظيفهما .

وعلى البواب : ملازمة باب المدرسة ، ومنع من يدخلها غير الفقهاء والمرتبين بها والداخلين للصلوات ، وأن لا يمكن أحداً من العوام والسوقة من النوم بالمدرسة ، والاستقرار بها والاشتغال بشيء من اللعب والحديث واللهو ، وأن لا يمكن أحداً من العامة وغيرهم ممن لم يكن من أهل الوقف من الدخول إلى الميضة بالمدرسة المذكورة .

وعلى النقيب بها : تفرقة الربعة الشريفة أيام الدروس على الفقهاء وجمعها ورفعها إلى خزائنها . والدعاء بعد القراءة .



وعلى الناظر : أن يقوم بالنظر في المدرسة المذكورة وأوقافها ، وبجميع مايتحصل من جهاتها من مغل وأجور . وغير ذلك . ويحتد في عمارة المدرسة ، وما هو وقف عليها ، وصرف ما تحتاج إليه العمارة ، وصرف معاليم أهلها ، وإثبات كتاب وقفها وتعااهده بالثبوت والتنفيذ .

وعلى المعمار : القيام بما هو بصدد من الممارية من مشترى آلات . ومالا بد منه ، وملازمة العمل أيامه على عادة أمثاله .

وعلى الناظر أيضاً : ملازمة المدرسة أيام الدروس ، وإلزام كل من المدرس والفقهاء وأرباب الوظائف بالقيام بوظيفته على الشرط والترتيب المعين أعلاه . ومن مات من أرباب الوظائف قرر غيره بصفته . وكذلك إذا عرض عن وظيفته ، أو ثبت عليه ما ينافي ما هو بصدده أزجه الناظر ورتب غيره . يبقى ذلك كذلك - إلى آخره .

ومآل هذا الوقف عند انقطاع سبله - إلى آخره .

وشرط الواقف النظر في وقفه هذا - إلى آخره .

وشرط أن لا يؤجر وقفه هذا ، ولا شيء منه - إلى آخره .

فهذه شروط الواقف التي اشترطها في وقفه هذا . وهو يستعدي الله - إلى آخره . وقد تم هذا الوقف ولزم - إلى آخره .

وإن كان الواقف وقف على المدرسة كتباً عينها بأسمائها وأسماء مؤلفيها . وعدة أجزائها .

وإن كان الواقف جعل في المدرسة مكتب أيتام . فيقول : وقرر الواقف المشار إليه بالمدرسة المذكورة مكتب أيتام . إما أن يكون أنشأ بأعلى البوابة . فيقول : وهذا المسكان الذي أنشأ وعمره وأفرده لذلك بأعلى بوابة المدرسة المشار إليها - أو في مكان من الأمكنة . فيذكره ويقول :

وعلى أن الناظر في هذا الوقف والمتولى عليه يرتب رجلاً من أهل الخير



والدين والصالح والعفة ، حافظاً لكتاب الله ، حسن الحفظ ، يجلس بالمسكتب المشار إليه ، ويجلس عنده من أولاد المسلمين الفقراء المحتاجين كذا وكذا صغيراً ، لم يبلغوا الحلم . على أن المؤدب يعلمهم القرآن الكريم بالتلقين والتحفيظ ، والمراجعة لهم في ترجيع الآيات والتصحيح ، إلى أن يعي العبيد الآية ، ويقرأ المكتوب ، كما أقرأ المؤدب ، ويعلمهم الخط واستخراج السكتب ، ويعلمهم كيفية الوضوء والصلوات ، والإقامة بهم في المسكتب المشار إليه الأوقات المعتادة من أيام الأسبوع ، ويبطلهم يوم الجمعة . ويصرفهم نصف النهار الأخير من يوم الخميس والثلاثاء .

وعلى أن الناظر في هذا الوقف يصرف ما يحتاج إليه المسكتب المشار إليه من فرش وعمارة وتنظيف ، وثمان حبر وأقلام والواح وديوي ، وفلوس برسم الأيتام ، ومعلوم للمؤدب لهم ، وما يصرف في كسوتهم للصيف والشتاء ، والتوسعة عليهم أيام العيدين ، ونصف شعبان ، وإيلة الرغائب من شهر رجب من كل سنة<sup>(١)</sup> ، ويصرف من ربيع ذلك في كل شهر كذا إلى المؤدب بالمسكتب المشار إليه ، الذي يرتبه الواقف ، أو الناظر الشرعي ، معلماً مؤدباً للأيتام بالمسكتب المذكور ، ويصرف إلى كل واحد من الأيتام في كل يوم من الخبز الصافي على الدوام والاستمرار . وفي يوم الجمعة أيضاً رطلاً ، والسكل واحد من الفلوس كذا في كل يوم ، ويكسوم الناظر في كل سنة مرتين ، كسوة الشتاء قميص ولباس وجبة من القماش الطرح مقطعة مضربة ، وفروة وقبع من الصوف الأزرق ، وزرموجة سوداء بانغاري . وكسوة الصيف : قميص ولباس وجبة بيضاء مقطعة مضربة ، وقبع وزرموجة صفراء ، ويصرف إلى كل واحد منهم صبيحة كل عيد كذا وكذا ، وليلة كل نصف من شعبان كذا ، وليلة أول جمعة من رجب كذا . ويذكر معلوم العريف المساعد

---

(١) هذا على ما تعارف عليه العامة من البدع : وإلا فليس من السنة إحياء ليلة الرغائب .



للمؤدب على قراءتهم وتعليمهم الكتابة والخط والاستخراج ، وأن يحضر لهم الخبز والفلس ، ويفرق عليهم في كل يوم ، وأن يكون لكل من المؤدب والعريف نصيب من الخبز والفلس ، كواحد من الصبيان ، زيادة على معلومهما في كل شهر ومن بلغ من الصبيان صرفه الناظر ، ورتب صبيًا لم يبلغ الحلم مكانه . ومن ختم منهم القرآن قبل بلوغه فلا يصرف ، حتى يبلغ . فإن فضل من ريع الموقوف شيء ، بعد صرف مصاريفه المعينة فيه ، حفظه الناظر تحت يده ، وابتاع به ملكاً كاملاً ، أو حصة شائعة . ووقفه على الشرط والترتيب المعين في وقفه هذا .

وإن كان الواقف جعل في المدرسة داراً للقرآن العظيم . فيقول - بعد انتهاء ذكر المدرسة ، ومكتب الأيتام - وأما المسكان الغلاني الذي هو من حقوق هذه المدرسة : فإن الواقف وقفه داراً للقرآن العظيم .

وشرط أن يكون فيه شيخاً من أهل الخير والدين والصلاح ، حافظاً لكتاب الله العزيز . فقيهاً في علم القراءات ، قد قرأ كتاب الإمام الشاطبي ، متقناً له حفظاً وفهماً ، بحائماً مبيناً مقرراً محرراً ، محسناً لأداء القراءات السبع ، مؤدياً لها على الوضع الذي أقرأ جبريل النبي صلى الله عليه وسلم .

وشرط أن يكون بها عشرة من الرجال الحافظين لكتاب الله العظيم يجلسون في كل يوم من الأيام على الاستمرار والدوام بين يدي الشيخ المشار إليه ، يقرشهم نحو قراءته ، ويبحث لهم في علوم القرآن لينتهوا إلى نهايته ، ويدروا نحو درايته ، ومن انتهى منهم في أداء القرآن إلى القراءات الشريفة ، وفي البحث عنها والإتقان لها : أجازهم الشيخ المشار إليه . واستمر مقرأً بدار القرآن المشار إليها بمعلومه . وقرر الناظر غيره ، وأمره أن يحذو حذوه ، ويسير سيره في الاشتغال والبحث . وكذلك يبقى الأمر جارياً أبداً . ما أعقب الليل النهار ، إلى أن يضيق ريع الوقف عن شيء يصرف إلى أحد يستجد عوض أحد من المنتهين . فيقتصر



الناظر ولا يستجد أحداً ، حتى يجد في ريع الوقف سعة وزيادة عن العماره ومعاليه من هو مقرر بها : فيستجد بالزائد من يراه من أهل القرآن .

وشرط الواقف أن يجلس الشيخ والقراء أجمعون في كل يوم بعد صلاة العصر بدار القرآن المشار إليها ، ويقرءون ما تيسر لهم قراءته من القرآن العظيم ، ويهدون ثواب القراءة الشريفة للواقف<sup>(١)</sup> ، ويترجمون عليه ، وعلى والديه وذريته ، وعلى جميع أموات المسلمين ، وأن يصرف إلى الشيخ المشار إليه في كل شهر من شهور الأهل كذا . وإلى كل واحد من القراء العشرة كذا ، وأن يتعاهد الناظر في هذا الوقف ما يحتاج إليه المكان من الفرش والتنوير . وأن يرتب به قائماً يقوم بكنسه وتنظيفه وفرشه وتنويره ، وأن يصرف إليه في كل شهر كذا ، يبقى ذلك كذلك - إلى آخره .

ومآل هذا الوقف عند انقطاع سبله - إلى آخره .

\* وإن كان الواقف جعل في المكان داراً للحديث الشريف النبوي ، فيقول : وأما المكان الفلاني الذي هو من حقوق المدرسة المشار إليها : فإن الواقف المذكور - وفر الله له الأجور - وقفه داراً للحديث الشريف ، وقرر فيه عشرين رجلاً مثلاً ، من رجال الحديث الشريف النبوي ، على قائله أفضل الصلاة والسلام . يقرءون الحديث الشريف النبوي قراءة صحيحة متقنة ، خالية من اللحن والتبديل ، يجلسون على الكراسي المنصوبة لذلك بالمدرسة ، أو بالدار المشار إليها ، في كل أسبوع سبع مرات ، كل يوم مرة ، يجلس كل منهم صبيحة كل يوم على كرسیه يقرأ الحديث بحضور من يجتمع إليه من المسلمين من الكتبة الشريفة ، كالجامع الصحيح لحافظ الإسلام محمد بن إسماعيل البخاري ، ومسلم بن الحجاج القشيري ،

---

(١) وهل يهدي الإنسان مالا يملك ، وإن ملكه ، فهل هو في غنى عنه حتى يهديه إلى غيره ؟ ومن استغنى عنه فهل يقبل الله منه قراءة يشبه عليها ؟ ولكن هي التقاليد الجاهلية .



وكتاب المصاييح للبغوي ، وكتاب الأذكار للنووي ، وغير ذلك من الكتب المشهورة المأثورة عن العلماء الصالحين ، والمواعظ الحسنة البليغة . وقبل صلاة الجمعة من حين التذكير إلى وقت التأذين ، وأن يصرف لسكل واحد منهم كذا في كل شهر من شهور الأهلة . ويكمل على نحو ما تقدم شرحه ويؤرخ .

\* وصورة وقف بيارستان ، رتبة بعض الملوك لمرضى المسلمين .

الحمد لله الذي شرف بقاع الأرض بعبادته ، وفضل بعضها على بعض بحلول أهل طاعته ، وجعل منها ماهو مأوى الفقراء المنقطعين إلى الله وعبادته ، ومنها ماهو مضجعا للضعفاء في أرجائه . فمنهم من حكم عليه بالوفاة ، ومنهم من حكم بتأخيرهم إلى أجل مسمى على وفق حكمته وإرادته . نحمده على ما من به من ابتداء عنايته ، ونشكره على ما أولانا من نهاية هدايته ، ونشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له شهادة مخلص في شهادته ، متبع رشدا في ابتداء عمله وإعادته . ونشهد أن محمدا عبده ورسوله المخصوص بكرامته ، والمبعوث إلى كافة الأمم برسالة ، صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه وسلم تسليما كثيرا .

وبعد ، فإن الصدقة من أعظم القربات المقربة إلى الله المؤذنة بالفوز ، بجزيل الأجر والثواب من الله ، خصوصا صدقات الأوقاف الجارية . يبلى ابن آدم وينقطع عمله من الدنيا وهي مستمرة باقية ، ويجدها في الآخرة جنة واقية ، كما ورد في صحيح السنة من قول سيد المرسلين « إذا مات العبد انقطع عمله إلا من ثلاث - وعد منها الصدقة الجارية » لاسيما وقف يتوصل به إلى حياة النفوس ، وإسباغ أنواع البر والإحسان على الضعفاء في المقام المأنوس ، وفيه لسكل كبد حترى من المناهل العذبة ما يروى به الظمآن ، ويرجى به لواقفه من الله الخلود في غرفات الجنان .

ولما اتصل علم ذلك لمولانا المقام الشريف الأعظم السلطاني ، المسمى الفلاني أعز الله نصره ، وضاعف ثوابه وأجره ، وتحقق ما في ذلك من الأجر الجزيل ،



الذى لم يزل للبان فضله رضيعاً . رغب فى ازدياد أجوره عند الله ، الذى لم يزل بصيراً سمياً . ليجد بركة هذه الصدقة فى الدنيا بدفع البلاء ، وفى الآخرة بارتقائه فى الدرجات العلى محلاً رفيعاً ، والاتسام بسمة من قال فى حقه جل وعلا ( ٥ : ٣٢ ) ومن أحيائها فكلنا أحياء الناس جميعاً ) .

فيئذ أشهد على نفسه الشريفة - ضاعف الله شرفها ، وأعلا فى درجات الجنات غرفها - وهو فى حال تمسك سلطانه ، ونفوذ كلمته وثبوت جثمانه : أنه وقف وحبس وسبل - إلى آخره - جميع المـسـكـان الفـلانى - ويصفه ويحدده ، ويصف الموقوف عليه وصفاً تاماً . ويحدد كل مكان منه على حدته - ثم يقول : وفقاً صحيحاً شرعياً - إلى آخره - ثم يقول :

فأما المـسـكـان المـبـارك المـحـدود الموصوف أولاً : فإن الواقف المشار إليه - زاده الله توفيقاً ، وفتح له إلى كل خير طريقاً - وقفه بـمـارستانا ، برسم المرضى من المسلمين الذين يأتون إليه للتداوى قاصدين . يرجون العافية وعلى الله متوكلين ، من الرجال والنساء . والأحرار والعبيد والإماء . وقرربه من الرجال أربعة أنفار حكماء طبائعية . وأربعة حكماء من الجراحية ، وأربعة حكماء كحّالين ، يتردد كل منهم إلى البيمارستان المشار إليه بكرة وعشياً . ويتعاهد الحكماء الطبائعية ما هم بصدد من عيادة المرضى بالـبـمـارستان المشار إليه ، من الرجال والنساء والإماء والعبيد ومباشرتهم ، والنظر فى حالهم والتلطف بهم ، ومساءلتهم عن أوجاعهم وتشخيص ما أمكن من أمراضهم ، ومعالجتهم بما يصلح لهم من الأدوية والأشربة والأغذية ، والشربات والحقن . وغير ذلك فى أول النهار وآخره .

ويتعاهد الحكماء الجراحية من تحت نظرهم من أصحاب الماهات والطلوعات ، والبهثورات والثآليل ، والسلع والدمامل ، والقروح والبواسير والجروح وغير ذلك . والنظر فى أحوالهم ومعالجتهم بما يصلح لهم من المراهم والأدهان والمذرورات والشق



والبط وغير ذلك ، مما هو موافق لأمراضهم ، وما يستعملونه من الطعام والشراب والحمام والنطولات ، كل واحد بحسب حاله .

ويتعاهد كل واحد من الحكماء السكّالين من هو تحت نظرهم من الرمدى أو أصحاب أوجاع العيون ، من المسيل والقروح ، والبياض والحمرة ، والشرة والدمعة ، والرطوبة في الأجفان ، وغير ذلك من أمراض العين على اختلاف حالاتها ، والنظر في أحوالهم ومعالجتهم بما يليق بهم من الأكحال والأشياقات . وغير ذلك مما يحتاجون إليه من الأشربة المسهلة والمنضجة والأغذية والحقن .

وشرط أن يصرف إلى كل واحد منهم في كل شهر من شهور الأهلة كذا . وقرر الواقف المشار إليه - وفر الله أجوره ، وثبت تصرفه وتقديره - بهذا البيمارستان المشار إليه أربعة رجال قومة ، يكدسونه ويفسلونه ، وينظفون تحت المرضى وحولهم ، ويفرشون لهم الفرش . ويضعون لهم المخاد ، ويغطونهم باللحف ، ويتعاهدونهم بما يحتاجون إليه في الليل والنهار ، ويحضرون لهم شربهم وطعامهم في أول النهار وآخره ، ويتفقدون مصالحهم . وإذا تغير تحت المريض فراش بشيء يكرهه ، أبدله فراشاً غيره ، وشرط أن يصرف لكل واحد منهم كذا .

وقرر الواقف أربع نسوة قائمات ، يقمن بمصالح النساء المريضات ، ويفعلن معهن ما هو مشروط على القومة من الرجال المذكورين أعلاه . وشرط أن يصرف إلى كل واحدة منهن في كل شهر كذا .

وقرر الواقف المشار إليه بالبيمارستان المذكور : ثلاثة رجال ، واحد منهم يتسلم الخزائن به ، على أن يحضر كل يوم بكرة وعشياً إلى البيمارستان المذكور ، ويفتح الخزائن ، ويتولى صرف الأشربة واللحوقات والسفوفات والسعوطات والمماجين والمفرحات . وغير ذلك مما هو تحت يده بالخزائن ، ويسلم ذلك إلى القومة على حكم الدستور الذي يكتبه الحكماء ، ليفرقوا ذلك على المرضى من الرجال والنساء ، وأصحاب العاهات من الجراحات والرمدى .



ويقف الرجل الآخر بخزائن الرمدي ، ويخرج الأكمال والأشياقات ، وما يحتاج إليه ، ويفرقه على أصحاب أوجاع العين .

ويقف الآخر بخزائن الجرحى ، ويخرج منها ما يحتاج إليه من المرامم والأدهان والذرورات والأشياء التي يعالج بها أهل الطلوعات وغيرها . ويداوى كلا منهم بما يصلح له من ذلك .

وشرط أن يصرف إلى كل واحد منهم في كل شهر كذا .

وقرر الواقف رجلين متصدين لغسل قماش المرضى والجرحى والمجانين والرمدي وتنظيفها وتكديدها وتغيير ثيابهم ، وغسل ما أصاب بدن المريض أو عضواً من أعضائه من النجاسات العينية ، مثل الدم والقيح والغائط ، والبول بالماء الحار ، وغسل أيديهم ، ووجوههم وأرجلهم بالماء الحار ، وتنشيفها بالمناديل النظافة المبخرة ، وتعاهدهم برش ماء الورد على وجوههم وأيديهم ، والتلطف بهم والشفقة عليهم ، والإحسان إليهم ، ومساءلتهم في كل وقت عن حالهم . وما يحتاجون إليه .

وقرر الواقف امرأتين برسم غسل قماش النساء بالبيارستان المذكور من المرضى وربات الطلوعات والجريحات والرمديات ، صاحبات أوجاع العين ، وتنظيفها وأن يفعلن معهن ما هو مشروط على الرجلين القائمين بمصالح الرجال المذكورين أعلاه . وشرط أن يصرف إلى كل واحد من الرجلين والمرأتين المذكورين في كل شهر كذا .

وقرر الواقف رجلاً طبائخاً يطبخ للمرضى ما يحتاجون إليه من الفرازيج والدجاج والطبور ولحم الضأن والأجدية المعز بالأوراق النظيفة الطيبة الرائحة .

وقرر رجلاً شرايباً خبيراً بطبخ الأشربة ، وتركيب المعاجين والأدوية ، وطبخ المنضوجات والمطبوغات على اختلافها ، خبيراً بمحوائج ذلك جميعاً ، ومعرفة أجزائها ، ومقدارها وتركيبها ، ومعرفة العقاقير والعروق . وما يحتاجه أهل المعرفة من ذلك ، بحيث يكون دأبه طبخ الأشربة ، وتركيب المعاجين والسفوفات



والجوارشات . وغير ذلك مما لا بد منه لأهل البيمارستان ، بحيث يكون رجلا مسلما دينا خبيراً مأموناً ، ثقة قويا . وشرط أن يصرف له كذا .

وقرر الواقف ثلاث رجال وثلاث نسوة لسهر الرجال المذكورين على الرجال والنساء على النساء من المرضى والجرحى والرمذى بالنوبة . كل واحد ثلث الليل ، يدور عليهم كل واحد في نوبته ، ويتفقد مصالحهم ، ويغشى من انكشف منهم أو زال رأسه عن وسادته ، أو وقع عن فراشه ، أو احتاج إلى شربة من الماء ، أو إلى أن يقوم إلى بيت الراحة ، فيساعده ذلك الساهر على حاجته كيف كانت ، ويتلف به ، ويكلمه كلاما طيبا . ويجيب دعوته إذا دعاه إليه . ولا يغلف على أحد منهم القول ، ولا يتكره به . ومتى حصل من الساهرين شيء مما يؤذى المرضى ، وحصلت الشكوى من المرضى منه ، أزعجه الناظر . ورتب غيره .

وكذلك تفعل النسوة الثلاث بالبيمارستان ، مع النساء ليلا ، كما يفعله الرجال الثلاثة مع الرجال بالبيمارستان . ومن ظهر منها ما ينافي ذلك أزعجها الناظر وقرر غيرها . وشرط أن يصرف إلى كل واحد من الرجال الثلاثة . والنسوة الثلاث في كل شهر كذا .

وقرر الواقف رجلا أنماطيا برسم عمل اللحف والطراريج والخناد بالقطن الجيد المندوف ، بحيث يبقى الفراش واللحف والخناد دائما نظيفة بمجددة العمل ، رخصة القطن . وشرط أن يصرف له في كل شهر كذا .

وقرر الواقف رجلا وامرأة برسم وقود المصابيح ، الرجال للرجال ، والنساء للنساء وطفئها وغسلها وتعميرها ، وعمل فتائلها وسائر ما تحتاج إليه ، وشرط أن يصرف إلى كل واحد منهم كذا .

ومن درج بالوفاة من البيمارستان المذكور غسل وكفن في ثوبين جديدين أبيضين نظيفين بالقطن والحنوط وماء الورد ، ودفن في قبره الذي يحفر له .

وقرر الواقف رجلا دينا أميناً ، عارفا بأداء غسل الميت على أوضاعه المعتبرة



شرعاً برسم غسل من يتوفى من أهل البيارستان المذكور من الرجال . وامرأة أيضاً بهذه الصفة تتولى غسل النساء .

وشرط أن يصرف إلى كل واحد منهما في كل شهر كذا . وأن يصرف من ريع الوقف المذكور ما يحتاج إليه من ثمن أكتاف وحنوط ، وأجرة حاملين وحفارين برسم ذلك على العادة الحسنة في مثله .  
ويذكر البواب وما يصرف له من المعلوم .

وإن كان فيهم قراء ذكرهم بعدتهم وما يقرءون في كل يوم من أحزاب القرآن وأجزائه ، والوقت والمكان الذي يقرءون فيه ، وما لسكل واحد منهم من المعلوم .

وإن كان شرط خبزاً يفرق فيه على الفقراء ، ذكر قدره ووزنه ، وكيفية تفريقه . وفي أى وقت ، ثم يقول :

وشرط الواقف المشار إليه - أفاض الله نعمه عليه - للناظر في وقفه هذا من المعلوم على مباشرة النظر عليه وعلى جميع أوقافه ، وعمل مصالحها ، وتحصيل ريعها ، وقسم مغلاتها ، وقبض أجور جميع ما هو موقوف عليها في كل شهر كذا . وجعل له النظر في وقفه هذا بنفسه ، وأن يستنيب عنه فيه من شاء من الثقات الأكفاء العدول الأمناء الناهضين ممن له وجاهة .

وقرر الواقف لهذا الوقف رجلين من أهل الأمانة والدانة ، ممن جربت مباشرته ، وعرفت أمانته ، وألفت نهضته وكفايته ، معروفين بالضبط وتحرير الحساب وقلم التصريف . أحدهما عامل . والآخر : شاهد ، يضبطان ارتفاع هذا الوقف ، ويحوزانه ، ويجلسان عند الناظر فيه . ويعمل العامل الحساب بالحساب بالحاصل والمصروف أولاً بأول بأوراق مشمولة بخط الناظر وخطهما ، وشرط أن يصرف إلى كل واحد منهما في كل شهر كذا .

وشرط الواقف - تقبل الله صدقته ، وأسبغ عليه نعمته ، وأسكنه جنته - أن



الناظر في هذا الوقف ينظر في أمر جميع المقيمين بالبيمارستان للذكور بنفسه ، ويدور على من به المرضى والجرحى والرمدى وغيرهم ، ويتفقد أمورهم ، ويسألهم عن أحوالهم ، وإبداء ضروراتهم وسماع شكائاتهم . فمن وجد له ضرورة أزالها . كل ذلك في كل يوم جمعة من كل أسبوع .

وإن كان قرر جاييا أو صيرفيا ، أو معماراً : ذكره ، وذكر ماله من المعلوم ، ثم يقول :

وشرط الواقف أن الناظر في هذا الوقف يبدأ أولاً بعارة هذا البيمارستان ، وعارة ماهو وقف عليه . وإصلاح ذلك جميعه وتريمه ، ومافيه بقاء عينه وزيادة والنمو لأجورته وريعه وارتفاعه . وبعد ذلك يبتاع ما يحتاج إليه من الزيت برسم التنوير والقناديل ، والآلات النحاس برسم الطبخ ، والزبادى النحاس والقيشاني والطاسات والمكائن والمجاريد الحديد للبلاط ، وما يحتاج إليه من أدوية وأشرطة ومعاجين وسعوطات رسفوفات وأقراص وسكر وفراريج وأدهان ومياه وقلوبات ونضوجات ، وشمع وزيت وخطب وبراني وعاب وأحقاق رصاص وغيرها ، وفرش ولحف ونخاد وحمر وبسط ، ومراهم وذرورات وأكحال وأشياقات ، مما يستمر وجوده بالبيمارستان مدة على ما يراه الناظر في ذلك . وما فضل بعد ذلك يصرفه في مصارفه المعينة أعلاه ، يبقى ذلك كله - إلى آخره - واستبقى الواقف النظر في هذا الوقف والولاية عليه لنفسه - إلى آخره .

وشرط أن لا يؤجر ماهو موقوف على الجهة المعينة أعلاه ، ولا شيء منه - إلى آخره .

وقد أخرج هذا الواقف هذا الوقف وما وقفه عليه من ملكه - إلى آخره . فهذه شروط الواقف التي اشترطها ، وهو يستعدي الله - إلى آخره . ويكمل بالاشهاد والتاريخ .

\* صورة وقف خانقاه للصوفية الرجال : الحمد لله الذي سهل سبيل رشد



لمن حكم في الدارين بسعده ، ووعد من شكر الزيد . وأعطى من صبر ما يريد ، وعضد من اتخذه ذخراً . وأجزل لمن تصدق من أجله ثواباً وأجرأ ، ومنحه خيري الدنيا والأخرى . أحده على ما وهب من إحسانه ، وأشكره على ما يسر من سلوكه منهاج امتنانه . وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، شهادة عبد ألهمه الله رشده ، فأنفق ماله ابتغاء ماعنده . وأشهد أن سيدنا محمداً عبده ورسوله الذي اصطفاه لرسالته ، وخصه بكرامته . صلى الله عليه وعلى آله وصحبه ، وسلم تسليماً كثيراً . وبعد ، فإن أفضل الصدقات ما كان عائداً نفعه على المتصدقين ، وما اتصل به ورفده بالفقراء والمساكين ، ورغب في ثوابه والتقرب به إلى رب العالمين ، وابتغى ماعنده من الزلفى والنعيم المقيم ، يوم يجزى الله المتصدقين ، ولا يضيع أجر المحسنين .

وكان فلان - أنجح الله قصده ، وأناله خير ماعنده - ممن أنار نجم سعادته في فلك سماء سيادته ، وقضت له العناية الربانية بالتقرب بهذا المعروف إلى الله العظيم ، والعمل بقول النبی عليه أفضل الصلاة والسلام « إذا مات العبد انقطع عمله إلا من ثلاث ، الصدقة الجارية » حد هذا التقسيم . فحينئذ أشهد على نفسه النفيسة - صانها الله من الخير ، وحى حماها من الأنسكاد والسكدر - أنه وقف وحبس وسبل إلى آخره - جميع المكان المبارك المشتمل على كذا وكذا - ويذكر ما اشتمل عليه من المساكن وعدتها ، والأواوين والمربعات الصيفية والشتوية ، والصفات ، والخلوات ، ويستوعب وصفه استيعاباً حسناً ، ويحدده - ثم يقول : جميع كذا - ويصفه ويحدده - وجميع كذا وجميع كذا - ويصف كل مكان على حدته ، ويحدده - فإذا انتهى ذكر ذلك جميعه ، يقول : وقفاً صحيحاً شرعياً - إلى آخره - ثم يقول :

فأما المكان الموصوف المحدود أولاً : فإن الواقف المذكور - وفر الله له الأجور - وقفه خانقاه للصوفية . وقرر فيه إماماً شافعيّاً أو حنفيّاً ، وشرط أن



يصرف له في كل شهر من شهور الأهلّة كذا وكذا . وقرر بها شيخاً ومائة فقيه مثلاً من أهل التصوف اللابسين خرقة التصوف الناسكين السالكين الورعين ، الغففين الأنفس ، المتجنّبين للفواحش ، الكثيرين العبادة والصيام ، والقيام والتهجد والتسبيح والتهلّيل والتكبير والذكر ، والتنظيف والتطهير والتسويك ، وعلى أن يكون الشيخ من العلماء الأخيار ، الأتقياء الأبرار ، سيرته حميدة ، وأفعاله سديدة وآراؤه رشيدة ، من الحفاظين لكتاب الله العزيز ، عنده طرف من الحديث النبوي . والتفسير واللغة العربية ، ممن يحسن تربية الصوفية ، لابساً خرقتهم تابعاً لطريقتهم .

على أن الناظر في هذا الوقف ، والمتولى عليه يبدأ من ربيع ماهو موقوف على الخانقاه ، المشار إليها من الأماكن والمسقات والقرى والجهات المحدودة الموصوفة بأعاليه بمارتها وعمارة الموقوف عليها ، وترميم ذلك جميعه وإصلاحه ، ومافيه بقاء عينه ، وتحصيل غرض واقفه . ومافضل بعد ذلك يصرف منه للقائم بوظيفة الإمامة بالخانقاه المشار إليها في كل شهر من شهور الأهلّة كذا ، وأن يصرف لشيخ الصوفية بالخانقاه المذكورة في كل شهر كذا . ولكل صوفي من العرب والعجم المتأهلين والعزباء في كل يوم من خبز البر الصافي كذا وكذا ، وفي كل يوم من اللحم المطبوخ كذا . ومن الطعام كذا ، ومن الحلوى كذا في كل أسبوع ، ومن الدراهم كذا في كل شهر ، ومن الصابون كذا في كل أسبوع ومن الزيت في كل أسبوع كذا ومن السكسوة في كل سنة كذا .

وإن كان قرر خادماً ذكر ماله من المعلوم ، ويقول : ولكل من شيخ الصوفية والخادم نظير مال كل صوفي من الخبز والطعام واللحم والحلوى والصابون والزيت في اليوم والأسبوع والشهر .

وإن كان قرر في الخانقاه دروساً . فيقول : وقرر الواقف المشار إليه بالخانقاه المشار إليها أربعة أشياخ علماء . أحدهم شافعي المذهب ، والثاني حنفي ، والثالث



مالكي ، والرابع حنبلي . وقرر أربعين فقيهاً من كل مذهب عشرة ، على أن يكون على المدرس من كل مذهب إشغال العشرة الذين هم من مذهبه في العلوم النافعة ، وإلقاء الدروس لهم في أوقاتها المعتادة . وشرط على الفقهاء والمدرسين الإشغال والاشتغال والمطالعة والبحث وتفهم الطلبة والمشتغلين بالعلم الشريف ، ما يحتاجون إليه من الأصول والفروع والنحو واللغة والتفسير ، والعربية والعروض وعلم الحديث ، وغير ذلك من العلوم الجائز الاشتغال والقراءة فيها شرعاً . وأن المدرس إذا ألقى عليهم الدرس فلا يخرجون من مسألة حتى ينتهي الكلام عليها ، ويتقرر حكمها عند كل منهم ، بحيث لا ينتقلون من تلك المسألة إلى غيرها ولكل منهم فيها مذهب غير مذهب الآخر ، بل لا ينتقلون من مسألة إلى أخرى حتى تتقرر الأولى عندهم تقريراً حسناً ، ويسلموا تسليماً ، ثم ينتقلون إلى غيرها . وشرط الواقف أن يصرف إلى كل واحد من المدرسين الأربعة في كل شهر كذا ، وإلى كل واحد من الفقهاء الأربعين في كل شهر كذا . وإن كان شرط لهم أنصبة من الخبز واللحم والطعام وغيره ذكرها . ثم يذكر نقيب الفقهاء ، وماله من المعلوم ، وما عليه من تفريق الأربعة ، وجميعها إلى صندوقها بعد الدعاء ، وبسط سجادة المدرس ، وسجادات الطلبة ورفعها . ويذكر القائم ، وماله من المعلوم . والفراش وماله من المعلوم . والبواب وماله من المعلوم والطباخ الذي يطبخ للصوفية طعامهم في كل يوم ويفرغه لهم ويفرغه عليهم . وإذا فرغوا من أكلمهم غسل الأواني ، والدسوت ورفعها إلى محل استعمالها ، وماله من المعلوم ، ثم يقول :

على أن من مات من الصوفية بانحناقه المذكورة وله ولد ذكر ، استقرت وظيفة الوالد باسم الولد . وصرف له جميع ما كان مصروفاً لوالده لو كان حياً . فإن كان صغيراً لم يبلغ استناب الناظر عنه رجلاً ديناً من أهل الخير ، ويصرف له من المعلوم ما يراه . فإذا بلغ الصغير وتأهل لأن يحضر مع الصوفية ، جلس موضع والده .



وعلى أن الشيخ والصوفية المنزلين بالخانقاه المذكورة يحضرون ويجمعون بها كل واحد منهم في منزلته وعلى قدر درجته ، بعد صلاة العصر في كل يوم بعد مضي كذا وكذا درجة ، وتفرق الربعة الشريفة عليهم ، ويقرءون في آخر الربعة ماتيسرت قراءته على مقتضى رأى الشيخ . فإذا فرغوا من القراءة في الربعة . يقرءون سورة الإخلاص - ثلاث مرات - والمعوذتين والفاتحة . وأوائل البقرة « إلى المفلحون » وأواخر السورة . ويرفع بعضهم بالعشر صوته على مقتضى ما يراه الشيخ في رفع العشر ، إما واحداً أو أكثر ، ويدعون عقب ذلك ، ويدعو القارئ للعشر أو الذى يعينه الشيخ للدعاء . وإن كان شرط مادحاً بعد قراءة العشر فيذكره وماله من المعلوم . ثم يقول بعد قوله : ويرفع بعضهم بالعشر صوته - على مقتضى ما يراه الشيخ ، ثم يقوم المادح ، وينشد ماتيسر له إنشاده من المدايح النبوية . وكلام القوم من الصوفية وغيرهم . فإذا جلس دعا الداعي الذى يعينه الشيخ للدعاء عقب ذلك للواقف ، وترحم عليه وعلى أمواته وأموات المسلمين ، ثم ينصرفون إلى أحوالهم ، ولهم البطالة في الأيام الجارى بها العادة كغيرهم من الخوانق ، وعلى أن كلا من الصوفية لا يخرج منها . ولا يزعمج عن وظيفته إلا بمنحة ظاهرة<sup>(١)</sup> .

وإذا سافر إلى الحج الواجب صرف له ماهو مقرر له في حال غيبته إلى حين حضوره ، وإن سافر لغير الحج الواجب فلا يعطى شيئاً مما قرر له في طول غيبته . فإذا حضر من سفره وحضر الخانقاه على الحكم المشروح فيه فيعطى ماهو مقرر له ، ويعطون المقرر لهم في أيام البطالة الجارى بها العادة . وإن شرط الواقف متطبيعاً ذكره وماله من المعلوم ، أو كحالا ذكره وماله من

---

(١) هذه الخوانق وكل ما يتبعها من صوفية ومرتبات في القراءة والدعاء والديع وغيرهما - لا أصل له في الإسلام ، بل كان له أكبر الأثر في إضعاف قوى المسلمين والتمكين لأعدائهم .



المعلوم . ويذكر ملء الصهريج في كل سنة ، وثمن اللحم والحباش والحطب ، وغير ذلك من احتياج الطبخ ومصروف الحلوى ، وقاش السكسوة وغير ذلك من الاحتياجات الضرورية ، وجامكية السواق . وثمن ثور الساقية وعلوفته ، ويستوفى ذكر جميع ما يشرطه الواقف ، ثم يقول :

يجرى ذلك كله كذلك . فإن تعذر الصرف - والعياذ بالله تعالى لذلك بوجه من الوجوه ، أو بسبب من الأسباب - كان وما يصرف لمن تعذر الصرف إليه مصروفًا للفقراء والمساكين من المسلمين والمسلمات . فإن عاد إمكان الصرف لمن تعذر إليه الصرف عاد الصرف إليه ، يجرى الحال في ذلك كذلك وجوداً وهدماً إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها ، وهو خير الوارثين .

وشرط الواقف المذكور النظر في ذلك لنفسه - إلى آخره ، ويكمل بعد استيفاء ماتقدم ذكره .

\* وصورة وقف زاوية للفقراء : هذا ما وقفه فلان - إلى آخر الصدر - وذلك جميع المكان الفلاني الذي عمره الواقف وأنشأ إنشاء حسناً - ويصفه ويحدده - وجميع كذا وجميع كذا - ويصف كل مكان ويحدده - ثم يقول : وفقاً صحيحاً شرعياً - إلى آخره .

فأما المكان المبارك المحدود الموصوف بأعاليه أولاً : فإن الواقف وقفه زاوية على الفقراء المجاورين والمترددين إليها ، والعاكفين بها والواردين عليها ، يستوى في ذلك المقيم والمتردد ، والقديم والمستجد ، والزائر والعائد ، والمصادر والوارد ، والرائح والغادي ، والحاضر والبادي .

وأما باقي الموقوف المحدود الموصوف أعلاه : فإن الواقف وقفه على مصالح الزاوية المذكورة على ماسياتي شرحه فيه ، على أن الناظر في ذلك : يبدأ من ريعه بعمارته - إلى آخره - وما فضل بعد ذلك : يصرف منه في كل شهر للشيخ المرتب بالزاوية المذكورة كذا ، وإلى الخادم كذا ، وإلى الطبايح المرتب بها كذا ،



ويعصرف منه في كل يوم ثمن لحم وخبز وحوامج الطعام ، وكلفة السماط بالزاوية كذا ، على أن الطعام يعمل بكرة وعشياً ، ويمد السماط أيضاً بكرة وعشياً على العادة في ذلك .

ويعصرف أيضاً في كل يوم ثمن حلوى وفاكهة كذا . ويعصرف منه في ثمن ما يحتاج إليه الشيخ أو أحد الفقراء إذا حصل له ضعف من سكر وشراب وحوامج عطرية وغيرها ، وأجرة طبيب على ما يراه الناظر ويستصوبه وتدعو الحاجة إليه ، ثم يذكر معلوم الإمام والمؤذن ، والقائم والفراش والبواب ، وما على الشيخ والفقراء من الصلاة بالزاوية المذكورة ، والقراءة والذكر والأوراد وأوقاتها . ويكمل على نحو ما تقدم شرحه .

\* وصورة الوقف على زاوية الفقراء :

الحمد لله ميثب من وقف عند نهيه وامتنل أمره ، ويحيب دعاء من حبس على نعمه العظيمة وشكره ، ويوفى أجر من حرم ما حرمه وأعلن ذكره ، وميسر أسباب الخيرات على من تصدق ولو بشق تمرة . نحمده على مبراته الفادية والرائحة . ونشكره على صدقاته السامحة والبارحة ، ونشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، المزمع الوهاب المانح من لبس أثواب القربات جزيل الثواب ، ونشهد أن سيدنا محمداً عبده ورسوله الواقف على قدم لم تزل نحو العبادة ساعة سائرة ، القائم بأمر الله في خلاص هذه الأمة من المهلكات في الآخرة ، القائل « إذا مات العبد انقطع عمله إلا من ثلاث ، - وعد منها الصدقة الجارية » المنجية من دركات الساهرة . صلى الله عليه وعلى آله المطهرين من الرجس تطهيراً . وعلى أصحابه الغر المحجلين وسلم تسليماً كثيراً .

وبعد ، فإن أولى ما ادخر العبد ليوم معاده ، وقدمه بين يدي خالقه عند قيام أشهاده : الصدقة التي تنيل فاعلمها ثواباً وأجرأ ، وتدفع عنه بلاء وتكشف عنه . ضراً وتكون له على الصراط جوازاً . وفي الطريق إلى دار الحقيقة مجازاً ،



وتورده موارد الأتقياء الأخيار ، وتطفيء خطيئته كما يطفيء الماء النار ، وهي الذخيرة الباقية ، والجنة الواقية ، لا يخلق جديد ملابسها الجديدان ، ولا يقصر جواد نعمها وإن طال الزمان .

ولما اتصل ذلك بفلان - أعز الله أنصاره ، وضاعف بره وإيثاره ، وأحسن مآبه وأجزل أجره وثوابه - بادر إلى تحصيل هذه المنقبة الغراء ، ورغب في ازدياد أجوره عند الله في الأخرى . وسارع لاجتلاء حسن الجنان الأثيرة ، وأقرض الله قرضاً حسناً ليضاعفه له أضعافاً كثيرة . وأشهد على نفسه النفيسة أنه وقف وحبس إلى آخره . وذلك جميع الشيء الفلاني - ويصفه ويحدد - والشيء الفلاني والشيء الفلاني - ويصف كل مكان على حدته ويحدده - ثم يقول : وفقاً صحيحاً شرعياً إلى آخره على الفقراء والمساكين وذوي الحاجات من سائر المسلمين المقيمين بالزاوية المعمورة المباركة المبرورة المعروفة بسيدنا الشيخ فلان الآتي ذكره - فسبح الله في مدته ، وأعاد علينا وعلى المسلمين من بركته - التي هي بالمكان الفلاني ويحددها - ثم يقول :

والمترددون إليها والواردون عليها : على أن المتكلم في هذا الوقف والناظر عليه ، والمسند أمره وما يتعلق به إليه يبدأ من ريعه وارتفاع مغلاته ومتحصلاته بهمارته وإصلاحه . وما فيه الزيادة لأجوره ومنافعه وتشميره وتسكيره ، وما يحتاج إليه من بذر وتقوية فلاح وإقامة أبقار وآلات عمل وإصلاح على جاری العادة في مثل ذلك . ومهما فضل بعد صرف ما يحتاج إليه في كلفة ما ذكر أعلاه حصل به الناظر في أمر هذا الوقف المبرور خبزاً وطعاماً على اختلاف أجناسه وأنواعه ، وصرفه بالزاوية المعمورة المذكورة على الموقوف عليهم ، المذكورين أهلاء حسبما جرت به العادة في إطعام الفقراء والمساكين بالزوايا على ما يراه من زيادة ونقصان ومساواة وتفضيل ، وله أن يصرف من ذلك ما يراه في فرش الزاوية المذكورة



وتنويها على جارى العادة فى مثله . عاملاً فى ذلك بتقوى الله تعالى وطاعته وخشيته ومراقبته فى سره وعلايته .

وإن قرر شيئاً غير ذلك ذكره ونبه على مصرفه تنبيهاً حسناً ، ثم يقول :  
محافظاً على بقاء هذا الوقف نموه وزيادته واستقراره واستمراره مثابراً على تسهيل صرفه وتيسيره ، مبادراً إلى تكميله وتكثيره ، فإن تعذر - والعياذ بالله - صرف ذلك إلى الجهة المذكورة حسبما عين أعلاه عاد ذلك وفقاً على الفقراء والمساكين من أمة سيد المرسلين محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه أجمعين أينما كانوا وحيث وجدوا ، بصرف الناظر فى أمر هذا الوقف أجوره ومنافعه إليهم على ما يراه من زيادة ونقصان . فإن عاد الصرف إلى الجهة المذكورة ، رجع ذلك إليها على الوجه المشروح بأعاليه . يجرى ذلك كذلك إلى آخره . وجعل النظر فى وقفه هذا والولاية عليه لسيدنا الشيخ الصالح الورع الزاهد العابد العالم العامل الخاشع الناسك القدوة السالك ضياء الإسلام حسنة الأيام ، شرف الأنام بقية السلف الكرام ، سليل الصالحين . زين العابدين ، منهل الصادقين والواردين ، مربى المريدين مرشد السالكين ، قطب العباد ، علم الزهاد بركة الملوك والسلطين<sup>(١)</sup> أبى عبد الله فلان الفلانى شيخ الزاوية المذكورة . متع الله بحياته ، ونفع بصالح دعواته فى خلواته ، يتولاه بنفسه الزكية مدة حياته لا يشاركه مشارك فى ذلك ، ولا فى شيء من جهاته . فإذا توفاه الله إليه على الصراط المستقيم . كان النظر فى هذا الوقف ، والولاية عليه لمن يكون شيخاً بالزاوية المذكورة ، يتولى ذلك شيخ بعد شيخ . هكذا أبدأ إلى يوم القيامة . وأخرج الواقف المشار إليه - أجرى الله الخيرات على يديه - هذه الصدقة عن ملكه إلى آخره . وقد تم هذا الوقف المقبول ، ولزم إلى آخره . وقبل سيدنا الشيخ المشار إليه ذلك قبولاً شرعياً . ويكمل على نحو ما تقدم شرحه .

---

(١) هذا من آثار الجاهلية التى أوقعت الناس فى اتخاذ الأجبار والرهبان أرباباً من دون الله .



\* صورة وقف خانقاه برسم النساء : هذا ما وقف وحبس وسبل فلان إلى آخره جميع المسكان الفلاني ، الذي أنشأه الواقف المذكور بالمسكان الفلاني . وجعله داراً ، حسنة الهيئة ، متقنة البنية ، مستجدة العمارة ، مشتملة على مساكن ومجالس ومخادع وطباق - ويصفها ويحددها - ويذكر عدة مساكنها ومخادعها وطباقها ، ثم يقول : جميع كذا . وجميع كذا - ويصف كل مكان على حدته ويحدده - ثم يقول : وفقاً صحيحاً شرعياً إلى آخره ، ثم يقول : فأما المسكان المبارك المحدود الموصوف أولاً . فإن الواقف المشار إليه - أجرى الله الخيرات على يديه - وقفه خانقاه برسم النساء . ورتب به كذا وكذا من النسوة المعجزات الدينيات الخيرات الكثيرات الذكر والتسبيح والصلاة والتهجد والصيام ، معروفات بالصلاح <sup>(١)</sup> .

ورتب لمن شيخة صالحة دينة من ربات البيوت الصينيات الخيرات ، ورتب لمن امرأة عالمة دينة خيرة خبيرة بأبواب الوعظ . حافظة لجانب جيد من الآيات الكريمة ، والأحاديث النبوية ، والآثار المروية ، والحكايات المأثورات عن الصالحين والصالحات لتعظهن وتذكرهن . ورتب بالخانقاه المذكورة قاعة تقيم ما يحصل به من الفضلات الملقاة بأرضه وتسكنسه وتنظفه ، وتتعاهد بيت خلائه بالنسل في كل يوم ، وتقوم بفرش المسكان المذكور وتنويره ، وإزالة شعثه وتغلق الأبواب عشية وتفتحها بكرة في كل يوم وليلة . وتقدم الأمتعة لمن ، وتطوى الأزر ، وتنشرها لمن ، وتملأ أواني الشرب لمن ، وتضع المسائدة لديهن عند الأكل ، وترفعها عند فراغهن من الأكل والشرب ورتب لمن امرأة تصلح لمن طعاماً في كل يوم مرتين بكرة وعشياً ، وتعرف الطعام وتضمه لمن على المائدة ، ورتب لمن امرأة شابة في العمر قوية في البدن ، عارفة بغسل الثياب وتنظيفها

---

(١) صلاح المرأة هو القيام بما أوجب الله عليها من الحقوق له سبحانه وللزوج والأولاد ، وإعطاء الأمة جيلاً جديداً صالحاً للدنيا والآخرة . وهذا هو الذي جاء به الإسلام .



ونشرها وتلييسها ورنديتها بالدق متصدية لغسل ثيابهن من كسوة الرأس والبدن،  
وتهيء لهن الثياب نظيفة للبس .

وأما بقية الأماكن المحدودة الموصوفة بأعاليه . فإن الواقف المذكور - وفر الله  
له الأجور - وقف ذلك على الخانقاه المذكورة ، وعلى من عين بها أعلاه على أن  
الناظر في وقفه هذا ، والمتولى عليه يبدأ من ريع الموقوف على ذلك بمارة الخانقاه  
المشار إليها والموقوف عليها ، وإصلاحه وترميمه . وما فيه الزيادة لأجوره ومنافعه  
وبقاء عينه ، وتحصيل غرض واقفه . وما فضل بعد ذلك . يصرف منه الناظر إلى  
الشيخة بهذه الخانقاه المباركة في كل شهر من شهور الأهلة كذا وإلى كل واحدة  
من المتصوفات كذا ، وإلى العاملة كذا . وإلى القائمة كذا ، وإلى الطباخة كذا ،  
وإلى الغسالة كذا ، وأن يرتب الناظر لهن في كل يوم من الأيام على الدوام  
والاستمرار من لحم الضأن الجيد اللطيف السمين كذا وكذا رطلا بالرطل الفلاني ،  
ومن خبز الخنطة الصافي كذا وكذا رطلا ، ومن الحوائج المختصة بالأطعمة على  
اختلافها في كل يوم ما يكفي لونين من الطعام . وإن كان هذا الراتب لا يكفي  
لمثلهن . زاده الناظر في ذلك . وجعله كاف لهن ، وإن كان في هذا الراتب زيادة  
على قدر كفايتهن ، فلا ينقصه ، بل يأمرهن أن يتصدقن بالفضل منه على من يرين .  
وأن يصرف إلى كل واحدة من الشيخة والفقيرات - العشر مثلاً - المذكورات  
في هلال كل شهر مبلغ كذا برسم دخولها الحمام . وأن يرتب لكل واحدة منهن ،  
وأن يصرف إليها في كل ليلة من صلاة الرغائب ، ونصف شعبان من كل سنة من  
الحلوى السكرية كذا . ويصرف إلى كل واحدة منهن صبيحة عيد الفطر من  
كل سنة مبلغ كذا ، وأن يرتب لهن في كل عيد أضحي من كل سنة بقرة سمينة  
يضحين بها ، ويأكلن من لحمها . وما فضل منه يتصدقن به .

وعلى الشيخة المذكورة ، والفقيرات المذكورات ، ملازمة الخانقاه المشار إليها  
والبيتوتة في مسكنها المقرر لها . والجلوس للذكر عقيب الصلوات الخمس والتسبيح



والتهليل والدعاء للواقف المشار إليه ، والترحم عليه وعلى جميع أموات المسلمين .  
وعلى العاملة بها الجلوس لمن في كل يوم جمعة على الدوام والاستمرار بالانقضاء  
المذكورة على الكرسي ، وتفتح المجلس بقراءة القرآن العزيز ، والصلاة على  
النبي صلى الله عليه وسلم وبالأحاديث الشريفة النبوية ، وحكايات الصالحين  
والصالحات من عباد الله المؤمنين والمؤمنات ، وتختتم المجلس بالقراءة والصلاة على  
النبي صلى الله عليه وسلم ، وتدعو للواقف المشار إليه ، وترحم عليه ، وعلى جميع  
أموات المسلمين .

ومن توفيت من هؤلاء النسوة المذكورات ، أو أعرضت عن وظيفتها ، أو  
ظهر منها ما ينافي الصفات المشروحة أعلاه ، رتب الناظر في ذلك غيرها بالوصف  
المعين أعلاه . يبقى ذلك كذلك إلى آخره . ومآل هذا الوقف عند انقطاع سبيله  
إلى آخره . وجعل الواقف النظر في وقفه هذا إلى آخره . وشرط أن لا يؤجر وقفه  
هذا ولا شيء منه إلى آخره . فقد تم هذا الوقف ولزم إلى آخره . ويكمل على نحو  
ما تقدم شرحه .

\* وصورة وقف رباط على الفقراء أو العجائز : هذا ما وقفه فلان إلى آخره .  
وذلك جميع المسكان المبارك - ويصفه ويحدده - وجميع الشيء الفلاني - ويصفه  
ويحدده - بجميع حقوق ذلك إلى آخره وفقاً صحيحاً شرعياً إلى آخره . ثم يقول :  
فأما المسكان المحدود الموصوف أولاً ، فإن الواقف المشار إليه وقفه رباطاً على  
الفقراء المجاورين به ، أو على الفقيرات الأرامل المنقطعات العجز اللاتي ليس لهن  
ملك طلق ، ولا وقف ، ولا مالية . وشرط أن يكون عدتهن كذا أو عدتهن  
كذا ، وأن يكون واحداً منهم ، أو واحدة منهن شيخاً أو شيخة بالرباط المذكور  
مرابطون ، أو مرابطات على الصلاة والعبادة والذكر والتلاوة والتكبير والتحميد  
والتسبيح والدعاء والتضرع ، وإظهار الخشوع والفرح .  
وشرط الواقف : أن يعصرف ريع الوقف عليهم ، أو عليهن بينهن بالسوية .



وأن يكون للشيخ أو للشيخة نصيبان . ولكل واحد من الفقراء أو الفقيرات نصيب واحد . وأن يكون للناظر في أمرهم من ريع الوقف نصيبان . هذا إذا كان ريع الوقف يصرف بالنصيب ، وإن كان الواقف قد شرط عمل سباط بطعام فيذكره ويذكر ما لكل واحد أو واحدة من المعلوم والتوسع في الأعياد والمواسم . ويكمل على نحو ما سبق .

\* وصورة الوقف على قراء سبع شريف : هذا ما وقفه فلان إلى آخره . وذلك جميع المسكان الفلاني - ويصفه ويحدده - وفقاً صحيحاً شرعياً إلى آخره . على خمسة نفر مثلاً ، من الرجال الحافظين لكتاب الله العزيز . ويكون كل واحد منهم صحيح القراءة فصيحاً ، حسن الأداء والتلاوة ، صيتاً حسن الصوت ، ظاهر الخير والديانة بينهم بالسوية . على أنهم يجتمعون للقراءة بالمسجد الجامع الفلاني ، أو بمسجد بني فلان . السكائن بالمسكان الفلاني بعد صلاة الصبح أو العصر ، أو المغرب من كل يوم . ويقرءون مجتمعين سبعاً شريفاً من القرآن العظيم كاملاً ، أو جزءاً من ثلاثين جزءاً ، أو جزءاً من ستين جزءاً على ما يشرطه الواقف من ذلك قراءة مبينة متقنة ، مرتلة بصوت عال وتغن بالقرآن . ويأتون بالمد في مواضعه ويتجنبون العجلة في قراءتهم ، والخلط المفرط ، وبلغ الحروف وإبدال بعضها ببعض . يبتدئون بسورة الفاتحة أول القرآن . ويقرءون متواليًا سبعاً بعد سبع ، أو جزءاً بعد جزء إلى حين فراغهم ، وختمهم ؛ (قل) : أعوذ برب الناس وفواتح سورة البقرة وخواتمها . ويهدون ثواب الختمة الشريفة للواقف ، ويترحمون عليه . وعلى سائر أموات المسلمين والمسلمات . ثم يعيدون القراءة . وكذلك يفعلون على الدوام والاستمرار أبداً ، مادامت الأرض ومن عليها . ومن تأخر منهم عن الجماعة ، ثم أدركهم ، وقد فاتته شيء من الشروط عليه كان مسامحاً به . وإن كان القوات كثيراً ، ولم يدرك أصحابه ، إلا بعد فراغهم ، أو انقطع لغير عذر من مرض . فعليه إعادة ما فاتته .



وإن انقطع لمرض ، أو حبس ، أو سافر لحج فرض ، سقط عنه إلى حين فراغه ، مما وقع فيه من هذه الأقسام الثلاثة . ومن تكرر انقطاعه منهم عن الحضور والقراءة لغير عذر ، أو أعرض عن وظيفته قطعه الناظر ، ورتب غيره بصفته . وكذلك إذا مات يبقى ذلك كذلك إلى آخره . ومآل هذا الوقف عند انقطاع سبله إلى آخره . ثم يذكر شرط النظر وشرط الإيجار ، وتام الوقف ولزومه إلى آخره ويكمل على نحو ما تقدم .

\* وصورة الوقف على قراءة المولد الشريف النبوي : وقف فلان إلى آخره جميع كذا وكذا - ويصفه ويحدده - وفقاً صحيحاً شرعياً إلى آخره . على أن الناظر في هذا الوقف والمتولى عليه يبدأ أولاً بهارة الموقوف ، المعين أعلاه وإصلاحه وصلاحه من متحصله وريعه . وما فضل بعد ذلك : يصرف الناظر منه ما مبلغه كذا إلى رجل من أهل العلم الشريف ، ليجلس بالمسكن الفلاني على الكرسي ، ويقرأ على من حضر عنده من الناس مولد سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم في شهر ربيع الأول من كل سنة لاثني عشرة ليلة تمضي منه قراءة حسنة ، متقنة مفسرة ، خالية من اللحن بصوت بسمه من حضر عنده من المستمعين له .

ويصرف منه إلى رجل من أهل الديانة والمغاف مبلغ كذا ليقوم بتعليق القناديل بعد تعديدها ، ووضع الشموع وإشعالها ، وبسط السجاد ووضع الطعام عليه بين يدي الحاضرين بالمولد الشريف .

ويصرف منه مبلغ كذا إلى رجل يطبخ الطعام ويغرفه ويصرف منه كذا إلى رجل من أهل الخير والصلاح ، مودع لحسن رسول الله صلى الله عليه وسلم وصفاته ومهجراته وأخلاقه الشريفة .

ويصرف منه كذا إلى ثلاث جوق كل جوقه ريس وثلاثة رسلا يقرءون في ذلك اليوم والليلة ختمة كاملة ، ويختتمون ويدعون للواقف ويستغفرون له ولجميع المسلمين والمسلمات ويسردون من الأدعية ما تيسر لم سرده ، ثم يقف المادح ،



وَيُمدِّحُ الرَّسُولَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَيُنْشِدُ فِي ذَلِكَ الْحُلِّ مَا تيسر له إنشاده من القصائد الحسنة . ويختتم بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ، ثم يدعو للواقف ولجميع المسلمين .

والباقي من متحصل هذا الوقف يصرفه الناظر في ثمن لحم ضأن وخبز صاف ، وحوائج الطعام ، وما يحتاج إليه من عسل وسكر وأرز . وتفتح وسفرجل وقلويات وسمن وخضراوات ، وبقول ، وثمرن زيت وحصر وشمع ، وماء ورد ، وبخور وحطب ، وغير ذلك مما يحتاج إليه ، وما لا بد منه يبقى ذلك كذلك - إلى آخره . ويكمل على نحو ما تقدم .

\* وصورة الوقف على قارىء الحديث النبوى . على قائله أفضل الصلاة والسلام : وقف فلان - إلى آخره - جميع كذا وكذا - ويصفه ويحدده - وقفاً صحيحاً شرعياً - إلى آخره .

على أن الناظر في هذا الوقف يبدأ أولاً من ريعه بهمارته - إلى آخره - وما فضل يصرف على المرتبين لقراءة الحديث النبوى ، على قائله سيدنا محمد أفضل الصلاة والسلام . بالكتب الشريفة الآتى ذكرها ، التى وقفها الواقف المشار إليه لذلك . وقررها بخزانة المكان الفلانى ، أو على الكراسى الموضوعة لذلك على الوجه الآتى شرحه وبيانه فيه .

فأما المكان المحدود الموصوف أولاً : فإن الواقف وقفه داراً للحديث الشريف النبوى على الوجه الآتى شرحه .

وأما باقى الموقوف : فإن الواقف وقفه على الوجه المشروح أعلاه . على أن الناظر يصرف منه فى كل شهر كذا إلى رجل من أهل العلم الشريف ، عارف بقراءة الحديث الشريف وطريقه ، متقن لقراءته يجلس على كرسي ، ويقرأ فى صحيح الإمام محمد بن إسماعيل البخارى على الكرسي الكبير بقبليّة المكان المذكور ، من مستهل شهر رجب من كل سنة إلى اليوم الموفى لتسع وعشرين من



رمضان من تلك السنة ، ويقرأ ما تيسرت قراءته من كتاب الصحيح المذكور بحضرة من يحضره من المسلمين المستمعين لقراءته ، وعند فراغه من القراءة في كل يوم بعد صلاة الصبح ، أو الظهر أو العصر ، يدعو للواقف ويترحم عليه . وعلى جميع أموات المسلمين ، بحيث يكون فراغه من قراءة جميع كتاب الصحيح المشار إليه في آخر يوم من أيام المدة المضروبة للقراءة المعينة أعلاه .

فإذا اجتمع الناس للاختتم قرأ شيئاً من القرآن العظيم ، وأهدى ثواب قراءة الكتاب المذكور ، وقراءة القرآن العزيز للواقف وجميع المسلمين <sup>(١)</sup> .

ويعصرف منه كذا إلى رجل من أهل الحديث يجلس على كرسي بالدار المذكورة ، في كل يوم جمعة ، بعد صلاة الصبح أو بعد صلاة الجمعة ، ويقرأ من كتاب الأذكار أو المصابيح أو ابن ماجه أو الترمذي أو غير ذلك من الكتب الستة ، أو التفسير أو غيره ، وآثار الصالحين وحكاياتهم ورقائق الوعظ ، ما تيسرت قراءته على الدوام والاستمرار .

ثم يذكر خازن الكتب وماله من المعلوم ، والقائم وماله من المعلوم . وما هو مشروط عليهما في وظيفتهما .

---

(١) إنما تكلم رسول الله صلى الله عليه وسلم بأحاديثه التي حرمها الإمام البخاري وإخوانه رحمهم الله من الأئمة الذين جاهدوا لحفظ سنة رسول الله وصيانتها ، لأنها بيان لما أنزل الله في القرآن من الهدى والشرائع والأحكام ، ليعرف المسلمون منها كيف يحققون قول الله سبحانه ( ٣٣ : ٢١ ) لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة لمن كان يرجو الله واليوم الآخر ) وقد عز المسلمون ، وملسكوا الدنيا كلها يوم كانوا يعرفون ذلك للسنة والكتاب ، ويفهمونهما ويتدبرون معانيهما ويحرصون على تنفيذ شرائعهما وأحكامهما . فكانوا خير أمة أخرجت للناس . ثم خلف من بعدهم خلف يقرءونهما للموتى . فماتت القلوب وتنجست ، وفسقت عن أمر الله ، فأذاقهم الله السوء بما صدوا عن سبيل الله .



ويذكر شرط النظر والإيجار وغير ذلك مما تقدم ذكره في الصدر ، ويكمل على نحو ما تقدم شرحه .

\* وصورة الوقف على الأشراف كثرهم الله تعالى : وقف فلان - إلى آخره - جميع كذا وكذا - ويصف ذلك ويحدده - ثم يقول : وفقاً صحيحاً شرعياً - إلى آخره ، ثم يقول : فابتدأه على الفقراء الأشراف المنتسبين إلى السيدين الإمامين السعیدین الشہیدین : أبي محمد الحسن ، وأبي عبد الله الحسين . ولدى الإمام الطاهر الأنزع أمير المؤمنين على بن أبي طالب رضى الله عنه ، سبطى سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم . يصرفه إليهم الناظر في هذا الوقف على ما يراه ويستصوبه . ويؤدى إليه اجتهاده من زيادة ونقصان ، وإعطاء وحرمان ، وكثير وقليل ومساواة وتفضيل .

وليس عليه أن يعلم شرف المصروف إليه علماً يقيناً ، ولا أن يكون ذلك ثابتاً عند الحاكم . يكفيه أن يكون ذلك ظاهر النسب عنده بالسماع الفاشى من الناس ، يبقى ذلك كذلك - إلى آخره .

ومآل هذا الوقف عند تعذر وجود واحد من هؤلاء - والعياذ بالله تعالى - إلى الفقراء والمساكين من أمة سيد المرسلين محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه أجمعين . فإن عاد إمكان الصرف إلى من تعذر الصرف إليه صرف الناظر ذلك في مصرفه المذكور .

ثم يذكر شرط النظر والإيجار وغيره - إلى آخره . ويكمل على نحو ما سبق .

\* وصورة الوقف على وجوه البر والقربات : وقف فلان - إلى آخره - جميع كذا وجميع كذا وجميع كذا - ويصف كل مكان على حدته ، ويحدده - وفقاً صحيحاً شرعياً - إلى آخره - على جهات البر والقربات والأجر والثوبات ، والمصالح العامة والمنافع الخاصة والمتعدية والتامة على ما يراه الناظر في هذا الوقف ويختاره من صرف ذلك ، إن شاء قوتاً أو كسوة أو دراهم ، أو تحصيل منفعة ، أو دفع مضرة ،



أو فكالك أسرى المسلمين ، أو عتق الرقاب ، وإعانة المكاتبين ، أو مداواة المرضى ، أو تجهيز الموتى ، أو سد خلة المحتاجين ، والفقراء والمساكين ، أو قضاء دين المدينين ، أو خلاص المسجونين ، أو إعانة أبناء السبيل المنقطعين ، أو حجاج البيت الحرام ، أو زوار ضريح سيدنا محمد عليه أفضل الصلاة والسلام<sup>(١)</sup> أو تجهيز الغزاة أو المجاهدين ، وصرفه فيما يحتاجون إليه من نفقة وطعام وسلاح ومركوب ، في حال مقاتلة العدو الكافر خاصة ، وبناء القناطر والسبل ، وصحارة المساجد والطرق والأنهار ، وحفر الآبار والعيون والقنوات ، وإطعام الطعام ، وتسبيل الماء العذب في الطرق المنقطعة ، وإيالي الجمع ، أو غير ذلك مما يراه الناظر في هذا الوقف ، ويستصوبه ، ويؤدي إليه اجتهاده على الوجه الذي يختاره ويرضيه من صرف ذلك ، وما شاء منه من أبواب الخير وسبل المعروف المقربة إلى الله تعالى الداعية إلى رضاه ، والفوز بما لديه ، من تفريج السكرات ودفع المضرات والضرورات ، وتحصيل المصالح المائدة نفعها مما أوجبه الشارع صلى الله عليه وسلم أو ندب إليه ، أو دلت القواعد الشرعية عليه ، يقدم فيه الأهم فالأهم .

على أن الناظر في هذا الوقف ، والمتولى عليه يبدأ من ريعه بعمارته - إلى آخره .  
ومآل هذا الوقف عند تمذر الصرف في ذلك إلى الفقراء والمساكين - إلى آخره

---

(١) في كتاب فتح المجيد شرح كتاب التوحيد ص ٢٥٦ يقول : عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لا تجعلوا بيوتكم قبوراً ، ولا تجعلوا قبرى عيداً ، وصلوا على فإن صلاتكم تبلغني حيث كنتم » رواه أبو داود بإسناد حسن ، رواه ثقات . وعن علي بن الحسين « أنه رأى رجلاً يمشي إلى فرجة كانت عند قبر النبي صلى الله عليه وسلم ، فيدخل فيها فيدعو ، فنهاه ، وقال ألا أحدثكم حديثاً سمعته من أبي عن جدي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال : « لاتخذوا قبرى عيداً ولا بيوتكم قبوراً ، وصلوا على فإن تسليمكم يبلغني أين كنتم » وفي هذا وغيره تحذير شديد جداً عن اتخاذ قبور الأنبياء والأولياء مزاراً . فإن هذا هو الذي أوقع الناس في اتخاذ الموتى آلهة من دون الله .



ويذكر شرط النظر والإيجار ، وتام الوقف ولزومه - إلى آخره .  
ويكمل على نحو ما تقدم شرحه .

\* وصورة الوقف على المجاورين بالحرم الشريف المكي ، أو المدني ، أو بيت المقدس ، أو الثلاثة : وقف فلان - إلى آخره - جميع كذا وكذا - ويصفه ويحدده - وفقاً صحيحاً شرعياً - إلى آخره - على المجاورين بالحرم الشريف المكي والحرم الشريف المدني ، على الحال به أفضل الصلاة والسلام ، والمجاورين بالمسجد الأقصى والصخرة ببيت المقدس الشريف . بينهم بالسوية أثلاثاً . على أن الناظر في أمره يبدأ أولاً من ريعه بعمارة - إلى آخره - وما فضل بعد ذلك : يقسمه الناظر أثلاثاً ويجعل كل ثلث صرراً . كل صرة كذا . ويجهز كل ثلث إلى جهته بحجة ثقة مأمون عدل ، معروف بالديانة والأمانة والعفة والصيانة ، ليفرقه على المجاورين بالحرم الذي جهز ذلك الشخص إليه من الأماكن الثلاثة المشار إليها . يفعل ذلك كذلك في كل سنة مرة .

هذا إذا نص الواقف على هذه الصورة . وإلا فيكون كيف اشترط من أن يصرف إلى المجاورين كسوة أو حنطة ، أو غير ذلك ، ثم يذكر شرط النظر ، ومآل الوقف ، وشرط الإيجار ، وتام الوقف ولزومه - إلى آخره .  
وإن كان في مصالح الحرم فيذكره ويكون الدفع إلى ناظره ، وإن كان برسم فرشته وتنويره . فكذلك . وإن كان شرط أن ناظر الوقف يشتري بالريع شيئاً ، مثل بسط ، أو غير ذلك ، ويحمله إلى الحرم ويفرش فيه ، أو يفرقه على خدامه ومجاوريه ، فيذكره على مقتضى غرض واقفه . ويكمل على نحو ما تقدم شرحه .

\* وصورة وقف على سبيل من ماء زمزم في حرم مكة الشرقية : وقف فلان إلى آخره جميع كذا وكذا - ويصفه ويحدده - وفقاً صحيحاً شرعياً - إلى آخره - ثم يقول : على أن الناظر في هذا الوقف يبدأ من ريعه أولاً بعمارة - إلى آخره -



وما فضل بعد ذلك يصرف منه في كل شهر لمن يستقى الماء المبارك من زمزم كذا وكذا دورقا ، ويوضع ذلك بمكان بالحرم الشريف المكي كذا وكذا . ويصرف في شراء أواني من دوارق ، وشربات ، وأباريق ، ومغارف بسبب ذلك ، في كل شهر كذا . وفي شراء شيء تغطي به الدوارق وقت الحاجة إلى ذلك بسبب حر الشمس وغير ذلك ما يحتاج إليه ، على أن المتولى للماء الدوارق المذكورة وخدمتها يسبل ذلك ، بعد تبريده ، على الخاص العام للشرب خاصة في الحرم المشار إليه للرجال والنساء والصبيان من الطائفتين والعاكفين والواردين والمترددین والمصلين أول من النهار إلى آخره ، أو في أى وقت يعينه الواقع .

فإن تعذر المساء من زمزم المذكورة والعياذ بالله ، بوجه من وجوه التعذرات أو بسبب من الأسباب ، فيؤخذ الماء من أى مكان أحبه الناظر في هذا الوقف ، ويصرف لمن يباشر ذلك ، ويتولى حط الدوارق ورفعها وملئها وغسلها وتغطيتها وتبخيرها في كل قليل وتبريدها وتمهيدها من حين وضعها ملائى وإلى حين فراغها كذا وكذا .

\* وإن كان ذلك على سبيل من الأسبلة في غير الحرم ، فيسكتب : على أن المباشر لذلك يسقى الماء ويتولى المناولة للأواني وأخذها من الشارب ، ويفعل ذلك في كل يوم من أيام السنة بعد الظهر إلى أذان العصر على عمر الأيام والليالي . ويحتز الفاعل لذلك أن يقطع فعلة وقت الحر ، أو في أوقات الاحتياج إلى ذلك . فإن « في كل كبد حَرَّى أجِر » ويتلطف بالذى يتعاطى الشرب من ذلك . ويفعل في ذلك كما يفعل في غيره من الأسبلة للماء . فإن تعذر - والعياذ بالله - الصرف لذلك ، كان ما يصرف لذلك مصروفا إلى الفقراء والمساكين من المسلمين والمسلمات ، حيث كانوا وأبن وجدوا . فإن عاد إمكان الصرف لمن تعذر إليه الصرف . عاد الصرف إليه يجرى ذلك كذلك إلى آخره .



\* وإن كان الواقف شرط أن يشتري حانوتاً ويجعل سيلاً في مكان معين يقول :

على أن الناظر في هذا الوقف يبدأ أولاً من ريعه بعمارتها - إلى آخره - وما فضل يشتري منه أزياراً فخاراً وكيزاناً ، وغير ذلك مما هو معد للشرب على ما يراه الناظر ، ويستأجر حانوتاً في المسكن الفلاني ، أو في أي مكان يراه الناظر في هذا الوقف على ما يقتضيه رأيه من الأجرة ، بحيث إنه لا يتعدى أجرة ذلك في الشهر كذا وكذا درهما . ويضع فيها الأواني المذكورة المعدة للشرب ، ويستأجر لمن يحمل في كل يوم من النهر الفلاني ، أو من ماء النيل المبارك ، أو من المسكن الفلاني كيت وكيت على ما يراه ، ويوضع في الأزيار المذكورة بعد غسلها وتبخيرها وإزالة أوساخها ، وجعلها مما يطيب بها الشارب نفساً ولا يعافها ولا يستقذرها ويبرد الماء . وينصب لتسهيل ذلك وفعله شخص من المسلمين الأخيار ، المتحرزين من النجاسات ممن يكون لباسه نظيف وبدنه نظيف . ويفعل في ذلك ما يفعل مثله في مثل ذلك من الشيل والخط والمناولة وملء الأواني وغير ذلك في الوقت الفلاني . ويفلق الحانوت ويفتحه ويمسح بلاطه ويزيل أوساخ الحانوت . ويصرف له في كل شهر كذا . فإذا انكسرت الأواني والشرابات والكيزان والأباريق المعدة لذلك أعادها الناظر . وكلما انكسرت أو شيء منها أعاده من مال الوقف ، يفعل ذلك على مرّ الدهور والأعوام والليالي والأيام ، ويشرب من ذلك الغني والفقير والصغير والكبير والخاص والعام والأرامل والأيتام . فإن تعذر الصرف إلى ذلك ، صرف ريعه في الفقراء والمساكين من المسلمين . فإن عاد إمكان الصرف صرف إليه . يجرى ذلك كذلك - إلى آخره ، ويكمل .

\* وصورة وقف حوض للسبيل :

الحمد لله الهادي إلى سواء السبيل . الذي وفق من ارتضاه لما يرضاه من الجميل



وأحيا به دوائر مآثر الفضائل فثبتت له أفضلية التفضيل ، ويسر له أعمال البر والقربات فرفل في أنواب مجدها الأئيل ، ونهض مستمسكا بما ثبت في صحيح السنة الشريفة عن صاحب الحوض والكوتر . المخصوص بالشفاعة العظمى يوم المعاش الأكبر ، حيث قال ، وقوله أصدق ما قيل « من حفر بئر ماء لم يشرب منه كبده حرى من جن ولا إنس ولا طائر ، إلا كان له أجر ذلك إلى يوم القيامة » وهذا نص صريح في حصول الأجور . وناهيك به من دليل ، وما روى عن محمود بن الربيع « أن سراقه بن مالك بن جشم قال يا رسول الله : الضالة ترد على حوضي فهل لي فيها من أجر إن سقيتها ؟ قال : استقها . فإن في كل كبده حرى أجر » ومتواتر السنة يشهد لسقى الماء بأجر كثير وفضل جزيل .

نحمده حمد عبد عرف نعم الله عليه ، فأنفق ماله ابتغاء مرضاته ، ومنح منه الفقير والمسكين وابن السبيل .

ونشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ولا شبيه له ولا مثيل . ونشهد أن محمداً عبده ورسوله ، الذي رفع الله به قواعد الدين ، على عمد التتميم والتكامل صلى الله عليه وعلى آله وصحبه ، الذين صفت بهم مشارع الحق ، واخضرت البقاع من ندى أكنفهم المشكورة الجود في المقام والرحيل ، صلاة توردنا حوضه ، وتقدير علينا كؤوس كوتره الساسيل ، وسلم تسليماً كثيراً .

وبعد ، فلما كان الوقف من القرب المندوب إليها . والطاعات التي وردت السنة الشريفة بالحث عليها ، وكان لا يلحق العبد من الأعمال الصالحات بعد مماته ، إلا إحدى ثلاث « صدقة جارية ، أو علم ينتفع به ، أو ولد صالح يدعو له » كما جاء في الأحاديث الواردة .

ولما علم فلان أن هذا سبيل جملة الله نهاية الطلاب ، وأن مورده العذب النير سبيله إلى تحصيل الأجر والثواب ، رغب فيما عند الله من الثواب الذي لا ينقطع اسمه ، ولا يندرس رسمه ، ولا يضيع عند الله ثوابه وبره ، ولا ينقص في



الدنيا ولا في الآخرة أجره ، وبادر إلى ورود مشاريع هذه المنة العظيمة ، وأشهد على نفسه الكريمة : أنه وقف ، وحبس وسبل - إلى آخره - جميع الحوض الرخام الأبيض الكبير ، أو الأسود ، المشتعل على كذا وكذا - ويصف جوانبه وصدره وأعلاه وأسفله ، وأبنيته ، وما به من الأعمدة ويحدده - ثم يقول :

وهذا الحوض المبارك المذكور ، أنشأه الواقف المشار إليه وعمره ، وساق إليه الماء من قناة كذا ، بحق واجب مستمر دائم أبداً ، ماجرى الماء في القناة المذكورة . ووصل إليه في كيزانه وبرابجه المدهونة بالأرض ، وجميع كذا وجميع كذا - ويصف كل مكان ويحدده - وفقاً صحيحاً شرعياً إلى آخره .

على أن الواقف المشار إليه جعل الحوض المذكور سبيلاً للمسلمين ، يرتفقون به بالشرب والوضوء والاغتسال وسقى المواشى ، وغسل الثياب والأواني ، ونقل الماء منه إلى حيث شاءوا في القرب والجرار ، على الدواب وعلى الظهور .

وأما باقى الموقوف ، المعين أعلاه : فإن الواقف وقفه على مصالح الحوض المذكور برسم عمارته ، وعمارة طريق الماء الواصل إليه من القناة المذكورة ، وثمان كيزان و رابح ، وكس وتراب أحمر ، وزيت وقطن برسم اللاقونية ، وأجرة قنواتية وغير ذلك مما لا بد منه لعمارة القناة وتنظيفها من الطين اللازب ، ويصرف منه إلى القنواتية كذا في كل شهر .

وإن كان حفر بئراً ، أو بناء على بئر قديمة - ذكرها ووصفها وصفاً تاماً ، ووصف عدتها المعدة لإدارتها ، وذكر تدويرها وتربيعها - ثم يقول : وإلى رجل يتولى غسل الحوض المذكور وتنظيفه في كل يوم ، ويتردد إلى القناة لإطلاق الماء إليه كلما احتاج إلى ذلك .

وإن كان سواً ذكر خدمته ، وتعليق الثور وإدارته عند الاحتياج إلى ذلك وحله ، وتولى سقيه وعلقه ، وإصلاح عدته المعدة لإدارته ، على ما جرت به عادة السواقين في مثل ذلك - ويذكر ماله من المعلوم في كل شهر ويصرف منه في



بحيث لا يزال نظيفاً مكنوساً دائماً أبداً . وكلما حصل الروث من الدواب كنسه أولاً بأول ، ويوماً بيوم . ونقل مايتحصل فيه من الزبل وغيره إلى ظاهر الخان المذكور . وإن كان قد جمل فيه مسجداً ، ذكر إمامه وقيمه ومؤذنه . وما لكل منهم من المعلوم ، وصرف ما يحتاج إليه من الفرش والزيت . ويذكر مال الوقف عند تعذر جهاته ، وشرط النظر وغيره على نحو ما تقدم شرحه .

\* وصورة وقف تربة للواقف وأولاده : وقف فلان - إلى آخره - جميع المكان الفلاني - ويذكر بقمته ، ويصفه ويحدده - وجميع كذا وجميع كذا - ويصف كل مكان ويحدده - وفقاً صحيحاً شرعياً - إلى آخره .

ثم يقول : فأما المكان المحدود الموصوف أولاً : فإن الواقف وقفه تربة برسم دفنه ودفن مواته من أولاده ونسله وعقبه وأزواجه وأرقائه وعتقائه وعصباته وأقاربه من ذوى الأرحام المذكور والإناث وأنسأهم .

وأما باقى الموقوف : فإن الواقف وقفه على مصالح التربة<sup>(١)</sup> ، ومعلوم المرتبين بها على ما يأتى شرحه فيه . على أن الناظر فى ذلك يبدأ أولاً بعمارة الموقوف المعين أعلاه ، وعمارة التربة - إلى آخره - وما فضل بعد ذلك يصرف منه كذا إلى رجل برتبة الناظر قائماً بالتربة المذكورة ، يقوم بوظيفة الكنس والتنظيف ، والتسقيف وغسل الرخام ومسحه . وغسل البركة ، وإطلاق الماء إليها والفرش والتنوير ، وغسل المصابيح وتعميرها .

ويصرف كذا إلى ثمانية رجال قراء حافظين لكتاب الله العزيز ، على أنهم يحضرون فى كل يوم وليلة ، ويقرءون من القرآن ما يسهه كل وقت من الأوقات الآتى تعيينها على ما يشرح فيه . فيحضر اثنان منهم وقت الصبح بعد الصلاة ،

(١) ليس فى الإسلام وقف على التربة ، بل ولا يقبل ذلك ذو عقل صحيح ، وتعمير التربة وبناء الغرف عليها وترتيب القراء . كل ذلك من دين الجاهلية عند قدماء المصريين وغيرهم ممن لا يفقهون .



لا يزال نظيفاً مكنوساً دائماً أبداً . وكلما حصل الروث من الدواب كنسه أولاً ، ويوماً بيوم . ونقل ما يتحصل فيه من الزبل وغيره إلى ظاهر الخان المذكور . وإن كان قد جعل فيه مسجداً ، ذكر إمامه وقيمه ومؤذنه . وما لكل منهم المعلوم ، وصرف ما يحتاج إليه من الفرش والزيت . ويذكر مال الوقف عند جهاته ، وشرط النظر وغيره على نحو ما تقدم شرحه .

\* وصورة وقف تربة للواقف وأولاده : وقف فلان - إلى آخره - جميع كان الفلاني - ويذكر بقعته ، ويصفه ويحدده - وجميع كذا وجميع كذا - فكل مكان ويحدده - وفقاً صحيحاً شرعياً - إلى آخره .

ثم يقول : فأما المكان المحدود الموصوف أولاً : فإن الواقف وقفه تربة برسم ودفن موتاه من أولاده ونسله وعقبه وأزواجه وأرقائه وعمتقائه وعصباته وأقاربه ذوى الأرحام المذكور والإناث وأنسأهم .

وأما باقى الموقوف : فإن الواقف وقفه على مصالح التربة<sup>(١)</sup> ، ومعلوم المرتبين على ما يأتى شرحه فيه . على أن الناظر فى ذلك يبدأ أولاً بعمارة الموقوف المعين به ، وعمارة التربة - إلى آخره - وما فضل بعد ذلك يصرف منه كذا إلى رجل أو الناظر قائماً بالتربة المذكورة ، يقوم بوظيفة الكس والتنظيف ، والتسعييف غسل الرخام ومسحه . وغسل البركة ، وإطلاق الماء إليها والفرش والتنوير ، مل المصابيح وتعميرها .

ويصرف كذا إلى ثمانية رجال قراء حافظين لكتاب الله العزيز ، على أنهم سرون فى كل يوم وليلة ، ويقرءون من القرآن ما يسمعه كل وقت من الأوقات فى تعيينها على ما يشرح فيه . فيحضر اثنان منهم وقت الصبح بعد الصلاة ،

---

(١) ليس فى الإسلام وقف على التربة ، بل ولا يقبل ذلك ذو عقل صحيح ، أمير التربة وبناء الغرف عليها وترتيب القراء . كل ذلك من دين الجاهلية عند ماء المصريين وغيرهم ممن لا يفقهون .



ويقرأ إلى انتهاء ثلاث ساعات رملية . ويحضر اثنان منهم وقت الظهر ويقرأان بعد الصلاة إلى أذان العصر . ويحضر اثنان منهم وقت العصر ويقرأان بعد صلاة العصر إلى أذان المغرب . ويحضر الإثنين الباقيان من الثمانية وقت العشاء ويقرأان من بعد الصلاة إلى انتهاء ثلاث ساعات رملية . يقرءون هكذا بالنوبة والدور على ميكام زجاج من الرمل محرر . كلما حضر اثنان وجلسا للقراءة قلباه ، ولا يتمان القراءة حتى يفرغ الرمل . يبقون على ذلك كذلك أبداً على الدوام والاستمرار . وكلما قرأ اثنان وفرغاً من قراءتهما دعا أحدهما للواقف ولوالديه ولجميع المسلمين وترحم عليهم ، وأمن الآخر على دعائه .

ثم يقول : ويصرف إلى الإمام الراتب بالتربة في كل شهر كذا ، وإلى المؤذن كذا<sup>(١)</sup> ، وإلى القائم كذا ، وإلى الخادم كذا ، وإلى البواب كذا ، وإلى الناظر كذا ، وإلى المعمار كذا ، وإلى الجاني كذا ، وإلى المباشر كذا . ثم يذكر الشروط المتقدم ذكرها : ويكمل ويؤرخ على نحو ما تقدم شرحه .

\* وصورة وقف إنسان على نفسه : وقف فلان - إلى آخره - جميع كذا وكذا - ويصفه ويحدده - وفقاً صحيحاً شرعياً إلى آخره .

ثم يقول : أنشأ الواقف المذكور وقفه هذا على نفسه مدة حياته يفتنع بذلك في السكن والإسكان ، وسائر وجوه الانتفاعات الشرعية أبداً ماعاش ، ودائماً مابقي ، لا يشاركه فيه مشارك ، ولا ينازعه فيه منازع ، ولا يتأوله عليه فيه متأول . فإذا توفاه الله تعالى ، عاد ذلك وفقاً على أولاده ، ثم على أولاد أولاده ، ثم على أنساله وأعقابيه ، بينهم على حكم الفريضة الشرعية ، للذكر مثل حظ الأنثيين . ثم بعد كل واحد منهم يعود ما هو وقف عليه من ذلك وفقاً على أولاده ، ثم على أولاد

---

( ١ ) ثبت في الصحيحين من حديث عائشة وغيرها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « لعن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد » ولكن قاتل الله التقليد الذي صرف الناس عن فهم الكتاب والسنة .



أولاده ، ثم على أنسالة وأعقابهم بينهم . ومات منهم عن غير ولد ، ولا ولد ولد ، ولا نسل ، ولا عقب : عاد ما هو وقف عليه من ذلك وفقاً على من هو في درجته ، وذوى طبقة من أهل الوقف . ومن مات منهم قبل أن يصل إليه شيء من هذا الوقف ، وترك ولداً أو ولد ولد ، أو نسلاً أو عقباً ، استحق ولده من الوقف ما كان يستحقه والده لو بقي حياً ، يبقى ذلك كذلك أبداً ما توالدوا ، ودائماً ما تناسلوا ، وتعاقبوا بطناً بعد بطن ، وقرناً بعد قرن ، وطبقة بعد طبقة . فإذا انقرضوا بأجمعهم ، وخلت الأرض منهم ومن أنسالهم وأعقابهم ، ولم يبق أحد ممن ينتسب إلى الوقف بأب من الآباء ولا بأب من الأمهات : عاد ذلك وفقاً على كذا وكذا على ما شرطه الواقف .

ثم يقول : ومآل هذا الوقف - إلى آخره - ثم يذكر شرط النظر والإيجار ، وتام الوقف ولزومه - إلى آخره . ويكمل ويؤرخ على نحو ما سبق .  
وإن كان ابتداء الوقف على أولاده لصلبه الموجودين يوم الوقف ذكرهم بأسمائهم الذكور والإناث ، ثم يقول : ومن عساه أن يولد من الذكور والإناث بينهم بالسوية ، على حكم الفريضة الشرعية ، ثم على أولادهم - إلى آخره - غير أنه في صورة الوقف على أولاده الموجودين يقول : وقبول الموقوف عليهم من الواقف ذلك قبولاً شرعياً .

وإن كانوا صغاراً تحت حجره قبل هولم من نفسه .  
وإن كان الوقف في وقفه الذي وقفه على نفسه شرط لنفسه فيه زيادة أو نقصاً ، فيقول - بعد ذكر شرط النظر - : وشرط الواقف المذكور لنفسه زيادة ما يرى زيادته ، أو أن له زيادة ما يرى زيادته ، وتنقيص ما يرى تنقيصه ، وعزل من يرى عزله ، واشتراط ما يرى اشتراطه ، واستبدال ما يرى استبداله ، وعمارة ما يرى عمارته من غير ضرر بالوقف المذكور . ويكون الذي يعمره وفقاً كشرط الواقف ، وفعل ما يرى فعله في الوقف المذكور على الوجه الشرعي .



وإن أراد الواقف أن يكون الوقف وقفاً مجمعاً عليه ملكه لشخص تمليكاً صحيحاً شرعياً ، مشتملاً على الإيجاب والقبول ، والتسليم والتسليم بالإذن الشرعى ، ثم يوقفه التملك على المملك ، ثم على أولاده . ويكمل على نحو ما سبق .  
تنبيه : الواو فى الوقف تأتى للتشريك ، و « ثم » للترتيب . وكذلك الأعلى فالأعلى ، أو الأول فالأول .

### فصل

وإذا عدم كتاب الوقف ، ونمَّ من يشهد به ، أو نسي التاريخ والواقف حاضر . فالكتابة فى ذلك على معنيين .

المعنى الأول : أقر فلان أنه قبل تاريخه ، وقف جميع كذا وكذا . ويصفه ويحدده ، ويذكر الجهات التى كان أوقف عليها . إلى آخرها . وقفاً صحيحاً شرعياً . وأن شهوده نحلوا عليه الشهادة بهذا الوقف حين صدوره منه . وكتبوا عليه به كتاباً ، وتسلمه الواقف ، وادعى عدمه ، وتاريخه أنسى . فاستند فى ذلك إلى إقرار الواقف المذكور . وذلك أنى رفعت قصة إلى الحاكم الفلانى . وأذن فى كتابة كتاب هذا الوقف وتحديدده على هذا المنهاج بمقتضى خطه الكريم على هامش قصة رفعها الواقف المذكور ، وبشرح الحال فى ذلك ، ومثال الإذن ليجيب إلى سؤاله على الوجه الشرعى . وخلدت القصة المذكورة بمحانوت شهوده حجة بمقتضاه .

والمعنى الثانى : أن يسأل الواقف كتابة محضر شرعى بذلك ، ويكتب الحاكم أسفل السؤال ليكتب ، ثم يكتب شهوده الواضعون خطوطهم . إلى آخره يعرفون فلانا . ويذكرون مكانه ، ويوصف ويحدد . معرفة صحيحة شرعية . ويشهدون مع ذلك : أن فلانا المذكور قبل تاريخه وقف المكان الموصوف بالحدود بأعاليه وقفاً صحيحاً شرعياً . ويذكر جهة مصرفه إلى آخرها . وأنهم كتبوا بذلك كتاباً وادعى الواقف عدمه عدماً لا يقدر على وجوده ، وحددوا على إقراره هذه



الشهادة بالوقف المذكور على حكمه في يوم تاريخه . يعلمون ذلك ، ويشهدون به مستولين . ويكمل ويؤرخ حسب الإذن الكريم الفلاني ، ثم يشهدون فيه عند الحاكم ، ويسجل عليه بثبوت المحضر المسطر باطنه عنده على الحكم المشروط باطنه .

\* صورة وقف موصى به عن ضيق الوصية عن الثلث : وقف فلان - وهو الوصى الشرعى - عن فلان فيما سيأتى ذكره فيه بمقتضى كتاب الوصية المحضر من يده ، المتضمن إيصاؤه إليه : أن يقف جميع الدار الآتى ذكرها ووصفها وتحديداتها ، وتحسيسها وتسجيلها ، وتحريمها وتأبيدها وتخليدها ، الخلفة عن الموصى المذكور ، وهى بيد الوصى المذكور حالة الوقف . وأنه يشترط النظر فى ذلك لنفسه ، ثم من بعده لحاكم المسلمين . إلى غير ذلك مما هو مشروح فى كتاب الوصية ، المؤرخ بكذا ، الثابت مضمونه بمجلس الحكم العزيز الفلاني . ثم اعتبرت تركة المتوفى المذكور فضايق ثلثها من العقار وغيره عن استيعاب وصايا . فكان ماينفذ الوقف فيه بحكم الوصية من ثلث الدار ، الموصى بوقفها المذكورة أعلاه ، خمسة أسهم من أربعة وعشرين سهماً من جميع الدار المذكورة لدخول النقص على جهات الوصايا وحكم المحاصصة فيها ، مع نظر الحاكم الفلاني فى ذلك وحكمه بموجبه ، وإذنه للقاضى المسمى أعلاه فى إنفاذ الوصية ، والعمل بمقتضاها ، بعد ثبوت مايعتبر ثبوته فى ذلك لديه شرعاً .

وقف الموصى المذكور أعلاه وحبس - إلى آخره - جميع الحصص الشائعة وقدرها خمسة أسهم من أصل أربعة وعشرين سهماً من جميع الدار الموصوفة المحدودة بأعاليه . وفقاً صحيحاً شرعياً - إلى آخره - على الفقراء والمساكين والضعفاء والمحتاجين ، من أمة محمد صلى الله عليه وسلم . أو على جهة اختارها الواقف ، وعينها فى كتاب وصيته - ثم يذكر شرط النظر وغيره . ويكمل على نحو ما سبق .

تنبيه : الوقف من الوصى ، لا يصح إلا بشروط موصيه . فإذا أخل بشرط لم يصح حتى يأتى بشروط موصيه جميعها كاملة . فإن الموصى هو رب المال .



فيتبع شرطه في جميع مانص عليه في وصيته ، ولا بد من ثبوت الوصية عند الحاكم الذي يثبت عنده الوقف ، أو يتصل به ثبوتها على الوجه الشرعى .

\* وصورة ما إذا وقف في مرض موته عقاراً ، لا يملك غيره ومات ، ولم تجز الورثة الزائد على الثلث ، وأريد ثبوت الوقف ، واختصاص جهة الوقف بثلث المكان الموقوف . واختصاص الورثة بالثلثين ملكاً . يكتب بذيل كتاب الوقف أو على ظهره ، أو بهامشه : فصل يتضمن أن الواقف لا يملك غير هذا المكان . \* وصورة الفصل الذى يكتب : يشهد من يضع خطه فيه بمعرفة فلان الواقف المذكور المسمى باطنه ، والمكان الوقف المحدود الموصوف فيه ، معرفة صحيحة شرعية . ويشهدون مع ذلك : أن الواقف المذكور كان مالكا حائزاً للمكان الموصوف المذكور ، وأنه توفى إلى رحمة الله تعالى من مرضه الذى باشر فيه الوقف المذكور ، ولم يملك غير العقار المذكور . يعلمون ذلك ، ويشهدون به مسئولين ويؤرخ .

ثم يكتب الحاكم لتحلف الورثة . فيكتب فصل حلف صورته :

\* أحلف كل واحد من فلان وفلان وفلان . وهم ورثة فلان الواقف المسمى باطنه بالله العظيم ، اليمين الشرعية ، الجامعة لمعانى الحلف شرعاً : أن مورثهم المذكور توفى إلى رحمة الله تعالى من مرضه الذى وقف فيه المكان المذكور باطنه ، وأنه لم يملك غيره ، وتوفى عنه خاصة . وأنه ما أجاز مازاد على الثلث الذى يصح وقف مورثهم فيه ، وأن من شهد فى الفصل المسطر فيه صادق فى شهادته . لحلف كما أحلف بالتماسه لذلك . ويؤرخ .

ثم يكتب فصل إعذار على الورثة ، ثم يسجل على الحاكم بالثبوت والحكم الموجب .

\* وصورة تسجيله : أنه ثبت عنده مضمون الفصل المسطر بأعاليه ، أو بظاهره أو بهامشه ، وجريان الحلف المذكور فيه ، وإعذار من أعذر إليه من الورثة المذكورين فيه . وما نسب إلى الواقف من حصول الوقف المذكور فيما زاد



عن الثالث من ذلك في مرض الموت ، وعدم الإجازة من الورثة المذكورين فيه .  
وباطن الوقف مؤرخ بكذا ، ومعرفة الوقف المذكور ، وتشخيص الورثة المذكورين  
لديه التشخيص الشرعي ، ثبوتاً شرعياً . وحكم بموجب الوقف الخاص من  
المسكان الموقوف باطنه ، وهو الثالث منه لجهته المذكورة . وبالتلئين للورثة  
المذكورين على سبيل الملك بالفريضة الشرعية ، خال ذلك عن الوقف ، حكماً  
شرعياً - إلى آخره .

وإن كان الورثة أطفالا : فاليمين متمذرة في حقهم ، كتعذر اليمين في  
حق الورثة .

وإذا خلف مكانين أو أكثر ، ووقف ذلك ، وكان لا يملك غيره ومات .  
ولم يحز الورثة الزائد على الثالث من ذلك . فما يزداد على ما تقدم سوى محضر قيمة ،  
حتى يعرف مقدار الثلث . وإن أجازت الورثة ، فيكتب على ظهر كتاب الوقف .  
\* حضر إلى شهوده فلان وفلان وفلان ، وهم ورثة الواقف المذكور باطنه .  
وأشهدوا على أنفسهم - وهم في حال الصحة والسلامة - أن مورثهم المذكور  
قبل وفاته ، وقف الوقف المذكور ، وهو في صحة عقله وتوكل جسده ، وحضور  
حسه وفهمه ، وتوفي من مرضه هذا . فصار التصرف له في الثلث من ذلك على  
الوجه الشرعي والحجر عليه في الباقي ، وهو الثلثان . وقد أجازوا القدر الزائد على  
الثلث ، وهو الثلثان من المسكان الموقوف فيه ، وأبقوا الوقف على حكمه  
المشروع باطنه ، ولم يكن لهم في الوقف المذكور ولا في شيء منه ولا فيمن شهد  
به ولا فيمن شهد فيه ، ولا في شيء من ذلك دافع ولا مطن ، ولا حجة ولا ملك  
ولا شبهة ملك ، ولا إرث ولا موروث ، ولا شيء قل ولا جل ، وأن ذلك صدر  
من أهله في محله على الأوضاع الشرعية صدوراً شرعياً ، ويقع الثبوت بعد ذلك .  
وإن أجاز البعض وتخلف البعض فيكتب ذلك على القواعد الشرعية ،  
ويجمع الذي لجهة الوقف من ذلك ، وما بقي لمن بقي من الورثة الذين لم يحيزوا .



ضابط : مذهب الإمام الشافعى رحمه الله : أن الأماكن الموقوفة ، والحالة هذه ، لا يتميز فيها مكان بالوقف . ولكن يبقى كل مكان فيه حصة موقوفة . ومذهب الإمام أحمد رحمه الله : تقويم الأماكن الموقوفة والحالة هذه ، ويخص فيها الوقف بمكان حتى يبقى الوقف خالصاً من غير شركة ، فيفعل فى إجازة البعض وتختلف البعض ، كما تقدم من محضر القيمة والخلف والإعذار للورثة . ويتميز منها مكان الوقف وبقية الأماكن يختص بها من لم يحز الورثة ، بعضهم أو كلهم . ويثبت ذلك عند الحاكم ويحكم بموجبه أو بصيحته . فإذا حكم بصيحته فلا بد من محضر الملك والحيارة ، ويكتب فى الأسجال كذلك : أنه ثبت عنده ما نسب إلى الواقف المذكور من الوقف المذكور باطنه ، وصحته فى الثالث ، وبطلانه فى الثلثين . وعدم إجازة الورثة فى الثلثين ، ومضمون محضر القيمة ، وفصل الخلف والإعذار ، وإفراز المكان الفلانى لجهة الوقف المذكور ، والمكانين الباقيين من ذلك على ملك الورثة المذكورين فى المحضر المذكور بالقريضة الشرعية ، على مقتضى مذهبه واعتقاده . وحكم بذلك حكماً شرعياً . - إلى آخره - مع العلم بالخلاف .

\* وصورة استبدال وقف بملك ليوقف عوضه بإذن الحاكم الخنبلى أو الخنقى : استبدال فلان من فلان - وهو المستبدل بما يأتى ذكره فيه - بإذن سيدنا فلان الدين وأمره الكريم ، لاستهدام الوقف المبدل الآتى ذكره ، ولوجود القبطة والمصلحة لجهة الوقف المشار إليه فى الاستبدال بما يأتى ذكره شرعاً ، ولكون المبدل الآتى تعيينه أكثر قيمة من الوقف المبدل الآتى ذكره ، وأجزل أجره وأدر ريباً ، وأغزر فائدة وأحكم بناء ، ليوقف عوضه على حكمه فى الحال والمآل ، ولكون الوقف المبدل يومئذ خراباً معطلاً ، معدوم الانتفاع به على شرط واقفه ، وأنه الآن لا يرد شيئاً أبداً . فبمقتضى ذلك : استبدال فلان المسمى أعلاه من المأذون المسمى أعلاه ، ماهو وقف على مصالح المدرسة الفلانية المنسوبة إلى



إيقاف فلان - وتوصف وتحدد - وذلك جميع الخانوت الفلاني - ويصفه ويحدده -  
بحقوقه كلها - إلى آخره - بما هو جار في ملك المستبدل المبدأ بذكره أعلاه ،  
وييده إلى حين هذا الاستبدال . وذلك جميع الدار الفلانية - ويصفها ويحددها -  
بحقوقها - إلى آخره - استبدالاً صحيحاً شرعياً ، جرى بين المستبدلين المذكورين  
فيه على الوجه الشرعي ، بعد الاحتياط السكافي لجهة الوقف . وسلم المستبدل المبدأ  
بذكره إلى المأذون له جميع الدار المحدودة الموصوفة بأعليه ، فتسلمها لجهة الوقف  
المذكور منه تسليماً شرعياً . وسلم المأذون له المذكور أعلاه إلى المستبدل للمبدأ  
بذكره جميع الخانوت المذكور أعلاه ، فتسلمه منه تسليماً شرعياً . وصار له ملكاً  
طلقاً ، يقبل الانتقال من ملك إلى ملك بحكم هذا الاستبدال ، بعد الرؤية والمعاقدة  
الشرعية ، وضمنان الدرك في ذلك لازم حيث يوجب الشرع الشريف بعدله .  
وجرى عقد هذا الاستبدال والإذن فيه ، بعد أن ثبت عند سيدنا فلان الدين  
الحاكم الآذن المشار إليه : أن المبدل المعين أعلاه وقف على الجهة المذكورة أعلاه  
حالة الاستبدال ، وأن في هذا الاستبدال غبطة ومصلحة لجهة الوقف المذكور ،  
وأن المبدل به المعين أعلاه قيمته أكثر من قيمة المبدل المعين أعلاه ، وأجزل  
أجرة وأدر ريباً ، وأغزر فائدة ، وأحكم بناء حالة الاستبدال ، وأن المبدل به المعين  
أعلاه ملك المستبدل المبدأ بذكره أعلاه ، وييده إلى حين الاستبدال ثبوتاً صحيحاً  
شرعياً . وبعد تمام ذلك ولزومه وصحته ونفوذه شرعاً : وقف المأذون له المسمى  
أعلاه ، بإذن سيدنا الحاكم المشار إليه أعلاه ، جميع الدار المحدودة الموصوفة أعلاه  
بحقوقها كلها ، وفقاً صحيحاً شرعياً على الجهة المعينة أعلاه تجرى أجورها ومنافعها  
على جهة الوقف المذكور حسبما هو معين في كتاب وقف ذلك المتقدم التاريخ  
على تاريخه في الحال والمآل ، والتعذر والإمكان والنظر . ويكمل على نحو  
ما سبق ويؤرخ .



### فصل

إذا كان الوقف نقضاً لا ينتفع به يأذن الحاكم في كشفه ، ويكتب محضراً بالمهندسين .

\* صورته : صار من سيضع خطه آخره من المهندسين أرباب الخبرة بالمقارنات وعيوبها والأملاك وقيمها ، المندوبين لذلك من مجلس الحكم العزيز الفلاني ، وكشفوه كشفاً شافياً وشاهدوه وعاینوه ، وأحاطوا به علماً وخبرة نافية للجهالة - ويصفون ما شاهدوه فيه - ويقولون : وأن ذلك صار في حكم النقض ، لا ينتفع به في السكن ، ولا في الأجرة ، وهو يضر بالجار والمار ، ويخشى سقوطه عن قرب . وإن لم يزل تداعى وسقط وأضر بالجار والمار . شاهدوا ذلك كذلك وشهدوا به مسئولين .

ثم يكتب بعد ذلك فصل قيمة .

\* صورته : يشهد من سيضع خطه آخره من شهداء القيمة أرباب الخبرة بتقدير المقارنات وأجرها ، المندوبين لذلك من مجلس الحكم العزيز الفلاني . أن القيمة لجميع النقض الموصوف في محضر الكشف المسطر باطنه يومئذ كذا وكذا . وأن الحظ والمصلحة لجهة الوقف المذكور في بيع النقض المذكور بالقدر المعين أعلاه ، يعلمون ذلك ويشهدون به ، مسئولين بسؤال من جاز سؤاله شرعاً ويؤرخ .

ثم يقيم المهندسون شهاداتهم في محضر الكشف عند الحاكم . وكذلك شهود القيمة ، ويرقم لهم على العادة في مثل ذلك ، ثم يأذن الحاكم في بيع ذلك . ويكتب فصل إذن .

\* صورته : أذن سيدنا فلان الدين - ويستوفي ذكر ألقاب الحاكم الآذن -

لمستحق ريع الوقف المذكور ، أو لمن يعينه الحاكم ، في بيع النقض المذكور بالمبلغ الذي قوم به ، المذكور في فصل القيمة المسطر باطنه ، لمن يرغب في ابتياعه بذلك على الوجه الشرعي . وفي قبض المبلغ المذكور ثمناً عن ذلك ، ويقبل فيه ما يقتضيه



الشرع الشريف في مثل ذلك إذنا شرعياً ، ويشهد على الحاكم بذلك ويؤرخ .  
\* فإذا بيع كتب : اشترى فلان من فلان القائم في بيع ما سيأتى ذكره فيه بطريق الاستحقاق عن نفسه ، وبطريق الوكالة عن بقية مستحق الوقف المذكور .  
وهم - فلان وفلان . أو بطريق النظر الشرعى على الوقف المذكور - أو بإذن سيدنا فلان الدين الحاكم ، المشار إليه أعلاه ، وأمره الكريم له بذلك - لوجود المسوغ الشرعى المقتضى لذلك الثابت لديه - أحسن الله إليه - جميع كذا وكذا . ويذكر السبب والمحضرين والإذن من الحاكم إن كان الكتاب مقتضياً . وإن كان على ظهر محضر الكشف - فيشير إليه ، ويحيل على باطنه ، ويذكر الثمن وقبضه - ليفعل البائع فيه ما يقتضيه الشرع الشريف ، ويكمل المبايعة بالمعاقدة والرؤية ، والتخاية ، والتفرق بالأبدان عن تراض ويؤرخ . ويثبت ذلك جميعه عند الحاكم ويحكم بموجبه أو بصحته ، مع العلم بالخلاف ، ولا يباع نقض المسجد بحال .  
تزييل : إذا وقف الإنسان على النفس ، ولم يثبتته على حاكم ، ولا علقه على صفة ، وأراد الواقف الرجوع في الوقف على مذهب أبى حنيفة الذى يرى صحته : فيأذن الحاكم للواقف في الرجوع ، ويكتب في هامش المکتوب : فصل .  
\* وصورته : أذن سيدنا فلان الدين لفلان الواقف المذكور فيه في الرجوع في وقفه على الوجه الشرعى ، أو يسأل الواقف حاجته لذلك في قصة ، ويكتب الحاكم عليها ليحجيب إلى سؤاله . فإذا صدر ذلك .  
\* كتب : أشهد عاينه فلان الواقف المذكور فيه : أنه رجع عن الوقف الذى وقفه باطنه . وأعادته إلى ملسكه رجوعاً صحيحاً شرعياً . فإذا باعه كتب المبايعة .  
وأثبت ذلك على الحاكم الذى أذن له في الرجوع .  
\* وصورة إسجاله : أنه ثبت عند جريان عقد التبايع المشروح باطنه على ما نص وشرح باطنه . وثبت أيضاً عنده الرجوع عن الوقف المذكور باطنه بالشروط الشرعية ، بعد الإذن المشروح باطنه ، وإعادته إلى ملسكه قبل صدور



التبائع المشروح باطنه . وأنه لم يتصل بحاكم ولا محكم ولا محل يرى صحته ، ولم يعلقه على صفة ، ولا أجراه مجرى الوصية ، ثبوتاً صحيحاً شرعياً . وحكم - أيد الله أحكامه - بصحة ذلك أو بموجبه ، مع العلم بالخلاف .

\* وصورة إبطال الوقف على النفس عند الشافعي : يكتب على ظهر كتاب الوقف : بعد أن قامت البيئة الشرعية بالوقف المشروح باطنه عند سيدنا الحاكم الفلاني ، وقبلها القبول الشرعي على الوجه الشرعي . أشهد على نفسه السكرية سيدنا الحاكم المشار إليه ، أنه أبطل الوقف المذكور ، وحكمه على مقتضى مذهبه واعتقاده ، وأعاد ملسكا كثيره من الأملاك . وحكم بموجب ذلك حكماً شرعياً ، مع العلم بالخلاف .

وإن كان الحكم بالصحة . فيثبت عند الحاكم الملك والحيازة للواقف المذكور ، وأنه لم يتصل بحاكم ولا محكم ولا محل يرى صحته إلى تاريخه .

فأمره : سئل فقيه العرب ، هل يجوز بيع الوقف ؟ قال : نعم .

« الوقف » السوار من عاج .

### فصل في مباشرة الوقف

\* يكتب في رأس الورقة بعد كسرها : ارتفاع الوقف الفلاني الجاري تحت نظر الحكم العزيز الشافعي ، أو الحنفي ، أو غيرها . وإن كان جهة ذكرها - مثل الحرمين الشريفين ، أو الصدقات الحسكية أو مدرسة ، أو جامع ، أو غيره - ثم يقول : لشهر كذا أو لسنة كذا بما حرر ذلك مخصوصاً مساقاً ، مضافاً إلى ذلك ما يجب إضافته في تاريخ كذا وكذا ، جباية فلان الفلاني مبلغ كذا .

ثم يكتب في الهامش الأيمن الخط الفلاني كذا . ويفصل هذا الخط بحوانيته وسكانه ، ويكتب أجرة كل حانوت تحته شهري وسنوي .

فإذا انتهت الحوانيت وسكانها ، ذكر العلباق بعدها بسكانها وأجرة كل



طبعة شهرى وسنوى ، إلى أن ينتهى ذلك الخط . فيكتب الآخر ، ويفعل  
فى تفصيله كما فعل فى الأول ، إلى أن ينتهى من ذلك كله . ويطابق جملة زمام  
الأصل بالتفصيل . ثم يقول : مستخرج من ذلك مبلغ كذا وكذا ، ثم يقول :  
الباقى بعد ذلك كذا وكذا ، ويفصل على أربابه ، ثم يكتب المصروف فى  
الهامش الأيسر بمبلغ كذا . ويفصله بجهاته وأربابه ، ثم يكتب البارز بعد ذلك  
كذا ، والباقى بعد ذلك كذا . أو المتأخر بعد ذلك كذا مما هو حاصل فلان  
الجانب المذكور أو غيره .

ثم يكتب الشاهد على ظهر القائمة الأولى من الارتفاع : علامته المعهودة ،  
والأمر على مانع وشرح فيه . وكتبه فلان الفلانى .

وإذا كتب ارتفاعاً ثانياً تالياً لهذا الارتفاع الأول ، يصف من البارز من  
الارتفاع الأول إلى البارز من الارتفاع الثانى . وإن كان استخراج شيئاً من الباقى  
الأول أضافه إلى ذلك أيضاً .

\* وصورة ذلك : إذا كتب الارتفاع الثانى والمستخرج والباقى والمصروف  
والبارز ، يكتب : وأضيف إلى ذلك ما رجب إضافته ، وهو البارز من المستخرج  
فى المدة الأولى التى هذه المدة تليها التى آخرها كذا وكذا ، مبلغ كذا وكذا .  
فذلك الأصل ، والإضافة كذا وكذا . ويكتب الشاهد كما كتب أولاً .

\* وصورة محاسبة الجانب : محاسبة فلان الفلانى الجانبى فى الوقف الفلانى ،  
الجارى تحت نظر فلان الفلانى على ما استأده من ريع الوقف المذكور فى مدة  
أولها كذا وآخرها كذا . وعلى ما صار إليه من الباقى على أربابه ، مما يلزم الجانبى  
المذكور تحقيقه .

وإن كان عزل وولى غيره ، فيكتب : بعد قوله « فى مدة أولها كذا وآخرها  
كذا » وهى حين انفصاله من جباية الوقف المذكور ، واستقرار فلان الفلانى فى  
الجباية عوضه مما جرى ذلك فى تاريخ كذا . وتحمل عليه جملة ما استأده ، ويكتب



مبلغه في الزمان ويفصله . فإذا انتهى تفصيله ومصروفه ، وتأخر عليه باقي يكتب :  
الباقى بعد ذلك كذا وكذا . ويفصل هذا الباقي بجمته على أربابه مفصلاً ،  
ويشمل الحساب بخط الشاهد ، إن كان الحساب بخطه كما تقدم ذكره ، ويشهد  
الجانب المنفصل في ظاهر الحساب .

\* وصورة ما يكتب : أشهد عليه فلان الجانبى المذكور باطنه ، أن المحاسبة  
المشروحة باطنه : قرئت عليه أصلاً وخملاً ومصروفاً وباقياً وجملة وتفصيلاً ، وعلم  
صحتها وصدق عليها ، واعترف بصدورها عنه على الحكم المشروح باطنه . وعليه  
تحقيق الباقي المفصل باطنه في جهة أربابه . والخروج من تبعته لجهة الوقف المذكور  
باطنه على الوجه الشرعى ، ويؤرخ . ويشهد عليه بشاهدين غير شاهدى الوقف .  
هذا إذا كان الجانبى المحاسب فصل وتسلم جانبى غيره يكتب تصديق .

\* وصورته : أن يكتب في رأس الورقة بعد كسرها : عمل مبارك يشتمل على  
تصديق الوقف الفلانى ، الجارى تحت نظر فلان الفلانى شهر كذا ، أو سنة كذا ،  
مما حرر ذلك عند استقرار فلان الفلانى في جباية الوقف المذكور ، وتسليمه إياه  
في تاريخ كذا وكذا . ثم يكتب تحت هذا الصدر في رأس الهامش الأيسر مبلغ  
كذا وكذا . ثم يفصل الأخطاط بحوائثها وطباقتها ، كل خط على حدة بجملاته  
وتفصيله كما فعل أولاً .

وإن كان في الوقف باقياً : فيشهد بشهود التصديق على من عنده ذلك .  
مثله : إذا كتب في التصديق : حابوت فلان في الشهر كذا ، يكتب مقابله  
في الهامش : والباقي عليه كذا . ثم يكتب آخر التصديق : جملة الباقي عند أربابه  
كذا ، مما تجمد ذلك على السكان المذكورين فيه من أجرة سكنهم بالوقف المذكور  
إلى آخر كذا . ويشهد على الجانبى بتسليم الوقف بالباقي . وأن عليه استخراج .  
والخروج منه على الوجه الشرعى .



## فصل

في استخراج مال الوقف - وهو الذي يقال له : المياومة . ويقال : الموائمة - يكتب في رأس الورقة التاريخ ، مستهل شهر كذا ، ويكتب تحت التاريخ : المستخرج من ريع الوقف الفلاني جباية فلان الفلاني الجاني في الوقف المذكور الخط الفلاني كذا . تفصيله : فلان كذا ، فلان كذا ، إلى أن ينتهي المستخرج . فيكتب نهارة كذا وكذا . ثم يكتب الهامش الأيسر : المصروف من ذلك كذا . تفصيله : جباية كذا ، حوالة كذا ، عجز كذا ، البارز بعد ذلك كذا ، وكل من استخراج منه شيئاً كتب له وصولاً .

مثاله : من جهة فلان من أجرة سكنه بالمكان الفلاني ، بما يحاسب به كذا ، ويشمله شاهد الوقف بخطه . ويعطى للجاني يدفعه لصاحبه .

ثم يعمل مباشر الوقف جريدة تشتمل على أما كن الوقف جميعه .

والطريق في عمل الجريدة : أن يجعل المباشر لكل اسم ورقة بيضاء ، بحيث يبقى بختم عليها ، ويكتب في رأس الورقة حانوت سكن فلان كذا . وكلما استخراج منه الموائمة شيء نقله إلى الجريدة بتاريخه . وذلك ما يعين المباشر في عمل الحساب الذي يرفعه في كل سنة ، أو في كل شهر على قدر العادة . والحساب لا يصلح إلا بالميزان .

ومثال ذلك : أن يجعل النقداً التي في الحساب في ناحية من الورقة نقدة مجردة عن الاسم إلى آخر النقداً ويجمعها . فإن ذلك يعينه على الصحة في الجملة . وتسمى هذه الميزان وعند أرباب صناعة الحساب « مسير طيار » وهو في الحقيقة ميزان الحساب .



## كتاب

الهبة ، والصدقة ، والعمرى ، والرقبي ، والنحلة

وما يتعلق بذلك من الأحكام

« الهبة » تملك العين بغير عوض . وهو مندوب إليه لقوله تعالى ( ٥ : ٢ )  
وتعاونوا على البر والتقوى ) وقوله تعالى ( ٢ : ١٧٧ ) ولكن البر من آمن بالله  
واليوم الآخر والملائكة والكتاب والنبين . وآتى المال على حبه ذوى القربى  
واليتامى والمساكين ، وابن السبيل ) .

وروى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « تهادوا تحابوا » .  
وأجمع المسلمون على استحبابها .

إذا ثبت هذا : فإن الهبة للأقارب أفضل لقوله تعالى ( وآتى المال على حبه  
ذوى القربى ) فبدأ بهم . والعرب تبدأ بالأهم فالأهم . وقال صلى الله عليه وسلم  
« الرحم شجرة من الرحمن . فمن وصلها وصله الله ، ومن قطعها قطعه الله »  
والشجرة : بضم الشين وكسرهما ، وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال :  
« قال الله تعالى : أنا الله ، وأنا الرحمن ، وأنا خلقت الرحم ، وشققت لها اسماً من  
اسمى . فمن وصلها وصلته ، ومن قطعها قطعته » وقال صلى الله عليه وسلم « أفضل  
الصدقة ، الصدقة على ذى الرحم الكاشح » يعنى المعادى ؛ لأن الصدقة تقطع  
المعادة وترفعها . وقال بعضهم :

هدايا الناس بعضهم لبعض تولد في قلوبهم الوصالا

وتزرع في القلوب هوى ووداً وتكسوم إذا حضروا جمالا

وقال أبو الفتح البستي : لا شيء أذفع للإحن والعداوات والضغائن وتلبد

الحقد وطريقه : كالمدايا . وقال صلى الله عليه وسلم « من سره أن ينسأ له فى أجله ،  
ويوسع له فى رزقه ، فليصل رحمه » .



والهبة ، والهدية ، وصدقة التطوع : حكمها واحد : وكل لفظة من هذه الألفاظ تقوم مقام الأخرى ، فقد تقرر : أن التملك بلا عوض هبة . فإن انضم إليه كون التملك محتاج طلباً لثواب الآخرة . فهو صدقة ، وإن انضم إليه نقل الموهوب إلى مكان الموهوب له إكراماً له فهو هدية .

ولا بد في الهبة من الإيجاب والقبول ، بل يقوم مقامهما البعث من هذا والقبض من هذا .

وأما « العمرى والرقبى » فقد كانت العرب في الجاهلية تستعمل في مقصود الهبة لفظين ، أحدهما قولهم « أعمرتك هذه الدار أو الأرض ، أو الإبل » أى جعلتها لك عمرى ، أو حياتك ، أو ماعشت . وهذا اللفظ مأخوذ من العمر . والاسم « العمرى » واللفظ الثانى قولهم : أرقبتك هذه الدار أو الأرض أو الإبل ، وجعلتها لك رقبى ، ووهبتها منك على أنك إن مت قبلى عادت إلى ، وإن مت قبلك استقرت لك . وهى من المراقبة ؛ لأن كل واحد منهما يرقب موت صاحبه . والاسم « الرقبى » والحكم فيها كالحكم فيما إذا قال : جعلتها لك عمرى فإذا مت عادت إلى . وإذا قال : أعمرتك هذه الدار فإذا مت فهى لورثتك فهى هبة . ولو اقتصر على قوله : أعمرتك فكذلك على الجديد . ولو قال : إذا مت عادت إلى . فهذه صورة الرقبى .

وما يجوز بيعه يجوز هبته ، وما لا يجوز بيعه - من المجهول والمعجوز عن تسليمه ، كالمغصوب والفضال - لا تجوز هبته .

وهبة الدين ممن هو عليه إبراء له ومن غيره : لا يصح على الأصح .

ولا يحصل الملك في الهبات إلا بالقبض . والقبض المعتبر : هو القبض بإذن

الواهب .

ولو مات الواهب ، أو الموهوب منه ، بين العقد والقبض : لم ينقض العقد

على الأصح ، بل يقوم وارث الميت مقامه .



وينبغي أن يعدل الوارث بين الأولاد في العطفية . وطريق العدل والتسوية بين الذكور والإناث ، أو رعاية قسمة الميراث فيه وجهان . أحدهما : الأول . وللأب الرجوع في الهبة من الأولاد . والأصح من الأقوال : أن سائر الأصول كالأب ، وإنما يثبت الرجوع في الهبة إذا كان الموهوب باقياً في ولاية المتهب . فلو تلف أو باعه أو وقفه فلا رجوع .

ولا يمتنع الرجوع بالرهن والهبة قبل القبض ، ولا يمتنع العتق وتزويج الجارية ، وزراعة الأرض . وكذا بالإجارة على الأظهر . ولو زال الملك ثم عاد لم يعد الرجوع في أصح الوجهين .

ولا تمنع الزيادة الرجوع ، متصلة كانت أو منفصلة . اسكن المنفصلة تسلم للولد ويحصل الرجوع بقوله : رجعت فيما وهبت ، واسترجعت ، ورددت المال إلى ملكي ، ونقضت الهبة .

وأصح الوجهين : أنه لا يحصل الرجوع ببيع الموهوب ووقفه وهبته ، وإعتاق العبد ، ووطء الجارية .

فائدة : قسم الشافعي رحمه الله تعالى العطايا . فقال : تبرع الإنسان بماله على غيره ينقسم إلى معاق بالموت ، وهو الوصية . وإلى منجز في الحياة ، وهو ضربان . أحدهما : الوقف . والثاني : التملك المحض . وهو ثلاثة أنواع : الهبة ، والهدية ، وصدقة التطوع .

### الخلاف المذكور في مسائل الباب

اتفق الأئمة على أن الهبة تصح بالإيجاب والقبول والقبض . فلا بد من اجتماع الثلاثة عند الثلاثة . وقال مالك : لا تفتقر صحتها ولزومها إلى قبض . بل تصح وتلزم بمجرد الإيجاب والقبول . ولكن القبض شرط في نفوذها وتتمامها . واحتراز مالك بذلك عما إذا أخرج الواهب الإقباض ، مع مطالبة الموهوب له حتى مات وهو مستمر على المطالبة : لم تبطل . وله مطالبة الورثة ، فإن ترك



المطالبة ، أو أمكنه قبض الهبة ، فلم يقبضها حتى مات الواهب ، أو مرض : بطلت الهبة .

وقال ابن أبي زيد المالكي في الرسالة : ولا تتم هبة ولا صدقة ولا حبس إلا بالحيازة . فإن مات قبل أن يحاز عنه . فهو ميراث .  
وعن أحمد رواية : أن الهبة تملك من غير قبض ، ولا بد في القبض من أن يكون بإذن الواهب ، خلافاً لأبي حنيفة .

وهبة المشاع جائزة عند مالك والشافعي كالبيع . ويصح قبضه بأن يسلم الواهب الجميع إلى الموهوب له ، فيستوفي منه حقه . فيكون نصيب شريكه في يده وديعة . وقال أبو حنيفة : إن كان مما لا ينقسم ، كالعييد والجواهر ، جازت هبته . وإن كان مما ينقسم : لم تجز هبة شيء منه مشاعاً .

#### فصل

ومن أمر إنساناً . فقال : أعمرتك داري ، فإنه يكون قد وهب له الانتفاع بها مدة حياته . وإذا مات رجعت رقبة الدار إلى مالكها ، وهو الم عمر . هذا مذهب مالك . وكذلك إذا قال : أعمرتك وعقبك . فإن عقبه يملك من منفعتها . فإذا لم يبق منهم أحد رجعت الرقبة إلى المالك ؛ لأنه وهب المنفعة ولم يهب الرقبة . وقال أبو حنيفة والشافعي في أحد قوليه ، وأحمد : تصير الدار ملكاً للم عمر وورثته ولا تعود إلى مالك المعطى الذي هو الم عمر . فإن لم يكن للم عمر وارث كانت لبيت المال . وللشافعي قول آخر كذهب مالك .

والرقبي جائزة . وحكمها حكم العمري عند الشافعي وأحمد وأبي يوسف . وقال مالك وأبو حنيفة ومحمد : الرقبى المعينة صحيحة .

#### فصل

ومن وهب لأولاده شيئاً ، استحب أن يسوي بينهم عند أبي حنيفة ومالك . وهو الراجح من مذهب الشافعي . وذهب أحمد ، ومحمد بن الحسن إلى أنه يفضل



الذكور على الإناث ، كقسمة الإرث . وهو وجه في مذهب الشافعي .  
وتخصيص بعض الأولاد بالهبة : مكروه بالاتفاق . وكذا تفضيل بعضهم  
على بعض . وإذا فضل ، فهل يلزمه الرجوع ؟ الثلاثة على أنه لا يلزمه . وقال  
أحمد : يلزمه الرجوع .

فأورد : قال الشيخ عز الدين بن عبد السلام في القواعد : يستحب التسوية  
بين الأولاد في الوقف والصدقة ، كما يستحب التسوية بينهم في الهبة . فإن كان  
بعض الأولاد فقيراً وبعضهم غنياً ، ففي تقديم الغني على الفقير نظر واحتمال .

#### فصل

وإذا وهب الوالد لابنه هبة ، قال أبو حنيفة : ليس له الرجوع فيها بحال .  
وقال الشافعي : له الرجوع بكل حال . وقال مالك : له الرجوع ولو بعد القبض  
فيما وهب لابنه على جهة الصلة والمحبة ، ولا يرجع فيما وهبه له على جهة الصدقة .  
ولمّا يسوغ الرجوع مالم تتغير الهبة في يد الولد ، ويستحدث ديناً بعد الهبة ،  
أو تزوج البنت ، أو يختلط الموهوب له بمال من جنسه ، بحيث لا يتميز منه ،  
وإلا فليس له الرجوع .

وعن أحمد : ثلاث روايات . أظهرها : له الرجوع بكل حال . كذهب  
الشافعي . والثانية : ليس له الرجوع بحال ، كذهب أبي حنيفة . والثالثة :  
كذهب مالك .

#### فصل

وهل يسوغ الرجوع في غير هبة الابن ؟ قال الشافعي : له الرجوع في هبة كل  
من يقع عليه اسم ولد حقيقة أو مجازاً ، كولده لصلبه ، وولد ولده من أولاد البنين  
والبنات .

ولا رجوع في هبة الأجنبي . ولم يعتبر طرؤه دين ، أو تزويج ، كما اعتبره



مالك ، لكن شرط بقاءه في سلطة المتهب . فيمتنع عنده الرجوع .  
وإن وهب لأجنبي ، ولم يعوض عن الهبة ، كان له الرجوع . إلا أن يزيد  
زيادة متصلة ، أو يموت أحد المتعاقدين ، أو يخرج عن ملك الموهوب له .  
وليس له عند أبي حنيفة الرجوع فيما وهب لولده وأخيه وعمه وعمته ، ولا كل  
من لو كان امرأة لم يكن له أن يتزوج بها لأجل النسب . فأما إذا وهب لبني عمه  
أو للأجانب . فإن له أن يرجع في هبته .

### فصل

وهب هبة ثم طلب ثوابها ، وقال : إنما أردت الثواب : نظر . فإن كان مثله  
من يطلب الثواب من الموهوب له جاز ذلك عند مالك كهبة الفقير للغنى وهبة  
الرجل لأميته ومن هو فوقه . وهو أحد قولي الشافعي . وقال أبو حنيفة : لا يكون  
له ثواب إلا باشتراطه . وهو القول الثاني للشافعي ، وهو الراجح من مذهبه .

فائدة : روى أن الحسن سمع إنساناً يقول : اللهم تصدق على . فقال : إن الله  
لا يتصدق ، إنما يتصدق من يبغى الثواب . ولكن قل : اللهم أعطني وتصدق  
على وارحمي ونحوه .

و « الثواب » هو العوض . وأصله : من تاب إذا رجع .

وأجمعوا على أن الوفاء بالوعد في الخير مطلوب . وهل هو واجب أو مستحب؟  
فيه خلاف . ذهب أبو حنيفة والشافعي وأحمد وأكثر العلماء إلى أنه مستحب .  
فلو تركه فاته الفضل ، وارتكب المكروه كراهة شديدة ، ولكن لا يأنم . وذهب  
جماعة أنه واجب ، منهم : عمر بن عبد العزيز . وذهب المالكية مذهباً ثالثاً :  
أن الوعد إن اشترط بسبب ، كقوله : تزوج ولك كذا ، ونحو ذلك ، وجب الوفاء  
به ، وإن كان الوعد مطلقاً لم يجب .

المصطلح : ويشتمل على صور ، ولها عمد :



ذكر الواهب ، والموهوب له ، والشئ الموهوب ، وحدوده إن كان مما يحدد ، وإخراجه من يد الواهب إلى الموهوب له مفرغاً . وقبول الهبة ، وقبضها بإذن الواهب . وذكر الصحة والسلامة والطوعية والاختيار . وجواز الأمر والتاريخ .  
\* وصورة هبة الوالد لولده : وهب فلان لولده لصلبه فلان الرجل الكامل البالغ الرشيد ، الذى لا حجر عليه باعترافه بذلك لشهوده ، أو الصغير السباعى ، أو الخمسى أو غير ذلك ، الذى هو تحت حجره وولاية نظره ، رأً منه وحنواً وشفقة عليه ، ما ذكر أنه له ويده وملكه وتحت تصرفه إلى حين هذه الهبة . وذلك جميع المكان الفلانى - ويوصف ويحدد - هبة صحيحة شرعية ، جائزة ماضية بغير عوض ولا قيمة . قبل الموهوب له المسمى أعلاه ذلك من والده الواهب المذكور أعلاه لنفسه قبولاً شرعياً . وسلم إليه المكان الموهوب المعين أعلاه . فتسلمه منه تسليماً شرعياً بإذنه له فى ذلك الإذن الشرعى ، وذلك بعد النظر والمعرفة والمعقدة الشرعية .

هذا إذا كان الولد بالغاً يسوغ منه القبول لنفسه . وإن كان صغيراً يقول : قبل الواهب المذكور ذلك من نفسه لولده المذكور لكونه تحت حجره وولاية نظره ، وتسلم ذلك من نفسه لولده المذكور تسليماً شرعياً . وصارت الهبة المذكورة أعلاه ملكاً من أملاك والده الصغير المذكور وحقاً من حقوقه . واستقر ذلك بيد والده المذكور وحيازته لولده المذكور . ويكمل على نحو ما سبق .

والتملك صورته صورة الهبة ، إلا أن يكون بعوض . فيذكره بلفظ التملك ، ثم يقول : تملكاً صحيحاً شرعياً ، مشتملاً على الإيجاب والقبول ، باللفظ المعتبر الشرعى بعوض شرعى ، وهو جميع المكان الفلانى - ويصفه ويحدده - أو مبلغ كذا وكذا . ويكمل بالتسلم والتسليم كما سبق .

وإن كان التملك لصغير أجنبى ، كتب كما تقدم . وفى القبول يقول : قبل ذلك له وليه الشرعى فلان ، مثل أبيه أو جده أو وصيه أو الحاكم .



وإن كانت الهبة لأجنبي : كتب كما تقدم في الهبة للولد البالغ الرشيد .  
\* وصورة الهبة في شيء غائب عن بلد الواهب والموهوب منه يكتب كما  
تقدم : وهب فلان فلاناً ، أو ملك فلان فلاناً جميع المكان الفلاني ، الذي هو  
بمدينة كذا - ويصفه ويحدده - ثم يقول :

المعلوم ذلك عندهما العلم الشرعي ، النافي للجهالة . هبة صحيحة شرعية - أو  
تمليكاً صحيحاً شرعياً . مشتملاً على الإيجاب والقبول - وخلي الواهب أو المملك  
بين الهبة ، أو بين التملك وبين الموهوب منه أو الممتلك ، التولية الشرعية .  
وجب للممتلك بذلك القبض ، ويكمل . ويرفع إلى قاضي مالكي يثبت ويحكم  
بصحة هذه الهبة ، العارية عن القبض على مقتضى مذهبه ، مع العلم بالخلاف .  
وكذلك يكتب فيما إذا وهب مائة مكوك حنطة من جملة ألف مكوك ، أو  
وهبه ألف درهم من جملة هذه الدراهم . التي مبلغها عشرة آلاف درهم . فهذه  
أيضاً : هبة لازمة صحيحة عند مالك ، ولا تفتقر إلى القبض . فإن القبض ليس  
بشرط عنده في صحتها ولزومها . وفي إحدى الروايتين عن أحمد . وكذلك إذا  
ملكه حصة شائعة في عقار تكتب الصورة بلفظ التملك ، وترفع إلى قاض غير  
حنفي يثبتها ويحكم بصحة التملك مع العلم بالخلاف . وإن ترفع إلى قاض حنفي .  
وسئل الحكم بالبطالان . حكم به مع العلم بالخلاف . وكذلك الحكم فيما إذا وهبه  
أو ملكه ماتصدق عليه السلطان به .

وإذا ملك الرجل ابنته لصلبه ، أو ابنه لصلبه شيئاً بينهما نصفين بالسوية  
وكتب هذه الصورة ، وكان القصد إمضاؤها . فترفع إلى قاض من الثلاثة يثبتها ،  
ويحكم بصحتها ، إلا أحمد . فإنها غير صحيحة عنده ، وإن كان القصد البطلان .  
فترفع إلى حاكم حنبلي يحكم ببطالانها ، مع العلم بالخلاف .

وإذا ملك الرجل ولداً من أولاده جميع ماله . فهذا مكروه عند الثلاثة كراهية  
تنزيهه ، مع الجواز عندهم . ومكروه عند أحمد كراهية تحريم .



وكذلك إذا ملك بعض أولاده دون بعض ماله : فحائز عندهم أيضاً خلافاً لأحد . فعنده أن المعطى قد أساء ، ويلزم باسترجاع ما أعطاه . وقد تقدم الخلاف في رجوع الأب فيما ملكه لولده . وكذلك الأم ترجع عند الشافعي فيما وهبت لولدها على الإطلاق . ولها الرجوع عند مالك إذا كان في حياة أبيه . وفي هذه الصور كلها يتأني الخلاف المذكور . والحكم فيها إما يراد بالصحة عند من يراه ، وإما بالبطلان عند من يراه . واللفظ في كل صورة مفهوم مما تقدم شرحه .

\* وصورة العمرى : أعمار فلان فلانا ما ذكر أنه له ويده وملكه وتحت تصرفه إلى حالة الإعمار . وذلك جميع الدار الفلانية - ويصفها ويحددها - إعماراً صحيحاً شرعياً ، بأن قال : جعلت هذه الدار لك عمرتك أو ماعشت . وسلم المعمر إلى المعمر جميع الدار المذكورة ، فتسلمها منه تسليماً شرعياً . وصارت هذه الدار المعمرة للمعمر المذكور ولورثته من بعده مصيراً شرعياً ، ويكمل ويرفع إلى حاكم غير مالكي يحكم بموجبه مع العلم بالخلاف .

وإن أراد المعمر الإعمار على مذهب مالك . وكان قصده رجوع ما أعمره إليه بعد موت المعمر ؛ لأن الإعمار عند مالك تمليك المنافع . وعند الباقيين تمليك الرقبة .

\* وصورة ذلك : أعمار فلان فلاناً جميع المسكان الفلاني - ويصفه ويحدده - إعماراً صحيحاً شرعياً بأن قال له : أعمرتك هذه الدار عمرتك أو ماعشت . فإذا تمت عادت إلى . وإن ذكر العقب . فيكتب : وأعقبك من بعدك . فإذا انقضوا عادت إلى وسلم المعمر إلى المعمر جميع المسكان المذكور ، فتسلمه منه تسليماً شرعياً . كتسلم مثله شرعاً . وصارت هذه الدار بيد المعمر المذكور ، يتصرف فيها بالسكن والإسكان والانتفاع بها مدة حياته . ويكمل على نحو ما سبق ، ثم يرفع إلى حاكم مالكي يحكم بموجبه مع العلم بالخلاف .

\* وصورة الرقي : أرقب فلان فلاناً داره - ويصفها ويحددها - إرقاباً صحيحاً



شرعياً ، بأن قال : أرقبتك هذه الدار وجمعتها لك حياتك . فإن مت قبلي عادت إلى ، وإن مت قبلك استقرت لك ولعقبك . وسلم المرقب إلى المرقب جميع ما أرقبه إياه ، فتسلمه منه تسليماً شرعياً . ووجب له الانتفاع بذلك وجوباً شرعياً ، وهي صحيحة عند الشافعي وأحمد ، سواء كانت مطلقة ، أو مقيدة . وأجاز أبو حنيفة الرقبى المقيدة ، وهي أنت يقول : هذه الدار رقبى . وهي باطلة عند مالك على الإطلاق .

\* وصورة الصدقة : تصدق فلان على ولده لصلبه فلان بجميع ما ذكر أنه له وييده وملسكه إلى حين هذه الصدقة . وذلك بجميع كذا وكذا . ويصفه ، ويحدده ، إن كان مما يوصف ويحدد . صدقة صحيحة شرعية برأ منه وحنواً عليه ، وتقرّباً إلى الله تعالى ، وابتغاء لما عنده من الثواب الجسيم ، والفضل العميم . وأزال المتصدق المذكور يده عن ذلك وسلمه إلى ولده المذكور فقبله منه وتسلمه لنفسه تسليماً شرعياً .

\* وإن كان المتصدق عليه طفلاً : كتب في القبول والتسليم ، كما تقدم . وإن شاء صدر بإقرار الوالد : أنه تصدق على ولده فلان البالغ . والولد يقبل ويتسلم لنفسه . أو الطفل والولد يقبل ويتسلم له من نفسه .

تنبيه : القبض في الصدقة شرط في لزومها عند أهل العلم ، حتى لو مات المتصدق عليه قبل القبض بطلت الصدقة عند مالك . وهو وجه لبعض أصحاب الشافعي . والأصل في ذلك حديث أبي بكر رضي الله عنه فيما نخله عائشة رضي الله عنها ، ولم يكن أقبضها فيما نخلها إياه . فقال لها : وددت لو أنك حزيتيه ، وإنما هو مال الوارث . وذلك في مرضه الذي مات فيه .

\* وصورة ما إذا نخل الأب ولده مصاغاً ، أو قماشاً ملهوساً أو غيره : نخل فلان لولده فلان الصغير الذي هو تحت حجره ، وولاية نظره ما ذكر أنه له وييده



وملكه وتصدقه إلى حين هذه النحلة . . وذلك جميع كذا وكذا - ويصفه وصفاً تاماً .

وإن كان فيه ما يوزن ذكر وزنه . أو ما يذرع ذكر ذرعه . أو مما يحدد ذكر حدوده . أو رقيقاً فيصفه ويذكر نوعه وجنسه وإقراره ، إن كان بالغاً بسابق الرق والعبودية لسيدته إلى حين صدور هذه النحلة ، ثم يقول :

نحلة صحيحة شرعية ، جائزة نافذة ماضية لازمة مرضية ، قبلها من نفسه لولده الصغير المذكور قبولاً شرعياً في المجلس الذي وقعت فيه هذه النحلة ، وتسلم ذلك من نفسه لولده المذكور . وصار ذلك ملكاً من أملاك ولده المذكور دون ودون كل أحد بسببه ، ولم يبق له في ذلك حق ولا ملك ، ولا شبهة ملك ، ولا شيء قل ولا جل . واكتب هذا الإشهاد شاهداً بذلك ، ليكون حجة لولده المذكور في اليوم ، وفيما بعده . واعترف بمعرفة ما وقعت به النحلة المذكورة أعلاه المعرفة الشرعية النافية للجهالة .

فإن كان الولد بالغاً عاقلاً قبل نفسه وتسلم النحلة لنفسه بإذن والده المذكور . ويكتب اعترافهما بذلك ، وتصادقهما عليه . ويكمل على نحو ما سبق ويؤرخ .  
\* وصورة ما إذا أراد الأب أو الجد وإن علا . والأم والجدة ، وإن علت الرجوع عن الهبة ، أو الصدقة ، أو التملك بغير عوض .

\* حضر إلى شهوده فلان الوهاب ، أو المتصدق ، أو الممتلك باطنه . وأشهد عليه شهوده : أنه رجع في الدار الموهوبة ، أو المتصدق بها ، أو الملكية المذكورة باطنه الصادر ذلك منه لولده المذكور باطنه ، الذي هو تحت حجره وولاية نظره رجوعاً صحيحاً شرعياً . وأعادها إلى ملكه ويده وتصرفه كما كان قبل الهبة . وأبطل حكم الهبة ، أو الصدقة ، أو التملك المشروح باطنه ، بإطلاً شرعياً . ونقض حكمها ، وأخرج ولده منها ، وتسلمها من نفسه لنفسه تسليماً شرعياً ،



تسلم مثله لملها ، وأقر أنه عارف بذلك المعرفة الشرعية ، ويؤرخ ، وإن شاء صدر بإقرار الراجع أنه رجع . ويكمل على نحو ما سبق .

**فائدة :** العمري والرقبي ينعتقان هبة عند الشافعي ، ولا يرجع بحال وتكون لورثة المهر أو المرقب ، أو لبيت المال عند عدم ورثته ، كما تقدم . والأكثر أن ذلك هبة . والشرط لاغ للأخبار الواردة في ذلك . وإذا كانت المسألة مختلفة فيها عند العلماء . فينبغي ثبوتها ، والحكم بها عند من يرى صحتها ، حتى يأمن من بطلانها عند من يرى بطلانها .

**تزييل :** طريق الاحتراز من مذهب من يرى الرجوع في الهبة بعد القبض من الأجنبي ، أن يقول : ثم بعد تمام هذا العقد ولزومه شرعاً : باع فلان الدار المذكورة وقبض ثمنها ، وأخرجها عن ملكه بعقد بيع صحيح شرعي . جرى بينه وبين مبتاع شرعي بثمن معلوم مقبوض حال التبايع ، ثم عادت إليه بعد ذلك بملك مستأنف . وفي ذلك احتياط ؛ لأن أبا حنيفة يجوز الرجوع فيما وهبه الأجنبي ، ويكره إلا فيما وهبه لذي رحم محرم ، أو زوجة ، أو زوج . والله أعلم .

## كتاب اللقطة

وما يتعلق بها من الأحكام

« اللقطة » - بسكون القاف - هي : المال الملقوط . وأما « اللقطة » - بفتح القاف - فاختلاف أهل اللغة فيها . فقال الأصمعي وابن الأعرابي ، والفراء : هو اسم المال الملقوط . وقال الخليل : هو اسم الرجل الملتقط ؛ لأن ما جاء على وزن فعله . فهو اسم الفاعل كقولهم : غزوه ، ولزوه ، وضحكوه . فعلى هذا : إذا وجد الحر الرشيد لقطة ، فلا يخلو ؛ إما أن يجدها في موضع مملوك ، فهي للمالك ذلك الموضع ، لأن يده ثابتة على الموضع ، وعلى ما فيه . إلا أن يقول مالك الموضع : ليست بملك لي . وإن



وجدتها في موضع مباح ، فلا يخلو : إما أن يكون حيواناً ، أو غير حيوان . فإن كان غير حيوان نظرت . فإن كانت يسيرة ، بحيث يعلم أن صاحبها لو علم أنها ضاعت منه لم يطلبها كزبيبة وتمر ، وما أشبههما ، لم يجب تعريفها ، وله أن ينتفع بها في الحال ، لما روى أنس بن مالك رضي الله عنه : أن النبي صلى الله عليه وسلم مرَّ بتمر مطروحة في الطريق ، فقال « لولا أني أخشى أن تكون من تمر الصدقة لأكلتها » وروى جابر رضي الله عنه قال « رخص لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في العصي ، والسوط ، والحبل ، وأشباهه يلتقطه الرجل ينتفع به » وروى أن عمر رضي الله عنه رأى رجلاً يعرف زبيبة ، فقال « إن من الورع ما يمقت الله » وإن كانت اللقطة شيئاً كثيراً ، بحيث يطلبها من ضاعت منه ، كالذهب والفضة والثياب والجواهر وغيرها . فإن وجدها في غير الحرم ، جاز التقاطها للمتملك . لما روى زيد بن خالد الجهني قال : سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن اللقطة ، فقال « اعرف عفاصها ووكاءها ، ثم عرفها سنة . فإن جاء صاحبها ، وإلا فشأنك بها » وروى « وإلا فاستنفع بها » وسئل عن ضالة الغنم ؟ فقال « خذها فهي لك أو لأخيك ، أو للذئب » وسئل عن ضالة الإبل ؟ فغضب حتى احمرت وجنتاه - أو وجهه - وقال « مالك ولها ، معها حذاؤها وسقاؤها ، ترد الماء وتأكل الشجر ، حتى يجيء صاحبها فيأخذها » .

وروى أبو ثعلبة الخشني رضي الله عنه قال : قلت لرسول الله صلى الله عليه وسلم : أفتني في اللقطة ؟ فقال « ما وجدته في طريق ميتة ، أو قرية عامرة ، فعرفها سنة . فإن وجدت صاحبها ، وإلا فهي لك ، وما وجدته في طريق غير ميتة أو قرية غير عامرة ، ففيها وفي الركاز الخمس » قال أبو عبيدة : والميتة : الطريق العامر المسلوكة . ومنه قوله صلى الله عليه وسلم لما توفي ابنه إبراهيم . فبكى عليه وقال « لولا أنه وعد حق وقول صدق ، وطريق ميتة لحزننا عليك يا إبراهيم أشد من حزننا » قال : وبعضهم يقول : ماتى يأتي عليه الناس . وكلاهما جائزان .



وإن وجدها في الحرم لم يجوز التقاطها للتملك . ومن الناس من قال : يجوز التقاطها للتملك ، وبه قال بعض أصحابنا ، والالتقاط سنة لوائق بنفسه . فمن أخذها للحفظ ، فهي أمانة ، ولا يجب التعريف ، ولا يضمن بترك التعريف . وإن قصد الخيانة ، صارت مضمونة . وإن لم يقصد الخيانة ولا الأمانة ، أو أخذها ونسى القصد فلا ضمان : وله التملك بشرطه . وإذا أخذها للتملك ، فالمؤنة عليه . وإذا عرف يعرف سنة على العادة ، وله أن يتمسكها بعد التعريف ، وأنه لا يملك إلا بلفظ : كتمسكته ونحوه . والصحيح : أنه لا يجوز أخذ لقطة مكة وحرمها للتملك ، بل للحفظ أبداً . ولو وجد خيراً محرمة أراقها صاحبها لم يلزمه تعريفها . وإن صارت عنده خلا ، فهي له أم للمريق ؟ وجهان ، ولو ضاعت من صاحبها فيشبه أن تعرف .

### الخلاف المذكور في مسائل الباب

أجمع الأئمة على أن اللقطة تعرف حولاً كاملاً ، إذا لم يكن شيئاً تافهاً يسيراً ، أو شيئاً لا بقاء له . وأن صاحبها إذا جاء أحق بها من ملتقطها . وأنه إذا أكلها بعد الحول ، وأراد صاحبها أن يضمه : كان له ذلك . وأنه إن تصدق بها ملتقطها بعد الحول ، فصاحبها مخير بين التضمن وبين الرضى بالأجر .

### فصل

وأجمعوا على جواز الالتقاط في الجملة . ثم اختلفوا . هل الأفضل ترك اللقطة أو أخذها ؟ فمن أبي حنيفة روايتان . إحداهما : الأخذ أفضل . والثانية : تركه أفضل . وعن الشافعي قولان . أحدهما : أخذها أفضل . والثاني : وجوب الأخذ . والأصح : استحبابه لوائق بأمانة نفسه . وقال أحمد : تركها أفضل . فلو أخذها ، ثم ردها إلى مكانها . قال أبو حنيفة : إن كان أخذها ليردها إلى صاحبها . فلا ضمان وإلا ضمن . وقال الشافعي وأحمد : يضمن على كل حال . وقال مالك : إن



أخذها بنية الحفظ ، ثم ردها ضمن . وإن أخذها متردداً بين أخذها وتركها ،  
ثم ردها ، فلا ضمان عليه .

### فصل

ومن وجد شاة في فلاة حيث لا يوجد من يضمها إليه ، ولم يكن بقربها من  
يضمها إليه ، ولم يكن بقربها شيء من العمران ، وخاف عليها . فله الخيار  
عند مالك في تركها أو أكلها ، ولا ضمان عليه . قال : والبقرة إذا خاف عليها  
السباع كالشاة . قال أبو حنيفة والشافعي وأحمد : متى أكلها لزمه الضمان إذا  
حضر صاحبها .

### فصل

وحكم اللقطة في الحرم وغيره سواء عند مالك . فللملتقط أن يأخذها على  
حكم اللقطة ، ويتملكها بعد ذلك وله أن يأخذها ليحفظها على صاحبها فقط ،  
وهو قول أبي حنيفة . وقال الشافعي وأحمد : له أن يأخذها ليحفظها على صاحبها  
فقط ويعرفها مادام مقيماً في الحرم . وإذا خرج سلمها إلى الحاكم وليس له أن  
يأخذها للتملك .

### فصل

وإذا عرف اللقطة سنة ، ولم يحضر مالكمها . فعند مالك والشافعي : للملتقط  
أن يحبسها أبداً ، وله التصديق بها ، وله أن يأكلها غنياً كان أو فقيراً . وقال  
أبو حنيفة : إن كان فقيراً : جاز له أن يتملكها ، وإن كان غنياً : لم يجوز . ويجوز  
له عند أبي حنيفة ومالك : أن يتصدق بها قبل أن يتملكها على شرط إن جاء  
صاحبها فأجاز ذلك : مضي . وإن لم يجزه : ضمنه الملتقط له . وقال الشافعي وأحمد :  
لا يجوز ذلك ؛ لأنهما صدقة موقوفة .



وإذا وجد بعيراً ببادية وحده : لم يحز له عند مالك والشافعي أخذه . فلو أخذه  
ثم أرسله فلا شيء عليه عند أبي حنيفة . ومالك وقال الشافعي وأحمد : عليه الضمان .

### فصل

وإذا مضى على اللقطة حول ، وتصرف فيها الملتقط يبيع ، أو نفقة ، أو صدقة .  
فلساحبها إذا جاء أن يأخذ قيمتها يوم تملكها عند أبي حنيفة ومالك والشافعي  
وأحمد . وقال داود : ليس له شيء . وإذا جاء صاحب اللقطة . فأعطى علامتها  
ووصفها : وجب على الملتقط عند مالك وأحمد أن يدفعها إليه ، ولا يكلفه بيعة .  
وقال أبو حنيفة والشافعي : لا يلزمه ذلك إلا ببيعة .

### المصطلح : ويشتمل على صور منها :

صورة ما إذا التقط رجل مالاً وخاف الموت ، وأشهد به : أقر فلان أنه كان  
في اليوم الفلاني من شهر كذا وكذا ، التقط في الموضع الفلاني كيساً ضمنه كذا  
وكذا . وأنه عرفه لوقته وساعته ونادى عليه في موضعه ، وفي الأسواق والشوارع  
والأزقة والمساجد والجوامع أياماً متوالية ، وجمعاً متتابعة ، وأشهرأ مترادفة ، ما يزيد  
على سنة كاملة ، فلم يحضر لها طالب . ولما خشى على نفسه الموت ، أشهد عليه  
شهوده أنه وجدها فالتقطها ، وأنها تحتم يده وفي حيازته . فإن حضر من يدعيها  
ووصفها وثبت ملسكه لها أخذها ، وبرى الملتقط المذكور من عهدها وخلت  
يده منها بتسليمه إياها لملكها بالطريق الشرعي ويؤرخ .

\* وصورة أخرى في ذلك : أشهد عليه فلان أنه في الوقت الفلاني ، اجتاز  
في المكان الفلاني ، فوجد كذا وكذا . ويصف اللقطة بجنسها ونوعها وقدرها  
ووكائنها وعفاصها ، حتى يخرجها عن الجهالة . وأنه عرف ذلك سنة كاملة ، آخرها  
كذا وكذا ، ولم يحضر لها صاحب ولا طالب . وجميع مال اللقطة باق بعينه ،  
وبشخصه للشهود فيشهدوا بتشخيصه ومعاينته إن أمكن . ثم يقول :

وأنه خاف على نفسه فراغ الأجل المحتوم واشتغال الذمة والمطالبة في الآخرة ،  
يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم . فأشهد عليه بذلك . ويؤرخ .



## كتاب اللقيط

وما يتعلق به من الأحكام

« اللقيط والملقوط والمنبوذ » اسم للطفل الذى يوجد مطروحاً ، وهو فعيل بمعنى مفعول ، كما يقال للمقتول : قتل . والتقاط المنبوذ فرض على الكفاية لقوله تعالى ( ٥ : ٢ ) وتعاونوا على البر والتقوى ) فأمر بالمعاونة على البر . وهذا من البر . ولقوله تعالى ( ٢٢ : ٧٧ ) وافعلوا الخير لعلكم تفلحون ) فأمر بفعل الخير . وهذا من فعل الخير . وقوله تعالى ( ٩ : ٧١ ) والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض ) والولي يلزمه حفظ المولى عليه . وقوله تعالى ( ٥ : ٣٢ ) ومن أحياءها فكأنما أحياء الناس جميعاً ) فقيل : إن معناه أن له ثواب من أحياء الناس كلهم . وفى أخذ اللقيط إحياء له . فكان واجباً ، كبذل الطعام للمضطر .

فتقرر أن التقاط المنبوذ فرض كفاية . وفرض الكفاية : إذا قام به بعض الناس سقط الفرض عن الباقين . وإن تركوه أثم جميع من علم به .

وإذا وجد لقيط مجهول الحال حكم بحريته . لما روى أبو جيلة - رجل من بنى سليم - قال « وجدت منبوذاً على عهد عمر رضى الله عنه فأخذته . فذكرته لعربى . فذكر عربى لعمر رضى الله عنه . فقال : عسى الغوير أبوسا . فقال عربى : يا أمير المؤمنين ، إنه رجل صالح لا يهتم فى ذلك . فقال عمر : هو كذلك ؟ فقال : نعم . فقال : هو حر ، وولأوه لك وعلينا نفقته » وفى بعض الروايات « ونفقته من بيت المال » وإنما أراد عمر بهذا ، لعل الرجل الذى وجدته هو صاحب المنبوذ . فقال « عسى الغوير أبوسا » حتى أثنى عليه عريفة خيراً . وهذا مثل لكل شيء يخاف منه أن يأتى بشر . قال الأصمى « أبوس » جمع بأس . وأصل هذا : أن غاراً كان فيه ناس . فانهار عليهم النار . فماتوا . وقيل : أتاها فيه



عدو قتلهم . فصار ذلك مثلاً لكل أمر يخاف منه ، ثم صغر الغار . فقليل :  
غوير . وقيل : غير ذلك .

ويجب الإشهاد عليه وعلى مامعه ، وإذا لم يقر اللقيط برق ولا ادعاه أحد ،  
فهو حر على المذهب . ومن ادعى رق صغير لا يتيقن حرية سمعت دعواه ، فإن  
لم يكن في يده فلا يقبل إلا ببينة .

### الخلاف المذكور في مسائل الباب

وإذا وجد لقيط في دار الإسلام . فهو مسلم عند الثلاثة . وقال أبو حنيفة :  
إن وجد في كنيسة أو بيعة أو قرية من قرى أهل الذمة فهو ذمي .  
واختلف أصحاب مالك في إسلام الصبي المميز غير البالغ العاقل على ثلاثة  
أقوال . أحدها : إن إسلامه يصح . وهو قول أبي حنيفة وأحمد . والثاني : أنه  
لا يصح . والثالث : أنه موقوف . وعن الشافعي الأقوال الثلاثة . والراجح من  
مذهبه : أن إسلام الصبي استقلالاً لا يصح .

### فصل

وإذا وجد لقيط في دار الإسلام فهو حر مسلم . فإن امتنع بعد بلوغه من  
الإسلام لم يقر على ذلك . فإن أبي قتل عند مالك وأحمد . وقال أبو حنيفة : يحد  
ولا يقتل . وقال الشافعي : يزجر عن الكفر . فإن أقام عليه أقر عليه .  
واتفقوا على أنه يحكم بإسلام الطفل بإسلام أبيه . وكذا بإسلام أمه ، إلا  
مالك . فإنه قال : لا يحكم بإسلامه بإسلام أبيه . وعنه رواية كذهب الجماعة .  
المصطلح : وهو يشتمل على صورة واحدة . وهي : ما إذا وجد رجل لقيطاً ،  
وأشهد عليه ، وعلى مامعه .

أشهد عليه فلان أنه في الوقت الفلاني ، اجتاز بالمكان الفلاني بالزقاق الفلاني  
— ويعين المكان ويوضحه إيضاحاً جلياً يؤمن معه الاشتباه بغيره من الأمكنة —



فوجد فيه صبيًا ملقى على الأرض - ويذكر صفته التي وجدته بها ، ويعينه للشهود - وأنه لقيط لم يكن له فيه ملك ولا شبهة ملك ولا حق من الحقوق الموصلة لملكه ، ولا لملك بعضه ، وأنه مستمر في يده بحكم التقاطه إياه على الحكم المشروح أعلاه . عرف الحق في ذلك فأقر به ، والصدق فاتبعه لوجوبه عليه شرعاً ، وأشهد عليه بذلك في تاريخ كذا .

فأمره : إذا أنفق الملتقط على اللقيط من مال نفسه ، فلا بد من إذن الحاكم . فإن أنفق عليه بغير إذن الحاكم ضمن . فإن عجز عن إذن الحاكم فيشهد ، فإن لم يكن له مال فمن بيت المال ، فإن ظهر أنه رقيق رجع على سيده بالذي أنفقه عليه الملتقط من ماله . وإن ظهر أنه حر وله كسب أو مال فالرجوع في كسبه أو ماله ، وإلا فيمضى الحاكم ذلك من سهم الفقراء والمساكين والغارمين . وأرش جنائته في بيت المال ، كما أن إرثه لبيت المال ، والله أعلم .

## كتاب الجمالة

وما يتعلق بها من الأحكام

يجوز عقد الجمالة في رد الآبق ، وخياطة الثوب ، وكل عمل تجوز الإجارة عليه . فيقول : من رد عبدي الآبق ، أو خاط لي قميصاً فله دينار . لقوله تعالى ( ١٢ : ٧٢ ) قالوا : نفقد صواع الملك ، ولمن جاء به حمل بعير ، وأنا به زعيم ) . فذكر الله تعالى الجمالة في شرع من قبلنا ولم ينكرها . فدل على جوازها . ولأن بالناس حاجة إلى الجمالة .

ويصح أن يكون العامل في الجمالة غير معلوم ، والعمل غير معلوم للآية . والفرق بين الجمالة والإجارة : أن الإجارة عقد لازم ، فوجب تقدير العمل فيها والعامل ، والجمالة عقد جائز . فجاز أن يكون العمل فيها غير معلوم كالعارية .



ولا بد في الجمالة من صيغة دالة على الإذن في العمل بالعوض الملتزم . فلو عمل واحد بغير إذنه لم يستحق شيئاً . ولو أذن لواحد ففعل غيره لم يستحق .  
ولو قال غير المالك من رد عبد فلان فله كذا ، استحقه الراد عليه لأعلى فلان . ولو قال : قال فلان .

ولا يشترط في الجمالة قبول العامل ، وإن كان العامل معيناً . وقال صاحب المحرر : تجوز الجمالة على الأعمال المجهولة ، كرد الضالة . ويجوز على المعلومة أيضاً في أصح الوجهين .

ويشترط أن يكون الجعل معلوماً . فلو قال : من رده فله ثوب فسد العقد ، ولمن عمل أجرة المثل . ولو قال : من رد من بلد كذا ، فرد من بلد أقرب منه : استحق قسطه من الجعل . ولو اشترك اثنان في الرد ، اشتركا في الجعل .  
ولو التزم جملاً لمعين . فشاركه غيره في العمل لم يكن للمعين تمام الجعل ، ولا شيء للمشارك .

ولكل واحد من المالك والعامل الفسخ قبل تمام العمل . ثم إن وقع الفسخ قبل الشروع فيه فلا شيء للعامل . وكذا لو وقع بعد الشروع والفسخ للعامل . وإن كان الفاسخ المالك ، فله أن يتصرف في الجعل قبل تمام العمل بالزيادة والنقصان وأثره قبل الشروع في العمل : الرجوع إلى أجرة المثل .

ولو مات الآبق في نصف الطريق أو هرب فلا شيء للعامل . وليس له بعد الرد الحبس إلى استيفاء الجعل .

ويصدق المالك إذا أنكر شرط الجعل وسعيه في الرد . ويتحالفان إذا اختلفا في قدر الجعل .

### الخلاف المذكور في مسائل الباب

اتفق الأئمة على أن من رد الآبق يستحق الجعل برده إذا شرطه . واختلفوا في استحقاقه له إذا لم يشترطه . فقال مالك : إذا كان معروفاً برد



الآبقين ، استحق على حسب بعد الموضع وقربه . وإن لم يكن ذلك شأنه فلا جعل له ، ويعطى ما اتفق عليه . وقال أبو حنيفة وأحمد : يستحق الجعل على الإطلاق . ولم يعتبر وجود الشرط ولا عدمه ، إلا أن يكون معروفاً برد الآبقين أم لا . وقال الشافعي : لا يستحق الجعل إلا بالشرط .

واختلفوا هل هو مقدر ؟ فقال أبو حنيفة : إن رده مسيرة ثلاثة أيام استحق أربعين درهماً ، وإن رده من دون ذلك يرضخ له الحاكم . وقال مالك : له أجره المثل ، وعن أحمد روايتان . إحداهما : دينار ، أو اثني عشر درهماً . ولا فرق بين قصير المسافة وطويلها ، ولا بين المصر وخارج المصر . والثانية : إن جاء به من المصر فمشرة دراهم ، أو من خارج المصر فأربعون درهماً ، وعند الشافعي لا يستحق شيئاً إلا بالشرط والتقدير .

واختلفوا فيما أنفقه على الآبق في طريقه . فقال أبو حنيفة والشافعي : لا تجب على سيده إذا أنفق متبرعاً . وهو الذي ينفق بغير إذن الحاكم . فإن أنفق بإذنه كان ما أنفق ديناً على سيد العبد . وله أن يحبس العبد عنده حتى يأخذ ما أنفقه . وقال أحمد : هو على سيده بكل حال . ومذهب مالك ليس له غير أجره المثل .

المصطلح : وهو يشتمل على صور . منها :

\* صورة جمالة لرد الآبق : جعل فلان لفلان كذا وكذا على أنه يسافر إلى بلد كذا ، أو على أنه يرد إليه عبده الذي أبق منه إلى بلد كذا ، أو على أنه يرد عبده فلاناً الآبق ، ويحضره إلى ماله الجاعل المذكور . ويسلمه إليه جمالة صحيحة شرعية ، فإذا فعل ذلك استحق عليه الجعل المذكور استحقاقاً شرعياً ، وأذن الجاعل المذكور للمجمول له المذكور : أن ينفق على عبده المذكور من حين يجمده ويمسكه إلى حين إحضاره إليه وتسليمه إياه نفقة مثله ، ويرجع



بذلك على الجاعل المذكور أعلاه ، إذناً شرعياً . قبل ذلك منه قبولاً شرعياً ، ورضى به الرضى الشرعى . ويؤرخ .

\* وصورة الجمالة لرد الضالة : جعل فلان لفلان كذا وكذا ، جمالة صحيحة شرعية على أن يحجب البلاد ، ويسأل الخلق والعباد ، ويسلك الجبال والوهاد ، والأراضى والضياع والقرى ، ويتفحص عن الجبال التى عدتها كذا وصفتها كذا ، التى ضلت من الجاعل المذكور ، ويحضرها إليه . فإذا عمل له ذلك استحق عليه الجعل المذكور استحقاقاً شرعياً . ويكمل .

\* وصورة الجمالة لمن أحضر إليه ، توقيعاً شريعياً بما صورته كذا : جعل فلان لفلان إذا كان المجهول له معيناً ، وإن كان غير معين فيقول : جعل فلان لمن أحضر له توقيعاً شريعياً - بما صورته كذا وكذا - ويشرح مضمون القصة التى يريد إخراج التوقيع الشريف على نحوها ، مشمولاً بالعلامة الشريفة المولوية السلطانية الملكية الفلانية ، مكل العلام بالدواوين المعمورة ، ثابتاً بها بما مبلغه كذا - فإذا عمل له ذلك وأحضر التوقيع الشريف به ، وسلمه إليه استحق عليه الجعل المذكور استحقاقاً شرعياً .

وهذه الصورة تطرد فى التواقيع بالوظائف والمناشير بالإقطاعات والمربعات الجيشية بالرزق والمرتبات وغير ذلك .

ومن هذا القبيل - أعنى المصطلح - قبالات الصنائع وأرباب الحرف ، كالدهانين ، والبنائين ، والنجارين ، والمبلطين ، والمرخين .

\* الصور المتعلقة بذلك : تارة تكتب بلفظ « الجمالة » وتارة تكتب بلفظ « المعاقدة » وتارة تكتب بلفظ « القبالة » وكل ذلك جائز ، غير أن العادة جرت عند ذوى العمارات والمعمارية وأرباب هذه الصنائع أن يكتبوا « قبالة » ويصفوا أنموذجات العمل الذى يريد صاحب العمل عمله .

\* وصورته : تقبل فلان - الدهان أو البناء ، أو النجار ، أو المرخم ، أو المبلط -



من فلان أن يدهن له قاعة بمدينة كذا بالمسكان الفلاني - ويصفها ويحددها -  
ثم يقول :

حلقة وأبواب وملابن وقريات وشسباك ومراتب وكرادى وشوامل معقب  
مستقى بالغراء ، موطأ بالأسراس والجبصين المحرق ، مسقى بالغراء مرة ثانية ، مغطى  
بالجبصين والغراء أربع وجوه ، دهاناً فرنجياً مزمكا مزهراً ، منقوشاً بأنواع  
الدهان بالألوان المختلفة ، النقية البياض ، الظاهرة الحمرة ، المشرقة الصفرة والخضرة ،  
وغير ذلك من الألوان الموافقة دخولها في الدهان الفرنجى بالصنعة المتقنة ، والألوان  
المبهجة ، المحكمة الطبخ ، والغسل بالزيت الحار والصمغ والقصطير والصندروس  
المحلول الرقيق ، والقلنفوية والصبر والزنجار ، والزنجفر ، والشب الرومى ،  
والاسفيداج والزرنينخ . واللأزورد والنيل واللك المحلول ، وغير ذلك مما يدخل  
في صناعتهم ، ويوافق عملهم من العقاقير والتصايفر والمصبغات والأملاح على العادة  
في مثل ذلك . قبالة شرعية بأجرة مبلغها كذا ، أو بما مبلغه كذا ، اعترف المتقبل  
المذكور بقبض كذا . وباقي كذا عند انتهاء العمل وفراغه ، وعليه الشروع في  
ذلك من استقبال كذا ، واعترف كل واحد منهما بمعرفة ماتقبله وقبله المعرفة  
الشرعية النافية للجهالة ويكمل .

وفي كل صورة : يكتب وصف الدهان . فإنه على أنواع ، إما أن يكون  
فرنجياً خبالات على منجور قاعته الفلانية ، أو على دهان قاعة إسلامى ، أو دهان  
قاعة رومى ، أو دهان صفة موشق ، أو دهان السقوف أو سقوف وغيرها ، أو  
دهان قاعة أحر إسلامى .

\* وصورة قبالة على منجور قاعات : تقبل فلان من فلان منجوراً ونجارة  
تستعمل على نجارة وسط أربعة أكمام وأربعة أشعاب ، وثلاث مناطق ، وثمانية  
أرؤس وأربع باوندات ، نجارة ذلك نصف صليبية ، وكرنداز بحشو طافر منقوش ،  
أو بحشو فاطس مدهون ، أو ساذج صلاب ، وأربع قريات ، منهن اثنتان مثنى



ونخمس ، واثنان مسدس الدوائر نصف على نصف ، أو مقصات مقطوعة لصاق ، أو أربع درزينات بأربعة أطواق مديني . والإيوان بالوسط مسقف بحشومنفوش طافر أو مدهون غاطس ، أو صلاب ساذج . ويشتمل الإيوان على ثلاثة أبراج . فالصدراني منها مسدس برأس وشبلة وسحارة وقائمين بحشو منقوش طافر أو مدهون غاطس ، أو صلاب ساذج . والمجنبيين بالإيوان كرنزاز بحشو طافر منقوش أو مدهون غاطس ، أو صلاب ساذج ، والسقف بالإيوان منجور بخد وبفل بأربعة جفوت ، وأربع سراويلات ، أو أربع أزر ، وأطرائية بأربع سراويلات كراشك وأساييط ، أو سقف مشقوق بعريض أغطية وأريية ، أو بيطاين مدهونة ، قبالة شرعية بما مبلغه كذا وكذا . قبض كذا وباقى ذلك عند انتهاء العمل . ويكمل على نحو ما سبق .

وهذه القبالة تشتمل على منجور ثلاثة أصناف .

فإذا كتبت قبالة نجارة قاعة . فهي لا تخرج عن أحد هذه الأصناف الثلاثة ، إما بحشو طافر ، أو بحشو غاطس ، أو صلاب ساذج . وكذلك نجارة السقوف على ثلاثة أصناف .

\* وصورة نجارة قاعة على صفة أخرى : تقبل فلان من فلان نجارة قاعة . ويذكر بقعتها وحدودها . ثم يقول : تشتمل على ستة أكمام وخمسة أبواب ، نجارة الحلقة مسدس باثني عشر رأساً ، وست قمریات ، وست باونديات ، وأربع زوايا ، وثلاث مناطق . فالقمریات منهن اثنتان نجارة اثنعشرى ومثمن ، واثنان نجارة ستعشرى واثنعشرى ، واثنان نجارة مثمن ونخمس . ونجارة الصفتين بطاين تحتها كرادى وشرامك وسدايب على العمل ، ونجارة الصنفين مقرنص أو بأطواق مديني ، والأبواب نجارة مثمن ونخمس بحشو طافر ، أو مدهون غاطس ، أو صلاب ساذج . من ذلك : ثلثان معشرا واثنعشرى ، أو ستعشرى ، أو ثمنعشرى . والسقوف خد وبفل ، أو كراشك وأساييط ، أو مقرنص أو بطاين أو مسقوف



تعريض مدهون ، أو تعريض ساذج . ومنجور الإيوان ثلاثة أبراج ، البرج الصدراني مثنى ومثنى مفرد ربع من ربع ، والمجنبات مسدس بحشو منقوش مطعم طافر ، أو بحشو موشق طافر ، أو بحشو موشق غاطس ، أو بحشو طافر صلاب عناب وأبنوس وعاج ، أو صلاب غاطس - قبالة صحيفة شرعية بما مبلغه كذا وكذا . ويكمل على نحو ما سبق .

وهذه النجارة على أصناف من المنجور ، منها الموشق الطافر ، ومنها الغاطس ، ومنها الساذج ، ومنها العنابي والعاج والأبنوس . وكل اسم من هذه الأسماء صنف على حدته ، يعرفه أرباب الصنعة بالنجارة ، ولا يكاد يقوم بأعباء إتمام صنف منها على صفته المشروحة فيها إلا الأستاذ الماهر .

\* وصورة منجور قاعة على صفة أخرى : تقبل فلان من فلان نجارة قاعة تشتمل على حلقة قاعدة على أربع زوايا ، وست باوندات ، وأربعة أشعاب ، وثلاث مناطق ، واثنى عشر رأس ، وست شبك ، وأنبداريه مدهون فوق الحلقة طولها ملء بيتها ، وعرضها ذراع واحد بالذراع النجاري مسحور ، عليها من فوق كوشك ومن أسفل ريدي . والقمرات ستة نصف على نصف ، أو أنصاف خيط متنوعة وست شبك مشطوفة ، والصفات بكرادي وسوابل وسدايب على الحلقة دائرة ، أو تنشطف الحلقة ور ريدي عليها نجورها ، والصفاف بطاين وتحتها كرادي وعباده ونجارة بالصدر ، إما نجارة أو بيت زنبور مذهب ، أو شعيرة مدهونة . والأخشاب توت مكبرة ، أو جوز مكبرة ، أو غير ذلك من أنواع الخشب مكبرة ، أو مسقف بحشوة موشق ، أو مسفن بحشوة ساذج مدهون بزعفران وسندروس ، وأبواب مدهونة أحمر ، أو أبواب مدهونة نص - قبالة صحيفة شرعية بما مبلغه كذا وكذا . ويكمل على نحو ما تقدم شرحه .

وهذه الصورة تشتمل على صنف آخر من أصناف النجارة .

\* وصورة قبالة بناء قاعة : تقبل المعلم فلان من فلان بناء قاعة على الأرض



الجارية في ملك المتقبل المذكور بالسكان القلاني - ويحدد الأرض على الوضع الآتي شرحه - بما يحضره له صاحب العمل من الآلات الحجارة العجالية والمرقلية والنحيت والموجه والحجر المكسور والآجر والكلس والتراب الأحمر أو الطين . فيبدأ أولاً بحفر الأساسات ، وتعزيل ترابها ، والنزول بها في الأرض إلى وجه الجبل ، ودك الأساسات المحفورة بالحجارة الدك والطين والكلس وغير ذلك إلى أن ينتهي بذلك إلى دون وجه الأرض بذراع ، ثم يبني فوق هذه الدكة بالحجارة النحيت ، أو الآجر ، أو غير ذلك . ويصعد بالبناء ، ويفسره حلقة قاعة . تستعمل على إيوان قبلي عالي البناء ، يعاوه قنطرة من الحجارة الكبار القنطرية - ويذكر جميع ما يتفقان عليه من اشتمالات القاعة ، مثل الأقبية والقناطر والخزائن والقبب والأبواب والمطبخ ، والمرتقى ومكان السلم ، والدهاليز المستطيلة والدركاوات المربعة ، والطباق العلوية ، وطول الأواوين والصفف والمجنبات ، وعرضها ووسع الأبواب . وارتفاعها وتربيعها أو قبابها ، وذرع القبب واتساعها ، وطول الدهاليز وعرضها ، وصفة البوابة الكبرى . وإن كانت مربعة أو مقنطرة ، وما تبني به ، وذرع ارتفاعها واتساعها . ويصف ذلك وصفاً تاماً بحيث لا يقع فيه اختلاف بينهما بعد وضع البناء وتفسير الأوضاع - ثم يقول : قبالة شرعية بما مبلغه كذا وكذا . ويكمل على نحو ما سبق .

\* وصورة قبالة حمام : تقبل فلان من فلان بناء حمام كاملة الجدران ، حسنة الأوضاع ، عالية البنيان - ويذكر اشتمالاتها ومسلخها ووسطانيتها ، وما فيها من مقاصير وخلوى وقباب وعقود مقبية ، وخزانة وبيت الماء البارد . وغير ذلك من صفات الحمامات التي لا تتم إلا بها - بما يحضره له المتقبل من آلات . ويذكر ما تقدم ، ثم يقول : إلى غير ذلك مما يحتاج إليه من التراب الأحمر والأسود والقضرميل ويعين ذرع أنساع كل مكان من المسلخ وما به من المقاصير الوسطاني والجواني طولاً وعرضاً وارتفاعاً . وصفة البوابة وعدة الخلاوى . ويكمل ويورخ .



\* وفي صورة قبالة الطاحون : يذكر صفة بنائها ، وما بها من بيوت الأرحاء وغير ذلك من بناء السكر والقود .

وإن كانت طاحونة فارسي : فيذكر صفتها وصفة وضعها ، وسعة مسطحها ، وموضع تابوتها ، ومكان أحجارها ، وعدة ما تشتمل عليه من حجر أو حجرين أو أربعة ، ولا يخفى ذلك على الحاذق .

\* وفي صورة قبالة الحوانيت : يذكر صفة البناء وصفة كل حانوت طولاً وعرضاً .

وكذلك في كل مكان يذكر فيه من الصفات ما يليق بمثله ، معتمداً على وصف العلم المتقبل ، بعد فهمه وتصوره في فكره وخیاله ، تصوراً يجري مجرى المشاهدة المحسوسة .

\* وصورة قبالات الرخام ، وذكر قيمة وكية أجور الصانع على القانون المحرر الشاهد به السكشاف من دفتر الحسبة الشريفة بالشام ، أو بمصر المحروسة : تقبل فلان من فلان ترخيم قاعة ، ويكون الرخام من العامل ، والصناع والمؤون عليه ، وليس على صاحب العمل إحضار شيء غير السكس والتراب الأحمر . ويذكر ذرع وسط القاعة وعرضها . مثاله : ستة في ستة ، وصفة العمل . مثل بركة في وسطها . قدرها خمسا ذراع . القاعة مثمثة . وهي ذراعان وخمسا ذراع ، تشتمل البركة على ثمان كمكات رخام أخضر وثمان وسائل ، منها أربع وسائل رخام غرابي ، وأربع وسائل رخام أحمر منقط نظيف ، واكسيخونات عدتها ستة عشر اكسيخونة من الرخام الأبيض ، وثمانية خراطيم بيض . وثمانية قناطر أسافين متنوعة بالنسبة إلى ما ذكر من الآلة ، وزوايا رخام دق مثمثة ، والقناطر مسدسة بدق مسدس ، والأجناب ساغل وسوداج ، وساقية بموج خمس موجات من الرخام . إحداهن حمراء ، واثنان بيضاويتان ، واثنان سوداويتان ، وأفاريز رخام مثلثات مفروكة ، ويدخل عمل البركة مائة ، أجرة الصانع في اليوم إذا كان العمل



قبالة : أربعة دراهم . وإذا كان غير قبالة : يكون في كل يوم للصانع سنة ، ويكون قيمة الآلة الرخام الداخل فيها ثلاثمائة وحرف جاز لساقية البركة فاصل بين الساقية وبين الفرش ، إما بارز ، وإما بنسبة الساقية ، يشتمل على ثمان أكسيخونات رخام أبيض غزوى ، وثمان ركب حجر رخام معذرى . قيمة الغزوى كل ذراع خمسة وعشرون درهماً ، وقيمة المعذرى كل ذراع ثمانية عشر درهماً . وقيمة عمل الحرف خمسون درهماً . وأما الفرش فيعمل براوز رخام أبيض مشهر بأحمر وأسود ، وقيمة ذلك خمسة وعشرون درهماً . وأجرة عمل تربيعة وجلاه كل ذراع خمسة دراهم ، والبساط نوعه : أن يكون تحت كل ذراع بالذراع النجارى ستة وثلاثون خاتماً مئمة حمراء ومئمة بيضاء ، قيمة كل ذراع برخامه وتركيبه في بيته أربعون درهماً . وتسكون آلة الأبيض بياض نقى . والأحمر رومى ، ودون ذلك يكون تحت كل ذراع خمسة وعشرون خاتماً ، وأجرته وثمان رخامه وما يحتاج إليه . وأما الجبهات : إذا كانت مناغل من نوع أجناب البركة ، يكون كل ذراع طول لامساحة ستة وعشرون بما فيه من الرخام . وإن كان كراسى يكون الذراع الأبيض بخمسة وعشرين درهماً ، والأحمر بثمانية عشر ، والأسود بثمانية عشر . وأجرة عماله كل ذراع خمسة دراهم .

وإن كانت القبالة بآلتها وعمالها وجميع ما يحتاج إليه يكون الذراع بثلاثين درهماً وأن يرخم القائم بالقاعة المذكورة بإيوانها وصفها بما يحضره إليه صاحب العمل من الرخام الألواح ، المختلفة الألوان ، يكون أجرة الذراع خمسة دراهم على حكم المساحة ، وأن يعمل على رموس الألواح ما يقع الاتفاق عليه من أنواع الدق الرفيع بالصدف من أنواع الأنخياط . أجرة كل ذراع مائة وعشرون ، والآلة من صاحب العمل . وما دون ذلك من الدقيات والنثرات أجرة كل ذراع خمسون درهماً ، والآلة من صاحب العمل .

وأما قيم الرخام وأسعاره : ففيه العرابى الذراع بثلاثمائة درهم ، والأحمر المنقط



كذلك ، والأخضر بسبعين درهماً ، والأبيض المسمى بستين درهماً ، والأبيض الباسليقي بثمانين درهماً ، والأعمال في ذلك على ما يختاره صاحب العمل .  
ويكمل في كل صورة من هذه الصور بحسبها . ويقاس على ذلك سائر قبالات الرخام .

\* وصورة ما إذا وفي المجمول له العمل : أشهد عليه فلان - يعني الجاعل -  
أن فلاناً الفلاني - يعني المجمول له - فيما وقى له بما أذن له فيه ، وأنه استحق  
عليه بسببه الجمل المذكور ، وهو أن فلاناً المذكور رد العبد المذكور . وتسلمه  
فلان المذكور من المجمول له فيه تسليماً شرعياً . ووفى بالشرط جميعه ، وتسلم فلان  
المثني بذكره من فلان صاحب العبد المذكور كذا وكذا ، وهو القدر الذي جعله  
له على رد العبد المذكور تسليماً شرعياً . ولم يبق لسكل منهما قبل الآخر حق  
ولا دعوى ، ولا طلب ولا جمالة ولا بقية منها ، ولا محاكاة ولا يمين ، ولا شيء  
قل ولا جل ، لما مضى من الزمان وإلى يوم تاريخه ، وتصادقاً على ذلك كله  
تصادقاً شرعياً . ويؤرخ . والله أعلم .

## كتاب الفرائض

وما يتعلق بها من الأحكام

الأصل في الحث على تعلم الفرائض : ما روى أبو هريرة رضي الله عنه  
أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « تعلموا القرآن وعلموه الناس ، والفرائض  
وعلموها الناس . فإنها نصف العلم . وهي أول ما ينزع من أمتي » .  
وروى ابن مسعود رضي الله عنه ، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « تعلموا  
القرآن وعلموه الناس ، وتعلموا الفرائض وعلموها الناس ، فإنني امرؤ مقبوض  
وسيقبض العلم ، وتظهر الفتنة ، حتى يختصم الرجال في الفريضة . فلا يجدان أحداً



يفصل بينهما » وروى عن عمر رضى الله عنه أنه قال « إذا لهوتم فاهلوا بالرمى ، وإذا تحدثتم فتحدثوا بالفرائض » وقال علقمة « إذا أردت أن تتعلم الفرائض فأمت جيرانك » .

وقد كان التوارث في الجاهلية بالحلف والنصرة . وكان الرجل يقول للرجل : انصرنى وأنصرك ، وترثنى وأرثك . وتعقل عنى وأعقل عنك . وربما تحالفوا على ذلك ، فإذا كان لأحدهما ولد كان الحليف كأحد أولاد حليفه . وإن لم يكن له ولد كان جميع المال للحليف . فجاء الإسلام والناس على هذا . فأقرم الله عليه في صدر الإسلام . لقوله تعالى ( ٤ : ٣٣ ) والذين عقدت أيمانكم فآتوهم نصيبهم ) وروى « أن أبا بكر حالف رجلاً فمات ، فورثه أبو بكر » ثم نسخ ذلك ، وجعل التوارث بالإسلام والهجرة . فكان الرجل إذا أسلم وهاجر ورثه من أسلم وهاجر معه من مناسيبه ، دون من لم يهاجر معه من مناسيبه ، مثل أن يكون له أخ وابن مسلمان ، فهاجر معه الأخ دون الابن ، فبرثه أخوه دون ابنه . والدليل عليه : قوله تعالى ( ٧٢ : ٨ ) إن الذين آمنوا وهاجروا وجاهدوا بأموالهم وأنفسهم في سبيل الله ، والذين آووا ونصروا ، أولئك بعضهم أولياء بعض ، والذين آمنوا ولم يهاجروا ما لكم من ولايتهم من شيء حتى يهاجروا ) ثم نسخ الله تعالى ذلك بالميراث بالرحم ، لقوله تعالى ( ٣٣ : ٦ ) وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله من المؤمنين والمهاجرين ، إلا أن تفعلوا إلى أوليائكم معروفًا ) وقسر « المعروف » بالوصية . وقال الله تعالى ( ٤ : ٧ ) للرجال نصيب مما ترك الوالدان والأقربون . وللنساء نصيب مما ترك الوالدان والأقربون ) فذكر أن لهم نصيباً في هذه الآية ولم يبين قدره . ثم بين قدر ما يستحقه كل وارث في ثلاثة مواضع من كتاب الله عز وجل .

وقال أهل اللغة : أصل « الفرائض » الحدود . وهى من فرضت الخشبة إذا



حزرت فيها . وقيل : « القرائض » حدود وأحكام مبينة ، وهى عبارة عن تقدير الشئ .

ويبدأ من تركة الميت بمؤنة تجهيزه ، ثم يقضى ديونه ، وتنفذ وصاياه من ثلث الباقي ، ثم يقسم الباقي بين الورثة .

\* وأسباب الميراث أربعة ، منها : ثلاثة خاصة ، وهى القرابة ، والنكاح والولاء . فيرث القريب من القريب على ماسياتى بيانه . والزوجان كل واحد من الآخر ، والمعتق من المعتق . ولا ينعكس .

والسبب الرابع عام ، وهو الإسلام . وذلك حيث تصرف التركة إلى بيت المال ، لفقد من يرث بهذه الأسباب الثلاثة الخاصة .

والجمع على تورثهم من الرجال عشرة : الإبن ، وابن الإبن وإن سفل ، والأب والجد وإن علا ، والأخ وابن الأخ إلا من الأم ، والعم إلا من الأم ، وابن العم إلا من الأم ، والزوج والمعتق .

والوارثات من النساء سبعة : البنت ، وبنت الإبن وإن سفلت ، والأم والجددة ، والأخت ، والزوجة ، والمعتقة .

وإذا اجتمع الوارثون من الرجال لم يرث منهم إلا الأب والإبن والزوج . وإذا اجتمع الوارثات من النساء ورثت منهن : البنت ، وبنت الإبن ، والأم والأخت من الأبوين ، والزوجة .

وإذا اجتمع الذين يمكن اجتماعهم من الصنفين : ورث الأخوان ، والإبن والبنت ، والزوج ، أو الزوجة .

وإذا فقدوا جميعاً فأصل مذهب الشافعى : أنه لا يرث ذوو الأرحام ، ولا يرث القاضل على أصحاب الفروض زيادة على فروضهم ، بل يحول المال لبيت المال ، لقول النبي صلى الله عليه وسلم « أنا وارث من لا وارث له » . وأما الفروض المقدرة فى كتاب الله تعالى فهى ستة .



النصف ، وهو فرض خمسة : الزوج إذا لم يكن للميتة ولد ولا ولد ابن ،  
وبنت الصلب المنفردة ، وبنت الابن المنفردة ، والأخت من الأبوين أو من الأب .  
والثاني : الربع ، وهو فرض اثنين : الزوج مع الولد ، أو ولد الابن . والزوجة  
مع عدمهما .

والثالث : الثمن ، وهو فرض الزوجة مع الولد ، أو ولد الابن .  
والرابع : الثلثان . وهو فرض بنتي الصلب فصاعداً ، أو بنتي الابن فصاعداً  
أو الأختين من الأب والأم فصاعداً ، أو الأختين من الأب فصاعداً .  
والخامس : الثلث . وهو فرض الأم مع عدم الولد ، أو ولد الابن ، أو اثنين  
من الأخوة والأخوات . وفرض اثنين فصاعداً من أولاد الأم . ويفرض للجد  
مع الإخوة ، فيجعل للجد الأوفر من المقاسمة ، أو ثلث ما يبقى بعد الفروض .  
والسادس : السدس . وهو فرض سبعة : الأب ، والجد مع الولد ، أو ولد  
الابن . وفرض الأم إذا كان للميت ولد أو ولد ابن ، أو اثنان من الإخوة  
والأخوات ، والجدة وبنت الابن مع بنت الصلب ، والأخت من الأب مع  
الأخت من الأبوين ، والواحد من أولاد الأم .

### فصل في بيان الحجب

الأب والابن : لا يحجبهما أحد ، وابن الابن : لا يحجبه إلا الابن أو ابن ابن  
أقرب منه .

والجد : لا يحجبه إلا من بينه وبين الميت أب .  
والأخ من الأبوين يحجبه الأب والابن وابن الابن .  
والأخ من الأب : يحجبه هؤلاء الثلاثة .  
والأخ من الأم : يحجبه الأب والجد والولد وولد الابن .  
وابن الأخ من الأبوين : يحجبه ستة : الأب والجد والابن وابن الابن .  
والأخ من الأبوين ، والأخ من الأب ، وابن الأخ من الأب : يحجبه هؤلاء



وابن الأخ من الأبوين ، والعم من الأبوين : يحجبه هؤلاء .  
وابن الأخ من الأب ، والعم من الأب : يحجبه هؤلاء .  
والزوج : لا يحجب . والمعتق : يحجبه عصابات النسب .  
والبنت والأم : لا يحجبان . وبنت الابن : يحجبها الابن . وبنتا الصلب  
إذا لم يكن معها من يعصبها .

والجدة من الأم : لا يحجبها إلا الأم . ومن الأب : لا يحجبها إلا الأب .  
والأب والأم والقربي من كل جهة : تحجب البعدى منها ، والقربي من جهة  
الأم كأم الأب ، هل تحجب البعدى من جهة الأب - كأم أم الأب - والقربي  
من جهة الأب - كأم الأب - هل تحجب من جهة الأم ، كأم أم الأم ؟ فيه  
قولان . أظهرهما لا

والزوجة والمعتقة كالزوج والمعتق .  
وكل عصب يحجبه أصحاب الفروض المستفرقة .  
والابن الواحد يستغرق المال ، والاثنتان فصاعداً كذلك .  
وللبنت الواحدة : النصف ، وللبنتين فصاعداً الثلثان .  
ولو اجتمع عدد من البنين والبنات ، فالمال بينهم ، للذكر مثل حظ الأنثيين .  
وأولاد الابن إذا انفردوا كأولاد الصلب . وإن اجتمعوا ، فإن كان فيهم من  
أولاد الصلب ذكر : فلا شيء لأولاد الابن . وإن اجتمع أولاد الابن مع بنت  
واحدة من أولاد الصلب فلها النصف . والباقي لأولاد الابن من الذكور والأنثى .  
وإن كان هناك بنت واحدة من بنات الصلب ، وبنت أو بنات من الابن  
فلبنت الصلب النصف ، وللبنت من الابن أو البنات : السدس تكملة الثلثين .  
وإن وجد بنتا صلب أو أكثر ، فلهما الثلثان . والباقي لأولاد الابن ذكوراً  
أو إناثاً .

ولا شيء للإناث الخالص ، إلا أن يكون أسفل منهن ذكر . فيعصبهن .



وأولاد ابن الإبن مع أولاد الابن كأولاد الابن مع بنات الصلب . وكذا في سائر المنازل .

وإنما يعصب الذكر الأنثى من في درجته ومن فوقه . بشرط أن تكون محرومة من الثلثين .

وللأب حالات : تارة يرث بمحض العصبية ، وهو ما إذا لم يكن معه ولد ولا ولد ابن . وتارة بمحض القرضية ، وهو أن يكون معه ابن أو ابن ابن . وتارة بالجهتين ، وهو أن يكون معه بنت أو بنت ابن ، فله السدس بالقرضية ، والباقي بعد فرضها بالعصبية .

والأم لها الثلث أو السدس في الحالتين المذكورتين أولاً في الفروض . ولها في مسألتى زوج وأبوين ، أو زوجة وأبوين : ثلث ما يبقى بعد فرض الزوج أو الزوجة . والجد كالأب ، إلا أن الأب يسقط الإخوة والأخوات ، والجد يقاسمهم إذا كانوا من الأبوين أو من الأم . والأب يسقط أم نفسه والجد لا يسقطها ، والأب يرد الأم في مسألتى زوج وأبوين ، أو زوجة وأبوين : من الثلث إلى ثلث الباقي ، ولو كان بدله الجد لم يردها .

والجدة ترث السدس . وإن اجتمعت جدتان وارثتان فصاعداً ، اشتركن فيه . ويرث من الجدات : أم الأم وأمهاتها المدليات بالإناث الخالص ، وأم الأب وأمهاتها كذلك . وكذا أم أبي الأب ومن فوقه من الأجداد وأمهاتهن . والعبارة الضابطة : أن كل جدة تدلى بمحض الإناث ، أو بمحض الذكور ، أو بمحض الإناث إلى محض الذكور . فهي وارثة . وإذا أدلت جدة بذكر بين أنثيين ، كأم أبي الأم : لم ترث .

وأما الإخوة والأخوات : إذا كانوا من أبوين فيرثون إذا انفردوا ، كأولاد الصلب . وكذلك الإخوة والأخوات للأب إلا في المشرقة . وهي زوج وأم وأخوان لأم وأخوان لأب وأم : فلزوج النصف ، وللأم السدس ، وللأخوين



من الأم الثلث . وبشاركهما فيه الأخوان للأب والأم . ولو كان بدل الأخوين من الأب والأم أخوان لأب سقطا . وإن اجتمع الصنفان فهو كما لو اجتمع أولاد الصلب مع أولاد الابن ، إلا أن بنات الابن يعصبن من في درجتهم ومن هو أسفل منهم . والأخت للأب : لا يعصبها إلا من هو في درجتها .

والإخوة والأخوات للأم : للواحد منهم السدس ، وللأثنين فصاعداً الثلث ، يشترك فيه ذكورهم وإناثهم .

والأخوات من الأبوين ومن الأب مع البنات وبنات الابن عصبية ، منزلات منزلة الإخوة ، حتى تسقط الأخت من الأبوين مع البنت الأخت للأب ، كما يسقط الأخ الأخ .

وبنو الإخوة من الأبوين ومن الأب ينزل كل واحد من الصنفين منزلة أبيه في حالتي الانفراد والاجتماع ، إلا أنهم يفارقون الإخوة في أنهم لا يردون الأم من الثلث إلى السدس ، وفي أنهم لا يقاسمون الجد ، بل يسقطونه ، وفي أنهم لا يعصبون أخواتهم ، بخلاف الأخوات . وفي أن بنى الإخوة من الأبوين يسقطون في مسألة المشتركة لو كانوا بدل آبائهم .

والعم من الأبوين ومن الأب : كالأخ من الجهتين في حالتي الاجتماع والانفراد وعلى هذا قياس بنى العم . وسائر عصبات النسب .

والعصبية من ليس له سهم مقدر من الجمع على توريثهم ، بل يرثون جميع المال أو الباقي عن أصحاب الفروض .

ومن لا عصبية له من النسب وله معتق ، فإله أو الفاضل من الفروض لمعتقه ، رجلاً كان أو امرأة . فإن لم يكن المعتق حياً فلمعصباته من النسب من الذكور والإناث .

ولا ترث المرأة بالولاء إلا من معتقها ، أو معتق معتقها ، أو ما جر الولاء إليها



من أعتقت . وإذا لم يوجد أحد من عصابات المعتق فالمال للمعتق ، ثم لعصباته على ترتيب الميراث في النسب .

### فصل

وإذا اجتمع مع الجد الإخوة والأخوات من الأبوين أو من الأب . نظر إن لم يكن معهم ذو فرض . فلابد خير الأمرين ، من المقاسمة معهم أو ثلث جميع المال . وقد يستوى الأمران . وذلك إذا كانوا مثلي الجد . وإن كانوا دون الثلثين فالقسمة خير . وإن كانوا فوق الثلثين فالثلث خير . وإذا قاسمهم كان كآخ منهم . وإذا أخذ الثلث اقتسموا الباقي للذكر مثل حظ الأنثيين .

وإن كان فيهم ذو فرض - كالبنات والأم والزوج - فلابد خير الأمور الثلاثة : من سدس المال كله ، أو ثلث ما يبقى بعد القروض ، أو المقاسمة معهم . وقد لا يبقى شيء ، كبنيتين وأم وزوج . فيفرض له السدس ، ويزاد في العول . وقد يكون الباقي دون السدس . كبنيتين وزوج . فيفرض له السدس ، وتعال المسألة . وقد يكون الباقي قدر السدس كبنيتين وأم . فيفوز به الجد ، وتسقط الإخوة والأخوات في هذه الأحوال .

وإن اجتمع معه الصنفان ، الإخوة والأخوات من الأبوين ومن الأب : فحكم الجد كما ذكرنا .

وأولاد الأبوين : يعدون مع أولاد الأب على الجد في القسمة ، ثم إذا أخذ الجد حصته ، فإن كان في أولاد الأبوين ذكر أخذوا الباقي وسقط أولاد الأب ، وإلا فتأخذ الواحدة إلى النصف . والثلثان فصاعداً إلى الثلثين ، ولا يفضل عن الثلثين شيء . وقد يفضل عن الواحدة شيء فيجعل لأولاد الأب .

مثاله : أخت من الأبوين ، وأختان وأخ من الأب وجد . فالمال على خمسة : سهمان للجد ، وسهمان ونصف للأخت من الأبوين ، والباقي لولد الأب . والجد مع الأخوات الخالص بمثابة أخ معهم . ولا يفرض لهن إلا في



الأكدرية . وهي زوج وأم وجد وأخت من الأبوين أو من الأب . فلزوج النصف ، والأم الثلث ، ولجد السدس ، ويفرض للأخت النصف . وتعمل المسألة ، ثم يضم نصيب الجد ويقسم بينهما أثلاثاً : للجد الثلثان ، وللأخت الثلث .

### فصل في قسمة الميراث

إذا كان الورثة كلهم عصبات . قسم المال بينهم بالسوية ، إن تمحضوا ذكوراً وإن اجتمع الذكور والإناث قُدِّر كل ذكر اثنين ، وعدد رؤوس المقسوم عليهم أصل المسألة .

وإن كان فيهم ذو فرض من الفروض التي تقدم ذكرها آنفاً . نظر إن كان في المسألة فرض واحد ، أو فرضان متماثلان . فأصل المسألة مخرج الكسر . فالنصف من اثنين ، والثلث من ثلاثة ، والرابع من أربعة ، والسدس من ستة ، والثلث من ثمانية .

وإن كان فيها فرضان مختلفا المخرج ، نظر ما في المخرجين . فإن تداخلاً كثيراً أصل المسألة . وذلك كالسدس والثلث ، فالأصل من ستة .

وإن توافقا ضرب وفق أحدهما في الآخر فالحاصل أصل المسألة ، وذلك كالسدس والثلث الأصل أربعة وعشرون .

وإذا تباينا ضرب أحدهما في الآخر . فالحاصل الأصل . وذلك كالثلث والرابع الأصل من اثني عشر .

وجملتها سبعة أصول . اثنان ، وثلاثة ، وأربعة ، وستة ، وثمانية ، واثنا عشر ، وأربعة وعشرون . ويعول من هذه الأصول ثلاثة . فالسنة تعول إلى سبعة ، كزوج وأختين . وإلى ثمانية ، كزوج وأختين وأم . وإلى تسعة ، كزوج وأختين لأب وأم ، وأختين لأب وأم . وإلى عشرة ، كزوج وأختين لأب وأم ، وأختين لأب وأم . وتعول الإثني عشر إلى ثلاثة عشر . كزوج وأم وأختين لأب . وإلى خمسة



عشر، كزوجة وأختين لأب وأختين لأم . وإلى سبعة عشر، كزوجة وأختين لأب وأختين لأم وأم . وتعول الأربعة والعشرون إلى سبعة وعشرين، كزوجة وبنتين وأبوين .

### الخلافا المذكور في مسائل الباب

أجمع المسلمون على أن الأسباب المتوارث بها ثلاثة : رحم ، ونكاح ، وولاد وأن الأسباب المانعة من الميراث ثلاثة : رق ، وقتل ، واختلاف دين . وعلى الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم لا يورثون ، وأن ما يتركونه يكون صدقة يصرف في مصالح المسلمين . ولم يخالف في ذلك إلا الشيعة .

وأجمعوا على أن الوارثين من الرجال عشرة . وقد تقدم ذكرهم . ومن النساء سبعة . وقد تقدم ذكرهن أيضاً .

وعلى أن الفروض المقدرة في كتاب الله تعالى ستة . وقد تقدم ذكرها . واختلفوا في توريث ذوى الأرحام . وهم الذين لا سهم لهم في كتاب الله . وهم عشرة أصناف : أبو الأم . وكل جد وجدة ساقطين ، وأولاد البنات ، وبنات الإخوة ، وأولاد الأخوات ، وبنو الإخوة للأم ، والعم للأم ، وبنات الأعمام ، والعمات والأخوال والخالات ، والمدلون بهم .

فذهب مالك والشافعي إلى عدم توريثهم ، قالوا : يكون المال لبيت المال . وهو قول أبي بكر وعمر وعثمان وزيد والزهرى والأوزاعى وداود . وذهب أبو حنيفة وأحمد إلى توريثهم . وحكى ذلك عن علي وابن مسعود وابن عباس . وذلك عند فقد أصحاب الفروض والعصبات بالإجماع . وعن سعيد ابن المسيب أن الخال يرث مع البنت .

فعلى ما قال مالك والشافعي : إذا مات عن أم كان لها الثلث . والباقي لبيت المال ، أو عن بنت فلها النصف ، والباقي لبيت المال .



وعلى ما قال أبو حنيفة وأحمد : المال كله للأم ، الثلث بالفرض والباقي بالرد .  
وكذلك للبنات النصف بالفرض والباقي بالرد .

ونقل القاضى عبد الوهاب المالكي عن الشيخ أبي الحسن : أن الصحيح عن  
عثمان وعلى وابن عباس وابن مسعود : أنهم كانوا لا يورثون ذوى الأرحام ولا يردون  
على أحد . وهذا الذى يحكى عنهم فى الرد وتوريث ذوى الأرحام : حكاية فعل  
لا قول . وابن خزيمة وغيره من الحفاظ يدعون الإجماع على هذا .

### فصل

والمسلم لا يرث من الكافر ، ولا عكسه باتفاق الأئمة . وحكى عن معاذ وابن  
السيب والنخعي : أنه يرث المسلم الكافر ، ولا عكس ، كما يتزوج المسلم الكافرة  
ولا يتزوج الكافر المسلمة .

واختلفوا فى مال المرتد إذا قتل أو مات على الردة ، على ثلاثة أقوال :  
الأول : أن جميع ماله الذى كسبه فى إسلامه يكون فيثاً لبيت المال . هذا قول  
مالك والشافعى وأحمد .

والثانى : يكون لورثته من المسلمين ، سواء كسبه فى إسلامه أو رده . وهذا  
قول أبي يوسف ومحمد بن الحسن .

والثالث : أن ما اكتسبه فى حال إسلامه لورثته المسلمين ، وما اكتسبه فى  
حال رده فى بيت المال . وهذا قول أبي حنيفة .

واتفقوا على أن القاتل عمداً ظلماً لا يرث من المقتول .  
واختلفوا فيما قتل خطأ . فقال أبو حنيفة والشافعى وأحمد : لا يرث . وقال  
مالك : يرث من المال دون الدية .

واختلفوا فى توريث أهل الملل من الكفار . فذهب مالك وأحمد : لا يرث  
بعضهم بعضاً ، وإذا كانوا أهل ملتين ، كاليهودى والنصرانى . وكذا من عداهما



من الكفار ، إن اختلفت ملتهم . وقال أبو حنيفة والشافعي : إنهم أهل ملة واحدة . كلهم كفار ، يرث بعضهم بعضاً .

### فصل

والغرق ، والقتل ، والهدم ، والموت بحريق أو طاعون ، إذا لم يعلم أيهم مات قبل صاحبه : لم يرث بعضهم بعضاً ، وترك كل واحد منهم لباقي ورثته بالاتفاق إلا في رواية عن أحمد . وذهب علي وشريح ، والشعبي والفتحي إلى أنه يرث كل واحد منهما من تلاد ماله دون طارفه . وهي رواية عن أحمد .

### فصل

ومن بعضه حر وبعضه رقيق : لا يرث ولا يرث عند أبي حنيفة ومالك والشافعي . وقال أحمد وأبو يوسف وعبد المزن : يرث ويرث بقدر مافيه من الحرية .

### فصل

والكافر والمرتد والقاتل عمداً ومن فيه رق ومن خفي موته ، لا يحجبون ، كما لا يرثون بالاتفاق . وعن ابن مسعود وحده : أن الكافر والعبد وقاتل العمد : يحجبون ولا يرثون .

والإخوة إذا حجبوا الأم إلى السدس لم يأخذوه بالاتفاق . وعن ابن عباس أن الإخوة يرثون مع الأب إذا حجبوا الأم ، فيأخذون ما حجبوها عنه . والمشهور عنه موافقة الكافة .

واختلفوا في الجد : هل يسقط ولد الأبوين ، كما يسقطهم الابن وابن الابن والأب ؟ فقال أبو حنيفة : يسقط الجد الإخوة والأخوات من الأبوين ومن الأب كما يسقطهم الأب . وقال مالك والشافعي وأحمد : إن الجد لا يسقطهم . ولكن يقاسمهم ، ما لم تنقصه المقاسمة عن ثلث الأصل . فإذا نقصته المقاسمة عن ثلث



الأصل فرض له ثلث الأصل ، وأعطى الإخوة والأخوات ما بقي . هذا إذا لم يكن مع الإخوة والأخوات من له فرض . فإن كان معه من له فرض أعطى فرضه وقاسمه الجد ما لم تنقص المقاسمة عن سدس الأصل ، أو ثلث ما بقي . فأيهما أحفظ له أو أعطيه <sup>(١)</sup> .

واختلفوا في المال الصائر إلى بيت المال : هل هو صائر إرثاً ، أو على وجه المصلحة ؟ فقال أبو حنيفة وأحمد : على وجه المصلحة . وقال مالك والشافعي : على جهة الإرث .

واختلفوا فيما إذا كان القاتل صغيراً أو مجنوناً . فقال الشافعي وأحمد : يحرمان الإرث . وقال أبو حنيفة : يرثان .

واختلفوا فيمن حفر بئراً ، أو وضع حجراً في الطريق . فملك مورثه بهما أو بأحدهما . فقال الشافعي وأحمد : لا يرثه على الإطلاق . أما لو حفر بئراً في ماله أو وضع حجراً ، فمات به مورثه من غير تفریط من المالك ، أو وقع عليه حائطه . فلا خلاف في أنه يرثه .

وقال أبو حنيفة : يرث . وقال مالك : يرث من المال لا من الدينة .

واختلفوا في ابن الملاءنة من يرثه ؟ قال أبو حنيفة : تستحق الأم جميع المال بالفرض والرد . وقال مالك والشافعي : تأخذ الأم الثلث بالفرض والباقي لبيت المال . وعن أحمد روايتان . إحداها : عصبتها لأمه . فإذا خلف أما وخالا كان المال لهما جميعه تعصيباً .

واختلفوا فيما إذا أسلم رجل على يد رجل ، فوالاه وعاقده ، ثم مات ولا وارث له . فذهب مالك والشافعي وأحمد إلى أنه لا يستحق ميراثه . ويكون ميراثه لبيت مال المسلمين . وقال أبو حنيفة : يستحق ميراثه .

---

(١) وفي نسخة « فأيهما أحفظ له أعطيه » .



واختلفوا فيما إذا أسلم الورثة الكفار قبل قسمة ميراث نسيبهم المسلم . فقال أحمد في إحدى الروايتين : يستحقون الميراث . وقال الباقر : لا يستحقون ميراثاً . وعن أحمد في الرواية الأخرى مثل قولهم .

واختلفوا فيما إذا مات وترك حملاً ثم انفصل . ولم يستهل صارخاً . فقال أبو حنيفة وأحمد : لا يرث ولا يورث ، وإن تحرك وتنفس ، إلا أن يطول به ذلك أو يرضع ، وإن عطس فمّن مالك روايتان . وقال الشافعي : إن تحرك وتنفس وعطس ورث وورث عنه .

### فصل

والخنثى المشكل - وهو من له فرج وذكر - قال أبو حنيفة في المشهور عنه : إن بال من الذكر فهو غلام . أو من الفرج فهو أنثى ، أو منهما اعتبر أسبقهما . فإن استويا بقي على إشكاله إلى أن يخرج له الحية ، أو يأتي النساء فهو رجل . أو يدّر له ابن ، أو يوطأ في فرجه ، أو يحيض فهو امرأة . فإن لم يظهر شيء من ذلك فهو مشكل وميراثه ميراث أنثى . وكذلك قال الشافعي . ولكنه يخالفه في ميراثه . فقال : يعطى الابن النصف والخنثى الثلث . ويوقف السدس حتى يتبين أمره أو يصطلحا . وقال مالك وأحمد : يورث من حيث يبول . فإن كان يبول منهما ، اعتبر أسبقهما . فإن كانا في السبق سواء ، اعتبر أكثرهما فورث منه . فإن بقي على إشكاله وخلف رجل ابناً وخنثى مشكل ، قسم للخنثى نصف ميراث أنثى . فيكون للابن ثلث المال وربعه ، وللخنثى ربع المال وسدسه .

### فصل في المناسخات

إذا لم تقسم تركة الميت الأول حتى مات بعض ورثته . فصحيح مسألة الأول ثم صحح مسألة الثاني ، واقسم سهام الثاني من المسألة الأولى على مسألته . فإن انقسمت صحت المسألتان بما صحت منه الأولى ، وإن لم يتوافقا ضربت مسألته كلها



في المسألة الأولى . فما بلغ فمعه تصح المسألتان . فإذا أردت القسمة فكل من له شيء من الأولى مضروب في الثانية أو وقفها . وكل من له شيء من الثانية مضروب في السهام التي مات عنها أو في وقفها . فإن مات ثالث صححت مسألته وقسمت عليها سهامه من المسألتين . فإن انقسمت صححت ، وإلا ضربت مسألته أو وقفها فيما صححت منه المسألتان . ويعمل على ذلك .

### فصل في استخراج القيراط وميزانه

#### وقسمة التركات عليه

اعلم أن الطريق في معرفة قسمة التركة على القيراط : هو أن تستخرج قيراط العدد الذي صححت منه المسألة ، ثم أنسب إليه نصيب كل واحد من الورثة . فإن كان بعضه فلذلك الواحد من الورثة بعض قيراط من التركة بتلك النسبة . وإن كان مثله فله قيراط كامل ، وإن كان مثليه أو أكثر فقيراطان أو أكثر . وعلى هذا القياس .

مثاله : ثلاث زوجات وأربع إخوة لأم وخمس أخوات لأب . والتركة اثنان وسبعون ديناراً . المسألة من اثني عشر ، وتعمل إلى خمسة عشر . قيراطها نصف وثمانين ، ونصيب الزوجات منها ثلاثة . فقسمة الثلاثة إلى النصف والثلث : أربعة أمثال وأربعة أخماس مثل . فيكون لهم من التركة أربعة قيراط وأربعة أخماس قيراط ، وهو أربعة عشر ديناراً وخمسا دينار . ونصيب الإخوة من الأم أربعة ، نسبتها إليه ستة أمثال وخمسا مثل . فيكون لهم من التركة ستة قيراط وخمسا قيراط ، وهو تسعة عشر ديناراً وخمسا دينار . ونصيب الأخوات من الأب ثمانية نسبتها إليه اثني عشر مثلاً وأربعة أخماس مثل . فيكون لهم من التركة اثني عشر قيراطاً وأربعة أخماس قيراط ، وهو ثمانية وثلاثون ديناراً وخمسا دينار .



وميزان الصحة في ذلك : أن تجمع ما حصل للورثة من القرايط ، وتقابل بها التركة . فإن تساويا فالعمل صحيح وإلا ففاسد .

وطريق معرفة استخراج القيراط : أن تجعل كل عقد من العدد الذي تريد معرفة قيراطه واحداً وتنسب ما اجتمع معك من الآحاد إلى أربعة وعشرين . فما خرج فنسبته من عقد واحد من ذلك العدد .

مسألة : إذا أردت أن تعرف قيراط الخمسة عشر . فاجعلها واحداً ونصفاً ، وانسب ذلك إلى الأربعة وعشرين يكون نصف ثمن ، والعقد الواحد من خمسة عشر : عشرة ، نصف ثمنها نصف ثمن . وهو القيراط . وعلى هذا يكون العمل .  
ترييل : جرد للإمام الشافعي رضي الله عنه وأرضاه عشروا مسألة . وبعثوا بها إليه مع محمد بن الحسين بن يزيد .

الأولى : رجل أبق له عبد . فقال : هو حر إن طعمت طعاماً ، حتى أجده ؟ فأجاب : أن يهبه لبعض ولده .

الثانية : رجلان كانا فوق سطح ، فإل أحدهما فسقط فمات . فحرمت على الآخر امرأته ؟

فأجاب : إن امرأة الحي كانت أمة الرجل الساقط . وكان الزوج من بعض ورثته . فصارت الأمة ميراثاً له . فحرمت عليه .

الثالثة : رجلان خطبا امرأة . فحلت لأحدهما ولم تحل للآخر من غير مكروه ؟

فأجاب : إن أحدهما كانت له أربع نسوة فحرمت عليه الخامسة ، والآخر : لم يكن له امرأة ، فحلت له الخطبة والنكاح .

الرابعة : رجل ذبح شاة في منزله ثم خرج للحاجة فرجع وقد حرمت عليه الشاة . فقال لأهله : كلوا . فقد حرم الله على الأكل منها . فقال له أهله : ونحن أيضاً قد حرم الله علينا الأكل منها ؟



فأجاب : إن هذا الرجل كان مشركاً وثنياً ذبح شاة ، وخرج فأسلم ورجع .  
وقد قيل لأهله : إن أبائكم قد أسلم فأسلموا . فقال لهم : قد حرم الله على الأكل  
منها لأنني أسلمت . فقالوا : ونحن قد حرم الله علينا الأكل لأننا قد أسلمنا .

الخامسة : امرأة تزوجت في شهر واحد بثلاثة أزواج كل ذلك حلال ؟  
فأجاب : إن هذه المرأة طلقها زوجها وهي حامل . فولدت بعد عشرة أيام .  
وانقضت عدتها بالوضع ، ثم تزوجت برجل آخر . فاختلفت منه قبل الدخول  
بها ، ثم خطبها رجل آخر وتزوجها ودخل بها . فذلك ثلاثة أزواج في شهر .  
السادسة : رجل حرمت عليه امرأته سنة ، ثم حلت له من غير حنث .  
ولا طلاق ولا عدة ؟

فأجاب : إن هذا الرجل كان هو وامرأته في الحج ، وهما محرمان فأتتهما الحج .  
فلم تزل امرأته حراماً عليه إتيانها . فلما كان في العام المقبل حلت له فوطئها .  
السابعة : امرأتان لقيتا غلامين . فقالتا : مرحباً بابنينا وابني زوجينا  
وهما زوجانا ؟

فأجاب : إن المرأتين كان لهما ابنان . فتزوجت كل واحدة منهما بابن صاحبتهما  
فكانا ابنيهما وزوجيهما وابني زوجيهما القديمين .  
الثامنة : رجلان شربا الخمر ، فوجب على أحدهما الحد ، ولم يجب على الآخر  
شيء وهما مسلمان ؟

فأجاب : إن أحدهما كان حراً . فوجب عليه الحد ، والآخر مجنون أو صبي  
لاحد عليهما .

التاسعة : قوم سجدوا لغير الله . وهم في فعلهم مطيعون لله ؟  
فأجاب : إنهم الملائكة سجدوا لآدم .  
العاشرة : رجل قال لولده : إن مت ، فلك من إرثي ألفان ، ولو كنت عمي  
لكان يحصل لك عشرة آلاف درهم ؟



فأجاب : إن مال الرجل مبلغه ثلاثون ألفاً . وله ابن وثمانية وعشرون بنتاً  
فللابن ألفا درهم . ولكل بنت ألف . ولو كان ابن عم لكان للبنات الثلاثان ،  
وهو عشرون ألفاً ، ولابن العم عشرة آلاف .

الحادية عشرة : رجل أخذ قدحاً فيه ماء ، فشرب بعضه حالاً . وحرّم  
عليه الباقي ؟

فأجاب : إنه شرب بعضه ، ثم رشف في الباقي ، حتى غلب الدم على الماء  
فحرّم عليه .

الثانية عشرة : امرأة ادعت أن زوجها ما يقربها ، وأنها بكر كما خلقت ؟  
فأجاب : إن القائلة تؤمر أن تحملها بيضة . فإن غابت البيضة كذبت  
وإلا صدقت .

الثالثة عشرة : رجل دفع إلى زوجته كيساً مختوماً . وقال : أنت طالق إن  
أنت فتحتيه أو فتفتيه أو خرقتيه ، وأنت طالق إن لم تفرغيه ؟  
فأجاب : إن الكيس كان فيه ملح . فوضعت في ماء حار . فذاب الملح ،  
وخلا الكيس من غير فتح ولا فتق ولا حرق .

الرابعة عشرة : امرأة لقيت غلاماً فقبلته . وقالت : فديت ابن زوجي وأنا  
امرأة أبيه ؟

فأجاب : إنها أمه .

الخامسة عشرة : رجل مرّ على جارية فقبلها . وقال : فديت من أبي جدها ،  
وأخي عمها ، وأنكح أمها ؟  
فأجاب : إنها ابنته .

السادسة عشرة : خمسة نفر زنوا بامرأة . فوجب على أحدهم القتل . والثاني :  
الرجم . والثالث : الجلد . والرابع : نصف الجلد . والخامس : لاشيء عليه ؟  
فأجاب : الأول مشرك زنى بمسلة . والثاني محصن يجب عليه الرجم .



والثالث غير المحصن ، إنما يجب عليه الجلد . والرابع مملوك يجب عليه نصف الجلد .  
والخامس صبي أو مجنون لاشيء عليهما .

السابعة عشرة : امرأة أكرهت مملوكا على وطئها فوطئها ، وهو كاره ؟  
فأجاب : إن خشي المملوك أن يقتل إن لم يفعل وفعل فلا شيء عليه . وإلا  
فعلية نصف الحد . وإن كانت محصنة فعليها الرجم ، وإلا فعليها الجلد إن  
كانت حرة .

الثامنة عشرة : رجل صلى بقوم ، وسلم عن يمينه فطلقت امرأته ، وسلم عن  
شماله ففسدت صلاته ، ونظر إلى السماء فوجب عليه ألفا درهم .

فأجاب : إن الرجل لما سلم عن يمينه نظر إلى رجل كان زوج امرأته وغاب عنها  
فتزوج بها ، فلما قدم من سفره فارق زوجته ، ثم سلم عن يساره . فرأى في ثوبه  
دما كثيرا . فوجب عليه إعادة الصلاة ، ونظر إلى السماء وكان عليه دين منجم .  
فرأى الهلال فوجب عليه ألفا درهم .

التاسعة عشرة : رجل ضرب آخر بعصى . فادعى المضروب أنه أذهب بصره  
بضربته ، وأنه جيف خياشيمه ، وأخرس لسانه .

فأجاب : بأن يقام المضروب في مستقبل الشمس . فإن لم يطرف فهو صادق  
ويشم الحراق . فإن لم يتأذ به فهو صادق ، ويغرر لسانه بإبرة فإن خرج دم أسود  
فهو صادق .

العشرون : إمام كان يصلي وراء أربعة أنفار . فدخل المسجد رجل آخر  
فصلى معهم . فلما سلم الإمام عن يمينه ونظر إلى الرجل الخامس وجب على الإمام  
ضرب العنق ، وأخذ امرأته منه ، وتدفع إلى الخامس . ووجب هدم المسجد ،  
ووجب على الأربعة الذين صلوا خلفه الجلد .

فأجاب : إن الرجل الذي دخل بعد الأربعة مسافر . وخلف أخا له وخلف  
امراته عنده ، فقتل ذلك الإمام أخا الرجل وأخذ امرأته ، وادعى أنها زوجته .



فشهد الأربعة له بالزوجية ، وأخذ دار الرجل و بناها مسجداً . فوجب عليه القتل  
ورد المرأة إلى زوجها ، ويرد المسجد داراً كما كانت . ووجب على الشهود الجلد  
بشهادة الزور .

المصطلح : وفيه صورة قسمة الميراث بين الورثة . تقدمت في الإقرار لتعلقها به .  
وصورة الوفاة وحصر الورثة يأتي في باب المحاضر إن شاء الله تعالى . والله أعلم .

## كتاب الوصايا

وما يتعلق بها من الأحكام

« الوصية » مأخوذة من قولهم : وصيت الشيء أوصيته : إذا وصلته ؛ لأن  
الموصي يصل ما كان منه في حياته بما بعد مماته .

والأصل في ثبوت الوصية : الكتاب والسنة والإجماع .

أما الكتاب : فقوله تعالى ( ٤ : ١١ من بعد وصية يوصي بها أو دين ) .

وأما السنة : فما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « ماحق امرئ مسلم  
عنده شيء يوصي فيه ، يبني بيتين إلا ووصيته مكتوبة عند رأسه » وروى « أن  
النبي صلى الله عليه وسلم لما قدم المدينة سأل عن البراء بن معرور ؟ فقيل له : إنه  
هلك . ووصى لك بثلاث ماله . فقبله النبي صلى الله عليه وسلم ، ثم رده على ورثته »  
وأما الإجماع : فروى أن أبا بكر وصى بالخلافة إلى عمر . ووصى عمر بالخلافة  
إلى أهل الشورى ، وهم ستة : عثمان ، وعلى ، وطلحة ، والزبير ، وعبد الرحمن  
بن عوف ، وسعد بن أبي وقاص . وظهر ذلك في الصحابة ولم يخالفهما أحد . بل  
عملوا به .

وما يوصى به الإنسان ضربان ، وصية بالنظر فيما كان له النظر فيه . ووصية  
بثلاث ماله .



فأما الوصية بالنظر : فإن من ثبتت له الخلافة على الأمة . فله أن يوصي بها إلى رجل توجد فيه شروط الخلافة ، لما ذكرناه من حديث أبي بكر وعمر رضي الله عنهما .

وأما الوصية بالثلث : فكل من ملك التصرف في ماله بالبيع والهبة ملك الوصية بثلث ماله فيما فيه قرابة . لقوله تعالى ( ٤ : ١١ ) من بعد وصية يوصي بها أو دين ) ولما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « إن الله أعطاكم ثلث أموالكم في آخر آجالكم زيادة في حسناتكم » وروى عن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه قال « مرضت بمكة عام الفتح مرضاً أشرفت منه على الموت . فدخل عليّ رسول الله صلى الله عليه وسلم . فقلت : يا رسول الله ، إن لي مالا كثيراً ، وإنما يرثني ابنة لي ، أفأتصدق بمالي كله ؟ قال : لا . قلت : أفأتصدق بثلاثي مالي ؟ قال : لا . قلت : فبالشطر ؟ قال : لا . قلت : فبالثلث ؟ فقال : الثالث . والثالث كثير . وروى كبير - إنك أن تذر ورثتك أغنياء خير من أن تتركهم عائلة يتكفون الناس » فلم ينهه عن الثالث ، وإنما قال « هو كثير » فدل على جواز التصديق به . و « العائلة » الفقراء . قال الله تعالى ( ٨ : ٩٣ ) ووجدك عائلاً فأغني ) وقوله « يتكفون الناس » معناه يسألون الناس بأكفهم .

فإن كان ورثته فقراء : فالمستحب له أن لا يوصي بجميع الثلث ، لقوله صلى الله عليه وسلم « إنك أن تذر ورثتك أغنياء خير من أن تتركهم عائلة يتكفون الناس » وإن كانوا ، استحباب له أن يوصي بجميع الثلث ؛ لأنه لما كره استيفاء الثلث - إذا كانوا فقراء - دل على أنه يستحب له أن يستوفي الثلث إذا كانوا أغنياء .

ويشترط في الموصي التمييز ، فلا تصح وصية المجنون ، والمغنى عليه ، والعبي الذي لا يميز له . وفي المميز قولان . أظهرهما : المنع .

ويشترط التكليف في الموصي . والصحيح : صحتها من السفه والجهل وغايه .



وتلغى وصية الرقيق . وفيما إذا أعتق ثم مات : وجه ، وتصح وصية الكافر .  
ثم إن كانت الوصية لجهة عامة : فالشرط أن لا تكون لجهة معصية . فلا تصح  
لعمارة البيع ، وبناء بيت لبعض المعاصي .

وإن كانت لشخص معين ، فينبغي أن يتصور له الملك . فتجوز الوصية للحمل  
وينفذ إذا انفصل حياً ، وأن يكون معلوم الوجود عند الوصية بأن ينفصل لأقل  
من ستة أشهر . فإذا انفصل لستة أشهر فصاعداً ، والمرأة فراش زوج أو سيد ،  
فلا حق له .

وإذا أوصى لعبد إنسان . فإن استمر رقه : فالوصية لسيده ، وإن أعتق قبل  
موت الموصي : فالاستحقاق له .

ولا تصح الوصية للدابة على قصد تملكها . وكذا لو أطلق الوصية . ولو قال :  
ليصرف في علقها ، فالظاهر الصحة .

ولو أوصى لعمارة مسجد صح ، وتنزل على عمارته ومصالحه .

وتجوز الوصية للذمي وكذلك الحربي .

وتجوز الوصية للقاتل في أظهر القولين .

والوصية للوارث لاغية ، نافذة بإجازة الورثة .

ولو أوصى لأخيه ، ولأولاد الموصي ، ثم ولد له ولد قبل موته : صحت الوصية ، ولم  
يخرج على الخلاف . فإن الاعتبار بكون الموصي له وارثاً يوم الموت لا يوم الوصية .  
وتصح الوصية بالحمل ، والشرط أن ينفصل لوقت يعلم وجوده عند الوصية ،  
وأن ينفصل حياً .

وتصح أيضاً بالمنافع . وكذا بالثمار التي ستحدث ، والحمل الذي سيوجد .

وتصح الوصية بأحد العبدین .

وتصح بما يحل به الانتفاعات من النجاسات ، كالسكب المعلم ، والزبل  
والخمر المحترمة .



ولو أوصى بكلب من كلابه وله كلاب يحل الانتفاع بها أعطى واحداً منها ، وإن لم يكن له كلاب لغت الوصية .

ومن له مال وكراب . فأوصى بها أو ببعضها . فالأظهر نفوذ الوصية ، وإن كثرت وقل المال .

ولو أوصى بطبل - وكان الطبل يصلح للحرب والحجيج - حملت الوصية على مايجوز الانتفاع به ، ولو أوصى بطبل لم هو لم تصح الوصية .

ولا ينبغي أن يوصى بأكثر من ثلث المال ، ولو فعل ورد الوارث ارتدت الوصية في الزيادة . فإن أجاز نفذت في أظهر الوجهين .

وإذا تبرع تبرعات منجزة في مرض الموت ، كالوقف والهبة والعق والإبراء . ولم يف الثلث بها ، فأحد القولين : أنه يقدم العتق . والأصح : التسوية بين العتق وغيره . ويقسط الثلث عليها باعتبار القيمة . فإن تمحض العتق فيقرع ، وإن تمحض غيره فيقسط .

وإن اجتمع تبرعات فصاعداً منجزات . فإن ترتبت قدم الأول فالأول إلى أن يتم الثلث ، إن وجدت دفعة واحدة . فإن اتحد الجنس - كما لو أعتق عبيداً وأبرأ جماعة - فلا يقدم بعضها على بعض ، بل يقرع في العتق ، ويقسط الثلث في غيره . وإن اختلف الجنس وصدرت التصرفات من وكلاء . فإن لم يكن فيها عتق فيقسط الثلث . وإن كان فيها ، فيقدم العتق أو يقسط ؟ فيه القولان .

ولو كان له عبدان سالم وغنم . فقال : إن أعتقت غانماً فسالم حر ، ثم أعتق غانماً في مرض موته ، فلا يقرع . ويتعين للعتق غنم .

وإذا أوصى بعين حاضرة هي ثلث ماله وباقي ماله غائب ، لم يدفع إلى الموصى له في الحال .

وإذا ظننا أن المرض مخوف لم ينفذ التصرف فيما زاد على الثلث . فإن برأ تبين خلاف ماظنناه ونفذ التبرع .



وإن ظننا غير مخوف ومات ، فإن كان يحمل على الفجأة نفذ التبرع . وإلا تبين أنه مخوف .

وإن شككنا في المرض أهو مخوف أم لا ؟ فالرجوع فيه إلى الأطباء . وإنما يعتمد قول من يجمع الإسلام والتكليف والعدالة والحرية .

ويشترط العدد أيضاً في الأمراض المخوفة ، وهو القولنج ، وذات الجنب ، والرعاف الدائم ، والإسهال المتواتر ، وخروج الطعام غير مستحيل ، أو كان يخرج بشدة ، أو وجع ومعه دم . ومنها : الدق ، وابتداء الفالج ، والحمى المطبقة ، وكذا غير المطبقة ، كالورد والغب إلا الربع .

والأظهر : أنه يلتمح بالأمراض المخوفة : الوقوع في أسر كفار اعتادوا قتل الأسرى ، والتحام القتال بين الفريقين ، والتقديم للقصاص أو الرجم ، واضطراب الرياح ، وهيجان الأمواج في حق ركاب السفينة ، وما إذا ضرب الحامل الطلق ، وبعد الوضع ما لم تنفصل المشيمة .

\* وصورة الوصية أن يقول : أوصيت له بكذا ، أو ادفعوا إليه ، أو أعطوه بعد موتى ، أو جعلته له ، أو هو له بعد موتى . ولو اقتصر على قوله « هو له » فهو إقرار لا يجعل كناية عن الوصية ، إلا أن يقول « هو له من مالى » .

وإذا كانت الوصية لغير معين - كالفقراء - لم يشترط فيها القبول . ولزمت بالموت ، وإن كانت لمعين فلا بد من القبول .

ولا يصح القبول في حياة الموصى ولا الرد .

ولا يشترط القبول على الفور بعد موت الموصى .

وإذا مات الموصى له قبل موت الموصى بطلت الوصية . وإن مات بعد موته قام وارثه مقامه في القبول .

وبم يملك الموصى له الموصى به ؟ فيه أقوال . أحدها بقبوله . والثاني بموت



الموصى . وأصحها أنها تتوقف . فإن قبل تبينا أنه ملك من وقت الموت ، وإلا تبينا أنه كان ملكا للوارث .

وعلى هذا الخلاف ينبغي كسب العبد وثمره الشجرة الحاصلان بين الموت والقبول ، وفطرة العبد إذا وقع وقت الوجوب بينهما ، ونفقته . ويطلب الموصى له بنفقة العبد ، أو الدابة الموصى بها له إذا توقف في القبول والرد .

### الخلاف المذكور في مسائل الباب

« الوصية » تملك مضاف إلى ما بعد الموت . وهي جائزة مستحبة غير واجبة بالإجماع لمن ليست عنده أمانة يجب عليه الخروج منها ، ولا عليه دين لا يعلم به من هوله ، أو ليست عنده ودیعة بغير إثمها . فإن كانت ذمته متعلقة بشيء من ذلك كانت الوصية واجبة عليه فرضاً .

وهي مستحبة لغير وارث بالإجماع . وقال الزهري وأهل الظاهر : إن الوصية واجبة الأقارب الذين لا يرثون الميراث ، سواء كانوا عصبة أو ذارحم ، إذا كان هناك وارث غيرهم .

### فصل

والوصية لغير وارث بالثلث جائزة بالإجماع ، ولا تفتقر إلى إجازة . وللوارث جائزة موقوفة على إجازة الورثة .

وإذا أوصى بأكثر من ثلثه ، وأجاز الورثة ذلك . فذهب مالك : أنهم إذا أجازوا في مرضه لم يكن لهم أن يرجعوا بعد موته . وفي صحته فلهم الرجوع بعد موته . وقال أبو حنيفة والشافعي : لهم الرجوع ، سواء كان في صحته أو في مرضه .

### فصل

ومن أوصى بجمل أو بعير جاز عند الثلاثة أن يعطى أنثى . وكذلك إن أوصى ببذنة أو بقرة جاز أن يعطى ذكراً . فالذكر والأنثى عندهم سواء . وقال الشافعي :



لا يجوز في البعير إلا الذكر ، ولا في البدنة والبقرة إلا الأنثى .  
وإذا أوصى بإخراج ثلث ماله في الرقاب ابتدئ عند مالك بعق مملكه .  
قال أبو حنيفة والشافعي : يصرف إلى المسكاتين .

### فصل

إجازة الورثة : هل هي تنفيذ لما كان أمر به الوصى ، أم عطية مبتدأة ؟ فعند  
الثلاثة تنفيذ . وعند الشافعي قولان ، أحدهما : كالجماعة .  
وهل يملك الموصى له بموت الموصى ، أم بقبوله ؟  
وإذا أوصى بشيء لرجل ، ثم أوصى به الآخر ، ولم يصرح برجوع عن الأول ،  
فهو بينهما نصفان بالاتفاق . وقال الحسن وعطاء وطاوس : هو رجوع . ويكون  
للثاني . وقال داود : هو للأول .

### فصل

والعق ، والهبة ، والوقف ، وسائر العطايا المنجزة في مرض الموت معتبرة  
من الثلث بالاتفاق . وقال مجاهد وداود : هي منجزة من رأس المال .  
واختلف فيما إذا قدم ليقترض منه ، أو كان في الصف بإزاء العدو ، أو جاء  
الحامل الطلق ، أو هاج الموج بالبحر وهو راكب سفينة . قال أبو حنيفة ومالك  
وأحمد ، في المشهور عنه : إن عطايا هؤلاء من الثلث . وللشافعي قولان . أحدهما :  
من الثلث . والثاني : من جميع المال . وروى عن مالك : أن الحامل إذا بلغت ستة  
أشهر لم تتصرف في أكثر من ثلث مالها .  
واختلفوا في الوصية إلى العبد . فقال مالك وأحمد : تصح مطلقاً . وقال  
أبو حنيفة : تصح إلى عبد نفسه ، بشرط أن يكون في الورثة كبير ، ولا تصح إلى  
عبد غيره .

ومن له أب أو جد . لا يجوز له عند الشافعي وأحمد أن يوصى إلى أجنبي



بالنظر في أمر أولاده ، مع وجود أبيه وجده ، إذا كان من أهل العدالة . وقال أبو حنيفة ومالك : تصح الوصية في أمر الأولاد وقضاء الديون وتنفيذ الثلث مع وجود الأب والجد .

وإذا أوصى إلى عدل ثم فسق نزع الوصية منه ، كما إذا أسند الوصية إليه فإنها لا تصح . فإنه لا يؤمن عليها . وهذا قول مالك والشافعي . وعن أحمد روايتان . وقال أبو حنيفة : إذا فسق يضم إليه آخر عدل . فإذا أوصى إلى فاسق يخرج القاضى من الوصية ، فإن لم يخرج بعد تصرفه صحت وصيته . واختلفوا في الوصية للكفار . فقال مالك والشافعي وأحمد : تصح ، سواء كانوا أهل حرب أو ذمة . وقال أبو حنيفة : لا تصح لأهل الحرب . وتصح لأهل الذمة خاصة .

### فصل

والوصى أن يوصى بما وصى به إليه غيره ، وإن لم يكن الوصى جمل ذلك إليه . هذا مذهب أبي حنيفة وأصحابه ومالك . ومنع من ذلك الشافعي وأحمد في أظهر الروايتين .

وإذا كان الوصى عدلاً لم يحتج إلى حكم الحاكم ، وتنفيذ الوصية إليه . ويصح جميع تصرفه عند الثلاثة . وقال أبو حنيفة : إن لم يحكم له حاكم لجميع ما يشترطه ويبيعه للصبي مردود . وما ينفق عليه فقوله فيه مقبول .

### فصل

ويشترط بيان ما يوصى فيه وتعيينه . فإن أطلق الوصية ، فقال : أوصيت إليك ، لم يصح عند أبي حنيفة والشافعي وأحمد ، وكان ذلك لغواً . وقال مالك : يصح ، وتكون وصية في كل شيء . وقال مالك في رواية أخرى : إنه لا يكون وصياً إلا فيما عينه .



وإذا أوصى لأقاربه أو عقبه لم يدخل أولاد البنات فيهم عند مالك ، فإن أولاد البنات عنده ليسوا بعقب . ويعطى الأقرب فالأقرب .

وقال أبو حنيفة : أقاربه ذوو رحمه ، ولا يعطى ابن العم ولا ابن الخال .

وقال الشافعي : إذا قال لأقاربي : دخل كل قرابة وإن بعد ، لا أصلاً وفرعاً وإذا قال لذريتي وعقبى : دخل أولاد البنات .

قال أحمد في إحدى روايته : من كان يصله في حياته فيصرف إليه ، وإلا فالوصية لأقاربه من جهة أبيه .

ولو أوصى لجيرانه . فقال أبو حنيفة : هم الملاصقون . وقال الشافعي : حد الجوار أربعين داراً من كل جانب . وعن أحمد : روايتان ، أربعون ، وثلاثون . ولا حد لذلك عند مالك .

### فصل

والوصية للميت عند أبي حنيفة والشافعي وأحمد : باطلة . وقال مالك بصحتها . فإن كان عليه دين أو كفارة صرفت . وإلا كانت لورثته .

ولو أوصى لرجل بألف ، ولم يكن حاضراً إلا ألف وبقى ماله غائب ، أو باقى ماله عقار أو دين ، وشح الورثة وقالوا : لا ندفع إلى الموصى له إلا ثلث الألف . فعند مالك : ليس لهم ذلك . وقال أبو حنيفة والشافعي وأحمد : له ثلث الألف . ويكون بباقي حقه شريكاً في جميع ما خلفه الموصى ، يستوفى منه حقه .

### فصل

وإذا وصى لغيره لم يبلغ الحلم ، وكان يعقل ما يوصى له به ، فوصيته جائزة عند مالك . وقال أبو حنيفة : بعدم الجواز . واختلف قول الشافعي . فالأصح من مذهبه : أنها لا تصح . وهو مذهب أحمد .

ولو اعتقل لسان المريض ، فهل تصح وصيته بالإشارة أم لا ؟ قال أبو حنيفة



وأحمد : لا تصح . وقال الشافعي : تصح . والظاهر من مذهب مالك : جواز ذلك .  
وإذا قبل الموصي إليه الوصية في حياة الموصي ، لم يكن له عند أبي حنيفة  
ومالك أنه يرجع بعد موته . وقال أبو حنيفة : ولا في حياة الموصي ، إلا أن يكون  
الموصي حاضراً . وقال الشافعي وأحمد : له الرجوع على كل حال . وعزل نفسه متى  
شاء . قال النووي : إلا أن يتعين عليه ، أو يغلب على ظنه تلف المال باستيلاء  
ظالم عليه .

وإذا أوصى لحر بأبيه الرقيق ، فقبل الوصية وهو مريض . فيعتق عليه أبوه .  
ثم مات الابن ، فعند مالك والجمهور : أنه يرثه . وقال الشافعي وأحمد : لا يرثه .  
وإذا قال : أعطوه رأساً من رقيق ، أو جلاماً من إبل ، وكان رقيقه أو إبله  
عشرة ، قال مالك : يعطى عشرهم بالقيمة . وقال الشافعي : يعطيه الورثة ما يقع عليه  
اسم رأس ، صغيراً كان أو كبيراً .

### فصل

وإذا كتب وصية بخطه ، ويعلم أنها بخطه ، ولم يشهد فيها ، فهل يحكم بها  
كما يحكم بها لو أشهد على نفسه بها ؟ الثلاثة على أنه لا يحكم بها . وقال أحمد : يحكم  
بها ما لم يعلم رجوعه عنها .

ولو أوصى إلى رجلين وأطلق ، فهل لأحدهما التصرف دون الآخر ؟ قال  
الثلاثة : لا تجوز مطلقاً . وقال أبو حنيفة : تجوز في ثمانية أشياء مخصوصة : شراء  
السكن ، وتجهيز الميت ، وإطعام الصغار وكسوتهم ، ورد ودعة بعينها ، وقضاء  
دين ، وإتقاذ وصية بعينها ، وعتق عبد بعينه . والخصوصة في حقوق الميت .

واختلفوا هل يصح التزويج في مرض الموت ؟ قال الثلاثة : يصح . وقال  
مالك : لا يصح للمريض الخوف عليه : فإن تزوج وقع فاسداً ، سواء دخل بها  
أو لم يدخل ، ويكون الفسخ بالطلاق .



فإن برىء من المرض ، فهل يصح ذلك النكاح أم يبطل ؟ عنه في ذلك روايتان .

ولو كان له ثلاثة أولاد . فأوصى لآخر بمثل نصيب أحدهم . قال الثلاثة : له الربع . وقال مالك : له الثلث .

ولو أوصى بجميع ماله ، ولا وارث له . قال أبو حنيفة : الوصية صحيحة . وهي رواية عن أحمد . وقال الشافعي ومالك ، في رواية عنه ، وأحمد في الرواية الأخرى : لا تصح . إلا في الثلث .

ولو وهب ، أو أعتق في مرضه ، وعجز الثلث . قال الثلاثة : يتحصان . وقال الشافعي : يبدأ بالأول . وهي رواية عن أحمد .

### فصل

وهل يجوز للوصي أن يشتري شيئاً لنفسه من مال اليتيم ؟ .  
قال أبو حنيفة : يجوز بزيادة على القيمة استحساناً . فإن اشتراه بمثل قيمته لم يجز . وقال مالك : له أن يشتريه بالقيمة . وقال الشافعي : لا يجوز على الإطلاق .  
وعن أحمد روايتان . أشهرهما : عدم الجواز ، والأخرى : إذا وكل غيره جاز .  
وإذا ادعى الوصي دفع المال إلى اليتيم بعد بلوغه . قال أبو حنيفة وأحمد : القول قول الوصي مع يمينه . فيقبل قوله كما يقبل في تلف المال ، وما يدعيه من الإتلاف يكون أمينا ، وكذا الحكم في الأب والحاكم والشريك والمضارب .  
وقال مالك والشافعي : لا يقبل قول الوصي إلا ببينة .

### فصل

والوصية للعامل صحيحة عند أبي حنيفة ومالك وأحمد . وللشافعي قولان . أحدهما : الصحة .



ولو أوصى لمسجد . قال مالك والشافعي وأحمد : تصح الوصية . وقال أبو حنيفة : لا تصح ، إلا أن يقول : ينفق عليه .  
ولو أوصى لبني فلان لم يدخل إلا الذكور بالاتفاق . ويكون بينهم بالسوية .

### فصل

والوصى الغنى ، هل يجوز له أن يأكل من مال اليتيم عند الحاجة أم لا ؟  
فذهب أبي حنيفة : لا يأكل بحال ، لا قرضا ولا غيره . وقال الشافعي وأحمد :  
يجوز له أن يأكل بأقل الأمرين من أجره عمله وكفايته . وقال مالك : إن كان  
غنياً فليستعفف ، وإن كان فقيراً فليأكل بالمعروف بقدر نظره وأجره عمله .

فأمره : قال السبكي في الطبقات : ذكر القاضي شريح فيما إذا قال الموصي  
« ما يدعي فلان فصدقوه » قال الثقفى : يحتمل أن يصدق في الجميع . وقال الزجاجي :  
هو إقرار لمجهول يعينه الوارث . وقال العبادي : هذا أشبه بالحق .  
ولابن الملقن في شرحه فروع .

الأول : أوصى لأعقل الناس في بلده ، صرف إلى أزهدهم في الدنيا . نص عليه .  
فإن قلت : الأخذ من الوصية ينافي الزهد . فالجواب : منع ذلك . فإن الزهد  
ترك فضول الدنيا . قال في الإحياء : والزهد ينقسم إلى فرض ، وهو الزهد في  
الحرام ، وإلى نفل . وهو الزهد في الحلال . وحكى بعضهم : أن الزهد لا يكون  
إلا في الحلال ، وأنه لم يبق في أموال الدنيا حلال ، فلا يتصور الزهد فيها اليوم .  
وقال القاضي : وكذا لو أوصى لأكيس الناس .

الثاني : لو أوصى لأحمقهم . فقد حكى الماوردي عن إبراهيم الحربي : أنه  
يصرف إلى أهل التثليث من النصاري<sup>(١)</sup> . قال الماوردي : وعندي أنه يصرف  
إلى أسفه الناس ، لأن الحق يرجع إلى العقل دون الاعتقاد .

---

(١) ويلحق بهم من يتخذون الموتى آلهة من دون الله . والأليق بأصول الإسلام .  
أن لا تنفذ وصيته ، وترد إلى الورثة ، أو تصرف في وجوه الخير والمصلحة للمسلمين .



الثالث : لو أوصى لأبخل الناس . قال القاضي حسين : يحتمل أن يصرفه لمن لا يعطى الزكاة ، ويحتمل أن يصرفه لمن لا يقرب الضيف . وأورد فيه حديثاً ، وهو أنه صلى الله عليه وسلم قال « برىء من الشح من أقرى الضيف ، وأعطى الزكاة وأدى الأمانة » .

الرابع : لو أوصى لسيد الناس . كان للخليفة ، أو لأعلم الناس : كان مصروفاً للفقهاء ، لاطلاعهم على علوم الشريعة التي هي بأكثر العلوم متعلقة . قاله كله الماوردي .

مسألة : لو أوصى لقوم فلان ، أو لقوم صالحين . ففي دخول النساء وجهان . أحدهما : الدخول ، لقوله تعالى ( ٦ : ٦٦ ) وكذب به قومك وهو الحق ) وعلى هذا : يدخل الخنثى في الوصية .

والثاني : لا يدخل النساء . لقول الشاعر :

وما أدري ، ولست إخال أدري أقوم آل حصن أم نساء ؟

وعلى هذا : فلا يدخل الخنثى في الوصية للقوم .

فائدة : لفظة « المتكلم » تطلق على من يعرف علم الكلام . وهو أصول

الدين . وإنما قيل له « علم الكلام » لأن أول خلاف وقع في الدين : كان في

كلام الله تعالى . أمخلوق هو أم غير مخلوق ؟ فتكلم الناس فيه . فسمى هذا النوع

من العلم كلاماً اختص به . وإن كانت العلوم جميعها تنشر بالكلام . قاله السمعاني .

مسألة : قال الشيخ عز الدين في القواعد : اختلفوا في اشتراط العدالة في

الإمامة العظمى ، لغلبة الفسوق على الولاية . فلو شرطناها لتعطلت الأمور .

ولما كان تصرف القضاة أعم من تصرف الأوصياء وأخص من تصرف

الأئمة . اختلف في إلحاقهم بالأئمة . فمنهم من إلحاقهم بالأئمة ، فلم يشترط عدالتهم

ومنهم من إلحاقهم بالأوصياء فاشترطها .



المصطلح : ويشتمل على صور .

منها : صورة وصية . ذكر أن الإمام الأعظم أبا حنيفة النعمان بن ثابت أملاها على البديهة . وهي مما ينبغي أن يعتنى بها لكونها من إنشاء ذلك الإمام الأعظم رحمه الله تعالى . هكذا نقله في الفتاوى الظهيرية .

\* وصورتها بعد البسملة الشريفة :

هذا ما أوصى به فلان بن فلان الفلاني ، وشهوده به عارفون ، في صحة عقله وثبوت فهمه ومرض جسمه ، وهو يشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، لم يلد ولم يولد ، ولم يتخذ صاحبة ولا ولداً ، ولم يكن له شريك في الملك ولم يكن له ولي من الدن . وهو الكبير المتعال ، وأن محمداً عبده ورسوله ، وأمينه على وحيه . صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه وسلم تسليماً كثيراً ، وأن الجنة حق ، وأن النار حق ، وأن الساعة آتية لا ريب فيها ، وأن الله يبعث من في القبور . مبتدئاً إلى الله تعالى أن يتم عليه ذلك ، ولا يسلبه ما وهب له فيه ، وما امتن به عليه ، حتى يتوفاه إليه . فإن له الملك ويده الخير ، وهو على كل شيء قدير .

أوصى هذا الموصى فلان ولده وأهله وقرباته وإخوته ومن أطاع أمره بما أوصى به إبراهيم بنيه ويعقوب ( يابني إن الله اصطفى لكم الدين . فلا تموتن إلا وأنتم مسلمون ) وأوصاهم جميعاً أن يتقوا الله حق تقاته ، وأن يطيعوا الله في سرهم وعلايتهم ، في قولهم وفعلهم ، وأن يلتزموا طاعته ، وأن يفتنوا عن معصيته ، وأن يقيموا الدين ولا يتفرقوا فيه ، وجميع ما أوصاهم به فلا غنى لهم عنه ، ولا غنى لأحد عن طاعة الله ، وعن التمسك بأمره .

أوصى هذا الموصى ، المسمى عافاه الله تعالى ، ولطف به ، إلى فلان بن فلان الفلاني : أنه إذا نزل به حادث الموت ، الذي كتبه على خلقه ، وسأوى فيه بين بريته ، وصار إلى ربه الكريم ، وهو يسأل خير ذلك المصير : أن يحتاط



على تركته الخلفة عنه . فيبدأ منها بمؤنة تجهيزه وتكفينه ومواراته في حفرته أسوة  
أمثاله . ثم يوفى ما عليه من الديون الشرعية المستقرة في ذمته ، وهي التي أقر بها  
هذا الوصى المسمى بمحضرة شهوده . وأشهدهم عليها بها . فمنها : ما أقر به أن عليه  
وفي ذمته بحق شرعى لفلان بن فلان الفلانى كذا ، ولفلان ابن فلان بن فلان  
الفلانى كذا . ومن ادعى غير من ذكرهم وسماهم عليه ديناً . وأثبتته فيدفعه إليه ،  
وأن يخرج عنه من ثلث ماله الخلف لفلان كذا ولفلان كذا - وإن كان يوصى  
بختمة<sup>(١)</sup> أو بحجة . فيذكرها أيضاً - ثم ما بقى بعد وفاء دينه وتنفيذ وصاياه يقسم  
بين ورثته ، وهم فلان وفلان ، على الفريضة الشرعية ، وأن ينظر في أمر ولده  
الصغير فلان ، ويحفظ له ما يخصه من تركته إلى بلوغه وإيناس رشده .

أوصى بذلك جميعه إليه ، وعول فيما ذكره عليه ، لعله بدياته وأمانته ،  
وعدالته ونهضته وكفايته . وجعل له أن يسنده إلى من شاء ، ويوصى به إلى من  
أحب ، والمسند إليه من جهته مثل ذلك ، والموصى إليه من جهته مثل ما إليه ،  
وصياً بعد وصى ، ومسنداً بعد مسند . وقبل الوصى منه ذلك في مجلس الإيصاء في  
وجه الموصى قبولاً شرعياً . وأشهدا عليهما بذلك . ويؤرخ .

\* صورة وصية إلى رجل وناظر عنه .

هذا ما أوصى فلان إلى فلان - أو أسند فلان وصيته الشرعية - حذراً من  
هجوم المنية ، واتباعاً لسنة النبوية ، حيث ندب إلى الوصية - إلى فلان في حال  
توكل جسده وصحة عقله ، وحضور حسه وفهمه ، وهو يشهد أن لا إله إلا الله ،  
وحده لا شريك له ، وأن محمداً عبده ورسوله ، وأن للموت حق ، وأن الجنة حق ،  
وأن النار حق ، وأن الساعة آتية لا ريب فيها ، وأن الله يبعث من فى القبور :  
أنه إذا نزل به حادث الموت الذى كتبه الله على العبيد ، وساوى فيه بين الصغير

(١) هذه الكلمة توجب الشك فى نسبة هذه الوصية إلى الإمام أبى حنيفة . لأن

زمنهم لم يكن قد حدث فيه السخافات التى منها الوصية بقراءة القرآن على التوتى .



والكبير ، والغنى والفقير ، والشقى والسعيد . وأن يحتاط على تركته الخلفة بعده ، أو الخلفة عنه . ويبدأ منها بثؤنة تجهيزه وتسكينه ، ومواراته في حفرته ، كاحسن ما يفعل بأمثاله على الأوضاع الشرعية ، والسنة الشريفة النبوية ، ثم يقضى ديونه الشرعية لتقر عينه ، فإن نفس المؤمن بدينه مرهونة ، وتنفيذ وصاياه من ثلث ماله ، لتسكون مقبولة إن شاء الله تعالى ، مع الصالح من أعماله . ثم يقسم تركته على مستحقى إرثه شرعاً . ويراعى ما يعتد به طريق الشرع . ويرعى ويحفظ ما يختص بأولاده الصغار لديه ، وهم فلان وفلان ، ويحتمد في حفظه والاحتراز عليه ويتصرف لهم فيه بما فيه الحفظ والمصلحة والقبلة ، والنمو والزيادة . عاملاً في ذلك بتقوى الله ، الذى له الحكم والإرادة . ويعامل لهم فيه بسائر المعاملات الجائزة المعتبرة الشرعية على القوانين المرعية ، والوجوه السائغة المرضية ، وينفق عليهم ويكسومهم من ماله من غير إسراف ولا تقتير ، مراقباً في ذلك كله السميع البصير . فإذا بلغ كل منهم رشيداً مصلحاً لدينه وماله . سلم إليه ما فضل من ماله . وأوصاه بحسن التصرف في ابتداء أمره وماله ، وأشهد عليه بقبضه . وصية صحيحة شرعية . أسندها إليه ، وعول فيها عليه ، أملاً بديانته وأمانته ، ونهضته وكفايته ، وأذن له أن يسند وصيته هذه إلى من شاء من أهل الخير والديانة ، والصدق والعفاف والأمانة ، إذناً شرعياً . وقبل الموصى إليه ذلك منه قبولاً شرعياً . وجعل الموصى النظر في هذه الوصية أملاً ، بحيث لا يتصرف الموصى المذكور في ذلك ، ولا في شيء منه إلا بإذن الناظر المشار إليه ، ومراجعته فيه ومشاورته ومشاركته وإطلاعه ، إلا أن يسافر الناظر إلى فوق مسافة القصر . فإن سافر أو مرض واشتغل بمرضه ، كان للموصى التصرف من غير مشاركة إلى أن يعود من سفره . قبل الوصى والناظر منه ذلك قبولاً شرعياً . ورجع الموصى المذكور عن كل وصية كان أوصى بها قبل هذه الوصية . وأخرج من كان أوصى إليه وعزله



عما كان أوصى به إليه . فلا وصية لأحد سوى هذا الموصى المسمى أعلاه . بنظر الناظر المشار إليه أعلاه . ويكمل :

\* وصورة الوصية بتنفيذ الوصايا من الثلث ، وما فضل من الثلث بعد تنفيذ الوصايا يشتري من عرضه ملكا ، ويقفه وفقاً صحيحاً شرعياً على قارئين ، وغير ذلك من جهات البر :

يكتب الصور كما تقدم إلى قوله « وتنفيذ وصاياه من ثلث ماله » وما فضل من الثلث بعد تنفيذ الوصايا يشتري من عرضه بمبلغ كذا مكاناً ملكاً ، ويقفه وفقاً صحيحاً شرعياً على قارئين حافظين لكتاب الله تعالى ، مجيدين للقراءة يجلسان صبيحة كل يوم بعد صلاة الصبح بالجامع الفلاني بالمكان الفلاني منه ، ويقرآن مجتمعين جزءاً من القرآن . فإذا ختما قراءة الجزء الشريف يهديان ثواب القراءة الشريفة للموصى المذكور ولجميع المسلمين . وأن يشرط البداءة من ريعه بعمارته وإصلاحه وترميمه . وما فضل بعد ذلك يصرف إلى القارئ المذكورين بينهما بالسوية . وأن يكون ماله عند انقطاع سبله ، وتعذر جهاته : إلى الفقراء والمساكين من أمة محمد صلى الله عليه وسلم ، وأن يكون النظر في ذلك للموصى المذكور ، ثم للأرشد فالأرشد من أولاده ، ثم لأولادهم ، ثم لأولاد أولادهم ، ثم لنسبهم وعقبهم ، ثم لحاكم المسلمين .

وما فضل من الثلث بعد ذلك : ابتاع به الوصى قصاً جديداً بيضاً ، وتصدق بها على الفقراء من أرباب البيوت المستورين الذين لا يعرفون بالسؤال . ثم يقسم الوصى المذكور بإذن الناظر الثلثين الباقيين من التركة ، بعد صرف الثلث الموصى بصرفه ، بين ورثته المستحقين لميراثه ، المستوعبين لجميعه . وهم زوجته فلانة ، وأولاده منها ومن غيرها فلان وفلان وفلان . فمن كان منهم بالغاً رشيداً حفظ ماله تحت يده ، وتصرف له فيه بتقوى الله تعالى . ويكمل على نحو ما سبق . وإن كان لم يجعل عليه في ذلك ناظر . كتب بعد قوله « وصية صحيحة



شرعية ، أسندها إليه ، وعول فيها عليه « ولم يجعل عليه في ذلك ناهراً ولا مشاركا ولا أميناً ، لعله بديانته ، ووثوقه بأمانته ومعرفته بنهوضه وكفايته .  
وإن كان القبول من الوصى قبل الموت ذكره . وأثبت كتاب الوصية عند حنفي ، أو مالكي ، أو حنبلي .

وإن كان القبول بعد الموت فقد ارتفع الخلاف ، فيثبتته عند أحد القضاة لا بعينه .  
وإن كان قد أوصى أن يقف عنه مكاناً معيناً من أملاكه المخلفة عنه كتب :  
أوصى فلان إلى فلان أن يقف عنه بعد وفاته إلى رحمة الله تعالى جميع المال كان  
الفلاني الذي أنشأ المعروف به - ويصفه ويحدده - بحقوقه كلها ، وفقاً صحيحاً  
شرعياً ، بعد اعتبار قيمة الموقوف المدين ، ومعرفة قيمته ، وأنها لا تباع مقدار الثلث  
من تركته . على أنه يبدأ أولاً من ربه بهارته وإصلاحه وتربيته . وما فضل  
بعد ذلك يصرف إلى الجمة الفلانية ، أو إلى الفقراء والمساكين . وجعل له أن  
يشترط في هذا الوقف كذا وكذا . وحصل له النظر في ذلك ، وأن يفوضه إلى من  
يراه ، ويسنده إلى من شاء . والمسند إليه كذلك ، وصياً بعد وصي . ويكمل على  
نحو ما سبق .

\* وصورة وصية المقتول في حال جراحته :

أوصى فلان المقتول المجروح جراحات جائرة ، لا يمكن البرء منها ، إلى  
فلان ، طائماً مختاراً في صحة عقله وفهمه ، ووجود الجراحات برأسه وجسمه ،  
متلفظاً بالشهادتين ، موقناً بالموت والبعث والنشور ، عالماً أنه لا مفر من قضاء الله  
المقدور : أنه إذا نزل به حادث الموت المحتوم الذي حكم به على سائر البرية الحى  
القيوم : أن يحتاط على موجوده - ثم يذكر جميع ما وصى به - ويكمل على نحو  
ما تقدم .

وهذه الوصية صحيحة عند مالك ، وفي إحدى الروايتين عن أحمد وفي أحد  
الأقوال الثلاثة عن الشافعي على الإطلاق ، باحالة عند أبي حنيفة .



\* وصورة الوصية من الحر للعبد ، سواء كان عبد الوصى ، أو عبد غيره ، على مذهب مالك وأحمد :

أوصى فلان إلى عبده فلان ، الرجل الكامل ، المعترف لسيده المذكور بالرق والعبودية - أو إلى فلان بن عبد الله - الرجل الكامل ، رقيق فلان باعترافه بذلك لشهوده . ويسوق ألفاظ الوصية على نحو ما تقدم .  
وهذه الوصية عند أبي حنيفة صحيحة إلى عبد نفسه ، بشرط أن لا يكون أولاده كباراً . وباطلة عند الشافعى فى الحالتين .

وإن كان قد أوصى إلى فاسق ، مثل صاحب مكس . فعند أبي حنيفة : إذا كان أوصى فاسقاً ، ولم يخرج له الحاكم من الوصية . نفذ تصرفه . وفى الرواية الثانية عن أحمد : أنها تصح ، ويضم الحاكم إليه أميناً ، وهى اختيار الخرق . فيرفع وصيته إلى حاكم حنبلى يرى العمل بالرواية الأخرى ، ويحكم بموجبها ، مع العلم بالخلاف .

\* وصورة الوصية إلى الصبى المميز :

أوصى فلان إلى فلان الصبى المميز - ويجرى الوصية إلى آخرها بشروطها - وهذه الوصية صحيحة عند مالك وأحمد . وفى أحد القولين للشافعى . وباطلة عند أبي حنيفة . وفى القول الآخر عن الشافعى ، فيرفع إلى حاكم يرى صحتها ليثبتها ويحكم بالموجب ، مع العلم بالخلاف .

\* وصورة وصية الصبى إلى آخر فيما هو وصى فيه ، إن كان الموصى الأول جعل له ذلك :

أوصى فلان إلى فلان الوصى على أيتام فلان الذى أوصى إليه من قبل تاريخه الوصية الشرعية ، وجعل له أن يوصى بها ، ويسندها إلى من أراد ، بمقتضى كتاب الوصية ، المحض من يده ، المتضمن لذلك ، وغيره المؤرخ بكذا ، الثابت مضمونه لدى الحاكم الفلانى ، المؤرخ بثبوته بكذا .



وإن كان قد أوصى إليه رجل ، ولم يجعل له أن يوصى ، فأوصى هو بتلك الوصية ، فيكتب الوصية إلى آخر . ولا يتعرض إلى ذكر أنه جعل له أن يوصى ، ويثبت عند القاضي الحنفى ، ويحكم بموجبه ، مع العلم بالخلاف .

\* وصورتها : أوصى فلان إلى فلان فيما هو وصى فيه - أو بما هو وصى فيه - عن فلان ، أو أسند فلان إلى فلان ، وصية فلان المسندة إليه على أولاده لصابه بمقتضى كتاب الوصية الذى من مضمونه : أنه أوصى إليه فى كذا وكذا . المؤرخ بكذا الثابت ، مع قبوله إياها بمجلس الحكم العزيز الفلانى ، الثبوت الشرعى أن يحتاط على ما هو تحت يده من تركة فلان المذكور أعلاه لأولاده الصغار فلان وفلان ، من عين ودين وقماش وأثاث ورقيق وحيوان وصامت وناطق وغير ذلك ، بما هو مفروز معين ، معزول عن ملك نفسه ، مضبوط بحرر بأوراق مشحولة بخطوط العدول المندوبين لذلك من مجلس الحكم العزيز الفلانى . وأن يتسلم ذلك جميعه وينقله إلى تحت يده ، وينظر الأيتام المذكورين فيه ، ويتصرف لهم بسائر التصرفات الشرعية ، على القوانين المعتبرة المرصية ، بما فيه الحفظ والمصلحة والنبطة لهم ، من البيع والشراء والأخذ والعطاء - ويذكر الكسوة والنفقة عليهم حسبما أوصى إليه والدهم - ويكمل .

وقد تقدم أن هذه الوصية صحيحة عند أبى حنيفة وأحمد فى إحدى الروايتين عنه ، سواء كان قد أذن له أن يوصى إلى معين أو إلى غير معين . وهى صحيحة أيضاً عند مالك ، إذا أطلق ولم ينه عن الوصية ، أو كان قد أذن له أن يوصى ، خلافاً لأحد قولى الشافعى ، وأظهر الروايتين عن أحمد .

\* وصورة الوصية لمسجد بنى فلان :

أوصى فلان لمسجد بنى فلان - ويصفه ويحدده - بكذا وكذا ، وصية صحيحة شرعية .

وهذه الوصية صحيحة عند الثلاثة ، خلافاً لأبى حنيفة .



وإن قال الوصى : أوصيت إلى مسجد بنى فلان بكذا ، يصرف ذلك في مصلحه . وقد ارتفع الخلاف وزال الإشكال . وتكون الوصية أيضاً صحيحة عند أبى حنيفة .

\* وصورة الوصية لبنى فلان ، وهى تناول الذكور دون الإناث بالاتفاق : أوصى فلان لبنى فلان بجميع الثلث من ماله الخلف تركته عنه بعد وفاء ديونه ، وصرف مؤنة تجهيزه وتكفينه ومواراته في حفرته ، يصرف على الموصى لهم الذكور دون الإناث ، بينهم على مقتضى الشريعة المطهرة المقتضية التسوية<sup>(١)</sup> ، وصية صحيحة شرعية . ويكمل على نحو ما سبق .

وكذلك إذا أوصى لولد فلان . فإنه يتناول الذكور والإناث بينهم بالسوية .

\* وصورة إسناد نظر من ناظر شرعى :

أشهد عليه فلان - وهو الناظر الشرعى - فى الأماكن الآتى ذكرها ، وفى أمر الأماكن الموقوفة عليها ، وله ولاية الإسناد فى ذلك شرعاً شهوده ، إسهاداً شرعياً : أنه أسند النظر فى أمر كذا وكذا - وتوصف الأماكن وتحدد - وفى أمر ما هو موقوف على ذلك بالبلاد الفلانية وأعمالها ، وفى جميع ماله فيه النظر شرعاً ، إلى فلان الفلانى ، إسناداً صحيحاً شرعياً . وفوض إليه النظر فى ذلك كله تفويضاً صحيحاً شرعياً ، استفاد به التصرف فى ذلك . وفى أوقافه المشار إليها . وفى جميع ما للسند المشار إليه النظر فيه شرعاً ، بسائر التصرفات الشرعية على مقتضى شرط الواقف رحمه الله تعالى ، بحكم النظر الصحيح الشرعى المسند إليه من المسند . وصارت الأماكن المذكورة كلها بحكم هذا الإسناد : جارية تحت نظر المسند إليه يتصرف فى ذلك تصرف النظار التصرفات الشرعية بالوجوه الجائزة شرعاً ، الموافقة لشرط الواقف المذكور . واستقر له من المعلوم على ذلك جميعه ما كان مستقراً للمسند

---

(١) وهل الشريعة الإسلامية الرشيدة تقتضى حرمان الإناث ؟ اللهم إن هذا ظلم



المشار إليه ، أسوة من تقدمه من النظار على ذلك . وجعل المسند المشار إليه ،  
للمسند إليه المذكور : أن يسند ذلك إلى من شاء ، ويفوضه إلى من يرى ،  
ويستنيب فيه من أراد ، على الوجه الشرعى السائغ في مثله ، حسبما هو معمول له ،  
ولمن يؤل النظر إليه من الواقف المشار إليه ، ناظرًا بعد ناظر . قبل ذلك منه قبولاً  
شرعياً . ويؤرخ .

\* وصورة وصية . وصدرها يصلح أن يكتب عن صالح زاهد متدين :  
أوصى العبد الفقير إلى ربه ، المعترف بذنبيه ، المبتهل في العفو إليه ، الواثق  
بصفحه عنه عند القدوم عليه ، والعرض بين يديه ، الحسن الظن بأفعاله ، المعول على  
جوده ، المعتمد على كرمه وسعة رحمته وجزيل إفضاله ، الآمل فيض عطائه ورضوانه ،  
الراجى تجاوزه عن سيئاته بغفرانه . في حال كذا . اقتداء بأفعال أولى العزم ،  
ومبالغة في الاحتياط والحزم ، واعتماداً على ماورد في الخبر عن سيد البشر ، من  
الندب إلى الوصية والحث عليها . إذ كانت من مؤكدات الشريعة ، والأحكام  
النافذة الرفيعة : أوصى الموصى المذكور ، وهو يشهد بما شهد الله به لنفسه والملائكة  
وأولو العلم من خلقه : أنه الله الذى لا إله إلا هو الحى القيوم ، القاضى على خلقه  
بالقضاء المحتوم ، شهادة بريئة من أسباب النفاق ، موقوفة على الإخلاص والاتفاق  
وأن الدين عند الله الإسلام ، وأن محمداً عبده ورسوله الذى أمر بالوصية ، وحث  
عليها وشرعها لأئمة وندب إليها . صلى الله عليه وعلى آله وصحبه بحجج الظلام وهداة  
المهتدين إلى تقرير أحكام شرائع الإسلام ، صلاة دائمة على ممر الدهور والأعوام .  
أوصى هذا الموصى المشار إليه . أطلع الله من بروج معرفته كواكب العناية ،  
ونشر له في رياض حضرته أعلام الولاية ، وأظهره على خفايا الأسرار ، وكشف  
له عن حقائق الآخرة . وهو في هذه الدار . أنه متى وافاه حمامه ، وانقضت  
أعوامه ، وشهوره وأيامه ، ودنا إلى الآخرة رحيله ، وانقطع من الحياة رجاءه وتأميله ،  
ولحق من سلف من القرون ومضى ، ونفذ أجله وانقضى ، وسلك سبيلاً يتساوى



فيه الشريف والمشروف . وصار أمن كل واحد عليه موقوف . وأسند الوصية إلى فلان . ويكمل ويؤرخ .

\* وصورة وصية نصراني لمسلم ، وفيها يقدم اسم المسلم على النصراني :  
هذه وصية لفلان المسلم من فلان النصراني ، عند مأسأله في ذلك . أوصى إليه وهو في صحة عقله ومرض جسمه ، وجواز أمره ، وهو داخل تحت ملته ودينه ، مقر بمذهبه ومعتقده ومعبوده على قدر يقينه ، جائز التصرف في أمواله على عادة أمثاله . وتحت ظلال هذه الدولة الشريفة . رانع في ظلال عدلها الوريقة ، أنه متى هلك ، وعجل الله بروحه إلى حيث أراد . فليبدأ فلان الموصى لاحتياط على جميع موارثه المخلف عنه يوم ذاك . ويكمل على نحو ما سبق .

#### فصل في الشهادة بعدالة الوصي

إذا مات الموصى واحتيج إلى ثبوت الوصية ، يكتب في هامشها : يشهد من يضع خطه فيه بمعرفة فلان الموصى إليه المعرفة الشرعية ، ويشهدون مع ذلك أنه عدل أمين كاف للتصرف ، أهل لما أسند إليه من الإيصاء المشروع فيه . وأن ضمنه الوفاء والقبول كتب ، وبقبوله لذلك بعد وفاة الموصى المذكور القبول الشرعي . ويؤرخ .

\* وصورة ما إذا عزل الوصي وصيه ، وأقام غيره :

حضر إلى شهوده في يوم تاريخه فلان ، وأشهد عليه : أنه عزل فلاناً عن وصيته التي كان أسندها وفوضها إليه من قبل تاريخه ، عزلاً شرعياً . ورجع عن ذلك في حقه رجوعاً شرعياً . وأبطل ما كان جعله له من ذلك ، وأخرجه منه ، وأنه أسند وصيته المذكورة لفلان . وجعله وصياً عنه في ذلك كله . وأقامه مقام نفسه . وأشهد عليه بذلك . وإن كان مكتوب الوصية حاضراً . كتب هذا الفصل في هامشه .



فائدة : أوصى للعلماء ، أو لأهل العلم : صرف للعلماء بالشرع دون غيرهم ،  
وهم أهل التفسير والحديث والفقه . ولا يدخل فيه الذين يسمعون الحديث ، ولا علم  
لهم بطرقه وأسماء الرجال والمتون . فإن السماع المجرد ليس بعلم . ولا يدخل أيضاً  
المقرئون ، ومعبرو الرؤيا ، والأدباء ، والأطباء ، والمنجمون ، والحساب والمهندسون  
والمتكلمون .

وإن أوصى للفقهاء أو المتفقهة ، أو للصوفية : صرف إلى من حصل من الفقه  
شيئاً ، وإن قل . والمتفقهة هم المشتغلون بتحصيل الفقه المبتدئ والمتنهي على خلاف  
فيه . والصوفية المشتغلون بالعبادة في غالب الأوقات ، المعرضون عن الدنيا .  
ولو أوصى لأجهل الناس صرف إلى عبدة الأوثان . فإن قال « من المسلمين »  
صرف إلى من يسب الصحابة <sup>(١)</sup> . رضى الله عنهم أجمعين .

ضابط : إذا توفى الموصى ، وقبل الوصى الوصية ، وثبت على حاكم الشريعة  
المطهرة ، ما يعتبر ثبوته فيها بالطريق الشرعى ، واحتيج إلى الحوطة على تركه  
المتوفى بحضور شاهدى الوصية ، أو غيرها - كتب في أول قائمة أوراق عرض  
الموجود الخلف عن فلان المتوفى إلى رحمة الله تعالى قبل تاريخه ، المنحصر إرثه  
الشرعى فى زوجته فلانة وأولاده منها - أو من غيرها ، أو منها ومن غيرها - فلان  
وفلان وفلان ، ويميز البالغ بالبلوغ ، ويميز القاصر عن درجة البلوغ الداخلى تحت  
وصية فلان المسند إليه من أبيه المذكور مما عرض ذلك ، بحضور فلان الوصى على  
التركة والأيتام المذكورين ، وحضور من سيضع خطه بظاهره من العدول  
المندوبين لذلك من مجلس الحكم العزيز الفلانى فى تاريخ كذا .

(١) الأجدر أن تطلق الجاهلية على الذى يسب رب العالمين باتخاذ الوسطاء  
والسياقات عليه من الموتى ، مع أن هؤلاء الجاهلين يكرهون هذا من حكمهم  
ورؤسائهم ، لأنه يضيع على ذوى الحقوق حقوقهم ، ثم هم يدينون به لله . وسبحان  
الله وتعالى عن ذلك علواً كبيراً . وإنما راج هذا يوم غلب على الأمة التقليد الأعمى ،  
وعقائد الصوفية المفرقة بين الشريعة والحقيقة والظاهر والباطن .



ويكتب في الهامش الأيمن : النقد كذا ، والقماش كذا . ويفصل النقد : هرجه ، وأفلوريه ، وأشرفية ، وفضة ، مايوزن بوزنه ، وما يعد بعدته . ويفصل القماش قطعة قطعة ، ويذكر نوعها وصفتها ، ثم يكتب السكتب ، ويصفها بأسمائها وعدة أجزائها ، ثم السلاح ، ثم العقار ، ثم مساطير الديون ، ويضمن هذه الأوراق ذكر جميع الموجود والخلف ، وينبه على ما يدخل تحت الختم منه وما لم يدخل - فإذا انتهى ذلك جميعه سد القوائم ، وذكر عدتها في رسم شهادته ، كيلا تسقط قائمة أو تسرق ، ويشبك القوائم ويكتب شهود العرض بظاهر أول قائمة حضرت ذلك ، والأمر على ما نص وشرح فيه . وعدة هذه القوائم كذا وكذا قائمة . كتبه فلان الفلاني .

ثم توضع هذه القوائم في خزانة أو حاصل ، ويقفل عليها بقفل ويختم ، ويعطى الختم للوصي ، أو يجعل عند الشهود . فإذا أرادوا المبيع حضر الوصي والشهود وغير المحجور عليه من الورثة أو وكيله ، ويفتح الحاصل ويخرج ما فيه ، ويباع كل شيء في سوقه بحضور الشهود .

\* كتابة أوراق المبيع : أن يكتب الشاهد في رأس القائمة : المبيع من تركة فلان ، المتوفى إلى رحمة الله تعالى قبل تاريخه - ويستوفي ذكر جميع ما في أوراق العرض إلى أن ينتهي من ذكر الورثة - ثم يقول : مما تولى بيع ذلك فلان الوصي الشرعي على التركة المذكورة ، فلان الوارث ، أو وكيله الشرعي ، بحضور شهوده ، دلالة فلان ، وصرف فلان بالسوق الفلاني ، في تاريخ كذا - ثم يكتب القماش أولا قطعة قطعة ، أو غيره بحسب ذلك السوق . فإن كان فيه سلاح بدأ بالسلاح . وكلما بيعت قطعة كتب ثمنها مقابلها في الهامش الأيسر ، واسم مشتريها في الوسط بين الهامشين ، والدلال تحت اسم المشتري ، وشطب عليها في أوراق العرض ، إلى أن ينتهي ذلك السوق يحمل ثمن المبيع ، ويصرف من ذلك ما ينبغي



صرفه . مثل دلالة كذا ، أو أجرة حانوت كذا ، من عمالة الشهود كذا ، إلى أن ينتهى المصروف ، ويبرز الباقي .

فإن تسلم الوصى كتب : مما تسلم ذلك الوصى المذكور . وإن استمر في جهة أربابه كتب : مما هو مستقر في جهة أربابه ، وعلى الصيرفي المذكور استخراج . وإن كان تحت يد الصيرفي ، كتب : مما استقر حاصل الصيرفي المذكور . وهكذا إلى أن ينتهى المبيع بأسواقه ، ويكتب الشاهد بجميع كل سوق مخزومة . وإن كان المبيع في سوق واحد فجميع كل يوم مخزومة ، ويشملها هو ورفيقه بخطهما . وتسلم للوصى ، حتى يطمئن قلبه .

\* وصورة ما يكتب في المخزومة : مخزومة مباركة بمبيع من تركة فلان بمباشرة وصية فلان وزوجته فلانة ، أو وكيلها الشرعى فلان ، بالسوق الفلاني ، صرف فلان مما تسلم ذلك الوصى المذكور ، أو مما استقر حاصل الصيرفي المذكور في تاريخ كذا وكذا ، مبالغ كذا وكذا ، المصروف من ذلك كذا ، البارز كذا . فإذا تكملت الأسواق بالمبيع ، ولم يبق شيء من الموجود . كتب جامعة بجميع الأسواق . \* وصورتها : جامعة مباركة ، تشتمل على جميع ما تحصل من ثمن الموجود الخلف عن فلان . المتوفى إلى رحمة الله تعالى قبل تاريخه ، المنحصر إرثه الشرعى في زوجته فلانة وأولاده منها ، أو من غيرها ، فلان وفلان وفلان - كما تقدم - مما تولى بيع ذلك وقبض ثمنه وصيه الشرعى فلان وزوجته المذكورة ، أو وكيلها فلان ، مما حرر ذلك مخصوصاً مساقاً ، مضافاً إلى ذلك ما يجب إضافته من استقبال يوم كذا وإلى كذا ، بحضور من سيضع خطه بظاهره من العدول . صرف فلان الفلاني بتاريخ كذا وكذا - ويفصل الأسواق كل سوق يبيعه وجملته ومصروفه وبارزه ، مستدلاً على ذلك من المحازيم . وإن شاء كتب ثمن المبيع جملة واحدة . وكتب المصروف جملة واحدة - ويكتب البارز بعد ذلك للقسمة كذا وكذا . ثم يقسم بين الورثة على قدر حصصهم بالفريضة الشرعية . ويتسلم الوصى حصص



محاجيره ، ثم يكتب بعد ذلك فرض الحاكم المحجور في ماله مطلقاً .  
وسياتى في صورة الفرض في كتاب النفقات إن شاء الله تعالى .  
وإذا أراد المشترون أوراقا بالذى اشتروه من التركة ليقبضوا ثمنه : كتب  
لكل واحد ورقة .

\* صورتها : من جهة فلان الفلانى . ثمن ما ابتاعه من تركة فلان بمباشرة  
وصيه فلان بالسوق الفلانى كذا وكذا - ويفصل ثمن كذا وكذا ، وثمن  
كذا وكذا وكذا ، إلى أن يأتى بالتفصيل على الجملة بالمطابقة والصحة - ثم يقول :  
صرف فلان ، أو جباية فلان . ويؤرخ . ويكتب الوصى علامته في أعلى الطرة ،  
أو اسمه والشهود إلى جانبه . فإذا قبض الصيرفى : أشهد عليه في ظاهر الوصول  
بالقبض ، ويعطيه للمشتري . والله أعلم .

## كتاب الوديعه

وما يتعلق بها من الأحكام

« الوديعه » مشتقة من السكون . فكأنها عند المودع ساكنة مستقرة .  
وقيل : إنها مشتقة من الدعة ، فكأنها في دعة عند المودع .  
والأصل في الوديعه : الكتاب ، والسنة ، والإجماع .  
أما الكتاب : فقوله تعالى ( ٤ : ٥٨ ) إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات  
إلى أهلها ) وقوله تعالى ( ٢ : ٢٨٣ ) فليؤد الذى ائتمن أمانته ) وقوله تعالى  
( ٣ : ٧٥ ) ومن أهل الكتاب من إن تأمنه بقنطار يؤده إليك ، ومنهم من إن  
تأمنه بدينار لا يؤده إليك ) فدل على أن الأمانة أصل في الشرع .  
وأما السنة : فما روى أن النبى صلى الله عليه وسلم قال « أد الأمانة إلى من  
ائتمنك ، ولا تخن من خانك » أى لاتقابله بخيانة .

وروى « أن النبى صلى الله عليه وسلم كانت عنده ودائع بمكة ، فلما أراد



أن يهاجر تركها عند أم أيمن . وخلف عليها ليردها على أهلها » .  
وأما الإجماع : فإن الأمة أجمعت على جواز الإيداع .  
والناس في قبول الوديعة على ثلاثة أضرب .

ضرب : يعلم من نفسه القدرة على حفظها ، ويأمن من نفسه الخيانة فيها ،  
ولا يخاف التلف عليها إن لم يقبلها . فهذا يستحب له قبولها ، لقوله تعالى ( ٥ : ٢ )  
وتعاونوا على البر والتقوى . ولا تعاونوا على الإثم والعدوان . واتقوا الله . إن الله  
شديد العقاب ) ولا يجب عليه قبولها لأنه لا ضرورة به إلى ذلك .

وضرب : يجب عليه قبولها ، وهو أن يأتي رجل بمال ليودعه في مكان عند  
رجل ، وليس هناك من يصلح لحفظها إلا هو . ويعلم أنه إن لم يقبل ذلك منه  
هلك المال . فيجب عليه القبول ، لقوله عليه الصلاة والسلام « حرمة مال المؤمن  
كحرمة دمه » ولو خاف على دمه وقدر على الدفع عنه ، أوجب عليه ذلك .  
وكذلك ماله . فإن لم يقبلها أثم ، لما ذكرناه . ولا يضمن المال إذا تلف ، لأنه لم  
يوجد منه تعد ، فهو كما لو قدر على الدفع عن نفس غيره ولم يدفع عنه حتى قتل .  
وضرب : يكره له قبولها ، وهو من يعلم من حال نفسه العجز عن حفظ  
الوديعة ، أو لا يأمن من نفسه الخيانة ، فلا يغرر بمال غيره ، ويعرض نفسه  
للضمان . فإن قبلها لم يجب عليه الضمان إلا بالتمدى .

ويعتبر في المودع والمودع ما يعتبر في الموكل والوكيل .  
ولا بد من صيغة من المودع بأن يقول : استودعتك هذا المال ، أو استحفظتك  
إياه ، أو استنبتت في حفظه . والأظهر : أنه لا يعتبر القبول باللفظ ، ويكفي القبض  
ولو أودعه صبي أو مجنون مالا لم يقبله . فإن قبل ضمن .  
ولو أودع مالا عند صبي ، فتلف عنده لم يضمنه . ولو ألقاه ، فالأظهر : أنه  
يضمن ، والسفيه كالصبي في إيداعه .



وترتفع الوديعة بموت المودع والمودع ، وبالجنون والإغماء .  
وللمودع أن يستردها متى شاء . وللمودع كذلك .  
والأصل في الوديعة : الأمانة . وقد تصير مضمونة بعوارض .  
منها : أن يودع غيره بغير إذن المالك من غير عذر . فيضمن .  
ومنها : إذا أودع القاضى على وجه أنه لا يضمن .  
وإذا لم تزل يده عن الوديعة فلا بأس بالاستعانة بغيره ، بأن يدفعها إليه  
ليحملها إلى الحرز ، أو ليضعها في الخزانة المشتركة بينهما . وإذا أراد سفرأ فليردها  
إلى المودع أو وكيله . فإن لم يظفر بهما دفعها إلى القاضى . فإن لم يجده فإلى أمين .  
فإن دقها في موضع وسافر ضمن ، إلا أن يعلم بها أمين يسكن ذلك الموضع ،  
فلا يضمن في أظهر الوجهين . ولو سافر بها ضمن ، إلا إذا وقع حريق أو غارة ،  
وعجز عن دفعها إليه على ما ذكرنا .  
ووقوع الحريق والإغارة في البقعة ، وإشراف الحرز على الخراب : أعذار .  
وإذا وقع المودع في مرض الموت : فينبغى أن يرد الوديعة إلى المالك ، أو  
وكيله ، وإلا فيودعها عند الحاكم أو أمين ، أو يوصى بها . فإن لم يفعل ضمن ،  
إلا إذا لم يجد الفرصة . بأن مات فجأة ، أو قتل غيلة .  
ومنها : إذا نقل الوديعة من محلة إلى محلة ، أو من دار إلى دار . والمنقول  
منه أحرز : ضمن . وإن تساوى ، أو كان المنقول إليه أحرز : فلا ضمان .  
ومنها : أنه لا يدفع في مهلكات الوديعة . فلو أودعه دابة . فترك علفها ،  
ضمن إلا أن ينهأ عنه ، فلا يضمن على الأصح . ثم لا يلزمه العلف من ماله ،  
بل يعلق بما دفع إليه المالك . فإن لم يدفع إليه شيئاً راجعه أو وكيله . فإن لم  
يجدهما رفع الأمر إلى الحاكم .  
ولو بعثها مع من يسقيها لم يضمن على الأظهر .



وعلى المودع تعريض ثياب الصوف للريح ، كيلا يفسدها الدود . وكذا لبسها عند الحاجة .

ومنها : لو عدل عن الحفظ على الوجه المأمور به إلى غيره ، وتلفت الوديعة بسبب الوجه المعدول إليه ضمن . فلو قال : لا ترقد على الصندوق ، فرقد وانكسر رأس الصندوق بثقله وتلف مافيه ضمن . وإن تلف بسبب آخر لم يضمن على ظاهر المذهب : وكذا لو قال : لا تقفل عليه ، فأقفل .

ولو قال : اربط هذه الدراهم في كمي ، فأمسكها في يده ، فتلفت . فالأصح : أنه يضمن إن ضاعت بنوم أو نسيان . ولا يضمن إن أخذها غاصب . ولو جعلها في جيبه بدلاً عن الربط في السكم لم يضمن . وبالعكس يضمن . ولو سلم إليه الدراهم في السوق ولم يبين كيفية الحفظ ، فربطها في السكم وأمسكها في اليد . فقد بالغ في الحفظ . وكذا لو جعلها في جيبه .

ولو أمسكها بيده ولم يربطها في السكم لم يضمن إن أخذها غاصب ، ويضمن إن تلفت بغفلة أو نوم ، ولو أنه لما سلمها إليه في السوق قال احفظها في البيت . فينبغي أن يمضي إليه ويحجزها فيه ، ولو أخر من غير عذر ضمن . ومنها : إذا ضيغ الوديعة ، بأن جعلها في مضيفة ، أو في غير حرز مثلاً ، أو سعى بها إلى من يضارر المالك ، أو دل عليها السارق : ضمن . ولو أكرهه الظالم حتى سلمها إليه . فالظاهر : أن للمالك مطالبة بالضمن ، ثم يرجع هو على الظالم .

ومنها : الانتفاع بالوديعة ، كلبس الثوب ، وركوب الدابة ، خيانة مضمونة . وكذا أخذ الثوب للبس ، والدراهم للانفاق . ولو نوى الأخذ ولم يأخذ لم يضمن على الأظهر .

ومنها : إذا خلط الوديعة بمال نفسه ، وارتفع التمييز : ضمن . وكذا لو خلط دراهم كيس بدراهم كيس آخر من مال المودع . ضمن في أظهر الوجهين .



ومنها : إذا صارت الوديعة مضمونة على المودع بانتفاع وغيره ، ثم إنه ترك الخيانة : لم يبرأ . ولم يعد أميناً ، إلا إذا أحدث له المالك استئماناً ، فأظهر الوجهين ، أنه يبرأ .

وإذا طلب المالك الوديعة : فعلى المودع الرد ، بأن يخلى بين المالك وماله ، فإن آخر من غير عذر ضمن . وإن ادعى التلف وذكر سبباً خفياً - كالسرقة ، أو لم يذكر سبباً - صدق بيمينه ، وإن ذكر سبباً ظاهراً - كالخريق - فإن عرف ما يدعيه صدق باليمين ، وإن لم يعرف عمومه . وإن عرف فلا حاجة إلى اليمين . وإن لم يعرف ما يدعيه طوالب بالبينة . ثم إنه يحلف على حصول الهلاك به .

وإن ادعى الرد على المالك الذى أئتمنه صدق بيمينه . وإن ادعى الرد على غير من أئتمنه صدق بالبينة . وذلك كما إذا ادعى الرد على ورثة المالك ، وادعى وارث المودع الرد على المالك ، أو أودع عند السفر أميناً ، فادعى الأمين الرد على المالك ، فإنهم يطالبون بالبينة .

وجحود الوديعة بعد طلب المالك من أسباب الضمان . هذا كلام صاحب المحرر . وقال صاحب المقنع : إذا ادعى رجل أنه أودع عند رجل وديعة ، وأنكر الرجل ذلك ، وقال : ما أودعته شيئاً ، فالقول قول المودع ، يحلف أنه ما أودعه ولا شئ عليه .

وكذلك إذا اتفقا على الإيداع ، واختلفا فى رده ، فالقول قول المودع أيضاً . فأما إن قال المودع : أمرتنى أن أدفع الوديعة إلى زيد ، وقد دفعت إليه ، وقال صاحب الوديعة : مادفعت . فالقول قول صاحب الوديعة ، حتى يقيم المودع البينة أنه دفع إليه . وكذا إذا قال صاحب الوديعة : ما أمرتك بالدفع إلى زيد . وقال : أمرتنى . فالقول قول صاحب الوديعة أيضاً ، حتى يقيم المودع البينة : أنه أمره بالدفع إلى زيد . وينظر فى حال زيد . فإن أنكر أنه أخذ منه شيئاً ، فالقول قوله مع يمينه . وإن أقر ، نظر فى الوديعة . فإن كانت باقية ردت على صاحبها ،



ويسقط الضمان عنهما . وإن كانت تالفة ، فلصاحبها أن يطالب من شاء من المودع ومن زيد ، وأيهما ضمن لم يكن له أن يرجع على الآخر .

### الخلاف المذكور في مسائل الباب

اتفق الأئمة على أن الوديعة من القرب المندوب إليها . وأن في حفظها ثواباً ، وأنها أمانة محضة . وأن الضمان لا يجب على المودع إلا بالتعدي ، وأن القول قوله في التلف والرد على الإطلاق مع يمينه .

واختلفوا فيما إذا كان قبضها بيينة . فالثلاثة على أنه يقبل قوله في الرد بلا بيينة ، وقال مالك : لا يقبل إلا بيينة .

وإذا استودع دنانير أو دراهم أنفقها أو أتلفها ، ثم رد مثلها إلى مكانه من الوديعة ، ثم تلف المردود بغير فعله ، فلا ضمان عليه عند مالك . فإن عنده لو خلطت دراهم الوديعة أو الدنانير أو الخلطة بمثلها ، حتى لا تتميز ، لم يكن ضامناً للتلف . وقال أبو حنيفة : إن رده بعينه لم يضمن تلفه . وإن رد مثله لم يسقط عنه الضمان . وقال الشافعي وأحمد : هو ضامن على كل حال بنفس إخراجيه ، لتعديده . ولا يسقط عنه الضمان ، سواء رده بعينه إلى حرزه ، أو رد مثله .

وإذا استودع ثوباً أو دابة ، فتعدي بالاستعمال ، ثم رده إلى موضع آخر . قال القاضي عبد الوهاب ، قال مالك - في الدابة إذا ركبها ثم ردها - فصاحبها المودع بالخيار بين أن يضمنه قيمتها ، وبين أن يأخذ منه أجرتها ، ولم يبين حكمها إن تلفت بعد ردها إلى موضع الوديعة .

ولكن يجيء على قوله « أنه يأخذ الكراء » أن يكون من ضمان المودع ، وإن أخذ القيمة أن يكون من ضمان المودع . ولم يقل في الثوب : كيف العمل إذا لبسه ولم يبله ، ثم رده إلى حرزه ، ثم تلف ؟ قال : والذي يقوى في نفسي : أن الشيء إذا كان مما لا يوزن ولا يكال ، كالذواب والثياب ، فاستعمله فتلف :



كان اللازم قيمته ، لامثله . فإنه يكون متعدياً باستعماله ، خارجاً عن الأمانة . فردّه إلى موضعه لا يسقط عنه الضمان بوجه . وبه قال الشافعى وأحمد .

وقال أبو حنيفة : إذا تعدى ورده بعينه ، ثم تلف . لم يلزمه ضمان .

واتفقوا على أنه متى طلبها صاحبها وجب على المودع ردها مع الإمكان ، وإلا ضمن .

وعلى أنه إذا طالبه . فقال : ما أودعته ، ثم قال بعد ذلك : ضاعت ، أنه يضمن بخروجه عن حد الأمانة .

فلو قال : ما تستحق عندي شيئاً ، ثم قال تستحق : كان القول قوله .

واختلفوا فيما إذا سلم الوديعة إلى عياله في داره . فقال أبو حنيفة ومالك وأحمد : إذا أودعها عند من تلزمه نفقته من غير عذر لم يضمن . وقال الشافعى : إذا أودعها عند غيره من غير عذر ضمن .

المصطلح : وتشتمل صورته على أنواع ، منها :

\* صورة في الوديعة وحفظها :

أشهد عليه فلان - أو أقر فلان - أنه قبض وتسلم من فلان ، أو أن في يده وتسليمه لفلان على سبيل الإيداع الشرعى ، ما مبلغه كذا وكذا ، ملتزماً بحفظ هذه الوديعة ، وصونها في حرز مثلها في المكان الذى أمره المودع أن يضعها فيه ، وحضر المودع المذكور ، وصدق على ذلك التصديق الشرعى ، ويكمل .

\* صورة رد الوديعة :

أقر فلان أنه قبض وتسلم من فلان ، ما مبلغه كذا وكذا ، قبضاً شرعياً . وصار ذلك إياه وبيده وحوزه . وذلك هو القدر الذى كان القابض المذكور أودعه عند المقبض المذكور من قبل تاريخه . ولم يتأخر له من ذلك شيء قل ولا جل ، وصدقه الدافع المذكور على ذلك تصديقاً شرعياً .



\* صورقة الودیعة ، مع كون المودع خالف وتعدى ، فهلك بعض الودیعة :  
أشهد علیه فلان أنه كان قد استودع من فلان قبل تاریخه ، ما مبلغه كذا  
وكذا ، وأن المودع أمره أن يضعها فی جيبه . فوضعها فی كفه ، فسقط منها كذا  
وكذا ، وصدق المودع على ذلك . واتفقا على أن يبرىء ذمته من مبلغ كذا ،  
ويغرمه الباقي من الهالك ، وهو كذا . فدفع إليه المودع باقي الودیعة وما اتفقا على  
تغريمه إياه . وجعلته كذا . فقبضه منه قبضاً شرعياً . وأبرأ ذمته من القدر المتفق  
على الإبراء منه ، وهو كذا وكذا . براءة شرعية . قبلها منه قبولاً شرعياً ،  
وتصادقا على ذلك كله تصادقاً شرعياً . انتهى .

## كتاب قسم الفیء والغنیمة

وما يتعلق به من الأحكام

« الفیء » المال الحاصل من السكفار من غیر قتال ، ولا إیحاف خیل ، ولا  
ركاب . كالجزية ، وعشر تجارتهم المشروطة علیهم إذا دخلوا دار الإسلام ،  
وما جلاوا عنه خوفاً ، ومال من مات أو قتل على الردة ، ومال من مات من أهل  
الذمة ولا وارث له . وذلك یقسم خمسة أسهم متساوية . ثم یؤخذ أحدها ، فیکسب  
خمس أسهم متساوية .

أحدها : المضاف إلى الله تعالى ورسوله صلى الله علیه وسلم . ویصرف فی  
مصالح المسلمين . كسد الثغور ، وأرزاق القضاة والعلماء ، یقدم الأهم فالأهم .

والثانی : یصرف إلى أقارب رسول الله صلى الله علیه وسلم المنتسبين إلى  
هاشم والمطلب ، یشارك فیهم الفیء والفقر ، والذكر والأنثى . ویفضل الذكر على  
الأنثى ، كما فی الميراث .

والثالث : یصرف إلى الیتامى - والیتیم الصغير الذی لا أب له - ویشترط  
فی استحقاقه : الفقر على الأظهر .



والرابع : يصرف إلى المساكين .

والخامس : إلى أبناء السبيل .

وسياتى بيان الصنفين الباقيين فى كتاب قسم الصدقات ، وهل يعم ذوى القربى واليتامى والمساكين وأبناء السبيل ، أو يخص الحاصل فى كل ناحية بمن فيها من هؤلاء ؟ فيه وجهان . أظهرهما : الأول .

وأما الأخماس الأربعة : فإنها كانت لرسول الله صلى الله عليه وسلم فى حياته مضمومة إلى خمس الخمس . وبعده ، الأصح : أنها للمرتزقة المرصدين للجهاد .

وينبغى أن يضع الإمام ديواناً ، وينصب لكل جماعة أو قبيلة عريفاً ، ويبحث عن حال كل واحد وعياله ، وما يحتاجون إليه . فيعطيه ما يكفيه مؤنته ومؤنتهم . ويقدم فى إثبات الاسم والإعطاء قريناً . وهم : ولد النضر بن كنانة ، ومنهم بنو هاشم وبنو المطلب ، ثم بنو عبد شمس ، ثم بنو نوفل ، ثم بنو عبد العزى ، ثم سائر البطون ، الأقرب فالأقرب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم . ثم الأنصار ، ثم سائر العرب ، ثم العجم .

ولا يثبت فى الديوان اسم العميان والزمنى ومن لا يصلح للغزو .

وإذا طرأ على بعض المقاتلة مرض أو جنون يرجى زواله ، أعطى ولم يسقط اسمه . وإن لم يرج فيه قولان . أظهرهما : أنهم يعطون .

وتعطى زوجة الميت إلى أن تنكح ، والأولاد إلى أن يستقلوا .

وإذا فضلت الأخماس عن حاجات المرتزقة وزع عليهم قدر مؤنتهم .

والأظهر : أنه يجوز أن يصرف بعضه إلى إصلاح الثغور والسكرع والسلاح . وجميع ما ذكرناه فى منقولات أموال النبی .

فأما الدور والأراضى ، فالظاهر : أنها تجعل وقفاً مؤبداً ، وتستغل وتقسم غلتها كذلك .

وأما الغنيمة : فهى المال الحاصل من الكفار بالقتال ، وإيجاف الخيل والركاب . ويبدأ منه بالسلب ، فيدفع إلى القاتل .



وسلب الكافر : ثيابه الملبوسة مع الخلف وآلات الحرب ، كالدرع والسلاح والمركوب ، وما عليه كالسرج واللبجام . والأصح : عدا السوار والمنطقة والخاتم . وما معه من دراهم النفقة ، والجنيب المقود من السلب .

واستحقاق السلب بركوب الغرر في كفاية شر الكفار في حال قيام الحرب . فلورمى من حصن ، أو من وراء الصف ، أو قتل الكافر وهو نائم ، أو قتل أسيراً : لم يستحق السلب . وكذلك لو قتل كافراً بعد انهزام جيوشهم وكفاية شرهم ، بأن يقتله أو يزيل امتناعه بفقء عينه ، أو قطع يديه ورجليه ، وما في معنى أسره وقطع يديه ورجليه . فلا سلب له بذلك في أشبه القواين ، بل يكون السلب في الغنيمة .

وأما السلب : فلا ينجس على الأصح ، بل يعطى كل قاتل سلب مقتوله . ثم يخرج مؤن الحفظ والنفل وغيرها . ثم ينجس المال ، ويقسم أحد الأخماس خمسة أسهم ، كما ذكرنا في الف .

والأظهر : أن مؤنة النفل تقع في خمس الخمس المعد للمصالح ، إذا نفل الإمام مال الغنيمة في هذا القتال . ويجوز أن ينفل من مال المصالح الحاصل عنده . والنفل : زيادة مال يشترطه الإمام ، أو الأمين لمن يقوم بما فيه زيادة نسكاية في الكفار . وقدره يتعلق بالاجتهاد .

وأما الأخماس الأربعة : فيقسمها بين الغانمين ، سواء العقار والمنقول . والغانمون : هم الذين شهدوا الواقعة على نية القتال . ولا يشترط في الاستحقاق القتال . ولا حق لمن حضر بعد انقضاء القتال وحيازة المال . ومن شهد الواقعة ومات بعد انقضاء القتال وحيازة المال ، انتقل حقه إلى ورثته . وكذا لو مات بعد انقضائه وقبل الحيازة على الأظهر . ومن مات في معركة القتال . فالظاهر سقوط حقه .

وأظهر القولين : أن الأجراء لسياسة الدواب ولحفظ الأمتعة وتجار العسكر ، والمحترفين يستحقون السهم إذا قاتلوا .



ويعطى الراجل سهماً ، والفارس ثلاثة أسهم . وإنما يعطى راكب الفرس دون راكب البعير وغير البعير . ولا يعطى إلا لفارس واحد . ولا فرق بين العربي وغيره . ولا يعطى الأعرج ، ولا الذى لا غنى فيه على الأظهر .  
والعبيد والصبيان والنساء وأهل الذمة إذا حضروا ، لا يكمل لهم سهم الغنيمة ، لكن ينقص ، ويسمى الرضخ ، ويجتهد فى تقديره الإمام . ومحل الرضخ الأخماس الأربعة على الأصح .

### الخلافاً المذكور فى مسائل الباب

اتفق الأئمة على أن ما حصل فى أيدي المسلمين من مال الكفار بإيجاف الخيل والركاب : فهو غنيمة ، عينه وعروضه . فإن كان فيه سلب : استحققه القاتل من أهل الغنيمة ، سواء شرط ذلك الإمام أو لم يشترطه عند الشافعى وأحمد . وإنما يستحقه القاتل إذا غرر بنفسه فى قتل مشرك وأزال امتناعه . وقال أبو حنيفة ومالك : لا يستحقه إلا أن يشترط له الإمام ، ثم بعد السلب يفرد الخمس من الغنيمة . واختلفوا فى قسمة الخمس . فقال أبو حنيفة : يقسم على ثلاثة أسهم ، سهم لليتامى ، وسهم للمساكين ، وسهم لابن السبيل ، يدخل فقراء ذوى القربى فيهم ، دون أغنيائهم .

فأما سهم النبي صلى الله عليه وسلم : فهو خمس الله وخمس رسوله ، وهو واحد . وقد سقط بموت النبي صلى الله عليه وسلم .

وسهم ذوى القربى : كانوا يستحقونه فى زمن النبي صلى الله عليه وسلم بالنصر . وبعده لاسهم لهم ، وإنما يستحقونه بالفقر خاصة . ويستوى فيه ذكورهم وإناثهم . وقال مالك : هذا الخمس لا يستحق بالتعيين لشخص دون شخص ، ولكن النظر فيه إلى الإمام ، يصرفه فيما يرى وعلى من يرى من المسلمين .

ويعطى الإمام القرابة من الخمس والنسب والخراج والجزية . وقال الشافعى



وأحمد : يقسم الخمس على خمسة أسهم : سهم للرسول صلى الله عليه وسلم ، وهو باق لم يسقط حكمه بموته ، وسهم لبني هاشم وبني المطلب دون بني عبد شمس وبني نوفل . وإنما هو مختص ببني هاشم وبني المطلب ؛ لأنهم هم ذوو القربى . وقد منعوا من أخذ الصدقات . فجعل هذا لهم ، غنيهم وفقيرهم فيه سواء ؛ إلا أن للذكر مثل حظ الأنثيين . ولا يستحقه أولاد البنات منهم ، وسهم لليتامى وسهم لأبناء السبيل . وهؤلاء الثلاثة : يستحقون بالفقر والحاجة بالاسم .

ثم اختلفوا في سهم الرسول صلى الله عليه وسلم إلى من يصرف ؟ فقال الشافعي : يصرف في المصالح ، من إعداد السلاح والكراع ، وعقد القناطر ، وبناء المساجد ونحو ذلك . فيكون حكمه حكم النبي .

وعن أحمد روايتان . إحداهما : كهذا المذهب . واختارها الخواري . والأخرى : يصرف في أهل الديوان . وهم الذين نصبوا أنفسهم للقتال وانفردوا بالثغور لاسدها يقسم فيهم على قدر كفايتهم .

واتفقوا على أن أربعة أخماس الغنيمة الباقية يقسم على من شهد الواقعة بنية القتال ، وهو من أهل القتال . فإن لارجل سهماً واحداً .

واختلفوا في الفارس . فقال مالك والشافعي وأحمد : إن له ثلاثة أسهم : سهم له ، وسهمان للفارس . وقال أبو حنيفة : للفارس سهمان ، سهم له ، وسهم للفارس . قال القاضي عبد الوهاب : القول بأن للفارس سهمان : قال به عمر بن الخطاب وتلي بن أبي طالب ، ولا يخالف لهما في الصحابة . ومن التابعين : عمر بن عبد العزيز ، والحسن ، وابن سيرين . ومن الفقهاء : أهل المدينة ، والأوزاعي ، وأهل الشام ، والليث بن سعد . وأهل مصر ، وسفيان الثوري ، والشافعي . ومن أهل العراق : أحمد بن حنبل ، وأبو ثور ، وأبو يوسف ، وعبد بن الحسن . وقيل : إنه لم يخالف في هذه المسألة غير أبي حنيفة وحده . ولم يقل بقوله أحد . حكى عنه أنه قال : أكره أن أفضل بهيمة على مسلم .



ولو كان مع الفارس فرسان . فقال أبو حنيفة ومالك والشافعي : لا يسهم إلا لفارس واحد . وقال أحمد : يسهم لفارسين ، ولا يزداد على ذلك ، وواقفه أبو يوسف وهي رواية عن مالك .

والفارس سواء كان عربياً أو غيره يسهم له . وقال أحمد : للفحل سهمان . وللبرذون سهم واحد . وقال الأوزاعي ومكحول : لا يسهم إلا للعربي فقط . وهل يسهم للبعير ؟ قال أبو حنيفة ومالك والشافعي : لا يسهم له . وقال أحمد : يسهم له سهم واحد .

ولو دخل دار الحرب بفارس ، ثم مات الفارس قبل القتال . قال مالك : لا يسهم لفارسه ، بخلاف ما إذا مات في القتال أو بعده ، فإنه يسهم له . وبه قال الشافعي وأحمد . وقال أبو حنيفة : إذا دخل دار الحرب فارساً ، ثم مات فارسه قبل القتال ، أسهم للفارس .

### فصل

اختلف الأئمة رحمهم الله هل يملك الكفار ما يسلبونه من أموال المسلمين ؟ فقال مالك والشافعي وأحمد في أصح الروايتين : لا يملكونه . وقال ابن هبيرة : والأحاديث الصحيحة تدل على ذلك ؛ لأن ابن عمر ذهب له فارس فأخذها العدو ، فظهر عليها المسلمون . فرد عليه في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم . وأبقى له عبد ، فلحق بالروم ، فظهر عليه المسلمون . فرد عليه .

وقال أبو حنيفة : يملكونه . وهي رواية عن أحمد .

واتفقوا على أنهم إذا قسموا الغنيمة وحازوها ، ثم اتصل بهم مدد لم يكن للمدد في ذلك حصة . فإذا اتصل المدد بعد انقضاء الحرب وقبل حيازة الغنيمة في دار الإسلام ، أو بعد أن أخذوها وقبل قسمها . قال أبو حنيفة : يسهم لهم ما لم يُحز إلى دار الإسلام أو يقسموها .



وقال مالك وأحمد : لاسهم لهم على كل حال . وعند الشافعي قولان .  
أحدهما : يسهم لهم . والثاني : لا يسهم لهم .

واتفقوا على أن من حضر الغنيمة . من مملوك أو امرأة أو صبي أو ذبي ،  
فلهم الرضخ . وهوسهم يجتهد الإمام في قدره ، ولا يكمل لهم سهمها . وقال مالك :  
إن راحق الصبي أو أطلق القتال ، أو أجازته الإمام : كل لهم السهم وإن لم يباغ .

### فصل

وقسم الغنائم في دار الحرب هل يجوز أم لا ؟ قال مالك والشافعي وأحمد :  
يجوز . وقال أبو حنيفة : لا يجوز . وقال أصحابه : إن لم يجد الإمام جملة قسمها  
خوفاً عليها ، لسكن لو قسمها الإمام في دار الحرب نفذت القسمة بالاتفاق .

والطعام والعلف والحيوان يكون في دار الحرب هل يجوز استعماله من غير  
إذن الإمام ؟ قال أبو حنيفة وأحمد في إحدى روايتيه : لا بأس بذلك ولو بغير إذن  
الإمام . فإن فضل عنه ، فأخرج منه شيئاً إلى دار الإسلام . كان غنيمة ، قل  
أو كثير . وعن أحمد رواية أخرى برد ما فضل إذا كان كثيراً . فإن كان يسيراً فلا .  
وقال الشافعي : إن كان كثيراً له قيمة رد ، وإن كان نزرأً يسيراً ، فقولان .  
أصحهما : لا يرد . وحكى عن مالك : أن ما أخرج إلى دار الإسلام فهو غنيمة .

### فصل

لو قال : من أخذ شيئاً فهو له . قال أبو حنيفة : يجوز للإمام أن يشترطه ،  
إلا أن الأولى أن لا يفعل . وقال مالك : يكون له ذلك ، كيلا يشوب فضل  
المجاهدين في جهادهم إرادة الدنيا .

ويكون من الخمس لامن أصل الغنيمة . وكذلك الفضل كله من الخمس . وقال  
الشافعي : ليس بشرط لازم ، في أظهر القولين عنده . وقال أحمد : هو شرط صحيح .  
والإمام أن يفضل بعض الثامنين على بعض قبل الأخذ والحياسة بالاتفاق .  
واتفقوا على أن الإمام مخير في الأسرى ، بين القتل والاسترقاق .



واختلفوا : هل هو مخير فيهم بين المنّ والفداء وعقد الذمة ؟ .  
قال الشافعي ومالك وأحمد : هو مخير بين الفداء بالمال أو بالأسرى ، وبين  
المنّ عليهم . وقال أبو حنيفة : لا يمن ، ولا يفادي .  
وأما عقد الذمة : فقال أبو حنيفة ومالك : هو مخير في ذلك ، ويكونوا أحراراً  
وقال الشافعي وأحمد : ليس له ذلك ؛ لأنهم قد ملكوا .

### فصل

لو أسر المشركون أسيراً مسلماً فأحلفوه على أن لا يخرج من دارهم ولا يهرب .  
على أن يخلوه يذهب ويحيى . قال مالك : يلزمه أن يفي لهم ولا يهرب منهم .  
وقال الشافعي : لا يسمعه أن يفي . وعليه أن يخرج ، ويمينه يمين مكره .

### فصل

للعنوم عنوة بالعراق ومصر هل يقسم بين غنائمها أم لا ؟ .  
قال أبو حنيفة : الإمام بالخيار بين أن يقرأ أهلها عليها ويضرب عليهم  
خراجاً ، وبين أن يصرفهم عنها ويأتي بقوم آخرين ويضرب عليهم الخراج .  
وليس للإمام أن يقفها على المسلمين أجمعين ، ولا على غنائمها .  
وعن مالك روايتان . إحداهما : ليس للإمام أن يقفها ، بل تصير بنفس  
الظهور عليها وفقاً على المسلمين .

والثانية : أن الإمام مخير بين قسمها ووقفها لمصالح المسلمين .  
وقال الشافعي : يجب على الإمام قسمها بين جماعة الغانمين كسائر الأموال ،  
إلا أن تطيب أنفسهم بوقفها على المسلمين ، ويسقطوا حقوقهم فيها فيقفها .  
وعن أحمد ثلاث روايات .

أظهرها : أن الإمام يفعل ما يراه الأصلح من قسمها ووقفها .

والثانية : كذهب الشافعي .

والثالثة : تصير وفقاً بنفس الظهور .



### فصل

واختلف الأئمة في الخراج المضروب على مايفتح عنوة .  
فقال أبو حنيفة : في جريب الخنطة قفيز ودرهمان . وفي جريب الشعير قفيز ودرهم .

وقال الشافعي : في جريب الخنطة أربعة دراهم ، وفي جريب الشعير درهمان .  
وقال أحمد في أظهر الروايات : الخنطة والشعير سواء . وفي جريب كل واحد منهما قفيز ودرهم .

والقفيز المذكور : ثمانية أرطال بالحجازي وهو ستة عشر بالعراقي .  
وأما جريب النخل : فقال أبو حنيفة : فيه عشرة .  
واختلف أصحاب الشافعي . فمنهم من قال : عشرة . ومنهم من قال : ثمانية . وقال أحمد : ثمانية .

وأما جريب العنب ، فقال أبو حنيفة وأحمد : عشرة . وقول أصحاب الشافعي في العنب كقولهم في النخل .  
وأما جريب الزيتون ، فقال الشافعي وأحمد : فيه اثنا عشر درهما .  
وأبو حنيفة لم يوجد له نص في ذلك .

وقال مالك : ليس في ذلك جميعه تقدير ، بل المرجع فيه إلى ما تحمله الأرض من ذلك لاختلافها . فيجتهد الإمام في تقدير ذلك ، مستعيناً عليه بأهل الخبرة .

### فصل

قال ابن هبيرة في الإفصاح : واختلفهم إنما هو راجع إلى اختلاف الروايات عن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه في ذلك على الصحيح . وإنما اختلف لاختلاف النواحي .

واختلفت الأئمة ، هل يجوز للإمام أن يزيد في الخراج على ما وضعه أمير



المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله عنه أو ينقص منه . وكذلك في الجزية ؟ .  
فأما أبو حنيفة : فليس عنه نص في ذلك ، لكن حكي القدورى عنه - بعد  
ذكر الأشياء المعين عليها الخراج لا بوضع عمر رضى الله عنه - قال : وما سوى  
ذلك من أصناف الأشياء يوضع عليها بحسب الطاقة . فإن لم تعلق الأرض ما يوضع  
عليها نقصها الإمام .  
واختلاف أصحابه . فقال أبو يوسف ، لا يجوز للإمام النقصان ولا الزيادة مع  
الاحتمال . وقال محمد : يجوز ذلك مع الاحتمال .  
وعن الشافعى : يجوز للإمام الزيادة ، ولا يجوز له النقصان . وعن أحمد  
ثلاث روايات .

إحداها : يجوز له الزيادة إذا احتملت . والنقصان إذا لم يحتمل .  
والثانية : يجوز الزيادة مع الاحتمال لا النقصان .  
والثالثة : لا يجوز الزيادة ولا النقصان .  
وأما مالك : فهو على أصله في اجتهاد الأئمة على ما تحمله الأرض ، مستعيناً  
فيه بأهل الخبرة .

#### فصل

قال ابن هبيرة : لا يجوز أن يضرب على الأرض ما يكون فيه هضم لحقوق  
بيت المال ، رعاية لأحد الناس ، ولا ما يكون فيه إضرار بأرباب الأرض ، تحميلاً  
لها من ذلك ما لا تطيق . فدار الباب على أن تحمل الأرض من ذلك ما تطيق .  
وأرى أن ما قاله أبو يوسف - كما في كتاب الخراج الذى صنفه للرشيد ، وهو  
الجيد - قال : أرى أن يكون بيت المال من الحب الخسان ، ومن التمار الثلث .

#### فصل

هل فتحت مكة صلحاً أو عنوة ؟ قال أبو حنيفة ومالك وأحمد ، فى أظهر  
روايتيه : عنوة . وقال الشافعى وأحمد فى الرواية الأخرى : صلحاً .



### فصل

لو صالح قوم على أن أراضهم لهم ، وجعل عليها شيئاً . فهو كالجزية ، إن أسلموا سقط عنهم . وكذا إن اشتراه منهم مسلم . وبهذا قال الشافعي .  
وقال أبو حنيفة : لا يسقط عنهم خراج أرضهم بإسلامهم ، ولا بشراء مسلم .  
واختلفوا في الاستمانة بالمشركون على قتال أهل الحرب . وهل يمانون على الإطلاق ؟ قال مالك : إن كانوا خدماً للمسلمين فيجوز .

وقال أبو حنيفة : يستعان بهم ، ويمانون على الإطلاق ، متى كان حكم الإسلام هو الغالب الجارى عليهم . فإن كان حكم الشرك هو الغالب كره .  
وقال الشافعي : يجوز ذلك بشرطين . أحدهما : أن يكون بالمسلمين قلة ، ويكون بالمشركون كثرة . والثاني : أن يعلم من المشركون حسن رأى في الإسلام .  
وميل إليه . ومتى استعان بهم رَضَخَ لهم ولم يسهم .

### فصل

هل تقام الحدود في دار الحرب على من نجب عليه في دار الإسلام ؟  
قال مالك : نعم ، تقام . فكل فعل يرتكبه المسلم في دار الإسلام إذا فعله في دار الحرب لزم الحد ، سواء كان من حقوق الله تعالى أو من حقوق الأدميين .  
فإذا زنا أو سرق أو شرب الخمر أو قذف حد . وبه قال الشافعي وأحمد .  
وقال أبو حنيفة : من زنا أو سرق أو قذف لا يقام عليه حد ، إلا أن يكون بدار الحرب إمام فيقيم عليه بنفسه . وقال مالك والشافعي : لسكن لا يستوفى في دار الحرب حتى يرجع إلى دار الإسلام .

وقال أبو حنيفة : إن كان في دار الحرب إمام مع جيش المسلمين أقام عليهم الحد في المعسكر قبل القبول . وإن كان أمير سرية ، لم يقم الحدود في دار الحرب .  
وإن دخل دار الإسلام من فعل ما يوجب الحد سقطت الحدود عنه كلاماً إلا القتل . فإنه يضمن الدية في ماله ، عمداً كان أو خطأ .



### فصل

هل يسهم لتبجار العسكر وأجرائهم إذا شهدوا الوقعة وإن لم يقاتلوا ؟ .  
قال أبو حنيفة ومالك : لا يسهم لهم حتى يقاتلوا . وقال الشافعي وأحمد :  
يسهم لهم ، وإن لم يقاتلوا . وللشافعي قول آخر : أنه لا يسهم لهم . وإن قاتلوا .

### فصل

هل تصح الاستنابة في الجهاد أم لا ؟  
قال أبو حنيفة والشافعي وأحمد : لا ، سواء كان يحمل أو بأجرة أو تبرع ،  
وسواء تمين على المستناب أم لم يتمين .  
وقال مالك : يصح إذا كان يحمل ولم يكن الجهاد متعمداً على النائب ، كالعبد  
والأمة .

### فصل

قال مالك : ولا بأس بالجمائل في الثغور ، مضى الناس على ذلك . وقد  
أدى القاعد إلى الخارج مائة دينار في بث أيام عمر رضى الله عنه .  
واتفقوا على أنه لا يجوز لأحد من العامة أن يطأ جارية من السبي قبل  
القصة .

واختلفوا فيما يجب عليه إذا وطئها . فقال أبو حنيفة : لأحد عليه ، بل عقوبة  
ولا يثبت نسب الولد منه . وهل هو مملوك يرد في الغنيمة ، وعابه العقوبة عن  
الإصابة ؟ وقال مالك : هو زان يحد . وقال الشافعي وأحمد : لأحد عليه ويثبت  
نسب الولد وحريته ، وعليه قيمتها . والمهر يرد في الغنيمة .  
وهل تصير أم ولد ؟ قال أحمد : نعم . وللشافعي قولان . أحدهما لا تصير .



### فصل

لو كان جماعة في سفينة ، فوقع فيها نار . فهل يجوز لهم إلقاء أنفسهم في الماء أم يلقوا الثياب ؟

قال أبو حنيفة ومالك والشافعي ، في إحدى الروايتين : إذا لم يرجو النجاة لافي الإلقاء ولا في الإقامة في السفينة ثبتوا . وإن استوى الأمران ، فعلوا ماشاءوا . وإن أيقنوا بالهلاك فيها ، أو غلب على ظنهم به ، فروايتان . أظهرهما : منع الإقامة . لأنهم لم يرجوا نجاة . وهذا قول محمد بن الحسن الحنفى . وهى رواية عن مالك . واختلفوا فيما إذا نذَّ بعير من دار الحرب إلى دار الإسلام ، أو دخل حربى بعير أمان . فقال أبو حنيفة ومالك والشافعي : يكون ذلك فيثماً للمسلمين ، إلا أن الشافعى قال : إلا أن يسلم الحربى قبل أن يؤخذ ، فلا سبيل عليه . وقال أحمد : هو لمن أخذه خاصة .

### فصل

هدايا أمراء الجيوش هل يختصون بها ، أو تكون كهيئة مال الفبيء ؟ قال مالك : تكون شنيعة فيها الخمس . وهكذا إن أهدى إلى أمير من أمراء المسلمين ، لأن ذلك على وجه الخوف . فإن أهدى العدو إلى رجل من المسلمين ليس بأمر . فلا بأس بأخذها ، ويكون له دون أهل العسكر . رواه محمد بن الحسن عن أبى حنيفة . وقال أبو يوسف : ما أهدى ملك الروم إلى أمير الجيش فى دار الحرب فهو له خاصة ، وكذلك ما يهبطى الرسول . ولم يذكر عن أبى حنيفة خلافاً . وقال الشافعى : إذا أهدى إلى الوالى هدية ، فإن كانت بشيء نال منه حقاً أو باطلاً ، فهى فىه على الوالى أخذها . لأنه يحرم عليه أن يأخذ على خلاص الحق جملاً . وقد أزم الله تعالى ذلك . فحرام عليه أن يأخذ ذلك باطلاً . والجمل على الباطل حرام .

فإن أهدى إليه من غير هذين الممنيين أحد من ولايته تفضلاً وشكراً ، فلا يقبلها



وإن قبلها كانت منة في الصدقات ، لا يسعه عندي غيره ، إلا أن يكافئه عليه بقدر ما يسعه .

وإن كانت من رجل لاسلطان له عليه ، وليس بالبلد الذي به سلطانه على إحسان كان به ، فأحب أن يقبلها ويجعلها لأهل الولاية أو يدعها . ولا يأخذ على الخير مكافأة . فإن أخذها وتمولها لم يحرم عليه .

وعن أحمد روايتان ، إحداهما : لا يختص بها من أهديت إليه ، بل هي غنيمة قبل حيازها إذا كان له فيها حق أنه لا يقطع .

واختلفوا فيمن له فيها حق : هل يحرق رحله ، ويحرم سهمه أم لا ؟ قال أبو حنيفة ومالك والشافعي : لا يحرق رحله ، ولا يحرم سهمه . وقال أحمد : يحرق رحله الذي معه ، إلا المصحف وما فيه روح من الحيوان ، وما هو جنة للقتال ، كالسلاح رواية واحدة . وهل يحرم سهمه ؟ عنه روايتان .

### فصل

مال النفي : وهو ما أخذ من مشرك لأجل كفره بغير مال ، كالجزية المأخوذة على الرعوس ، وأجرة الأرض المأخوذة باسم الخراج ، أو ما تركوه فزعا وهربا . ومال المرتد إذا قتل في رده ، ومال كل كافر مات بلا وارث . وما يؤخذ منهم من العشر إذا اختلفوا إلى بلاد المسلمين ، أو صولحوا عليه . هل يخمس أم لا ؟ قال أبو حنيفة وأحمد في المنصوص عنه : هو للمسلمين كافة ، فلا يخمس ، بل جميعه لمصالح المسلمين . وقال مالك : كل ذلك هو فيء متميز مقسوم ، يصرفه الإمام في مصالح المسلمين بعد أخذ حاجته منه .

وقال الشافعي : يخمس ، وقد كان ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم . وأما الذي يصنع به من بعده ، فقولان . أحدهما : لمصالح المسلمين . والثاني : للمقاتلة . وأما الذي يخمس منه ، فقولان . الجديد : أنه يخمس جميعه ، وهي رواية عن أحمد . والقديم : لا يخمس ، إلا ما تركوه فزوعا وهربا . انتهى .



المصطلح : ويشتمل على صور . منها :

\* صورة ما إذا نصب الإمام الأعظم رجلاً لتحصيل أموال الفىء وقسمتها على مستحقيها شرعاً .

هذا كتاب إسناد صحيح شرعى ، وتفويض معتبر مرعى ، ونصب قاسم للمسلمين ، معتمداً فيه على رب العالمين ، أمر بإنشائه وتحريره ، وكتابته وتسجيله ، مولانا المقام الشريف الأعظم العالى المولوى ، السلطانى الملكى الفلانى - أعز الله نصره ، وأنفذ فى الخافقين نهيه وأمره - أشهد على نفسه الشريفة ، صان الله حماها ، وحرسها من الغير وحماها : أنه نصب سيدنا ومولانا العبد الفقير إلى الله تعالى الشيخ الإمام العالم العلامة فلان الدين ، حجة الإسلام والمسلمين ، سيد العلماء فى العالمين ، لسان المتكلمين ، سيف المناظرين ، أوجد المجتهدين . بركة الملوك والسلطين ، خالصة أمير المؤمنين ، أبا فلان فلان .

هذا إذا كان المنصوب من مشايخ العلماء .

وإن كان من أكابر أمراء الدولة الشريفة ، فيقول : المقر الشريف العالى المولوى العالى العادلى - ويسوق ألقابه اللاتقة به ، الصالحة المثلة إلى آخرها .  
وإن كان المنصوب كافل مملوكة ، أو نائب ثغر من الثغور ، فيذكر كل واحد بحسبه ونعمته ، ثم يقول :

فى النظر فى أموال الفىء ، وتحصيله من جهاته ، وأخذه أو ان يحله وأوقاته ، الحاصل من الكمار من غير قتال ، ولا إيجاف خيل ولا ركاب . كالجزية الواجبة على اليهود والنصارى ، خلا نسايتهم ، ومن له شبهة كتاب كالجوس ، ومن كل كافر عربى كان أو عجمى ، وإن لم يكن له كتاب . وذلك مع علم الإمام - خلد الله ملكه - بالخلاف فى ذلك ، سوى قرىش خاصة . فإنه لا يؤخذ منهم جزية وجعل له أن يستوفى الجزية من كل واحد من الأغنياء ثمانية وأربعين درهما . ومن كل متوسط أربعة وعشرين درهماً . ومن كل فقير اثني عشر درهماً . فإن شاء استوفىها



كيف اقتضى رأيه وأدى إليه اجتهاده . فإن رأى أن يأخذ من كل منهم ديناراً غنياً كان أو فقيراً ، وأن ينظر في حال الفقراء الذين هم غير معلمين ، ولا كسب لهم ، ولا يتمكنون من الأداء ، وتكون إقامتهم بالبلاد مجاناً . ويكون مخيراً بين إخراجهم من البلاد ، أو تقريرهم بها ، وإيجاب الجزية عليهم ، وحقن دماهم بضمانهم ، ومطالبتهم بها عند اليسار ، وبين إسماعهم إلى آخر الحول . فإن بذلوها أقرهم . وإن لم يبدلوها ألحقهم بدار الحرب ، وأن يأخذ مال من يموت من الكفار ولا وارث له . ومن مات منهم وعليه جزية . فله أن يأخذها أو يتركها لورثته . مع العلم بالخلاف في ذلك المعلوم عند الإمام الأعظم المشار إليه ، وعند منصوبه . وجعل له أن يأخذ الجزية إن شاء أول الحول ، وإن شاء آخره على الخلاف المذكور في ذلك وأن يأخذ عشور تجارات الكفار المشروطة عليهم إذا دخلوا دار الإسلام ، وأن يستولى على بلادهم وأموالهم التي جلولوا عنها خوفاً من المسلمين ، ومال من مات أو قتل منهم على الردة ، وأن يقسم المال كيف اقتضاه رأيه ، ومال قلبه إلى مذهب من مذاهب الأئمة الأربعة ، رحمة الله عليهم . فإن رأى القسم على مذهب الإمامين الشافعي وأحمد رحمهما الله تعالى . فيجعله خمسة أسهم متساوية ، ثم يقسم الخمس خمسة أخماس متساوية ، فيقسم خمس الخمس في مصالح المسلمين ، كسد الثغور ، وأرزاق القضاة والمعلماء ، ويقدم في ذلك الأهم فالأهم . ويصرف خمس الخمس إلى أقارب رسول الله صلى الله عليه وسلم المتسبين إلى هاشم والمطالب ، ويشرك فيه بين الغنى والفقير ، والذكر والأنثى منهم ، بينهم على حكم الفريضة الشرعية ، للذكر مثل حظ الأنثيين . ويصرف خمس الخمس على الفقراء واليتامى الذين لا أب لهم . ويصرف خمس الخمس إلى المساكين ؛ ويصرف خمس الخمس إلى أبناء المساكين ، وأن يعم كل صنف إن أمكن . وإن شاء خصص الحاصل في كل ناحية بمن فيها ، وأن يهيء الأخماس الأربعة الباقية ، وينصب ديواناً وعرفاءً للقبائل والجماعات المرتزقين المرصدين



للجهاد . ويأمر العرفاء بجمعهم وينظر في أمورهم ، ويبعث عن حال كل واحد وعياله ، وما يحتاج إليه ، ويعطيه ما يسكنى مؤنته ومؤنتهم ، ويقدم في الإعطاء قرىشا ، وهم ولد النضر بن كنانة ، وبنو هاشم ، وبنو المطلب ، ثم بنو عبد شمس ، ثم بنو نوفل ، ثم بنو عبد العزى ، ثم سائر البطون ، الأقرب فالأقرب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم . ثم الأنصار ، ثم سائر العرب ، ثم العجم ، من اسمه مكتوب ثابت في الديوان . ولا يثبت في الديوان أسماء للعبيان ، ولا الزمنى ، ولا من لا يصلح للغزو . ومن مات منهم أعطى لأولاده إلى أن يستقلوا ، وزوجته إلى أن تنكح ، ومهما فضل من هذه الأخماس الأربعة وزعه عليهم إن شاء ، وإن شاء صرف بعضه إلى إصلاح الثغور ، وفي السكراع والسلاح ، وأن يحمل ما تحصل من أمر الفداء من الدور والأراضي وقفاً مؤبداً يستغل ريعه ، ويقسم عليهم كذلك - نصيباً صحيحاً شرعياً ، وتفويضاً تاماً معتبراً مرضياً ، ويكفل بالإشهاد والتاريخ .

\* وصورة نصب الإمام الأعظم رجلاً مقدماً على العساكر المنصورة المجرة إلى الغزو ، وتحصيل أموال الغنيمة ، وقسمها على مستحقها شرعاً .

يكتب الصور كما تقدم في اسم السلطان واسم المنسوب إلى آخره ، ثم يقول : مقدماً على العساكر المنصورة ، والجيش والكتائب الخبوزة ، المتوجهين منهم ، وبين يديه ، لجهاد أعداء الله المشركين ، والفرنج الخذواين ، افتتح قبرص وندبك الخروبتين ، وأسر من بهما من النساء والصبيان ، وقتل الرجال من الطائفتين الخذواين ، ويجمع الأموال الحاصلة من الكفار بالقتال ، وإيجاف الخيل والركاب من الذهب والفضة ، والأثاث والرقيق من الصبيان والبنات والنساء والسكراع والمواشي والأسلاب . فيبدأ بالأسلاب فيدفعها إلى المقاتلين ، وهي ثياب الكفار الملبوسة مع الخلف وآلات الحرب ، كالدرع والسلاح ، والمركوب وما عليه كالسرج والعجام والسوار والمنطقة والخاتم ودرهم النفقة والجنيب المقود ، ويحترق



في معرفة مستحق سلب الكفار المقتولين من المقاتلين المسلمين ، وهو الركوب للغزو ، ودفع شر الكافر في حال قيام الحرب . ومن قتل كافراً من وراء حصن أو من وراء الصف . ومن قتل كافراً نائماً ، أو قتل أسيراً ، أو قتل كافراً بعد انهزام جيشهم . فلا يعطى شيئاً من السلب ، بل يكون سلب هؤلاء مضافاً إلى الغنيمة . ثم يخرج مؤن الحفظ والنفل وغيرها ، ثم بخمس المال . ويقسم أحد الأخماس على خمسة أسهم ، فيجعل خمس الخمس في سدّ النفور وأرزاق القضاة والعلماء . ويصرف الخمس الثاني من الخمس إلى أقارب رسول الله صلى الله عليه وسلم المنتسبين إلى هاشم والمطلب ، ويشرك فيه الغني والفقير ، والذكر والأنثى ، للذكر مثل حظ الأنثيين . ويصرف الخمس الثالث من الخمس إلى اليتامى الصغار الفقراء الذين لا آباء لهم . ويصرف خمس الخمس الرابع إلى الفقراء والمساكين . ويصرف الخمس الخامس إلى أبناء السبيل . ثم يقسم أربعة أخماس الغنيمة بين الغانمين الذين شهدوا الواقعة على نية القتال ، وإن لم يكن منهم من قاتل . ويعطى ورثة من شهد القتال والواقعة ومات بعد انقضاء القتال وقبل حيازته سهمه . ويعطى للفارس ثلاثة أسهم ، وللراجل سهمان . والفارس هو راكب القرس العتيق . ويعطى راكب البعير سهماً ، مع العلم بالخلاف في ذلك . وجعل له أن ينفل من شاء ماشاء من الغنيمة بعد الحيازة ، مع العلم بالخلاف أيضاً .

وله أن يسهم لفرسين ، ولا يزيد عليهما ، مع العلم بالخلاف في ذلك . وسواس الخيل ، وحفظة الأمتعة وتجار العسكر والمحترفون يسهم لهم إذا قاتلوا . ويرضخ للصبيان والعبيد والنساء وأهل الذمة إذا حضروا . ولا يعقر من المواشي إلا ما يحتاج إلى أكله ، ولا يقتل أحداً من النساء إذا لم يقاتلن ، ولم يكن صاحبات رأى . ولا يقتل الأعمى والمقعّد والشيخ الفاني وأهل الصوامع ، إذا لم يكن فيهم ذو رأى .

وإذا وصل المقدم المشار إليه بالعساكر المنصورة إلى تلك الديار ، وبرزت أحزاب



الشیطان إلى جنود الله ، والتقى الجمعان والتحم القتال ، وتسكرر السكر والفرو والنزال  
واجرت البيض والسمر ، وسكرت الرجال بغير خمر ، وغضبت السمكة والأبطال ،  
ودنت المنون وتقاربت الآجال ، وارتفع الغبار والمجاج ، وتسعر لهيب نار  
الحرب الوهاج . وجرت أنهار الدماء ، ونزلت ملائكة السماء ، وأيد الله جنوده  
وأهل دينه ، وفتح لهم باب النصر بيمينه ، وهبت الرياح ، وتمزق الغبار . وأعلن مؤذن  
النصر بحی على الفلاح ، ولاح للمسلمین علم الظفر ، وأسفر لهم صبح الفجاء الوضاح .  
لحينئذ يتقدم مقدم المساکر المنصورة ، المشار إليه ، بجمع قتل المسلمين من  
المركة ، ودفنهم بدمائهم وثيابهم . وجمع اللبوس والسلاح والسكراع ، وما  
بقبرس من الصبيان والنساء والأبكار والأموال على اختلاف الأجناس والأنواع .  
وجميع المواشى . ونقل الجميع إلى سيف البحر الأعظم ، ووسق الفلاك بها . وتركوا  
تلك الديار خاوية على عروشها خامدة ، والحس والمهس حصيداً كأن لم تكن  
بالأمس . وركب هو والجيوش المنصورة في أفلاكهم . ورجعوا متوجهين  
بالسلامة والنصر .

وإذا دخلوا بالغنيمة إلى دار الإسلام جاس المقدم لقسم مال الغنائم ، وهو  
بعمل الحق وقسمة العدل قائم . وخمسها . ثم خمس الخمس . وجعله حيث أمر به  
الرسول صلى الله عليه وسلم . ثم قسم أربعة أخماس الخمس على مستحقه . ثم قسم  
أربعة أخماس الغنيمة بين الجيوش المنصورة على حكم الشرع الشريف المظهر  
ومقتضاه ، عاملاً في ذلك بتقوى الله ، وما يحبه رسوله صلى الله عليه وسلم ويرضاه .  
وعهد إليه أن يأخذ الأمر بزمامه ، وأن يعمل لله ولإمامه ، وأن يعرف  
للمجاهدين حقهم ، ويقدم أهل النفع منهم على غيرهم تقديماً . فقد قدمهم الله فقال  
( ٤ : ٩٥ ) وفضل الله المجاهدين على القاعدین أجراً عظيماً ( ولن نقي شكر إقدامهم ،  
ومداومة تأنسهم ، فطالما اقتحموا على الملوك مثل الوحوش ، وما هابوا نقطة  
حراسهم . ويرفع بعضهم على بعض درجات . فإمهم سواء ) ( ٤ : ٩٥ ) لا يستوى



القاعدون من المؤمنين غير أولى الضرر والمجاهدون في سبيل الله بأموالهم وأنفسهم) فهو أولى من عمل بهذه الوصايا التي هو منها على يقين ، وأحق من فرج على الإسلام كل ضيق ، بتصرف رجاله وأصحابه الميامين . والله تعالى بعينه ويوفقه ويرشده ، ويطيل باعه لما قصرت عنه سواعد الرماح ، ووصلت إليه يده آمين .  
ويكمل بالإشهاد والتاريخ . والله أعلم .

## كتاب قسم الصدقات

وما يتعلق بها من الأحكام

أجمع العلماء رضى الله عنهم على أن الزكاة أحد أركان الإسلام ، وفرض من فروضه . قال الله تعالى ( ٢ : ٤٣ ) وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة ) وقال تعالى ( ٩٨ : ٥ ) وما أمروا إلا ليعبدوا الله مخلصين له الدين حنفاء . ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة . وذلك دين القيمة ) .

وأصل الزكاة في اللغة : النماء والزيادة . وسميت بذلك ؛ لأنها تُنَمَّرُ المال وتنميه يقال : زكا الزرع ، إذا كثر ريعه ، وزكت النفقة ، إذا بورك فيها . ومنه قوله تعالى ( ١٨ : ٧٤ ) أقتلت نفساً زكية بغير نفس ) أى نامية .

وأجمع الفقهاء على وجوب الزكاة في أربعة أصناف : المواشى ، وجنس الأثمان ، وعروض التجارة ، والمكيل المدخر من الثمار والزرع .

فأما المواشى : فأجمعوا على وجوب الزكاة في الإبل والبقر والغنم . وهى بهيمة الأنعام ، بشرط أن تكون سائمة .

وأجمعوا على أن الزكاة في كل جنس من هذه الأجناس تجب بكامل النصاب ، واستقرار الملك ، وكال الحول ، وكون المالك حراً مسلماً .

واختلفوا ، هل يشترط البلوغ والعقل ؟ فقال مالك والشافعى وأحمد : لا يشترط البلوغ ولا العقل ، بل الزكاة واجبة في مال الصبى والمجنون .



وقال أبو حنيفة : يشترط ذلك ، ولا يجب عنده زكاة في مال الصبي ولا المجنون .

والذى يتمين على الإمام : نصب كفاء يقوم باستخراج أموال الصدقات على اختلاف أجناسها ، وصرفها على مستحقها بالطريق السائغ الشرعى .

### الخلافا المذكور فى مسائل الباب

اتفقوا على جواز دفع الصدقات إلى جنس واحد من الأصناف الثمانية المذكورين فى الآية الكريمة ، إلا الشافعى . فإنه قال : لا بد من استيعاب الأصناف الثمانية إن قسم الإمام وهناك عامل ، وإلا فالقسمة على سبعة . فإن فقد بعض الأصناف قسمت الصدقات على الموجودين . وكذا يستوعب المالك الأصناف إن انحصر المستحقون فى البلد ، ووفى بهم المال ، وإلا فيجب إعطاء ثلاثة . فلو عدم الأصناف من البلد وجب النقل ، أو بعضهم رد على الباقين .

والأصناف الثمانية هم : الفقراء ، والمساكين ، والعاملون عليهم ، والمؤلفة قلوبهم ، والرقاب ، والغارمون ، وفى سبيل الله ، وابن السبيل .  
والفقير عند أبى حنيفة ومالك : هو الذى له بعض كفايته ويعوزه باقىه .  
والمساكين عندهما : هو الذى لا شىء له .

وقال الشافعى وأحمد : بل الفقير هو الذى لا شىء له ، والمساكين هو الذى له بعض ما يكفيه .

واختلفوا فى المؤلفة قلوبهم . فذهب أبى حنيفة : أن حكمهم منوخ . وهى رواية عن أحمد . والمشهور من مذهب مالك : أنه لم يبق للمؤلفة سهم ، اغناء المسلمين . وعنه رواية أخرى : أنهم إن احتيج إليهم فى بلد أو ثغر : استأنف الإمام عطائهم ، لوجود العلة .

وللشافعى قولان ، أنهم : هل يعطون بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم



أم لا ؟ والأصح : أنهم يعطون من الزكاة ، وأن حكمهم غير منسوخ . وهي رواية عن أحمد .

وهل ما يأخذه العامل على الصدقات : من الزكاة ، أو من عمله ؟ قال مالك والشافعي : هو من الزكاة .

وعن أحمد : يجوز أن يكون عامل الصدقات عبداً ، أو من ذوى القربى . وعنه في الكافر روايتان . وقال أبو حنيفة ومالك والشافعي : لا يجوز . والرقاب : هم المكاتبون ، ليؤدوا ذلك في الكتابة . وقال مالك : لا يجوز ؛ لأن الرقاب عنده العبيد الأرقاء ، فعند مالك : يشتري من الزكاة رقبة كاملة فتعتق . وهي رواية عن أحمد .

والغارمون : المدينون بالاتفاق .

وفي سبيل الله : الغزاة . وقال أحمد في أظهر الروايتين : الحج من سبيل الله . وابن السبيل : المسافر بالاتفاق .

وهل يدفع إلى الغارم مع الغنى ؟ قال أبو حنيفة ومالك وأحمد : لا . والأظهر عند الشافعي : نعم .

واختلفوا في صفة ابن السبيل ، بعد الاتفاق على سهمه . فقال أبو حنيفة ومالك : هو المجتاز ، دون منشيء السفر . وقال الشافعي : هو المجتاز والمنشيء . وعن أحمد روايتان . أظهرهما : المجتاز .

### فصل

وهل يجوز للرجل أن يعطى زكاته كلها مسكيناً واحداً ؟ قال أبو حنيفة وأحمد : يجوز إذا لم يخرج به إلى الغنى . وقال مالك : يجوز إخراجه إلى الغنى إذا أمن إعفاهه بذلك . وقال الشافعي : أقل ما يعطى من كل صنف ثلاثة .

واختلفوا في نقل الزكاة من بلد إلى آخر .



فقال أبو حنيفة : يكره ، إلا أن ينقلها إلى قرابة محتاج ، أو قوم هم أمس حاجة من أهل بلده ، فلا يكره . وقال مالك : لا يجوز ، إلا أن يقع بأهل بلد حاجة ، فينقلها الإمام إليهم على سبيل النظر والاجتهاد .

والشافعي قولان . أحدهما : عدم الجواز في النقل .

والمشهور عن أحمد : أنه لا يجوز نقلها إلى بلد آخر تقصر فيه الصلاة ، مع عدم وجود المستحقين في البلد المنقول منه .

وانفقوا على أنه لا يجوز دفع الزكاة إلى كافر . وأجاز الزهري وابن شبرمة إلى أهل الذمة . والظاهر من مذهب أبي حنيفة : جواز دفع زكاة الفطر والكفارات إلى الذمي .

واختلفوا في صفة الغني الذي لا يجوز دفع الزكاة إليه .

فقال أبو حنيفة : هو الذي يملك نصيباً من أى مال كان .

والمشهور من مذهب مالك : جواز الدفع إلى من يملك أر بعين درهما . وقال القاضي عبد الوهاب : لم يتخذ مالك لذلك حداً . فإنه يعطى من له المسكن والخدم والدابة التي لا غنى له عنه . وقال : يعطى من له أر بعون درهما . وقال : وللعالم أن يأخذ من الصدقات ، وإن كان غنياً .

ومذهب الشافعي : أن الاعتبار بالكفاية . فله أن يأخذ مع عدمه . وإن كان له أر بعون وأكثر ، وليس له أن يأخذ مع وجودها وإن قل ماله . وإن كان مشتغلاً بشيء من العلم الشرعي ، ولو أقبل على الكسب لا تقطع عن التحصيل يحمل له أخذ الزكاة . ومن أصحابه من قال : إن كان ذلك المشتغل يرجي نفع الناس به جاز له الأخذ وإلا فلا . وأما من أقبل على نوافل العبادات وكان الكسب ينعمه عنها ، فلا تحمل له الزكاة . فإن المجاهدة في الكسب - مع قطع الطمع عن الناس - أولى من الإقبال على نوافل العبادات مع الطمع ، بخلاف تحصيل العلم ، فإنه فرض كفاية . وانطلق محتاجون إلى ذلك .



واختلفت الرواية عن أحمد . فروى عنه أكثر أصحابه : أنه متى ملك خمسين درهما أو قيمتها ذهباً : لم تحمل له الزكاة . وروى عنه : أن الغنى المانع أن يكون للشخص كفاية على الدوام ، من تجارة ، أو أجرة عقار ، أو صناعة أو غير ذلك . واختلفوا فيمن يقدر على الكسب بصحته وقوته ، هل يجوز له الأخذ ؟ فقال أبو حنيفة ومالك : يجوز . وقال الشافعي وأحمد : لا يجوز . ومن دفع زكاته إلى رجل ثم علم أنه غني ، أجزأه عند أبي حنيفة . وقال مالك : لا يجزئه . وعن الشافعي قولان : أحدهما : أنه لا يجزئه . ومن أحمد روايتين كاللذهبيين .

واتفقوا على أنه لا يجوز دفع الزكاة إلى الوالدين وإن علوا ، ولا إلى المولودين وإن سفلوا ، إلا مالك رحمه الله . فإنه أجاز إلى الجد والجدة وبنى البنين ، استقوط نفقتهم عنده .

وهل يجوز دفعها إلى من يرثه من أقربه بالأخوة والعمومة ؟ قال أبو حنيفة ومالك والشافعي : يجوز . وعن أحمد روايتان . أظهرهما : أنه لا يجوز .

واتفقوا على أنه لا يجوز دفعها إلى عبده . وأجاز أبو حنيفة دفعها إلى عبد غيره إذا كان سيده فقيراً .

وهل يجوز دفعها إلى الزوج ؟ قال أبو حنيفة : لا يجوز . وقال الشافعي : يجوز . وقال مالك : إن كان يستعين به في غير نفقتها ، كأولاده الفقراء من غيرها أو نحو ذلك : جاز . وعن أحمد روايتان . أظهرهما : المنع . واتفقوا على منع الإخراج لبناء مسجد ، أو تسكين ميت .

وأجسوا على تحريم الصدقة المفروضة على بني هاشم . وهم خمس بطون : آل علي ، وآل عباس ، وآل جعفر ، وآل عقيل ، وآل الحارث بن عبد المطلب . واختلفوا في بني المطلب . فحرمها مالك وأحمد في أظهر روايته . وجوزها



أبو حنيفة . وحرّمها أبو حنيفة وأحمد على موالى بنى هاشم . وهو الأصح من مذهب مالك والشافعى .

فأمره : قال ابن الصلاح : بلغنا عن أحمد بن حنبل رضى الله عنه أنه قال : أربعة أحاديث تدور عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فى الأسواق ، ليس لها أصل « من بشرنى بمخرج آذار بشرته بالجنة » و « من آذى ذمياً فأنا خصمه يوم القيامة » و « يوم نحرّم يوم صومكم » و « للسائل حق وإن جاء على فرس » . وانتفقوا على أنه إذا كمل النصاب من الزروع والثمار : وجب فيه العشر ، إلا أبا حنيفة . فإنه لم يعتبر كمال النصاب ، بل أوجب العشر فى القليل والكثير . واختلفوا فى الجنس الذى يجب فيه الحق ما هو ، وما قدر الواجب فيه ؟ فقال أبو حنيفة : يجب فى كل ما أخرجت الأرض فى قليله وكثيره : العشر ، سواء سقى سقيماً أو سقته السماء ، إلا الحطب والحشيش والقصب . وقال مالك والشافعى : الجنس الذى يجب فيه الحق هو ما دخر واقتنى . كالحنطة والشعير والأرز وغيره .

وقال أحمد : يجب العشر فى كل ما يكال ويدخر من الزروع والثمار . ففائدة الخلاف بين مالك والشافعى وأحمد : أن أحمد يجب عنده العشر فى السمسم ، وبذر الكتان ، والكمون ، والكراديا ، والجرذل ، والاوز ، والفستق . وعندهما : لا يجب فيه .

وفائدة الخلاف مع أبى حنيفة : أن عنده تجب فى الخضروات الزكاة . وعند الشافعى ومالك وأحمد : لازكاة فيها . ومقدار الزكاة فيما تجب فيه الزكاة من ذلك عند أبى حنيفة : العشر .

وأما الباقيون : فهم على اختلافهم فيه كما ذكرنا ، مع كونه يسقى سقيماً بغير مؤنة ، أو كان سقيه من السماء . وإن كان بالنواضح والكلف : فنصف العشر .



واختلفوا في الزيتون .

فقال أبو حنيفة ومالك وأحمد ، في إحدى الروايتين ، والشافعي في أحد  
القولين : فيه الزكاة . وقال الشافعي في القول الآخر ، وأحمد في إحدى الروايتين  
عنه : لا زكاة فيه .

واختلفوا : هل يجتمع العشر والخراج ؟ .

فقال أبو حنيفة : ليس في الخراجي من أرض الخراج عشر .  
وقال مالك والشافعي وأحمد : أرض الخراج فيها العشر مع الخراج . لأن  
الخراج في رقبتهما . والعشر في غلتها .

واختلفوا في زكاة الحلي المباح ، إذا كان مما يلبس ويعار .  
فقال مالك وأحمد : لا تجب فيه الزكاة ، وقال أبو حنيفة : تجب فيه الزكاة .  
وعن الشافعي قولان كالمذهبيين .

واختلفوا في العسل .

فقال أبو حنيفة وأحمد : فيه العشر . وقال مالك والشافعي في الجديد :  
لا يجب فيه شيء .

ثم اختلف موجب العشر فيه - وهما أبو حنيفة وأحمد - فقال أبو حنيفة :  
إذا كان العسل في أرض عشرية ففيه العشر . وإن كان في أرض خراجية  
فلا عشر فيه . وقال أحمد : فيه العشر على الإطلاق .

ثم اختلفوا فيه أيضاً ، هل يعتبر فيه نصاب ؟

فقال أبو حنيفة : يجب في قليله وكثيره العشر . وقال أحمد : يعتبر فيه  
النصاب . ونصاب العسل عنده : عشرة أفرق . والفرق : ستة وثلاثون رطلا .  
فيكون نصابه ثلاثمائة وستون رطلا .

واختلفوا فيمن استأجر أرضاً فزرعها .



فقال أبو حنيفة : العشر على صاحب الأرض . وقال مالك والشافعي وأحمد :  
العشر على المستأجر .

المصطلح : وفيه صورة نصب الإمام الأعظم رجلاً لذلك :

نصب مولانا الإمام الأعظم - إلى آخر ألقابه ، فلاناً إلى آخر ألقابه - لاستخراج  
أموال الصدقات والزكوات ، من المواشي وعروض التجارة ، والمكيل المدخور من  
الزروع والثمار ، وأن يستعمل على ذلك عاملاً ساعياً ، حرّاً مسلماً ، فقيماً عادلاً ، عارفاً  
خبيراً بالنصب ومقاديرها ، وما تجب فيه الزكاة من سائر الأجناس ، عالماً بالخلاف  
الجارى بين العلماء رضى الله عنهم أجمعين من الوجوب فى شيء وعدمه ، ووجوب  
الصرف ، ومن يجوز الصرف إليه . ومن لا يجوز الصرف إليه ، متمحياً استيفاء  
الحق من وجوهه ، على نهج الصواب والصدق ، بحيث لا يأخذ من أرباب الأموال  
ما يزيد على الواجب عليهم شيئاً وإن قل ، وأن يعلم الشر الذى يأخذ فيه الزكاة ،  
وأن يعتبر مضى الحول ، واستقرار الملك على المال حولا كاملاً . والملك فى  
الصرف . وأن يتخذ كاتباً عارفاً بأبواب الكتابة والتصرف ، حسن الرأى  
صحيح الحساب ، وقاسماً قطعاً ناهضاً حاشراً قطعاً ، عارفاً بأرباب الأموال وسعته  
وسائقاً يسوق مواشى الصدقة ، وأن يسم الإبل والبقر فى الحظها ، والتم فى آذانها  
وأن يكون الميسم « مكتوب لله ، أو صدقة ، أو زكاة » .

وأن يكون الأخذ فى أول نصاب الإبل - وهو خمس - شاة جذعة من  
الضأن ، أو ثنية من المعز . وفى عشر شاتان ، وفى خمس عشرة ثلاث شياه ، وفى  
عشرين أربع شياه ، أو بنت مخاض ، وفى خمس وعشرين بنت مخاض ، وهى  
التي لها سنة ودخلت فى الثانية . وفى ست وثلاثين بنت لبون . وفى ست وأربعين  
حقنة ، وهى التي لها ثلاث سنين ودخلت فى الرابعة . وفى إحدى وستين جذعة ،  
وهى التي لها أربع سنين ودخلت فى الخامسة . وفى ست وسبعين بنتاً لبون . وفى  
إحدى وتسعين حقنتان . وفى مائة وإحدى وعشرين ثلاث بنات لبون .



فإذا ازداد مال واحد من أرباب الأموال عن مائة وإحدى وعشرين ،  
فيأخذ منه عن كل أربعين بنت لبون ، وعن كل خمسين حقة . وما كان بين  
النصب من وقص عنا عنه .

ومن وجب عليه سنٌّ ولم يكن عنده ، أخذ منه الساعى سنّاً أعلى منه ، ورد  
عليه شاتان أو عشرين درهماً ، أو أخذ منه سنّاً أسفل منه وعشرين درهماً .  
وإن اتفق فرضان في نصاب — كالمائتين — أخذ منه الساعى أربع حقائق ،  
أو خمس بنات لبون يتخير الساعى الأنفع للمسلمين .

وإن يأخذ الساعى في أول نصاب البقر — وهو ثلاثون — تبيعاً ، وعلى هذا  
أبدأ في كل ثلاثين تبيع ، وفي كل أربعين مسنة .

وإن يأخذ في أول نصاب الغنم — وهو أربعون — شاة ، وفي مائة وإحدى  
وعشرين شاتان ، وفي مائتين وواحدة ثلاث شياه ، وعلى هذا أبدأ في كل مائة  
شاة يأخذ شاة . والساعى محير بين أن يأخذ ذكوراً أو إناثاً ، مع علم الإمام  
الأعظم بالخلاف في ذلك .

وإن كانت الماشية صحاحاً أخذ منها صحاحاً . وإن كانت مراضاً أخذ مراضاً .  
وإن رضى رب المال بدفع الصداق أخذها منه . وكذلك إذا كانت صحاحاً  
ومراضاً . وإن كانت الغنم صغاراً أخذ منها صغاراً . وإن كانت الصغار من الإبل  
والبقر أخذ منها كباراً أقل قيمة من كبيرة تؤخذ من الكبار .

وإن يأخذ زكاة الجواميس كالبقرة سواء ، وإن يأخذ زكاة بقر الوحش إذا  
اجتمع منها عند إنسان نصاب أو أكثر ، فيأخذ منه بحسابه موافقة للإمام أحمد  
رحمه الله تعالى .

وإن يأخذ زكاة خيل التجارة وقيمتها عن كل مائتي درهم خمسة دراهم .  
وإن يأخذ زكاة البغال والحمر إذا كانت للتجارة مثل زكاة الخيل .  
وإن يأخذ زكاة الغنم المتولدة بين الغلباء والغنم .



وأن يأخذ زكاة البقر المتولدة بين الإنسانية والوحشية ، على الخلاف في ذلك .  
وأن يأخذ زكاة الزرع المقتات الذي ينبتة الأدميون ، كالحنطة والشعير والدخن  
والذرة والأرز والعلس والعدس والحمص والماش والباقلاء واللوبياء والقرطمان . وأن  
يأخذ زكاة الثمار ، وهي الرطب والعنب والزيتون والورس والقرطم ، ممن انعقد في  
ملكه نصاب من الحبوب ، أو بدا الصلاح في ملكه في النصاب من الثمار .

فالنصاب : أن يبلغ الجنس الواحد بعد التصفية في الحبوب والجفاف في الثمار  
خمسة أوسق ، وهو ألف وستمئة رطل بالبغدادى ، إلا الأرز والعلس . فإن  
نصابه عشرة أوسق مع قشره . والواجب في ذلك كله : العشر .

وكل ماسقته السماء أو روى بلا آلة أخذ منه العشر ، وما سقى بالواضح  
والدوالى : أخذ منه نصف العشر . وما شرب نصفه شهراً ونصفه شهراً : أخذ  
منه ثلاثة أرباع العشر ، وإن جهل المقدار جعله نصفين . ويأخذ فيما زاد على  
النصف بحسابه .

وأن يستبرأحوال أرباب الأموال الباطنة . فمن كان منهم معروفاً بإخراج  
الزكاة وصرفها على الفقراء وكل أمر نفسه إليه . وإن كان غير معروف بإخراج  
الزكاة أخذ منه زكاة ماله على نصاب الذهب — وقدره عشرون مثقالاً — نصف  
مثقال ، وعلى نصاب الورق — وقدره مائتا درهم — خمسة دراهم ، وفيما زاد من  
النصابين بحسابه .

وأن يقوم عروض التجارة التي حال عليها الحول ، ويأخذ الزكاة من قيمتها  
من كل مائتى درهم خمسة دراهم .

وأن يستوعب استخراج الزكوات جميعها على اختلاف أجناسها ، ومن  
المعادن والركاز .

وأن يصرف الثمن من ذلك كاملاً إلى العمال على ذلك ، وهم أحد الأصناف  
الثمانية . ثم يصرف الباقي في مصارفه من الفقراء والمساكين والمؤاظة قلوبهم . وهم



ضربان . وفي الرقاب ، وهم المسكاتبون . وعلى الغارمين والغزاة في سبيل الله وابن السبيل . وإن تمذر صنف من هذه الأصناف فرق نصيبهم على الباقيين . وأن يعتبر أحوال الفقراء والمساكين وبقية الأصناف المعسوف إليهم . فإن أمكن أن يعمهم فليفعل ، وأن يصرف إليهم على قدر حاجتهم ، وأن يسوى بينهم . وإذا عم فقراء بلد وكفاهم ، وفضل بعد ذلك شيء : نقله إلى فقراء أقرب البلاد إلى ذلك البلد .

وأن يعتبر أحوال المستحقين السائلين للزكاة . فمن عرف أنه بصفة الاستحقاق عمل فيه بعله . وإذا ادعى الفقر والمسكنة لا يطالب بالبينة . ويعطى الغازي وابن السبيل بقولهما .

و يطالب الغارم والمسكاتب بالبينة . وإن كان قد استفاض حالهما . فيستغنى بالاستفاضة عن البينة .

و يعطى الفقير والمسكين بقدر كفايتهما سنة كاملة . والمسكاتب والغارم قدر دينهما . وابن السبيل ما يباغى مقصده . والغازي ما يحتاج إليه للنفقة والكسوة مدة الذهاب والمقام في موضع الغزوة ، ويشترى له الفرس والسلاح ، ويصير ذلك ما سكا له . ويشترى لابن السبيل الركوب إذا كان السفر طويلا ، أو كان ضميئاً لا يقدر على المشي .

نصيبه مولانا المقام الأعظم المشار إليه — خلد الله سلطانه ، ونهر جيوشه وجنوده وأعوانه — في ذلك صار كله نصيباً صحيحاً شرعياً . وفوضه إليه تفويضاً معتبراً مرضياً ، وأذن — أعز الله نصره وأنفذ في الخلفين نهيه وأمره — للمقر الشريف المشار إليه أن يحمل الأمر في استخراج هذه الزكوات المشار إليها على ما يختاره من اتباع مذهب من المذاهب الأربعة . وما اختلف فيه الأئمة رضوان الله عليهم ، وما اتفقوا عليه . وجعل له أن يستنيب في ذلك وفيما شاء منه من شاء من العدول الثقسات



الأكفاء الأحرار الأمناء ، إذنا شرعياً . قبله المنصوب المشار إليه قبولاً شرعياً ،  
ويكمل بالإشهاد والتاريخ . والله أعلم .  
تم الجزء الأول من أجزاء المصنف .  
وبه تم الجزء الأول . ويليه إن شاء الله تعالى الجزء الثاني ، وأوله : كتاب  
النكاح .

والله الموفق للإتمام والمعين على صالح الأعمال .

وكان الفراغ من طبعه بمطبعة السنة المحمدية في غرة شعبان سنة ١٣٧٤ هـ من  
هجرة خاتم المرسلين ، وإمام الممتدين المتقين ، وقائد الفر المحجلين ، معلم الخير ،  
والهادي ، إذن ربه إلى الصراط المستقيم . محمد عبد الله ورسوله صلى الله عليه وعلى  
آله أجمعين . وسلم تسليماً كثيراً .



## فهرس الجزء الأول من جواهر العقود

١ المقدمة	٥٠ قبض الزوجة صداقها من تركه زوجها
٧ شرط الشاهد	٥٢ الإقرار بالنسب
» » الوثق	٥٤ كتاب البيوع وأحكام البيع
٩ صور إسهادات	٥٥ أقسام البيع : الصحيح والفسد وما فيه الوجوهان .
١٧ كتاب الإقرار وما يتعلق به	٥٦ البيع المسكروه
١٨ أقسام الإقرار	» الخلاف في مسائل الباب
١٩ الخلاف في مسائل الباب	٥٧ انعقاد البيع وثبوت الخيار
٢٠ من أقر لإنسان بمال ولم يذكر مبلغه	٥٨ بيع العين الطاهرة
٢١ الاستثناء جائز في الإقرار	٥٩ لا يصح بيع ما لا يملكه ، وما لم يستقر ملكه عليه
» إقرار العبد	٦٠ لا يجوز بيع ما لا يقدر على تسليمه والمجهول والغائب
٢٢ الإقرار على أيام مخالفة	٦١ جواز شراء المصحف
» إقرار المريض	٦٢ بيع العبد بشرط العتق
٢٤ الفاعرة	٦٣ الجمع بين ما يجوز بيعه وما لا يجوز
٢٥ صور الإقرار	» البيع والشراء في المسجد
٢٩ الدين باسم شخص ، والمقر به غيره	» أعيان الربا ستة
٣٢ إقرار العبد بما يوجب عليه عقوبة وما يتعلق بذمته	٦٥ كل شيتين اتفاقاً في الاسم من أصل الخلقة فهما من جنس واحد
٣٤ إقرار المريض مرض الموت لوارثه	» ما يحرم فيه الربا لا يجوز بيع بعضه ببعض
٣٥ الدين للمجهور عليه	٦٦ يدخل في بيع الدار الأرض وكل بناء
» إقرار الوالد أو الجدة للولد .	٦٧ لا يجوز بيع الثمر قبل بدو صلاحه
٣٧ إقرار الزوج لزوجته صداقها	٦٨ منع بيع جبل الحبلية
» الإقرار لجهة وقف	» التصرية في الإبل والغنم تدليس
٣٩ الإقرار بملك بين جماعة	» لا يفتقر خيار الرد إلى رضی البائع
٤٢ إقرار الوارث بقبض ما خصه	٧٠ العيب ما يعمد الناس عيباً
٤٥ إقرار ورثة المقتول	
٤٩ قبض صاحب الدين دينه من المقر	
٥٠ انفصال الشريكين .	



٧١	من اشترى سلعة جاز له بيعها	١٥٦	اختلاف العلماء في ضمان الرهن
٧٢	النجش حرام	١٥٧	المصطلح عليه ، وصوره
٧٣	يتحالف المتبايعان إذا اختلفا في الثمن ولا بينة	١٦١	اتفاق الراهن والمرتهن على أن يكون الرهن عند ثالث جائز
٧٤	المصطلح عليه	١٦٢	كتاب الحجر والتفليس
٧٥	القواعد غير المستعملة في البيوع	١٦٣	الحجر على ضريين
٨١	البيع للشخص نفسه أو لموكله	١٦٤	الخلاف في مسائل الباب
٨٢	المبيعات تختلف باختلاف أنواعها	١٦٥	هل يحل الدين المؤجل بالحجر ؟
٩٨	صور كتابات البيوع	١٦٦	يدفع المال إلى صاحبه إذا أونس منه الرشد .
١١٩	لا عبرة بالرهن إذا اشتراء من هو مرهون عنده .	١٦٧	المصطلح عليه ، وصوره
»	يعين الكاتب الرهن	١٦٩	كتاب الصلح
»	ما يكتب أن المبيع وقفاً	١٧٠	الخلاف في مسائل الباب
١٤١	ذكر الشيء بلوازمه	١٧١	المالك يتصرف في ملكه تصرفاً لا يضر بحاره
١٤٣	كتاب السلم وما يتعلق	»	المصطلح عليه ، وصوره
١٤٤	الخلاف في مسائل الباب	١٧٩	كتاب الحوالة
١٤٥	القرض مندوب إليه بالاتفاق	»	الخلاف في مسائل الباب
١٤٦	الأجل المضروب بالمقدسبعة أنواع	١٨٠	المصطلح وصوره
»	لا يصح أن يأخذ بدل المسلم فيه شيئاً آخر	١٨١	كتاب الضمان والكفالة
١٤٧	المصطلح عليه ، وصور الكتابة	١٨٢	الخلاف في مسائل الباب
١٥٢	كتاب الرهن وما يتعلق به	١٨٣	كفالة البدن صحيحة
»	الخلاف في مسائل الباب	»	المصطلح عليه ، وصوره
١٥٣	لا يجوز الرهن على الرهن الأول	١٨٥	كتاب الشركة
١٥٤	رهن المقصوب يصير ضمانه ضمان رهن .	١٨٦	أقسام الشركة
١٥٥	شرط المشتري للبائع رهناً أو ضمناً	»	الشركة بين الموقوف عليهم في المنافع دون الأعيان
١٥٥	اختلاف الراهن والمرتهن في مبلغ الدين .		



- ١٨٧ أنواع الشركة  
١٨٨ الخلاف في مسائل الباب  
١٨٩ المصطلح عليه ، وصوره  
١٩٢ كتاب الوطانة  
١٩٤ الخلاف في مسائل الباب  
١٩٧ المصطلح عليه ، وصوره  
٢٠٩ كتاب العارية  
٢١٠ الخلاف في مسائل الباب  
٢١٢ تسليم العارية للمالك إبراء من الضمان  
» المصطلح عليه ، وصوره  
٢١٧ كتاب الغصب  
٢١٨ الخلاف في مسائل الباب  
٢٢٠ هل تضمن منافع الغصب ؟  
٢٢١ تغيير المصوب عن أصله فيه القيمة  
» المسائل التي لا يطل فيها التغيير  
» المعاني التي يجب بها الضمان  
والمضمونات  
٢٢٤ المصطلح عليه وصوره  
٢٢٩ قاعدة  
٢٣٠ كتاب الشفعة  
٢٣٢ الخلاف في مسائل الباب  
» الشفعة في الثمر على النخل  
» الشفعة إذا كان الثمن مؤجلاً  
٢٣٣ الشفعة تقسم بين الشفعاء  
» الشفعة تورث  
» لا يهدم الشفيع ما بنى المشتري  
٢٣٣ لاشفعة فيما لا ينقسم
- ٢٣٣ عهدة الشفيع في المبيع على المشتري  
٢٣٤ هل يجوز الاحتياط باستقاط الشفعة ؟  
» للشفيع أخذ نصيب أحد المشتري  
٢٣٥ الجار أحق بسبقه  
» المصطلح عليه ، وصوره  
٢٣٨ الحيل الدافعة للشفعة  
٢٣٩ كتاب القراض والمضاربة  
٢٤١ شروط القراض  
٢٤٢ الخلاف في مسائل الباب  
٢٤٣ لا يجوز القراض إلى مدة معلومة  
لا يفسخها قبلها  
» إذا عمل القارض بعد فساد  
القراض .  
» إذا سافر عامل القراض فنفقته  
من مال القراض  
٢٤٣ عامل القراض يملك الربح بالقسمة  
لا بالظهور  
٢٤٤ الاختلاف في الإذن بين المضارب  
ورب المال .  
» المصطلح عليه ، وصوره  
٢٤٦ علل المضاربة  
٢٤٧ كتاب المساقاة والمزارعة  
٢٤٨ شروط المساقاة  
٢٥٠ الخلاف في مسائل الباب  
» لا تجوز المخاربة ببعض ما يخرج  
من الأرض والبذر من العامل  
٢٥١ تجوز المساقاة على ثمرة موجودة  
لم يد صلاحها



- ٢٥١ المصطلح عليه ، وصوره  
 ٢٥٤ المساقاة في النخيل  
 ٢٥٦ العمل في المساقاة على ضربين  
 ٢٥٧ باب المزارعة والمخابرة وصورها  
 ٢٥٨ ما يفسد عقد المساقاة  
 ٢٥٩ كتاب الإجارة  
 ٢٦٠ حكم المؤجر والمستأجر وصيغة العقد  
 » أنواع الإجارة  
 ٢٦١ شروط الإجارة في الدمة  
 ٢٦٥ تعدى المستأجر فيما استأجره  
 ٢٦٦ لا تنسخ الإجارة بالأعذار  
 ٢٦٧ في الإجارة الفاسدة أجرة المثل  
 » الخلاف في مسائل الباب  
 ٢٧٢ صحة إجارة الإقطاع  
 ٢٧٣ المصطلح عليه ، وصوره  
 ٢٨١ ما يجري على عقد البيع يجري على عقد الإجارة  
 ٢٨٩ تفسد الإجارة بشغل الدار المؤجرة  
 ٢٩٣ يجوز أن تكون في الأجرة منفعة  
 ٢٩٤ تعجيل الأجرة في إجارة الدمة  
 ٢٩٧ بيع الماء على شط النهر  
 ٢٩٨ فصل في الإقالة  
 ٣٠٠ كتاب إحياء الموات  
 » البلاد على ضربين  
 ٣٠١ الموات على ضربين  
 ٣٠٢ لا يملك حريم المعمور بالإحياء  
 ٣٠٣ يجوز إحياء موات الحرم  
 ٣٠٥ المعادن الظاهرة لا يملك بالإحياء  
 ٣٠٥ أقاليم الأرض سبعة  
 ٣٠٦ الخلاف في مسائل الباب  
 ٣٠٧ بأي شيء تملك الأرض ؟  
 » حريم البئر العادية  
 » الحشيش إذا نبت في أرض مملوكة  
 ٣٠٨ المصطلح عليه ، وصوره  
 ٣١٣ كتاب الوقف  
 ٣١٤ يشترط في الموقوف عليه إمكان تملكه  
 ٣١٥ يجوز الوقف في الذمي  
 » لا يصح الوقف إلا باللفظ  
 » يشترط القبول في الوقف على المعين  
 ٣١٦ لا يجوز تعليق الوقف ، ولا الوقف بشرط الخيار  
 ٣١٦ لا يدخل أولاد الأولاد في الأولاد  
 » الصفة المتقدمة على الجمل المعطوفة  
 ٣١٧ الملك في رقة الموقوف  
 » شرط الواقف يتبع  
 ٣١٨ الخلاف في مسائل الباب  
 ٣١٩ لو وقف شيئاً على نفسه صح  
 » إذا خرب الوقف لم يملك الواقف  
 ٣٢٠ الوقف في مرض الموت على بعض الورثة  
 ٣٢١ المصطلح عليه ، وصوره  
 ٣٨٢ إذا عدم كتاب الوقف ، وهناك من يشهد به ، وصوره  
 ٣٨٨ إذا كان الوقف نقضاً لا ينتفع به  
 ٣٨٩ الوقف على النفس وصورته  
 ٣٩٠ فصل في مباشرة الوقف  
 ٣٩٣ فصل في استخراج مال الوقف



٤٢٥	فصل في بيان الحجب	٢	كتاب الرهبة والصرفة والعمرى
٤٢٩	الجد مع الإخوة والأخوات		والرقبي والنحو
٤٣٠	فصل في قسمة الميراث	٢	لا بد في الهبة من الإيجاب والقبول
٤٣١	الخلاف في مسائل الباب		ما يجوز بيعه يجوز هبته
٤٣٢	المسلم لأب من الكافر		الملك في الهبات بالقبض
٤٣٣	حكم العرقى والقتلى والهدى	١	الخلاف في مسائل الباب
»	من بعضه حر وبعضه رقيق	٢	من أعمر إنساناً داراً
»	الكافر المرتد والقاتل عمداً	١	من وهب لأولاده شيئاً
٤٣٤	المال الصائر إلى بيت المال	١	لا يرجع الوالد في هبته لولده
»	ابن الملاعنة	١	المصطلح عليه ، وصورة
»	إذا أسلم الرجل على يد رجل	١	القبض في الصدقة بشرط
٤٣٥	إذا أسلم الورثة قبل قسم الميراث		العمرى والرقبي ينعقدان هبة
»	الحثي المشكل		كتاب اللقطة
»	المناسخات		إن كانت اللقطة شيئاً كثيراً
٤٣٦	استخراج القيراط وأمثله		الخلاف في مسائل الباب
٤٤١	المصطلح عليه		اللقطة في الحرم وغيره
٤٤١	كتاب الوصايا		إذا عرف اللقطة سنة
٤٤٢	شروط الموصى		المصطلح عليه ، وصورة
٤٤٣	الذي تصح به الوصية		كتاب اللقيط
٤٤٤	الوصية في مرض الموت		الخلاف في مسائل الباب
٤٤٥	صورة الوصية		المصطلح عليه ، وصورة
»	موت الموصى له قبل الموصى		كتاب الجماعة
٤٤٦	الخلاف في مسائل الباب		الخلاف في مسائل الباب
٤٤٧	إجازة الورثة		المصطلح عليه ، وصورة
٤٤٨	للوصى أن يوصى بما وصى به		كتاب الفرائض
»	إليه غيره .		أسباب الميراث والفروض المقدرة
٤٤٨	يشترط بيان ما يوصى فيه		
٤٤٩	الوصية للميت باطلة		



- ٤٤٩ الوصية لمن لم يبلغ الحلم  
٤٥٠ إذا كتب الوصية بخطه  
٤٥١ الوصي يشتري لنفسه من مال اليتيم  
» الوصية للعامل  
٤٥٢ الوصي الغني يأكل بالمعروف من مال اليتيم  
٤٥٣ العدالة في الإمامة العظمى  
٤٥٤ المصطلح عليه ، وصوره  
٤٦٣ الشهادة بعدالة الوصي  
٤٦٤ إذا توفي الوصي وقبل الوصي الوصية  
٤٦٧ كتاب الودعة  
٤٦٨ قبول الودعة على ثلاثة أضرب  
» ما يعتبر في المودع والمودع  
٤٦٩ عوارض ضمان الودعة  
٤٧٢ الخلاف في مسائل الباب  
٤٧٣ المصطلح وصوره  
٤٧٤ كتاب قسم الفهيء والغنيمة  
٤٧٦ أحكام السلب  
٤٧٧ الخلاف في مسائل الباب  
٤٧٩ لا يملك الكفار ما يسلبونه من أموال المسلمين  
٤٨٠ لا يجوز قسم الغنائم في دار الحرب  
» قول : من أخذ شيئاً فهو له
- ٤٨١ تحليف الأسير المسلم  
» للغنوم غنوة بالعراق ومصر  
٤٨٢ الخراج المضروب على ما يفتح غنوة  
٤٨٣ لا يضرب على الأرض ما فيه هضم  
لحق بيت المال  
» فتح مكة صلحاً أم غنوة ؟  
٤٨٤ لو صالح قوم على أن أراضهم لهم  
» تقام الحدود في دار الحرب  
٤٨٥ هل يسهم لتجار العسكر ؟  
» هل تصح الاستنابة في الجهاد ؟  
» لا يبطأ جارية السبي قبل القسمة  
٤٨٦ الجماعة في السفينة تقع فيها النار  
» هدايا أمراء الجيوش  
٤٨٧ مال الفيء  
٤٨٨ المصطلح وصوره  
٤٩٣ كتاب قسم الصرقات  
٤٩٤ الخلاف في مسائل الباب  
٤٩٥ هل يعطى زكاته كلها مسكيناً واحداً ؟  
٤٩٧ لا تدفع الزكاة إلى الوالدين  
٤٩٨ أربعة أحاديث غير صحيحة  
٤٩٩ هل يجتمع الخراج والعشر ؟  
٥٠٠ المصطلح وصوره



